INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY ISLAMABAD
PAKISTAN
FACULTY OF ISLAMIC STUDIES (USULUDDIN)
DEPARTMENT OF HADITH AND ITS SCIENCES



الجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد ــ باكستان
كلية أصول الدين
قسم الحديث وعلومه
مرحلة الدكتوراه

عنوان الرسالة

علوم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

(دراسة مقارنة)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور بركات الديب – حفظه الله –

(الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه)

إعداد الطالب:

حفيظ الرحمن بن حكيم عبدالجبار

رقم التسجيل: **107-FU/PHD/F08**

العام الجامعي: ٢٠١٥م/١٤٣٦هـ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (1)

(1) الفاتحة: ١-٢.

الإهداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر، وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح، والتوجيه في الكبر على نهج محمد صلى الله عليه وسلم أمي، وأبي رحمهما الله.

وإلى من شملوني بالعطف، وأمدّوني بالعون، وحفزوني للتقدم، إخوتي، وأخواتي

وإلى كل من علّمني حرفاً، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم رعاهم الله.

وإلى معالم الدين وحصون الشريعة الإسلامية أعنى بها:

- **الجامعة السلفية بفيصل آباد**
- **ومركز التربية الإسلامية بفيصل آباد**
- **والجامعة السلفية بإسلام آباد**
- **والجامعـــة الإســـلامية العـــالمية بإسلام آباد**

حيث بلغت إلى هذه المرتبة بنيل عن منهلها الصافي، والله أسأل أن يحرسها وجميع المراكز الإسلامية في هذا الزمن الذي قد عمَّتْ فيها الفتن وطمتْ، إنه على كل شيء قدير.

شكر وتقدير

أحمد الله العلي القدير، وأشكره قبل كل شيء على آلائه حيث وفقني وأعانني على إنجاز هذه الخدمة العلمية المتواضعة التي أقدمها كرسالة علمية تحت عنوان:

" علوم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية " دراسة مقارنة.

كما أنه لا يفوتني التنويه والاعتراف بفضل ذوي الفضل وبمعروف أهل المعروف انطلاقا من توجيه قول الله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [(1)] وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" من صُنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء "** [(2)] ومن خلال قوله: **" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "** [(3)].

فمن هذا المبدأ أرى لزاماً أن أظهر خالص شكري، وغاية تقديري لجميع أولئك الذين ساهموا في إنجاز هذه الرسالة العلمية أساتذة وزملاء.

وأخص من بينهم أستاذي الفاضل **الدكتور/ محمد بركات الديب** [(4)] – حفظه الله تعالى – الذي تشرف بإشرافه على هذه الرسالة، وكان خلال هذه المدة خير مشجع وموجه ومرشد، وقد بذل الكثير من وقته طوال هذه المدة، كنت أعرض عليه كُلَّما أكتب من حين إلى آخر، فكان يقرأ ويذكر توجيهاته عليه، ويناقشني بما هو جدير بالمناقشة، وكان يشاركني مشاركة فعالة في إنجاز هذا البحث، فساعدني على حلّ كثير من المشاكل التي واجهتُها، فجزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يمدَّ له في عمره، ويوفقه لكل ما يحبه ويرضاه.

كما أنني أشكر أساتذتي الأفاضل الدكتور/ فتح الرحمن القرشي [(5)]، والدكتور/ تاج الدين الأزهري[(6)] وغيرهم – حفظهم الله تعالى– الذين كانوا متعاونين معي في إنجاز هذه الرسالة فجزاهم الله خيرا الجزاء.

ولا يسعني إلا أن أشكر أستاذي الجليل فضيلة الدكتور/ سهيل حسن [(7)] – حفظه الله تعالى – حيث أنني لم أسأله عن شيء إلا وأرشدني إليه، ولم أحتج إلى كتاب من مكتبته العامرة إلا منحني إياه بكل سرور، وساعدني بكل ما في وسعه في إنجاز هذا البحث، فجزاه الله أحسن الجزاء وأثابه من عنده.

---

(١) الرحمن: ٦٠.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب البر والصلة: باب ما جاء في الثناء بالمعروف، برقم (٢٠٣٥) عن أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعا، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن جيد غريب. وصححه محمد ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٦٣٦٨). وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، برقم (٤١٧).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب البر والصلة: باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، برقم (١٩٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه، في كلية أصول الدين، بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد.

(٥) رئيس قسم الحديث وعلومه، في كلية أصول الدين، بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد.

(٦) رئيس قسم الحديث الحديث وعلومه، في كلية أصول الدين، بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، سابقًا.

(٧) مدير العام أكادمية الشرعية، بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد.

وكذلك أشكر الشيخ محمد آفتاب الجوادي [1] – حفظه الله تعالى – الذي أمدني بكثير من مصادر ومراجع الشيعة، ولم أحتج إلى أيّ كتاب من مكتبته الخاصة إلا ومنحني بكل سرور، فجزاه الله خيراً.

وأسأل الله أن يجزي فضيلة الشيخ عزير شمس الهندي [2]، والأخ الفاضل محمد نديم [3]، – حفظهما الله تعالى – لأنهما ساعداني في إكمال خطة البحث فجزاهما الله خيرا أحسن الجزاء.

وأقدم شكري لمجلس الجامعة رئيسا وأساتذة وإداريين حيث هيئوا لي الفرصة القيمة لإكمال هذا البحث فجزاهم الله خيراً.

وأقدم شكري الجزيل لأصحاب المكتبات العامرة، ومن بينها! مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية، ومكتبة الجامعة السلفية، ومكتبة ضياء السنة، ومكتبة جامعة الكوثر بإسلام آباد، فجزاهم الله عن الإسلام خيراً.

وأقدم شكري وتقديري إلى إخواني الافاضل الذين راجعوا رسالتي وتحملوا المشاق في ذلك، فهم الأستاذ عبيد الرحمن محمد بشير [4]، والأستاذ محمد سليم نواز، والأستاذ الحافظ هارون حسيب [5] – حفظهم الله تعالى– فجزاهم الله خيرا أحسن الجزاء.

وكذلك أسجل شكري لزوجتي الكريمة أم محمد حيث هيئت لي جوًّا هادئاً كي أتمكن من إكمال البحث بكل طمانينة وسكون، فجزاها الله خيرا.

وفي الختام أشكر الجامعة الإسلامية العالمية بصفة عامة وكلية أصول الدين بصفة خاصة على ما فتحت لي أبوابها للدراسة في مرحلة الدكتوراه، حيث قمت بإرواء ظمئي العلمي من هذا المنبع الصافي؛ فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء وأن يكتب لهذه الجامعة التقدّم الزاهر أكثر فأكثر [آمين]. وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني وينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الباحث

حفيظ الرحمن بن حكيم عبد الجبار

(١) الأستاذ بقسم الحديث وعلومه، بالجامعة الكوثر، إسلام آباد.

(٢) هو محقق كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وصاحب سلسلة "جامع المسائل" – وهي تعتبر تتمة لمجموع الفتاوي – والباحث في دار عالم الفوائد، بمكة المكرمة.

(٣) طالب في درجة ماجستير، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(٤) المحاضر، بكلية اللغة العربية، بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد.

(٥) وهما أستاذان في معهد اللغة العربية، بإسلام آباد.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

أهمية الموضوع

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾(١) ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(٢) ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٣).

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار (٤) .

فإن الله سبحانه وتعالى قد اختار نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم، وجعله خاتماً للأنبياء والمرسلين، وجعله هادياً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فكان هو – صلى الله عليه وسلم – خير خلقه أجمعين، وعلى يده أكمل دينه.

والعلم بهذا الدّين يَقوم على معرفة كتاب الله وسنَّة نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وقد تكفَّل اللهُ تبارك وتعالى للنّاس بحفظ ما تقوم عليهم به الحجَّةُ وتلْزمهُم الشَّرائع، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠ – ٧١.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح: باب في خطبة النكاح، برقم (٢١١٨). والترمذي في أبواب النكاح: باب ما جاء في خطبة النكاح، برقم (١١٠٥)، كلاهما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

وهذه هي خطبة الحاجة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه كما يعلمهم التشهد في الصلاة، وكان صلى الله عليه وسلم يفتتح خطبة بها، وللشيخ ناصر الدين الألباني – رحمه الله – رسالة قيمة في هذه، جمع فيها طرقها وذكر شيءاً من فوائدها. ينظر رسالته بعنوان: " خطبة الحاجة ".

وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١)، فوَفَّق لذلك عِبادَه الأصفياء مَن كانوا أسباباً لحفظه وبَقائه، وهذا الحفظ أمر حقيقي يُشاهد في الأمة.

كما أن فهم القرآن موقوف على معرفة السنة فالسنة مُبَيِّنة للقرآن وموضِّحة له كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢). وأن الله تعالى قيَّض لحفظ السنة علماء هذه الأمة من المحدثين العظام، حيث بذلوا في سبيل ذلك كل ما عندهم من الطاقات، وبتلك الجهود الموفَّقَة استقام أمرُ الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادرها التشريعية. واطمأن المسلمون إلى حديث نبيّهم، فأُقْصِي عنه كل دخيل ومُيِّز بين الصحيح والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ودسائسهم، وقطف المسلمون ثمار هذه الجهود والجبارة المباركة بما يُسمَّى علوم الحديث. ثم جرى العلماء على صياغة قواعدَ هذه العلوم وتأصيلها كما استمرّ عند المحققين منهم منهج التحرير والتقريب والتيسير إلى زماننا، وكان جلُّ عنايتهم في بيان مصطلحات هذا الفن حتى غلب على هذه العلوم تسمية " **مصطلح الحديث** ".

سبب اختيار الموضوع :

عندما انقسمت الأمة الإسلامية إلى فرق ومذاهب وخاصة إلى أهل السنة والشيعة (٣)، وظهر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فشى وانتشر بعد ذلك. فوضع جهابذة علماء المحدثين ضوابط لرواية الحديث وطُرقها، وجرح الرواة وتعديلهم، وقواعد لقبول الحديث ورده، وعُرِف هذا العلم الذى سماه المحدثون " **علوم الحديث** " لكى يُعرَف به تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث، حتى لا يدخل فيها ما ليس منه، كي لا يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله أو لم يفعله. وقد اتجه إلى هذا الموقف أهل السنة الذين يُمَثِّلون جمهور المسلمين.

أما الطائفة من المسلمين التي اشتهرت باسم الشيعة الإمامية فهي التي تتفق مع أهل السنة فى بعض الجوانب المتعلقة بالحديث وعلومه وتختلف فى البعض الآخر، من أهمِّها تعديل الصحابة رضي الله عنهم وتجريحهم، حيث يترتب على ذلك عدم قبولهم لأحاديث أهل السنة الواردة عن طريق هؤلاء الصحابة. لأنهم يطعنون في جماعة من الصحابة مات الرسول صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض، بل إنه بشَّر بعضهم بالجنة، كالشيخين وغيرهما.

وفي الجانب الآخر، نظر أهلُ السنة إلى الشيعة كفرقة مبتدعة، فكان قبول أحاديثهم خاضعاً تحت مقاييس الجرح والتعديل عندهم. وزيادة على ذلك فإن أهل السنة والشيعة رمى بعضُهم بعضاً بعدم الإنصاف في نقد الحديث من حيث مصطلح الحديث الذي وضعه الجهابذة علماء المحدثين.

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) النحل: ٤٤.

(٣) والشيعة: التي انقسمت بدورها إلى فرق، أهمّها وأكثرها عدداً على الساحة الآن: الإمامية. والإمامية ليست فرقة واحدة كما قد يتبادر الذهن، بل هي فرق كثيرة ومتعددة، وسيأتي ذكرها في التمهيد إن شاء الله.

ولأجل ذلك وقع الاختلاف بين أهل السنة والشيعة فى الحديث النبوي من حيث القبول والرد مع أن المصطلحات الحديثية عندهم متساوية على الأغلب. وخصوصاً أن للشيعة مؤلَفات في الحديث وعلومه غير التي عند أهل السنة بل إنهم لا يعترفون بصحيح الإمام البخاري، ولا بصحيح الإمام مسلم، ولا بكتب السنة الأخرى.

بل إنهم يعتبرون أن حديث أئمتهم مثل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام الله تبارك وتعالى.

وأنا باكستاني والبلد باكستان التي يعيش فيها أهل السنة والشيعة فرأيت فيها أنواعاً من الاختلاف التي قد تؤدي إلى الطعن والسَّبِّ بل إلى القتل والقتال. فانطلاقاً من هذه الظاهرة الإشكالية وأهمية الحديث النبوي أحببتُ أن أكون على بصيرة من موقف أهل السنة والشيعة في علم مصطلح الحديث.

ومِن ثَمَّ وقع اختياري على جمع مادة هذا البحث المهم الذي أسميته " **علوم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية دراسة مقارنة** "، ليكون مجالاً لبحثي في رسالة الدكتوراه.

فاستشرت الأساتذة والمشايخ، فشجّعوني عليه، وأرشدوني، فعزمت على الكتابة فيه، مستعيناً بالله تعالى، فأسأل الله العظيم أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

أما سبب اختيار الموضوع فهو:

أ - بيان موضوع ذى نفع وفائدة لجميع المسلمين.

ب - جدة الموضوع ، وندرة الدراسات الجادة فيه أو انعدامها.

ج - بيان منهج أهل السنة والشيعة حول علوم الحديث مع دراسة مقارنة .

د - الدعوة إلى فهم حقيقة الخلاف بين أهل السنة والإمامية الإثنى عشرية من فرقة الشيعة، ولعل ذلك يكون سبيلاً إلى الوفاق.

هـ -الدعوة إلى منهج علمي صحيح في التفكير لقبول الروايات وردها.

و - رغبتي في كتابة هذا البحث بموضوع ذى علاقة قوية بالنصوص الشرعية ليكون قاعدة تأصيلية لنا في مستقبل الأيام بفضل الله عزوجل.

إشكالية البحث:

هناك إشكالية خطيرة في حاجة إلى حل علمي من أهمها:

١- هل للشيعة الإمامية الاثني عشرية عِلْم بالمصطلحات الحديثية ؟

٢- وهل للشيعة علم بالرجال ودراسة الأسانيد ؟

٣- هل عند الشيعة مصطلحات حديثية وقواعد الجرح والتعديل منضبطة أم لا ؟

٤- ما أسباب التشدد والمخالفة في علم مصطلح الحديث التي قسَّمتْ أهل السنة والشيعة إلى فرقتَين؟

٥- ذكر بعض المصطلحات الحديثية التي وضعها أهل السنة والشيعة، وبيان حالهم هل التزموا من حيث التطبيق بهذه المصطلحات أم لا ؟

٦- هل توجد المصطلحات التي وقع الاتفاق عليها عند كل من أهل السنة والشيعة أم لا.

لذا أردت أن أقدم جوابا لهذه الإشكالية التي ذكرتها من هذه القضية الهامة، وأكتشف بعض الغموض الذي يحيط بهذه الطائفة، حيث إن معظم مؤلفاتهم في الحديث وعلومه غير معروفة ولم يسمع عنها إلا النادر من المتخصصين، لكي يتضح جانب من جوانب أهمية الموضوع، وذلك إحقاقاً للحق، ودفعاً للباطل، وتنبيهاً للغافل، وتعليماً للجاهل بهذه القضية. فلا شك أن ذلك من أولى الواجبات على المسلمين.

الدراسات السابقة حول هذا البحث:

تناول علماء الأمة من السلف والخلف الرد على الشيعة الإمامية بمؤلَّفات كثيرة، إلا أن هذه المؤلَّفات تنقسم إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: مؤلفات السلف التي اتّسمت بالعموميات غالباً، ولم يؤلِّفوا مؤلَّفات خاصة ومفصلة في مذهب الشيعة الإمامية وليس هذا تقصيراً منهم، وإنما يذكر الشيعة عرضاً كما تُنقل لنا كتبُ التراجم عند الكلام عن بعض الرواة، مثل وصف بعض رواة الإمامية بالرفض أو الكذب، أو أنهم يقولون بإمامة الأئمة وعصمتهم، أو أنهم يكفِّرون الصحابة، إلى غير ذلك من عقائدهم الباطلة.

ومن أوائل مَن ألف في الشيعة الاثني عشرية خصوصاً الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) في كتابه " **الإمامة والرد على الرافضة** "، ومدار الكتاب يرتبط بالعنوان: وهو الإمامة وما تعلق بها من خلاف. ولعل ذلك يعود لقلة تصانيف الشيعة الإمامية آنذاك، أو لعدم اكتراث السلف بهم، وأنهم لا يستحقون أن تضيع الأوقات بمثلهم، ولم يفصل أحد من السلف بذكر **قواعدهم الحديثية**؛ لأن هذا العلم عند هذه الفرقة نشأ في العصور المتأخرة.

المرحلة الثانية: مؤلفات من جاء بعد السلف كالعصور المتأخرة أو التي تعتبر وسطاً بيننا وبين السلف كما في حقبة شيخ الإسلام ابن تيمية، والذهبي، وابن حجر رحمهم الله، حيث أخذت تفصل في المسائل الخلافية بين أهل السنة والشيعة أكثر من ذي قبل. ولكن لم يذكر هؤلاء الأئمة في تلك الفترة علوم الحديث عند هذه الفرقة تفصيلاً، لأن الشيعة الإمامية ليسوا من أهل الحديث والإسناد.

ومع هذا أشار ابن تيمية في قوله: " ولو طولب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن علي أو عن غيره لما وجدوا إلى ذلك سبيلا، وليس لهم من الإسناد والعلم بالرجال الناقلين ما لأهل السنة " [(١)].

وقال أيضاً: " ولا يميزون في نقلة العلم، ورواة الأحاديث، والأخبار بين المعروف بالكذب أو الغلط، أو الجهل بما يُنقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار " [(٢)].

المرحلة الثالثة: مؤلفات المعاصرين التي اتسمت بحصاد ما غرسه كل من تقدم قبلهم من العلماء، فاستفادوا من سلفهم كل الفوائد المتعلقة بهذه الفرقة. وأن أغلب ما كتبوا حول مسألة إمامة الأئمة وعصمتهم، وتكفير الصحابة وبقول تحريف القرآن، وغيرها من الأفكار الإمامية، إلا القليل من المؤلفات أهل

---

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ٣/٣٠٥.

(٢) المصدر السابق ١/٨.

السنة التي تطرقت لموضوع علوم الحديث عند الشيعة الإمامية، منها:

١- " **مختصر التحفة الاثني عشرية** " لـمحمود شكري الألوسي [١].

يدور هذا الكتاب في مجمله على تعريف بالشيعة الإمامية وفرقها، وذكر المؤلف في الباب الثاني أقسام أخبار الشيعة، وأحوال رجالهم، وطبقات أسلافهم، وكلاماً مجملاً عن علوم الحديث عند الشيعة.

٢- " **الشيعة والسنة** " للشيخ إحسان إلهي ظهير [٢].

وكان الشيخ من أعلم الناس بتفاصيل هذا المذهب، وينقل من مصادر الأصلية والفرعية، حتى صارت كتبه كموسوعات عن هذه الفرقة، لكنه لم يتكلم في كتبه عن علوم الحديث عند الشيعة غير أنه تكلم كلاماً عاماً حول تعارض الجرح والتعديل عندهم.

٣- " **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية** " عرض ونقد، للدكتور ناصر القفاري[٣].

وقد بذل المؤلف جهداً كبيراً في تتبعه لأقوال هذه الفرقة في أصول دينها وفروعه، ولكنه لما تكلم عن علوم الحديث عندهم، فكان كلامه عاماً عن اعتقادهم في مصادر الإسلام، وصلة الشيعة المعاصرين بأسلافهم، حتى انتهى كتابه بأثرهم في العالم الإسلامي والحكم عليهم.

٤- " **نقد الحديث بين أهل السنة والشيعة** " لعمران زبيدي عبد الكريم [٤].

قد تطرق فيه الباحث حول طرق رواية الحديث تحملاً وأداءً مع بيان قبولها وردها عند الشيعة، ثم تكلم حول عقيدة الإمامة وعدالة الصحابة عندهم مجملاً، وفي الأخير ذكر كيفية إثبات عدالة الرواة وجرحهم.

٥- " **علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة الإمامية** " لسردار دميرل [٥].

هذه المقالة جيد في بابه، قد ذكر فيه الباحث نشأة علم الجرح والتعديل عند الشيعة مع بيان منهجهم. ثم ذكر منهج الشيعة حول مسألة إمامة الأئمة ونظريتهم في عدالة الصحابة إلا أن الباحث لم يذكر فيها علوم الحديث غير علم الجرح والتعديل.

٦- " **أصول الرواية عند الشيعة الإمامية** " عرض ونقد، للدكتور عمر محمد الفرماوي [٦].

وهو كتاب جيد، قد ذكر المؤلف فيه عقائد الشيعة وعلوم الحديث عندهم، وهو أول من تكلم حول مصطلح الحديث عند الشيعة، حيث أنه ذكر تراجم محدثيهم مع بيان كتبهم الحديثية. وكذا أشهر الطعون التي وجّهوها إلى الصحابة خاصة الخلفاء الثلاثة منهم، قد رد المؤلف عليها.

٧- " **مع الاثني عشرية في الأصول والفروع** " للدكتور علي أحمد السالوس [٧].

---

(١) حسين حلمي سعيد استانبولي – ١٩٧٩ م.

(٢) إدارة ترجمان السنة، بلاهور باكستان. ط: ١، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.

(٣) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط: ١، ١٩٩٣ م.

(٤) بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في التفسير والحديث، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.

(٥) بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في التفسير والحديث، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.

(٦) مكتبة الإيمان بالمنصورة أمام جامعة الأزهر. ط: ١، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.

(٧) دار الفضيلة بالرياض ودار الثقافة في قطر. ط: ٧، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.

قد تطرق فيه لمجمل مذهب الشيعة الإمامية في أصوله وفروعه مع مقارنة بينهم وبين أهل السنة. والذي يهمنا هو الفصل المتعلق بعلوم الحديث، حيث يعتبر من أحسن ما كتب في هذا الباب، من حيث التعريف بعلوم الحديث عندهم، إلا أنه لما عرض لفصل الجرح والتعديل، تطرق له بنقل طعونهم بأئمة المسلمين، وكتبهم المؤلفة في هذا الباب، ولكنه لم يشر لأي من قواعدهم في الجرح والتعديل.

٨- " **استدلال الشيعة بالسنة النبوية في ميزان النقد العلمي** " لعبد الرحمن سعيد دمشقيّة [١].

ذكر المؤلف فيه بعض أصول الرواية عند الشيعة الإمامية في تصحيح الحديث وتضعيفه، ثم ذكر بعض تراجم الرجال الذي يدعي الشيعة أنهم من أهل السنة، وقد تكلم أيضاً حول عقائدهم مثل الإستغاثة بغير الله والتوسل والتبرك والزيارة وإمامة الأئمة وعصمتهم، ومذهبهم في عدم عدالة الصحابة إلى أن أكمل كتابَه بالمسائل الفقهية التي وقعت فيها الاختلاف بينهم وبين أهل السنة.

٩- " **علم الحديث بين أصالة السنة وانتحال الشيعة** " لأشرف الجيزاويّ [٢].

قد ذكر الشيخ الجيزاوي في نشأة علم الحديث وتدوينه عند الشيعة مع بيان الكتب الحديثية المعتمدة عندهم. وفصّل الكلام حول بعض رجال الشيعة من كتب الرجال المعتمدة عندهم. وردّ عليهم رداً فاصلاً بالأدلة الصحيحة التي تُسكت الشيعة الإمامية.

هذا ما وقفت عليه من الكتب التي تكلمتْ عن الموضوع من قِبَل أهل السنة والجماعة. والذي يغلب على هذه الدراسات أنها متشابهة في مضمونها، وأكثرها في عقائد الشيعة والرد عليها، وما زالت الحاجة باقية إلى دراسة مستقلة متأنية حول الموضوع التي تكشف وجه الحق في هذه المسائل، خصوصاً في **اختلاف علوم الحديث بين أهل السنة والشيعة**، فهذا الذي دفعني إلى إختيار هذا البحث والكتابة فيه. فأشكر الله تعالى أن وفقني لإكمال هذا الموضوع كما أسأله أن يوفقني للسداد والرشاد.

منهج البحث:

يتبين منهجي في هذا البحث بالأمور التالية:

١- قمت بدراسة مقارنة المصطلحات الحديثية بين أهل السنة والشيعة للحصول على نتيجة صحيحة تكون سبباً للتقارب بين أهل السنة والشيعة.

٢- عزوت الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى مواضعها بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٣- ذكرت الأحاديث من مصادرها الأصلية، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها.

٤-إذا كان الحديث من الصحيحين أو من أحدهما فاكتفيت بتخريج الحديث منهما دون حكم السند. وإذا كان الحديث من غير الصحيحين فاذكرتخريجه مع بيان درجته عند المحدثين.

٥- عزوت الآثار وأقوال العلماء إلى أصحابها ومصادرها الأصلية.

---

(١) دار الصفوة، مصر. ط/١، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.

(٢) دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر. ط/١، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.

٦- ترجمت الأعلام الواردة سوى الصحابة، والذين لم أعثُر على تراجمهم.

٧- ذكرت أسماء المصادر الواردة في البحث كاملة عند ذكرها في المرة الأولى، ثم اكتفيت عند التكرار باسمه المتداول المختصر كـ " السير "، أي " سير أعلام النبلاء "، و " التقريب "، أي " تقريب التهذيب ".

٨- لم أذكر في البحث اسم المؤلف ومعلومات الطبع والنشر مع ذكر المرجع الأول، ناوياً ذكرها في فهرس المصادر والمراجع بالتفصيل اجتناباً من التكرار.

٩- إذا وردت الآية الواحدة في البحث عدة مرات، وكذلك الحديث والأثر والعَلَم، فاكتفيتُ بذكرها في الفهارس مرة واحدة اجتناباً من التكرار.

١٠- وقد ذكرت المقارنة بين المذهبين في نهاية كل فصل إلا إنه اختلف منهجي هذا من الفصل الثاني من الباب الثاني إلى آخر الرسالة، لأن من طبيعة تلك المسائل أن تكون المقارنة في داخل المباحث لصعوبة تلك المسائل.

١١- قمت بجمع بعض المصطلحات الحديثية من كتب أهل السنة والشيعة.

١٢- شرحت الكلمات الغريبة إذا اقتضى الأمر إلى ذلك.

١٣- قمت بتعريف موجز للمذاهب والفِرق التي ورد ذكرها.

١٤- قمت بتعريف موجز للأماكن والبلدان التي ورد ذكرها.

١٥- وضعت خاتمة ولخصت فيها أهم نتائج البحث قدر المستطاع مع ذكر بعض التوصيات في هذا الشأن.

١٦- عملت للبحث الفهارس الفنية المتعارف عليها، وهي:

(١) فهرس الآيات القرآنية

(٢) فهرس الأحاديث الشريفة

(٣) فهرس الآثار الواردة

(٤) فهرس الأحاديث والآثار للشيعة الإمامية

(٥) فهرس أسماء الصحابة والصحابيات

(٦) فهرس الأعلام للرواة وعلماء أهل السنة

(٧) فهرس الأعلام للرواة وعلماء الشيعة الإمامية

(٨) فهرس المصطلحات

(٩) فهرس الفِرق والطوائف

(١٠) فهرس الأماكن والبلدان

(١١) فهرس الأشعار

(١٢) فهرس المصادر والمراجع عند أهل السنة

(١٣) فهرس المصادر والمراجع عند الشيعة

(١٤) فهرس الموضوعات

خطة البحث

يتكون هذا البحث في ثلاثة أبواب وخاتمة تتقدمها المقدمة والتمهيد.

المقدمة

أما المقدمة فقد وضحت فيها شيئا من سبب كتابة البحث، وهي كالتالي:

أهمية الموضوع

سبب اختيار الموضوع

إشكالية البحث

الدراسات السابقة حول هذا البحث

منهج البحث

خطة البحث

التمهيد

أما التمهيد فهو يشتمل على النقطتين الآتيين:

١ – تعريف أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

٢ – تدوين السنة عند أهل السنة والشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاهما

الباب الأول

علم الحديث عند أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول: نشأة علم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاتهما

المبحث الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة وأشهر مؤلفاهم

المطلب الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة

المطلب الثاني: أشهر المؤلفات في علم الحديث عند أهل السنة

المبحث الثاني: نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاهم

المطلب الأول: نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية

المبحث الأول: شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول: شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة

المطلب الثاني: شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند الشيعة

المبحث الثاني: عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول: عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة

المطلب الثاني: عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المبحث الثالث: عقيدة إمامة الأئمة وعصمتهم وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المطلب الأول: مفهوم الإمامة عند الشيعة

المطلب الثاني: أدلة الشيعة حول مسألة الإمامة ومناقشتها

المطلب الثالث: القول بالعصمة عند أهل السنة والشيعة

المطلب الرابع: عقيدة إمامة الأئمة وعصمتهم وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المبحث الرابع: المقارنة بين المذهبين

١- شروط الراوي الذي يقبل حديثه عند أهل السنة والشيعة

٢- عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة والشيعة

٣- عقيدة إمامة الأئمة وعصمتهم وأثرها في قبول الحدث ورده عند أهل السنة والشيعة

الباب الثاني

علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة الإمامية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادره

المطلب الثالث: طبقات الرواة عند أهل السنة

المبحث الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل عند الشيعة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما عند الشيعة

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره عند الشيعة وأهم مصادره

المطلب الثالث: طبقات الرواة عند الشيعة وأهم كتبهم

المبحث الثالث: مقارنة بين المذهبين

١– مقارنة في نشأة علم الجرح والتعديل ومصادره

٢– مقارنة بين موقف كل من الطائفتين من رواة الأخرى جرحاً وتعديلاً

الفصل الثاني: ضوابط علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند أهل السنة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند أهل السنة

المطلب الثاني: مراتب أحكام النقاد على الرواة عند أهل السنة

المبحث الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند الشيعة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند الشيعة

المطلب الثاني: مراتب أحكام النقاد على الرواة عند الشيعة

المبحث الثالث: عناية علماء أهل السنة لعلوم في ميدان علم الرجال، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عناية أهل السنة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثاني: عناية أهل السنة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث: عناية أهل السنة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المطلب الرابع: الجهود المبذولة عند أهل السنة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها

المبحث الرابع: عدم عناية علماء الشيعة الإمامية لعلوم في ميدان علم الرجال

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: قلة عناية الشيعة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثاني: قلة عناية الشيعة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث: عدم عناية الشيعة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المطلب الرابع: قلة الجهود المبذولة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند الشيعة

الباب الثالث

وجوه الاختلاف في علوم الحديث بين أهل السنة والشيعة

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول: الاختلاف في المصادر الحديثية وأصولها بين أهل السنة والشيعة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختلاف في اعتبار المصادر الحديثية بين أهل السنة والشيعة والمقارنة بين مذهبهما

المطلب الثاني: الاختلاف في أصول الحديث بين أهل السنة والشيعة والمقارنة بين مذهبهما

المبحث الثاني: الاعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أشهر أئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند أهل السنة

المطلب الثاني: أشهر أئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند الشيعة

المطلب الثالث: اعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

الخاتمة

ولخصت فيها أهم نتائج البحث قدر المستطاع.

وقد بذلت أقصى جهدي لإخراج هذا البحث في أحسن صورة وبأعلى درجات الكمال، فإن الله عز وجل يحب من عبده الاتقان في العمل، فما كان فيه صحيحاً فبفضل من الله تعالى، وما كان فيه خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله على ذلك وأتوب إليه، سائلاً أن يُسدِّد خطاياي.

وصلى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الباحث

حفيظ الرحمن بن حكيم عبد الجبار

التمهيد

أما التمهيد فهو يشتمل على نقطتين تاليتين:

١ – تعريف أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

٢ – تدوين السنة عند أهل السنة والشيعة الإمامية ومؤلفاتهما

١- تعريف أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

التمهيد

١- تعريف أهل السنة لغة واصطلاحا:

أ- تعريف السنة لغةً وشرعاً:

تعريف السنة لغة:

السنـــة في اللغة: السيرة والطريقة المعتادة حسنة كانت أو قبيحة [1]. وقد وردتْ هذه الكلمة بهذا المعنى في دواوين العرب وفي القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي.

ففي دواوين العرب:

١- وقال لبيد:

من معشر سنَّتْ لهم آباؤُهــــم ولكل قـــوم سنةٌ وإمامُــــها [2]

٢- وقال حسان بن ثابت:

إن الذوائب من فهر واخواهم قد بينـــوا سنــــة للناس تتبع [3]

٣- وقال الفرزدق [4]:

فجاء بسنة العمرين فيهــــا شفاء الصـــدور من السقام [5]

يمكننا أن نقول في ضوؤ النصوص السابقة أن كلمة السنة استعملها الشعراء في الجاهلية والإسلام بمعناها اللغوي، أي الطريقة المتبعة سواء كانت حسنة أو قبيحة.

وفي القرآن قال الله تعالى: ﴿ قُلْ لِّلَّذِينَ كَفَرُوْآ إِنْ يَّنْتَهُوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَّعُودُوْا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِيْنَ ﴾ [6].

ويقول: ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيْلاً ﴾ [7].

ويقول: ﴿ سُنَّةَ اللّٰهِ الَّتِيْ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّٰهِ تَبْدِيْلاً ﴾ [8].

---

(١) انظر: معاجم اللغة: لسان العرب، و تاج العروس من جواهر القاموس، والقاموس المحيط، مادة: " سنن ". والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٤٠٩.

(٢) شرح المعلقات السبع ص ٢٢٧.

(٣) ديوان حسان بن ثابت ص ٣٠٤.

(٤) هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارميّ، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظـــيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. مـــات ســـنة ١١٠ هـــ. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٦/ ٨٦.

(٥) منتهى الطلب من أشعار العرب ص ١٠١٣.

(٦) الأنفال: ٣٨.

(٧) الإسراء: ٧٧.

(٨) الفتح: ٢٣.

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ ... " (١)، أي: طريقتهم في الدين والدنيا.

وقوله أيضاً صلى الله عليه وسلم : " مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلاَ يُنْقَصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَلاَ يَنْقُصُ ... " (٢)، يريد من عملها لُيقتدى به فيها.

وقد يراد بها حسن الرعاية، والقيام على الشيء، من قولهم: سننتَ الإبل، إذا أحسنتَ رعايتها والقيام عليها (٣).

تعريف السنة شرعا:

أما السُّنَّة في الشرع فيختلف معناها في اصطلاح المتشرعين حسب اختلاف فنونهم وأغراضهم:

١ – فالسنة عند الأصوليين: هي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي (٤).

ولهذا يقول الأصوليون في السنة: هي الأصل الثاني أو المصدر الثاني للتشريع.

٢ – تعريف السنة عند الفقهاء: ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير افتراض ولا وجوب، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام الخمسة (٥)، – أي تطلق السنة عندهم على النوافل من العبادات غير الفروض، مما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، سواء كانت مؤكدةً يُكره تركُها أو غيرَ ذلك – .

وقد تطلق السنة عندهم ويراد بها ما يقابل البدعة، كقولهم: فلان من أهل السنة. ومنه قولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا (٦).

وكذا قال الشاطبي (٧): " ويطلق أيضاً – أي لفظ السنة – في مقابلة البدعة، فيقال: فلان على سنة إذا عمل على وفق ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لاَ، ويقال:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٥٦). ومسلم في كتاب العلم: باب اتباع سنن اليهود والنصارى، برقم (٢٦٦٩)، كلاهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه..

(٢) أخرجه مسلم في كتاب العلم: باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، برقم (٢٦٧٤) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) لسان العرب، مادة: " سنن ".

(٤) انظر: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، ص ١٧ . ومنهج النقد في علوم الحديث، ص ٢٦.

(٥) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٦٦. وتوثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته ص ١٦ –١٧.

(٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ١/ ٩٥. والسنة قبل التدوين ص ١٨.

(٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، الشهير بالشاطبي، حافظ، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، لغوي، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر علماء المتفننين الثقات، وله تآليف جليلة، مشتملة على أبحاث نفيسة، وانتقادات وتحقيقات شريفة، توفي سنة ٧٩٠هـ. الأعلام قاموس تراجم لأشهر

فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك " [1].

٣- تعريف السنة عند المحدِّثين:

ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها [2].

وزاد المحدثون الصفات الخلقية التي تتناول هيئة النبي صلى الله عليه وسلم الجسمية كقول الراوي: كان عليه الصلاة والسلام ليس بالطويل ولا بالقصير، وكالحديث عن لونه الأزهر ووجهه المشرب بالحمرة، وابتسامه، ونحو ذلك.

وقد ذكر نور الدين عتر [3]: قد تطلق السنة على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة عند بعضهم، والأكثر أنها تشمل ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي [4].

وقال ابن رجب [5]: " السنة هي الطريقة المسلوكة؛ فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو - أي النبي صلى الله عليه وسلم - وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسم السنة إلاّ على ما يشمل ذلك كله، ورُوي معنى ذلك عن الحسن [6]، والأوزاعي [7]، والفضيل بن عياض [8]،[9].

الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ١/٧٥. ومعجم المؤلفين ١/١١٨.

(١) الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، ٤/٢٩٠. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، بيروت. ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٦١-٦٢. وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ص ١/٤٠. والسنة ومكانتها في التشريع ص ٦٥، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٢٩.

(٣) هو نور الدين محمد عتر ولد في حلب سنة ١٣٥٥ هـ. حصل على الشهادة العالمية مع لقب أستاذ في علم الحديث (الدكتوراه) من جامعة الأزهر سنة ١٩٦٤م بتقدير ممتاز. درس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لمدة سنتين، وصفه الشيخ ابن باز (بالعلامة). رئيس قسم علوم القرآن والسنة في كلية الشريعة بجامعة دمشق. انظر: " ترجمة للشيخ نور الدين عتر " لفياض محمد العبسو، www.ahlalhdeeth.com، بتأريخ ٣٠/٠٩/٢٠٠٩م.

(٤) التقريب مع شرحه التدريب، للنووي: يحيى بن شرف بن مري الشافعي، ١/٢٠٢. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٢٨.

(٥) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن حسن البغدادي، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بابن رجب، محدث، ولد ببغداد، وقدم مع والده إلى دمشق وهو صغير سنة ٧٤٤هـ، وسمع بمكة وبمصر، وتوفي بدمشق في ٤ رمضان سنة ٧٩٥هـ، ودفن بالباب الصغير. معجم المؤلفين ٥/١١٨، والأعلام ٣/٢٠٥.

(٦) هو أبو يوسف الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، الأنصاري مولاهم، من أجل التابعين، وحيث أطلق المحدثون الحسن فهو المراد، وهو في الزهد والعلم وإظهار الحق بمرتبة عالية، ثقة فقيه فاضل مشهور، توفي سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين. الطبقات الكبرى ٧/١٥٦. وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٢/١٣١. وتقريب التهذيب ١/١٦٥.

(٧) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد الأوزاعي، إمام ديار الشامية في الفقه والزهد، ثقة جليل، ولد ببعلبك، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها سنة ١٥٧هـ. سير أعلام النبلاء ٧/١٠٧، وتهذيب التهذيب ٦ / ٢٣٨.

(٨) هو أبو علي ابن مسعود التيمي، الزاهد المشهور، أصله من خراسان، وسكن مكة، ثقة عابد إمام، مات سنة ١٨٧هـ. وفيات الأعيان ٤/ ٤٧، وميزان الاعتدال ٣/ ٣٦١.

(٩) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ٢/١٢٠.

كما روى العرباض بن سارية رضي الله عنه في حديث طويل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "... **فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اختلافا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ** " (١).

وعلى هذا فالسنة عند المحدثين: هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وهي المنهاج الأمثل لحياة الفرد والمجتمع. وعند الأصوليين: دليل من أدلة الأحكام الشرعية، وعند الفقهاء: حكم شرعي يثبت للفعل بهذا الدليل.

الملاحظة: أما ما ذهب إليه بعض المحدثين والفقهاء من أهل السنة من أن السنة تشتمل أقوال الصحابة والتابعين؛ فإنهم لا يقصدون بأنهم معصومون وأنهم مستقلون في التشريع، وإنما المراد: أن هؤلاء الصحابة هم الذين استحفظوا على كتاب الله، ونقلوا أقوال محمد صلى الله عليه وسلم إلى من بعدهم، فكانوا أعرف الناس بشرعه، وأقربهم إلى هديه، وأقوالهم قبسة نبوية، وهم أعرف الناس بمصادرها ومواردها، فمن اتبعهم من الذين أمنوا قال الله تعالى فيهم: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ (٢)،(٣).

تعريف السنة عند الشيعة الاثني عشرية:

اعتبر الشيعة الإمامية (٤) أن السنة هي المصدر الثاني بعد كتاب الله (٥)، ولا خلاف بين المسلمين في ذلك، إلا أن الخلاف وقع بين الإمامية وأهل السنة في تحديد مفهوم أهل السنة. وهم يرون أن السنة ليست فقط ما تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. بل يضيفون إلى ذلك أقوال الأئمة الاثني عشرية.

ويقول شيخهم محمد رضا المظفر(٦) في تعريف السنة: " إن السُّنَّة في اصطلاح الفقهاء: قول النَّبي أو فعله أو تقريره "، ويعلّل هذا التعريف العام بقوله: " ومنشأ هذا الاصطلاح: أمر النبي صلى الله عليه وآله

---

(١) أخرجه أبوداود في كتاب السنة: باب في لزوم السنة، برقم (٤٦٠٧). والدارمي في المقدمة: باب اتباع السنة برقم (٩٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٩٣٧).

(٢) التوبة: ١٠٠.

(٣) الشيعة في الميزان ص ٢٠٣ مختصراً، وأصول الفقه الإسلامي ٢/٨٥٧-٨٥٨ مفصلاً.

(٤) الإمامية: وهذا اللقب يطلق عند كثير من أصحاب الفرق والمقالات على مجموعة الفرق الشيعة، ولكن تخصص فيما بعد عند جمع من المؤلفين وغيرهم بالاثني عشرية، وهم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي عليه الصلاة والسلام نصا ظاهرا وتعيينا صادقا من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين. أي القائلون بوجوب الإمامة، والعصمة، ووجوب النص، وإنما حصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إمامي وإن ضم إليها حقاً في المذهب كان أم باطلاً، ثم إن من شمله هذا الاسم واستحقه لمعناه، قد افترقت كلمتهم في أعيان الأئمة وفي فروع ترجع إلى هذه الأصول وغير ذلك ". الملل والنحل ١/١٦٢، وأوائل المقالات في المذاهب المختارات ص ٤٤، والعيون والمحاسن ٢/٩١.

(٥) أصول الفقه لمحمد رضا المظفر ص ٣١٩، والمبادىء العامة للفقه الجعفري ص ٢٢٦.

(٦) هو محمد رضا بن محمد بن عبد الله بن أحمد، من آل المظفر: أصولي فقيه إمامي، من أهل نجف، توفي سنة ١٣٨٤هـ. الأعلام ٦/١٢٧.

وسلم باتباع سنته، فغلبت كلمة – السنة – حينما تطلق مجرّدة عن نسبتها إلى أحد، على خصوص ما يتضمن بيان حكم من الأحكام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ".

ثم يستدرك قائلا: " أمَّا فقهاء الإمامية بالخصوص، فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قوله مَجرى قول النبي، من كونه حُجَّةً على العباد واجب الإتباع، فقد توسَّعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قولَ كُلِّ واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره ".

ويُؤَكِّد أيضاً أن بيان المعصومين للأحكام بوصفهم منسوبين من الله تعالى، ليس من " نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم: سنة لا حكاية السنة " [1].

ثم اتصال السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديثهم ليست لازمة في صحة النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يكفي أن يروى الحديث عن أحد من الأئمة الاثني عشر الذين يعتقدون عصمتهم، فيعلم بذلك صحته ونسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يقول عبد الله فياض[2]: " إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو الحال عند أهل السنة " [3].

حتى يصف مُحَمّد رضا المظفر ذلك بأنه " استمرار للنبوة " [4].

بل عندهم أن الإمام المعصوم إذا حدَّث بحديث يجوز لك أن تقول: قال الله !!.

ويقول المازندراني [5] شارح الكافي: " يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله [6] عليه السلام أن يرويه عن أبيه [7]، أو عن أحد من أجداده [8]، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى " [9].

---

(١) أصول الفقه ص ٥٥–٥٦.

(٢) هو أحد المعاصرين من الشيعة.

(٣) تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة ص ١٤٠.

(٤) عقائد الإمامية ص ٦٦.

(٥) هو المولى محمد صالح بن أحمد السروري، المازندراني. هو رجل دين وفقيه ومحدث شيعي، كان من أبرز تلامذة محمد تقي المجلسي وصهره على بنته. توفي سنة ١٠٨٦ هـ. ينظر: تلامذة المجلسي ص ١٦٤.

(٦) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الصادق، شيخ بني هاشم أبو عبد الله القرشي، الهاشمي، العَلَوي، المدني، قال الذهبي: " أحد الأئمة الأعلام، بر صادق كبير الشأن، لم يحتج به البخاري "، وقال ابن حجر: " المعروف بالصادق، صدوق فقيه، إمام "، توفي سنة ١٤٨هـ . التاريخ الكبير ١٩٨/٢، والجرح والتعديل ٤٨٧/٢، وميزان الاعتدال١/٤١٤، والتقريب ١٣٢/١.

(٧) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر العَلَوي الفاطمي، المدني، ثقة فاضل. (توفي سنة ١١٤هـ). حلية الأولياء ١٨٠/٣، والسير ٤٠١/٤، والبداية والنهاية ٣٠٩/٩، والتقريب ١٩٢/٢.

(٨) وهم: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين الهاشمي العَلَوي، المدني. يُكنى أبا الحسين ويقال: أبو الحسن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله. توفي سنة ٩٥هـ. والحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله الهاشمي، توفي سنة ٦١هـ. والحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد الزكي الهاشمي، توفي سنة ٥٠هـ. وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب أبوالحسن الهاشمي، توفي سنة ٤٠هـ. رضي الله عنهم أجمعين.

(٩) شرح أصول الكافي ٢٢٦/٢.

فكانت السنةُ في اصطلاحهم: قولَ المعصوم أوفعلَه أوتقريرَه، والسرُّ في ذلكَ أن الأئمةَ من آلِ البيتِ ليسوا هم من قبيل الرُّواةِ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم والمحدثينَ عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنَّهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النَّبي لتبليغ الأحكام الواقعيَّة، فلا يَحكون إلاَّ عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام، كالنَّبي من طريق الوحي أو من طريق التلقِّي من المعصوم قبله. ولهذا جعل الشيعة الإمامية لأئمتهم سنة معتبرة كما لرسول صلى الله عليه وسلم.

فيتضح من هذا ومما سبق أن الحديث عند الشيعة الإمامية هو كلُّ ما نُقل عن النبي أو عن أحد المعصومين، وليس خاصًّا بالنبي صلى الله عليه وسلم وحدَه فقط، ويُعَمم اللَّفظ على تعريفهم السنة أيضًا. وجعلوا كلام أئمتهم حجة واجبة الإتباع من طريقين :

الأول: كونها سنة معتبرة كسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وسنة النبي طريقها الوحي.

والثاني: أنهم يأخذون علمهم من الأئمة المعصومين قبلهم. وبهذا فإن الشيعة لا مناص لها ولا محيد من الأخذ بما يقوله أئمتهم وقبوله على وجه الإذعان والتسليم حتى ولو خالف النصوص القرآنية أو الأحاديث الصريحة الصحيحة، أو خالف إجماع المسلمين.

ب – تعريف " أهل السنة "

أما تعريف " أهل السنة " فقال فيه ابن حزم [1]: " وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة؛ فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمهم الله تعالى، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم " [2].

وقال ابن الجوزي [3]: " أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار أصحابه هم أهل السنة، لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه " [4].

---

(١) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، فارسي الأصل، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام وكان فقيهاً حافظاً ذا الفنون والمعارف، قال الذهبي: كان إليه منتهى في الذكاء وحدَّة الذهن، وسعَة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب والملل والنحل، والعربية والأدب والمنطق والشعر مع الصدق والديانة والثروة، وكان يقال: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان، وله تصانيف كثيرة منها: الفصل في الملل والأهواء والنحل، توفي سنة ٤٥٦هـ. وفيات الأعيان ٣٢٥/٣، والعبر في خبر من غبر ٣٠٦/٢، ولسان الميزان ١٩٨/٤، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٧٥/٥.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٩٠/٢.

(٣) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، المعروف بابن الجوزي، علامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف. مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى (مشرعة الجوز) من محالها. له نحو ثلاث مئة مصنف، توفي سنة ٥٩٧هـ. وفيات الأعيان ١/ ٢٧٩، والبداية والنهاية ٢٨/١٣، والأعلام ٣١٦/٣.

(٤) تلبيس إبليس ص ١٧.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية [(١)] في تعريف أهل السنة: " هم متمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان " [(٢)].

وقال أيضاً: " فلفظ أهل السنة يراد به مَن أثبت خلافةَ الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة " [(٣)]، [(٤)].

وقال أبو الحسن الأشعري [(٥)] مبيناً عقيدة أهل السنة: " قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون " [(٦)].

وعرّفهم محمد صديق حسن خان [(٧)]، بقوله: " أهل السنة والجماعة هم المحدِّثون المتبعون الموحدون المقتدون بكتاب الله العزيز وسنة رسوله المطهرة " [(٨)].

فأهل السنة المحضة السالمون من البدع الذين تمسكوا بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الأصول كلها، أصول التوحيد والرسالة والقدر ومسائل الإيمان وغيرها، وغيرهم من خوارج [(٩)]،

---

(١) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، له باع طويل في معرفة أقوال السلف، وصار من كبار علماء في حياة شيوخه، ولد في حران وتحول أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، وقد برع في العلم والتفسير، وأفتى ودرَّس وهو دون العشرين، وله تصانيف كثيرة، توفي سنة ٧١٢هـ بدمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته. الأعلام ١٤٤/١، والرفع التكميل في الجرح والتعديل ص ٣٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى ٣٧٥/٣.

(٣) الرافضة: قال الأشعري: " فإنه لما ظهر- يعني زيد بن علي بن الحسين - بالكوفة في أصحابه الذين بايعوه، سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه. فقال لهم: رفضتموني، فيقال: إنهم سمّوا الرافضة لقول زيد لهم: رفضتموني ". مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ٦٩/١، ومنهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ٤٧١/٣-٤٧٢.

(٤) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٢.

(٥) هو إمام المتكلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل، اليماني، البصري، الأشعري، من ولد أبي بردة بن أبي موسى عبد الله بن قيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولد بالبصرة سنة ٢٦٠هـ، مؤسس مذهب الأشاعرة، وكان على مذهب المعتزلة، ولما برع فيه كرهه وتبرأ منه وتاب إلى الله تعالى منه، وصنف في الرد عليهم، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ، وقيل غيرها. وكان صاحب كتاب " مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين " و" الإبانة عن أصول الديانة " وغيرها، طبقات الشافعية الكبرى ٣٤٧/٣، ووفيات الأعيان٣٢٦/١، والبداية والنهاية ١٨٧/١١، والسير ٨٥/١٥، والأعلام ٢٦٣/٤.

(٦) الإبانة في أصول الديانة ص ٢٠.

(٧) هو ابن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني، البخاري، القنوجي، أبو الطيب النواب، من رجال النهضة الإسلامية المجددين. وُلد ونشأ في قنوج (بالهند) وتعلم في دلهي، وله المصنفات بالفارسية والهندية، توفي سنة ١٣٠٧هـ. الأعلام ١٦٧/٦.

(٨) الدين الخالص ٤١٨/٣.

(٩) الخارجي: هو كل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. الملل والنحل ١١٤/١.

ومعتزلة [١]، وجهمية [٢]، وقدرية [٣]، ورافضة، ومرجئة [٤]، ومن تفرع عنهم كلهم من أهل البدع الاعتقادية.

ويضاف على تسمية أهل السنة بلفظ الجماعة [٥]؛ وذلك لأن لزوم الجماعة أصل من أصول أهل السنة لورود الأحاديث الآتية في ذلك، فيقال: أهل السنة والجماعة.

وقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين وحثهم على الجماعة والإئتلاف والتعاون، ونهاهم عن الفرقة والاختلاف والتنافر، فقال: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا ﴾ [٦]. وقال: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [٧].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِيْنَ: ثِنْتَانِ وَسَبْعُوْنَ فِي النَّارِ، ووَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ " [٨].

ومن قوله صلى الله عليه وسلم: "....عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاثنين أَبْعَدُ، وَمَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ، فَلْيَلْزَمْ بِالْجَمَاعَةِ...." [٩].

---

(١) والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رحمه الله، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين ، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة. وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبيَّن مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة، التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحق بالباطل، إذ شأن البدع هذا، اشتمالها على حق وباطل. الملل والنحل ١/٤٣، وشرح الطحاوية في العقيدة السلفية ص ٥٣٧–٥٣٨.

(٢) والجهمية: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان السمرقندي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد ابن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحى، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا! ثم نزل فذبحه، كان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصالح رحمهم الله تعالى. الملل والنحل ١/٨٦، شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ص ٥٣٩–٥٤٠.

(٣) القدرية: هم المنكرون للقدر القائلون بأن أفعال العباد مخلوقة بقدرتهم ودواعيهم لا بقدرة الله وإرادته، إنما نسبت هذه الطائفة إلى القدر لأنهم يبحثون في القدر كثيرا. وكذلك تسمى الجبريةُ المُحتَجُّون بالقدر " قدريةً " أيضاً. والتسمية على الطائفة الأولى أغلب. شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ص ٦٨، وتحفة الأحوذي ٦/٣٦٢.

(٤) المرجئة: من الارجاء وهوالتأخير، يقولون: الأفعال كلها بتقدير الله تعالى، وليس للعباد فيها اختيار، وإنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة. الملل والنحل ١/١٣٩.

(٥) والجماعة مأخوذة من الجمع، وهو ضم الشيء، بتقريب بعضه من بعض، يقال جمعته، فاجتمع. ومشتقة من الاجتماع، وهو ضد التفرق، وضد الفرقة. والجماعة: العدد الكثير من الناس، وهي أيضاً طائفة من الناس يجمعها غرض واحد، وهي أيضاً القوم الذين اجتمعوا على أمرٍ ما. لسان العرب، ومختار الصحاح، والقاموس المحيط : مادة : " جمع " .

(٦) آل عمران: ١٠٣.

(٧) آل عمران: ١٠٥.

(٨) أخرجه أبوداود في كتاب السنة: باب في لزوم السنة، برقم (٤٥٩٧)، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. وحسنه الألباني، وأورده في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٠٤).

(٩) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة، برقم (٢١٦٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقال: هذا =

ومن قوله صلى الله عليه وسلم: "....تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ...." [(١)].

ومن قوله صلى الله عليه وسلم: "....مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً...." [(٢)].

فالمراد من الجماعة: هي جماعة المسلمين، وهم سلف هذه الأمة، من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، الذين اجتمعوا على الكتاب والسنة، وساروا على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهراً وباطناً.

فأهل السنة والجماعة إذن؟ هم المتمسكون بما جاء في الكتاب والسنة والتزموا بما فيهما قولاً وعملاً، وكان معتقدهم موافقاً لما جاء فيهما، وموافقاً لما كان عليه السلف الصالح من الصحابة الكرام رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان وأتباعهم من أئمة الدين ممن شهد لهم بالإمامة دون من رُمي ببدعة، أو شُهر بلقب غير مرضي كالروافض والمعتزلة وغيرها التي ذُكرتْ آنفاً.

بل أهل السنة والجماعة هم باقون ظاهرون منصورون إلى يوم القيامة فاتباعهم هدًى، وخلافهم ضلال.

وهذا ما بشَّر به النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال: " لاَ يَزَالُ نَاسٌ مِّنْ أُمَّتِي ظَاهِرِيْنَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ " [(٣)].

= حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٤٣٠).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفتن: باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟ برقم (٧٠٨٤). ومسلم في كتاب الإمارة: باب وجوب ملازمة المسلمين، برقم (١٨٤٧)، كلاهما عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة: باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر، برقم (١٨٤٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب: باب رقم (٢٨)، وبرقم (٣٦٤٠). ومسلم في كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم برقم (١٩٢١)، كلاهما عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

٢ – تعريف الشيعة الإمامية الاثني عشرية

أ – تعريف الشيعة لغة واصطلاحا:

تعريف الشيعة لغة:

إن لفظ الشيعة لا تطلق إلا على أتباع الرجل وأنصاره وأعوانه كما قال الأزهري [١]: والشيعة أنصار الرجل وأتباعه وكل قوم اجتمعوا على أمرهم شيعة. والجماعة شِيَع وأشياع، ومعنى الشيعة: الذي يتبع بعضهم بعضاً، ومعنى الشِّيَع: الفِرق التي كل فرقة منهم يتبع بعضهم بعضا وليس كلهم متفقين [٢].

وقال ابن دريد [٣]: فلان من شيعة فلان أي: ممن يرى رأيه، وشيَّعتُ الرجلَ على الأمر تشييعاً إذا أعنته عليه، وشايعتُ الرجلَ على الأمر مشايعة وشياعاً إذا مالأته عليه [٤].

وقال الجوهري [٥]: " تشيّع الرجل، أي ادعى دعوى الشيعة. وتَشايَعَ القومُ، من الشيعَة. وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شِيَعٌ " [٦].

وقال ابن منظور [٧]: " والشيعة أتباع الرجل وأنصاره، وجمعها شِيَعٌ، وأشياع جمع الجمع، وأصل الشيعة: الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ومعنى واحد،

---

(١) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، مولده ووفاته في هراة خراسان، عالم الأدب واللغة، توفي سنة ٣٧٠هـ. وفيات الأعيان ١/٥٠١، والأعلام ٥/٣١١.

(٢) تهذيب اللغة: في مادة: " شيع ".

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي، البصري، أديب شاعر، لغوي، نحوي. ولد بالبصرة، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها مدة، ثم سافر إلى جزيرة ابن عمر، ثم رحل إلى فارس فسكنها مدة، ثم قدم بغداد، فأقام بها إلى أن توفي سنة ٨٣٨هـ، ودفن بالخيزرانية. السير ١٥/٩٦، ومعجم المؤلفين ٩/١٨٩.

(٤) جمهرة اللغة: في مادة: " شيع ".

(٥) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي، التركي، من ولد أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لغوي، أديب، ذو خط جيد، أصله من بلاد الترك من فاراب، ورحل إلى العراق وقرأ العربية على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وسافر إلى الحجاز وطوف بلاد ربيعة ومضر، وأجهد نفسه في الطلب إلى أن رجع إلى خراسان، ثم سرح إلى نيسابور، فلم يزل مقيما بها على التدريس والتأليف وتعليم الخط حتى توفي بها سنة ٣٩٣هـ، وقيل: توفي في حدود ٤٠٠هـ سنة. معجم الأدباء ٢/٦٥٦، والنجوم الزاهرة ٤/٢٠٧، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان ٢/ ٣٣٥، وكشف الظنون ص ٢/١٠٧٣.

(٦) الصحاح في اللغة: في مادة: " شيع ".

(٧) هو أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور الانصاري، الرويفعي، الإفريقي، المصري، أديب، لغوي، ناظم، ناثر، مشارك في علوم. ولد في أول المحرم بمصر، وقيل بطرابلس الغرب، وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر، فتوفي بها في شعبان سنة٧١١هـ. الدرر الكامنة ٦/١٥، وشذرات الذهب ٦/١٥، ومعجم المؤلفين ١٢/٤٦.

وأصل ذلك من المشايعة وهي المتابعة والمطاوعة. والشيعة: قوم يرون رأي غيرهم، وتشايع القوم صاروا شيعاً، وشيّع الرجل إذا ادعى دعوى الشّيعة، وشايعه شياعاً وشيّعه تابعه، ويقال: فلان يشايعه على ذلك أي: يقويه " [١].

تعريف الشيعة اصطلاحا:

قال الأزهري: والشيعة: قوم يهوون هوى عترة النبي صلى الله عليه وسلم ويوالونهم [٢].

وقيل: " الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا، رضي الله عنه، قالوا: إنه الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده " [٣].

وقال ابن منظور: "وقد غلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين، حتى صار لهم اسماً خاصاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة عرف أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا أي: عندهم "[٤].

فالشيعة، والتشيع، والمشايعة بمعناه اللغوي هنا تدور حول معنى المتابعة، والمناصرة، والموافقة بالرأي، والاجتماع على الأمر، أو الممالأة عليه، أو التحزب لشخص. ويضيف الأزهري: معنى عدم وجود الوفاق التام بينهم. وهو هنا لا يحدد فرقة بعينها، ولكنه غلب فيما بعد-كما قال ابن منظور- على كل من يتولى علياً وأهل بيته، حتى صار اسما لهم خاصا. فإذا قيل: فلان من الشيعة عرف أنه منهم.

وهذه الغلبة محل نظر، لأنه إذا تأمل الباحث في المعنى اللغوي للشيعة والذي يدل على المتابعة، والمناصرة، ثم نظر إلى أكثر فرق الشيعة التي غلب إطلاق هذا الاسم عليها يجد أنه لا يصح تسميتها بالشيعة من الناحية اللغوية، لأنها غير متابعة لأهل البيت على الحقيقة بل هي مخالفة لهم ومجافية لطريقتهم.

ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا عليّا، أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان، وهذا مما يعترف به علماءُ الشيعة الأكابرُ من الأوائل والأواخر، حتى ذكر مثلَ ذلك أبو القاسم البلخي [٥] قال: " سأل سائل شريكَ بن عبد الله بن أبي نمر [٦] فقال له أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر. فقال له السائل أتقول هذا، وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم إنما الشيعي من قال مثل هذا، والله لقد رقى عليٌّ هذا الأعواد فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر أفكنّا نرد قوله أكنّا نكذّبه والله ما كان كذّابا " [٧].

---

(١) لسان العرب: في مادة: " شيع ".

(٢) تهذيب اللغة في مادة: " شيع ".

(٣) كتاب التعريفات ص ١٢٩.

(٤) لسان العرب: في مادة: " شيع ".

(٥) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، البلخي، صاحب " المقالات ". ورأس فرقة الكعبية من فرق المعتزلة، وقد توفي سنة ٣١٩، وقيل سنة ٣١٧هـ. تاريخ بغداد ٣٨٤/٩، ووفيات الأعيان ٤٥/٣، والسير ٣١٣/١٤، ٢٥٥/١٥، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٣٠١/١٣، والكامل في التاريخ ٧٦٥/٦.

(٦) هو أبو عبد الله المدني، صدوق يخطىء، توفي في حدود سنة ١٤٠هـ. التقريب ٣٥١/١.

(٧) منهاج السنة النبوية ١٣/١-١٤.

ب- تعريف الشيعة في كتب الإمامية الاثني عشرية

تعريف سعد القمي [١] للشيعة:

يعرف شيخ الشيعة سعد القمي الشيعة بقوله: " هم شيعة علي بن أبي طالب ". وفي موضع آخر يقول: " الشيعة هم فرقة علي بن أبي طالب المسمّون شيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته " [٢].

ووافق على هذا التعريف شيخ الشيعة أبومحمد النوبختي [٣] أيضاً، حتى في الألفاظ نفسها [٤].

هذا هو تعريف الشيعة في أهم كتب الشيعة وأقدمها الخاصة بالفرق. وهذا التعريف لا يشير إلى أي أصل من أصول التشيع عند الاثني عشرية، والتي تعتبر في نظرهم لب التشيع وأساسه ، كمسألة النص على علي رضي الله عنه وولده وغيرها باستثناء ذكره في الأخيرة لإمامة علي فقط بدون ذكر النص أو بقية الأئمة.

والتعريف الذي يغفل أصول التشيع التي أحدثها الشيعة فيما بعد، هو من التعاريف السليمة لشيعة علي رضي الله عنه أو للشيعة الحقيقيين، وهو يخرج مدعي التشيع من حظيرة التشيع، لأنهم أحدثوا أصولاً لم يقلها أئمة أهل البيت، لكنه حسب مقاييس الاثني عشرية لا يعتبر تعريفاً للشيعة مع أن القمي والنوبختي من الشيعة الاثني عشرية .

وهذا التعريف يدعي وجود شيعة علي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم عندهم، ويسميهم القمي فيقول: " منهم المقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبوذر جندب بن جنادة الغفاري، وعمار بن ياسر، ومن وافق مودته مودة علي، وهم أول من سمي باسم التشيع من هذه الأمة" [٥].

قلت: ولا سند لهذه الدعوى من الكتاب والسنة، والله سبحانه يقول: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ [٦] ، لا التشيع ولا غيره، والصحابة كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم عصبة واحدة، وجماعة واحدة، وشيعة واحدة، تشيعهم وولاؤهم لرسول الهدى صلى الله عليه وسلم.

---

(١) هو أبو القاسم سعد بن عبدالله الأشعري، القمي، من أهل (قم) سافر كثيرا في طلب الحديث، عند الشيعة هو فقيه ثقة، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصنيف، من كتبه: " الضياء في الإمامة "، و" مقالات الإمامية "، توفي سنة ٢٩٩ هـ، وقيل: ٣٠٠هـ. رجال النجاشي ٤٠١/١، وفيه وفاته سنة ٣٠١. والفهرست الطوسي ص ١٠٥، وجامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن طرق الإسناد ٣٥٥/١.

(٢) المقالات والفرق ص ٣، ١٥.

(٣) هو أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، الشيعي، متكلم، فيلسوف،كان يجتمع إليه جماعة من النقلة مثل أبي عثمان الدمشقي وإسحاق بن ثابت وغيرهما. وكانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه، ولكنه إلى حيز الشيعة. له مصنفات كثيرة منها: كتاب " الآراء "، و" الإمامة "، مات بعد سنة ٣٠٠ هـ. الفهرست للطوسي ص٧٥، والسير٣٢٧/١٥، ومعجم المؤلفين ٢٩٨/٣.

(٤) فرق الشيعة ص١٧-٢٠.

(٥) المقالات والفرق ص ١٥، وفرق الشيعة ص ١٨.

(٦) آل عمران: ١٩.

تعريف محمد المفيد [1] للشيعة:

يعرِّف محمد – الملقب بالمفيد – الشيعة: بأن لفظ الشيعة يطلق على " أتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه، على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء " [2] .ثم ذكر أنه يدخل في هذاالتعريف الإمــامية [3]، والجارودية [4]، والزيدية [5]، أما باقي فرق الزيدية فليسوا من الشيعة فلا تشملهم سمة التشيع وليسوا من الشيعة وكذا الفرق الأخرى [6].

قد ناقش الشيخ ناصر القفاري [7] هذا التعريف بقوله: لا نجد في تعريف المفيد هذا ذكــراً للإيمــان بإمامة ولد علي، مع أن من لم يؤمن بهذا فليس من الشيعة عندهم، كما أن هذا التعريف أغفل التصريح بــبعض الجوانب الأساسية في التشيع والتي يربط الشيعة وصف التشيع بها كمسألة النص، والعصمة وغيرها من أصــول الإمامية [8].

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العُكبري، البغدادي، الملقب بالمفيد، ويُعرف بابن المعلم، نشأ وتوفي ببغداد، من كبار مشايخ الشيعة، نال في زعمهم شرف مكاتبة مهديهم المنتظر، وله قريب من مائتي مصنف. قال الخطيــب البغدادي: كان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه. وقال الذهبي: عــالم الرافــضة صاحب التصانيف البدعية، طعن فيها على السلف، وله صولة عظيمة بسبب عضد الدولة، شيعته ثمانون ألف رافــضي. توفي سنة ٤١٣هـــ. ميزان الاعتدال٣/٣١، والفهرست للطوسي ص ١٩٠، والفهرست لابن نديم ص ٢٤٤، وتــاريخ بغداد ٣/٤٢٩، ولؤلؤة البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث ص ٣٥٦، والأعلام ٧/٢١.

(٢) أوائل المقالات ص ٣٩ .

(٣) الإمامية: هذا لقب عند كثير من أصحاب الفرق والمقالات يطلق على مجموعة من الفرق الشيعية، ولكن تخصص فيما بعــد عند جمع من المؤلفين وغيرهم بالاثني عشرية، ولعل من أول مَن ذهب إلى ذلك شيخ الاثني عشرية في زمنه " المفيــد " في كتابه: أوائل المقالات ص ٤٤. وأشار السمعاني إلى أن ذلك هو المعروف في عصره فقال: " وعلى هذه الطائفة – يــشير إلى الاثني عشرية – يطلق الآن الإمامية ". الأنساب ١/٣٤٤، واللباب ١/٨٣-٨٤.

(٤) الجارودية: فرقة من فرق الزيدية، وتنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني، الأعمى، الكوفي، مات سنة ١٥٠ هـــ، وقيل ١٦٠ هـــ ، وكان مذهبه أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة عليٍّ بالإشــارة والوصــف دون التــسمية والتعيين، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، وكان من مذهبه أن الصحابة كفروا كلهم بتركهم بيعة عليٍّ ومخالفتهم النص الوارد عليه. وقد وصفه المحدثون بأنه كذاب وليس بثقة، وأنه كان رافضيا يضع الحــديث، وقــد سمــاه أبوجعفر الباقر سرخوباً، وفسَّره بأنه شيطان يسكن البحر. المقالات والفرق ص ١٨، الفرق بين الفرق وبيــان الفــرق الناجية ص ٢٢، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص ٢٧-٢٨، ومقالات الإسلاميين ١/٧٠.

(٥) الزيدية: وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وسموا بالزيدية نسبة إليه، وقد افترقوا عن الإمامية حينما سئل زيد عن أبي بكر وعمر، فترضى عنهما فرفضه قوم فسموا رافضة. وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدية لاتباعهم له وذلك في آخر خلافة هشام بن عبد الملك سنة ١٢١ أو١٢٢هـــ. الملل والنحل ١/١٥٤، والأنساب ٦/٣٦٥، ومنهاج السنة ٣/٤٧١.

(٦) أوائل المقالات ص ٣٩ ، ومسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ١/١٢٠.

(٧) هو الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، عمل رئيساً لقسم العقيدة والمذاهب بجامعة قصيم.فهو رئيس حالياً للجنــة الرعاية الأسرية ببريدة، وله عدة مؤلفات، منها " أصول مذهب الشيعة الإمامية " و " مسألة التقريب بين أهــل الــسنة والشيعة ". ينظر بموقع ملتقى أهل الحديث.

(٨) ينظر مناقشة تعريف المفيد: أصول مذهب الشعة الإمامية ١/٤٢-٤٤، ومسألة التقريب ١/١٢١-١٢٢.

ويلاحظ أنه نص في تعريفه على إخراج الفرق المعتدلة من الزيدية ولا يصدق وصف التشيع في نظره إلا على غلاة الزيدية وهم الجارودية، ومن مقالة الجارودية: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على عليٍّ بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره... "، وليس ذلك فحسب، بل إنه فتح المجال في تعريفه لدخول الفرق الغالية كلها.

أما قوله في التعريف: " وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء "، فهذا إشارة إلى أصل من أصول الاعتقاد عندهم وهو التقية [١]، فعلي عند الشيعة في الظاهر تابع للخلفاء الثلاثة وفي الباطن متبوع لهم، فاتباعه للخلفاء – في نظر المفيد وشيعته – ليس على وجه الاقتداء وإنما على وجه التقية، وليس على وجه الاعتقاد وإنما على وجه الموافقة في الظاهر فقط.

أما قوله: " ... بالاعتقاد بإمامة علي بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل "، فهذا مبني على إنكار الشيعة لصحة خلافة الخلفاء الثلاثة.

وقد شرح مفيدهم هذه الجملة، وفصَّل القول فيها في كتاب آخر [٢] له؛ حيث قال: " وكانت إمامة أمير المؤمنين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة سنة منها أربع وعشرون سنة وستة أشهر ممنوعاً من التصرف في أحكامها مستعملاً للتقية والمداراة، ومنها خمس سنين وستة أشهر ممتحناً بجهاد المنافقين من الناكثين والقاسطين والمارقين [٣] ومضطهداً بفتن الضالين، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة – كذا – سنة من نبوته ممنوعاً من أحكامها خائفاً ومحبوساً هارباً ومطروداً لا يتمكن من جهاد الكافرين ولا يستطيع دفعاً عن المؤمنين، ثم هاجر وأقام بعد الهجرة عشرة سنين مجاهداً للمشركين ممتحناً بالمنافقين إلى أن قبضه الله جل اسمه إليه، وأسكنه جنات النعيم " [٤].

فوصف التشيع لا يصدق – في نظر المفيد – إلا على من اعتقد خلافة علي بن أبي طالب ممتدة من حين التحاق الرسول بالرفيق الأعلى إلى أن توفي علي.

ونجد شيخهم عبد الله شبر [٥] يؤكد في تعريفه للشيعة على هذا المعنى فيقول: " إعلم أن لفظ الشيعة يطلق على من قال بخلافة أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل " [٦].

---

(١) التقية: وهي " أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك أو لتحتفظ بكرامتك "، الشيعة في الميزان ص ٤٨. ويقول المفيد: " إن التقية جائزة في الدين عند الخوف على النفس، وقد تجوز في حال دون حال للخوف على المال (الملك) ولضروب من الاستصلاح ... وإنها قد تجب أحياناً ويكون فرضاً ... "، أوائل المقالات ص ١٣٧.

(٢) وهو كتاب الإرشاد أحد المصادر المعتمدة عند الاثني عشرية " اعتمد عليه علماء الإمامية المتقدمين والمتأخرين، واعتبروه من أهم المصادر في موضوعه وأعاروه عناية فائقة وأهمية كبرى..." مقدمة الإرشاد ص ٧، وينظر في توثيقه عندهم: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار١ /٢٧.

(٣) أن المراد بالناكثين: الذين بايعوا بالمدينة ونكثوا بيعته بالبصرة، والقاسطين: معاوية وأصحابه من أهل الشام، والمارقين: أصحاب النهروان. ذكر هذه المعاني شيخهم ابن بابويه القمي في كتابه: معاني الأخبار ص: ٢٠٤.

(٤) الإرشاد ص ١٢.

(٥) هو عبد الله بن محمد رضا آل شبر الحسيني الكاظمي، فقيه، محدث، أخباري، متكلم، مشارك في بعض العلوم، توفي سنة ١٢٤٢هـ. معجم المؤلفين ٦/١١٨، والأعلام ٤/١٣١.

(٦) حق اليقين في معرفة أصول الدين ١/١٩٥.

تعريف أبي جعفر الطوسي [1] للشيعة:

إن المفيد لا ينص في تعريفه للتشيع على مسألة النص والوصية، ولكن نرى أن شيخهم أبو جعفر الطوسي، يربط وصف التشيع بالاعتقاد بكون علي إماماً للمسلمين بوصية من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإرادة من الله [2]. فالطوسي هنا يجعل الاعتقاد بالنص هو أساس التشيع، ولهذا يخرج الطوسي السليمانية [3] الزيدية من فرق الشيعة، لأنهم لا يقولون بالنص بل يقولون: " إن الإمامة شورى، وإنها تصلح بعقد رجلين خيار المسلمين، وإنما قد تصلح في المفضول... ويثبتون إمامة شيخين أبي بكر وعمر " [4].

ويذهب بعض شيوخهم المعاصرين إلى ما ذهب إليه الطوسي، فيقصر وصف التشيع على من يؤمن بالنص على خلافة علي، فيقول محمد جواد [5] الشيعي: " بأن لفظ الشيعة عَلَم على من يؤمن بأن علياً هو الخليفة بنص النبي " [6].

تعريف أبي حاتم الرازي الإسماعيلي [7] للشيعة:

يقول أبوحاتم الرازي: " الشيعة لقب لقوم كانوا قد ألفوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرفوا به، مثل سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وكان يقال لهم: شيعة علي، وأصحاب علي.... ثم لزم هذا اللقب كل من قال بتفضيله بعده إلى يومنا، وتشعبت من هذه الفرقة فرق كثيرة سميت بأسماء متفرقة وألقاب شتى، مثل: الرافضة، والزيدية ، والكيسانية [8]، وغير ذلك من الألقاب، وهم كلهم داخلون في جملة هذا اللقب الواحد الذي يسمي

---

(١) هو أبوجعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، شيخ الشيعة، ورئيس الطائفة، وإليه انتهت رياسة المذهب في وقته. وكان تلميذ الشيخ المفيد، وهو مؤلف كتابين من كتبهم الأربعة المشهورة التي يعدونها كالكتب الستة عند أهل السنة وهما: " تهذيب الأحكام و الإستبصار فيما اختلف من الأخبار" ، مات سنة ٤٦٠هـ. الفهرست للطوسي ص ١٥٩، والسير ٣٣٤/١٨، ولسان الميزان ١٣٥/٥.

(٢) تلخيص الشافي ٥٦/٢.

(٣) السليمانية: فرقة من فرق الزيدية تُنسب إلى سليمان بن جرير الزيدي يزعمون أن الإمامة شورى وأنها تصلح بعقد رجلين من خيار المسلمين وأنها قد تصلح في المفضول وإن كان الفاضل أفضل في كل حال ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حقا باختيار الأمة حقا اجتهاديا. مقالات الإسلاميين ١٤٣/١، واعتقادات فرق المسلمين ص ٧٨، والملل والنحل ١٥٩/١.

(٤) مقالات الإسلاميين ١٤٣/١.

(٥) هو محمد جواد مغنية الشيعي الإمامي المعاصر.

(٦) الشيعة في الميزان ص ١٥.

(٧) هو أحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي أبوحاتم الليثي الرازي، وهومن أكبر الدعاة الإسماعيليين، قال ابن حجر: " ذكره أبو الحسن ابن بابويه في تاريخ الري، وقال كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة، وسمع الحديث كثيرا، وله تصانيف ثم أظهر القول بالإلحاد وصار من دعاة الإسماعيلية وأفضل جماعة من الأكابر". توفي سنة ٣٢٢هـ. لسان الميزان ١٦٤/١، وأعلام الإسماعيلية ص ٩٧.

(٨) الكيسانية: هم أصحاب كيسان مولى علي بن أبي طالب، ويقال: إنه تتلمذ على محمد بن الحنفية، وهم الذين يقولون إن الإمامة كانت حقا لمحمد بن الحنفية. وقد زعم أتباعه أنه جمع العلوم كلها، وجمع أسرار علوم علي وابنه محمد، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل، ومن أجل ذلك ضل منهم كثير، وجاءوا بالكفر كإنكار أركان الإسلام، والشك في =

الشيعة على تباينهم في المذاهب وتفرقهم في الآراء " [1].

ويلاحظ في هذا التعريف أن ادّعاء المؤلف في اطلاق لقب الشيعة على طائفة معينة من الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ما لم يثبت تاريخياً، وانفرد بادعائه الشيعة، محاولةً لإثبات أصالة مذهبهم وشرعيته.

وهنالك **تعريفات أخرى للشيعة** متفرقة في كتب الشيعة القديم منها والحديث، لا تخرج عما ذُكِر. فمن هذه التعاريف ما يربط التشيع باتباع عليّ وتقديمه على غيره في الإمامة. ومنها ما يزيد على ذلك بوجوب الاعتقاد أنه الإمام بوصية من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبإرادة من الله تعالى نصاً، كما يرى الإمامية، ووصفاً كما يرى الجارودية.

= البعث، والقول بالتناسخ والحلول والرجعة بعد الموت. ينظر للتفصيل: مقالات الإسلاميين ١/٣٥-٣٨، والفَرق بين الفِرَق ص ٢٢، ٢٤، ٣٥٠، والفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/٨٤ واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٦٢.

(١) الزينة في الكلمات الإسلامية ص ٢٥٩ ضمن كتاب: " الغلو والفرق الغالية ". ثم إلى ابنه زيد بن علي، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وقالوا بإمامته.

ج- تعريف الشيعة عند المحدثين وعلماء الاعتقاد والفرق

تعريف الأشعري للشيعة:

مِنْ أقدم مَنْ عَرَّف الشيعة من أصحاب المقالات والفرق من غير الشيعة الإمام أبي الحسن الأشعري، حيث قال: " إنما قيل لهم: الشيعة، لأنهم شيعوا علياً رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " [(١)].

تعريف الأشعري هذا يتفق مع ما تذهب إليه المفضلة من الشيعة، وهم الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر وسائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. والشيعة الاثنا عشرية [(٢)] لا يعتبرون مجرد تقديم عليّ على سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كافياً في استحقاق وصف التشيع، بل لابد من الاعتقاد بأن خلافة عليّ بالنص. وأنها بدأت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. ولهذا أخرج الطوسي، والمفيد بعض فرق الزيدية من دائرة التشيع – كما مر–، ويمكن القول بأن تعريف الأشعري يشمل جميع أقسام الشيعة أو معظمها، ولا يقتصر على من قال بالنص كما يزعم الرافضة.

تعريف ابن حزم:

ومن أدق التعاريف للشيعة تعريف ابن حزم حيث قال: " ومن وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً " [(٣)].

تعريف الشهرستاني [(٤)]:

يقول الشهرستاني: " الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده،... ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/ ٢٥.

(٢) الاثنا عشرية: وذلك لأنهم ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم، وسموا " قطعية " لأنهم قطعوا بموته وساقوا الإمامة بعده في أولاده فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم: ولده علي الرضا، ومشهده بطوس. ثم بعده: محمد التقي الجواد أيضا، وهو في مقابر قريش ببغداد. ثم بعده: علي بن محمد النقي؛ ومشهده بقم. وبعده: الحسن العسكري الزكي. وبعده: ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بسر من رأي، وهو الثاني عشر. هذا هو طريق الاثنا عشرية . ينظر:الملل والنحل ١/ ١٦٩، وأصول الكافي ١/ ٤٥٢ ومقالات الإسلاميين ١/ ٣٤، وغيره.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٨٩–٩٠.

(٤) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد المعروف بالشهرستاني. من فلاسفة الإسلام ، وكان إماماً في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، يلقَّب بالأفضل. قال السبكي: كان إماماً مبرزاً مقدماً في علم الكلام والنظر، برع في الفقه والأصول والكلام، ومن تصانيفه: الملل والنحل، وغيره. توفي سنة ٥٤٨هـ. شذرات الذهب ٦/ ٢٤٦، والأعلام ٦/ ٢١٥.

عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً، وفعلاً، وعقداً، إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك " (١).

ومن هذا التعريف يتبين أن جميع فرق الشيعة ما عدا بعض الزيدية يتفقون على وجوب اعتقاد الإمامة، والعصمة، والتقية، حتى يقولون بعقائد أخرى كالغيبة (٢)، والرجعة (٣)، وغيرها.

وينبغي أن يلاحظ أن الإمام زيداً وأتباعه لا يحكمون بعصمة الإمام، ولا يمنعون الأمة من تعيين من تختاره للإمامة، ولذا يجوّز الإمام زيد إمامة المفضول مع وجود الفاضل، ولا يقول بالتقية، وكأن الشهرستاني يشير إلى ذلك بقوله: " **ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك** ". على أن هناك من الزيدية من يقول بعصمة فاطمة وعلي والحسين، ومن يقول بالنص على إمامة الثلاثة: عليّ وولديه، وأكثر الزيدية على خلاف ذلك (٤).

تعريف الذهبي (٥) للشيعة:

يقول الذهبي: " الشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًّا رضي الله عنه، وتعرَّض لسبِّهم. والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي كفَّر هؤلاء السادة وتبرأ من الشيخين أيضا فهذا ضال مفتر" (٦).

تعريف ابن حجر (٧) للتشيع أوالشيعة:

يقول الحافظ ابن حجر: " التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليٍّ على عثمان وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا ديّنا صادقا مجتهدا فلا تردّ روايته بهذا، لا

---

(١) الملل والنحل ١/١٤٦-١٤٧.

(٢) والغيبة تعتبر عند الشيعة من عقائد الأساسية، وذلك لأنهم يرون أن الزمان لا يخلوا من حجّة لله عقلاً وشرعاً، فيترتب على ذلك أن الإمام الثاني عشر المهدي صاحب الزمان – كما يدعون – غاب عن الأبصار بعد سنة ٢٦٥هـ بأمر من الله، وسيخرج في آخر الزمان عندما يأذن الله له بالخروج. بحار الأنوار ٢٥/٣٥١، وتاريخ الإمامية ص ١٦٥.

(٣) الرجعة التي تذهب إليها الإمامية أخذاً بما جاء عن آل البيت عليهم السلام أن الله تعالى يعيد قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها، فيعز فريقاً ويذل فريقاً آخر، ويديل المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين، وذلك عند قيام مهدي المنتظر عندهم. عقائد الإمامية ص ١٠٢، وأوائل المقالات ص ٨٨.

(٤) نصرة مذاهب الزيدية ص ١٦٤-١٩٦.

(٥) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز بن عبد الله التركماني الأصل، الفارقي، الدمشقي، الشافعي، المعروف بالذهبي، حافظ، محدث، مؤرخ، علامة، محقق، له مؤلفات عديدة: منها تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال وغيرها. توفي سنة ٧٤٨هـ. شذرات الذهب ٨/٢٦٤، ومعجم المؤلفين ٨/٢٨٩.

(٦) ميزان الاعتدال١/٦، ولسان الميزان ١/٩-١٠.

(٧) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني، العسقلاني، المصري، القاهري، الشافعي، المعروف بابن حجر، كان متبحراً في علمه ورأساً في فنّه. وحبَّب الله إليه الحديث وأقبل عليه بكليته، وانتهت إليه معرفة الرجال، ومعرفة العالي والنازل، وعلل الأحاديث وغير ذلك. وله مؤلفات كثيرة تبلغ مائة وخمسين تصنيفاً ورُزق فيها القبول، منها فتح الباري شرح صحيح البخاري، والإصابة في تمييز الصحابة وغير ذلك. توفي سنة ٨٥٢ هـ. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢/٣٦-٣٧، وشذرات الذهب ١/٧٤.

سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة " [(١)].

فالتشيع على هذا فيه مجال للاجتهاد وإعمال الرأي، سواء في طبيعة البدعة وحقيقتها، أو في صحّتها وثبوتها في راو من الرواة، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الراوي مع ذلك ورعا ديّنا، صادقا، مجتهدا، فما المانع من قبول روايته والاحتجاج بحديثه؟

قلت: عرفنا من هذه التعريفات أن التشيعَ أوالشيعةَ عند المحدثين المتقدمين وعلماءِ الاعتقاد والفرقِ على درجات، كما أنهم فِرَق وطوائف. ولهذا نجعل التشيعَ أو الشيعةَ على ثلاثة درجات.

الدرجة الأولى: أن اصطلاح التشيع والشيعة عند المحدثين المتقدمين وعلماءِ الاعتقاد لا ينطبق على شيعة المعاصرين بحال.

الدرجة الثانية: أن بعض أولئك الذين وُصفوا بالتشيع إنما رموا به ولا علاقة لهم به من قريب ولا بعيد.

الدرجة الثالثة: أن من روي عنه من الشيعة الغلاة تعاقبتْ الأقلامُ جرحاً وتعديلاً.

وأيضاً نستطيع أن نستنبط من هذه الدرجات أن التشيع في عرف المتقدمين ليس كتشيع المعاصرين الذين تبجّحُوا بردَّة الصحابة، وانقلابهم على أعقابهم وإظهار البراءة منهم ووجوب لعنهم وسبِّهم، وقذفوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا والفجور، ونسبوا إلى الصحابة وآل البيت غرائب القول والفعل. فالتشيع والشيعة في عرفهم لا يعدوا تفضيل على بعض الصحابة كعثمان رضي الله عنهم وأرضاهم جميعاً.

ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء الأعلام، أُطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف مفهوماً وتعريفاً غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة.

ولهذا قال الإمام الذهبي في معرض الحديث عمن رمي ببدعة التشيع من المحدثين فقال:

" إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والوَرَع والصدق. فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنَة. ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحَطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوعُ لا يُحتجّ بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أَستحضرُ الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارُهم، والتقية والنفاق دثارُهم، فكيف يُقْبَلُ نَقْلُ مَنْ هذا حاله ! حاشا وكلا " [(٢)].

التعريف المختار للشيعة:

إن تعريف المختار للشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم، ذلك أن الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر؛ فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده،

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال١/٥-٦.

ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدّم علياً على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم علياً على عثمان، والعثماني: من قدّم عثمان على عليّ [(١)].

فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدّمون علياً على عثمان فقط. وهم وإن سمَّوا بالشيعة فهم من أهل السنة؛ لأن مسألة عثمان وعليّ رضي الله عنهما ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها، لكن المسألة التي يضلل فيها مسألة الخلافة... وقد كان بعض أهل السنة اختلفوا في عثمان وعليّ رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما أفضل: فقدّم قوم عثمان، وسكتوا، أو ربعوا بعلي، وقدّم قوم علياً، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان [(٢)].

ولهذا ذكر ابن تيمية أن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد عليّ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر [(٣)].

وقد منع شريك بن عبد الله وهو ممن يوصف بالتشيع، إطلاق اسم التشيع على من يفضل علياً على أبي بكر وعمر [(٤)]؛ وذلك لمخالفة لما تواتر عن عليّ في ذلك، والتشيع يعني المعاصرة والمتابعة لا المخالفة ولا المنابذة.

ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء، والسلامة والسموّ، بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعاً، وصار التشيع قناعاً يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين. ولهذا نرى بعض الأئمة لا يسمون الطاعنين بالشيخين بالشيعة، بل يسمونهم الرافضة، لأنهم لا يستحقون وصف التشيع.

---

(١) والمنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ص ٨١.

(٢) الفتاوى الكبرى ٣/ ١٥٣، وفتح الباري ٣٤/٧.

(٣) منهاج السنة النبوية ٦٠/٢،

(٤) وقد مضى نص كلامه في ص ٢٥.

ألقاب الشيعة الإمامية الاثني عشرية:

من الألقاب التي يطلقها بعض كتاب الفرق والمقالات وغيرهم على الاثني عشرية ما يلي:

١ – الشيعة:

لقب الشيعة في الأصل يطلق على فرق الشيعة كلها، ولكن هذا المصطلح اليوم إذا أطلق في نظر جمع من الشيعة وغيرهم لا ينصرف إلا إلى طائفة الاثني عشرية. وممن قال بهذا الرأي شتروتمان [(١)] وهو يقول: " إن دم الحسين يعتبر البذرة الأولى للتشيع كعقيدة " [(٢)].

٢ – الإمامية:

هذا اللقب عند كثير من أصحاب الفرق والمقالات يطلق على مجموعة من الفرق الشيعية، ولكن تخصص فيما بعد عند جمع من المؤلفين وغيرهم بالاثني عشرية، ولعل مِن أوائل مَن ذهب إلى ذلك شيخ الاثني عشرية في زمنه "المفيد" [(٣)].

وأشار السمعاني [(٤)] إلى أن ذلك هو المعروف في عصره فقال: "وعلى هذه الطائفة يطلق الآن الإمامية " [(٥)].

وقال ابن خلدون [(٦)]: " وأما الاثنا عشرية فربما خصوا باسم الإمامية عند المتأخرين منهم " [(٧)].

٣ – الاثنا عشرية:

الاثنا عشرية: هذا المصطلح لا نجده في كتب الفرق والمقالات المتقدمة، فلم يذكره القمي في "المقالات والفرق "، ولا النوبختي في " فرق الشيعة "، ولا الأشعري في "مقالات الإسلاميين". ولعل أول من ذكره المسعودي[(٨)] من الشيعة [(٩)].

---

(١) هو رودلف شتروتمان (Strotnmann, R) من المستشرقين المتخصصين في الفرق ومذاهبها، وله عنها مباحث. من آثاره: الزيدية، وأربعة كتب إسماعيلية. المستشرقون لنجيب العقيقي ٧٨٨/٢.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٥٩/١٤.

(٣) أوائل المقالات ص ٤٤.

(٤) هو أبو المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد ابن السمعاني المروزي، الإمام، العلامة، المفتي، المحدث، توفي سنة ٥٦٢هـ. السير ١٠٧/٢٢، وميزان الاعتدال: ٦٠٦/٢، ولسان الميزان: ٦/٤.

(٥) الأنساب ٣٤٤/١، وأيضاً اللباب في تهذيب الأنساب ٨٤/١، ولب الألباب في تحرير الأنساب: ص١٩.

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدين الحضرميّ، الإشبيلي، من ولد وائل بن حجر: الفيلسوف المؤرخ، العالم الاجتماعي البحاثة. أصله من إشبيلية، ومولده ومنشأه بتونس. رحل إلى فارس وغرناطة وتلمسان والأندلس، وتولى أعمالا، كان فصيحا، جميل الصورة ، عاقلا، صادق اللهجة، توفي سنة ٨٠٨هـ. الأعلام ٦/٦.

(٧) التاريخ لابن خلدون ٢٥٢/١.

(٨) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي مؤرخ، أخباري، صاحب فنون. من ولد عبد الله بن مسعود صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، من تصانيفه الكثيرة: مروج الذهب ومعادن الجوهر في تحف الأشراف والملوك، التاريخ في أخبار الأمم من العرب والعجم، التنبيه والأشراف، خزائن الملك وسر العالمين، وغيره، توفي بمصر في جمادى الآخرة سنة ٣٤٥هـ. السير ١٤١/١٠، وأعيان الشيعة ١٩٨/٤١، وإيضاح المكنون ١٨٣/٣، ومعجم المؤلفين ٨٠/٧.

(٩) التنبيه والإشراف ص١٩٨–١٩٩.

أما من غير الشيعة فلعله عبد القاهر البغدادي [١] حيث ذكر أنهم سموا بالاثني عشرية لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه [٢].

وظهور هذا الاسم كان بلا شك بعد ميلاد فكرة الأئمة الاثني عشر، والتي حدثت بعد وفاة الحسن العسكري [٣] الذي توفي سنة ٢٦٠هـ.

لأن الإمام ابن تيمية يقول: " قبل موت الحسن بن علي العسكري لم يكن أحد يقول بإمامة هذا المنتظر، ولا عرف من زمن علي ودولة بني أمية أحد ادعى إمامة الاثني عشر، وهذا القائم وإنما كان المدعون يدعون النص على عليّ أو على ناس بعده وأما دعوى النص على الاثني عشر وهذا القائم فلا يُعرف أحدٌ قاله متقدما، فضلا عن أن يكون نقله متقدما " [٤].

ولكن يرى صاحب مختصر التحفة الاثني عشرية [٥] أن زمن ظهور الإمامية الاثني عشرية سنة ٢٥٥هـ. ويبدو أنه عين هذا التاريخ بالذات، لأن تلك السنة ٢٥٥هـ هي التي زعمت الاثنا عشر أنه ولد فيها إمامهم الثاني عشر، كما نص على ذلك الكل الكليني [٦]، والمفيد، والطبرسي [٧]، [٨].

بأن الولادة المزعومة كانت سنة ٢٥٦هـ، والذين يزعمون حياته إلى اليوم، وينتظرون خروجه، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يحدد التاريخ بسنة ٢٦٠هـ، لأن دعوة وجود الإمام الثاني عشر المنتظر إنما ظهرت بعد وفاة الحسن العسكري الذي توفي سنة ٢٦٠هـ.

أما الاثنا عشر الذي تقول الجعفرية [٩] بأنهم أئمتها، فهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والحسن

---

(١) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي، البغدادي، الشافعي، فقيه، أصولي، متكلم، أديب، مشارك في أنواع من العلوم. ولد ببغداد، ونشأ بها، وسكن نيسابور ودرس في سبعة عشر علما وتوفي باسفرايين سنة ٤٢٩هـ. معجم المؤلفين ٣٠٩/٥.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٤٧-٤٨.

(٣) هو أبو محمد الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد الحسيني الهاشمي، الإمام الحادي عشر عند الإمامية. ولد في المدينة، وانتقل مع أبيه الهادي إلى سامراء في العراق، وكان اسمها مدينة العسكر فقيل له العسكري كأبيه. وبويع بالإمامة بعد وفاة أبيه. وكان على سنن سلفه الصالح، وتوفي بسامراء سنة ٢٦٠هـ. وفيات الأعيان ١٣٥/١، والأعلام ٢٠٠/٢.

(٤) منهاج السنة ٢٤٩/٨.

(٥) هو أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الآلوسي، الحسيني، مؤرخ عالم بالأدب والدين، من الدعاة إلى الإصلاح، ولد في رصافة بغداد، وتوفي سنة ١٣٤٢هـ. معجم المؤلفين ١٦٩/١٢، والأعلام ١٧٢/٧.

(٦) هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، فقيه إمامي، صاحب التصانيف. من أهل كلين بالري، كان شيخ الشيعة ببغداد، وتوفي فيها. قال عنه البحراني: " كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم ". كان أدرك زمن سفراء الإمام المنتظر – كما يقولون – وجمع الحديث من مشرعه ومورده. توفي ببغداد سنة ٣٢٩هـ، وقبره مشهور. السير ٢٨٠/١٥، والفهرست للطوسي ص ١٣٥، والإكمال ١٤٤/٧، والوافي بالوفيات ١٤٧/٥، ولسان الميزان ٤٣٣/٥، ولؤلؤة البحرين ص ٣٨٦.

(٧) هو أبو علي أمين الدين الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، مفسر محقق لغوي، من أجلاء الإمامية. نسبته إلى طبرستان. من كتبه " أعلام الورى بأعلام الهدى ". توفي سنة ٥٤٨هـ. الأعلام ١٤٨/٥.

(٨) مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٢١، وأصول الكافي ٥١٤/١، والإرشاد ص٣٩٠، وأعلام الورى بأعلام الهدى ص ٣٩٣، والعقل عند الشيعة ص ٥٦.

(٩) تسمى الاثنا عشرية بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس –كما يزعمون– وهو من باب التسمية للعام باسم =

والحسين، وذرية الحسين. وفيما يلي بيان أسمائهم وألقابهم وكناهم، وسَنَة وفات كل إمام:

١– أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أبو الحسن الهاشمي رضي الله عنه، (المتوفى سنة ٤٠هـ).

٢– الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد الزكي الهاشمي رضي الله عنه، (المتوفى سنة ٥٠هـ).

٣– الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله الهاشمي رضي الله عنه، (المتوفى سنة ٦١هـ).

٤– علي[١] بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين الهاشمي العَلَوي، المدني، يُكنى أبا الحسين ويقال: أبو الحسن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله، (المتوفى سنة ٩٥هـ).

٥– محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقِر[٢] العَلَوي الفاطمي، المدني، (المتوفى سنة ١١٤هـ).

٦– جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الصادق، شيخ بني هاشم أبو عبد الله القرشي، الهاشمي، العَلَوي، المدني، (المتوفى سنة ١٤٨هـ).

٧– موسى [٣] بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن العلوي، الهاشمي، المعروف بالكاظم، (المتوفى سنة ١٨٣هـ).

٨– علي [٤] بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن يُلقّب الرضَى، الهاشمي، العلوي، المدني، (المتوفى سنة ٢٠٣هـ).

٩– أبو جعفر محمد [٥] بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علـي الهـاشمي الجواد، (المتوفى سنة ٢٢٠ هـ).

١٠– أبو الحسن علي [٦] بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علـي الهادي (المتوفى سنة ٢٥٤هـ).

= الخاص. روى الكشي أن: شيعة جعفر في الكوفة (أو من يدعون التشيع لجعفر) سموا بالجعفرية، وأن هـذه التـسمية نقلت إلى جعفر فغضب ثم قال: " إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعه وعمـل لخالقـه " رجال الكشي: ص ٢٥٥.

(١) قال ابن عيينة: عن الزهري: ما رأيت قرشيا أفضل منه. وقال ابن حجر: " ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مـشهور ". الطبقـات الكبرى ٥/٢١١، وتذكرة الحفاظ ١/٥٩، والسير ٤/٣٨٦، والتقريب ٢/٣٥.

(٢) الباقر: قال الذهبي: "وشُهِر أبو جعفر بالباقِر، مِنْ: بَقَرَ العلمَ، أي شَقَّهُ فعَرَفَ أصلَه وخفيه. ولقد كان أبـو جعفـر إمامـا، مجتهدا، تاليا لكتاب الله، كبير الشأن، ولكن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا في الفقه درجـه أبي الزنـاد، وربيعة، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة وابن شهاب. فلا نحابيه، ولا نَحيفُ عليه، ونحبه في الله لما تَجَمَّع فيه مـن صفات الكَمال ". السير ٤/٤٠٢.

(٣) الجرح والتعديل ٨/١٣٩، وتاريخ بغداد ١/١٣٢، وميزان الاعتدال٤/٢٠١، وذكره ابن حجـر في التقريـب ٢/٢٨٢، وقال: " صدوق عابد ".

(٤) ميزان الاعتدال٣/١٥٨، والسير ٩/٣٨٦. وذكره ابن حجر في التقريب ٢/٤٥–٤٦، وقال: " صدوق ".

(٥) البداية والنهاية ١٠/٢٤٩، ٢٦٩.

(٦) وهو والد الحسن بن علي العسكري. وقد كان عابداً زاهداً نقله المتوكل إلى سامرا فأقام بها أزيد من عشرين سنة بأشـهر. ومات بها في سنة ٢٥٤هـ. التاريخ الكبير ٢/٢٩٧، والثقات ٧/٢٠٥، وتاريخ بغـداد ١٢/٥٦، الـوافي بالوفيـات ٢٢/٤٨.

١١- أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، الهاشـــمي المعروف بالعسكري (المتوفي سنة ٢٦٠هـــ).

١٢- محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم العلوي الحسيني، المهدي المُنْتَظَر، خاتمة الاثني عشر سيدا، الذين تدَّعي الإمامية عِصْمَتَهم – ولا عصمة إلا لنبيٍّ صلى الله عليه وسلم – ومحمد هذا هو الذي يزعمون أنه ولد في سنة **٢٥٥** أو **٢٥٦هـــ**. ويزعمون أنه الخلف الحجة، وأنه صاحب الزمان، وأنه صاحب السرْداب بسَامَرَّاء [(١)] ، ويقولون بحياته إلى اليوم، حتى يخرج، فيملأ الأرض عدلا وقِسْطا، كما مُلئت ظلما وجورا [(٢)].

قال الذهبي: " ويزعمون أن محمدا دخل سردابا في بيت أبيه، وأمه تنظر إليه، فلم يخـــرج إلى الـــساعة منه، وكان ابن تسع سنين. وقيل دون ذلك " [(٣)].

وقال ابن خلكان [(٤)]: " وقيل: بل دخل، وله سبع عشرة سنة، في سنة خمس وسبعين ومئتين، وقيل: بل في سنة خمس وستين، وأنه حي " [(٥)].

وهم في انتظاره من **١١٥٨** سنة أو **١١٦٩**سنة. يقول الذهبي: " ومَن أحالك على غائب لم يُنْصِفك، فكيف بـــمَن أحال على مستحيل ؟! والإنصافُ عزيزٌ. فنعوذ بالله من الجهل والهوى " [(٦)].

٤- القطعية:

أما القطعية فهو من ألقاب الاثني عشرية عند طائفة من أصحاب الفرق، كالأشعري، والشهرستاني، والأسفراييني [(٧)]، [(٨)]. وهم يُسَمُّون بالقطعية، وهؤلاء يدَّعون بإمامة موسى بن جعفر الكاظم نصا عليه إذ قال والده: " سابعكم قائمكم ألا وهو سَمِيُّ صاحب التوراة ". ثم اختلفوا: فمنهم من اقتصر عليه وقال برجعته، إذ قال لم يمت هو. ومنهم من توقف في موته وهم الممطورة [(٩)]. ومنهم من قطع بموته، وساق الإمامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا، وهم القطعية لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر الكاظم [(١٠)].

---

(١) سامَرَّاء: وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خربت. وبها السرداب المعروف في جامعها الذي تزعم الشيعة أن مهديهم يخرج منه. معجم البلدان ١٧٣/٣.

(٢) وفيات الأعيان ١٧٦/٤، والسير ١١٩/١٣-١٢٠، وشذرات الذهب ٢٨٢/٣.

(٣) السير ١٢١/١٣.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكرة بن خلكان البرمكي، الإربلي، الشافعي. المؤرخ الحجة، والأدب الماهر، صاحب " وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان "، وهو أشهر كتب التراجم ومن أحسنها ضـــبطا وإحكامـــاً. تـــوفي ســـنة ٦٨١هـــ بدمشق ". شذرات الذهب ٥٧/١، ومعجم المؤلفين ٢١٩/١-٢٢٠.

(٥) وفيات الأعيان ١٧٦/٤.

(٦) السير ١٢٠/١٣.

(٧) هو طاهر بن محمد أبو المظفر، الشافعي، الشهير بشاهفور، ،مفسر، متكلم. من تصانيفه: " تاج التراجم في تفـــسير القـــرآن للاعاجم، والتبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ". توفي سنة ٤٧١هـــ. طبقات الشافعية ١٧٥/٣، ومعجم المؤلفين ٣٨/٥، والأعلام ٢٢٣/٣.

(٨) مقالات الإسلاميين ٣٤/١، والملل والنحل ١٦٩/١.

(٩) الممطورة: هم الذين سماهم بذلك علي بن إسماعيل، فقال: ما أنتم إلا كلاب ممطورة. الملل والنحل ١٦٩/١.

(١٠) المقالات والفرق ص ٨٩، ومسائل الإمامة ص٤٧، ومقالات الإسلاميين ٣٤/١، والملل والنحل ٢٨/١.

٥- أصحاب الانتظار:

يلقب الرازي الاثني عشرية بأصحاب الانتظار، وذلك لأنهم يقولون بأن الإمام بعد الحسن بن علي العسكري ولده محمد بن الحسن العسكري وهو غائب وسيحضر. ويقول: " وهذا المذهب هو الذي عليه إماميَّة زماننا " (١).

والانتظار للإمام مما يشترك في القول به جمع من فرق الشيعة على اختلاف بينهم في تعيينه، ولا يختص به طائفة الاثني عشرية.

٦- الرافضة:

ذهب جمع من العلماء إلى إطلاق اسم الرافضة على الاثني عشرية كالأشعري (٢). وقد مرّ سبب تسميتهم الرافضة.

٧- الجعفرية:

وتسمى الاثني عشرية بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس - كما يزعمون- وهو من باب التسمية للعام باسم الخاص. روى الكشي (٣) أن: شيعة جعفر في الكوفة سموا بالجعفرية، وأن هذه التسمية نقلت إلى جعفر فغضب ثم قال: " إن أصحاب جعفر منكم لقليل، إنما أصحاب جعفر من اشتد ورعه وعمل لخالقه " (٤).

وقد جاء في الكافي ما يدل على أن الناس كانوا يطلقون على من يدعي التشيع لجعفر الصادق " جعفري خبيث "، وأن بعض الشيعة اشتكى من ذلك لجعفر فأجابه: " ما أقل والله من يتبع جعفراً منكم، إنما أصحابي من اشتد ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، فهؤلاء أصحابي " (٥).

فهذا يدل إن صحت الرواية على أن اسم الجعفرية كان شائعاً في زمن جعفر، وأن جعفر لا يرضى عنه الكثيرين منهم، كما يدل على أن لقب الجعفري كان يطلق على الإسماعيلية (٦) والاثني عشرية، لأن الافتراق بين الطائفتين تمَّ بعد وفاة جعفر.

٨- الخاصة:

وهو لقب يطلقه شيوخ الشيعة على طائفتهم، ويلقبون أهل السنة والجماعة بالعامة.كما جاء في دائرة المعارف الشيعية ما نصه: " الخاصة في اصطلاح بعض أهل الدارية: الإمامية الاثنا عشرية، والعامة: أهل السنة

---

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٨٤-٨٥.

(٢) مقالات الإسلاميين ١/٣٣. واعتقادات فرق المسلمين ٥٢-٦٤.

(٣) هو أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، فاضل. له كتاب الرجال، والاختيارات من العلماء، توفي سنة ٣٤٠هـ. رجال النجاشي ٢/٢٨٢، والأعلام ١١/٨٥.

(٤) رجال الكشي ص ٢٥٥.

(٥) أصول الكافي ٢/٧٧.

(٦) الإسماعيلية: وهم الذين امتازوا عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر. وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر. يقولون: إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده. الملل والنحل ١/١٦٧، ١٩١.

والجماعة "[1].

ويقصدون بـ" العامة ": أهل السنة والجماعة.

وقال الحر العاملي [2]: " أن هذا الاصطلاح مستحدث، في زمان العلامة، أو شيخه أحمد بن طاووس[3]، كما هو معلوم، وهم معترفون به " [4].

ويجري كثيراً استعمال هذا اللقب في رواياتهم للأحاديث، فيقولون: هذا عن طريق العامة، وهذا عن طريق الخاصة، ومن رواياتهم: " ما خالف العامة ففيه الرشاد " [5].

---

(١) دائرة المعارف الشيعية ١٢٢/١٧.

(٢) هو محمد بن الحسن بن علي العاملي، الملقب بالحر: فقيه إمامي، مؤرخ، ولد في قرية مشغر من جبل عامل بلبنان، وانتقل إلى (جبع) ومنها إلى العراق، وانتهى إلى طوس (بخراسان) فأقام وتوفي فيها بسنة ١١٠٤هـ. لؤلؤة البحرين ص ٧٦. والأعلام ٩٠/٦.

(٣) هو أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد ابن طاووس العلويّ الحسني الحلي، جمال الدين: من فقهاء الإمامية ومحدثيهم. من أهل الحلة. لقبه بعض المؤرخين بفقيه أهل البيت. له شعر وعلم بالأدب. توفي سنة ٦٧٣ هـ. الأعلام ٢٦١/١.

(٤) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشيعة ٣٠ / ٢٦٢. وأحمد بن طاووس: هو جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس المتوفى سنة ٦٧٣ هـ.

(٥) أصول الكافي ٦٨/١، ووسائل الشيعة ٧٦/١٨.

٣- تدوين السنة عند أهل السنة والشيعة الإمامية ومؤلفاتهما

٣- تدوين السنة عند أهل السنة والشيعة الاثني عشرية ومؤلفاتهما

إن الله سبحانه وتعالى جعل للعلوم محلَّيْن: القلوب، والكتب المدونة، فمن أوتي سمْعاً واعياً، وقلباً حافظاً، فذاك الذي علَتْ درجتُه، وعظمتْ في العلم منـــزلتُه، ومن عجز عن الحفظ قلبُه، فخط علمه وكتبه، كان ذلك تقييدا منه له، إذ كتابته عنده آمن من قلبه، لما يعرض للقلوب مِن النسيان، ويتقسّم الأفكار من طوارق الحدثان.

ولما كان علم الحديث من أصول الفروض وجب الاعتناء به، والاهتمام بضبطه وحفظه، ولذلك يسره الله سبحانه وتعالى له العلماء الثقات الذين أحاطوا به، فتناقلوه كابراً عن كابر، وأوصله كما سمعه أولُ إلى آخر، وحبّب الله تعالى لهم بحكمته حفظ دينه وحراسة شريعته، فما زال هذا العلم من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أشرف العلوم وأجلَّها لدى الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، خلفاً بعد سلَف لا يُشرف بينهم أحد بعد حفظ كتاب الله تعالى، إلا بقدر ما يحفظه منه، ولا يُعظم في النفوس إلا بقدر ما يُسمع من الحديث عنه، فتوفرت الرغبات فيه، وانبعثتْ العزائمُ إلى تحصيله، وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب غير ملتفتين إلى ما يكتبونه محافظةً على هذا العلم كحفظهم كتاب الله تعالى.

فلما انتشر الإسلامُ واتسعت البلادُ، وتفرق الصحابةُ في الأقطار، ومات معظمُهم، وقلَّ الضبطُ احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة.

وقبل الدخول في التفاصيل لابد أن نعرف التدوين كيف نشأ وتَطوَّر، ثم نذكر مراحل تدوين السنة وأهم المصنفات التي عنيت بتدوين الحديث الشريف عند أهل السنة والشيعة الاثني عشرية.

تدوين الحديث في القرن الأول:

كان العرب قبل الإسلام يكتفون بالرواية، وكان عليها اعتمادهم في حفظ أشعارهم وأنسابهم وأخبارهم وخُطَبهم، فقد كانت لديهم ملكة الحفظ وقوة الذاكرة، فلم يكونوا يعتمدون على الكتابة، ولذلك قلَّت الكتابة فيهم، وقلَّ عددُ الكُتَّاب، ووُصفوا بأنهم أمةٌ أُمِّية، كما جاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ هُوالَّذيْ بَعَثَ فِي الأُمِّيِّيْنَ رَسُوْلاً مِّنْهُمْ ﴾ (١).

وكذا جاء هذا الوصف في الحديث على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: " إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لاَ نَكْتُبُ ولاَ نَحْسُبُ، اَلشَّهْرُ هكَذَا وَهكَذَا " (٢).

---

(١) الجمعة: ٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لاَ نَكْتُبُ ولاَ نَحْسُبُ "، برقم (١٩١٣)، ومسلم في كتاب الصيام: باب وجوب صيام رمضان برؤية الهلال، برقم (١٠٨٠) كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهذا لا يعنى أنه لا وجود للكتابة في مجتمع مكة والمدينة، بيد أن عدد الكتّاب كان قليلا، ومَا إن اتسع الإسلام وانتشر في جزيرة العرب، حتى انتشرت الكتابة على نطاق واسع نظراً لأن القرآن الكريم حث على الكتابة في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (١).

واهتم النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة في قضية عسكريّة، حيث جعل فداء الأسرى من المشركين، مَن كان يعرف منهم الكتابة والقراءة، أن يُعلّم كلٌ منهم عَشَرَةً من أولاد المسلمين، فيكون فداءه ذلك.

كما روى عكرمة (٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: " **كَانَ نَاسٌ مِنْ الأَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِدَاءٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِدَاءَهُمْ أَنْ يُعَلِّمُوا أَوْلاَدَ الْأَنْصَارِ الْكِتَابَةَ...**" (٣).

وظهر أيضا من الصحابة عدد كبير ممن كان يعرف القراءة والكتابة، منهم عبد الله بن سعيد بن العاص، وسعد بن الربيع الخزرجي، وبشير بن سعد بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص وغيرهم رضي الله عنهم(٤).

وقد قام بعض الكتّاب بتدوين القرآن الكريم، وكتب القرآن جميعه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان قد كُتب في عهده صلى الله عليه وسلم مفرقا في العُسُب واللِّخاف (٥) بيد أن النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر لم يأذن في جمع الأحاديث وتدوينها وكتابتها كما أذن لهم في جمع القرآن وكتابته على وجه الشمول والإستيعاب، ولعل ذلك يرجع إلى حصر جهودهم في نطاق تدوين القرآن، إلى جانب مخافة حدوث اللبس والاختلاط عند العامة بين الصحف التي كُتب فيها القرآن بصحف الحديث، خاصة في فترة نزول الوحي بالقرآن، حيث أن عامة المسلمين لم يعتادوا أسلوب القرآن، فلذلك ورد النهي عن جمع الأحاديث.

وقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **لاَ تَكْتُبُوا عَنِّيْ وَمَنْ كَتَبَ عَنِّيْ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّيْ وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ– قال هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قال– مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** "(٦).

ولّما حصل التمييز بين القرآن والسنة انتفى ما كان يمنع من كتابة الحديث، وزال الخوف وأمن اللبس والإختـــلاط بين القرآن والأحاديث، عند ذلك أذن النبي صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابـــه بالكتابة، فقد

---

(١) البقرة ٢٨٢.

(٢) هو ابن عبد الله مولى ابن عباس، أصله بَرْبَري، مكي تابعي ثقة ثبت، عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة، واعتمده البخاري مات سنة ١٠٧ هـــ، وقيل بعد ذلك. الكامل في ضعفاء الرجال ٤٦٩/٦، والسير ٥٠٤/٥، وميزان الاعتدال٩٣/٣، والتقريب ٣٠/٢.

(٣) أخرجه أحمد ٢٤٧/١، وحسنه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند ٩٢/٤ (٢٢١٦)، والبيهقي ٢٠٦/٦.

(٤) الطبقات الكبرى ٥٢٢/٣،٥٣١، وتهذيب التهذيب ٤٦٤/١.

(٥) العُسُب: جمع عَسيب، أي جريدَة من النَّخْلِ. وهي السَّعَفة ممَّا لا يَنْبُتُ عليه الخُوصُ، النهاية في غريب الأثر ٤٦٤/٣. واللخاف: هي جمع لَخْفَة، وهي حِجارةٌ بِيضٌ رِقاق، النهاية في غريب الأثر ٤٦٥/٤.

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الزهد: باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم برقم (٣٠٠٤).

وردت أحاديث تدل على إباحة الكتابة لبعضهم، فمن ذلك ما رَوى أبو جحيفة [١] حين سأل علياً رضي الله عنه: " **هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟**، وقال ابن عيينة [٢] مرة: **ما ليس عند الناس؟ فقال: " والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يُعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة "، قلت: وما في الصحيفة؟ قال:" العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر"** [٣].

ومما يدل على إباحة الكتابة ما رُوى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: " **ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب** " [٤].

وما رُوي من حديث أن أبا شاه [٥] رجل من أهل اليمن [٦] التمس من أن يكتب له شيءا سمعه من خطبته عام حجة الوداع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " **أُكْتُبُوا لأَبِي شَاه** " [٧].

ومن هذه الروايات وغيرها يتضح جلياً أن الحديث قد كُتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويشهد لذلك ما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعُمَّاله بشأن الزكوات وأنصبتها، وما كُتب من العهود بينه وبين اليهود بالمدينة، وبينه وبين المشركين في الحديبية، والكُتب التي كَتَبها إلى الأمراء والملوك، وما ثبت من أنه كتب كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات.

وبعد أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى اختلف الصحابةُ في كتابة الحديث وتدوينه في الكتب.

فكرهها طائفة: منهم أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وأبو هريرة وابن عباس

---

(١) وهب بن عبد الله السوائي، بضم المهملة والمد، ويقال: اسم أبيه وهب أيضا، أبو جحيفة مشهور بكنيته، ويقال له وهب الخير، صحابي معروف وصحب عليا، مات سنة أربع وسبعين. الطبقات الكبرى ٣٦/٦، تاريخ الإسلام ٢١٨/٣، التقريب ٣٣٨/١.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه أمام حجة، إلا أنه تغير حفظه باخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ١٧٨ هـ. التاريخ الكبير٤/٩٤، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٤، والسير ٤٥٤/٨، والتقريب ٣١٢/١. أما قول ابن حجر: " تغير حفظه بأخرة " فلا يصح، فقد رده الذهبي على من قاله بقوة فقال: " هذا منكر من القول ولا يصح ولا هو بمستقيم ". تحرير تقريب التهذيب ٥١/٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الديات: باب لا يُقتلُ المسلمُ بالكافر برقم (٦٩١٥).

(٤) المصدر السابق، كتاب العلم: باب كتابة العلم برقم (١١٢).

(٥) ويقال: إنه كلبي، ويقال إنه فارسي من الأبناء الذين قدموا اليمن. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٦٨٧/٤، وأسد الغابة ١٦٢/٥، والإصابة ١٧١/٧.

(٦) اليَمَنُ: بالتحريك، قال الشرقي: إنما سميت اليمن لتيامنهم إليها، قال ابن عباس: تفرّقت العرب فمن تيامن منهم سمّيت اليمن،... وقال الأصمعي: اليمن وما اشتمل عليه حدودها بين عمان إلى نجران ثم يلتوي على بحر العرب إلى عدن إلى الشّحر حتى يجتاز عمان فينقطع من بينونة، وبينونة: بين عمان والبحرين وليست بينونة من اليمن. معجم البلدان ٤٤٧/٥.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة: باب كيف تُعرّف لقطة أهل مكة ؟ برقم (٢٤٣٤). ومسلم في كتاب الحج: باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلاها وشجرها ولقطتها برقم (١٣٥٥) كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وابن عمر رضي الله عنهم. ومَن بعدهم من التابعين: منهم أبو إدريس [١] وأبو العالية [٢] وإبراهيم النخعي [٣] والأعمش [٤] وعبيد الله بن عبد الله [٥] وعَبِيدَة السلماني [٦] وعمرو بن دينار [٧] والقاسم بن محمد [٨] ومحمد بن سيرين [٩] وغيرهم.

وذهب طائفة إلى إباحتها: منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم. ومن التابعين كالحسن البصري وعطاء بن أبي رباح [١٠] وسعيد بن جبير [١١] وعمر بن عبد العزيز [١٢] وغيرهم.

ولقد بيَّن العلماء والباحثون السبب في اختلافهم بتدوين الأحاديث وعدم تدوينها تدويناً كاملاً بهذا الصدد. وكان الخطيب البغدادي [١٣] من المتقدمين الذين تصدوا لبحث هذه المسألة في كتابه " تقييد العلم " في

---

(١) هو عائذ الله بن عبد الله الخولاني، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة، ومات سنة ٨٠ هـ. قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. السير ٤/٢٧٢، والتقريب ١/٣٩٠.

(٢) هو رفيع بن مهران الرياحي، البصري، الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسر، أحد الأعلام، ثقة كثير الإرسال، مات سنة ٩٠ هـ، وقيل: ٩٣، وقيل: بعد ذلك. السير ٤/٢٠٧، والتقريب ١/٢٥٢.

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، الفقيه، ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً، مات سنة ٩٦ هـ، وهو ابن ٥٠ سنة أو نحوها. التقريب ١/٤٦.

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش. ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس، مات سنة ١٤٧، أو ١٤٨ هـ. التقريب ١/٣٣١.

(٥) هو ابن عتبة بن مسعود، أبو عبد الله الهذلي، المدني، ثقة فقيه، ثبت، مات سنة ٩٤ هـ، وقيل سنة ٩٨، وقيل غير ذلك. السير ٤/٤٧٥، والتقريب ١/٥٣٥.

(٦) هو ابن عمرو السلماني، المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير، مخضرم، ثقة ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء سأله، مات سنة ٧٢ هـ، أو بعدها، والصحيح أنه مات قبل سنة ٧٠. السير ٤/٤٠، التقريب ١/٥٤٧.

(٧) هو أبو محمد الأثرم المكي، الجُمحي مولاهم، ثقة ثبت، مات سنة ١٢٦ هـ. السير ٥/٣٠٠، والتقريب ٢/٦٩.

(٨) هو ابن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة. قال أيوب: ما رأيت أفضل منه، مات سنة ١٠٦ على الصحيح. التقريب ١/١٢٠.

(٩) هو أبو بكر بن أبي عمرة الأنصاري، مولى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، البصري. شيخ الإسلام، ثقة ثبت عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، توفي سنة ١١٠ هـ. تاريخ بغداد ٥/٣٣١، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٤/١٩٢، والتهذيب ٩/٢١٢، والتقريب ٢/١٦٩.

(١٠) هو أبو محمد القرشي مولاهم، المكي. ثقة فقيه فاضل، توفي سنة ١١٤ هـ على المشهور. الجرح والتعديل ٦/٣٣٠، ووفيات الأعيان٣/٢٦١، وميزان الاعتدال٣/٧٠.

(١١) هو ابن هشام الوالبي، الأسدي مولاهم الكوفي. أحد الأعلام، ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة. قتل بين يدي الحجاج دون المائة سنة ٩٥ هـ، ولم يكمل الخمسين. الطبقات الكبرى ٦/٢٨٦، وتذكرة الحفاظ ١/٧١، والسير ٤/٣٢١، والتقريب ا/٢٩٢.

(١٢) هو ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولّي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده، فعدّ مع الخلفاء الراشدين، مات في رجب سنة ١٠١ هـ، وله ٤٠ سنة، ومدة خلافته سنتان ونصف. السير ٥/١١٤، والتقريب ٢/٥٩.

(١٣) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب. أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، مهرة الحديث، الفقهيه الشافعي، قال السمعاني عنه: كان مهاباً موقراً ثقة حجة، حسن الحفظ كثير الضبط. وفيات الأعيان ١/٢٧، وتذكرة

هذا الشأن [١].

ومن المتأخرين الذي أجاد في ذلك الكلام هو العلامة المعلمي [٢] رحمهم الله تعالى جميعاً [٣].

ثم استقر الأمر والإجماع على جواز كتابة الحديث وتدوينه، بل على استحباب ذلك. ومنهم من قال بالوجوب لمن خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم للناس.

مراحل تدوين السنة عند أهل السنة

المرحلة الأولى: تدوين السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفي.

إن الروايات تبين لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوجّه رسائل الدعوة إلى الأطراف، ويراسل الملوك والرؤساء، ويكتب العقود والمعاهدات، وكذلك أملى على بعض أصحابه، ما كتبوه من أحاديثه وأقواله كما مر ذكره.

قال الدكتور نورالدين عتر: " وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبويِّ في عهده صلى الله عليه وسلم " [٤]. وقد ذُكرت بعضها قبل قليل.

المرحلة الثانية: تدوين السنة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقتل عثمان رضي الله عنه سنة ٣٥ هـ.

وتتميّز هذه المرحلة بصفائها وبُعدها عن أسباب الخطأ والكذب، لقصر الإسناد، وقوّة الحافظة، وعدم ظهور الفتن، وشدّة الاحتياط في التبليغ للسُّنّة. وكان التدوين في هذه المرحلة قليلاً، ولم يكن بغرض التخليد، وإنما كان بغرض الإعانة على الحفظ في الصدور. ودوِّنت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وعُرفتْ في التاريخ بالصُّحف مثل صحيفة أبي بكر، وصحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنما وغيره. والله أعلم.

نماذج من الصحف التي دَوَّنَها الصحابةُ رضي الله عنهم في هذه المرحلة:

منها " صحيفة أبي بكر الصديق ": وهي في فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله

الحفاظ٣/١١٣٥، والأعلام ١/١٧٢.

(١) تقييد العلم ص ٢٩ – ٦٤.

(٢) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي، العتمي، فقيه من العلماء. نسبته إلى (بني المعلم) من بلاد عتمة، باليمن. ولد ونشأ في عتمة، وتردد إلى بلاد الحجرية (وراء تعز) وتعلم بها. وسافر إلى جيزان سنة ١٣٢٩هـ في إمارة محمد بن علي الإدريسي بعسير، وتولى رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام. وبعد موت الإدريسي سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححا كتب الحديث والتاريخ حوالي سنة ١٣٤٥هـ زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة سنة ١٣٧١هـ، فعين أمينا لمكتبة الحرم المكيّ ١٣٧٢هـ إلى أن شوهد فيها منكبا على بعض الكتب وقد فارق الحياة سنة ١٣٨٦ هـ. وقيل: بل توفي على سريره. ودفن بمكة. الأعلام ٣/٣٤٢.

(٣) الأنوار الكاشفة ص ٣١–٥٣.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٠.

عليه وسلم على المسلمين. ويبدو أنه كان نسخة من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات.

فقد قال أنس بن مالك: " **أن أبا بكر رضي الله عنه، كتب له هذا الكتاب لما وجّهه إلى البحرين** [١]: **بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله،.... ألخ** " [٢].

و" **صحيفة علي بن أبي طالب** ": كما ورد ذكره في رواية أبي جحيفة حين سأل علياً رضي الله عنه: " **هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ فقال: " والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يُعطى...** " [٣].

و" **صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص** ": وكان يسميها " **الصادقة** " [٤]، وكانت هذه الصحيفة أعز شيء عنده.

قال مجاهد [٥]: " دخلت على عبد الله بن عمرو، فتناولت صحيفة تحت رأسه، فتَمَنَّع عليَّ. فقلت: تمنعني شيءاً من كتبك؟ فقال: إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتُها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه أحدٌ، فإذا سَلِمَ لي كتابُ الله وهذه الصحيفةُ والوهطُ [٦]، لم أبالِ ما ضيعتُ الدنيا " [٧].

و" **صحيفة عبد الله بن أبي أوفى** ": كما رُوي عن سالم أبي النضر [٨] مولى عمر بن عبيد الله [٩] وكان كاتبـــه قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما: " **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم**

---

(١) البَحْرَين: هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم، إلاّ أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية فيقولون: هذه البحران وانتهينا الى البحرين. وقال صاحب الزيج: البحرين في الإقليم الثاني، وقال قوم: هي من الإقليم الثالث، وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان. وفيها عيون ومياه وبلاد واسعة. معجم البلدان ١/٣٤٥-٣٤٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة: باب زكاة الغنم برقم (١٤٥٤).

(٣) المصدر السابق في كتاب الديات: باب لا يُقتلُ المسلمُ بالكافر برقم (٦٩١٥) ، وقد تقدم أيضاً في ص ٤٤.

(٤) الطبقات الكبرى ٢/٣٧٣، ٧/٤٩٤، وسنن الدارمي برقم (٥١٣).

(٥) هو ابن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم. ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة ١٠١، أو ١٠٢، أو ١٠٣، أو ١٠٤ هـــ، وله ٨٣ سنة. التاريخ الكبير ٧/٢٨٩، وتهذيب الكمال ٢٧/٢٢٨، والتقريب ٢/٢٢٩.

(٦) الوَهْط: المكان المطمئن المستوي ينبت العضاه والسّمر والطلح، وبه سمي الوهط. وهو بستان عظيم كان لعمرو بن العاص بالطائف. وقال ابن الأعرابي: عرش عمرو بن العاص بالوهط ألف ألف عود كرم على ألف ألف خشبة ابتاع كل خشبة بدرهم، فحج سليمان بن عبد الملك فمر بالوهط فقال: أحب أن أنظر إليه، فلما رآه قال: هذا أكرم مال وأحسنه ما رأيت لأحد مثله. معجم البلدان ٥/٣٨٦.

(٧) تقييد العلم ، ص ٨٤ . والسير٣/٨٩.

(٨) هو سالم بن أبي أمية أبو النضر، مولى عمر بن عبيد الله التيمي وكاتبه، المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل، مات سنة ١٢٩ هـــ. السير ١١/٣، التقريب ١/١٧٩.

(٩) هو ابن معمر أبو حفص التيمي الأمير، من أشراف قريش، كان جوادا، ممدحاً، شجاعا، كبير الشأن، له فتوحات مشهودة، ولي البصرة لابن الزبير. وولي إمرة فارس، ثم وفد على عبد الملك، وتوفي بدمشق سنة ٨٢ هـــ. السير ٧/١٨٩.

قال: " وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوفِ " (١).

و" **صحيفة أبي موسى الأشعري** ": ويقال أنه كان يعارض الأحاديث النبوية، حتى محا ما كتبه تلميذه وهو ابنه أبو بردة (٢)، (٣).

ولكن يبدو أنه كتب كتابا إلى عبد الله بن عباس لما قدم البصرة (٤)، فكان يحدث عن أبي موسى فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء؟ فكتب إليه أبو موسى: " **إني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فأراد أن يبول، فأتى دَمثاً (٥) في أصل جدار فبال، ثم قال: صلى الله عليه وسلم: " إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِهِ مَوْضِعاً** " (٦).

و" **صحيفة جابر بن عبد الله** " رضي الله عنهم، وجابر بن عبد الله هو من المؤلفين الأوائل، وله منسك صغير في الحج أخرجه مسلم (٧)، (٨).

ونستطيع أن نقول أن هذه الصحف هي النواة الأولى لما صُنِّف في القرنَين الثاني والثالث.

وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (٩) اثنين وخمسين اسماً من الصحابة ومكتوباتهم التي كتبوها أنفسهم، وكذا الكتابات التي كُتبت عنهم (١٠).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد: باب الجنة تحت بارقة السيوف برقم (٢٨١٨).

(٢) هو ابن أبي موسى الأشعري، ثقة، مات سنة ١٠٤ هـ، وقيل غير ذلك. السير ٥/٥، والتقريب ٣٩٤/٢.

(٣) تقييد العلم ص ٣٩.

(٤) البصرة: وهما بصرتان: العظمى بالعراق وأخرى بالمغرب، والمراد هنا بالعظمى التي بالعراق، البصرة في كلام العرب الأرض الغليظة، التي فيها حجارة تقلع وتقطع حوافر الدوابّ، وقيل: البصرة حجارة رخوة فيها بياض. وشهرتها اغنتني عن ذكرها لكن ذكرتها لكي لا يخلو الكتاب عنها، يقال لها قبة الإسلام وخزانة العرب، وإنما بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكان بناؤها في سنة سبع عشرة من الهجرة، وسكنها الناس سنة ثماني عشرة، ولم يعبد الصنم قط على أرضها، هكذا كان يقول أبو الفضل عبد الوهاب بن أحمد بن معاوية الواعظ بالبصرة. وقد تخرّج منها أئمة الأعلام لا تُعدّ ولا تحصى. الأنساب ٢٥٣/٢، ومعجم البلدان ٣٤٥/١-٣٤٦.

(٥) دَمَثا: بفتح الدال والميم مفتوحة أو مكسورة. قال ابن الأثير: "وأصله من الدَّمْث وهو الأرض السهلة الرِّخْوة والرَّملُ الذي ليس بمُتَلبِّد. يقال دَمِثَ المكانُ دَمَثاً إذا لان وسَهُل. فهو دَمِثٌ ودَمْثٌ" النهاية في غريب الأثر١٣٢/٢.

(٦) أخرجه أبوداود برقم (٣)، وإسناده ضعيف لإبهام شيخ أبي التياح، لأنه لم يسم. وأحمد ٣٩٦/٤، ٤١٤، وفيه: قال أبو التياح حدثني رجل أسود طويل. وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. وهو أول حديث في " ضعيف سنن أبي داود " برقم (١)، وينظر أيضا: ضعيف الجامع الصغير برقم (٣١٩).

(٧) هو ابن الحجاج بن مسلم القُشيري، النيسابوري، ثقة حافظ، إمام مصنف، عالم الفقه، مات سنة ٢٦١ هـ، وله ٥٧ سنة. السير ٥٥٧/١٢، والتقريب ٢٤٥/٢.

(٨) أخرجه مسلم في الحج: باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٨٨٦/٢-٨٩٣ برقم (١٢١٧-١٢١٨).

(٩) هو محمد مصطفى الأعظمي الهندي. ولد سنة ١٣٥٠هـ تخرَّج من دارا العلوم بديو بند في حدود سنة ١٣٧٢ هـ. ثم التحق بالأزهر بمصر، قد نال جائزة الملك فيصل العالمية لدراسات الإسلامية سنة ١٤٠٠ هـ. ينظر: في موقع ملتقى أهل الحديث.

(١٠) ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: في الفصل الأول تحت عنوان " كتابة الصحابة والكتابات عنهم " ٩٢/١-١٤٢.

المرحلة الثالثة: تدوين السنَّة في جيل الصحابة نحو سنة ٨٠ هـ.

قد حدثت أحداث عظيمة في التاريخ الإسلامي في ذلك الزمن كمقتل عثمان رضي الله عنه، وفارقت حياة أغلب الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فتميّزت هذه المرحلة بحصول الفتنة التي فرّقت المسلمين أحزاباً وشيعاً، وبظهور بعض البدع، وبانتشار بقية الصحابة في البلدان شرقاً وغرباً. وفي هذه الفترة ظهرت المطالبة بالإسناد (1).

رُوي عن ابن سيرين قال: " **لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمُّوا لنا رجالَكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثُهم** " (٢).

ومن أغرب المواقف في ذلك استحلافُ أحد التابعين، وهو عَبِيدَة السَّلْمَاني حين قام إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في روايته لحديث فقال: " **يا أمير المؤمنين،ا الذي لا إله إلا هو، لسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: إي، والله الذي لا إله إلا هو، حتى استحلفه ثلاثا، وهو يحلف له** " (٣).

قال مجاهد بن جبر: " **جاء بُشَير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع، فقال ابن عباس: " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدرتْه أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف** " (٤).

فهذه الآثار تدل على نشوء علم الجرح والتعديل كما دل عليه مطالبة استحلاف عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب في روايته لحديث، وفي أن الجهل بحال المحذوف من الإسناد علةٌ يُرَدّ به الخبر كما دل عليه موقف ابن عباس من المراسيل (٥). ثم لم يزل التدوين في هذا الجيل قليلاً، لإمكان حفظ الصدورِ القيامُ بواجب النقل الكامل.

المرحلة الرابعة: تدوين السنة في جيل التابعين، وهذه المرحلة تبدأ من نحو سنة ٨٠ هـ إلى نحو سنة ١٤٠ هـ، بموت غالب التابعين.

وقد كانت البداية طول الإسناد في هذه المرحلة، ولتشعّب الأسانيد، واختلف رواتها، مع زيادة انتشار الروايات، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم، وبموت كثير من حفاظ السُنَّة، فخيف بذهابهم أن

(١) ذكر مسلم في مقدّمة صحيحه عدة روايات تحت باب " باب في أن الاسناد من الدين... " ١/١٤-١٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه مسلم في الزكاة: باب التحريض على قتل الخوارج، برقم (١٠٦٦).

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية الضعفاء ١/١٣.

(٥) المصدر السابق.

يذهب كثير من السنَّة. وضعف ملكة الحفظ مع زوال كثير من أسباب كراهية الكتابة وانتشارها. وفُشُوِّ الكذب وزيادة الغلو ونشوءه في البدع والأهواء، مما أدّى إلى أن يروي من ليس بأهلٍ للاطمئنان إلى روايته أن كان الهاجسُ الأكبر لدى علماء التابعين حينها هو: خوفُ تفلُّتِ شيءٍ من السنّة، وتحديثُ من لا يؤمن على النقل، ووقوعُ الاختلال في ضبط المنقول. فواجهوا كل خطرٍ من هذه الأخطار بما يدفعه.

وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي عددا كبيرا من الصحف التي دونها التابعون، منها صحف سعيد بن جبير وصحف مجاهد بن جبر المكي – تلميذان لابن عباس–، وصحف عامر بن شراحيل الشعبي [١]، وصحف عروة بن الزبير بن العوام، وصحيفة أبي الزبير المكي [٢] – تلميذ جابر بن عبد الله–، وصحيفة أيوب بن أبي تميمة السختياني [٣]، وصحيفة هشام بن عروة [٤]، وغير ذلك من الصحف التي رويت عن التابعين [٥].

وكانت هي الأساس لما صُنِّف في القرنَين الثاني والثالث.

المرحلة الخامسة: تدوين السنة في جيل أتباع التابعين، وهذه المرحلة تبدأ من سنة ١٤٠ هـ، وتنتهي سنة ٢٠٠ هـ.

وتميزت هذه المرحلة بخصائص منها: أن طال الإسناد أكثر مما كان عليه، وما يتبع ذلك من زيادة تشعُّب الأسانيد واختلاف الرواة، مع ما يصحب ذلك من تعسُّر الحفظ. كما أنه قد زادت أيضاً بعض خصائص المرحلة السابقة وضوحاً، كانتشار السنّة في الآفاق، وظهور البدع وغُلُو أصحابها فيها. كما أنّ هذه المرحلة قد ورثت جهوداً مباركة من الجيل السابق في جمع السنّة حفظاً وتدويناً.

ومع هذا قد واجه العلماء أخطار هذه المرحلة بنفس الأمور التي واجه بها علماءُ المرحلة السابقة أخطارهم، وزادوا عليها أموراً، ففي مجال تدوين السنة صار الحرص على التدوين كاملاً [٦].

لقد انتهت هذه المرحلة، مؤذنةً ببداية أعظم عصور السنة، عصرِ الاكتمال والنضج النهائي في تدوين السنة.

المرحلة السادسة: تدوين السنة في القرن الهجري الثالث.

لقد دخل القرن الهجري الثالث بعد جهودٍ عظيمةٍ متتابعة من علماء الأُمّة في تدوين السنة وجمعها، وفي نَقْدها تعليلاً وجرحاً وتعديلاً، وتُلُقِّيتْ تلك العلومُ الجليلةُ بقوّة وإقبال منقطعة النظير. ولذلك فإن الحديث عن هذا القرن وعن جهوده في خدمة السنة لا تقوم بها مقالة، ولا أيّ بحث أوكتاب، بل هو حقيقٌ ببحوث

---

(١) هو ابن شراحيل أبو عمرو الشعبي. ثقة مشهور، فقيه فاضل، مات بعد ١٠٠، وله نحو من ٨٠ سنة. التقريب ١/ ٣٨٧.

(٢) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، مولاهم، صدوق، إلا أنه يدلس، مات سنة ١٢٦ هـ. التقريب ٢/ ٢٠٧.

(٣) هو أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة ١٣١ هـ، وله ٦٠ سنة. التقريب ١/ ٨٩.

(٤) هو ابن الزبير بن العوّام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلّس، مات سنة ١٤٥ أو ١٤٦ هـ، وله ٨٧ سنة. التقريب ٢/ ٣١٩.

(٥) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١/ ١٤٣–٢٢٠، لقد أحصى أكثر من (١٥٠) تابعيًّا ممّن دوّن. ومع كثرة هذا العدد هو شيءٌ يسيرٌ مما يمثِّلُ الواقع، فهو أوّلاً إحصاء غير مستقصي، لأخبار لم يعتن العلماءُ بنقلها، فوصول هذا العدد إلينا يدلّ على ما وراءه.

(٦) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي جزء١٣ في حوادث سنة ١٤٣هـ.

وكُتُب!! لأن كلَّ إمامٍ من أئمة هذا القرن هو بحدّ ذاته مدرسةٌ عظمى.

ففي هذا القرن كان يجب على الدارسين لعلوم السنة أن يقيموا البحوث والدراسات حول منهجه وأثره على علوم السنة. غير أنّ نجد في هذا المقال بعض الجوانب التي تبرزُ في هذا القرن جهودَ علمائه في تكميل جهود علماء القرنين السابقين له، حتى بلغ علماء هذا القرن بعلم الحديث القمّة السامقة، التي لا يُمكن أن يزاد على منهجها في النقل والنقد.

أمّا في مجال تدوين السنة، فهذا عصر أصول السنة العظام وأمهات المصنفات فيها، وقد أدّت تلك الجوامع الكبار دَوْرها، وأثمرتْ ثمارَها، وأينعتْ في منتصف هذا القرن، بأن ابتدأتْ أنظارُ العلماء تَلْتَفِتُ إلى شيءٍ آخر سوى الجمع، مما يشهد إلى أن الشعور بخوف ضياع شيءٍ من السنّة قد زال ، وهذا ما جعل العلماء يتّجهون إلى وجوهٍ جديدةٍ في خدمة تدوين السنّة، لا يقتصر في خدمته على مجرّد الجمع، بل يستثمر الجمع السابق للوصول إلى هدف آخر وغايةٍ أبعد.

والخدمة المتوقّعة بعد ذلك الجمع الذي لم يَعْتَنِ بتمييز الصحيح من السقيم. لأن الذين قاموا به كانوا يعتبرون الجمع الموسَّع في تلك المرحلة هو الأُولى بالتحقيق من أن يُعتنى بتمييز الصحيح من السقيم، بل هذا هو الذي كان يجب أن يقوم به العلماء فعلاً بعد اكتمال الجمع، حيث إنّ هذا الجمع لن يؤدِّي هدفه الأخير بغير بيان ما يصلح منه للعمل والاحتجاج مما لا يصلح لذلك. وهذا ما سبق إليه الإمام البخاري[1] ، في كتابه " الصحيح "، بإشارة من أحد شيوخه وهو إسحاق بن راهويه [2]، [3].

ثم إن مسلماً تبع البخاريَّ في جمع كتاب مختصر في الصحيح، سائراً على خُطى شيخه في تحقيق الهدف نفسه.

المرحلة السابعة: تدوين السنة في القرن الرابع الهجري.

لقد دخل القرن الرابع وهو يحمل إرثاً عظيماً وثقيلاً، لقد كان مِنْ قَدَرِ الله تعالى له أن يكون مرحلةَ ما بَعْدَ الاكتمال، وليس بعد الاكتمال إلا النقص [4].

---

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، جبل الحفظ، وإمام الدنيا، ثقة الحديث، مات سنة ٢٥٦ هـ، وله ٦٢ سنة. السير ١٢/٣٩١، والتقريب ١٤٥/٢.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، مات سنة ٢٣٨ هـ، وله ٧٢ سنة. السير ١١/٣٥٨، والتقريب ١٤٥/٢.

(٣) هدي الساري ص ٦– ٧.

(٤) ذكر الشيخ حاتم العوني هذه المراحل كلها لتدوين السنة – وهي تبدأ من المرحلة الثانية وتنتهي على المرحلة السابعة – في بحثه " بيان الحَدِّ الذي يَنْتهِي عنده أَهْلُ الاصطلاحِ والنَّقْد في علوم الحديث " تحت هذه الترجمة " المقالة الثانية: التاريخ الواقعي لأطوار علوم الحديث "، وذكرت هذه المراحل كلها بالاختصار مع بعض الزيادات المفيدة فيها. غير أنه لم يذكر فيه المرحة الأولى وقد أضفتها.

أنواع المصنفات التي عنيت بتدوين الحديث النبوي:

قد نوّع العلماء المحدثون من أهل السنة تصانيفهم، وتفننوا فيها، ومن أهم أنواع التصنيف عندهم الأنواع الآتية.

الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية:

ويشمل هذا النوع من التصنيف كتب الجوامع [(١)]، والسنن [(٢)]، والمصنفات [(٣)]، والموطآت [(٤)]، والمستدركات [(٥)]، والمستخرجات [(٦)].

الكتب المرتبة على أسماء الصحابة:

وهي كتب تجمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي في موضع خاص وإن اختلفت أنواع أحاديثه. ويشمل هذا النوع من التصنيف كتب المسانيد [(٧)]، والأطراف [(٨)]، والمعاجم [(٩)] المصنفة على هذه.

---

(١) الجوامع جمع " جامع "، والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق والآداب، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ، والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك، مثل الجامع الصحيح للبخاري، ومسلم. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ص ٤٢.

(٢) السنن: وهي في اصطلاح الأصوليين الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنّة ويسمى حديثا، كالسنن الأربعة، والسنن للشافعي والدارمي والدارقطني والبيهقي. الرسالة المستطرفة ص ٣٢.

(٣) المصنَّف: وهو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة. أي فيه: الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوي أتباع التابعين أحياناً، كمصنَّف عبد الرزاق وابن أبي شيبة. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١١٨.

(٤) الموطآت جمع " موطأ "، والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وهو " كالمصنف " تماماً وإن اختلفت التسمية، كموطأ الإمام مالك بن أنس. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١١٩.

(٥) المستدركات: جمع " مستدرك "، والمستدرك هو كل كتاب جَمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، مثل " المستدرك على الصحيحين " لأبي عبد الله الحاكم. تيسير مصطلح الحديث ص ١٦٩.

(٦) المستخرجات: جمع " مستخرج " والمستخرج عند المحدثين هو: أن يأتي المصنِّف إلى الكتاب، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه. وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعدَ، حتى يفقد سنداً يوصِّله إلى الأقرب، إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة. كمستخرج الإسماعيلي على الصحيح للبخاري، والمستخرج لأبي عوانة الإسفرايني على الصحيح لمسلم. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/١١٧.

(٧) المسانيد: وهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة. أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة، كمسند أحمد بن حنبل ومسند للحميدي. مقدمة تحفة الأحوذي ص ١١٢.

(٨) الأطراف جمع "طرف"، و" طرف الحديث " معناه الجزء من متن الدال على بقيته، وكتب الأطراف هي التي يقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الإستيعاب، أو على جهة التقيّد بكتب مخصوصة. ومثالها: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي. والغالب أن مؤلفي الأطراف رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسمائهم على حروف المعجم. تدريب الراوي ٢/٦٠٠-٦٠١، والرسالة المستطرفة ص ١٦٧.

(٩) المعاجم: جمع " معجم "، والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرَتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو

كتب الزوائد:

وهي المصنفات التي تجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب الحديثية عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى [(١)].

الكتب المصَنَّفة في العلل:

وهي الكتب التي تجمع الأحاديث المعللة مع بيان عللها [(٢)].

قال الذهبي: " وللساجي [(٣)] كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن " [(٤)].

وقال السيوطي: "فإن معرفة العلل أجل أنواع الحديث، والأولى جعله على الأبواب ليسهل تناوله"[(٥)].

والكتب المصنفة في العلل بعضها غير مرتب كعلل على بن المديني [(٦)]، وبعضها مرتب إما على المسانيد كعلل للدارقطني [(٧)]، وإما على الأبواب كعلل لابن أبي حاتم [(٨)] وأبي بكر الخلال [(٩)].

كتب التخريج:

وكتب التخريج هي الكتب الموضوعة في تخريج الأحاديث الواقعة في كتاب مصنف في غير الحديث [(١)].

البلدان أو غير ذلك. والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم، كمعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير للطبراني. مقدمة تحفة الأحوذي ص ١١٢.

(١) من أشهر كتب الزوائد: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لأبي العباس البوصيري، وهو كتاب يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه، ولم يخرجها أصحاب الكتب الخمس، دون الكتب التي شاركهم في إخراجها. ومنها: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، جمع فيه ما زاد على الكتب الستة من ستة مصادر حديثية هامة: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وعنى ببيان حال الأحاديث صحةً وضعفاً. مقدمة تحفة الأحوذي ص ١٢٤-١٢٥.

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص١٦٨.

(٣) هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عديّ الضبيّ البصري الساجي، محدث البصرة وشيخُها ومفتيها في عصره. كان من الحفاظ الثقات، توفي بالبصرة سنة ٣٠٧ هـ. السير ١٤/١٩٧، والأعلام ٣/٤٧.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٩-٧١٠.

(٥) تدريب الراوي ص ٢٦٠.

(٦) هو ابن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني، بصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني. وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني. وقال النسائي كأن الله خلقه للحديث. التقريب ٢/٣٩-٤٠.

(٧) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، الشافعيّ، الإمام، الحافظ، المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، توفي سنة ٣٨٥ هـ. تذكرة الحفاظ ٣/٩٩١، والسير ١٦/٤٤٩.

(٨) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظليّ الرازيّ، حافظ للحديث، من كبارهم. كان منزله في درب حنظلة بالريّ، وإليهما نسبته. توفي سنة ٣٢٧ هـ. السير ١٣/٢٦٣، ولسان الميزان ٣/٤٣٢.

(٩) هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر، الخلال مفسر عالم بالحديث واللغة، من كبار الحنابلة. من أهل بغداد. كانت حلقته بجامع المهدي. قال ابن أبي يعلى: له التفاسير الدائرة والكتب السائرة. وقال الذهبي: جامع علم أحمد ومرتّبه. توفي سنة ٣١١ هـ. السير١٤/٢٩٧، والوافي بالوفيات ٨/٩٩، والأعلام ١/٢٠٦.

كتب الأجزاء:

والجزء في اصطلاح المحدثين: " بأن يفرد كل باب على حدة بالتصنيف، كرؤية الله تعالى أفرده الآجرى [٢]، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام أفردهما البخاري..." [٣].

وقد يفرد المحدثون أحاديث، فيجمعون طرقها في جزء [٤].

الكتب التي رتبت فيها الأحاديث على حروف المعجم بحسب أوائلها:

ويشمل على هذا النوع من التصنيف: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة [٥]، وبعض

المصنفات الجامعة أو الجامع [٦]، والمفاتيح والفهارس [٧]، التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة تسهيلا على المراجعين في تلك الكتب، واختصاراً للوقت للعثور على الحديث الذي يريدونه فيها.

كتب في المراسيل:

ككتاب المراسيل لأبي داود [٨] صاحب السنن في جزء لطيف مرتب على الأبواب ولابن أبي حاتم وهو مرتب على الأبواب أيضا ومن أبوابه في أوله " باب ما ذكر في الأسانيد المرسلة أنها لا تثبت بها الحجة " [٩].

---

(١) كتب التخريج: هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخرّج أحاديثها، فقد تكون الكتب المراد تخريج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أوغيرها، ومثالها: نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، وهو كتاب خرّج فيه مؤلفُه الأحاديث التي ذكرها الفقيه المرغيناني الحنفي في كتابه الهداية في الفقه الحنفي. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري، فقيه شافعيّ محدث. نسبته إلى آجر (من قرى بغداد) ولد فيها، وحدث ببغداد، قبل سنة ٣٣٠ هـ، ثم انتقل إلى مكة، فسكنها حتى توفي بها في المحرم سنة ٣٦٠ هـ. تاريخ بغداد ٢/٢٤٣، ووفيات الأعيان ١/٦١٧، وتذكرة الحفاظ ٣/١٣٩، والأعلام ٦/٩٧.

(٣) تدريب الراوي ٢/١٦٠.

(٤) مثل: " جزء حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم "، و " جزء حديث المسيء صلاته بتجميع طرقه وزياداته " كلاهما لمحمد بن عمر بن سالم بازمُول. وطرق حديث " قبض العلم " وغير ذلك.

(٥) الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهي الكتب التي جمعت الأحاديث التي تداولتها ألسنة الناس، لبيان حالها صحةً أو ضعفاً، وأكثرها مرتب على نسق حروف المعجم. ومن أشهرها: " المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة " للحافظ السخاوي. أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة ص ١٩١-١٩٢.

(٦) المصنفات الجامعة أو الجامع: المراد بها الكتب التي تجمع أحاديث عدة كتب من مصادر السنة، وترتب فيها الأحاديث إما على الأبواب، أو على حروف المعجم بحسب أوائلها. ومن أشهر ما ألف فيه الجامع الكبير والصغير للسيوطي.

(٧) المفاتيح والفهارس: وهي الكتب التي قام بها بعض المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم، وذلك تسهيلاً على المراجعين في تلك الكتب، واختصاراً للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب. منها مفاتيح الصحيحين للتوقادي، وفهارس صحيح مسلم، وسنن ابن ماجه لمحمد فؤاد عبد الباقي. أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ٧٠.

(٨) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بَشير بن شدَّاد الأَزدي، السِّجستاني، ثقة حافظ، مصنِّف السنن وغيرها، من كبار العلماء، مات سنة ٢٧٥ هـ. التقريب ١/٣٢١.

(٩) الرسالة المستطرفة ص ٨٥-٨٦.

وهناك أنواع أخـــرى من المصنفات في الحديث مذكـــورة في موضعها من الكتب المختصة، كمـــا في " الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة " للعلامة محمد بن جعفر الكتاني [1]، و " مقدمة تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي " للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري [2] رحم الله الجميع.

---

(١) هو محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس بن محمد الزمزمي بن الفضيل بن العربي، الحسني، الفاسي، أبو عبد الله الإدريسي، الشهير بـــالكتاني، مؤرخ محدث، مكثر من التصنيف، وله نحو ٦٠ كتابا. مولده ووفاته بفاس، رحل إلى الحجاز مرتين، وهاجر بأهله إلى المدينة سنة ١٣٣٢ هـــ فأقام إلى سنة ١٣٣٨ هـــ، ثم انتقل إلى دمشق فسكنها إلى سنة ١٣٤٥ هـــ، وعاد إلى المغرب، فتوفي في بلده سنة ١٣٤٥هـــ. معجم المؤلفين ٩/ ١٥٠، الأعلام ٦/ ٧٢.

(٢) هو أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ابن الحاج الشيخ بهادر المباركفوري، ولد بقرية مباركفور من أعمال أعظم كره سنة ١٢٨٣ هـــ، وقرأ العلوم العربية والمنطق والفلسفة والهيئة والفقه وأصول الفقه على علماء كثيرين. له مؤلفات كثيرة من أشهرها: " تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي "، مات سنة ١٣٥٣ هـــ في وطنه مباركفور. معجم المؤلفين ١٦٦/٥، وينظر في آخر مقدمة تحفة الأحوذي ص٦١٥-٦٣٤.

مراحل تدوين السنة عند الشيعة الاثني عشرية ومؤلفاتهم

أما الشيعة فقد قُسم تاريخ تدوين السنة عندهم إلى خمسة أدوار.

الدور الأول: تدوين الحديث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفي.

إن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الصادع بالدين من خلال الوحي، لم يألُ جُهداً في أداء فريضة التبليغ والبيان. فكان صلى الله عليه وسلم يُجَسِّد الإسلام عَمَلاً، وقولاً، حتى أصبح بوجوده الكامل تمثالاً للشريعة، وأصبحتْ سيرتُه وسنَّتُه وأفعاله وأقواله أسوةً حسنة وحجة مقنَّنة للمسلمين.

قد ادعى الشيعة أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي بذل جهداً بليغاً في الحث على كتابة الحديث وتدوينه، بعد أن صدع بأمر تبليغه وبثِّه، فقد أمر بتدوينه، ودَفَعَ كثيراً من الصحابة على مُزاولته، وقد تحققت عندهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال التالية:

١ – " صحيفة النبي صلى الله عليه وسلم ":

وهي الصحيفة التي كانت عند علي رضي الله عنه [١]، والمعروفة عند أهل السنة بـــ" **صحيفة علي بن أبي طالب** " كما ورد ذكره في رواية أبي جحيفة حين سأل علياً رضي الله عنه: " **هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ فقال: " والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يُعطى...** " [٢].

٢ – " كتاب علي عليه السلام ":

انتشر هذا الكتاب عند الشيعة بكبر حجمه، وإحتوائه على علم كثير، فقالوا: **إنها صحيفة طولها سبعون ذراعا**، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أملاها على عليّ، فكتبها عليٌّ بخطه وأنه " **أول كتاب جُمع فيه العلمُ** " على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن الأئمة الاثني عشر من ذريته يتوارثون ذلك الكتاب [٣].

وقد رُوي عن الشيعة عدة نصوص لثبوت هذا الكتاب في كتبهم ، وأكتفي بذكر بعضها:

كان هذا الكتاب عند عليّ بن الحسين زين العابدين عليهما السلام:

---

(١) يقرأ عن الصحيفة كتاب: دلائل التوثيق المبكّر للسنة والحديث ص ٤٢٠–٤٢٣، والسنة قبل التدوين ص ٣١٧–٤٢٣.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الديات: باب لا يُقتلُ المسلمُ بالكافر برقم (٦٩١٥)، وقد تقدم ذكره في ٤٧.

(٣) ينظر عن هذا الكتاب " الذريعة إلى تصانيف الشيعة " ٣٠٦/٢ بعنوان " أمالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ". وأعيان الشيعة ٣٣٠/١–٣٣٨ و٣٥٠–٣٥٢، وتدوين السنة الشريفة ص ٦٢–٧٦.

١ – روى عبد الرحمن بن الحجاج [١] وحفص بن البَختريّ [٢] وسلَمة بَيَّاع السابريّ [٣]، جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان عليّ بن الحسين عليه السلام إذا أخذ كتاب عليّ عليه السلام فنظر فيه قال: **"من يُطيق هذا؟"** [٤].

وكان هذا الكتاب عند الإمام أبي جعفر محمد الباقر عليّ بن الحسين زين العابدين عليهم السلام:

٢ – قال عذافر الصيرفي [٥]: كنت مع الحَكَم بن عُتَيْبَة [٦] عند أبي جعفر عليه السلام، فجعل يسأله، وكان أبوجعفر عليه السلام له مُكرِماً، فاختلفا في شيء! فقال أبو جعفر عليه السلام: يا بُنَيَّ، قُمْ فأخْرِج **كتاب عليّ، فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً**، وفتحه، وجعل ينظر، حتى أخرج المسألة فقال أبو جعفر عليه السلام: **هذا خطُّ عليّ** عليه السلام، **وإملاءُ** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وأقْبَلَ على الحكم، وقال: يا أبا محمد! إذهب أنت وسَلَمة وأبو المقدام [٧] حيث شيءتم يميناً وشمالاً فوالله، لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل عليه السلام [٨].

٣– وسأل الحَكَم بن عُتَيْبَة الإمام الباقر عليه السلام عن تقسيم ديَّة الأسنان؟ فردّه الإمام قائلاً: **"هكذا وجدناه في كتاب عليّ عليه السلام"** [٩].

قلت: هذا الكتاب هو نفس الصحيفة التي كانت عند عليّ رضي الله عنه وهي معروفة عند أهل السنة بـــ**"صحيفة علي بن أبي طالب"**، وما كان عنده غير هذه الصحيفة كتاب خاص ضخم، طوله سبعون ذراعا، كما يزعم الشيعة. وكلام الشيعة ضعيف مردود من ناحية العقل والنقل. وذلك لأسباب آتية:

أولاً: أين هذه الصحيفة أو الكتاب الذي يبلغ طوله سبعون ذراعاً؟ فلو كان موجوداً، أَمَــا كــان الأولى أن يُكتب فيه القرآن، والمعلوم أن القرآن كان يكتب في العظم والجلد وغير ذلك.

---

(١) هو البجلي، مولاهم كوفي بيّاع السابري، من أصحاب الصادق والكاظم، قال النجاشي: كان ثقة ثقة، ثبتاً وجهاً. رجال النجاشي ٢/٤٩–٥٠، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٣٠٩.

(٢) هو مولى بغدادي، أصله كوفي. من أصحاب الصادق والكاظم، وثقة الأئمة الشيعة. رجال النجاشي ١/٣٢٤، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ١٨٦.

(٣) هو سلمة بيّاع السابري: مجهول. المفيد من معجم رجال الحديث ص ٢٦١.

(٤) الكافي، الروضة ٨/١٦٣.

(٥) هو عذافر بن عيسى الخزاعي الصيرفي الكوفي، يكنى أبا محمد مولى خزاعة، من أصحاب الصادق: مجهول. المفيد من معجم رجال الحديث ص ٣٧٢.

(٦) هو أبو محمد الكندي، الكوفي، وقيل أبو عبد الله. وذكر الكشي في ذمه روايات كثيرة. المفيد من معجم رجال الحديث ص ١٩٠.

(٧) هو ثابت بن هرمز أبو المقدام الحداد، مشهور بكنيته. روى بعنوان ثابت أبو المقدام في كامل الزيارات، عن أبي جعفر (ع). رجال النجاشي ١/٢٩٢، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٩٧، ٧٢٥.

(٨) رجال النجاشي ص ٣٦٠ برقم (١٧٢).

(٩) أخرجه الكليني في الكافي، كتاب الديات: باب الخلقة.... ٧/٣٢٩ برقم (١).

ثانياً: إن هذه الروايات لا تصح سنداً بسبب الانقطاع أو الضعف الشديد. وأما الروايات التي ذكرت في هذا الموضوع فهي:

الرواية الأولى – التي رواها عبد الرحمن بن الحجاج وحفص بن البَحتريّ وسلَمة بَيَّاع السابريّ، جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام – هي ضعيفة جداً، لأن في سنده محمد بن إسماعيل أبو الحسن النيسابوري يُدعى بندفر البندقيّ، وسلمة بياع السّابري كلاهما مجهولان عند أئمة الشيعة [1].

أما الرواية الثانية هي رواية عذافر الصيرفي فهي أيضاً ضعيفة جداً بعدة عللها. لأن في سنده أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، أبي العباس. قال الذهبي فيه: محدث الكوفة، شيعي متوسط، ضعفه غير واحد، وقواه آخرون [2].

وشيخه محمد بن أحمد بن الحسن، قد سكت عنه الأئمة الشيعة [3]، والمسكوت عنه يدلُّ جهالة حاله. أما شيخ محمد بنِ أحمد بن الحسن، هو عبادُ بنُ ثابت فلم أجد ترجمته! فيا تُرى من يكون؟ والله أعلم !

وبعد ذلك شيخ عباد، اســـمه عبد الغفار بن القاسم، أبو مريم الأنصاري – مشهور بكنيته –كان رافضياً. ليس بثقة. قال ابن المديني: كان يضع الحديث. ويقال: كان من رؤوس الشيعة. وقال البخاري: ليس بالقوى عندهم. وقال أبو داود: وأنا أشهد أن أبا مـــريم كذاب، لأني قد لقيته وسمعت منه. وقال أبو حاتم [4] والنسائي [5] وغيرهما: متروك الحديث [6].

وأيضاً في سنده عذافر بن عيسى الصيرفي الكوفي، فهو مجهول كما سبق آنفاً.

وأما الرواية الثالثة فقد حكم عليه محمد باقر المجلسي [7] بقوله أنه " ضعيف " [8].

فالخلاصة في كتاب عليّ: أن هذا الكتاب هو نفس الصحيفة التي كانت عند عليّ وهي معروفة بـــ"صحيفة علي بن أبي طالب"، وقد اتفق عليها أهل السنة والشيعة الإمامية أنها "**صحيفة علي بن أبي طالب**"، بدليل ما رواه أبو جحيفة وهب السوائيَّ وقد تقدم ذكرها.

ويقول ابن حجر: " ووقع للمصنف – أي البخاري – ومسلم من طريق يزيد التيمي [9] عن علي قال: " **ما عندنا شيء نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة فإذا فيها المدينة حرم** " الحديث. ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي **ما خصَّنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما**

---

(١) المفيد من معجم رجال الحديث ص ٢٦١، ٥٠٠.

(٢) ميزان الاعتدال ١/١٣٦، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٤٢.

(٣) المفيد من معجم رجال الحديث ص ٤٩١.

(٤) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، مات سنة ٢٨٨ هـــ. التقريب ٢/١٤٣.

(٥) هو أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن النَّسائي، الحافظ صاحب السنن، مات سنة ٣٠٣ هـــ. التقريب ١/١٦.

(٦) ميزان الاعتدال ١/١٣٦.

(٧) هو محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني، علامة إمامي. ولي مشيخة الإسلام في أصفهان. وترجم إلى الفارسية مجموعة كبيرة من الأحاديث. مات سنة ١١١١ هـــ. الأعلام ٦/٤٨.

(٨) مرآة العقول في شرح أخبار الرسول ٤/٣٠٧.

(٩) هو ابن شَريك بن طارق التيمي، الكوفي، ثقة، يقال إنه أدرك الجاهلية، مات في خلافة عبد الملك. التقريب ٢/٣٦٦.

في قراب سيفي هذا. وأخرج صحيفة مكتوبة فيها: " **لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ**" الحديث. وللنسائي من طريق الأشتر[١] وغيره عن علي فإذا فيها: "**الْمُؤْمِنُوْنَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ**...الحديث ". ولأحمد [٢] من طريق طارق بن شهاب [٣]: " **فيها فرائض الصدقة** ". والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم " [٤].

٣- " كتاب فاطمة عليها السلام ":

يدّعي الشيعة أنه قد كان عند فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابٌ عن أبيها، ورد ذكره عند العامة والخاصة [٥].

ذكره من العامة الخرائطيّ [٦]: عن مجاهد قال: دخل أبيُّ بن كعب على فاطمة رضي الله عنها ابنة محمد صلى الله عليه وسلم فأخرجتْ إليه كُرْبَةً فيها كتاب: " مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ"[٧].

وذكره من الخاصة أبو الحسن ابن بابَوَيْه القميّ [٨] بسنده عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام، أنه قال: كنت أنظر في كتاب فاطمة عليها السلام فليس ملك يملك إلاَّ وهو مكتوب باسمه واسم أبيه " [٩].

ورُوى عن ابن مسعود أنه قال : جاء رجل إلى فاطمة فقال: يا بنت رسول الله هل ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عندك شيء تُطْرِفينيه؟ فقالت: يا جارية، هاتِ تلك الجريدة، فطلبتْها فلم تجدها، فقالت: ويحك اطلبيها؛ فإنها تعدل عندي حسنا وحسينا، فطلبتْها فإذا هي قد قَمَّتْهَا في قُمامتها فإذا فيها : قال محمد صلى الله عليه وسلم : " **لَيْسَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ**

---

(١) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمة النخعي، الملقب بالأشتر، مخضرم، نزل الكوفة بعد أن شهد اليرموك وغيرها، وولاَّه عليٌّ مصر، فمات قبل أن يدخلها سنة ٣٧ هـ. التقريب ٢/٢٣٤.

(٢) هو ابن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة، مات سنة ٢٤١ هـ، وله ٧٧ سنة. التقريب ١/٣٤.

(٣) هو ابن عبد السمش البَجَلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي، قال أبو داود: رأي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، مات سنة ٣٢ هـ أو ٣٣ هـ. التقريب ١/٣٧٦.

(٤) فتح الباري ١/٢٠٥.

(٥) تدوين السنة الشريفة ص ٧٦.

(٦) هو أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر السامري، الخرائطي، الإمام، الحافظ، الصدوق، المصنف. تاريخ بغداد ٢/١٣٩، والسير ١٥/٢٦٧.

(٧) مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها ص ٩٠ برقم (٢٢٦). رواة هذا الحديث كلهم ثقات سوى عبد الله بن رجاء بن عمر الغُداني، قال فيه ابن حجر: صدوق يهم قليلاً. تقريب التهذيب ١/١٩٦. فالحديث حسن بهذا الإسناد.

(٨) هو علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، أبو الحسن، القمي، رأس الإمامية بقمّ في عصره. مولده ووفاته فيها، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة. يضرب بحفظه المثل، يقال: له ثلاث مائة مصنف، توفي سنة ٣٢٩ هـ. السير ١٦/٣٠٣، والأعلام ٤/٢٧٧.

(٩) الإمامة والتبصرة من الحَيْرة ص ١٨٠ برقم (٣٤).

الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ [١].

٤- ما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم إلى عماله وغيرهم، فيما يتعلق بالأمور الدينية.

وهي كتابات كثيرة، تشتمل على مهمات أحكام الإسلام، وعقائده، وخطوطه العريضة، وبيان الأنصبة والمقادير الشرعية للزكاة، والديات، والحدود، والمحرّمات، وغير ذلك.

منها: كتابه إلى عمروبن حزم الأنصاري، عامله على نجران [٢]، [٣].

وكتابه إلى وائل بن حجر الحضرميّ، وقومه في حضر موت [٤]، [٥].

وكتابٌ في الزكاة والديّات، كان عند أبي بكر [٦].

وكذا صحائف أخرى للصحابة مثل "صحيفة جابر بن عبد الله"، و"صحيفة عبد الله بن أبي أوفى"، و"صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص"، و"صحيفة أبي موسى الأشعري"، و"صحيفة أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم" وغيرهم [٧].

الدور الثاني: بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عهد أبي جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رضي الله عنهم وكان ذلك نحو سنة ١١٤هـ.

في الدور الثاني بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عهد أبي جعفر الباقر ما دَوّن الشيعة في الحديث شيئاً مستقلاً، لسبب منع تدوين الحديث من الحكّام – بزعمهم – رسمياً.

أما السبب الحقيقي الكامن وراء منع التدوين – في زعمهم – له عدّة عوامل ودوافع.

(١) روى الطبراني في المعجم الكبير١٠/١٩٦برقم (١٠٤٤٢)، و٢٢/٤١٣ برقم (١٨٨٧٦). والحديث ضعيف، لأن في سنده سوار بن مصعب الهمداني قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال أبو داود: ليس بثقة. وأما كلمة " قمامة ": فقال اللحياني: قُمامَة البيت ما كُسِح منه فأُلقي بعضه على بعض. وقال الليث: القَمُّ ما يُقَمُّ من قُمامات القُماش ويكنس يقال قَمَّ بيته يقُمُّه قَمّاً إذا كنسه. تاج العروس، ولسان العرب مادة " قمم ".

(٢) النجران: وهي ناحية بين اليمن وهجر ينسب إليها جماعة كثيرة. معجم البلدان ٥/٢٧٠.

(٣) الفقيه والمتفقه ١/٣٥٨-٣٥٩، وكتاب الأموال ص ٤٤٧، والوثائق السياسية برقم (١٠٥).

(٤) حضر موت: وهي من بلاد اليمن من أقصاها. والمشهور بها أبو هنيدة وائل بن حجر الحضرميّ الكندي، كان ملكا عظيما بحضرموت، بلغه ظهور النبي صلى الله عليه وسلم فترك ملكه، ونهض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبشّر النبي صلى الله عليه وسلم بقدومه الناس قبل أن يقدم بثلاثة أيام، فلما قدم قرب مجلسه وأدناه ثم قال: هذا وائل ابن حجر أتاكم من أرض/ بعيدة من حضرموت طائعا غير مكره راغبا في الله وفي رسوله وفي دينه بقية أبناء الملوك، اللّهمّ بارك في وائل وفي ولده. ثم أقطعه أرضا. الأنساب ٤/١٧٩-١٨٠.

(٥) الطبقات الكبرى ١/٢٧٨و٣٤٩و٣٥١.

(٦) أخرجه البخاري في الزكاة: باب زكاة الغنم ٣/٣١٧ برقم (١٤٥٤).

(٧) يقرأ عنه تفصيلاً من كتب أهل السنة: الطبقات الكبرى ٤/٢/٨-٩ و٧/٢/١٨٩، والكفاية ص ٣٣٠، وتقييد العلم ص ١٠٥. ومن كتب الشيعة: تاريخ تدوين السنة ص ٢٩-٤٠، وتدوين السنة الشريفة ص ٧٨-٧٩، ومرآت الكتب ١/٧-٨، ومنع تدوين الحديث ص ١٩٩-٢١١.

منها: طمس فضائل أهل البيت المفسَّرة بأحقّيتهم والداعية إلى إمامتهم وخلافتهم.

ومنها: عدم إحاطة الحكّام بالأحكام.

ومنها: ما كان عند الخلفاء من خلفيات موروثة ونزعات ومؤهلات تتناسب مع الإجتهاد. ومن كل ذلك راموا خَلْقَ جوٍّ فقهيّ جديد يستطيع الخليفة من خلاله أن يتكيَّف لسدّ العجز الفقهيّ الذي يجده، وليبني هرماً فقهياً سياسياً جديداً.

ومنها: العوامل السياسية قد حدثت من جرّاء المنع عن السنة الشريفة والقول بحجّيّة رأي الصحابة وغيرها.

ومنها: إبعاد المسلمين عن أهل البيت عليهم السلام.

ومنها: وهو أهمها وأكثرها خُطورة، وهو هدف الأساس من المنع لتدوين الحديث، إبعاد أهل البيت من ساحة الحُكْم والإمامة والخلافة.

فيزعم الشيعة أن الخلفاء والأمراء الأمويين فقد أزْوَوْا الأئمة الشيعة عن كل نشاط سياسي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يفسحوا لهم المجال في ذلك أصلا، خاصة في تدوين الحديث حيث أن الحديثَ الممنوع كان منه – على زعمهم بل هوكله – ما تضمن تعيين أهل البيت للخلافة والإمامة، ولو أتيح لها أن تنشر بين الناس، لما تمكّن الحكّام من إزْواء أهل البيت إلى هذه الدرجة.

فبهذا السبب قد ابتعد المسلمون في أخذ معالم الدين من أهل البيت فتركوهم ولجأوا إلى أخذ الدين وأحكامه من الغرباء، المُتَطَفِّلين على موائده، البُدَاء عن معارفه، والمعتمدين في الأحكام على الرأي والاستحسان والقياس. ثم جعلهم الحكّامُ عرضةً لكل أنواع التعذيب والهتك والفتك على التاريخ، وقابلهم علماء البلاط، والقائمون بأمرالدين، بالإتهام والجرح والقدح، والنبذ والاعتداء، وقابلوا رواياتهم بالردّ والإنكار والجحد.

أما الشيعة فلم تؤثّر فيهم تلك الأعمال، ولم يزدهم ذلك إلاّ ثباتاً على الحق وصموداً وإصراراً على الوقوف إلى جانبهم [1].

بسبب هذه العوامل المذكورة في الدور الثاني ما دَوّن الشيعة في الحديث شيءاً مستقلاً، بل كان جُلّ اعتمادهم على الصحائف التي كُتبتْ في الدور الأول **كصحيفة علي** وغيره من **الصحابة**، **وكتاب علي وكتاب فاطمة**.

مع هذا قد أُثِر عن علي بن الحسين عليهما السلام عند الشيعة رسائل أشهرها: " **رسالة الحقوق** " و" **الصحيفة** "، فقد قال أبوحمزة الثُّمَالي [2]: " قرأت صحيفة فيها كلام زهد من كلام علي بن الحسين وكتبت ما فيها، ثم أتيت علي بن الحسين فعرضت ما فيها عليه، فعرفه وصححه " [3].

---

(١) تدوين السنة الشريفة ص٤٢٣–٥٥٠، ومنع تدوين السنة ص ٣٧١–٤٠٣.

(٢) هو ثابت بن دينارأبي صفية، أبو حمزة الثُمَالي، مولى المهلب بن أبي صفرة. قال أحمد وابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ليّن الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. ميزان الاعتدال ٣٦٣/١، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٩٦.

(٣) الكافي: باب صحيفة علي بن الحسين ١٤/٨، والفهرست للطوسي ص ٦٨ .

قلنا: زعمهم باطل، والحق على خلافهم لأمرين:

١ – أهل البيت عند أهل السنة والجماعة لهم كلّ الثناء والمدح.

٢ – أحاديث آل البيت ومروياتهم منتشرة في كتب أهل السنة والجماعة.

قد يُعَدُّ **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه مِن أصحاب المئين، ورُوي عنه خمسمائة وسبعة وثلاثون حديثاً (٥٣٧).

ورُوي عن **فاطمة بنت رسول الله** صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر حديثاً.

ورُوي عن **الحسن بن علي بن أبي طالب** رضي الله عنهما ثلاثة عشر حديثاً.

وكذا رُوي عن **الحسين بن علي بن أبي طالب** رضي الله عنهما ثمانية أحاديث [١].

الدور الثالث: وهو دور " الأصول الأربعمائة "، الذي يبتدئ من عهد أبي عبدالله جعفر بن محمد الصـــادق إلى عهد حسن العســـكري وكان ذلك نحو سنة ٢٦٠ هـــ.

الدور الثالث هو الدور الذي يعتقد الشيعة فيه بوجود ما يسمونه " الأصول الأربعمائة "، ومعناه عندهم باختصار: " أنَّ المصادر قد أحصت عدَّة ممن عاصروا الإمام جعفر الصادق، ورووا عنه، وانصرفت طائفةٌ كبيرة من هؤلاء لضبط ما رووه عن الإمام سماعًا في كتابٍ خاص، في مواضيع الفقه والتفسير والعقائد وغيرها، وقد اصطلح التاريخُ الشيعيُّ على تسمية هذه الكتب بالأصول، كما حصرها في أربعمائة أصل، وهذا ما نعنيه بالأصول الأربعمائة " [٢].

ولا شكَّ في أن " **الأصول الأربعمائة** " من أقدم وأشهر وأهم المصادر الرواية للشيعة الاثني عشرية، التي أُلفت في أعصار أئمتهم، ونعلم إجمالاً أنَّ تاريخ تأليف جُلِّ هذه الأصول إلاَّ قليلاً منها كان في عصر أصحاب الإمام الصَّادق سواء كانوا مختصِّين به، أو كانوا ممن أدركوا أباه الإمام الباقر قبله، أو أدركوا ولده الإمام الكاظم بعده.

وصرَّح الشيخ أبو علي الطبرسي والمحقق الحُليُّ والشهيد الثاني [٣] وغيرهم من الأعلام بأن " الأصول الأربعمائة " قد ألفت في عصر الصادق من أجوبة المسائل التي كان يُسأل عنها " [٤].

مع هذا فإنَّ بها عِلَّة قادحة تفقدها أهميتها إنْ كان لدى الشيعة إنصافٌ مع أنفسهم، وهي أن كثيرًا من رواة الأصول فاسدُ المذهب، ومع هذا يروون عنهم ويحتجون بهم.

---

(١) أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد ص ٤٤، ١٣٠، ١٤٣، ١٧٠.

(٢) الأصول الأربعمائة ص ٧.

(٣) هو: الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن حسين بن محمد بن صالح العاملي، عز الدين الجبعي، الحارثي، الهمداني. عالم، مشارك في التفسير والحديث، والفقه والأصول والكلام وغير ذلك من العلوم. توفي سنة ٩٨٤ هـــ. معجم المؤلفين ١٧/٤، والأعلام ٢٤٠/٢.

(٤) الأصول الستة عشر من الأصول الأولية ص ٥.

قال الطوسي: " فإذا ذكرتُ كلَّ واحد من المصنفين وأصحاب الأصول، فلا بُدَّ من أن أُشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يُعوَّل على روايته أو لا؟ وأبين عن اعتقاده، وهل هو موافقٌ للحق أو هو مخالف له؟ لأنَّ كثيرًا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة " [(١)].

فإنَّ رواة الأصول طبعاً لكلام شيخ الطائفة لا بُدَّ أن يخضعوا للتجريح والتعديل، ولا بُدَّ من معرفة هل بالإمكان التعويل على روايتهم أو لا؟ إلى آخر ما ذكره الطوسي مما يقدح في هؤلاء، ثم ذكر أخيرًا " أن كثيرًا من هؤلاء ينتحلون المذاهب الفاسدة، ومع ذلك فإنَّ كتبهم معتمدة "، فكيف يتابع الشيعةُ أصحابَ المذاهب الفاسدة في دينهم، ألن ينقل هؤلاء الرواة ما يعضد مذاهبهم الباطلة ونحلهم الفاسدة؟ ألاَ يدُلُّ هذا على فساد الدين، وأن هؤلاء يدسُّون كثيرًا من مذاهبهم في كتبهم، ثم ينقلها عنهم الشيعة، ويرويها أمثال الكليني والصدوق [(٢)] والطوسي في كتبهم، ويتديَّن بها الشيعة، وربَّما هي من مذاهبهم الفاسدة؟

إن مما ينسف فكرة الأصول الأربعمائة هذه نسفًا ذلك الاختلاف الشديد، والانقسام الذي انقسمت إليه الشيعة بعد موت جعفر الصادق، ودائمًا ما كان يحدث هذا التفرُّق والانقسام بعد موت كُلِّ إمام، فانقسم أصحابُ الأصول بين الفِرَق، واختلفت مذاهبهم على حسب معتقد كل فرقة – هذا على فرض وجودهم أصلاً – فقد انقسمت الشيعة بعد وفاة أبي عبدالله الصَّادق إلى ست فرق [(٣)]، فإلى أيِّ فرقة منها انتسب أصحابُ هذه الأصول؟ لا يعلم الشيعة أنفسهم إجابة هذا السؤال.

كذلك مسألة كون أصحاب الأصول الأربعمائة ممن كتبوا عن جعفر الصادق أو أبيه الباقر، وربَّما أدركوا ابنه الكاظم كما يذكرون، فإنَّه يدُلُّنا أن كل ذِكْرٍ لمن أتى بعد الكاظم من الأئمة وأحوالهم وحوادثهم، إن ذُكرتْ في الأصول الأربعمائة، فإنَّما هي كذب وافتراء، لأنَّهم كتبوا ما لم يدركوه، وما حدث بعد تدوينهم، فهل يعني هذا أن الأصول الأربعمائة، وأخبار الشيعة ومسائلها توقَّفت عند إمامهم السَّادس؟.

مع هذا !! فهذه الأصول الأربعمائة عند الشيعة الإمامية كانت من أوثق الكتب التي ألَّفها أصحاب الأئمة خصوصاً الصادق عليهم السلام [(٤)]، وأن هذه الأصول مما أجمع الأصحاب على صحتها وعلى العمل بها [(٥)]؛ لأن أصحاب الصادق والرواة عنه وهم نحو أربعة آلآف كانوا من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات [(٦)]. واعترفوا بأن الكتب الأربعة المشهورة [(٧)] عندهم مأخوذة من هذه الأصول. وبهذا أصبحت الكتب الأربعة لا حاجة إلى المصنفات والأصول القديمة لاندراسها بعد الطوسي [(٨)] .

---

(١) الفهرست للطوسي ص ٣٧.

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بابويه القمي، ويعرف بالشيخ الصدوق: محدث إمامي كبير، لم ير في القميين مثله. نزل بالري وارتفع شأنه في خراسان، وتوفي سنة ٣٨١ هـ، ودفن في الري. له نحو ثلاثمئة مصنف. الأعلام ٦/٢٧٤.

(٣) المقالات والفرق لسعد بن عبد الله القمي ص ٧٩.

(٤) الموضوعات في الآثار ص ٣٨.

(٥) كليات في علم الرجال ص ٤٨٥.

(٦) دائرة المعارف الشيعية ٢/٤٠.

(٧) وهي الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار.

(٨) كليات ص ٣٣٦.

والخلاصة فيه أن هذه " **الأصول الأربعمائة** " هي أساس للكتب الثمانية التي يأتي ذكرها في الدور الرابع والخامس، أما ما أهميتها من حيث صحتها ؟ فلا بد لنا أن نتأمَّل أيضا.

ويقول الشهيدُ الثاني في هذا الصَّدد كان قد استقر أمر الإمامية على أربعمائة مصنّف، سمَّوها أصولاً، فكان عليها اعتمادُهم، وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأصول، ولخصها جماعة في كتبٍ خاصَّة تقريبًا على المتناول، وأحسن ما جمع منها " **الكافي** "، و" **التهذيب** "، و" **الاستبصار** "، و" **من لا يحضره الفقيه** " [1].

الحقُّ أنَّه لم تكن لهم كتب، ولا أصول، ولا روايات، لإضلال جماهير الشيعة عن الحقِّ الواضح، وهو أنَّ الدين الذي ارتضاه الله لنفسه، ولرسوله محمَّد صلى الله عليه وسلم قد حفظه لأُمَّته، وهو ما عليه جماهير المسلمين من الحق، الثابت بأعلى طُرُقِ التحمُّل والنَّقل، لكن القوم مغيَّبون، فلا يبصرون.

الدور الرابع: الدور الأصول الأربعة، (٢٦٠ هـ إلى سنة ١٠٠٠ هـ) ويُعتبر هذا الدور لدي الشيعة بالدور الجاميع أو " الأصول الأربعة ".

إن الكتب الرئيسة التي تُعَدُّ مصادرَ الأخبار عند الاثني عشرية هي ثمانية، يسمونها: "الجوامع الثمانية"، ويقولون: إنَّها المصادر المهمة للأحاديث المرويَّة عن الأئمة.

قال عالمهم محمد صالح الحائري [2]: " وأمَّا صحاح الإمامية، فهي ثمانية: أربعة منها للمحمَّدِين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمَّدِين الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين النوري [3] " [4].

أما المؤلفات الحديثية التي كُتبت في هذا الدور وتعتمد عليها الشيعة في أحاديثهم فهي أربعة كتب، عليها مدار الحديث والعمل ، وهذه الكتب الأربعة المتقدمة التي تسمى " **الأصول الأربعة المعتمدة** "، وهي:

أولا: " الكافي في الأصول والفروع " لمحمد بن يعقوب الكُليني، الملقب بثقة الإسلام، مات سنة **٣٢٦ هـ** أو **٣٢٩هـ**.

و" الكافي " هو أوَّل هذه المصادر وأصحّها عندهم، الذي زعموا أنَّه لما أَلَّفه في عصر الغيبة الصُّغرى، عَرَضَه على الإمام الغائب في السرداب، فقال: " هذا كافٍ لشيعتنا " [5].

وقيل عن كتابه أيضا: " هو أجل الكتب الأربعة والأصول المعتمدة " [6].

وقد أكثروا من الثَّناء عليه، وهو عمدة كتب مذهبهم.

---

(١) ضياء الدراية، الباب العاشر ص ٧١ وما بعدها.

(٢) ابن الميرزا فضل الله بن محمد حسن الحائري، الكوهستاني، المازندراني، السمناني، البهشري. توفي سنة ١٣٩١ هـ. موسوعة طبقات الفقهاء ١٤/٧٣٦، والموقع الإلكتروني لمعجم البابطين لشعراء القرن الرابع عشر.

(٣) حسين بن محمد تقي النوري، المازندراني، الطبرسي، فقيه إمامي. ولد في قرية (يالو) من قرى نور (إحدى كور طبرستان) وتوفي في سنة ١٣٢٠ هـ في الغريّ (بالكوفة) . الأعلام ٢/٢٥٧.

(٤) مقال لمحمد صالح الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية ص ٢٣٣.

(٥) مقدمة الكافي ١/٢٥.

(٦) الذريعة ١٧/٢٤٥، ومستدرك الوسائل٣/٤٣٢.

عاش الكليني زمن النواب الأربعة، اشتمل كتابه على (٣٤) كتاباً، و(٣٢٦) باباً، وعدد أحاديثه (١٦٠٠٠) حديثاً، وأغلب الروايات لا تصل للنبي صلى الله عليه وسلم، أو الأئمة الأوائل، لأن الحديث عندهم ما رُوي عن " **أحد الأئمة المعصوم** " فلا فرق عندهم بين واحد منهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم، والروايات أكثرها عن جعفر الصادق.

ثانيا: " من لايحضره الفقيه " لمحمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، المشهور بالصدوق، مات سنة ٣٨١هـ.

وكتابه خاص بمسائل الفقه عندهم، وقد اشتمل على (١٧٦) باباً، أولها الطهارة وآخرها النوادر، وعدد أحاديثه (٩٠٤٤) حديثاً، وقد ألفه ولم يذكر الأسانيد فيه لئلا تكثر طرقه، ورَوَوْها للاختصار.

ثالثا: " تهذيب الأحكام " لأبي جعفر الطوسي، المعروف بشيخ الطائفة، مات سنة ٤٦٠هـ.
وكتابه خاص في فروع الفقه، ويقع فيه (٣٩٣) باباً، وعدد أحاديثه (١٣٥٩٠) حديثاً.

رابعا: " الاستبصار فيما اختلف من الإخبار " للطوسي أيضا، وهو مجرد اختصار للتهذيب، ويقع في ثلاثة أجزاء، جزأين في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه، بلغت أبواب الكتاب (٣٩٣) باباً، وحصر أحاديثه بـ (٥٥١١) حديثاً، وطبع في الهند، وكذا في إيران.

هذه الكتب الأربعة المتقدمة تسمى عندهم الأصول الأربعة المعتمدة، يقول الفيض الكاشاني [(١)]: " إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهودة عليها بالصحة من مؤلفيها " [(٢)].

وهذه الكتب الأربعة عندهم مُتواترة في مجموعها. يقول الحر العاملي: " قد عرفت أنَّ أكثرها متواترٌ لا نزاع فيه، وأقلها – على تقدير عدم ثبوت تواتره – فهو خبرٌ محفوف بالقرينة القطعيَّة، ومعلوم قطعاً بالتتبع والتَّواتر، وأن التواترَ تلك الكتب السابقة وشهرتها أعظمُ وأوضحُ من تواتر كتب المتأخرين " [(٣)].

الدور الخامس: الدور الجمع والتهذيب (١٠٠٠ هـ- ١١١ هـ). ويُعرف هذا الدور عند الشيعة بالدور " المجاميع الأربعة المتأخرة "، أو " الدور الجمع والتهذيب.

قد أَلَّف الشيعة في القرن الحادي عشر وما بعده مجموعةً من المُدَوَّنات، ارتضى المعاصرون منها أربعة،

---

(١) هو محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود الكاشي، مفسر من علماء الإمامية ورد اسمه " محسن بن مرتضى " و " محسن بن محمّد " و " محمد محسن " وقيل له " الفيض " وعرف جده بفيض الله وبالفيض. وجاءت نسبته " الكاشي " و " الكاشاني " و " القاشاني " ويقال له: ملا محسن فيض الكاشي، مات سنة ١٠٩٠ هـ، وقيل ١٠٩١ هـ. الأعلام ٥/٢٩٠.

(٢) الوافي ١/١١.

(٣) الذريعة ١٧/٢٤٥، ومستدرك الوسائل ٣/٤٣٢.

سَمَّوْها بالجاميع الأربعة المتأخرة، وهي:

أولا: " **الوافي** " لمحمد بن الشاه مرتضى بن الشاه محمود، المدعو بمحسن، المشتهر بالفيض الكاشاني، مات سنة ١٠٩١هـ [١].

جمع المؤلف في كتاب " الوافي " الكتب الأربعة المتقدمة " الكافي، ومن لايحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار "، مع شرح أحاديثها المشكلة، وعدد أحاديثه (٥٠٠٠٠) حديث، ويحتوي على (١٤) جزءا في الأصول والفروع والسنن والأحكام [٢].

ثانيا: " **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة** " لمحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين، الحر العاملي، مات ٢١ رمضان سنة ١١٠٤هـ.

هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام عندهم، جَمَعَ فيه مؤلِّفُه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة، التي عليها المدار في جميع الأعصار كما يقولون. ورتبه على أبواب، واستغرق لجمعه عشرين سنة، وأحاديثه (٣٥٨٥٠) حديثاً.

وزاد عليها رواياتٍ أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على سبعين كتابًا، كما ذكر صاحبُ [٣] " الذَّريعة "، ولكن ذكر الشيرازي في " مقدمة الوسائل " أنَّها " تزيد على مائة وثمانين "، ولا نسبةَ بين القَوْلين، وقد ذكر الحر العاملي أسماء الكتب التي نقل عنها، فبلغت أكثر من ثمانين كتابًا، وأشار إلى أنَّه رجع إلى كتبٍ غيرها كثيرة، إلاَّ أنه أخذ منها بواسطة مَن نقل عنها [٤].

ثالثا: " **بحار الأنوار الجامعة لدر أخبار الأئمة الأطهار** " لمحمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي، الملقب بالمجلسي، مات ٢٧ رمضان سنة ١١١١هـ، وكان عمره ٧٣ سنة.

ووقع بحار الأنوار على تجزئة مؤلفه في خمسة وعشرين مجلداً، لكنه في طبعة أصبح (١١١) مجلداً.

قال المجلسي:" اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتابٍ، ولقد جمعتها في بحار الأنوار [٥].

رابعا: " **مستدرك الوسائل** " للشيخ الميرزا حسين بن الميرزا محمد تقي بن الميرزا علي محمد بن

---

(١) بحار الأنوار ص ٥٥.

(٢) معجم رجال الحديث ٢٤١/١٧، ومقدمة وسائل الشيعة ١/ ١.

(٣) محسن أو محمد محسن بن علي بن محمد رضا الطهراني، عالم بتراجم المصنفين، مع كثير من التحقيق والتحري. من أهل طهران. ولد بها وانتقل إلى العراق سنة ١٣١٣هـ فتفقه في النجف وأجيز بالاجتهاد قبل سن الأربعين. وشارك في قضية الانقلاب الدستوري في إيران. توفي سنة ١٣٧٩ هـ. الأعلام ٢٨٨/٥.

(٤) مقدمة وسائل الشيعة ١/ ٤–٨، ٢٠ ٣٦–٣٩، ، وأعيان الشيعة ٢٩٢/١، والذريعة ٣٥٢/٤.

(٥) اعتقادات المجلسي ، نقلا عن مسألة التقريب للقفاري ٢٧٥/١.

تقي النوري، الطبرسي، مات سنة ١٣٢٠هـ.

عدد أحاديثه (٢٣٠٠٠) حديث، جمعها في مواضيع متفرقة، ورتبها على ترتيب الأبواب المناسبة للوسائل.

قال آغا بزرك الطهراني [١]: " أصبح كتاب المستـــدرك كسائر الجاميع الحديثية المتأخرة في أنه يجب على المجتهدين الفحول أن يطلعوا عليها ويرجعوا إليها في استنباط الأحـــكام، وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين " [٢]. ثم استشهد ببعض أقوال شيوخهم المعاصرين باعتماد المستدرك من مصادرهم الأساسية.

ولكن يبدو أن بعض شيوخهم لم يوافقوا على ذلك فنجد صاحب أحسن الوديعة [٣] ينتقد بشدة هذا الكتاب ويقول: " نقل منه عن الكتب الضعيفة الغير المعتبرة ... والأصول الغير الثابتة صحة نسخها، حيث إنها وجدت مختلفة النسخ أشد الاختلاف "، ثم قال: بأن أخباره مقصورة على ما في البحار، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفاً بحرف [٤].

---

(١) هو محسن (أو محمد محسن) بن علي بن محمد رضا الطهراني: عالم بتراجم المصنفين، مع كثير من التحقيق والتحري. من أهل طهران وولد بها، توفي سنة ١٣٨٩ هـ. الأعلام ٢٨٨/٥.

(٢) الذريعة ٢/١١٠-١١١.

(٣) هو محمد مهدي الخوانساري، لأصفهاني، الكاظمي، هو رجل دين شيعي إيراني، مولود بالعراق وعاش وتوفي ودفن بها، وهو مؤلف كتاب " أحسن الوديعة " الذي كتبه تتمة لكتاب عمه محمد باقر الخوانساري المعروف باسم " روضات الجنات في تراجم العلماء والسادات ". توفي سنة ١٣٩٠ هـ. ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٨٩/١، و٢٤٢/٢٤، والموقع ar.wikipedia.org

(٤) أحسن الوديعة ص ٧٤.

الباب الأول

علم الحديث عند أهل السنة والشيعة الإمامية الاثنى عشرية

ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول: نشأة علم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاهما

المبحث الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة وأشهر مؤلفاهم

المطلب الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة

المطلب الثاني: أشهر المؤلفات في علم الحديث عند أهل السنة

المبحث الثاني: نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاهم

المطلب الأول: نشأة علم الحديث عند الشيعة

المطلب الثاني: أشهر المؤلفات في علم الحديث عند الشيعة

الفصل الثاني: الإسناد والمتن وأهميتهما عند أهل السنة والشيعة الإمامية

المبحث الأول: تعريف السند أو الإسناد والمتن عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول: تعريف السند أو الإسناد عند أهل السنة والشيعة

المطلب الثاني: تعريف المتن عند أهل السنة والشيعة

المبحث الثاني: أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول: أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة

المطلب الثاني: أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند الشيعة

المبحث الثالث: المقارنة بين المذهبين

الفصل الثالث: تقسيم الخبر من حيث القبول والرد وحكمه عند أهل السنة والشيعة الإمامية

المبحث الأول: تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة والشيعة

المطلب الأول: تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثاني: تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من الشيعة

الفصل الأول

نشأة علم الحديث بين أهل السنة والشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاتهما

المبحث الأول

نشأة علم الحديث عند أهل السنة وأشهر مؤلفاتهم

المبحث الثاني

نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاتهم

المبحث الأول

نشأة علم الحديث عند أهل السنة وأشهر مؤلفاتهم

المطلب الأول

نشأة علم الحديث عند أهل السنة

المطلب الثاني

أشهر المؤلفات في علم الحديث عند أهل السنة

المبحث الثاني

نشأة علم الحديث عند أهل الشيعة الإمامية وأشهر مؤلفاتهم

المطلب الأول

نشأة علم الحديث عند الشيعة

المطلب الثاني

أشهر المؤلفات في علم الحديث عند الشيعة

المطلب الأول

نشأة علم الحديث عند أهل السنة

يعتبر علم الحديث من أهمّ العلوم الإسلامية منـــزلةً وفضلاً، وأوفرها سهماً في تدوين الثقافة الدينية بعد القرآن وعلومه. وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول صلى الله عليه وسلم، من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالةً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك. وهو متشعب الأصول والفروع، يقتضي طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، والذوق النقي. وعمدتُه الحفظ، والتقييد، والفهم.

وقد يلاحظ الباحث المتفحص أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار موجودة في الكتاب العزيز والسنة النبوية، فجاء في القرآن الكريم قول الله عزوجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ ﴾ [1].

جاء في الحديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شيءاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ " [2]. وفي رواية زيد بن ثابت رضي الله عنه: " فَرُبَّ حَامِلُ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلُ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيْهٍ " [3].

ففي هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيها، والتدقيق في نقلها للآخرين، وامتثالاً لأمرالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الصحابة يتثبّتون في نقل الأخبار وقبولها، لا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها، وقد ورد عنهم في ذلك آثارٌ كثيرةٌ منها:

١ – عَن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: إن نوفا البكالي [4] يزعم أن موسى ليس بموسى بني إسرائيل، إنما هو موسى آخر؟ فقال: كذب عدو الله! حدثنا أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم: " قَامَ مُوْسَى خَطِيْباً فِي بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ أَنَا أَعْلَمُ . فَعَتَبَ اللّٰهُ عَلَيْهِ، فذكـــر

---

(١) الحجرات: ٦.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب العلم: باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع برقم (٢٦٥٧)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٥١٧).

(٣) المصدر السابق برقم (٢٦٥٦)، وقال الترمذي: حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٥١٦).

(٤) هو نَوْف بن فَضالة البِكَالي، ابن إمرأة كعب. تابعي من أهل دمشق، عالم بالإسرائيليات. قال ابن حجر: " شامي مستور، وإنما كذّب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب، مات ٩٠ ". تاريخ دمشق ٦٢/٣٠٣، والتقريب ٢/٣٠٩.

الحديث بقصته مع الخَضِر [١]، [٢].

٢– عن حُميد بن عبد الرحمن [٣] " سمع معاوية يحدث رهطا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار[٤] فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدِّثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب " [٥].

فتلاحظ في هذين المثالين أنَّ الكلام وقع في رجلين من غير الصحابة يعرفان بالرواية عن أهل الكتاب، ولم يكن الصحابة يكذِّب بعضهم بعضاً في النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما خطَّأ بعضهم بعضاً في أحرف يسيرة كما وقع فيما استدركَتْه عائشةُ أم المؤمنين على بعض الصحابة [٦].

وعلّة ذلك أن نقلة الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كانوا العدول، ولذلك لم يكن الناس يومئذ يعتَنون بالإسناد حتى ظهرت الفتنُ وتباعد العهدُ وصار النقلُ إلى التابعين بعد الصحابة.

فعن مجاهد بن جبر المكي قال: **جاء بُشَير العدوي [٧] إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع، فقال ابن عباس: " إنا كنا مـــرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال**

---

(١) هو بليابن ملكان بن فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفشخذ بن سام بن نوح. قال وهب: وكنيته " أبو العباس " وحكى عن مجاهد، أنه قيل له الخضر، لأنه كان إذا صلى أخضر ما حوله. وقال القرطبي: هو نبي عند الجمهور، والآية تشهد بذلك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتعلم ممن هو دونه، ولأن الحكم بالباطن لا يطلع عليه إلا الأنبياء.

واختلف فيه أهل العلم هل هو موجود الآن أم لا؟ فالراجح فيه أنه غير موجود، والذي جزم به أنه غير موجود الآن: البخاري، وإبراهيم الحربي، وأبو جعفر ابن المنادي، وأبو يعلى بن الفراء، وأبو طاهر العبادي، وأبو بكر ابن العربي، وطائفة. وعمدتهم الحديث المشهور: عن ابن عمر، وجابر، وغيرهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في آخر حياته " لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة سنة ممن هو عليها اليوم أحد ". وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ ﴾ الآية. ملخص: من فتح الباري بتصرف ٦/٤٣٣–٤٣٤.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله، برقم (١٢٢). ومسلم في كتاب الفضائل: باب من فضائل الخضر عليه السلام، برقم (٢٣٨٠).

(٣) هو ابن عوف الزهري المدني. ثقة، مات سنة ١٠٥ هـــ على الصحيح. التقريب ١/٢٠٣.

(٤) هو ابن ماتع أبو إسحاق الحميري. ثقة، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في خلافة عثمان، وقد زاد على المائة. التقريب ٢/١٣٥.

(٥) ذكره البخاري تعليقا في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء "، برقم (٧٣٦١)، وقوله: " لَنَبْلو عليه الكذبَ " أي نختبر، ويقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به. فتح الباري ١٣/٣٣٤.

(٦) كما جمع أمثلة ذلك بدر الدين الزركشي في كتابه " الإجابة لما استدركتْ عائشةُ على الصحابة ".

(٧) هو ابن كعب بن أبي الحميري العدوي، أبو أيوب البصري، ثقة مخضرم. استخلفة أبو عبيدة بن الجراح على خيل باليرموك بعد فراغه منها. وتوجهه إلى دمشق. تهذيب الكمال ٤/١٨٤، وأسد الغابة ١/٢٣٦، والتقريب ١/١٠٤.

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدرتْه أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف " [(١)].

فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردّها.

ولهذا قال محمد بن سيرين [(٢)]: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثُهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثُهم " [(٣)].

وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر.

ثم توسع العلماء في ذلك حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفويا.

وبعد ذلك الوقت بدأ شيوعُ الاعتناء بالأسانيد والكلام في النَّقَلة ونقد الراويات، وكلما تأخّر العهد زاد ذلك. فتكلَّم طائفةٌ من التابعين بكلام منثور في ذلك، منهم: سعيد بن جبير، وسالم بن عبد الله بن عمر [(٤)]، وعطاء بن أبي رباح، وعروة بن الزبير [(٥)]، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعامر الشعبي.

ثم الكلام بعد هؤلاء أكثرُ كالزُهريِّ [(٦)]، وأيوب السختيانيِّ، والأعمش [(٧)].

حتى جاءت طبقة أتباع التابعين فصار هذا العلم إلى النُّضوج، وعلتُّه ترجع إلى كثرة الكذَّابين، وطولِ الإسناد الذي يزيد معه الوهمُ والغلطُ وتعمُّدُ الإسقاط من رجاله تخفيفاً، فظهر أمثال شعبةَ بنِ الحجَّاج [(٨)]،

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية الضعفاء ١/١٣.

(٢) هو أبو بكر بن أبي عمرة الأنصاري، مولى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، البصري. شيخ الإسلام، ثقة ثبت عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، توفي سنة ١١٠ هـ. تاريخ بغداد ٥/٣٣١، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٤/١٩٢، والتهذيب ٩/٢١٢، والتقريب ٢/١٦٩.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين ١/١٥.

(٤) هو أبو عمر، أو أبو عبد الله القرشي العدوي، المدني. أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يُشبَّه بأبيه في الهدي والسّمت، مات في آخر سنة ١٠٦ هـ على الصحيح. الطبقات الكبرى ٥/١٩٥، وتذكرة الحفاظ ١/٨٢، والتهذيب ٩/٢١٢، والتقريب ٢/١٦٩.

(٥) هو ابن خُويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. ثقة فقيه مشهور، مات سنة ٩٤ هـ على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عمر ابن الخطاب. تاريخ الإسلام ٤/٣١، والتهذيب ٧/١٨٠.

(٦) هو محمد بن مسلم بن شهاب القرشي، أبو بكر الزهري، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة ١٢٥ هـ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. تذكرة الحفاظ ١/١٠٨، والتقريب ٢/٢٠٧.

(٧) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش. ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس، مات سنة ١٤٧، أو ١٤٨ هـ. التقريب ١/٣٣١.

(٨) هو ابن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري. ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذَبَّ عن السنة، وكان عابداً، مات سنة ١٦٠ هـ. تهذيب الكمال ٤/٥٨٣، والسير ٧/١٥٥، والتقريب ١/٣٥١.

وسفيانَ الثوريّ [1]، ومالكِ بنِ أنس [2]، والأوزاعيّ.

ومن بعد طبقة تلامذهم كيحي القطَّان [3]، وعبدِ الرحمن بن مهدي [4]، والشافعيّ [5].

ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تُكتب وتسجل، لكن في أنواع مفرقة في غصون كتب العلم، مثل كتاب **الرسالة** وكتاب **الأم** للإمام الشافعي، وفي **مقدمة صحيح مسلم** و**آخر جامع الترمذي**.

وأخيرًا لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان مِن أول مَن أفرده بالتصنيف القاضي الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي [6] في كتابه " **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** ". ثم توالى الناسُ على التصنيف فيه، وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من ذلك الحين عبر التاريخ إلى يومنا هذا.

---

(١) هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. ثقة حافظ فقيه، عابد إمام حجة، مات سنة ١٦١ هـ، وله أربع وستون سنة. التقريب ١/٣١١.

(٢) هو ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر. مات سنة ١٧٩هـ. وفيات الأعيان ٤/١٣٥، وتهذيب الكمال٩/٤٥٥، التقريب ٢/٢٢٣.

(٣) هو ابن سعيد بن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري. ثقة حافظ متقن، إمام قدوة، مات سنة ٢٩٨ هـ، وله ٧٨ سنة. التقريب ٢/٣٤٨.

(٤) هو ابن حسان العَنبري مولاهم، أبو سعيد البصري. ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. مات سنة ١٩٨ هـ، وهو ابن ٧٣ سنة. السير ٩/١٩٢، والتقريب ٢/٢٢٣.

(٥) هو محمد بن إدريس بن العباس المطلبي، أبو عبد الله الشافعي، المكي، نزيل مصر، وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين، مات سنة ٢٠٤ هـ. حلية الأولياء ٩/٦٣، وتاريخ بغداد ٢/٥٦، والتقريب ٢/١٤٣.

(٦) هو أبو محمد الفارسي الإمام، الحافظ ،البارع، محدث العجم في زمانه، توفي سنة ٣٦٠ هـ. تذكرة الحفاظ٣/٩٠٥، والسير ١٦/٧٣، ومعجم المؤلفين ٣/٢٣٥، والأعلام ٢/١٩٤، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ١/٢٧٠.

المطلب الثاني

أشهر المؤلفات في علم المصطلح عند أهل السنة

١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: لرامهرمزي (المتوفى ٣٦٠ هـ)، لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها.

٢- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري [1] (المتوفى ٤٠٥ هـ)، لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب.

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث: لأبي نعيم الأصبهاني [2] (المتوفى ٤٣٠ هـ)، فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً، وأبقى أشياء للمتعقب.

٤ و٥- الكفاية في علم الرواية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:

كلاهما للخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣ هـ)، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا، وكان كما قال الحافظ أبوبكر ابن نقطة [3]: " كل من أنصف عَلِمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه " [4].

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض [5] (المتوفى ٥٥٤ هـ)، وهوكتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها، لكنه جيد في بابه، حسن التنسيق والترتيب.

٧- ما لايسع المحدث جهله: لأبي حفص المَيَّانِشي [6] (المتوفى ٥٨٠ هـ)، وهو جزء صغير.

٨- معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح: لابن الصلاح [7] (المتوفى ٦٤٣ هـ)، وهو من أجود الكتب في المصطلح، فهذب فنونه، وأملاه شيءا بعد شيء، فلهذا لم يحصل

---

(١) هو محمد بن عبد الله الطّهماني، الشهير بالحاكم، ويعرّف بابن البيّع. من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور. تاريخ بغداد ٤٧٣/٥، ووفيات الأعيان ٤٨٤/١، ميزان الاعتدال ٨٥/٣، والأعلام ٢٢٧/٦.

(٢) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الشافعي، أبو نعيم الأصبهاني. محدث، مؤرخ. تذكرة الحفاظ٩٠٥/٣، والسير ٩٩/١١، ولسان الميزان ٢٠١/١.

(٣) هو أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، معين الدين، ابن النقطة الحنبلي، البغدادي. عالم بالأنساب، حافظ للحديث، من أهل بغداد، توفى سنة ٦٢٩ هـ. وفيات الأعيان ٥٢٠/١، والوافي بالوفيات ٢١٩/٣، والأعلام ٢١١/٦.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ٣٩.

(٥) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي البستي. عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. وكان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، ولي قضاء سبتة، مولده فيها، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسموماً سنة ٥٥٤هـ. وفيات الأعيان ٣٩٢/١، والسير ٢١٢/٢٠، والأعلام ٩٤/٥.

(٦) هو عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشي، أبو حفص الميانشي، شيخ الحرم بمكة. انتقل إليها من بلده " ميانش " من قريش المهدية بإفريقية، وحدث بمصر في طريقه إلى مكة، وتوفي بمكة. شذرات الذهب ٢٧٢/٤، والأعلام ٤٣/٥.

(٧) هو أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي، الشهرزوري، الموصلي، المعروف بابن الصلاح. محدث، مفسر، فقيه، أصولي، نحوي، عارف بالرجال، مشارك في علوم عديدة. توفي بدمشق. وفيات الأعيان ٣٩٣/١، والسير ٢٥٣/١٣،وتذكرة الحفاظ ٢١٤/٤، والأعلام ٢٥٣/٦.

ترتيبه على الوضع المناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف العلماء عليه، وساروا بسيره، فمنهم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه، ومقتصر ومعارض له ومنتصر.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير: للنووي [(١)] (المتوفى ٦٧٦ هـ)، وكتاب هذا اختصار لكتاب " علوم الحديث" لابن الصلاح، وهو كتاب جيد، لكنه مغلق العبارة أحيانا.

١٠- الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العيد الشافعي [(٢)] (المتوفى ٧٠٢ هـ).

١١- الخلاصة في أصول الحديث: لشرف الدين الطِيبي [(٣)] (المتوفى ٧٧٣ هـ)، وهو ملخص من " علوم الحديث " لابن الصلاح.

١٢- نظم الدرر في علم الأثر: لزين الدين العراقي [(٤)] (المتوفى ٨٠٦ هـ)، ومشهور باسم " ألفية العراقي " نظم فيها " علوم الحديث " لابن الصلاح، وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

١٣- التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح: له أيضاً.

١٤- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢ هـ)، وهو من أنفع الكتب المختصرة وأجودها ترتيبا، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه " **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** "، وشرحه أيضا ابنه محمد [(٥)]، والمناوي [(٦)]، ومحمد صادق السندي [(٧)].

---

(١) هو يحيى بن شرف بن مري النووي، الدمشقي، الشافعي أبو زكريا محي الدين. ولد بنوى من أعمال حوران في العشر الأول من المحرم. كان فقيها، محدثا، حافظا، لغويا، له مؤلفات كثيرة مشهورة، منها: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. توفي بنوى ودفن بها. شذرات الذهب ٥/٣٥٤، والأعلام ٨/١٤٩.

(٢) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد. قاض، من أكابر العلماء بالأصول، فقيه مجتهد، توفي بالقاهرة. الدرر الكامنة ٤/٩١، وشذرات الذهب ٦/٥، ومعجم المؤلفين ١١/٧٠، والأعلام ٨/١٥٠.

(٣) هو الحسين وقيل: الحسن بن محمد بن عبد الله، شرف الدين، المعروف بالطيبي. من علماء الحديث والتفسير والبيان. وكان شديد الردّ على المبتدعة، ملازما لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعاً، ضعيف البصر. الدرر الكامنة ٢/٦٨، وشذرات الذهب ٦/١٣٧، والأعلام ٢/٢٥٦.

(٤) هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، المعروف بالحافظ العراقي. بحاثة من كبار حفاظ الحديث، أصله من الكرد، تعلّم ونبغ بمصر، وقام برحلة إلى الحجاز والشام وفلسطين، وعاد إلى مصر، فتوفي بها. الضوء اللامع ٤/١٧١، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٨٢، والأعلام ٣/٤٣٣.

(٥) هو محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد البدر، أبو المعالي ابن ابن حجر العسقلاني، المصري الأصل، القاهري الشافعي. ويُعرف كَهُوَ بابن حجر. مات سنة ٨٦٩ هـ. الضوء اللامع ٧/٢٠.

(٦) هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، المناوي، القاهري. من كبار العلماء بالدين والفنون، انزوى للبحث والتصنيف، له نحو ثمانين مصنفاً. عاش في القاهرة، وتوفي بها سنة ١٠٣١ هـ. معجم المؤلفين ٥/٢٢٠، وتُرجم أيضاً باسم محمد عبد الرؤوف ١٠/١٦٦، والأعلام ٦/٢٠٤.

(٧) هو محمد بن صادق السندي أبو الحسن الصغير، فاضل، مشتغل بالحديث. من تلاميذ محمد حياة السندي، ولد في السند،

١٥ – النكت الوفية بما في شرح الألفية: لبرهان الدين البقاعي [(١)] (المتوفى ٨٨٥ هـ).

١٦ و١٧ – فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، والتذنيب في الزوائد على التقريب: كلاهما للسخاوي [(٢)] (المتوفى ٩٠٢ هـ).

١٨ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين السيوطي [(٣)] (المتوفى ٩١١ هـ)، جمع فيه مؤلفُه الفوائدَ الكثيرة.

١٩ – فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: للقاضي زكريا الأنصاري [(٤)] (المتوفى ٩٢٦ هـ).

٢٠ – المنظومة البيقونية: للبيقوني [(٥)] (المتوفى ١٠٨٠ هـ).

٢١ – قواعد التحديث: لجمال الدين القاسمي [(٦)] (المتوفى ١٣٣٢ هـ)، وهوكتاب محرر مفيد.

وهناك مصنفات أخرى كثيرة عند أهل السنة يطول ذكرها [(٧)]، واقتصرتُ على ذكر المشهور منها فجزى الله الجميع خير الجزاء.

وسكن المدينة المنورة وتوفي بها سنة ١١٨٧ هـ. الأعلام ١٦٠/٦.

(١) هو أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، مؤرخ أديب. أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. الضوء اللامع ١٠١/١، وشذرات الذهب ٣٣٩/٧، والأعلام ٥٦/١.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا (من قرى مصر) ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. الضوء اللامع ٢/٨، وشذرات الذهب ١٥/٨، والأعلام ١٩٤/٦.

(٣) هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري، جلال الدين السيوطي. إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف، كان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. وبقي على ذلك إلى أن توفي. الضوء اللامع ٦٥/٤، وشذرات الذهب ٥١/٨، والأعلام ٣٠١/٣.

(٤) هو أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، المصري الشافعي، قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة بشرقية مصر، وتعلم في القاهرة، وكف بصره سنة ٩٠٦ هـ، نشأ فقيرا معدما، له تصانيف كثيرة منها شرح ألفية العراقي. الضوء اللامع ٢٣٤/٣، وشذرات الذهب ٥١/٨، والأعلام ٤٦/٣.

(٥) هو عمر بن محمد بن فتوح البيقوني، الدمشقي، الشافعي، عالم بمصطلح الحديث، واشتهر بمنظومته المعروفة باسمه " البيقونية " في المصطلح. الأعلام ٦٤/٥.

(٦) هو جمال الدين أو محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، من سلالة الحسين السبط: إمام الشام في عصره، علما بالدين، وتضلعا من فنون الأدب، مولده ووفاته في دمشق. وكان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد. معجم المؤلفين ١٥٧/٣، والأعلام ١٣٥/٢.

(٧) أما للتفصيل فينظر في " مقدمة تحفة الأحوذي " ص ٢٣٤–٢٤٧.

المبحث الثاني

نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية ومؤلفاتهم

المطلب الأول

نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية

نظراً إلى أهمية الحديث والسنة في الشريعة الإسلامية، فقد احتل موضوع " علوم الحديث " عند الشيعة الاثني عشرية مكانة رفيعة أيضا. وليس ثَمّة شكّ أن استنباط الأحكام في المذهب الشيعي قائم على أساس الأحاديث المنقولة عن المعصومين– عندهم– فقط.

ولهذا قد اهتم فقهاء الشيعة ومحدّثوهم منذ القديم بعلوم الحديث غاية الاهتمام، وتناولوا دراسة الحديث ومشكلاته من زوايا متعددة. وأدّى ذلك على مرّ الزمن إلى تطوّر واتّساع علم الحديث بحيث تفرّعت عنه علوم متعدّدة مثل: رواية الحديث ودرايته، ورجال الحديث وعلله ، ومختلف الحديث وغريبه، وما إلى ذلك.

وأكَّد أئمة الشيعة على فضيلة علوم الحديث وعظيم مكانتها، وهذا ما نرى معالمه بارزة في بعض أقوالهم، فقد كتب الشهيد الثاني [(١)] في هذا المجال ما يلي:

" وأما علم الحديث فهو أجل العلوم قدرا، وأعلاها رتبة، وأعظمها مثوبة بعد القرآن.....وهو ضربان: رواية ودراية ..... والثاني هو المراد بعلم الحديث عند الإطلاق. وهو علم يعرف به معاني ما ذُكر، ومتنه وطرقه، وصحيحه وسقيمه، وما يُحتاج إليه من شروط الرواية وأصناف المرويّات، وليعرف المقبول منه والمردود، ليُعمل به أو يُجتنب عنه، وهو أفضل العلمين، فإن الغرض الذاتي منهما هو العمل. والدراية هي السبب القريب له " [(٢)].

وقال صاحب المعالم [(٣)] في ذكر أهمية هذا الموضوع: " إن إعطاء الحديث حقه من الرواية والدراية أمر مهم لمن أراد التفقُّه في الدين..، وقد كان للسلف الصالح رضوان الله عليهم مزيد اعتناء بشأنه وشدّة اهتمام بروايته وعرفانه...، ثمّ خَلَف من بعدهم خلْف أضاعوا حقه وجهلوا قدره، فاقتصروا من روايته على أدنى مراتبها وألقوا حبل درايته على غاربها " [(٤)].

---

(١) هو: زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن جمال الدين بن تقي الدين بن صالح العاملي، الشامي، الجبعي، المعروف بابن الحاجة النحاريري، الشيعي، الإمامي، المعروف لديهم باسم: الشهيد الثاني، فقيه، أصولي، عالم بالحديث، إمامي، استشهد في رجب سنة ٩٦٦ أو ٩٦٥ هـ. معجم المؤلفين ٤/١٩٣، والأعلام ٣/٦٤.

(٢) منية المريد في آداب المفيد والمستفيد ص ٣٦٩–٣٧٠.

(٣) هو: أبو منصور حسن بن زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد بن علي بن جمال الدين بن تقي الدين بن صالح العاملي، الجبعي، الشهير بالشامي، فقيه، أصولي، محدث، أديب، شاعر. من تصانيفه " معالم الدين وملاذ المجتهدين ". توفي سنة ١٠١١ هـ. معجم المؤلفين ٤/١٩٣، وأعيان الشيعة ٢١/٣٧٤، والأعلام ٣/٢٢٧.

(٤) بحار الأنوار ٤/١٠٥–١٠٦.

وقال الحسين عزالدين الجبعي العاملي: " إعلم أن علم الحديث علم شريف جليل، وهو من علوم الآخرة، من حُرِمَه حُرم خيراً عظيماً، ومن رُزقه رُزق فضلاً جسيماً. قال بعض العلماء: " لكل دين فُرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد " [1].

والسبب الذي يدعو الشيعة إلى مضاعفة الاهتمام بعلوم الحديث وخاصة علم الدراية والرجال هو علْمهم أن عددا من الكذّابين والوضّاعين قد تلاعبوا بالأحاديث ونسبوا عدداً كبيراً منها إلى أئمتهم المعصومين– على عقيدتهم – وخاصّة إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه.

ومما يدعوهم إلى مزيد من الاهتمام بهذا الأمر، هو قول منقول عن خليفة المسلمين علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول فيه: " **إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كُذِب على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده... ثم كُذِب عليه بعده...** " [2].

وكذا قال الإمام أبو جعفر الباقر لابنه: " يا بُنيَّ، اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم، فإن المعرفة هي الدراية للرواية، وبالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان " [3].

وكذا قول الإمام جعفر الصادق: " حديث تدريه خير من ألف ترويه، ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا، وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف إلى سبعين وجهاً " [4].

وانطلاقاً مما سبق ذكره ألّف علماءُ الشيعة كتبا كثيرة، ورسائل وفيرة في هذا المجال مثل أهل السنة. ورسخوا بذلك أسس استنباط الأحكام الإلهية والإسلامية – حسب زعمهم –، وخلّفوا تراثاً حديثياً هائلاً، وكنزاً ثميناً من هذه المعارف، ومن المؤسف أن كثيراً من آثارهم مفقود، أو مجهول، أو طبع غير محقق ومغلوط، وكثيراً منها مخطوط على رفوف المكتبات العامة والخاصة، بعيدة عن أيدي الباحثين والطلاب.

وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح عند الشيعة الاثني عشرية من حين أفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا.

---

(١) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار – رسائل في دراية الحديث – ١/٤٢١. أما قول بعض العلماء: " لكل دين فرسان..."، فقد نقله من " سير أعلام النبلاء " للذهبي ٨/٢٩٨، وهو قول يزيد بن زريع رحمه الله تعالى.

(٢) بحار الأنوار ٢/٢٢٩، وقواعد التحديث ص ١٦٢.

(٣) بحار الأنوار ١/١٠٦.

(٤) المصدر السابق ٢/١٨٤.

المطلب الثاني

أشهر المؤلفات في علم المصطلح عند الشيعة الإمامية

١- أصول الفقه أو الإرشاد في الفقه [1]: للشيخ المفيد (المتوفى ٤١٣ هـ). وقد ذكر في هذا الكتاب ما يقارب الصفحة من تقسيم للحديث، والشروط في قبوله أو ردّه.

٢- الذريعة إلى أصول الشريعة: لسيد الشريف المرتضى [2] (المتوفى ٤٣٦ هـ). وذكر فيه من بحوث فيما يرتبط بالأخبار وتقسيمها وأحكامها، وذلك في الباب الذي عقده بعنوان " باب الكلام في الأخبار ".

٣- عدة الأصول: لمحمد بن حسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠ هـ)، وذكر فيه من بحوث معمقة حول تعريف الخبر، وأقسامه، وإفادتة للعلم، وغير ذلك.

٤- رسالة في أحوال الأخبار: لقطب الدين الراوندي [3] (المتوفى ٥٧٣ هـ)، وذكر فيه بحوث التي تتعلق بحجية الخبر المتواتر، والإجماع، وعلل اختلاف الأخبار، وما شابه ذلك.

٥- حلّ الإشكال في معرفة الرجال: لجمال الدين ابن طاووس الحليّ (المتوفى ٦٧٣ هـ).

ويقول بعض الباحثين من الشيعة: أن هذا الكتاب أوّل تأليف شيعي في علم الدراية – إن لم نعد أبا عبدالله الحاكم النيسابوري (المتوفى ٤٠٥ هـ) من أئمة الشيعة – فقد ذكر السيد حسن الصدر [4] في كتابه: " إن أول مَن دوّن علم دراية الحديث هو أبو عبدالله الحاكم النيسابوري الإمامي الشيعي " [5].

واعتبر السيد الطباطبائي [6] أن أوَّل مؤلف شيعي في هذا العلم هو القطب الراوندي (ت ٥٧٣ هـ) بسبب تأليفه " رسالة في صحّة أحاديث أصحابنا "، وكتب في هذا المجال: " ... ولهذا يعدّ القطب الراوندي أوّل من ألف من أصحابنا في علم الدراية ... " [7].

---

(١) هدية العارفين ٢/٦٢.

(٢) هو أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى ابن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، الشريف المرتضى، عَلَم الهدى. متكلم فقيه، أصولي، مفسر، أديب، نحوي، لغوي، شاعر. توفي ببغداد. معجم المؤلفين ٧/٨١.

(٣) هو سعيد بن هبة الله بن الحسن الراونديّ، أبو الحسن، قطب الدين. فقيه، إمامي، باحث، شاعر. توفي ببلدة قم، وقبره بها. الأعلام ٣/١٠٤، وهدية العارفين ١/٣٩٢، ومعجم المؤلفين ٤/٢٣٣.

(٤) هو حسن بن هادي بن محمد علي أخي السيد صدر الدين بن صالح بن محمد الحسيني، الشهير بالسيد حسن الصدر. فقيه، أصولي، متكلم، محدث، مؤرخ. توفي سنة ١٣٥٤ هـ. الأعلام ٢/٢٢٤، ومعجم المؤلفين ٣/٣٩٩.

(٥) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٢٩٤.

(٦) هو محسن بن مهدي بن صالح بن أحمد الطباطبائي الحكيم، مجتهد إمامي. من أعماله تأسيس المكتبة المعروفة باسم " مكتبة آية الله الحكيم العامة " في النجف. وهو أول من أسس مكتبة عامة فيها. وأنشأ لها فروعا في العراق وأندونيسيا وسورية ولبنان. وتوفي ببغداد سنة ١٣٩٠ هـ، ودفن بالنجف. الأعلام ٥/٢٩٠.

(٧) رسائل في دراية الحديث ١/١٤.

ويذهب جماعة من الباحثين من الشيعة إلى أن لو لم يُعتبر الحاكم النيسابوري من علماء الشيعة، فإن أول مؤلف شيعي في هذا العلم هو جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس الحليّ الذي ألف في هذا المجال كتاب " حلّ الإشكال في معرفة الرجال " [1].

وذهب كثيرون من غيرهم إلى أن الشهيد الثاني يُعدّ أول مؤلّف شيعي في هذا الحقل [٢]، لتأليفه " البداية في علم الدراية " وشرحها، كما سيأتي.

قلت: تجدر الإشارة إلى أن مسألة انتماء **أبي عبدالله الحاكم النيسابوري** إلى المذهب الشيعي غير متفق عليها عند الشيعة، وثمّة شكوك حولها عندهم.

يقول ابن طاهر [٣] حول الحاكم: كان شديدَ التعصب للشيعة في الباطن، وكان يُظهر التسنُّن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالياً عن معاوية رضي الله عنه وعن أهل بيته، يتظاهرُ بذلك ولا يعتذرُ منه، فسمعت أبا الفتح سمكويه [٤] بهَرَاة [٥]، سمعت عبد الواحد المَليحي [٦]، سمعت أبا عبد الرحمن السُّلَمي [٧] يقول: دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يُمكِنُه الخروجُ إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله ابن كَرَّام [٨]، وذلك أنهم كسروا منبرهُ، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجتَ وأمليتَ في فضائل هذا الرجل حديثاً، لاسترحتَ من المحنة، فقال: لا يجيءُ من قلبي، لا يجيءُ من قلبي [٩].

ورُوي عن ابن طاهر: أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهَرَوِيُّ [١٠]، عن أبي عبد الله الحاكم،

---

(١) رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/٣٦٨، أمل الآمل في علماء جبل عامل ١/٨٥.

(٢) أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية ص ٧، وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٢٩٥.

(٣) هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، الأثري، الظاهري، الصوفي، ويعرف في وقته بابن القيسراني. الإمام، الحافظ، الرحال، ذو التصانيف. مات سنة ٥٠٧ هـ. المنتظم ١٧٧/٩، ووفيات الأعيان ٢٨٧/٤، والسير ٣٦١/١٩، وميزان الاعتدال ٥٨٧/٣، ولسان الميزان٥/٢٠٧.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن سمكويه الأصبهاني. نزيل هراة، كان من فرسان الحديث والمكثرين منه. مولده في سنة ٤٠٩ هـ، وإنما طلب الحديث على كبر، وكان عابداً صالحاً. مات بنيسابور سنة ٤٨٢ هـ. السير ١٦/١٩، والبداية والنهاية ١٣٦/١٢، وشذرات الذهب ٣٦٧/٣.

(٥) هَراة: مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان لم يرى بخراسان عند كوني في سنة ٦٠٧ مدينة أجلّ ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلاً منها، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة محشوّة بالعلماء ومملوّة بأهل الفضل والثراء، وقد أصابها عين الزمان ونكبتها طوارق الحدثان وجاءها الكفّار من التتر فخربوها. معجم البلدان ٣٩٦/٥.

(٦) هو ابن أحمد بن أبي القاسم بن محمد أبو عمر المليحي الهَرَوي. الشيخ، الصدوق، مسند هراة. وتوفي سنة ٤٦٣ هـ، وله ٩٦ سنة. السير ٢٥٥/١٨، وتذكرة الحفاظ ١١٢١/٣، والأعلام ١٧٤/٤.

(٧) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الاردي، النيسابوري، المحدث، الصوفي. شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم. تكلموا فيه، وليس بعمدة. توفي سنة ٤١٢ هـ. ميزان الاعتدال ٥٢٣/٣، وهدية العارفين ٦١/٢.

(٨) هو محمد بن كرام السجستاني، المبتدع، شيخ الكرامية، إحدى الفرق المبتدعة في الإسلام، كان زاهداً، عابداً، ربانيا، كثير الأصحاب، ولكنه يروي الواهيات، توفي سنة ٢٤٤ هـ. السير ٥٢٣/١١، وميزان الاعتدال ٢١/٤، والمغني في الضعفاء ٦٢٧/٢.

(٩) تذكرة الحفاظ ١٠٤٥/٣، والسير ١٧٤/١٧-١٧٥، والطبقات الشافعية ١٦٢/٤-١٦٣، الوافي بالوفيات ٢٥٩/٣.

(١٠) هو شيخ خراسان في عصره، من كبار الحنابلة، من ذرية أبي أيوب الأنصاري. كان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث، عارفاً بالتأريخ والأنساب، مظهراً للسنّة داعياً إليها، توفي سنة ٤٨١ هـ. الأعلام ١٢٢/٤.

فقال: ثقة في الحديث، رافضي خبيث [١].

يقول الذهبي ردًّا على هذا القول:" الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط. وهو مشهور بذلك من غير تعرُّض للشيخين. وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه. ومن شقاشقه قوله: أجمعت الأمة أن الضبي كذاب، وقوله: إن المصطفى صلى الله عليه وسلم وُلِدَ مسرورا مختونا قد تواتر هذا [٢]. وقوله: إن عليّا وصيٌّ. فأما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه " [٣].

قلت: الراجح فيه أن الحاكم النيسابوري من أهل السنة والجماعة، وليس هو رافضياً بل يتشيع.

٦- تحفة القاصدين في اصطلاحات المحدثين: لابن أبي الجمهور [٤] (المتوفى ٩٠١ هـ).

٧- البداية في علم الدراية: للشهيد الثاني زين الدين العاملي (المتوفى ٩٦٥ هـ)، وهو أول من جمع ما كان متناثراً في الكتب والرسائل من آراء سلفه من علماء الشيعة، وكتابه " البداية " هي عبارة عن رسالة موجزة ومشهورة للغاية، وكان لها تأثير بالغ في ما كتب من مؤلفات في الدراية فيما بعده.

٨- الرعاية شرح البداية في علم الدراية: أيضا للشهيد الثاني، وتتضمن هذه الرسالة شرحاً مفصلاً لمتن " البداية "، وتحتوي على كثير من مسائل علم الدراية ومباحثها.

٩- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: لعز الدين حسين بن عبدالصمد الحارثي (المتوفى ٩٨٤هـ)، ويعتبر هذا الكتاب ثالث كتاب شيعي في علم الدراية بعد الكتابَيْن السابقَيْن، ومؤلفه كان من تلاميذ الشهيد الثاني.

١٠- مقدمة كتاب " منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: للحسن العاملي، وهو ابن الشهيد الثاني (المتوفى ١٠١١ هـ)، الذي قد ذكر في مقدمة كتابه مسائل من أصول علم الحديث.

١١- الوجيزة في علم الدراية: للشيخ بهاء الدين العاملي [٥] (المتوفى ١٠٣١ هـ)، تضم هذه الرسالة بين دفتيها متناً مختصراً ومركّزا في علم الدراية. ونظرا إلى ما يتّسم به متنها من إبداع وأسلوب جديد، فقد حظيت باهتمام العلماء، واستُنسخ منها عشرات النسخ، وطُبعت مرات عديدة، ونُظمت على شكل أراجيز، وشُرحت وتُرجمت كرّات عديدة.

---

(١) السير ١٧/١٧٤، وتذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٥، والوافي بالوفيات ٣/٣٢٠.

(٢) ذكره الحاكم في المستدرك ٢/٢٥٧، وقال الذهبي في " تلخيصه ": " ما أعلم صحة ذلك، فكيف متواتر؟! ". وذكر نحوه ابن كثير في البداية والنهاية ٢/٢٦٥. وأورده الألباني بجميع طرقه وشواهده في " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة " ١٣/٥٧٧-٥٨٧، و قد تكلم عليه كلاماً طويلاً . وقال: " ولا شك أنه ولد مختوناً؛ غير أن هذا الحديث لا يصح به "!.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٦٠٨، والسير ١٧/١٦٥، ودفاع السبكي عنه في طبقاته الكبرى ٤/١٦١-١٧١.

(٤) هو محمد بن علي بن إبراهيم، شمس الدين ابن أبي الجمهور الهجري الأحسائي. فقيه إمامي صنف كتبا منها " غوالي اللآلي " في الحديث قيل: خلط فيه الغث بالسمين. الأعلام ٦/٢٨٨.

(٥) هو محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي، الجباعي، العاملي، الهمداني، بهاء الدين. إمامي، عالم، أديب ، مشارك في أنواع من العلوم. الأعلام ٦/١٠٢، ومعجم المؤلفين ٩/٢٤٢.

١٢- تزكية الراوي: لمحمد بن حسن العاملي [١] (المتوفى ١٠٣٠ هـ)، وقد ذكر فيه أن تزكية العدل الواحد هل تكفي لإثبات صحّة سند الحديث أم لا؟.

١٣- جامع المقال في ما يتعلق بأحوال الحديث والرجال: لفخرالدين الطريحي [٢] (المتوفى ١٠٨٥ هـ)، كتاب مشهور عند الشيعة، يعنى بدراسة مصطلحات علم الحديث وما يجب على طلاّب علوم الحديث معرفته، يضم مقدمة واثنى عشر باباً وخاتمة.

١٤- الكفاية في علم الدراية: لعبد الله السماهيجي [٣] (المتوفى ١١٣٥ هـ).

١٥- الإيجاز: لمحمد جعفر الاستر آبادي [٤] (المتوفى ١٢٦٣ هـ)، وهذه الرسالة موجزة في قواعد الدراية وكليات علم الرجال.

١٦- منتقى الآمال في قواعد علم الرجال: لعلي الاستر آبادي [٥] (المتوفى ١٣١٥ هـ)، وهذا الكتاب شرح لاصطلاحات رجالية ومشكلات أُخرى يواجهها من يراجع كتب الرجال.

١٧- مقباس الهداية في علم الدراية: للمامقاني [٦] (المتوفى ١٣٥١ هـ)، وهو كتاب تفصيلي في علم الدراية، كتبه المامقاني كمقدمة لكتابه الكبير في علم الرجال المسمى " **تنقيح المقال** " وعرض فيه بشكل حسن البحوث المتعلقة بالحديث والدراية، وهو من أفضل كتب الدراية عند الشيعة.

١٨- النهاية في علم الدراية: لمحمد باقر الطباطبائي [٧] (المتوفى ١٢٩٨ هـ). رسالة مبسوطة في علم الدراية تشتمل ٣٠٠٠ سطر، وهي عبارة عن شرح لمنظومة كتبها المؤلف في الدراية.

وهناك مصنفات أخرى كثيرة عند أهل الشيعة يطول ذكرها، واقتصرت على ذكر المشهور منها .

---

(١) هو محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني، العاملي، فاضل عارف بالرجال. توفي مجاورا لبيت الله الحرام، ودفن بقرب خديجة الكبرى. معجم المؤلفين ١٩١/٩.

(٢) هو فخر الدين بن محمد بن علي بن أحمد بن طريح الرمّاحي النجفي. فقيه، أصولي، محدث، مؤرخ، لغوي، مفسر، أديب، حاسب. من علماء الإمامية. الأعلام ١٣٨/٥، وهدية العارفين ٤٣٢/١، ومعجم المؤلفين ٥٥/٨.

(٣) هو عبد الله بن صالح بن جمعة بن علي بن أحمد السماهيجي البحراني، الشيعي. عالم، فقيه، باحث، إمامي، من الفقهاء الأدباء. الأعلام ٩٢/٤، ومعجم المؤلفين ٦٣/٦.

(٤) هو ابن سيف الدين الاسترآبادي الطهراني، ويعرف بشر يعتمدار. عالم مشارك في الفقه وأصوله والهيئة وغيرها. معجم المؤلفين ١٨٨/٧.

(٥) هو علي بن محمد جعفر بن سيف الدين الاسترآبادي الطهراني، عالم مشارك في الفقه، والأصول، والكلام، والرجال، والحديث، والتفسير، والرياضيات، وغير ذلك. معجم المؤلفين ١٥١/٩.

(٦) هو عبد الله بن حسن بن عبد الله بن محمد باقر المامقاني النجفي، مؤرخ متأدب متفقه إمامي، من أهل النجف. مولده ووفاته بها. معجم المؤلفين ١٥١/٤.

(٧) هو محمد باقر بن مرتضى الطباطبائي، اليزدي الحائري. فقيه، أصولي، محدث مشارك في العلوم الرياضية وعلوم العربية أقام بسامراء. معجم المؤلفين ٩٦/٩.

الفصل الثاني

الإسناد والمتن وأهميتهما عند أهل السنة والشيعة الإمامية

المبحث الأول

تعريف السند أو الإسناد والمتن عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

تعريف السند أو الإسناد عند أهل السنة والشيعة

المطلب الثاني

تعريف المتن عند أهل السنة والشيعة

المبحث الثاني

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة

المطلب الثاني

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند الشيعة

المبحث الثالث

المقارنة بين المذهبين

المبحث الأول

تعريف السند أو الإسناد والمتن عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

تعريف السند أوالإسناد عند أهل السنة والشيعة

المطلب الثاني

تعريف المتن عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

تعريف السند أو الإسناد عند أهل السنة والشيعة

تعريف السند لغة:

السند لغة: له عدة معان منها:

١- السَّنَدُ: هو ما ارتفع من الأرض، وما قابلك من الجبل، وعلا عن السَّفْحِ [١].

٢- السند بمعنى المعتمد. قال أهل اللغة: وكل شيء أسندت إليه شيءا فهو سند [٢]. وفلان سَنَدٌ، أي معتمَدٌ [٣].

٣- ويأتي الفعل سند بمعنى صعد ورقي. كما يقال: فكان فلان في مشربة فأسندت إليه أي صعدت[٤].

تعريف السند اصطلاحا عند أهل السنة والشيعة الاثني عشرية:

تعريف السند اصطلاحا عند أهل السنة:

قال السخاوي: " المتصل الإسناد ": أي السالم إسناده، الذي هو كما قال شيخنا في شرح النخبة: "الطريق الموصلة إلى المتن" [٥]، مع قوله في موضع آخر منه: " إنه حكاية طريق المتن " [٦]، وهو أشبه، فذاك تعريف السند " [٧].

وقوله: " المتصل الإسناد " احتراز عن المنقطع، وهو الذي لم يتصل سنده بأقسامه، يعني يدخل فيه المنقطع والمرسل بقسميه والمعضل والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة كالبخاري، لأن تعليقه المجزومة المستجمعة للشروط فيمن بعد المعلق عنه لها حكم الاتصال، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا.

---

(١) انظر: لسان العرب ، والصحاح في مادة "سند" .

(٢) المصدر السابق مادة (سند) .

(٣) المصدر السابق مادة (سند) .

(٤) أساس البلاغة في مادة "سند" .

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ١٠٦ .

(٦) المصدر السابق ص ٤١.

(٧) فتح المغيث ١/ ٢٨.

وقال ابن جماعة [١]: " وأما السَّنَد فهو الإخبار عن طريق المتن، وهو مأخوذ إما من السَّنَد وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لأن الْمُسنِد يرفعه إلى قائله. أو من قولهم: " فلان سَنَد " أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه [٢].

قوله: " طريق المتن " يعنون بالطريق سلسلة الرواة الناقلين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سموا طريقا على سبب المجاز، لأنهم يوصلون إلى المتن كما يوصل الطريق إلى المكان المقصود.

وقال الدكتور نورالدين عتر: " أما السند فالمراد به عند المحدثين حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحدٍ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم " [٣].

وقال عبد الله الجديع [٤]: " السند " هو سلسلة الرواة التي حصل بها تلقِّي الخبر. ولك أن تسمِّيه: " الإسناد "، والفرق بينهما في علم الحديث صوريٌّ [٥].

تعريف السند اصطلاحا عند الشيعة الاثني عشرية:

قال زين الدين بن علي العاملي: " السند: " طريق المتن ". وقيل: " الإخبار عن طريقه " [٦].

وقال في شرحه: (السند طريق المتن)، وهو جملة مَن رواه؛ من قولهم: " فلان سَنَدٌ " أي: معتمد. فسمّي الطريق سنداً لاعتماد العلماء في صحّة الحديث وضعفه عليه. وقيل: إن السند هو (الإخبار عن طريقه) أي طريق المتن.

يقول: والأول أظهر؛ لأن الصحة والضعف إنّما يُنسَبان إلى الطريق باعتبار رُواته لا باعتبار الإخبار، بل قد يكون الإخبار بالطريق الضعيف صحيحاً؛ بأن رواه الثقة الضابط بطريق الضعيف؛ بمعنى صحّة الإخبار بكون تلك الرواة طريقه مع الحكم بضعفه [٧].

وقال الحسين بن عبد الصمد الحارثي: " السند " هو طريق المتن؛ أعني مجموع مَنْ رَوَوْهُ واحداً عن واحد حتى يصل إلى صاحبه [٨].

وقال محمد بن الحسين الشيخ البهائي: " سلسلة رواته إلى المعصوم؛ سَنَدُهُ " [٩].

---

(١) هو أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. ولد في حماة. وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فقضاء الشام، ثم قضاء مصر إلى أن شاخ وعمي. كان من خيار القضاة. وتوفي بمصر سنة ٧٣٣ هـ. الأعلام ٢٩٧/٥.

(٢) المنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النبوي ص ٢٩- ٣٠.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٣ .

(٤) هو عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنــزي، ولد سنة ١٩٥٩م في قضاء أبي الخصيب من مدينة البصرة. ar.wikipedia.org

(٥) تحرير علوم الحديث١/ ٢٣-٢٤.

(٦) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١٢١/١.

(٧) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١٥٣/١.

(٨) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار – رسائل في دراية الحديث – ٣٩٣/١.

(٩) الوجيزة في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ٥٣٦/١.

الخلاصة فيه: أن السند هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سنداً إما لأن المسنِد يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه [١].

تعريف الإسناد لغة:

وبعد أن انتهينا من ذكر تعريف السند أصبح لزاما أن نعرِّف الإسناد أيضاً لغة واصطلاحا.

الإسناد مصدر للفعل الثلاثي المزيد " أسند "، فمن قولهم: أَسْنَدْتَ هذا الحديث إلى فلان، أَسْنَدَه إسنادا إذا رفعتَه، فالإسناد في الحديث: رَفْعُه إلى قائله [٢].

تعريف الإسناد اصطلاحا عند أهل السنة:

إن للإسناد في اصطلاح المحدثين عدة تعاريف وهي ما يلي:

١ – عرفه الحافظ ابن حجر فقال: " الإسناد: حكاية عن طريق المتن " [٣]. ومعنى الحكاية عن الطريق، الإخبار عنه وذكره.

٢ – وقال في موضع آخر منه: "وهو الطريق الموصلة إلى المتن " [٤].

وهذا التعريف يدل على أن المراد بالسند، هم جملة الرواة الذين نقلوا الحديث من مصدره الأول فحسب، أي أسماء رواة الحديث الذين أوصلوا متن الحديث، بالتسلسل، واحداً عن الآخر.

٣ – وقال بدر الدين بن جماعة: " الإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد " [٥].

والتعريف الراجح هو التعريف الأول لأنه يتناسب مع المعنى اللغوي للإسناد كما أوضح ذلك أهل اللغة عند ما بيّنوا المراد من الإسناد في الحديث.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، حيث إن عملية الصعود من أسفل الجبل إلى أعلاه يتطلّب التدرج في الصعود شيءا فشيءا إلى أن يصل إلى أعلاه، وكذلك إسناد الحديث إلى قائله يبدأ الراوي به من شيخه ثم شيخ شيخه، وهكذا يرتقي من شيخ إلى آخر حتى يصل إلى منتهاه.

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٣.

(٢) لسان العرب: مادة " سند ".

(٣) نزهة النظر ص ٤١، وفتح المغيث ١/٢٨.

(٤) نزهة النظر ص ١٠٦.

(٥) المنهل الروي في علوم الحديث النبوي ص ٣٠.

تعريف الإسناد اصطلاحا عند الشيعة الاثني عشرية

قال زين الدين العاملي: " الإسناد: رفع الحديث إلى قائله " [1].

وقال في شرحه: (الإسناد: رفع الحديث إلى قائله)؛ من نبيّ أو إمام أو ما في معناهما. (والأولى رد المعنى الثاني) للسند، وهو الإخبار عن طريق المتن، (إليه) أي إلي الإسناد (أيضاً)، لا أن يُجعل تعريفاً للسند؛ لأن الإخبار عن الطريق في الحقيقة هو الإسناد، كما يظهر من تعريفه. وعليه، فالسند والإسناد بمعنى، وعلى الأوّل هما غيران [2].

وقال الحسين بن عبد الصمد الحارثي: " الإسناد " هو ذكر طريقه حتى يرتفع إلى صاحبه. وقد يطلق " الإسناد " على " السند " فيقال: إسناد هذا الحديث صحيح أو ضعيف؛ وذلك لأن المتن إذا ورد فلابدَّ له من طريق موصل إلى قائله، فهذا الطريق باعتبار كونه معتمَداً للعلماء في الصحة والضعف يُسمَّى " سَنَداً "، وباعتبار تضمّنه رَفْع الحديث إلى القائل يُسمَّى " إسناداً " [3].

المطلب الثاني

تعريف المتن عند أهل السنة والشيعة

تعريف المتن لغة:

المتن لغة: لها عدة معان منها:

١ - المتن: وهو مأخوذ إما من "المماتنة" وهي المباعدة في الغاية، لأن المتن غاية السند.

٢ - أو من مَتَنْت الكبشَ: شققتَ صفنه واستخرجتَ بيضته بعروقها، وَكَأَنَّ الْمسند استخرج الْمَتْنَ بسنده.

٣- أَو من الْمَتْن وهو مَا صلب وارتفع من الأَرْض، لأن الْمسند يقويه بالسند وَيَرْفَعهُ إِلَى قَائِله.

٤- أَو من تمتين الْقوس بالعصب وهو شدها بِهِ وإصلاحها [4].

(١) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٢١.

(٢) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٥٣.

(٣) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار – رسائل في دراية الحديث – ١/٣٩٣.

(٤) لسان العرب لابن منظور، والصحاح مادة " متن ". وقال أَبو زَيْد: " إِذا سقفتَ الصَّفَنَ وهو جِلْدَةُ الخُصْيَتين فأَخرجتهما

الخصيب من مدينة البصرة. ar.wikipedia.org

تعريف المتن اصطلاحا عند أهل السنة والشيعة الاثني عشرية:

تعريف المتن اصطلاحا عند أهل السنة:

قد عرَّف المتنَ بدر الدين ابن جماعة بقوله: " هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام " [١].

وعرفه الحافظ ابن حجر فقال: " المتن هو غاية ما ينتهى إليه الإسناد من الكلام " [٢].

وسمّي بذلك لأن المسند يقوّي الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله.

وعرّفه مصطفى السباعي بقوله: " أما المتن فإنه كلام ينسب إلى مَن هو فوق البشرية في علومه ومعارفه واستعداده " [٣].

تعريف المتن اصطلاحا عند الشيعة الاثني عشرية:

قال زين الدين العاملي: متن الحديث: (لفظ الحديث الذي يَتَقَوَّمُ به المعنى) وهو مقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وما في معناه " [٤]،[٥].

وقال محمد بن الحسين الشيخ البهائي: " ما يتقوّم به معنى الحديث؛ مَتْنُهُ " [٦].

---

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث ص ٢٩، و تدريب الراوي ١ /٢٨.

(٢) نزهة النظر ص ٤١، ١٠٦.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٢٧٧ .

(٤) في حاشية المخطوطة: "لأنه شامل لفاطمة والأئمة عليهم السلام والحديث القدسي". رسائل في دراية الحديث ١ /١٥٣.

(٥) البداية في علم الدراية ١ /١٢١، والرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١ /١٥٣.

(٦) الوجيزة في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١ /٥٣٦.

المبحث الثاني

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم
عند أهل السنة

المطلب الثاني

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم
عند الشيعة

المطلب الأول

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند أهل السنة

لقد أكرم الله عز وجل الأُمَّة الإسلامية بخصائص كثيرة [(١)]، فضلها بها على غيرها من الأمم، قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [(٢)].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إِنَّكُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ " [(٣)].

ومما خص الله عز وجل به هذه الأمة المحمدية هو علم الإسناد، وهو نقل الثقة، عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه الخَصِيْصة انفردت بها هذه الأمة ولم يشركها في ذلك أحد من الأمم على مرّ العصور، فقامت هذه الأمة بحمد الله وتوفيقه بهذا العلم خير قيام، ولأنه العلم الذي يُعرف به صحيح الأخبار والأحاديث من ضعيفها وموضوعها.

وللإسناد منـــزلة رفيعة في الإسلام، فالقرآن الكريم قد نُقل إلينا بالسند المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولايزال كذلك إلى يومنا هذا، والسنة المطهرة نُقلت إلينا بالإسناد المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والإسناد من خصائص هذه الأمة، ليست لغيرها من الأمم السابقة:

قد ذكر ابن حزم ذلك في ضمن حديثه عن اليهود والنصارى: نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الإتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يَقْرُبُون من موسى قُربَنا من محمد صلى الله عليه وسلم ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلُغون إلى شمعون ونحوه.

وقال عن النصارى: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذَّابٍ أو مجهول العين فكثيرٌ في نقل اليهود والنصارى.

ثم قال: وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهودُ أن يبلُغوا إلى صاحب نَبيٍّ أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، ولا يمكن النصارى أن يصلُوا إلى أعلى مِنْ شمعونَ وَبُولِصَ [(٤)].

---

(١) انظر: كتاب كشف الغمة ببيان خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم والأُمة لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل ص ٤٢١ – ٥٦٤ .

(٢) آل عمران: ١١٠ .

(٣) أخرجه الترمذي في ابواب تفسير القرآن: باب ومن سورة آل عمران برقم (٣٠٠١)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وابن ماجه في كتاب الزهد: باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم برقم (٤٢٨٨)، كلاهما عن حكيم بن حزام عن أبيه عن جده. وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٣٩٩)، وصحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٦١).

(٤) الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل ٢/٦٩–٧٠، وتدريب الراوي ٢/٦٠٤–٦٠٥.

قال أبو علي الجبائي [(١)]: " خصَّ اللَّه تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب " [(٢)].

وقد أسند الخطيب البغدادي إلى محمد بن حاتم بن المظفر[(٣)] أنه كان يقول: " إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط، فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة. ثم يكتبون الحديث ...." [(٤)].

وقد صرح بذلك أيضاً أبو بكر ابن العربي [(٥)] فقال: " والله أكرم هذه الأمة بالإسناد، لم يعطه أحد غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى فتحدثوا بغير إسناد فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة إليكم، وخافضين المنـــزلتكم، ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسنتهم " [(٦)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " علم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وجعله سُلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأُمَّة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لِمَنْ أعظم الله عليه المِنَّة، أهل الإسلام والسُّنَّة، يُفرقون به بين الصحيح والسقيم، والــمعْوَج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ... " [(٧)].

ومما يوضح ذلك ما قام به العلاَّمة رحمت الله الهندي [(٨)] في كتابه الماتع: " إظهار الحق " حيث عقد فصلاً في بيان أن أهل الكتاب لا يوجد عندهم سند متصل لكتاب من كتب العهد العتيق والجديد.

---

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبـــائي أبو علي: من أئمة المعتزلة. ورئيس علماء الكلام في عصـــره. وإليـــه نـــسبة الطائفة (الجبائية). له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب. نسبته إلى جبى (من قرى البصرة) اشتهر في البصرة، ودفن بجـــبى سنة ٣٠٣ هـــ. وفيات الأعيان ٤٨٠/١، والبداية والنهاية ١٢٥/١١، والأعلام ٢٥٦/٦.

(٢) تدريب الراوي ٦٠٥/٢.

(٣) لم أعثر على ترجمته مفصلاً غير أنه هو المروزي، روى عن ابن معين وإبراهيم بن المنذر، وعنه محمد بن إبراهيم السرخـــسي. مات سنة ٣٨٨ هـــ. شعب الإيمان ٣٦١/٤.

(٤) شرف أصحاب الحديث ص٤٠.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربيّ، قاض، من حفاظ الحديث. ولـــد في إشـــبيلية، ورحل إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين. وصنف كتبا في الحديث والفقه وغيرهما. ومـــات بقرب فاس سنة ٤٥٣ هـــ، ودفن بها. الأعلام ٢٣٠/٦.

(٦) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ٨٠/١.

(٧) الفتاوى الكبرى ٩/١ ، وانظر أيضاً: منهاج السنة النبوية له ٣٧/٧ .

(٨) هو رحمة الله بن خليل الرحمن الهندي الحنفي، ونسبه ينتهي إلى عثمان بن عفان عند الجد الرابع والثلاثين. نزيـــل الحـــرمين: باحث، وعالم بالدين والمناظرة. وكان الشيخ الذي انتصر على المنصرين في الهند أول المجاهدين بأنفسهم وأموالهم في ســـبيل الله، لإخراج المستعمر من أرض الهند، فقام بإعلان الثورة على الإنجليز وحث المسلمين على بذل أرواحهم وأموالهم. تـــوفي

وقد استعرض جملة من كتبهم بدءاً بالتوراة ومروراً بالأناجيل المشهورة عندهم، في دراسة نقدية دقيقة تقع في (٥٩) صفحة، ختمها بقوله: " فظهر مما ذكرت للناظر اللبيب أنه لا يوجد سند متصل عندهم لا لكتب العهد العتيق، ولا لكتب العهد الجديد، وإذا ضُيِّق عليهم في هذا الباب فتارة يتمسَّكون بأن المسيح شهد بحقيبة كتب العهد العتيق " (1).

وقد أدرك المسلمون منذ الصدر الأول أهمية الإسناد، وقدَّروا هذه النعمة حق قدرها فعملوا على العناية بالأسانيد، والتزام الرواية بها، وذم من يتساهل بها أو يفرِّط فيها، فعظم النفع بها، وأثمرت تلك العناية ثماراً يانعة.

وقد أرشدنا الله عز وجل في كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم إلى تحري الصدق والحذر من الكذب، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّـــهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (2).

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (3).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " (4).

وقـــال أيضاً: " مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيْثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ " (5).

ولا سبيل إلى تحري الصدق في نقل الأخبار والابتعاد عن الكذب إلا بالاعتماد على رواية الثقات، وطرح رواية غيرهم.

وقد حرص سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم على التحري في نقل الأخبار، ومواقفهم وكلامهم في هذا المعنى كثير.

فمن ذلك: ما رواه مجاهد حيث قال: " جاء بُشَير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فجعل ابن عباس لا يأذَنُ لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدِّثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنَّا كُنَّا مَرَّةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدَرَتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما رَكِبَ الناس الصعبَ والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف " (6).

بمكة المكرمة ليلة الجمعة ٢٢ من شهر رمضان المبارك عام ١٣٠٨ هـــ، ودفن في المعلاة مقبرة مكة المكرمة بالقرب مـــن أم المؤمنين السيدة خديجة، عن عمر يقارب خمسا وسبعين سنة. الأعلام ١٨/٣، وar.wikipedia.org

(١) إظهار الحق ١٦٧/١.

(٢) التوبة: ١١٩.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم برقم (١١٠)، ومسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣) كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم في المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ٦٢/١ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٦) المصدر السابق، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء برقم (١٩).

ويوضح قـول ابن عباس هذا ما قالـه محمد بن سيرين: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قـالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينْظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " [(١)].

وهذا يبين أن الحديث لما كان يدور بين الصحابة رضي الله عنهم، ويُحدِّث بعضهم بعضاً لم يكونوا يحتاجون أن يسألوا عن الإسناد؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول.

فلما فتحت الفتوحات وانتشر الإسلام بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، منهم من دخل فيه رغبة، ومنهم من دخل فيه رهبة، ومنهم من أظهر الإسلام لكيد المسلمين وبث الفرقة والشقاق بينهم كعبد الله بن سبأ اليهودي، الذي أظهر الإسلام في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان له دور كبير في إشعال الفتن في آخر خلافته، مما أدى إلى استشهاده رضي الله عنه، وما أعقب ذلك من فتن [(٢)].

لذلك احتاط الصحابة والتابعون في قبول الأخبار فلم يقبلوها إلاّ ممن عرفوا صدقه وعدالته، كما تقدم في قول ابن عباس رضي الله عنهما، وقول ابن سيرين رحمه الله.

وقد سلك مسلكهم في الاحتياط في قبول الأخبار من جاء بعدهم من علماء أهل السنة من أتباع التابعين ومن بعدهم، واعتنوا بالأسانيد أيّما عناية: فرحلوا في طلبها، وحفظوها وحدثوا بها كما سمعوها، وحثوا تلاميذهم على العناية بها، وحذروهم من التساهل فيها، وتكلموا فيمن أخلَّ بها، وأقوالهم وتصرفاتهم ناطقة بذلك.

ولهذا قال ابن سيرين: " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " [(٣)].

وقال سعد بن إبراهيم [(٤)]: " لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات " [(٥)].

وعن أبي الزناد [(٦)] قال: " أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله " [(٧)].

ثم للإسناد أهمية كبيرة عند المسلمين وأثر بارز؛ وذلك لما للأحاديث النبوية من أهمية، إذ أن الحديث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولو لا الإسناد واهتمام المحدثين به لضاعت علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم، واختلط بها ما ليس منها ولما استطعنا التمييز بين صحيحها من سقيمها؛ فغاية دراسة الإسناد والاهتمام به هي معرفة صحة الحديث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالبا على إسناده.

---

(١) المصدر السابق، باب في أن الاسناد من الدين برقم (٢٧).

(٢) الملل والنحل ١/١٧٤، وينظر أيضاً: كتاب " ابن سبإ حقيقة لا خيال " للدكتور سعدي بن مهدي الهاشمي، وكتاب: " عبد الله بن سبإ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام " للدكتور سليمان العودة.

(٣) رواه مسلم في المقدمة: باب بيان أن الإسناد من الدين برقم (٢٦).

(٤) هو ابن عبد الرحمن بن عوف، ولي قضاء المدينة، وكان ثقة فاضلاً عابداً، مات سنة ١٢٥ هـ، وقيل بعدها، وله ٧٢ سنة. التقريب ١/٢٨٦.

(٥) رواه مسلم في المقدمة: باب بيان أن الإسناد من الدين برقم (٣١).

(٦) هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزِّناد، ثقة فقيه، مات سنة ١٣٠هـ، وقيل بعدها. الجرح والتعديل ٥/٤٩، والسير ٥/٤٤٥، والتقريب ١/٤١٣.

(٧) رواه مسلم في المقدمة: باب بيان أن الإسناد من الدين برقم (٣٠).

قال القاضي عياض: " فاعلم أوَّلاً أن مدار الحديث على الإسناد فبه تتبين صحتُه ويظهر اتصاله "[(١)].

وقال ابن الاثير: " اعـلم أن الإسناد في الحديث هو الأصل وعليه الاعتماد وبـه تعرف صحتُـه وسَقَمُه" [(٢)].

قال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: " فلو لا الإسناد وطلب هذه الطائفة له – يعني أهل الحديث – وكثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدَرَسَ منارُ الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تَعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْراً " [(٣)].

ثم روى بإسناده: " عن عتبة بن أبي حكيم [(٤)] أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة [(٥)]، وعنده الزهري، قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله! لا تُسْنِدُ حديثك؟! تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أَزِمَّة " [(٦)].

شبَّه الأسانيد بالخُطُم والأزمة للدواب، فالدابة التي ليس لها خطام تُمْسَك به تتفلتْ من صاحبها، ولا تنقاد له.

فاتصال السند شرط أساسي في صحة الحديث، لأن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل، ولهذه الأهمية العظيمة اُعتبر الإسناد من الدين، ولهذا قال عبد الله بن المبارك [(٧)]: " الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " [(٨)].

وروى عنه أيضاً أنه قال: " بيننا وبين القوم القوائم " يعني الإسناد [(٩)].

قال النووي: " ومعنى هذا الكلام: إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه، وإلا تركناه، فجعل الحديث كالحيوان، لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم " [(١٠)]، يعني: بغير أرجل.

وقال سفيان الثوري: " الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل " [(١١)].

قال أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني : " وألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد لها من النقل، ولا تعرف صحتها إلا بالإسناد الصحيح، والصحة في الإسناد لا تعرف إلا برواية الثقة عن الثقة، والعدل عن العدل" [(١٢)].

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٩٤.

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١ /١٠٩.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٦.

(٤) هو أبو العباس الهمداني، الأُردُنّي، صدوق يخطيء كثيراً، مات بمدينة صُور بعد ١٤٠ هـ. التقريب ٢ /٤.

(٥) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم، المدني، متروك، مات سنة ١٤٤هـ. التقريب ١ /٥٩.

(٦) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٢١.

(٧) هو المروزي، ثقة، ثبت فقيه عالم جَوَاد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، مات سنة ١٨١ هـ، وله ٦٣ سنة. التقريب ٢ /٤.

(٨) رواه مسلم في المقدمة: باب بيان أن الإسناد من الدين برقم (٣٢).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) شرح النووي ١ /٨٨.

(١١) كتاب المجروحين١ /٢٧.

(١٢) أدب الإملاء والاستملاء ص ٤، ١٣.

وكلامهم في هذا المعنى كثير[1]، وهو يدل على أهمية الإسناد، ويدل أيضاً على عنايتهم به، لأن عليه مدار معرفة صحة الحديث وضعفه.

وبالجملة: فالإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة، وفضيلة تمت لله عز وجل عليهم بها النعمة، به عُرف الصحيح من السقيم، وصان اللهُ دينه عن قول كل أفَّاك أثيم، وليس لمن قبل هذه الأمة غير صحف اختلط منكرها بمقبولها، واشتبه صحيحها بمعلولها، فلا تمييز عند أحد منهم بين ما جاء به أنبياؤهم المرسلون، وبين ما أدخل في ذلك، وألحق به الغواة المبلطون.

قد أدرك أهل السنة منذ الصدر الأول أهمية الإسناد، وقدَّروا هذه النعمة حق قدرها فعلموا على العناية بالأسانيد، والتزام الرواية بها، وذمّ من يتساهل بها أو يفرّط فيها، فعظم النفع بها، وأثمرت تلك العناية ثمارًا يانعة.

(١) ينظر كتابان: " الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم " للدكتور عاصم القريوتي، و " الإسناد من الدين " لأبي غدة.

المطلب الثاني

أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم عند الشيعة

يدَّعي الشيعة أيضاً أن الله تعالى خص هذه الأمة بجملة خصائص، وكرمها وشرفها بمزايا ليست في غيرها منها: الإسناد. وما في أيدي سائر الأمم لا يخرج عن كونه صحفا قد خلطوها بأخبارهم، وكلام علمائهم وأحبارهم، من دون تمييز بين ما نزل من الوحي وبين كلامهم. وأما في هذه الأمة فإنهم يأخذون الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة، والمشهور في حينه بالورع والاستقامة ثم عن مثله، وهكذا في جميع سلسلة السند ممن رووه حتى يبلغوا به قائله.

يقول أمين ترمس العاملي [1]: إذا حدث أحدهم – أي الأئمة الشيعة – بشيء لم يكونوا قد سمعوه من قبل كانوا يسألونه عن إسناده، فإن أخبرهم أو أحالهم على كتاب معروف، أو أصل مشهور نظروا به، وإلا رفضوه، بل قد بلغ الأمر بهم أنهم كانوا يهجرون من يروي عن الضعفاء ويهملون من يعتمد المراسيل، حتى أدى ذلك إلى إخراج جماعة من الرواة عن (قم) بأمر من كبار علمائها، لاعتمادهم ذلك، وأوصوا الناس بعدم أخذ حديثهم، وإذا ما اطلعوا عليها – لاحقا – كانوا يحذفونها من كتبهم. وكانوا لا يستحلون رواية حديث أو كتاب لم يصل إليهم مسندا [2].

ولذلك ترك أيوب بن نوح [3] – الثقة الجليل – الرواية عن محمد بن سنان الزاهري [4] وقال: " لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان " [5]، لأنه قال قبل موته: " لم يكن لي سماع ولا رواية إنما وجدته " [6].

وقد روى أحمد [7] أنه قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي

(١) أحد المعاصرين من الشيعة.

(٢) ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد ص ١٨.

(٣) هو ابن دراج النخعي أبو الحسين. كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأموناً، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في روايته. رجال النجاشي ١/٢٥٥ برقم (٢٥٢).

(٤) هو أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر، مولى عمرو بن الحمق الخزاعي. من أصحاب الكاظم والجواد والرضا، متعارض في التوثيق والتضعيف فلا دليل على وثاقته. وقال النجاشي: وهو رجل ضعيف جداً لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرد به. مات سنة ٢٢٠ هـ. رجال النجاشي ٢/٢٠٨ برقم (٨٨٩)، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٥٣٥.

(٥) رجال الكشي ص ٣٨٩ برقم (٧٢٩).

(٦) المصدر السابق ص ٥٠٦ برقم (٩٧٧).

(٧) هو ابن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري. رجال النجاشي ١/٢١٦ برقم (١٩٦).

الوشّاء [١]، فسألته أن يخرج إلي كتاب العلاء بن رزين القلاء [٢] وأبان بن عثمان الأحمر [٣]، فأخرجهما إليَّ، فقلت له: أحب أن تجيزهما لي. فقال لي: يا رحمك الله وما عجلتك ؟ ! اذهب فاكتبهما واسمع من بعد. فقلت: لا آمن الحدثان. فقال: لو علمت أن هذا الحديث يكون له هذا الطلب، لاستكثرت منه، فإني أدركتُ في هذا المسجد تسع مائة شيخٍ كل يقول: حدثني جعفر بن محمد عليه السلام " [٤].

وقد قال جابر بن يزيد الجعفي [٥] للإمام الباقر عليه السلام: " إذا حدثتني بحديث فأسنده لي..." [٦].

ويقول أمين ترمس العاملي: وما كل هذا الاهتمام من الأصحاب بالإسناد والتأكيد عليه، إلا لشعورهم بأهمية مكانته، وخطورة دوره في إيصال أحكام الله عزوجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم إلى من لم يتشرف بسماعها من منبعها الصافي ومنهلها العذب [٧].

وقد روى الشيخ الكليني باسناده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: " قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا حُدثتم بحديث، فأسندوه إلى الذي حدثكم، فإن كان حقا فلكم وان كان كذبا فعليه " [٨].

يقول الشيعة: وهذا الحديث المبارك يُعتبر أقدم نص عند المسلمين قاطبة، يدل بصراحة على أهمية الإسناد وعلو شأنه، وأنه به ينجو الناقل للحديث من بعض الكبائر التي تُوُعِّد عليها بالنار.

ويستدل الشيعة في كتبهم على أهمية الإسناد أيضًا بقول إمام أهل السنة عبد الله بن المبارك أنه قال: " الاسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " [٩].

ويقول أمين العاملي: أجل.. ببركة الإسناد نستطيع الذب عن حريم ديننا، والذود عن حياض شريعتنا. ومن هنا كان تأكيد الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) على (الإجازة في الرواية) حفاظا على بقاء اتصال سلسلة السند إلى المعصوم عليه السلام ... بعد الحث – الذي تقدم بعضه – على الأخذ بالحديث المسند والاعتماد على الاسناد، ورد – أيضا – التأكيد على الإسناد العالي، بل بالغوا في طلبه وأكدوا عليه، حتى جعلوا الرحلة في طلب الإسناد العالي مستحبة مؤكدة، وأن " قرب الإسناد قرب أو قربة إلى الله " [١٠]، [١١].

(١) هو ابن زياد البجلي، ابن بنت إلياس الصيرفي الخزّاز. من أصحاب الرضا. وكان هذا الشيخ عيناً من عيون هذه الطائفة. رجال النجاشي ١/١٣٧–١٣٨ برقم (٧٩)، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ١٤٧.

(٢) هو الثقفي، وكان ثقة وجهاً. رجال النجاشي ٢/١٥٣ برقم (٨٠٩).

(٣) هو البجلي مولاهم، أصله كوفي، وثقه الشيعة، وقال الذهبي: تكلم فيه ولم يترك بالكلية. وأما العقيلي فاتّهمه. رجال النجاشي ١/٨٠ برقم ٩)، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٢، وميزان الاعتدال ١/١٠.

(٤) رجال النجاشي ١/١٣٨–١٣٩.

(٥) هو ابن الحارث أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة ١٢٧هـ. وقيل سنة ١٣٢هـ. التقريب ١/١٢٣.

(٦) أمالي الشيخ المفيد ص ٤٢.

(٧) ثلاثيات الكليني ص ٢٠.

(٨) الكافي ١/ ٥٢، كتاب فضل العلم باب ١٧، برقم (٧).

(٩) انظر: شرف أصحاب الحديث ص ٤١، برقم (٧٧ – ٧٨)، وثلاثيات الكليني ص ٢٠.

(١٠) الرعاية ص ١١٢، ومقباس الهداية ١/ ٢٤٤ – ٢٤٥.

(١١) ثلاثيات الكليني ص ٢١.

المبحث الثالث

المقارنة بين المذهبين في أهمية الإسناد والمتن

المقارنة بين المذهبين في أهمية اللإسناد والمتن

مما لا شك فيه أن الله سبحانه وتعالى شرَّف هذه الأمة بشرف الإسناد، ومنَّ عليها بسلسلة الإسناد واتصاله، فهو خصيصة مُميِّزة لهذه الأمة وليس لغيرها من الأمم السابقة.

ولهذا أدرك المحدثون من أهل السنة والجماعة – منذ الصدر الأول – ما للإسناد من أهمية بالغة في الصناعة الحديثية؛ إذ هو دعامتها الأساسية ومرتكزها في أبحاث العدالة والضبط.

وكذلك أدرك المحدثون أنه لا يمكن نقد المتن نقدًا صحيحًا إلا عن طريق البحث في الإسناد، ومعرفة حلقات الإسناد والرواة النقلة، فلا صحة لمتن إلا بثبوت إسناده. وأعظم مثال على اهتمام أهل السنة بالإسناد هو ما ورَّثوه لنا من التراث الضخم الكبير الهائل، وما سخَّروا للإسناد من ثروة علمية في كتب الرجال.

والبحث في الإسناد مهم جدًا في علم الحديث، من أجل التوصل إلى معرفة الحديث الصحيح من غير الصحيح، إذ أنه لا يمكن الوصول إلى النص السليم القويم إلا عن طريق البحث في الإسناد، والنظر والموازنة والمقارنة فيما بين الروايات والطرق. من هنا ندرك سرّ اهتمام المحدثين به، إذ جالوا في الآفاق ينقّرون أو يبحثون في إسناد، أو يقعون على علة أو متابعة أو مخالفة، وكتاب " الرحلة في طلب الحديث " للخطيب البغدادي خير شاهد على ذلك.

ثم إن للإسناد أهمية كبيرة عند المسلمين وأثرًا بارزًا؛ وذلك لما للأحاديث النبوية من أهمية بالغة، إذ أن الحديث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولولا الإسناد واهتمام المحدثين به لضاعت علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ولاختلط بها ما ليس منها، ولم استطعنا التمييز بين صحيحها من سقيمها؛ إذن فغاية دراسة الإسناد والاهتمام به هي معرفة صحة الحديث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالبًا على إسناده.

بهذا السبب قد قَدَّر المحدثون من أهل السنة هذه النعمة حق قدرها فعملوا على العناية بالأسانيد، والتزام الرواية بها، وذم من يتساهل بها أو يفرّط فيها، فعظم النفع بها، وأثمرت تلك العناية ثماراً يانعة.

ولكن الشيعة أقحموا أنفسهم في هذا العلم، ووضعوا له أصولاً على قواعدهم خالفوا بها المسلمين، وزعموا أن الرواية لا تقبل و لا تصح إلا إذا كانت عن طريق أئمتهم، فلم يرووا لكتب الصحاح والسنن والمسانيد التي اعتنى بها أئمة الحديث عند أهل السنة مكانة، ورفضوا كل ما فيها؛ لأنهم لما كفَّروا الصحابة – كما هو معلوم عنهم – لم يأخذوا بأقوالهم، وهم الذين رووا لنا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي مقابل ذلك رووا عن كثير من الكذّابين الهالكين الذين لا يؤتمنون على دنيا فضلاً عن دين.

فنستطيع أن نقول أن دعوى الشيعة الإمامية أنهم يهتمون بالإسناد –كما تقدم في أقوالهم – في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم دعواهم بلا عمل بل ولا يعدُّونه شيئًا.

وذكر الشيخ أشرف محمد الجيزاوي [1]: " كم مِن راوٍ ومحدّث وقصاص منهم – أي من الشيعة – تحاشاه أهل النقل من علماء المسلمين من أهل السنة وغيرهم، وتقرأ عن أوصاف شنيعة لرواتهم، وفي الكثير من

(١) وهو المعاصر من علماء مصر، صاحب كتاب: عقائد الشيعة الإمامية الاثني عشرية الرافضة، وكتاب: علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة.

رواياقم ما لا يصدقه العقل ولا يقره النقل!، ومن هذا المنطق نقول: يزعم الروافض أنهم يروون أحاديثهم عن آل البيت، لكن بأي سند؟ والجواب: بسند منقطع وملفق ومكذوب. فهذه كتب الروافض تبين أن هناك أهدافاً في وضع الأسانيد للمرويات.

ثم ذكر الجيزاوي ثلاثة أهداف.

١- التخلص من تعيير أهل السنة لهم

٢- تقليد أهل السنة

٣- التيمن والبركة [1].

ولهذا يقول الحر العاملي معترفاً بالحقيقة: " والفائدة في ذكره – أي السند– **مجرد التبرك** باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة ، **ودفع تعيير العامة الشيعة** بأن أحاديثهم غير معنعنة ، بل منقولة من أصول قدمائهم ! " [2].

هذا النص يفيد أن الإسناد عندهم غير موجود إلا بعد مواجهتهم للنقد من قبل أهل السنة.

وقال الدكتور ناصر القفاري: وكأن هذا النص الخطير يفيد – أيضاً– أن الإسناد عندهم غير موجود، وأن رواياتهم كانت بلا زمام ولا خطام، حتى شنع الناس عليهم بذلك، فاتجهوا حينئذ بذكر الإسناد، فالأسانيد التي نراها في رواياتهم هي صُنعت فيما بعد، وركبت على نصوص أخذت من أصول قدمائهم، ووضعت هذه الأسانيد لتوقي نقد أهل السنة، وقولهم بأن أسانيد الشيعة غير معنعنة، ولا يستبعد أن يقوم من يتولى صناعة تلك الأسانيد بوضع أسماء رجال لا مسمى لهم، وقد لاحظت في دراستي كتاب سليم بن قيس – أول كتاب ظهر لهم – أنهم يضعون روايات أو كتباً لأشخاص لا وجود لهم " [3].

ولا شك أن أهل السنة كما سبق كان لهم السبق في تصنيف علوم الحديث، ولكن التأليف في أصول الحديث وعلومه معدوما عند الشيعة الإمامية وقد كان أول مَن كتب في علوم الحديث هو ابن طاووس جمال الدين أحمد بن موسى أبو الفضائل الحليّ الذي قسَّم الحديث إلى أربعة أقسام الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وقد مات هذ الرجل سنة ٦٧٣ هـ، أي بعد ابن الصلاح بثلاثين عاماً كاملة حيث مات الأخير سنة ٦٤٣ هـ، لذا فإننا نجد أن تعريفات الحديث عنهم متأثرة جداً بما ذهب إليه أهل السنة. ثم ظهر زين الدين العاملي الملقب عندهم بالشهيد الثاني وقد مات هذ الرجل سنة ٩٦٥هـ.

ومن الجدير بالذكر أن كتاب " **الدرايـــة** " للشهيد الثاني كله منقول من كتاب " **علوم الحديث** " لابن الصلاح.

فقد قال الحائري: " ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني، وإنما هو **من علوم العامة** " [4].

---

(١) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٢٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢٥٨/٣٠ .

(٣) أصول مذهب الشيعة ٣٨٥/١ .

(٤) مقتبس الأثر ومجدد ما دثر ٧٣/٣.

بل أكّد الحر العاملي على أن اصطلاح تقسيم الأحاديث إلى صحيح وغيره، أنه تقليد لأهل السنة حيث قال: " طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة (يعني أهل السنة) والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع " (١).

فهذا النص يدل على أن علم الحديث إنما أُلف عندهم في القرن التاسع من الهجرة، ودليل قاطع على أن الشيعة عالة على أهل السنة ولا ينفكون عن تقليدهم في الحديث والتصنيف.

بل كل ما فعلوه أنهم قلَّبوا صفحات أهل السنة التي سُطرت في علم مصطلح الحديث، وأرادوا أن يقلدوها، وينسجوا على منوالها.

ويقول زين الدين الحر العاملي: " والفائدة في ذكره – أي السند – مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانية " (٢).

وقول محمد باقر المجلسي: " فإننا **لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة**، وإذا أوردنا سندًا فليس إلا للتيمن والبركة، والاقتداء بسنة السلف " (٣).

وقد قال جابر بن يزيد الجعفي للإمام الباقر عليه السلام: " إذا حدثتني بحديث فاسنده لي... " (٤).

يقول أمين ترمس العاملي: " وهذا الكلام من جابر لا لأنه لا يرى حجية قول الإمام عليه السلام، بل طلبه لذلك كان **إما تبركا أو لموقع احتجاجه على الخصوم** " (٥).

بل يقول محمد حسين آل كاشف الغطاء (٦): " أنهم – أي الشيعة – لا يعتبرون من السنة – أعني الأحاديث النبوية – إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت عليهم السلام عن جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم، يعني ما رواه الصادق، عن أبيه الباقر، عن أبيه زين العابدين، عن الحسين السبط، عن أبيه أمير المؤمنين، عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً. أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، ومروان بن الحكم (٧). وعمران بن حطان الخارجي (٨)، وعمرو بن العاص، ونظائرهم، فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار

---

(١) وسائل الشيعة ٢٥١/٣٠.

(٢) وسائل الشيعة ٢٥٨/٣٠.

(٣) الرسائل أبي المعالي عن المجلسي ص ٤٥٩.

(٤) أمالي الشيخ المفيد ص ٤٢.

(٥) ثلاثيات الكليني ص ٩.

(٦) هو ابن علي بن الرضا بن موسى بن جعفر، مجتهد إمامي، أديب، من زعماء الثورات الوطنية في العراق. من أهل النجف. انتهت إليه الرياسة في الفتوى والاجتهاد بعد وفاة أخيه (أحمد بن علي). وكان من أعضاء (المؤتمر الإسلامي) في القدس، سنة ١٣٥٠ هـ، وصنف كتبا كثيرة، توفي سنة ١٣٧٣ هـ. الأعلام ١٠٦/٦.

(٧) هو ابن أبي العاص ابن أمية أبو عبد الملك الأموي المدني ولي الخلافة في آخر سنة ٦٤، ومات سنة ٥٦ في رمضان، وله ٦١، أو ٦٣ سنة، لا تثبت له صحبته. الطبقات الكبرى ٣٥/٥، والسير ٤٧٦/٣، تهذيب التهذيب ٩١/١٠.

(٨) هو ابن ظبيان السدوسي البصري صدوق، من أعيان العلماء، لكنه من رؤوس الخوارج، وكان على مذهبهم، ويقال رجع عن ذلك، مات قبل المائة سنة ٨٤هـ. الطبقات الكبرى ١٥٥/٧، البداية والنهاية ٥٢/٩، والتقريب ٤٢٩/١.

بعوضة، وأمرهم أشهر من أن يذكر [١].

عدم اهتمام الشيعة بالأسانيد:

لا شك أن الشيعة لا يهتمون بالأسانيد ولا يعدُّونها شيءا ! مثل ما يهتم بها أهل السنة والجماعة، فإنهم يعدُّونها من الدين ويهتمون بها أشدّ الاهتمام كما مرَّ. وهناك أذكر بعض أقوال الأئمة الشيعة حول هذه القضية التي تدل على عدم اهتمامهم بالأسانيد ، منها:

ما ورد في "الكافي" للكليني:

عن محمد بن مسلم [٢] قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس [٣].

وعن أبي بصير[٤] قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحديث أسمع منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك ؟ قال: سواء إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليَّ [٥].

وعن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا حدثتكم بحديث فأسندوه إلى الذي حدثكم فإن كان حقًّا فلكم وإن كان كذبًا فعليه [٦].

وقال السيد أبو طالب [٧]: إن كثيراً من أسانيد الاثني عشرية مبنية على أسام لا مسمى لها من الرجال، وقال: وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه. وحكي عن بعضهم: أنه كان يجمع روايات بزرجمهر، وينسبها للأئمة بأسانيد يضعها، فقيل له في ذلك، فقال: ألحق الحكمة بأهلها " [٨].

وقد ذكروا أن من رجالهم حيدر بن محمد السمرقندي [٩] قالوا بأنه: " روى جميع مصنفات الشيعة وأصولهم.. وروى ألف كتاب من كتب الشيعة " [١٠].

ولو كان هذا واقعاً لانتشر ذكره في كتب الرجال والتاريخ ولكن لم يوجد له أي ذكر أو إشارة.

---

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ٧٩-٨٠.

(٢) هو ابن رباح أبو جعفر الأوقص الطحان، مولى ثقيف الطائفي، وكان أعور، فقيه ورع، صحب أباجعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، وكان من أوثق الناس. توفي سنة ١٥٠ هـ. رجال النجاشي ١٩٩/٢، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٥٧٨.

(٣) أصول الكافي ٥١/١.

(٤) هو يحيى بن القاسم الأسدي وثقه النجاشي وغيره، رجال النجاشي ٤١١/٢. وقيل: أبو بصير المرادي. سيأتي في ص ٣٦٧.

(٥) أصول الكافي ٥١/١.

(٦) المصدر السابق ٥٢/١.

(٧) هو يحيى بن الحسين بن محمد بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون البطحاني، الهاشمي، توفي سنة ٤٢٤ هـ. معجم المؤلفين ١٩٢/١٣.

(٨) الحور العين ص ١٥٣.

(٩) هو ابن نعيم أبو محمد السمرقندي، فاضل جليل القدر من غلمان محمد بن مسعود العياشي. الفهرست للطوسي ٥٥/١، ورجال الطوسي ص ٤٦٣، أمل الآمل ٨٢/٢.

(١٠) وسائل الشيعة: ١٨٥/٢٠.

ومما يؤيد هذا وأنه لا سند لهم في الحقيقة النص التالي الذي جاء في أصح كتبهم، حيث قالوا: " إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة، فكتموا كتبهم ولم تُروَ عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا". ولما سئلوا إمامهم عن ذلك قال: " حدثوا بها فإنها حق " [١].

فهذا اعتراف خطير بانقطاع أسانيدهم.

قال موسى جار الله [٢] في تعليقه على هذا النص: "نرى أن التقية جعلت وسيلة إلى وضع الكتب" [٣].

ولهذا إعترف بعض علماء الشيعة بضياع مذهب آل البيت بسبب التقية.

يقول يوسف البحراني [٤]: " فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما اعترف بذلك ثقة الإسلام وعَلَم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني نور الله مرقده في جامعه – الكافي – " [٥].

بل يقول الميرزا القمي [٦]: " الأخبار الموجودة في كتبنا ما يدل على أن الكذابة والقالة قد لعبت أيديهم بكتب أصحابنا وأنهم كانوا يدسون فيها " [٧].

وحكموا بصحة كتاب (نهج البلاغة) مع أن هذا الكتاب قد جُمع بعد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بثلاثة قرون ونصف بلا إسناد !.

فجاءت هذه الإقرارات والاعترافات لتكشف أن "الإسناد " خصيصة من خصائص أهل السنة، وأن اتجاه الشيعة لذلك إنما هو من باب التقليد وصيانة المهذب من النقد. وكان وضع هذا الاصطلاح على يد ابن المطهر الذي حظي بنقد قوي من شيخ الإسلام ابن تيمية مما يدل على أثر ذلك في الشيعة.

وقد صار هذا الاصطلاح مثل عقيدة التقية يتسترون به على غلوهم، فإذا وُجِّه إليهم نقده ادعوا أن في رواياتهم الصحيح وغيره، كما تلحظ هذه الظاهرة في كتابات ثلة من شيوخهم المعاصرين.

بعد النظر في أقوال أئمة أهل السنة والشيعة الاثني عشرية حول السند وأهميته عرفنا أن الشيعة لا يهتمون بالسند ولا يعدُّونه شيئا ! مثل ما يهتم به أهل السنة والجماعة، فإنهم يعدُّونه من الدين ويهتمون به أشدّ الاهتمام. فشتّان بين أهل السنة والشيعة في هذا الباب!! وأقوالهم خير دليل على ذلك كما تقدم.

---

(١) أصول الكافي: كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ٥٣/١.

(٢) هو ابن فاطمة، التركستاني القازاني التاتاري، الروستوفدوني الروسي. ولد في (روستوف دون) بروسيا. شيخ إسلام روسيا، فاضل عارف باللغات العربية والفارسية والتترية والتركية والروسية. ولد. وتفقه بالعربية وتبحر في علوم الإسلام. فأنشأ مطبعة في (بتروغراد). ثم قبض عليه وسجن، ثم اضطر إلى الهجرة إلى أن مرض في مصر، فملجأ العجزة بالقاهرة وتوفي بها سنة ١٣٦٩ هـ. الأعلام ٣٢٠/٧، ومعجم المؤلفين ٣٦/١٣.

(٣) الوشيعة في نقد عقائد الشيعة ص ٤٧ .

(٤) هو ابن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، من آل عصفور: فقيه، أصولي، إمامي، متكلم، محدث، عارف بالرجال من الإمامية بالبحرين. توفي بكربلاء سنة ١١٨٦ هـ ودفن بها. الأعلام ٢١٥/٨، ومعجم المؤلفين ٢٦٨/١٣.

(٥) الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: المقدمة الأولى ٥/١.

(٦) هو أبو القاسم بن محمد حسين القمي، فقيه من علماء الإمامية. يلقب الميرزا القمي. أصله من بلدة " رشت " بإيران. توفي بقم سنة ١٢٣١ هـ. الأعلام ١٨٣/٥، ومعجم المؤلفين ٢٦٨/١٣.

(٧) القوانين المحكمة ٢٢٢/٢.

الفصل الثالث

تقسيم الخبر من حيث القبول والرد وحكمه عند أهل السنة والشيعة الإمامية

المبحث الأول

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة و الشيعة الإمامية

المطلب الأول

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثاني

تقسيم الخبر المقبول عند الشيعة الإمامية

المبحث الثاني

الخبر المردود وأقسامه وحكمه عند المحدثين من أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

الخبر المردود عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثاني

أقسام الخبر المردود عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثالث

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين أهل السنة

المبحث الثالث

الخبر المردود وأقسامه وحكمه عند المحدثين من الشيعة

المطلب الأول

الخبر المردود عند المحدثين من الشيعة

المطلب الثاني

درجات الخبر الضعيف وحكمه عند المحدثين من الشيعة

المبحث الرابع

المقارنة بين المذهبين

تقسيم الخبر من حيث القبول والرد وحكمه عند أهل السنة والشيعة الإمامية

قبل أن نبدأ تقسيم الخبر من حيث القبول والرد وحكمه عند أهل السنة والشيعة لا بد لنا أنْ نعَــرِّف الخبر المقبول والمردود عندهما.

فعرَّف ابن حجر المقبول بقوله: " المقبول وهو: ما يجب العمل به عند الجمهور. والمردود هو الــذي لم يترجَّحْ صدقُ المخبر به " [١].

وعرَّفهما زين الدين العاملي بقوله: " المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهــور، كــالخبر المحتــفّ بالقرائن، والصحيح عند الأكثر، والحسن عند البعض. والمردود وهو الذي لم يترجح صدق المخبر به لــبعض الموانع " [٢].

ولا تعارض في تعريف المقبول والمردود بين أهل السنة والشيعة الإمامية.

ومن المعلوم أن الحديث عند أهل السنة ينقسم من حيث القبول والرد إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وقد كان قديماً ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط.

أما الحسن فكان مدرجاً في الصحيح، وممن قسَّمه إلى صحيح وحسن وضعيف هو الإمام أبو عيــسى الترمذي، وقد توفي سنة ٢٧٩هــ، ونقله عنه وعن علماء الحديث الإمام الخطابي [٣] الذي توفي سنة ٣٨٨هــ.

يقول السخاوي: " فمنهم – أي من العلماء – من يدرج الحسن في الصحيح؛ لاشتراكهما في الإحتجاج، بل نقل ابن تيمية إجماعهم إلا الترمذي خاصة عليه أو بالنظر " [٤].

يقول الخطابي: " اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم " [٥].

وعن وجهة تقسيمه إلى ذلك يقول السيوطي: الحديث " إما مقبول أو مردود، والمقبول إما أن يشتمل من صفات القبول أعلاها، أو لا، والأول: الصحيح، والثاني: الحسن، والمردود لا حاجة إلى تقسيمه ".

وقال أيضاً: وقيل: " الحديث صحيح وضعيف فقط، والحسن مدرج في أنواع الصحيح " [٦].

وقال العراقي: " ولم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك وإن كان في كلام المتقدمين ذكــر الحــسن وهو موجود في كلام الشافعي رضي الله عنه، والبخاري [٧]، وجماعة، ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥١.

(٢) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/ ١٦٢.

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستيّ، أبو سليمان: فقيه محدّث، من أهل بست (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب) له، توفي سنة ٣٨٨ هــ. السير ١٧/ ٢٣، والأعلام ٢/ ٢٧٣.

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ٢٦.

(٥) معالم السنن ١/ ٦.

(٦) تدريب الراوي ١/ ٥٩.

(٧) قد ذكر الترمذي حُكمَ البخاري على الحديث بقوله: " هو حديث حسن ". كما في حديث عثمان: أنَّ النبي صلى الله عليه

الحديث وهو إمام ثقة " [1].

أما الشيعة الإمامية الاثنى عشرية:

فكما هو معلوم أن الخبر ينقسم عند أهل السنة من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام كما مر آنفاً، كذا ينقسم الخبر عند الشيعة الإمامية من حيث القبول والرد إلى أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف.

وقد اُستُحْدِث هذا التقسيم عندهم في منتصف القرن السابع الهجري تقريباً، وقدكان قبل ذلك ينقسم من حيث القبول والرد إلى قسمين رئيسيين مثل أهل السنة: الصحيح والضعيف.

يقول محي الدين الموسوي [2]: " إن تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، لم يكن معروفاً لدي فقهاء الإمامية وعلماء الحديث منهم، فإن الخبر لديهم: إما صحيح، وهو الذي احتف بقرائن تفيد القطع أو الوثوق بصدوره عن المعصوم عليه السلام، وإما ضعيف: وهو الذي لم يحتف بقرائن " [3].

وأول من قسَّم هذا التقسيم وابتدعه عندهم هو الشيخ جمال الدين أحمد بن موسى الحسني المعروف بابن طاووس، وقد مات هذا الشيخ سنة ٦٧٣ هـ .

يقول السيد محسن الأمين: " ومن علماء الشيعة السيد جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر الحسني، وهو واضع الاصطلاح الجديد في تقسيم الحديث عند الإمامية إلى أقسامه الأربعة: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف، وقد توفي عام ٦٧٣ هـ [4].

علتهم في تنويع الحديث إلى أنواع الأربعة:

يقول الشيخ محي الدين الموسوي: إن مَن قال: إن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط احتجوا بأن:

أ- احتفاف جميع الأخبار التي يُستَدَلُّ بها في الشريعة بقرائن تفيد الوثوق والقطع بصدورها عن المعصوم عليه السلام، فهي حجة بأجمعها، فيبطل تنوعها، لأن مقتضاه عدم حجية بعضها لضعف السند.

ب- انحصار الحجة من الأخبار لدي قدماء فقهائنا بما احتف بتلك القرائن، فيكون التنويع بلحاظ رجال السند من الحادثات والبدع التي يحرم العمل بها.

وسلم خَلَّلَ لِحْيَتَهُ. قال محمد: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان، قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث؟ فقال: هو حسن. و في حديث ابن عبَّاس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ ". سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. أنظر العلل الكبير برقم (١٩، ٢١)، وانظر أيضاً برقم (٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٧٤، ٨٦، ٧٨، ١٤٣، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٧٣، ٣٥٠، ٣٥٤، ٤٠٥، ٤١٨، ٤٧٩، ٥٠٦، ٥٥٨، ٦٢٨، ٦٥٢، ٦٧٠، ٧١٧).

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٩.

(٢) هو ابن محمد جواد الموسوي الغريفي، أحد علماء الشيعة الإمامية الذي صنف كتابه في علوم الحديث في العصر الحاضر قبل عام ١٩٦٨م. توفي في بغداد ١٣ رمضان سنة ١٤١٢ هـ. almoqdsalghorayfi.com

(٣) قواعد الحديث ص ١٥.

(٤) أعيان الشيعة ١/١٤٩.

أما من قال بتنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة السابقة، فقد ردوا على السابقين بقولهم:

أولاً: إن من حصل له القطع بصدور جميع تلك الأخبار عن المعصوم عليه السلام كانت حجة في حقه، ولا تبقى حاجة إلى النظر في إسنادها، فيبطل التنويع، وأما الذي لم يحصل له القطع بذلك، ولم تقم عنده تلك القرائن فلا مناص له من مراجعة إسناد الأحاديث والفحص عما هو من تلك الأنواع.

ثانياً: أن القدماء لقرب عهدهم بالأئمة الأطهار عليهم السلام كان من السهل عليهم تحصيل القطع بصدور الأحاديث عنهم لكثرة القرائن الدالة على ذلك، فلا تبقى حاجة إلى التفتيش عن رجال السند كي يضطروا إلى التنويع، أما المتأخرون فقد خفت عليهم تلك القرائن لتطاول العهد، وقدم الزمن، فلا مناص لهم من تنويعه وتقسيمه بلحاظ سنده، وصفات روايته، ثم النظر في شمول الدليل لأي قسم منه [1].

وعلى كل فهذا اصطلاح لكل فريق، ولا مشاح في الاصطلاح، فالمهم هو: ما المقصود بما تحمله هذه المصطلحات من معان؟

وهو ما سنتحدّث عنه بتوفيق الله عزوجل في الصفحات التالية.

(١) قواعد الحديث ص ١٨ بتصرف يسير.

المبحث الأول

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثاني

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من الشيعة

المبحث الأول

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة

ينقسم الخبر عند أهل السنة من حيث القبول والرد إلى قسمين رئيسيين المقبول والمردود إلا أن المقبول عندهم يتكون من الصحيح والحسن بقسميهما، والمردود يتكون عندهم من الضعيف بأنواعه.

وهذا التقسيم عند أهل السنة يدل على عنايتهم بنقد الحديث، فإنه لا شك أن لكل قسم من الأقسام المذكورة اعتبارات خاصة تميّزه عن غيره، وفيما يلي بيان هذه الأقسام باختصار.

المطلب الأول

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من أهل السنة

الخبر المقبول: وهو ما تَرَجَّحَ صِدْقُ المُخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

وينقسم الخبر المقبول عند أهل السنة بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسيين هما:

١- الصحيح

٢- الحسن.

وكل منهما ينقسم إلى قسمين هما، لذاته ولغيره، المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام، وفيما يلي بيان هذه الأقسام .

أ - الصحيح لذاته.

ب - الحسن لذاته.

ج - الصحيح لغيره.

د - الحسن لغيره.

الأول: الحديث الصحيح لذاته:

عرّفه الحافظ ابن الصلاح بأن: " الحديث الصحيح فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً " [1].

من هذا التعريف تبين أن الحديث الصحيح لذاته لابد أن يتوفّر فيه خمسة شروط:

الشرط الأول: اتصال السند.

الشرط الثاني: عدالة الرواة.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث) ص ٧٩.

الشرط الثالث: ضبط الرواة.

الشرط الرابع: عدم الشذوذ.

الشرط الخامس: السلامة من العلل المؤثِّرة.

ولأن هذه الشروط يكثر دورانها في الأقسام المتقدمة فيجدر بيانها:

الشرط الأول: إتصال السند.

ذكر ابن حجر في بيان متصل السند بقوله: " المتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كلٌّ من رجاله سمع ذلك المرويَّ من شيخه " [(١)].

فمعنى الاتصال أن يكون كل واحد من رواة الحديث قد تلقاه ممن فوقه من الرواة وهكذا إلى أن يبلغ التلقي قائله. فخرج بذلك المرسل والمنقطع بأي نوع من أنواع الانقطاع. لأنه إذا لم يكن متصلا فمعناه أنه سقط من سنده واسطة أو أكثر، ويحتمل أن يكون الواسطة المحذوف ضعيفا، فلا يكون الحديث صحيحا [(٢)].

ويقول عبد الله بن يوسف الجديع: " المراد به : أن يكون كل راو من رواة الإسناد أخذ الحديث ممن فوقه مباشرة، وذلك بصيغة من صيغ التحمل الصريحة بالسماع كأن يقول: (سمعت فلاناً)، أو الصريحة بالاتصال دون سماع كالمكاتبة من الشيخ للتلميذ بخط موثوق به، أو المحتملة للسماع احتمالاً راجحاً، كالعنعنة ممن انتفت عن روايته عن شيخه شبهة الانقطاع بتدليس أو إرسال.

فيخرج بذلك المنقطع في جميع صوره، وألقابه المعروفة في هذا العلم هي: المنقطع، والمرسل، والمعضل، والمدلس، والمعلق " [(٣)].

الشرط الثاني: عدالة الرواة.

اختلفت عبارات العلماء في تحديد معناها وتعريفها:

فقد عرّف الخطيب البغدادي بما يستخرج منه فالعدالة عنده: أداء الفرائض ولزوم الأوامر، وتوقي النواهي، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب والأفعال والمعاملات، والتوقي في اللسان عما يثلم الدين والمروءة [(٤)].

وعرّفها ابن حجر: " المراد بالعدل من له ملكةٌ تَحمْلُه على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة " [(٥)].

وقد عرّفها ابن الأثير الجزري [(٦)] مفصلاً فقال: " العدالة: عبارة عن استقامة السيرة والدِّين، ويرجع

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٩.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٤٢.

(٣) تحرير علوم الحديث ٢/٧٩٤-٧٩٥.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ٨٠.

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٨.

(٦) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير: المؤرخ الإمام، من العلماء بالنسب والأدب. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر، وسكن الموصل. توفي سنة ٦٣٠ هـ. وفيات الأعيان ١/٣٤٧، والسير

حاصلها: إلى هيئة راسخة في النفس، تُحَمِّل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما تُرَدُّ به الشهادة والرواية. وبالجملة: فكلٌّ ما يدل على ميل دينه إلي حدٍّ يستجيز على الله الكذب بالأغراض الدنيوية، كيف وقد شُرِط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة، نحو الأكل والشرب في السوق، والبول في الشوارع، ونحو ذلك " [1].

فالخلاصة فيه أن العدالة هي: استقامة الراوي في الظاهر على طاعة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم. وطريق تمييز الطاعة: الكتاب والسنة، وذلك فيما لا يحتمل خلافاً من نصوصهما.

فخرج به: رواية الفاسق بالكذب في الحديث، أو في لسانه في غير الحديث، ومن يدعي سماع ما لم يسمع، أو الفاسق بالمعصية التي لا يدخلها تأويل كشرب الخمر المتفق على حرمته، ورواية الكافر.

ولا يقدح في العدالة شيء مما يلي:

أولاً: فعل المباحات مجردة عن المخالفة في أمر آخر، وإن جرى العرف على العيب بها.

ثانياً: موافقة الصغيرة بمجرده؛ من أجل انتفاء العصمة منه.

ثالثاً: موافقة المعاصي بالتأويل؛ لإعتقاد المواقع كونها مباحة.

رابعاً: البدعة غير القاضية بكفر صاحبها لعينه؛ لكون الأصل فيه قصد إصابة الحق [2].

الشرط الثالث: ضبط الرواة.

والمعتبر في الضبط أن يكون الراوي حافظاً لحديثه، إما عن ظهر قلب، وإما في كتاب متقن صحيح، بحيث يقدر على أداء الحديث كما سمعه، لفظاً أو معنى، على ما تقدم في تعريف الحديث الصحيح عند الشافعي حيث قال:

" أن يكون ممن يؤدّي الحديثَ بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدّث على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحيل به معناه: لم يَدر لعله يُحيل الحلالَ إلى الحرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يَبق وجهٌ يُخاف فيه إحالتُهُ الحديثَ، حافظاً إن حدّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدّث من كتابه. إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافق حديثَهم، بريًّا من أن يكون مدلِّسا، يحدث عن من لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي " [3].

وتبين لنا العبارة المذكورة أن الضبط نوعان: ضبط صدر وضبط كتاب.

وقد بين ابن حجر معناهما فقال: " ضبط صدر، وهو أن يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره

٣٥٣/٢٢، والأعلام ٣٣١/٤.

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ٧٤/١-٧٥.

(٢) تحرير علوم الحديث ٧٩٥/٢.

(٣) الرسالة ص ٣٦٩.

متى شاء. وضبط كتاب، وهو صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصححه، إلى أن يؤدّي منه "[١].

الشرط الرابع: عدم الشذوذ.

عرّف الإمام الشافعي الشاذَ بقوله: " ليس الشاذ من الحديث: أن يروي الثقةُ حديثاً لم يروِه غيرُه، إنما الشاذ من الحديث: أن يروي الثقات حديثاً، فيشذَّ عنهم واحدٌ، فيخالفهم "[٢].

وعرَّفه ابن حجر بقوله: هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه "[٣]. أي أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

وهذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر وقال: " وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح "[٤].

الشرط الخامس: السلامة من علة مؤثِّرة.

تقاربت عبارات أهل المصطلح في تعريفهم العلة في الحديث. وأول كتاب ذكر تعريفا للعلة هو "معرفة علوم الحديث" للحاكم، وقد قال فيه: " وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل ". ويقول الحاكم أيضا: " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل "[٥].

وهذا من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة، ولا يمكن أن نسميه حدّا بما يحمله الحد من الضوابط. كما يلاحظ في كلام الحاكم قصر العلة على ما لا مدخل للجرح والتعديل فيه، وهو مخالف لمنهج كتب العلل التي احتوت على علل سببها جرح الراوي.

نقول: وجاءت عبارة أبي عمرو ابن الصلاح أكثر تحديدا من عبارة الحاكم فقال: " الحديث المعلَّل: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرَه السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[٦].

وفي هذا التعريف دور لأنه أدخل " العلة " في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد.

وأما الحافظ زين الدين العراقي فقد عرف العلة بقوله: " وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه "[٧].

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٨–٥٩.
(٢) آداب الشافعي ومناقبه ص ٢٣٣، والكفاية ص ١٤١، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣.
(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٧٢.
(٤) المصدرالسابق.
(٥) معرفة علوم الحديث ص ١١٢.
(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٧.
(٧) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١١٦.

ويلاحظ على هذا التعريف تكرار الألفاظ فيه، ويشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحا، وليس ذلك بلازم، إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح، وقد يكون الحديث من أصله معلولا، كأن يظهر بعد البحث أن الحديث لا أصل له، وإنما أدخل على الثقة فرواه.

فالعلة عبارة عن سبب خفي غامض يدل على وهم الراوي سواء أكان الراوي ثقة أم ضعيفاً. سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم فيما يتعلق بالمتن [1].

فإن كانت في المتن فإنها تظهر من خلال مقارنة ذلك المتن بنظائره بعد صحة الإسناد، فتبدو فيه مخالفة لما هو مسلم أو أصح منه، كحكاية خلق الأرض دون السماوات في ستة أيام، وكمجيئه على غير ما رواه من هو أقوى.

وإذا كانت في الإسناد فإنها تظهر من خلال مقارنة ذلك الإسناد بسائر أسانيد الحديث، كالحديث يرويه الثقة مرفوعاً، فإذا بكَ تجدُه موقوفاً أو مقطوعاً، أو يرويه متصلاً فإذا بكَ تجدُه منقطعاً أو مرسلاً [٢].

وجه دلالة هذه الشروط الخمسة على صحة الحديث: أن العدالة والضبط يحققان أداء الحديث كما سمع من قائله، واتصال السند على هذا الوصف في الرواة يمنع اختلال ذلك في أثناء السند، وعدم الشذوذ يحقق ويؤكد ضبط هذا الحديث الذي نبحثه بعينه وأنه لم يدخله وهم، وعدم الإعلال يدل على سلامته من القوادح الظاهرة، فيكون الحديث بذلك صحيحا لتوفر عامل النقل الصحيح واندفاع القوادح الظاهرة والخفية. فيحكم له بالصحة اجماعاً.

وهذه الأمور الخمسة شروط لصحة الحديث، واشتراط هذه الأمور دليل على دقة نقد المحدثين في الحكم على الحديث بالصحة والضعف.

حكم الحديث الصحيح لذاته:

وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومَن يُعْتَدّ به مِن الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يَسَع المسلم ترك العمل به.

الثاني: الحديث الحسن لذاته:

أول من جاء عنه تعريف " الحديث الحسن " هو الإمام الترمذي، ومعلوم أن له في كتابه " الجامع " مصطلحات مبتكرة، اضطرب العلماء بعده في تفسيرها.

قال الترمذي: " ما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث حسن)، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا. كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك. فهو عندنا حديث حسن " [٣].

---

(١) الحديث المعلول قواعد وضوابط ص١٣. للدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.

(٢) تحرير علوم الحديث ٢/٧٩٩.

(٣) كتاب العلل (الصغير) آخر "جامع الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي" ١٠/٤٧٣-٤٧٤.

يقول الشيخ عبد الله الجديع: " وهذا التعريف من الترمذي يمكن إجراؤه على صورة (الحسن لغيره)، إذ مجيء معنى الحديث من وجه آخر لا يطلب في رواية من ثبت حفظه بثبوت السلامة من الوهم، وإن كان في حفظه لين إنما تُطلب فيه السلامة من التفرد بما لا أصل له، وفرق بين الصورتين لا يخفى.

ولذا كان (الحسن لذاته) مندرجاً عند أكثر الأئمة تحت (الصحيح)؛ لاعتبار النظر عندهم إلى ذات الإسناد وذات المتن، وأنه نفس ما اعتبروه للحديث الصحيح لذاته.

والحديث الحسن بتعريف الترمذي هو الضعيف الصالح عند من تقدمه من أهل العلم " [١].

ويعرِّفه الإمام الخطابي بقوله: " والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء " [٢].

وعرَّفه ابن الصلاح بقوله: " أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان " [٣].

أجمع ما جاء في تعريف الحسن لذاته هو ما ذكره ابن حجر عندما قال: " وخبر الآحاد؛ بنقل عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصل السَّنَد، غير مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصَّحيحُ لذاته، .... فإن خف الضبطُ فالحسن لذاته [٤].

تعريفه المختار: ويمكن أن نعرِّف الحسن لذاته بناء على ما عرَّفه ابن حجر بما يلي: هو ما اتصل سنده بنقل عدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

حكم الحديث الحسن لذاته:

يقول الدكتور نور الدين عتر: " الحديث الحسن مقبول عند الفقهاء كلهم في الاحتجاج والعمل به وعليه معظم المحدثين والأصوليين، وذلك لأنه قد عرف صدق راويه وسلامة انتقاله بالسند، وخفة الضبط كما عرفت لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع، لأن المقصود أنه درجة أدنى من الصحيح، من غير اختلال في ضبطه، وما كان كذلك فإن النفس تميل إلى قبوله، ولا يأباه القلب، والظن يحسن بسلامته فيكون مقبولا " [٥].

فالخلاصة فيه: أن الحديث الحسن لذاته كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة؛ ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان [٦]، وابن خزيمة [٧]، مع قولهم بأنه دون

---

(١) تحرير علوم الحديث ٨١٥/٢.

(٢) معالم السنن١ /٦.

(٣) علوم الحديث ص ١٠٠.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٨، ٦٥..

(٥) منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٦٦.

(٦) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له ابن حِبّان. مؤرخ، علّامة، جغرافي، محدث. ولد في بست (من بلاد سجستان)، حيث توفي سنة ٣٥٤ هـ. وهو أحد المكثرين من التصنيف. ميزان الاعتدال ٣٥٧/٢، ولسان الميزان ١١٢/٥، والأعلام ٧٨/٦.

(٧) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي، إمام نيسابور في عصره. كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث. مولده ووفاته بنيسابور. رحل إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، ولقبه السبكي بإمام الأئمة. تزيد مصنفاته على ١٤٠ منها كتاب

الصحيح المبين أولا [١].

الثالث: الحديث الصحيح لغيره.

الصحيح لغيره هو الحديث الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنه يتقوى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح، ويسمى الصحيح لغيره [٢].

وسمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له.

حكم الحديث الصحيح لغيره:

قال الحافظ ابن حجر: وإنما يُحكم له بالصحة عند تعدد الطرق، لأن للصورة المجموعة قوة تجبُرُ القدرَ الذي قصَّر به ضبطُ راوي الحسن عن راوي الصحيح [٣].

الرابع: الحديث الحسن لغيره.

الحسن لغيره هو كما ذكره ابن الصلاح في بيان أحد قسمي الحسن فقال: " الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تَتَحَقَّق أهليتُه، غير أنه ليس مغفَّلاً كثيرَ الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمُّدُ الكذبِ في الحديث ولا سببٌ آخرُ مُفَسِّقٌ، ويكون متنُ الحديث مع ذلك قد عُرِف بأَنْ رُوِي مثلُه أو نحوُه من وجه آخرِ أو أكثرَ حتى اعتضد بمتابَعَة مَن تابع راويَهُ على مثله، أو بما له من شاهد، وهو وُرُودُ حديثٍ آخرَ بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا ومنكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزَّلُ " [٤].

وينبغي أن يلاحظ في كلا التعريفين شرط اتصال السند، فهو مراد، وإن لم يصرح به في القسمين، وعلى هذا فشرط الاتصال لا بد منه في الحسن بقسميه، فهو شرط مشترك بين الصحيح والحسن. وكذا العدالة لا بد منها في الصحيح والحسن لذاته وأما الضبط فيشترط في الصحيح الضبط التام بخلاف الحسن لذاته فيكتفى فيه بالضبط القاصر عن الكمال.

وأما الحسن لغيره فيكتفى فيه بأدنى درجات الضبط كما يكتفي فيه برواية المستور، وعلى هذا يكون الحسن لغيره قاصرا عن الصحيح بقسميه في العدالة والضبط، وكذا عدم الشذوذ وعدم العلة لا بد منهما في الصحيح والحسن بقسميه.

(صحيح ابن خزيمة). توفي سنة ٣١١ هـ. السير ٣٦٥/١٤، والبداية والنهاية ١٤٩/١١.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٦٦، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ١٧٤ بتصرف يسير.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ٦٦ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٠.

لذلك ذكر السيوطي أن شروط القبول ستة وهي الإتصال والعدالة والضبط والمتابعة في المستور وعدم الشذوذ وعدم العلة [1].

وهذا بعد أنْ ثبت أنَّ أصل الحسن لغيره هو الضعيف بالنظر إلى أفراده، لكن وجود القرائن المذكورة ترجِّح صدقه، ويغلب على الظن ثبوته فيرتقي الحديث من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره.

حكم الحديث الحسن لغيره:

والحديث الحسن لغيره مقبول حجة يعمل به أيضاً عند جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين وغيرهم، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفًا لكنه قد انجبر وتقوى بوروده من طريق آخر، مع سلامته من أن يعارضه شيء، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ الراوي أو غفلته، وتحصل بالمجموع قوة تدل على أنه ضبط الحديث، وحسن الظن براويه أنه حفظه وأدَّاه كما سمعه، لذلك سمي الحديث حسنا [2].

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي١ /١٩٦.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص٥٨، ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٧١.

المطلب الثاني

تقسيم الخبر المقبول عند المحدثين من الشيعة الإمامية

ينقسم الخبر عند الشيعة الإمامية من حيث القبول والرد إلى قسمين رئيسيين المقبول والمردود إلا أن المقبول عندهم يتكون من الصحيح والحسن والموثق، والمردود يتكون عندهم من الضعيف بأنواعه. وفيما يلي بيان هذه الأقسام .

الأول: الخبر الصحيح:

قال زين الدين العاملي في تعريف الصحيح: " هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، وإن اعتراه شذوذٌ " [(١)].

شرح التعريف عندهم:

قد شرح هذا التعريف زين الدين العاملي نفسه حيث يقول:

فخرج بـ " اتصال السند " المقطوع في أي مرتبة اتّفق؛ فإنه لا يُسمّى صحيحاً وإن كان رواته من رجال الصحيح [(٢)].

وشمل قوله: " إلى المعصوم " النبيّ والإمام.

وبقوله: بـ " نقل العدل " الحسن.

وبقوله: " الإمامي " الموثق.

وبقوله: " في جميع الطبقات " ما اتفق فيه واحدٌ بغير الوصف المذكور؛ فإنه بسببه يلحق بما يناسبه من الأوصاف، لا بالصحيح " [(٣)].

وتبين لنا من هذا التعريف أن له قيدان فقط عندهم: وهو اتصال السند إلى المعصوم، وعدالة الراوي.

---

(١) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١٢٥/١.

(٢) رجال الصحيح: معناه أن المحدث في أحسن أحواله لم يحقق الحديث صحة وضعفا، وإنما حكم على رجاله فقط وترك دراسة الإسناد لمن يريد، ورحم الله المحدثين حيث يقولون: مَن أسند فقد أحال. قلت: ولكن كثيرا مَّا يأتي الشيعة بأحاديث من كتب أهل السنة أم من مواضع الدرر السنية، ثم نجد عليها تعليق الإمام الألباني أو غيره بعبارة " رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح " فيتوهّم الشيعة وبعض الإخوة أن هذا الحديث بذلك يكون صحيح وهذا غير صحيح. لأن شروط الحديث الصحيح هي: " عدالة الرواة وضبطهم، واتصال السند وعدم الشذوذ وعدم العلة " كما مرَّ ذكره، وقد يكون الحديث رجاله " ثقات " أو رجاله " رجال الصحيح " ولكنه منقطع.

(٣) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١٦٥/١-١٦٦.

ولم يتعرض الشيعة لقيد ضبط الراوي، وهذا مذهب أكثر الشيعة اعتماداً على أن اشتراط العدالة يدل عليه بالملازمة، وذلك لأن العدل إذا أحس من نفسه النسيان، أو السهو، أو عدم الإتقان بروايتة ما ليس مضبوطاً ويمتنع من تلقاء نفسه عن الرواية إذا لم يكن جازماً ومطمئناً لما يرويه عن غيره.

وعرَّفه العاملي أيضاً في الصحيح بلفظ: " وقد يُطلق الصحيح عندنا على سَليم الطريق مِن الطعن بما ينافي الأمرين، وهما كون الراوي باتصالٍ عدلاً إمامياً، وإن اعتراه مع ذلك الطريق السالم إرسالٌ أو قطعٌ". وبهذا الاعتبار يقولون كثيراً: " روى ابن أبي عمير في الصحيح كذا " أو: " في صحيحته كذا " مع كون روايته المنقولة كذلك مرسلةً ومثله وقع في المقطوع كثيراً " [١].

وربما زاد بعضهم قيود أخر بالتعريف الصحيح لم تُدرج فيه:

وهناك من أضاف قيد ضبط الراوي إلى تعريف الصحيح، ورأي اعتبار العدالة لا يغني عنه، لأنه ليس المراد شرط الضبط، الأمن من المجازفة، بل المقصود السلامة من غلبة السهو، والغفلة الموجبة لوقوع الخلل على سبيل الخطأ فلا بد من ذكره. غاية الأمر أن القدر المعتبر منه يتفاوت، ثم إن العدالة تمنع من تعمد نقل غير المضبوط عنه، لا من نقل ما يسهو عن كونه غير مضبوط فيظنه مضبوطاً [٢].

ولهذا يقول الشيخ المامقاني نقلاً عن أساتذته في هذا الفن: وهناك قيود أخرى في التعريف لم تدرج.

١ – أن يكون العدل ضابطاً:

لأن من كثر الخطأ في حديثه إستحق الترك، ورَدَّ بأن قيد العدل يغني عن الضبط، لأن المغفل المستحق للترك لا يعدلّه أهلُ الرجال، وأيضاً فالعدالة تستدعي صدق الراوي، وعدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والآداء، نعم لو زيد قيد الضبط توضيحاً لكان أمتن [٣].

٢ – أن لا يعتريه شذوذ.

ويقول أيضاً: وقد اعتبره جمهور العامة وأنكر ذلك أصحابنا نظراً إلى أن الصحة بالنظر إلى حال الرواة، والشذوذ أمر آخر مسقط للخبر عن الحجية، ولذا قال بعض من عاصرناه: إن عدم الشذوذ شرط في اعتبار الخبر، لا في تسميته صحيحاً؛ وكيف كان الأمر، فالأصحاب – يقصد الشيعة – لم يعتبروا في اصطلاحهم عدم الشذوذ [٤].

٣ – عدم كونه معللاً.

ويقول أيضاً: اشترطه جمع من العامة مريدين بالمعلل: ما اشتمل على علة خفية في متنه أو سنده لا يطلع عليها إلا الماهر، كالإرسال فيما ظاهره الاتصال، أو مخالفته لصريح العقل أو الحس.

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٦٦–١٦٧، وينظر أيضاً وصول الأخيار إلى أصول الاخبار – رسائل في دراية الحديث – ١/٣٩٦.

(٢) نهاية الدراية لصدر الدين الموسوي ص ٧١–٧٢.

(٣) مقياس الهداية في علم الدراية ١/١٤٨ – ١٥٠ بتصرف يسير.

(٤) المصدر السابق ١/١٥٣.

ونوقش فيه بأن هذا القيد مستغنى عنه، إذا ما ظهر كونه منقطعاً، أو ما شك فيه، فلا يصح الحكم بأنه متصل السند إلى المعصوم عليه السلام بالإمامي العدل الثقة، فإن ظاهر هذا التعريف هو ما حصل اليقين بكونه متصل السند بالعدول، أو ما ترجح في النظر في كونه كذلك، فالمعلل- أعني ما حصل الشك في اتصاله بالعدول- خارج عن التعريف؛ فوصْف بعضِهم مثل ذلك بالصحة مع ظهور كونه معلَّلاً عند آخَر، مبنى على غفلة الواصف، وخطئه في اجتهاده، وترجيحه أنه غير معلل.

وأما عيب المتن بكونه مخالفاً لصريح العقل أو الحس، فلا مدخلية له بهذا الاصطلاح، لأن العلة إن كانت في السند فظاهر، وفي المتن كذلك، لأن المتن يكون حينئذ غير صحيح لما فيه من خلل بالعلة، فيعلم أو يغلب على الظن أنه على ما هو عليه ليس من كلامهم عليهم السلام، نعم يقال فيه: صحيح السند أو المتن، فعليه يكون الاصطلاح بالمعنى الأخص: هو ما صح سنده من الضعف، أو القطع، وغير ذلك، ومتنه من العلة، وهذا اختلاف في الاصطلاح [1].

قال الشهيد الثاني زين الدين العاملي: إن الخلاف بين العامة والخاصة في أخذ قيد عدم الشذوذ، وعدم كونه معللا، خلاف في مجرد الاصطلاح، وإلا فقد يقبلون الخبر الشاذَّ والمعللَ، ونحن قد لا نقبلهما، وإن دخلا في الصحيح بحسب العوارض [2].

قلت: كلام زين الدين العاملي: أن " الخلاف في مجرد الاصطلاح، وإلا فقد يقبلون – أي المحدثين من أهل السنة – الخبر الشاذَّ والمعللَ، ونحن قد لا نقبلهما... " **فيه نظر.**

لأن أهل السنة لا يقبلون الشاذ على الإطلاق. بل المعرفة زيادات الثقات وحكمها وذلك فن لطيف تستحسن العناية به. ومذهب الجمهور من الفقهاء أصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر: أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصا مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة، أوكانت الزيادة من غير مَن رواه ناقصاً. خلافاً لمن ردَّ من أهل الحديث ذلك مطلقاً.

وقد قسّم الزيادة ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام وارتضاه النووي وابن حجر وغيرهما وهي:

١ – ما زاده الثقة منافياً لما رواه الثقات أو الأوثق منه فهذا حكمه الرد. وتسمى رواية الثقات أو الأوثق المحفوظ ورواية الثقة الشاذ.

٢ – ما زاده الثقة غير مناف لرواية الثقات أو الأوثق منه. فهذا حكمه القبول، لأنه في حكم خبر مستقل انفرد به الثقة عن شيخه.

٣ – ما زاده الثقة مع نوع منافاة لرواية من هو أولى منه، إلا أن هذه المنافاة تنحصر في تقييد المطلق أو تخصيص العام، فهذا حكمه القبول على الراجح [3].

حكم الخبر الصحيح عند الشيعة:

يقول عز الدين الحسين بن عبد الصمد: وهو مقبول عند أكثر أصحابنا المتأخرين مطلقاً، وعند الكلّ

(١) مقباس الهداية ١/١٥٤–١٥٥.

(٢) الرعاية لحال البداية في علم الحديث – رسائل في دراية الحديث – ١/ ١٦٦، وقواعد الحديث ص ٢٦.

(٣) ينظر للتفصيل: الكفاية ص ٤٢٥، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٧٧–١٧٨.

إذا اعتضد بقطعيٍّ، كفحوى الكتاب، أو فحوى المتواتر، أو عمومهما، أو دليل العقل، أو كان مقبولاً بين الأصحاب [١].

الثاني: الخبر الحسن

عرفه زين الدين العاملي فقال: " هو ما اتصل سنده بإمامي ممدوح من غير نصٍّ على عدالته في جميع مَراتبه أو في بعضها، مع كون الباقي من رجال الصحيح " [٢].

ويقول: " واحترز بـــ " كون الباقي من رجال الصحيح " عمَّا لو كان دونه؛ فإنه يلحق بالمرتبة الدنيا، كما لو كان فيه واحدٌ ضعيفٌ فإنه ضعيفاً، أو واحدٌ غيرُ إمامي عدلٍ فإنه يكون الموثق " [٣].

وقد وضَّح ذلك المامقاني فقال: " هو ما اتصل سنده كذلك إلى المعصوم بإمامي ممدوح مدحاً مقبولاً معتمداً به من غير نص على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتبه أي جميع رواة طريقه، أو تحقّق ذلك في بعضها، بأن كان فيهم واحدٌ إماميٌّ ممدوح غير موثّق، مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح: فيوصَف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد " [٤].

وقال أيضاً: " إنما قيد المدح المعتبر به احتراز عن مطلق المدح، فمرادنا بالمدح المعتبر به: ما له دخل في قوة السند، وتوضيح ذلك: إن من المدح: ما له دخل في قوة السند، وصدق القول، مثل صالح وخير ونحوهما، ومنه ما لا دخل له في قوة السند بل في المتن: مثل فهيم وحافظ ونحوهما، ومنه ما لا دخل له فيهما مثل شاعر وقارىء ونحوهما " [٥].

ويستفاد من التعريف المذكور وبيان احترازاته منه، أنهم متفقون على أن شروط الحسن هي:

١ –أن يكون السند متصلا بالمعصوم.

٢ – أن يكون جميع الرواة إماميين.

٣ –وأن يكون الرواة ممدوحين مدحاً مقبولاً معتمداً به، من غير معارضة ذم، وبالطبع الذم غير المقبول لا يعتد به.

٤ –أن يكون الرواة على الأوصاف المذكورة آنفاً موجودين في جميع الطبقات أو في بعضها بشرط كون الباقي من رجال الصحيح.

ويستفاد أيضاً من التعريف الحسن وبيانه أمور منها:

١ – أن ثبوت العدالة ليست شرطاً في الحديث الحسن.

٢ – اشترط الإمامية في سند الحديث الحسن أنه لا يسمى الحديث حسناً إذا كان فيه راو غير إمامي

---

(١) وصول الأخيار إلى أصول الاخبار – رسائل في دراية الحديث – ١/٣٩٦.

(٢) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٢٥، وينظر أيضاً: مقباس الهداية في علم الدراية ص ٣٤، وقواعد الحديث ص ٢٦.

(٣) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٦٨.

(٤) المصدر السابق، ومقباس الهداية في علم الدراية ص ٣٤.

(٥) مقباس الهداية في علم الدراية ص ٣٤.

من فرق الشيعة المخالفة لهم أوغيرهم.

٣- لا يعتبر في تعريف الحسن سلامته من الشذوذ والعلة، فيمكن أن يكون الحديث الحسن حسناً شاذاً، وغير شاذ أو حسناً معللاً أو غير معلل.

ومن هذا يمكن الانتقاد على تعريف الحسن عند الشيعة بأنه غير جامع لدخول المعلل في نوع الحسن، وهذا يتعارض مع ما ذكروه في اعتبار المعلل من نوع خاص بالضعف واعتبار الشاذ من نوع مشترك.

الثالث: الخبر الموثَّق

هذ النوع من الحديث اختص به الشيعة أيضاً:

قال زين الدين العاملي: " الموثق: سُمِّي بذلك لأن راويه ثقةٌ وإن كان مخالفاً، وبهذا فارق الصحيح، مع اشتراكهما في الثقة، ويقال له القوي أيضاً؛ لقوّة الظنّ بجانبه بسبب توثيقه ".

ثم عرّفه بأنه: " ما دخل في طريقه مَنْ نَصّ الأصحابُ على توثيقه مع فساد عقيدته، بأن كان من إحدى الفرق المخالفة للإمامية وإن كان من الشيعة ".

ويقول: احترز بقوله: " نص الأصحابُ على توثيقه " عما رواه المخالفون في صحاحهم التي وثّقوا رواتها، فإنها لا تدخل في الموثّق عندنا؛ **لأن العبرة بتوثيق أصحابنا للمخالف لا بتوثيق غيرنا**؛ لأنا لا نقبل أخبارهم بذلك.

وبهذا يندفع ما يُتوهَّم من عدم الفرق بين رواية مَن خالفناه ممّن ذُكر في كتب حديثنا، وما رووه في كتبهم، وحينئذ، فذلك كلّه بالضعيف عندنا " [١].

ولو كان رجال السند منحصرين في إمامي ممدوح بدون توثيق، وغيره إمامي موثق، فيلحق الحديث عندهم بالموثق، لأن الحسن عندهم أعلى رتبة في الموثق، وأقوى منه.

ويقول المامقاني: الأظهر **كون الحسن أقوى لأن كونه إمامياً ممدوحاً** أقوى من كونه موثقاً غير إمامي في الغالب، فيقتضي توصيف السند بالموثقية إلا أن مقتضى مراعاة الاصطلاح: عدم توصيفه بشيء من الحسن والموثقية وتسميه بالقوي. فالقوي عندهم يطلق على ما خرج عن الأقسام الثلاثة: الصحيح والحسن والموثق، ولم يدخل في الضعيف [٢].

ويستفاد من تعريف الخبر الموثق أنه لابد في الموثق أن يتحقق فيه الأمور الآتية:

١- اتصال السند إلى المعصوم.

٢- أن يكون الرواة في سنده غير إماميين، ولكنهم موثَّقون من الشيعة على وجه الخصوص.

٣- و أن يكون بعضهم كذلك، والآخرون من رجال الصحيح، حتى لا يدخله ضعف آخر، فيكفي إن دخل في الطريق من ليس بإمامي.

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية - رسائل في دراية الحديث - ١/١٦٨-١٦٩.

(٢) مقباس الهداية في علم الدراية ١/ ١٧٠-١٧١ بتصرف يسير.

والتعريف المذكور لم يُذكر فيه اتصال السند، ولم يُعتبر السلامة من الشذوذ والعلة، وبهذا يصلح أن يُسمّى الموثق موثقاً متصلاً أو منقطعاً، وموثقاً شاذاً أو غير شاذ، وموثقاً معللاً أو غير معلل.

ومما ينبغي ذكره هنا أن تعريف الموثق عند الشيعة يعطينا دليلاً على أنهم يعتبرون الحديث موثقاً لكون الراوي مخالفاً في العقيدة وإن كان ثقةً، واشتراط توثيق المخالف من قبلهم يتعارض مع اشتراط الإيمان في الراوي الذي تقبل روايته، فالمخالف عندهم ليس موثّقاً، وإنما هو مسلم لذلك لا يعتبر عدلاً فلا يقبل حديثه.

بم تثبت الوثاقة أو الحسن عند الشيعة؟

يقول أبو القاسم الخوئي [1]: تثبت الوثاقة أو الحسن بأحد أمور:

١- نصّ أحد المعصوميين: فهذا ما تثبت به الوثاقة أو الحسن، وهذا لا إشكال فيه لأن ثبوت ذلك النص يتوقف على احرازه بالوجدان [2]، أو برواية معتبرة، والوجدان وإن كان غير متحقق في زمان الغيبة

---

(١) هو أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي الخوئي، مرجع دين شيعي إيراني، كان يترأس الحوزة العلمية بمدينة النجف بالعراق، وكان مرجعاً وزعيماً لملايين الشيعة الاثني عشرية في العراق وإيران والخليج وغيرها من المناطق. توفي سنة ١٤١٢ هـ. ar.wikipedia.org

(٢) الوِجْدَانُ: مصدر: من وجد، وجدة ووجداناً بمعنى أدركه وحصل المطلوب. والإدراك هنا على ضربين: تصوّريّ في الذهن، أو تصديقي له.

والوجود أنواع: وجود حسّي: وهو ما يوجد بواسطة الحواس الخمسة، نحو وجدت زيداً، ووجدت صوته ووجدت طعمه ووجدت خشونته. ووجود شعوري: وهو ما يوجد بواسطة حركة الإحساس الغريزي بالشعور الداخلي في خلجات النفس، نحو: وجدت شعور الحب للأشياء والميل لها، من التملك والخوف والخشوع والتذلل والكبرياء وغيرها.

ووجود بقوة الإنفعال الشعوري كوجود الغضب والحزن والسيادة والسخط. ووجود بالعقل كمعرفة وجود الله ونبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وصار بمعنى الوجدان في العرف اسما للمشاعر وما ينتج عنها من انفعالات أو قوة انفعالية فيضفي على فكر الإنسان أبعاداً صورية وتطلعات خيالية. وجاء في المصدر نفسه: وجعل فيها إدراك الفجور والتقوى ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ أي: عرف النفس طريق الفجور والتقوى بالفطرة، فجعلها تميل إلى الطاعة وتحذر المعصية بصيرورة حركة الفطرة بمشاعر الوجدان.

والوِجْدَانُ: وهو مثل الكشف عند الصوفية، أي هو النفْسُ وقُواها الباطنيّة، ويطلق في الفلسفة، على كل إحساس أوَّليٍّ باللّذة كما يُطلَقُ على ضرب من الحالات النفسيّة من حيث تأثُّرُها باللّذة؛ أو الألم، أو الألم في مقابل حالات أخرى تمتاز بالإدراك والمعرفة.

وقد ردّ الشيعة بالوجدان كثيراً من الأحاديث الصحيحة لأنّها تنافي العقل عندهم، مثل حديث ابن الديلمي قال: أتيت أبي بن كعب فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر فحدثني بشيء لعل الله أن يذهبه من قلبي؟ قال: لو أن الله عذّب أهل سماواته وأهل أرضه عذّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرا لهم من أعمالهم، ولو أنفقتَ مثل أحد ذهبا في سبيل الله ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلت النار. قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك. قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك. قال: ثم أتيت زيد بن ثابت فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك. أخرجه أبوداود في كتاب السنة: باب القدر برقم (٤٦٩٩)، وصححه الألباني.

يقول الشيعة: أن هذا الحديث من الأحاديث التي تخالف العقول، فكيف يمكن معاقبة البريء بدون ذنب ؟! فإذا كان

نادراً، إلا أن الرواية المعتبرة موجودة كثيراً [(١)].

٢ – نص أحد الأعلام المتقدمين: فهذا أيضاً مما تثبت به الوثاقة أو الحسن من أمثال الكشي، والصدوق، والمفيد، والنجاشي [(٢)]، وأضرابهم [(٣)].

٣ – نص أحد الأعلام المتأخرين: وهذا مما تثبت به الوثاقة أو الحسن لكن بشرط: أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر، أو قريب العصر منه، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ ابن أشهر آشوب [(٤)] وغيره، أما في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاووس والعلامة ومن تأخر عنهما كالمجلسي، لما كان بعيداً عن عصرهم فلا عبرة بها، فإنها مبنية على الحدث والاجتهاد جزماً، وذلك في السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ، فأصبح عامة الناس إلا قليلا منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ [(٥)].

العقل السليم ينكر هذا أشد النكران، ويعتبره من الأمور القبيحة، فكيف بسيد العقلاء ؟!

ولهذا يقولون: " إن الوجدان خير شاهد على قبح تعذيب البريء من أي فاعل صدر، سواء كان الفاعل هو الواجب أم الممكن، فلو لم يتمكن العقل من درك هذا المقدار من التحسين والتقبيح، فلا يصح له القضاء في أي أمر يمت إليه بصلة ".

يقول قاسم البيضاني: " ولهذا فقد علّق أحد العلماء على مثل هذه الأحاديث فقال: " إن أساطين علمائنا كالشيخ المفيد والسيد المرتضى ومن عاصرهم أو تأخر عنهم ، كانوا إذا مرّوا بهذه الأخبار وأمثالها مما تخالف الوجدان، وتصادم بديهة العقول، ولا يدعمها حجة ولا برهان، بل هي أقرب إلى الخرافة منها إلى حقيقة الواقع ... قالوا: هذا خبر واحد، لا يفيدنا علما ولا عملا ".ينظر للإحالة: مباني نقد متن الحديث، عند الفريقين: رسالة ماجستير للطالب قاسم البيضاني ص ١٧، ١٩. وشبكة الإمامين الحسنين عليهما السلام للتراث والفكر الإسلامي.

قلت: إن الوجدان لا حيثية له في قبول الحديث وردّه لأن أئمة الحديث وصيارفته قتلوا المرويات بحثا، وأفنوا أعمارهم فيها، ولم يدعوا رواية في أي مسئلة إلا وبيّنوا مكانها من الصحة أو الحسن أو الضعف والاختلاق، وحسبك أن نستعرض الكتب التي ألفت في الأحاديث الموضوعة، وستتبين صدق ما أقول، فهم لم يقصروا في خدمة السنة وتزييف الزائف منها، ولكن الشيعة والمتأخرين هم الذين قصرت بهم الهمم عن العلم بما دوّنوه، فمن ثم وقعوا في كثير من الأخطاء والأغلاط.

نعم!! وهذا الوجدان القلبي إنما يحصل للمسلم الذي عمر قلبه بالإيمان، واستضاء بهدي الشريعة، ومعرفة قواعدها، والذي يزاول السنة، ويتعاهدها قراءةً ودراسةً حتى تصير عنده ملكة يميز بها بين ما يكون من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما ليس من كلامه، وإلى هذه الملكة أشار الربيع بن خثيم حيث قال: " إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل ننكره ". وقال ابن الجوزي: " الحديث المنكر يقشعر له جلد طالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب "، وهكذا يتبين لنا أن الحديث ثابت روايةً وصحيح روايةً ومعنىً. وينظر أيضاً: "دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين" لأبي شُهبة محمد بن محمد بن سويلم ص ٦٨-٦٩.

(١) معجم رجال الحديث ١/٣٩.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي، مؤرخ إمامي، يعرف بابن الكوفي، ويقال له الصيرفي. من أهل بغداد. توفي بمطير آباد سنة ٤٥٠ هـ. الأعلام ١/١٧٢، وأعيان الشيعة ٩/١٠٢.

(٣) المصدر السابق ١/٤١.

(٤) هو أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب الطبرسي، الشيعي، عالم مشارك في بعض العلوم. وعظ على المنبر أيام المقتفي ببغداد، فأعجبه وخلع عليه، وتوفي في شعبان سنة ٥٨٨ هـ. لسان الميزان ٥/٣١٠، والأعلام ١١/١٦، وأعيان الشيعة ٤٦/١٣٦.

(٥) المصدر السابق ١/٤٣.

ثم ذكر الخوئي بعد ذلك كلاماً كثيراً يؤكد ما ذهب إليه من أن توثيقات ابن طاووس والعلامة المجلسي لا عبرة بهما، ثم خلص من ذلك كله إلى ما يليه.

قال: وقد تحصل مما ذكرناه أن ابن طاووس والعلامة ومن تأخر عنهما إنما يعتمدون في توثيقاتهم وترجيحاتهم على آرائهم، واستنباطهم، أو على ما استفادوا من كلام النجاشي، والشيخ في كتبهم، وقليلا ما يعتمدون على كلام غيرهما، وقد يخطئون في الاستفادة كما قد يخطئون في الاستنباط، فنرى المجلسي يعد كل من للصدوق إليه طريق ممدوحاً، وهو غير صحيح، وعليه فلا يعتمد على توثيقاتهم بوجه من الوجوه.

٤- دعوى الإجماع من قبل الأقدمين: يقول الخوئي: وهذا أيضاً مما تثبت له الوثاقة أو الحسن أن يدعي أحد من الأقدمين الإجماع على وثاقة أحد، فإن ذلك وإن كان إجماعاً منقولاً إلا أنه لا يقصر عن توثيق مدعي الإجماع نفسه، منضماً إلى دعوى توثيقات أشخاص آخرين، بل إتفق ذلك في إبراهيم بن هشام فقد ادعى ابن طاووس الإتفاق على وثاقته، فإن هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في اثبات الوثاقة [1].

ترقية الأحاديث عند الشيعة الإمامية:

يقول عز الدين الحسين الهمداني: قد يروى الحديث من طريقين حسَنَين أو موثَّقَين أو ضعيفين، أو بالتفرق، أو يُروى بأكثر من طريقين كذلك، فيكون مستفيضاً. وكيف كان، لا شبهةَ أنه أقوى مما رُوي بطريق واحد من ذلك الصنف.

وهل يعادل في القوة ما فوقه من الدرجة؟ لم أقف لأصحابنا في هذا على كلام. وبعض العامة حكم بأنه لا يبلغ، وبعضهم حكم ببلوغه.

ثم قال: والذى أقوله: إن هذا الأمر يختلف جدًّا بحسب تفاوت الرواة في المدح، وبحسب تكثّر الطرق وقلّتها، وبحسب المتن من حيث موافقته لعمومات الكتاب والسنة أو عمل العلماء أو نحو ذلك.

فقد يساوي الحسن إذا تكثرت طرقه الصحيح، أو يزيد عنه إذا كان ذا مرجحات أخر؛ لأن مدار ذلك على غلبة الظن بصدق مضمونه التي هي مناط العمل، وإن كان لا يُسمّى في العرف صحيحاً [2].

---

(١) معجم رجال الحديث ١/٤٦.

(٢) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار - رسائل في دراية الحديث - ١/٤٠١-٤٠٢.

المبحث الثاني

الخبر المردود وأقسامه وحكمه عند المحدثين من أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

الخبر المردود عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثاني

أقسام الخبر المردود عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الثالث

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين من أهل السنة

المطلب الأول

الخبر المردود عند المحدثين من أهل السنة

ينقسم الخبر عند أهل السنة من حيث القبول والرد إلى قسمين رئيسيين المقبول والمردود إلا أن الخبر المقبول عندهم يتكون من الصحيح والحسن بقسميهما، وقد مرّ ذكره مفصلاً، وأما الخبرالمردود يتكون عندهم من الضعيف بأنواعه، وما يلي بيانه.

تعريف الخبر المردود عند أهل السنة:

عرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: " هو الذي لم يَتَرجَّحْ صدقُ المخبرُ به " [١].

وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التي مرت بنا في تعريف الصحيح.

تعريف الحديث الضعيف عند أهل السنة:

قال ابن الصلاح رحمه الله في تعريفه: " كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن – المذكورات فيما تقدم – فهو حديث ضعيف " [٢].

وقد تابعه على ذلك جماعة من الأئمة كالإمام النووي، وابن جماعة، والطيبي، وابن كثير [٣]، وابن الملقن [٤]، وأبي الحسن الجرجاني [٥]، [٦]، وغيرهم رحمهم الله جميعاً.

لكن قال العراقي: وقول ابن الصلاح: " ما لم يجمع صفات الصحيح، ولا صفات الحسن ". فذكر الصحيح غير محتاج إليه؛ لأن ما قصر عن الحسن، فهو عن الصحيح أقصر.

ومن ثَمَّ عرَّف العراقي: الحديث الضعيف بأنه الحديث الذى لم يبلغ مرتبة الحديث الحسن، فقال:

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ ----- مرتبة الحسن وإن بسط بغي

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٢.

(٣) هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، حافظ مفسر مؤرخ فقيه، وتوفي بدمشق سنة ٧٧٤ هـ. الدرر الكامنة ١/٣٧٣، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/١٥٣، وشذرات الذهب ٨/٣٩٧، والأعلام ١/٣٢٠.

(٤) هو عمر بن علي بن أحمد الأنْصَاري الشافعيّ، سراج الدين، أبو حفص ابن النحويّ، لمعروف بابن الملقن: من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال. أصله من وادي آش (بالأندلس) ومولده ووفاته في القاهرة سنة ٨٠٤ هـ. له نحو ثلاثمائة مصنف. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦/١٠٠، والأعلام ٥/٥٧.

(٥) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩هـ فرَّ الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي سنة ٨١٦ هـ. الضوء اللامع ٥/٣٢٨، والأعلام ٥/٧.

(٦) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ص ٣٨، و الخلاصة في أصول الحديث ص ٤٤، و اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ٤٤، و التذكرة في علوم الحديث ص ١٤.

وكذا قال السخاوى فى شرح " ألفيته " بقوله : ولا إحتياج لضم الصحيح إليه؛ فإنه حيث قصر عن الحسن، كان عن الصحيح أقصر [١].

وهكذا قال السيوطي بقوله: "... وإن قيل: إن الاقتصار على الثانى أولى – أي الحسن – ؛ لأن ما لم يجمع صفة الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد، ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد " [٢].

وقد حاول الزركشي [٣]، الجواب عن صنيع ابن الصلاح فقال عقب حكايته الاعتراض السابق:"وهو عجيب، لأن مقام التعريف يقتضي ذلك، ولأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح بشرطه السابق لا يُسمى حسناً، فالترديد مُتَعَيّن. ونظيره قول النحوي: بعد تعريف الإسم والفعل " والحرف ما لم يقبل شيءاً من علامات الإسم ولا علامات الفعل "، ثم لو عكس هذا الاعتراض فقيل: لا حاجة لذكر الحسن، بناء على أنه ليس ثَمَّ غير قسمين: صحيح وضعيف كما سبق عن الجمهور لكان أقرب"[٤].

واعترض الحافظ ابن حجر على هذا الجواب، وأكّد أن تعريف ابن الصلاح معترض، فقال عقب حكايته لجواب الزركشي: " وأقول: والتنظير غير مطابق؛ لأنه ليس بين الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص بخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عموماً وخصوصاً، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف ".

وقال أيضاً: " والحق أن كلام المصنف معترض؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا. وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخصر، والله أعلم " [٥].

التعريف الراجح في الحديث الضعيف:

والذى يظهر لى من الكلام السابق أن تعريف ابن حجر للحديث الضعيف هو تعريف مختصر سالم من الأعتراض وهو " كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول " [٦] والله أعلم.

وشروط الحسن هي اتصال السند، وعدالة الراوي، وضبطه وإن خف، وعدم الشذوذ، وعدم العلة. فإذا اختل شرط من هذه الشروط سُمِّي الحديث ضعيفاً.

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/١٢٦.

(٢) تدريب الراوي فى شرح تقريب النواوي ١/١٩٥.

(٣) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. له تصانيف كثيرة في عدة فنون، توفي سنة ٧٩٤ هـ. الدرر الكامنة ٣/٣٩٧، وشذرات الذهب ٦/٣٣٥، والأعلام ٦/٦٠.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/٣٨٩-٣٩٠

(٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر١/٤٩١-٤٩٢.

(٦) المصدر السابق ١/٤٩٢.

والسبب في الحكم على الحديث بالضعف لفقد أحد شروط القبول لأنه باجتماع هذه الشروط ينهض الدليل الذي يثبت أن الحديث قد أداه رواته كما هو، فإذا اختل واحد منها فقَدَ الدليل على ذلك.

وهنا يتضح لنا احتياط المحدثين الشديد في شروطهم لقبول الحديث، حيث جعلوا مجرد فقد الدليل كافيا لرد الحديث والحكم عليه بالضعف، مع أن فقد الدليل ليس دليلا محتما على الخطأ أو الكذب في رواية الحديث، مثل ضعف الحديث بسبب سوء حفظ الراوي وغلطه مع صدقه وأمانته، فإنه لا يعني أنه قد أخطأ فيه حتماً، بل يحتمل أن يكون قد أصاب، لكن لما طرأ هذا التخوف القوي من وقوع الخطأ فيه حكَمْنا عليه بالرد.

كذلك ضعف الحديث بسبب فقد الاتصال فإنه يضعف للجهالة بحال الواسطة المفقودة، فيحتمل أن يكون من الثقات وأن يكون من الضعفاء، وعلى فرض أنه ضعيف فإنه يحتمل أن يكون أخطأ فيه أو حرَّفه ... فأخذ المحدثون بعين الاعتبار احتمال الاحتمال، وجعلوا ذلك قادحا في قبول الحديث، وذلك غاية ما تكون الحيطة المنهجية في النقد العلمي [1].

---

(١) منهج النقدفي علوم الحديث ص ٢٨٦–٢٨٧.

المطلب الثاني

أقسام الخبر المردود عند المحدثين من أهل السنة

يقول الدكتور محمود الطحان [1]: " لقد قسم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها اسما خاصا بها، بل سموها باسم عام، هو "الضعيف" [2].

ويقول ابن الصلاح: " وأطنب أبو حاتم ابن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً" [3].

وهي عند الحافظ العراقي: اثنان وأربعون [4].

وهذه الأقسام تتفاوت المراتب حسب تفاوت أسباب الضعف وأدناها الموضوع، ويمكن حصرها في قسمين:

١ – الضعيف الشديد الذي لا ينجبر ولا يتقوى بالشواهد والمتابعات، وهو كالذي يكون ضعفه ناشيءاً من التهمة بالكذب أو الشذوذ.

٢ – الضعيف الذي ينجبر ويتقوى بالشواهد والمتابعات، وهو كالذي يكون ضعفه ناشيءاً من ضعف الحفظ والإرسال.

---

(١) هو أبو حفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي النعيمي، ويرجع نسبه إلى آل البيت الطيبين من نسب علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم. وهو أحد الأساتذة الأفاضل، ممن لهم مكانتهم بالجامعات العربية، وله المصنفات النافعة التي يسرت على طلبة العلم الوقوف على قواعد المصطلح، وطرق تخريج الأحاديث. ar.wikipedia.org

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٦١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٢.

(٤) فتح المغيث ١/١٣٠.

المطلب الثالث

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين من أهل السنة

لقد اتفق المحدثون من أهل السنة فى حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف على الأمور التالية:

١ – لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في العقائد، ولا في أصولِ العبادات أو المعاملات.

٢ – لا يجوز الاعتماد على الحديث الضعيف في بناءِ الأحكامِ العملية المشهورة.

٣ – لا يجوز العمل بالحديث الذي اشتد ضعفه أو ما كان موضوعا مطلقا؛ لا في أحكامٍ شرعية، ولا في فضائلِ الأعمال، ولا تحلُّ روايتُه إلا على سبيلِ القدحِ والتنفير منه [1].

واختلفوا فيما سوى ذلك في الأخذ بالحديث الضعيف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الاول: يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً:

ذكره الشيخ على بن نائف [2] حيث يقول: " وعُزيَ هذا إلى أبي داود والإمام أحمد وأنهما يريانِ ذلك أقوى من رأي الرجال، وهذا محمولٌ على الضعيفِ غيرِ شديدِ الضعفِ ولا موضوعٍ. ويظهرلنا جليًّا من خلال سنن أبي داود ومسند الإمام أحمد، ففيهما الصحيح والحسن والضعيف، بل الواهي أحياناً " [3].

ولكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " ... ولا كان أحمد بن حنبل، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث فى الشريعة، ومَن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن، فقد غلط عليه ... " [4].

وقال ابن القيم: " ليس المراد بالضعيف عنده – أي عند أحمد – الباطلَ ولا المنكرَ ولا ما في روايته متهمٌ بحيث لا يسوغ الذهابُ إليه فالعمل به، بل الحديثُ الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسمٌ من أقسام الحسن، ولم يكن يُقسِّم الحديثَ إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتبُ فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس " [5].

وقال ابن تيميه: " وأما فقولنا: إن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيفَ المتروك،

(١) المفصل فى علوم الحديث ص ١١٠.

(٢) هو علي بن نائف الشحود المعاصر أحد علماء أهل السنة.

(٣) المفصل فى علوم الحديث ص ١١١.

(٤) قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة ص ١٧٦.

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين ١/ ٢٥.

لكن المرادَ به الحسنُ، كحديث عمرو بن شعيب [١] عن أبيه [٢] عن جده، وحديث إبراهيم الهجَري [٣]، وأمثالهما ممَّن يُحسِّن الترمذيُّ حديثَه أو يُصحِّحه. وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيحاً وإما ضعيفاً، والضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمةُ الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء مَن لا يعرف اصطلاحَ الترمذي فسمع قولَ بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحبُّ إليَّ من القياس، فظن أنه يَحتجُّ بالحديث الذي يُضعِّفُه مثلُ الترمذي " [٤].

المذهب الثاني: لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً:

حكاه جمال القاسمي هذا المذهب عن جماعة من الأئمة أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، كالإمام يحيى بن معين، والإمام البخاري والإمام مسلم وغيرهم [٥].

كما قال الحافظ ابن العربي المالكي: " إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا " [٦].

وكذا قال ابن حزم الظاهري:" ما نقل أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحلُّ عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذُ بشيء منه وهذه صفة نقل اليهود والنصارى فيما أضافوه إلى أنبيائهم ... " [٧].

المذهب الثالث: يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمواعظ ونحو ذلك:

إن المتقدمين من الأئمة، مثل سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبو زكريا العنبري [٨] كانوا يتساهلون في روايتها وكتابتها عن الضعفاء فنصوص أقوالهم كما يلي:

أما قول سفيان الثوري فقال : " لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان ، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ "[٩].

وقول ابن المبارك رواه عبدة بن سليمان [١٠] فقال : قيل لابن المبارك ، وروى عن رجل حديثاً، فقيل: هذا رجل ضعيف. فقال: " يحتمل أن يروى عنه هذا القدر أو مثل هذه الأشياء. قال ابن أبي حاتم: قلت لعبدة :

---

(١) هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، مات سنة ١١٨ هـ. التقريب ٢/٧٢.

(٢) هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده. التقريب ١/٣٥٣.

(٣) هو إبراهيم ابن مسلم العبدي أبو إسحاق الهجري، يذكر بكنيته لين الحديث رفع موقوفات. التقريب ١/٤٣.

(٤) منهاج السنة النبوية ٤/٣٤١-٣٤٢.

(٥) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ١١٣.

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/٣١٠، و المقنع في علوم الحديث ١/١٠٤.

(٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٦٩.

(٨) هو يحيى بن محمد العنبري.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٥٧.

(١٠) هو أبو محمد الكلابي الكوفي، ثقة ثبت، مات سنة ١٨٧ هـ وقيل بعدها. التقريب ١/٥٣٠.

مثل أي شيء كان؟ قال: " في أدب، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا " [(١)].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: " إذا رَوينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال، والحرام، والأحكام، شدَّدْنا في الأسانيد، وانتقدْنا الرجالَ، وإذا رَوينا في فضائل الأعمال، والثواب، والعقاب، والمباحات، والدعوات، تساهلنا في الأسانيد " [(٢)].

وروي عن أحمد بن حنبل أنه قال: " الأحاديث الرِّقاق يُحتمل أن يُتساهل فيها حتى يجيءَ شيءٌ فيه حكمٌ " [(٣)].

وقال يحيى بن محمد العنبري: " الخبر إذا ورد لم يحرِّم حلالاً، ولم يُحلَّ حراماً ، ولم يوجب حُكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أو تشديد أو ترخيص، وجب الإغماضُ عنه، والتَّساهلُ في رُواته " [(٤)].

يقول عبدالله بن يوسف الجديع: هذه النصوص عن هؤلاء الأئمة دلت جميعاً على أن الأحاديث التي تُروى في غير إثبات الشرائع والأحكام،كانوا يتساهلون في روايتها وكتابتها عن الضعفاء؛ وذلك لثبوت أصولها في الجملة، ولكونها لم تأت بحكم ليس في المحفوظ المعلوم.

وليس في شيء من قولهم جواز الحكم بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إنما غايته جواز ذكرها وكتابتها في الكتب، وإن لم يوجد ما يشدّها لذاتها [(٥)].

قلنا : أما ما قاله عبدالرحمن بن مهدي وعبدالله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم: " إذا رَوينا فى الحلال والحرام شدَّدنا، واذا رَوينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا ".

فقد قال فيه محمد عجاج الخطيب [(٦)] معلِّقاً بقوله: " إنما يريدون به أنهم يشدِّدون في أحاديث الأحكام فلا يروون إلا ما توافرت فيه شروط الصحة، ويتساهلون بقبول غيرها وروايته عمن خفت فيه هذه الشروط، فتنزل إلى درجة الحسن بنوعيه في اصطلاح المتأخرين وهو الذي يقابله الضعيف الذي يعمل به في اصطلاح المتقدمين، إذْ لم يستقرَّ اصطلاحُ الحسن في عصرهم بعدُ " [(٧)].

فظهر من كلامه أن التساهل إنما هو فى الأخذ بالحديث الحسن، الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح فى التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن فى عصرهم مستقراً واضحاً، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بصحة أو بالضعف فقط.

وقال الألباني: وعندي وجه آخر فى ذلك، وهو أن يحمل تساهل المذكور على روايتهم إياها مقرونة بأسانيدها – كما هى عادتهم – هذه الأسانيد التي بها يمكن معرفة ضعف أحاديثها، فيكون ذكر السند مغنياً عن التصريح بالضعف، وأما أن يرووها بدون أسانيدها، كما هى طريقة الخلف، ودون بيان ضعفها، كما هي صنيع

---

(١) الجرح والتعديل لابن ابي حاتم ٢/ ٣٠ _ ٣١.

(٢) المستدرك للحاكم ١/٦٦٦.

(٣) الكفاية للخطيب ص ١٣٤ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) تحرير علوم الحديث ٢/١١١٤.

(٦) هو باحث مفكر إسلامي في علم الحديث الشريف. ar.wikipedia.org

(٧) الباعث الحثيث ص ١٠١ .

جمهورهم، فهم أجَلُّ وأتقى لله عزوجل من أن يفعلوا ذلك، والله تعالى أعلم [١].

وأيضاً نقل الألباني قول المحقق جلال الدين الدواني [٢] أنه قال: " اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الخمسة الشرعية، ومنها الاستحباب ". ثم قال الألباني: وهذا هو الصواب [٣].

ونستدل على هذا برواية الإمام الترمذي حيث يقول: " سمعت أحمدَ بن الحسن [٤] يقول: كنا عند أحمد بن حنبل فذكروا على مَن تجب الجمعة، فلم يذكر أحمدُ فيه عن النبي صلى الله عليه و سلم شيءا، قال أحمد بن الحسن: فقلت لأحمد بن حنبل: فيه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم، فقال أحمد ابن حنبل: عن النبي صلى الله عليه و سلم؟! قلت: نعم. قال أحمد بن الحسن: حدثنا الحجاجُ بن نُصَير [٥] حدثنا مُعارِك بن عباد [٦] عن عبد الله بن سعيد المقبري [٧] عن أبيه [٨] عن أبي هريرة رضى الله عنه: عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: الجمعة على من آواه الليلُ إلى أهله، قال: فغضب عليَّ أحمد بن حنبل وقال لي: استغفر ربك ، استغفر ربك ".

قال أبو عيسى: إنما فعل أحمد بن حنبل هذا؛ لأنه لم يعدَّ هذا الحديثَ شيءا، وضعفه لحال إسناده [٩].

وقال ابن تيمية: " ولا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، .... ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع " [١٠].

شروط العمل بالحديث الضعيف:

قال الحافظ السخاوي: " سمعت شيخنا مراراً يقول: (يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني) وكتبه لي بخطه أن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

---

(١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته ٤٧/١.

(٢) هو محمد بن أسعد الصديقي جلال الدين الدواني، قاض، باحث، يُعد من الفلاسفة. ولد في دوان (من بلاد كازرون) وسكن شيراز، وولي قضاء فارس وتوفي بها سنة ٩١٨ هـ. الأعلام ٣٢/٦.

(٣) المصدر السابق ٤٦/١.

(٤) هو ابن خِراش أبو جعفر البغدادي، صدوق. مات سنة ٢٤٢ هـ، وله ٦٠ سنة. الجرح والتعديل ٤٨/٢، وتاريخ بغداد ٧٨/٤، والتقريب ١٣/١.

(٥) هو أبو محمد الفَسَاطِيطي، البصري، ضعفه أبو حاتم والنسائي والدار قطني. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو داود: تركوا حديثه. وقال ابن حجر: ضعيف،كان يقبل التلقين. مات سنة ٢١٣ أو ٢١٤ هـ. ميزان الاعتدال٤٦٥/١، والتقريب ١٥٤/١.

(٦) هو ابن عبّاد أو ابن عبد الله العبدي، البصري، قال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني وغيره: ضعيف. ميزان الاعتدال١٣٣/٣، والتقريب ٢٥٧/٢.

(٧) هو ابن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو عبّاد الليثي مولاهم المدني، متروك. ميزان الاعتدال ٤٢٩/٢، والتقريب ٤١٩/١.

(٨) هو سعيد بن أبي سعيد كيسان، المقبري، أبو سعد المدني، ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود العشرين، وقيل قبلها، وقيل بعدها. السير ٢١٦/٥، والتقريب ٢٩٧/١.

(٩) أخرجه الترمذي في كتاب الجمعة: باب ما جاء من كم يُؤتى إلى الجمعة برقم (٥٠٢).

(١٠) قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة ص ١٧٦.

الأول: متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومَن فحش غلطه [(١)].

ومن ثَمَّ فلا تجوز روايته، ولو كان في الترغيب والترهيب إلا على سبيل بيان حاله لكي لا يغترَّ به أحد.

الثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصلٍ عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً [(٢)].

أي أن يكون الحديثُ له أصل صحيح ثابت في الكتاب أو السنة، مثاله: لو جاءنا حديث يرغّب في بر الوالدين، وحديث آخر يرغب في صلاة الجماعة، وآخر يُرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة، ولكن قد ورد في بر الوالدين، وفي صلاة الجماعة، وفي قراءة القرآن أحاديث صحيحة ثابتة في الكتاب والسنة، فعندئذٍ فلا حرج في العمل به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العملِ به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله [(٣)].

لأنه لا يجوز أن يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حديثاً إلا إذا كان قد صحَّ عنه ذلك.

ويقول الألباني: وهذه شروط دقيقة وهامة جداً، لو إلتزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة ، لكانت النتيجة أن يضيق دائرة العمل بها، أو تلغى من أصلها، وبيانه من ثلاثة وجوه:

أولاً: يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به، لكي يتجنب العمل به اذا كان شديد الضعف. وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس.

ثانياً: أنه يلزم من الشرط الثاني: أن يكون الحديث الضعيف مندرجا تحت أصل عام....، أن العمل فى الحقيقة ليس بالحديث الضعيف، وإنما بالأصل العام، والعمل به وارد، وُجد الحديثُ الضعيف أو لم يوجد، ولا عكس.

ثالثاً: أن الشرط الثالث يلتقى مع الشرط الأول فى ضرورة معرفة ضعف الحديث، لكي لا يعتقد ثبوته. وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون فى الفضائل بالأحاديث الضعيفة لا يعرفون ضعفها، وهذا خلاف المراد [(٤)].

هناك سؤال لما ذا يستدل العلماء بالأحاديث الضعيفة فى الأحكام ؟

جوابه في التحقيق يعود إلى أحد سببين :

الأول: أن يكون الحكم ثابتاً بدليل غير ذلك الضعيف، فيأتي ذكره على سبيل الاستئناس، وهذا قد يُتساهل فيه فيما يكون ضعفه غير مسقط.

---

(١) القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي ص ٢٥٥ .

(٢) القول البديع ص ٢٥٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ضعيف الجامع الصغير وزيادته ١/٤٨-٥١ بتصرف يسير.

والثاني: أن يكون المستدل به ممن لا شأن له في تمييز المقبول من المردود، على ما عليه الحال الـذي صار إليه أكثر الفقهاء، خصوصاً المتأخرين، فكم تراهم يتداولون الحديث يأخذه اللاحق عن السابق وهو لا أصل له، بل لا يوجد مسنداً في شيء من الكتب البتة، لا بإسناد صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع، وكم من حديث لا يُروى إلا موقوفاً أو مقطوعاً عَدُّوه مرفوعاً، وهذا ترى أمثلته واضحة في الكتب التي اعتنت بتخريج أحاديث كتب الفقه، كتخاريج النووي والزيلعي [١] وابن الملقن وابن حجر والألباني وغيرهم، كذلك الكتب التي اعتنت بتخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة [٢].

المذهب الراجح: هو المذهب الثاني، و يؤيده الأدلة ما نقلها الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني فى المذهب الثالث. والله أعلم.

حكم رواية الخبر الضعيف وكيفية روايته عند أهل السنة:

أما رواية الخبر الضعيف:

فيجب عند أهل السنة بيان حال الخبر الضعيف حال روايته، محافظة على الفَرق بين الصحيح الثابت والضعيف الذي لم تكتمل فيه شروط الصحة. فلا يجوز نقله، أو التحدّث به، إلا مبيناً ضعفه، لأن الذي ينقل الحديث الضعيف بدون أن يبين ضعفه للناس، فهو أحد الكاذبين على النبي صلى الله عليه وسلّم.

لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " **مَنْ حَدَّثَ عَنِّيْ بِحَدِيْثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ** " [٣].

وفي حديث آخر: " **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** " [٤].

إذاً فلا تجوز رواية الخبر الضعيف إلا مع تبيينه، فمثلاً إذا روى حديثاً ضعيفاً قال: رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلّم هذا الحديث وهو ضعيف. ولا يتساهل فيه، ومن تساهل فيه فقد أخطأ بل ينبغي أن يُبَيِّنه إن علم وإلا دخل تحت الوعيد من كذب عَليّ مُتَعَمدا.

ولهذا قال ابن الصلاح: "إذا رأيتَ حديثًا بإسنادٍ ضعيف، فلكَ أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإِسناد ضعيفٌ. وليس لك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني به ضَعْفَ مَتْنِ الحديث، بناءً على مجرد ضعف ذلك الإِسناد؛ فقد يكون مرويًّا بإسناد آخرَ صحيح يَثبتُ بمثله الحديثُ، بل يتوقف جوازُ ذلك على حُكم إمام من أئمة الحديث، بأنه لم يُرْوَ بإسناد يثبتُ به، أو بأنه حديثٌ ضعيف. أو نحو هذا، مفسِّرًا وجهَ القدح فيه. فإن

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد، جمال الدين: فقيه، عالم بالحديث. أصله من الزيلع (في الصومال) ووفاته في القاهرة سنة ٧٦٢ هـ. البدر الطالع ١/٤٠٢، والأعلام ٤/١٤٧.

(٢) ينظر: تحرير علوم الحديث ٢/١١٠٤.

(٣) أخرجه مسلم في المقدمة: باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١/٦٢ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم برقم (١١٠)، ومسلم في المقدمة: باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣) كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أطلق ولم يفسِّر، ففيه كلامٌ يأتي – إن شاء الله تعالى – فاعلم ذلك؛ فإنه مما يُغلَطُ فيه. والله أعلم " [١].

قد روى الإمام أبوداود بسنده عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ النِّسَاءَ** "، ضعفه أبوداود من قبل اسناده، فقال: هذا حديث ضعيف، الحجاجُ [٢] لم يرَ الزهريَّ ولم يسمع منه " [٣].

وكذا روى الإمام الترمذي بسنده عن سخبرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى** "، وضعفه الترمذي من قبل اسناده فقال: " هذا حديث ضعيف الإسناد، أبو داود اسمه نفيع الأعمى [٤] يُضَعَّف في الحديث، ولا نعرف لعبد الله بن سخبرة [٥] كبير شيء ولا لأبيه [٦] " [٧].

واستثنى بعض العلماء الأحاديث التي تُروى في الترغيب والترهيب، فأجازوا رواية الضعيف منها لكن بثلاثة شروط قد تقدم ذكرها [٨].

ولكن الذي يظهر لنا: أن الحديث الضعيف لا تجوز روايته، إلا مبيناً ضعفه مطلقاً، لا سيما بين العامة، لأن العامة متى ما قلنا لهم حديثاً، فإنهم سوف يعتقدون أنه حديث صحيح، وأن النبي صلى الله عليه وسلّم قاله.

ولهذا من القواعد المقررة عندهم هو: أن ما قيل في المحراب فهو صواب وهذه القاعدة مقررة عند العامة، فلو آتيناهم بأكذب حديث على وجه الأرض لصدَّقونا، ولهذا فالعامة سيُصدِّقوننا حتى لو بيَّنَّا لهم ضعفه، لا سيما في الترغيب والترهيب، فإن العامي لو سمع أي حديث لَحفظَهُ دون الانتباه لدرجته وصحته. والحمد لله فإن في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة الصحيحة، ما يغني عن هذه الأحاديث.

والغريب أن بعض الوضَّاعين الذين يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلّم وضعوا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلّم في حثّ الناس على التمسك بالسنة، وقالوا: إننا لم نكذب على الرسول صلى الله عليه وسلّم، وإنما كذبنا له، والرسول صلى الله عليه وسلّم يقول: " **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** " [٩]. أما نحن فقد كذبنا له، وهذا تحريف للكَلِم عن مواضعه، لأنهم نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم ما لم يقله، وهذا هو الكذب عليه صراحة، وفي السنة الصحيحة غنى عما كذبوا عليه.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٠.

(٢) هو ابن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، مات سنة ١٤٥ هـ. ميزان الاعتدال ١/٤٥٨، والتقريب ١/١٥٢.

(٣) كتاب المناسك: باب في رمي الجمار برقم (١٩٧٨). وقال الألباني: "والحجاج مدلس وقد عنعنة في جميع الروايات عنه، واختلفوا عليه في متنه، كما بينته في " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة " في رقم (١٠١٣).

(٤) هو نفيع بن الحارث، مشهور بكنيته، كوفي، ويقال له نافع، متروك، وكذَّبه ابن معين. ميزان الاعتدال ٤/٢٧٢، والتقريب ٢/٣٠٦.

(٥) هو يروي عن أبيه، مجهول ميزان الاعتدال ٢/٤٢٧، والتقريب ١/٤١٨.

(٦) هو سَخْبَرَة الأزدي، ويقال له الأسدي، صحابي الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٣٠، والتقريب ١/٢٨٤.

(٧) كتاب العلم: باب فضل طلب العلم برقم (٢٦٤٨). وقال الألباني: موضوع. سلسة الأحاديث الضعيفة برقم (٥٠١٧).

(٨) ينظر بعنوان: " شروط العمل بالحديث الضعيف " ص ١٣٦.

(٩) أخرجه مسلم في المقدمة: باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما كيفية رواية الخبر الضعيف ففيه أمران:

الأول: إنه لا يجوز رواية الخبر الضعيف إلا بصيغة التمريض، مثل: قيل، ورُوي، وحُكي، وما أشبه ذلك. وهذا شامل للضعيف الذي يمتنع العمل به وهو في الأحكام، والذي شُرع العمل به وهو في الفضائل، وهو في الظاهر. ومن الناس من يجزم بـ " قال " في الضعيف إذا كان من فضائل الأعمال والأحوط المنع.

يقول ابن الصلاح: " إذا أردتَ روايةَ الحديثِ الضعيف بغير إسناد فلا تقلْ فيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك. وإنما تقول فيه: رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، أو: بلغنا عنه كذا وكذا، أو: ورد عنه، أو: جاء عنه، أو: رَوَى بعضُهم ، وما أشبه ذلك. وهذا الحكمُ فيما تشك في صحته وضعفه. وإنما تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ظهر لك صحتُه " [1].

الثاني: إن هذا الأمر لا يقال أعني نسبة الحديث الضعيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيغة التمريض إلا عند العلماء، أما عند طلاب العلم المبتدئين، أو في المجالس العامة أو على رؤوس المنابر، فلا ينبغي الإكتفاء بذلك، لأنهم إذا سمعوا التلفظ برسول الله صلى الله عليه وسلم ظنوا أنه حديث صحيح لجهلهم بقواعد علم الحديث وحصول هذا كثير مشاهد [2].

ويؤيده قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه " **حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذّب الله ورسوله** " [3].

والأولى الإحتياط في ذلك كله، ما دام الحديث ضعيفاً فلا يُروى أو يُنقل إلا مقروناً ببيان حاله من غير تمييز بين ما كان في الأحكام والعقائد، وما كان في فضائل الأعمال.

ولهذا كان بعض الأئمة من أهل الدّيانة كابن خزيمة إذا روى حديثا ضعيفاً بسنده قال: " حدثنا محمد ابن معمر بن ربعي القَيسي [4] ، ... – عن عطية [5] – **مع برائتي من عهدته**، عن أبي سعيد ...." [6]. وفي حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **إِتَّقُوا النَّارَ وَ لَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ** "، **وفي سنده إسماعيل** [7]، قال فيه أبو بكر ابن خزيمة: " هو إسماعيل بن مسلم المكي، **وأنا أبرأ من عهدته** " [8].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١١.

(٢) راجع مقدمة صحيح الترغيب والترهيب ص ٢١.

(٣) أخرجه البخاري معلقاً في كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أو لا يفقهوا ٢٢٥/١. ثم ذكر سنده بلفظ: " حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خرَّبوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك" .

(٤) هو البصري البَحْراني، صدوق، مات سنة ٢٥٠ هـ. والتقريب ٢٠٩/٢.

(٥) هو ابن سعد بن جُنادة العوفي الجدلي، أبو الحسن الكوفي، تابعي شهير، ضعفه أبو حاتم والنسائي وجماعة، وكان شيعياً مدلساً، مات سنة ١١٠ هـ. ميزان الاعتدال ٧٩/٣–٨٠، والتقريب ٢٤/٢.

(٦) ينظر: صحيح ابن خزيمة ٦٩/٤ برقم (٢٣٦٨).

(٧) هو ابن مسلم المكي، أبو إسحاق، كان من البصرة، ثم سكن مكة، كان فقيهاً، ضعيف الحديث. التقريب ٧٤/١.

(٨) المصدر السابق ٩٤/٤ برقم (٢٤٢٩).

وربما قال البيهقي: في كتاب الطهارة باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء والاعتماد على الرِّجل اليسرى إذا قعد إن صحَّ الخبر فيه " [١].

قال الشيخ أحمد شاكر: " والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه، أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل من علماء الحديث الذي يُرجع إلى قولهم في ذلك " [٢].

قال الشاطبي: " ولو كان من شأن أهل الإسلام الذّابين عنه الأخذ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل ما جاء لم يكن لانتصابهم للتعديل والتجريح معنى، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنىً يتحصل، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون: " حدثني فلان عن فلان " مجرداً، بل يريدون ذلك لما تضمَّنَه من معرفة الرجال الذين يُحدِّث عنهم، حتى لا يُسنِد عن مجهول ولا مجروح ولا متهم إلا عمن تحصل الثقة بروايته، لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم؛ لنعتمد عليه في الشريعة ونسند إليه الأحكام. والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها، فلا يمكن أن يُسْنَد إليها حكمٌ، فما ظَنُّك بالأحاديث المعروفة الكذب؟ " [٣].

فالخلاصة فيه: أنه لابدّ لنا ان نراعي الدقة في رواية الحديث الضعيف وكيفية روايته، فلهذا محدّثوا أهل السنة والجماعة لا يسوغون روايته بصيغة جازمة في نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بدون بيان ضعفه. والله أعلم.

---

(١) السنن الكبرى ١/١٥٥.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٩١.

(٣) الإعتصام ١/٢٢٥.

المبحث الثالث

الخبر المردود وأقسامه وحكمه عند المحدثين من الشيعة

المطلب الأول

الخبر المردود عند المحدثين من الشيعة

المطلب الثاني

درجات الخبر الضعيف وحكمه عند المحدثين من الشيعة

المطلب الأول

الخبر المردود عند المحدثين من الشيعة

تعريف الخبر المردود عند الشيعة:

عرَّفه الشيخ زين الدين العاملي بقوله: " هو الذي لم يَرْجُح صدق المخبرِ به لبعض الموانع " [١].

تعريف الحديث الضعيف عند الشيعة:

عرَّف زين الدين العاملي الحديث الضعيف بقوله: " هو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة – المتقدمة الصحيح والحسن والموثق – بأن يشمل طريقه على مجروح، أو مجهول، أو ما دون ذلك ".

وقال: " ودرجاته متفاوتةٌ بحسب بُعده عن شروط الصحة، كما تتفاوت درجات الصحيح وأخويه – الحسن والموثق – بحسب تمكُّنه من أوصافها. وكثيراً ما يُطلق الضعيف على رواية المجروح خاصّة " [٢].

وعرَّفه المامقاني بقوله: " هو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما شابه ذلك كالوضاع" [٣].

ويقول علي أكبر غفاري: " وقد أوضح ذلك بعض من عاصرناه بأن الضعيف ما لم يدخل في أحد الأقسام السابقة بجرح جميع سلسلة سنده بالجوارح، أو بالعقيدة مع عدم مدحه بالجوارح، أو بهما معاً، أو جرح البعض بأحدها، أو بهما، أو جرح البعض بأحد الأمرين مع جرح الآخر بالأمر الآخر، أو بهما معاً وهكذا، سواء كان الجرح من جهة التنصيص عليه، أو الاجتهاد، أو من جهة أصالة عدم أسباب المدح والاعتبار، سواء جعلنا الأصل هو الفسق والجرح، أو قلنا بأنه لا أصل هناك، ولا فرق في صورة اختصاص الجرح بالبعض بين كون الباقي أو بعض الباقي من أحد أقسام القوي، أو الحسن، أو الموثق، أو الصحيح، بل أعلاه لما مر من تبعية الوصف لأخسِّ الأوصاف" [٤].

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٦٢.

(٢) البداية في علم الدراية ص ٢٤.

(٣) مقباس الهداية ١/١٧٧.

(٤) المصدر السابق.

المطلب الثاني

درجات الخبر الضعيف وحكمه عند المحدثين من الشيعة

درجات الخبر الضعيف:

قال زين الدين العاملي: " ودرجاته في الضعف متفاوتةٌ بحسب بُعده عن شروط الصحة؛ فكلما بَعُد بعضُ رجاله عنها كان أقوى في الضعيف، وكذا ما كثر فيه الرواة المجروحون بالنسبة إلى ما قلّ فيه، كما تتفاوت درجات الصحيح، وأخويه الحسن والموثق، بحسب تمكنه من أوصافها " [1].

حكم رواية الخبر الضعيف:

أما حكم رواية الخبر الضعيف عند الشيعة فله صورتان.

الصورة الأولى: حكم الخبر الضعيف عملاً

اختلف الشيعة في العمل بالخبر الضعيف إلى ثلاثة أقوال:

١ – ذهب الأكثر إلى منع العمل به مطلقاً، للأمر بالتثبت عند إخبار الفاسق الموجب لردّه.

٢ – وأجازه الآخرون مع اعتضاده بالشهرة روايةً، بأن يكثر تدوينُها وروايتُها بلفظ واحد، أو ألفاظ متغايرة متقاربة المعنى، أو فتوى بمضمونها في كتب الفقه، لقوة الظن بصدق الراوي في جانب الشهرة، وإن ضَعُف الطريقُ.

٣– وجوز الأكثر العملَ به في نحو القَصَص والمواعظ وفضائل الأعمال، لا في نحو صفات الله المتعال، ولا في أحكام الحلال والحرام، وهو حسن، حيث لا يبلغ الضعف حدَّ الوضع [2].

الصورة الثانية: حكم الخبر الضعيف روايةً:

أما رواية الحديث الضعيف فجائزة عندهم مطلقاً سوى الموضوع، فإن روايته غير جائزة لكونها إعانة على الإثم، وإشاعة لفاحشة، واختلاطاً للمسلمين [3].

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/ ١٧١.

(٢) المصدر السابق١ /١٧٣ –١٧٥ ، ومقياس الهداية في علم الدراية ص ٣٦.

(٣) مقياس الهداية في علم الدراية ص ٣٦.

المبحث الرابع

المقارنة بين المذهبين في تقسيم الخبر من حيث القبول والرد

المقارنة بين المذهبين في تقسيم الخبر من حيث القبول والرد

أما أهل السنة:

فممّا سبق بيانه من أقسام الحديث وشروطها وما يتعلق بها، تبين دقة المحدثين من أهل السنة في وضع الشروط لقبول الحديث، تشمل فحْصَ المتن والسند، فالعلة والشذوذ قادحان في صحة الحديث، وهما يقعان في المتن كما يقعان في السند، بل إن شريطة الثقة والعدالة والضبط ترتبط بالمتن ارتباطاً وثيقاً كما يعرف مَن تأمل في أبحاثهما فيما سبق.

ثم من دقة منهج المحدثين أنهم ميَّزوا مراتب القبول ولم يسوّوا بينها، فهي متفاوتة من أصح الصحيح إلى أدنى مراتب الحسن، ولم يغفلوا فيها عن اعتبار عنصر التقوية، فالحسن إذا كان تقوى يَلتحق بالصحيح، والضعيف اليسير الضعف إذا تقوى يَلتحق بالحسن.

ونقف بإجلال أمام ضابط الحديث المردود الذي بلغ غاية الاحتياط في أحكامه، حيث لم يجعل ضعف الحديث موقوفاً على وجود الدليل العكسي المضاد له. بل أثبتوا حكم الضعف، بمجرد اختلال ضابط القبول، نظراً لاحتمال أن يكون الراوي أخطأ في أداء الحديث. ثم قرّروا أنه قد يصح السند ولا يصح المتن، كما أنه قد يصح المتن ولا يصح السند، ونظروا في ذلك إلى ملابسات كل من السند والمتن.

وكذلك وقفوا من أحوال الحديث الضعيف وِقفةً منصفةً، حيث ميَّزوا بين يسير الضعف الذي ينجبر، وبين شديد الضعيف الذي لا ينجبر. وأعطوا كل مرتبة منها حكمها المناسب. فأجازوا العمل استحباباً فقط بالحديث الضعيف اليسير الضعف المنجبر بشروط تقوي حتماً صحته، ولم يجيزوا العمل بما سوى ذلك، بل شدَّدوا، فأوجبوا التحذير من الأحاديث التالفة الموضوعة صيانة للدين، وتنقية لعقول الناس، فجاء عملهم دقيقاً شاملاً محققاً للهدف منه.

أما الشيعة الإمامية:

فقد عملوا بنقد الحديث من خلال تقسيمهم للحديث ووضع الشروط لها كما عمل به أهل السنة إلا أن عدمَ اعتبار السلامة من الشذوذ والعلة في الحديث الصحيح يجعله غير مطرد لدخول الشاذ والمعلل فيه، ومثل هذا واقع في الحسن والموثق.

واشتراط العدالة والضبط وإنْ لهما ارتباط بالمتن، لكن عدم اشتراط، وعدم الشذوذ والعلة المتصلين بالمتن مباشرة – كما هما متصلان بالسند – يؤدي إلى نوع من النقص في نقد الحديث.

فنستطيع أن نقول أن الحديث الصحيح عند الشيعة لابد أن تتحقق فيه ثلاثة أمور فقط:

١ – اتصال السند بالمعصوم.

٢ – كون الرواة في جميع الطبقات عدولاً إماميين.

٣– كون الرواة ضابطين.

وتجدر الملاحظة هنا بأن اتصال السند عندهم يكون إلى المعصوم، وهو يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأئمة، **فالحديث الذي ينتهي سنده إلى الأئمة المعصومين**، وإن كان بينه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم قرون **يعتبر عندهم متصلاً، وليس منقطعاً**.

ويُستخرج من قيد الإماميين في تعريف الصحيح والحسن والموثق، أن العدول من غير الإماميين لا يصل حديثهم عند الشيعة إلى مرتبة الصحيح.

ومن مواصفات أقسام الحديث عند الشيعة، ظهر أن العقيدة تحتل مكانة مهمة في قبول الحديث ورده، فالمخالفة للشيعة الإمامية سواء كان من الشيعة أو غيرهم، فإنه لا يمكن أن يصل حديثه ابتداءً إلى درجة الصحيح أو الحسن، وإن كان هذا المخالف ثقة، والحديث الذي يكون في جميع رواته ثقات غير الشيعة يعتبر ضعيفاً، ولا يعتبر موثقا، إلا إذا كان قد دخل في الطريق ثقة من المخالف، ولم تشمل بقية الطريق على الضعف.

وهذه الأقسام من الأحاديث اصطلاح عند المتأخرين من الشيعة، وذلك لتميز الأخبار المعتبرة عن غيرها مع قطع النظر عن القرائن الخارجة.

أما الصحيح عند المتقدمين فهو ما وثقوا بكونه من المعصوم [1].

وبين الطريحي بأن الصحيح هو ما اقترن بما أوجب العلم بمضمونه، إما بوروده في أصل من الأصول المعروفة الانتساب، أو عن جماعة أجمع على العمل بروايتهم، أو وروده في أحد الكتب التي عُرضت على الأئمة عليهم السلام، ونحو ذلك مما يفيد الإقتران به صحة في الحديث [2].

وعلى هذا فيكون جميع الأحاديث الواردة في الأصول الأئمة- كأصول الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحظره الفقيه – قد قطعوا بصحتها. أما عند المتأخرين ففيها صحيح وحسن وموثق وضعيف [3].

وقد ظهر منه أن تقسيم المتأخرين للأحاديث إنما مجرد الاصطلاح، أما عند العمل فلابد من النظر إلى تلك القرائن التي قد تجعل الضعيف مقبولاً والصحيحَ غير مقبول، وهنا اتّحد المتقدمون والمتأخرون، وذلك فلا ثمرة معتدًّا بها في اختلاف الاصطلاحين.

وكذا قال المامقاني: " ومن هنا ظهر قرب مسلك المتأخرين من مسلك القدماء غاية القرب بل اتحاد المسلكين، وكون الفرق بينهما في مجرد الاصطلاح....إنه لا ثمرة معتدا بها في اختلاف الاصطلاحين [4].

وإذا كانت النتيجة اتحاد المسلكين فترتب عليه اتحاد الموقف، وهو قبول الشيعة متقدموهم ومتأخروهم جميع الأحاديث الواردة في الأصول الأربعة وغيرها التي **توجب العلم بمضنونه سواء كان صحيحاً أو حسناً أو موثقاً أو ضعيفاً**. وهذا يعطي ترجيحاً للقول بعدم قبول الشيعة لأحاديث غيرهم، **وهو نوع من عدم الإنصاف في المنهج**.

---

(١) مقياس الهداية في علم الدراية ص ٣٦.

(٢) جامع المقال فيما يتعلق بالحديث والرجال ص ٣٥-٣٦.

(٣) دراسات الحديث والمحدثين ص ٤١-٤٢.

(٤) مقياس الهداية في علم الدراية ص ٣٦.

أما **الخبر الحسن** فمقبول عندهم أيضاً ولو كان سنده منقطعاً أو مرسلاً، أو في سنده راوٍ مجهول:

يقول عزالدين الحسين الهمداني: واعلم أن ما تقدّم في الصحيح آت هنا، وهو أن الحديث الذي يوصف بالحسن وإن اعتراه قطع أو إرسال بل أو ضعف، إذا وقع الحسن بعد من نسب إليه، كما حكم العلاّمة بأن طريق الفقيه إلى " مُنذِر بن جُفير [١] " حَسَنٌ، مع أنّ منذرًا مجهول.... [٢].

ثم **عملهم بالأحاديث الضعيفة** مطلقاً يدل على عدم اهتمامهم بالقواعد والضوابط التي صاروا عليها في قبول الحديث ورده.

يقول المامقاني: " إن ثاني الشهيدين بعد نقله عن الأكثر عدم العمل بالحسن والموثق لاشطراتهم في قبول الخبر: الإيمان والعدالة، كما قطع به جماعة قال: والعجيب أن الشيخ – الطوسي – اشترط ذلك أيضاً في كتبه الأصولية، ووقع له في الحديث وكتب الفروع الغرائب، **فتارةً يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً** حتى إنه يخصص به أخباراً كثيرة صحيحة حيث تعارضه باطلاقها، **وتارة يصرح بردّ الحديث لضعفه**، وأخرى يرد الصحيح معللاً بأنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً ".

هذا هو شيخ الطائفة عندهم وزعيمهم الأوحد لا يقف عند قواعد الحديث، فالحديث لو كان صحيحاً فإنه قد يردُّه، لأنه يريد أن يردَّه لما أوقع أتباعه في جرح شديد.

ويتابع المامقاني فيقول: " وفصَّل آخرون في الحسن فقبلوه بل قبلوا الموثق، وربما ترقوا إلى الضعيف أيضاً إذا كان العمل بمضمونه مشتهراً بين الأصحاب، حتى قدَّموه على الخبر الصحيح حيث لا يكون العمل بمضمونه مشتهراً .

وقد عُلِّق على ذلك، فقيل: إن عمل فقهاء الإمامية في الأحكام الفرعية بالأخبار الضعيفة، وردٌّ بعض الأخبار الصحيحة ونحوها مما لا مريَّة فيه، ولا شبهة تعتَريه، وليس ذلك نقداً لقواعدهم الأصولية ولا خبطاً في الأمور الدينية، ولا خلطاً في الفتاوى الشرعية، **حتى نطلب لهم من الله المسامحة**، بل لما قامت عليه الأدلةُ والبراهينُ من وجوب العمل بأقوى الظنين، والظن من الأمور الوجدانية كالشبع والجوع والألم ونحو ذلك، فمتى ترجَّح عند الفقيه الظنُّ بصدق خبر واحد وإن كان ضعيفاً، على مقابله وإن كان صحيحاً، وجب العمل بذلك الضعيف وترك ما قبله، والمرجحات كثيرة.

وعلَّق المامقاني على ذلك التعليق فقال: إن ما ذكر في غاية المتانة ونهاية القوة، والقرائن للوثوق كثيرة، منها: وجود الخبر في أصل أو أصلين فصاعداً بطرق متعددة أو وجوده في أصل أحد الجماعة الذين أجمعت العصابةُ على تصحيح ما يصح عنهم....إلى غير ذلك [٣].

---

(١) هو ابن الحكم العبدي، عربي صميم، من اصحاب الصادق عليه السلام. مجهول. رجال النجاشي ٣٦٨/٢، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٦٢٠.

(٢) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار – رسائل في دراية الحديث – ٣٩٨/١.

(٣) مقباس الهداية ١٩٨/١-١٩٩ بتصرف يسير.

يقول الشيخ عمر محمد الفرماوي: " إذاً طالما أن الأمر كذلك، فلا داعي إذاً للتقسيمات السابقة ولا داعي أصلاً لعلوم الحديث طالما أنهم إذا اشتهر العمل بالحديث الضعيف عملوا به وردوا الحديث الصحيح ضاربين بذلك كل القواعد المنصوص عليها في هذا المقام [1].

قال الحلي: " والرواية وإن كانت ضعيفة السند لكنها لاشتهارها بين الأصحاب قويت " [2].

ثم أبدى توقفه وتردده فيها، ويقول عن الروايات الضعيفة: " وإن كانت ضعيفة السند إلا أن الأصحاب تلقوها بالقبول " [3].

وقد أعلن عالمهم الأوحد البهبهائي تحت باب (حجية خبر الواحد الضعيف المنجبر): " بأن الخبر الضعيف المنجبر بالشهرة وأمثالها حجة " [4].

واعترف بأن معظم الفقه من الأخبار الغير الصحيحة. بل من أصولهم في الرواية أن عمل المتقدمين يصحح الضعيف حيث قالوا: أن " عمل المتقدمين هو الجابر لضعف السند " [5].

فبمجرد أن يعمل بها المشائخ **تصير ضعيفة اسماً صحيحة رسماً**، وهؤلاء الأصحاب لا يشكلون ضابطاً، لا بعددهم ولا بأعيانهم، فيصير الضعيف قابلاً للعمل به ليس بمحدود فيحد.

بل من عجائبهم أن الصحيح المهجور يصير ضعيفاً عندهم :

فقد قال عالمهم هاشم معروف الحسيني: " ومع شيوع هذا الاصطلاح بين المتأخرين وبنائهم عليه (أي اصطلاح الصحيح) فالفقهاء في مجاميعهم الفقهية لا يعتمدون على الرواية ولو كانت جامعة لشرائط الصحة حسب الاصطلاح الجديد إذا كانت مهجورة عند المتقدمين ... **ويعملون بالرواية الضعيفة إذا لم تكن مهجورة عند القدماء** " [6].

وبهذا يظهر أن قول الشيعي " هذا ضعيف وذاك صحيح " ما هو إلا لتشتيت حجة السني وتبديدها، وإلا فالشيعة فيما بينهم لهم أصول مطاطة مبنية على الهوى يمكن قلب الصحيح بها ضعيفاً والضعيف صحيحاً.

أو يقال بعبارة أخرى بأن الضابط في التصحيح والتضعيف ضميره مستتر وتقديره عمل المتقدمين.

أما الفرق بين حكم رواية الضعيف وكيفية روايته عند أهل السنة والشيعة من حيث المقارنة:

فقلت فيه: إذا اعتُرض على الشيعة لماذا ينقل علمائكم الأخبار الضعيفة الشديدة الضعف ثم سيتدلون بها مطلقاً؟

---

(١) أصول الرواية عند الشيعة الإمامية، عرض ونقد ص ٢٠١.

(٢) مختلف الشيعة في أحكام الشرعية ٢٥٣/٣.

(٣) منتهى المطلب في تحقيق المذهب ٤٦/١

(٤) الفوائدالحائرية تحت الفائدة رقم ١٣١.

(٥) فقه الصادق ١٥/١٤.

(٦) المبادئ العامة في الفقه الجعفري ص ٢٣٤. نقلا عن كتاب توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وبين أهل السنة ص ٣٢٩.

فأجاب شيخهم المعاصر محمد السند [1]: لا بدّ من الإنتباه إلى أنّ معنى الرواية الضعيفة بلحاظ طريق نقلها، ليس بمعنى أنّها مختلقة ومكذوبة بل أنّ رواتها ربما لم يُوثّقوا أو لجهالة حالهم، وهذا لا يعني بالضرورة كونهم غير عدول في أنفسهم، وإنّما نحن نجهل حالهم مجعولةً ومختلقةً. فهذه كتب السنة التي اطلقت عليها اسم الصحاح وهي الستة أو التسعة كالبخاري وكتاب مسلم مملوءة بالضعاف. – على زعمهم الباطل– .

ويقول أيضاً: وجملة من علماء أهل السنة من الذين كتبوا في علم الرجال والحديث يستوثقون الراوي إذا كان ناصبياً أي ممّن ينصب العداوة لأهل البيت آل محمّد عليهم السلام، بل كلّما ازداد عداوة لهم ازداد وثوقاً عندهم، وكلّما كان محباً لأهل بيت النبوة كان ضعيفاً عندهم، وقد أحصى موارد عديدة اتبعوا فيها هذا المسلك، وبنوا تعديلهم، وجرحهم لرجال الرواية عندهم على ذلك، فكم من ينصب العداوة لأهل البيت، رووا عنه في صحاحهم واعتمدوا عليه، وكلّما كان للرواي حب وهوى في آل محمّد صلى الله عليه وآله اجتنبوا الرواية عنه وجرحوا فيه، ومسلكهم هذا اتباعاً لقوله تعالى: ﴿ قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ [2].

ثم يقول: إنّ الروايات الضعيفة لا يودعها المحدث من علماء الإمامية إلا بعد أن يأمن أنّها غير مختلقة، قد أخذها من مصادر موثوقة، وإن كان بعض رجال الطريق فيها ممّن لم يوثقوا، بل أنّ علماء الدراية من الفريقين لا يستحلون ردّ الرواية الضعيفة – وإن لم تكن حجة بمفردها – وإن كان الراوي موصوفاً بالكذب؛ إذ ليس كل ما يخبر به الكاذب يكون بالضرورة كذباً، وإن لم يكن حجة في نفسه، ألا ترى أنك يحصل لديك اليقين والاطمئنان بخبر مجموعة كبيرة جداً من مجهولي الحال والكذابين ممّن لا يعرف بعضهم بعضاً أي يقطع بعدم تواطئهم على الكذب وعدم توافقهم على الخبر، وهذا معنى تكوّن الخبر المتواتر والمستفيض من الأخبار الضعاف. ... ثم ردّ الرواية الضعيفة المروية المسندة لأهل البيت عليهم السلام قد تكون صادرة عنهم عليهم السلام، ويكون ردّها رداً عليهم، والرد عليهم ردّ على الرسول صلى الله عليه وآله؛ لأنّه أمر في الحديث المتواتر بين الفريقين بالتمسك بالكتاب والعترة، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض [3].

أما اعتراض الشيعة علينا!! أنّا نجد في كلام أهل السنة والجماعة في الأحكام ذِكر الضعيف، بل في كلام الفقهاء ما هو شديد الضعف، أو ساقطٌ موضوعٌ ؟؟ فلِمَ يستدل علماؤُكم بها ؟

قلت: نعم!! فجوابه في التحقيق يعود إلى أحد سببين :

الأول: أن يكون الحكم ثابتاً بدليل غير ذلك الضعيف، فيأتي ذكره على سبيل الاستئناس، وهذا قد يُتساهل فيه فيما يكون ضعفُه غيرَ مسقط.

---

(١) هو رجل شيعي بحراني ولد عام ١٣٨٢ هـ في المنامة بالبحرين. اشتغل بالتدريس والتحصيل مدة ثلاثين سنة في قم انتقل إلى النجف سنة ١٤٣٠ هـ ليواصل التدريس في حوزتها من بعض مراجعها العظام. له مؤلفات منها: بحوث في مباني علم الرجال، والإمام المهدي والظواهر القرآنية. ar.wikipedia.org، بتأريخ: ٢٤/٠١/٢٠١٥م.

(٢) الشورى: ٣٢.

(٣) مركز الأبحاث العقائدية، www.rafed.net.

والثاني: أن يكون المستدلُّ به ممن لا شأن له في تمييز المقبول من المردود، على ما عليه الحال الذي صار إليه أكثرُ الفقهاء، خُصوصاً المتأخرين، فكم تَراهم يتداولون الحديثَ يأخذُه اللاحقُ عن السابق وهو لا أصلَ له، بل لا يوجد مسنَداً في شيء من الكتب البتَّة، لا بإسناد صحيحٍ ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع، وكم من حديث لا يُروَى إلا موقوفاً أو مقطوعاً عَدُّوهُ مرفوعاً، وهذا ترى أمثلتَه واضحةً في الكتبِ التي اعتنتْ بتخريج أحاديثِ كتبِ الفقه، كتخاريج النووي والزيلعي وابنِ الملقن وابن حجر والألباني وغيرِهم، كذلك الكتبِ التي اعتنتْ بتخريجِ الأحاديث المشتهِرة على الألسنة [1].

وهذا هو المذهب الراجح عندهم والله أعلم

ومع هذا يجب عند أهل السنة – خلافاً للشيعة – بيان حال الخبر الضعيف حال روايته، محافظة على الفَرق بين الصحيح الثابت والضعيف الذى لم تكتمل فيه شروط الصحة. ولم يَترخَّصوا في الحديث الضعيف احتجاجاً به وإن خفَّ ضعفُه، ما لم يبلُغ القبولَ. فلا يجوز نقله، أو التحدث به، إلا مبيناً ضعفه، لأن الذي ينقل الحديث الضعيف، بدون أن يُبين ضعفَه للناس، فهو أحد الكاذبين عند أهل السنة على النبي صلى الله عليه وسلّم. لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال: " مَنْ حَدَّثَ عَنِّيْ بِحَدِيْث، يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيْنَ" [2].

والخلاصة:

أن حجية الحديث عند الشيعة الإمامية من حيث قبوله والعمل به ليس مبناها على القواعد والضوابط التي صاروا عليها في قبول الحديث ورده، وأنما مبناها على الهوى.

فمما سبق يتبين أن الشيعة في اصطلاحاتهم اعتبروا رواية أهل السنة ضعيفة غير مقبولة، ولا تقبل من غير الشيعة إلا من نال توثيق الشيعة الإمامية.

وعلى هذا الأساس يرفضون الأحاديث الثابتة عن الخلفاء الراشدين الأربعة وغيرهم من أجلاء الصحابة، والتابعين، وأئمة المحدثين والفقهاء، ما داموا لا يؤمنون بعقيدة الإمامية الاثني عشرية، فالروايات التي يدخل في سندها أي من هؤلاء الصديقين والشهداء والصالحين الأئمة الأعلام الأمناء، تعتبر روايات غير معتبرة في نظر هؤلاء القوم الذين لا يكادون يفقهون حديثاً.

أما أهل السنة والجماعة فلله الحمد قد أثروا هذا الفن ثراء لم يعرف قبلهم مثله وعجز من بعدهم عن مثله، إنهم عمالقة الحديث وعظماء الجرح والتعديل، الذين قاموا بوضع أسس وقواعد غاية في الدقة لجمع الأحاديث وتصحيحها، فبنوا معتقداتهم ومذهبهم على الصحيح فقط من الأحاديث.

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث ٢/ ١١٠٤.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ١/ ٦٢ عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

الفصل الرابع

ضوابط قبول الخبر ورده عند أهل السنة والشيعة الإمامية

المبحث الأول

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة

المطلب الثاني

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند الشيعة

المبحث الثاني

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة

المطلب الثاني

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المبحث الثالث

أثر عقيدة الإمامة في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المطلب الأول

تعريف الإمامة عند الشيعة

المطلب الثاني

أدلة الشيعة الإمامية حول مسألة الإمامة

المطلب الثاني

أثر عقيدة الإمامة في قبول الحديث ورده عند الشيعة الإمامية

المبحث الرابع

المقارنة بين المذهبين

المبحث الأول

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة

المطلب الثاني

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند الشيعة

المطلب الأول

شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند أهل السنة

هذا البحث من علوم الحديث له أهمية بالغة، إذ أنه يبحث في شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويحتج به.

وقد اختلفت عبارات العلماء في شروط الراوي الذي يقبل حديثه، فمن مقل ومن مكثر [١]، وجمع أبو عمرو بن الصلاح تلك الشروط، فقال: " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً، بالغاً , عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخَوارم الـمُروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إنْ حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إنْ حدّث من كتابه. وإنْ كان يحدّث بالمعنى اشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعانيَ " [٢].

وبالتأمل في هذه الشروط وغيرها مما ذكره الأئمة من أهل السنة ، نجد أنها لدى النظر ترجع كلها إلى أمرين ذكرهما ابن الصلاح، هما: العدالة والضبط. وسيأتي بيانهما فيما يلي:

الشرط الأول: العدالة

اختلفت عبارات العلماء في تحديد معناها وتعريفها.

عرّفه الخطيب البغدادي بما يستخرج منه فالعدالة عنده: أداء الفرائض ولُزُوم الأوامر، وتوقّي النواهي وتجنب الفواحش المسقِطَة، وتحرِّي الحق والواجبِ والأفعال والمعاملات، والتوقي في اللسان عما يَثْلِم الدين والمروءة فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه [٣].

وعرّفها ابن حجر بأنها: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة [٤].

---

(١) مثل الإمام الشافعي حيث قال: "ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمَع أموراً: منها أن يكون مَن حدّث به ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلا لما يُحدِّث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لانه إذا حدّث على المعنى وهو غيرُ عالم بما يُحيل به معناه: لم يدر لعله يُحيل الحلالَ إلى حرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يبقى وجهٌ يُخاف فيه إحالتُه الحديثَ، حافظاً إن حدّث به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حدّث من كتابه، إذا شَرِك أهلَ الحفظ في حديث وافق حديثَهم، بَرِيًّا من أن يكون مدلِّسا يحدّث عن مَن لقي ما لم يسمع منه، ويحدّث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي. ويكون هكذا مَن فوقه ممن حدّثه حتى يُنتهي بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انْتُهِي به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبتٌ لمن حدّثه ، ومثبت على مَن حدّث عنه ". وقال أيضاً: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثَه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته". ينظر الرسالة ص ٣٦٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤-١٠٥.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٨٠.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٨.

وقد عرَّفها ابن الأثير الجزري ما فيه تفصيل فقال: والعدالة: عبارة عن استقامة السيرة والدِّين، ويرجع حاصلها: إلى هيئة راسخة في النفس، تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما تُرَدُّ به الشهادة والرواية. وبالجملة: فكلٌّ ما يدل على ميل دينه إلي حدٍّ يستجيز على الله الكذب بالأغراض الدنيوية، كيف وقد شُرِط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة، نحو الأكل والشرب في السوق، والبول في الشوارع، ونحو ذلك [(١)].

من هذه التعريفات تبين لنا أن العدالة هي ملكة وهيئة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس. والتقوى هو امتثال المأمورات واجتناب المنهيات. أما المروءة فهي آداب نفسانية تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. والأمور التي تُخِل بالمروءة هو الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير كرغيف مثلا، والمباحات التي تسبب الاحتقار وتذهب بالكرامة كالبول في الطريق، وفرط المزاح الخارج من حدّ الاعتدال. وكون هذه الأشياء يخل المروءة يرجع إلى العرف، والأعراف تختلف.

ويشترط في عدالة الراوي الأمور الآتية:

١ – الإسلام:

الإسلام عند أهل السنة هنا مرادف للإيمان، وهو الذي يقابله الكفر. وإنما اشترط أهل السنة الإسلام في الراوي لأنه يؤدي أحاديث تتعلق بهذا الدين وبأحكامه، فالأجود أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمناً به.

أما رواية الكافر لا تقبل لقوله تعالى: ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [(٢)]، وغير المسلم ليس من أهل الرضى قطعاً.

ولا خلاف أن رواية الكافر لا تُقبلُ، لأنه متَّهَم في الدين، وإن كانت شهادةُ بعضهم على بعض مقبولةً عند أبي حنيفة رحمه الله [(٣)].

فلا خلاف في ردّ روايتهم، بل يجب أن يكون وقت روايته للحديث مسلماً، فإن الكفر أعظم موجبات العداء للدين وأهله، فكيف تقبل رواية الكافر مهما كان صادقاً؟!. وها نحن نتتبع أخبار المحدثين السابقين واللاحقين، والعلماء المتقدمين والمتأخرين، فمحال أن نجد محدثاً أو عالماً تلقى الحديث أو علم الإسلام عن غير المسلمين.

٢ – البلوغ:

لأن البلوغ مناط تحمل المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات. فلا تقبل رواية الصبي، لأنه

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/٧٤-٧٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/٧٠-٧١.

لا وازع [١]، له عن الكذب، فلا تحصل الثقة بقوله، وقول الفاسق أوثق من قول الصبي، وهو مردود، فكيف الصبي؟! ولأن قوله في حق نفسه بإقراره لا يقبل، فكيف في حق غيره ؟!.

أما إذا كان طفلاً عند التحمل، مميِّزاً بالغاً عند الرواية، فتقبل، لأن الخلل قد اندفع عن تحمله وأدائه. ويدل على جوازه إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قبول رواية جماعة من أحداث ناقلي الحديث، كابن عباس، وابن الزبير، وأبي الطفيل، ومحمود بن الربيع [٢]، وغيرهم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده.

وعلى ذلك درج السلف الصالح من إحضار الصبيان مجالس الرواية، ومن قبول روايتهم فيما تحمَّلوه في الصغر.

إلا أن لأصحاب الحديث اصطلاحاً فيما يكتبونه للصغير، إذا كان طفلاً أو غير مميز، فإنهم يكتبون له حضوراً، ومتى كان ناشئاً مميزاً، كتبوا له سماعاً، ولقد كثر ذلك فيما بينهم حتى صاروا يكتبون الحضور للطفل الصغير جداً [٣].

٣- العقل:

لأنه لا بد منه لحصول الصدق وضبط الكلام. ولهذا قال البزدوي [٤] في بيان سبب اشتراط العقل الذي هو مناط التكليف: " إن المراد بالكلام ما يُسمَّى كلاماً صورة ومعنى، ومعنى الكلام لا يوجد إلا بالتمييز والعقل لأنه وضع للبيان، ولا يقع البيان بمجرد الصوت والحروف بلا معنىً، ولا يوجد معناه إلا بالعقل، وكل موجود من الحوادث فبصورته ومعناه يكون فلذلك كان العقل شرطاً ليصيرالكلام موجوداً " [٥].

٤- التقوى:

وهي اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر. أما الكبائر فارتكابها فسق قطعا، وكذا الإصرار على الصغائر، لأن الإصرار يجعلها كبيرة -والعياذ بالله- كما قالوا: "لا صغيرة مع الإصرار".

ودليل اشتراط التقوى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [٦].

وقوله تعالى:﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [٧]، وقوله عز من قائل: ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [٨].

---

(١) أي: لا زاجر.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب متى يصح سماع الصغير؟ وذكر فيه حديث الزهري عن محمود بن الربيع قال: " عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِيْ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِيْنَ مِنْ دَلْوٍ " برقم (٧٧) ، وقد أورد الخطيب البغدادي في " الكفاية في علم الرواية " أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم وحدّثوا بها بعد ذلك، وقبلت عنهم، فينظر: ص ٥٤، ٦٥

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/٧١-٧٢.

(٤) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي: فقيهأصولي، بمن أكابر الحنفية. من سكان سمرقند، نسبته إلى " بزدة " قلعة بقرب نسف. له تصانيف" توفي سنة ٤٨٢ هـ. الأعلام ٤/٣٢٨.

(٥) أصول البزدوي ص ١٦٣، وأصول السرخسي ١/٣٤٥.

(٦) سورة الحجرات: ٦.

(٧) سورة الطلاق: ٢.

(٨) سورة البقرة: ٢٨٢.

وهذه الآيات وإن كانت في الأموال ونحوها فإن الرواية للحديث دين، فهي أجدر من المال في أن يشترط لها هذا الشرط.

فلا يقبل خبر الفاسق بارتكاب المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى، وإن لم يظهر عليه الكذب، وكذلك من كان فسقه بسبب كذبه في حديث الناس وإن توقى الكذب في الحديث النبوي، لأنه لا يُؤْمن أن يقع فيه حيث إنه مستهتر بمقام ربه، قد هتك الستر والعياذ بالله، ولأن النصوص قد نهت عن قبول خبره بمجرد الفسق. إلا إذا أقلع عن ذنبه وتاب توبة نصوحاً تبدل ما كان من حالته، إلى حال التقى فإنه يقبل خبره وتعود عدالته؛ أما من لم يقع في الكبيرة، ولا عرف بالإصرار والاستهتار في الصغائر، فإنه يقبل حديثه.

٥- وغير مخروم المروءة:

المراد بالمروءة ترك ما يخل بها، وهو كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح، مثل البول في الطريق، وكثرة السخرية والاستخفاف، لأن من فعل ذلك كان قليل المبالاة، لا نأمن أن يستهتر في نقل الحديث النبوي.

هذه الخصال إذا توفرتْ في الراوي عُرفت عدالتُه وكان صادقاً، لأنها إذا اجتمعتْ حَمَلتْ صاحَبها على الصدق وصرفته عن الكذب لما توفر فيه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية، مع الادراك التام لتصرّفاته وتحمّل المسؤولية.

الشرط الثاني: الضبط

و الضبط: هو إتقان ما يرويه الراوي، وهذه الصفة تؤهّل الراويَ لرواية الحديث كما سمعه، وقد عرّفه ابن الصلاح بأن يكون الراوي: " متيقظا غير مغفل، حافظا إنْ حدَّث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشتُرِط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني، والله أعلم " [(١)].

ويعرف كون الراوي ضابطا بمقياس قرَّره العلماء واختبروا به ضبط الرواة، وهو كما لخصه ابن الصلاح: " أن نعتبر – أي نوازن – رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقةً لها في الأغلب والمخالفةُ نادرةٌ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم عرفنا اختلالَ ضبطه ولم نحتجَّ بحديثه، والله أعلم " [(٢)].

فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان: العدالة والضبط، فهو حجة يلزم العمل بحديثه، ويطلق عليه " ثقة ". وذلك لأنه قد تحقق فيه الاتصاف بالصدق، وتحلى بقوة الحفظ التي تمكّنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمع، فتحقق أنه أدَّى الحديث كما سمعه، فصار حجة، وإذا اختل فيه شيء من خصال الثقة، كان مردود الحديث بحسب الاختلال الذي لحقه.

والضبط له طرفان طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم حتى إذا سمع ولم يعلم، لم يكن شيءاً معتبراً، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع، لم يكن ضبطاً.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٢.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٧.

ثم الضبط له نوعان: ضبط صدر وضبط كتاب.

ذكر ابن حجر معناهما بقوله: " ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب، وهو صيانة لديه منذ سمع فيه وصححه، إلى أن يؤديه منه " [١].

وذكر ابن الأثير الجزري أن الضبط له نوعان: ظاهرٌ، وباطن.

فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة.

والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه.

ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي، هو الضبط ظاهراً عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى، ...، فتلحقُه تهمةُ تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ، أو قبل العلم حين سمع، ولهذا المعنى قَلَّت الروايةُ عن أكثر الصحابة رضي الله عنهم، لتعذُّر هذا المعنى، فمن كان عند التحمل غير مُمَيِّز، أو كان مُغَفَّلاً، لا يحسن ضبطَ ما حفظه ليؤديَه على وجهه، فلا ثقةَ بقوله وإن لم يكن فاسقاً.

وهذا الشرط وإن كان على ما بيَّنَّا، فإن أصحاب الحديث قَلَّما يعتبرونه في حقِّ الطفل دون المغفَّل، لأنه متى صح عندهم سماعُ الطفل، أو حضورُهُ مجلس القراءة، أجازوا روايتَه، والأول أحوط للدِّين وأولى.

ثم ذكر حول الضبط كلاماً جيداً حسب زمانه، جدير أن يُذكر:

فقال: على أن الضبط في زماننا هذا، بل وقبله من الأزمان المتطاولة، قلَّ وجوده في العالم، وعَزَّ وقوعه، فإن غاية درجات المحدث – في زماننا – المشهور بالرواية، الذي ينصبُ نفسه لإسماع الحديث في مجالس، النقل: أن تكون عنده نسخة قد قرأها أو سمعها، أو في بلدته نسخة عليها طَبَقَةُ سماعٍ، اسمه مذكور فيها، أو له مناولة، أو إجازةٌ بذلك الكتاب، فإذا سُمِعَ عليه، استَمَع إلى قارئه، وكتب له خطَّه بقراءته وسماعه، ولعلَّ قارئهُ قد صحف فيه أماكن لا يعرفُها شيخُه، ولا عثَر عليها، وإن سأله عنها، كان أحسنُ أجوبته أن يقول: كذا سمعتُها، إن فَطِن لها.

وإذا اعتبرْتَ أحوالَ المشايخ من المحدثين في زماننا، وجدتَها كذلك أو أكثرها، ليس عندهم من الدراية علمٌ، ولا لهم بصواب الحديث وخَطَئه معرفةٌ، غيرُ ما ذكرنا من الرِّواية على الوجه المشروح، على أنه ما يُخلي الله بلادَه وعبادَه من أئمة يَهْتَدي بهم العالمون، وحفاظٍ يأخذ عنهم المهملون، وعلماءٍ يقتدي بهم الجاهلون، وأفاضل يحرسون هذا العلم الشريف من الضياع، ويقرئونه صحيحاً كما انتهى إليهم في الأسماع، ويصونون معاقده من الانحلال، وقواعده من الزلل والاختلال، حفظاً لدينه، وحراسةً لقانونه " [٢].

هذا !! وقد تكلم ابن الأثير حول زمنه !!! أما الزمن الذي نعيش فيه فما ذا نقول حوله ؟!

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٨

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/٧٢-٧٤.

المطلب الثاني
شروط الراوي الذي يقبل حديثه ويرد عند الشيعة

إن من مظاهر اهتمام المحدثين من الشيعة الإمامية بنقد الحديث هو البحث في الشروط اللازم توفّرها في الراوي الذي يُقبل حديثه، ويتكون منه سند الحديث هي خمسة شروط عندهم. وسيأتي بيانها فيما يلي:

١- الإسلام:

قال زين الدين العاملي: " إتفق أئمة الحديث والأصول الفقهية على اشتراط إسلام الراوي حال روايته وإنْ لم يكن مسلماً حال تحمُّله، فلا تُقبل رواية الكافر وإنْ عُلم من دينه التحرّزُ عن الكذب؛ لوجود التثبت عند خبر الفاسق [(١)]؛ فيلزم عدم اعتبارخبر الكافر بطريق أولى؛ إذ يشمل الفاسقُ الكافرَ " [(٢)].

٢- الإيمان:

إن الشيعة الإمامية يفرّقون بين الإسلام والإيمان. عندما يشترطون الإسلام فلا يقولون بأنه مرادف للإيمان، لأن الإسلام عندهم يُنطبق عليهم وغيرهم. وأما الإيمان فهو يُنطبق عليهم فقط دون غيرهم. وقد اعتبر هذا الشرط جمع من العلماء، ومقتضاه عدم جواز العمل بخبر المخالفين.

يقول زين الدين العاملي: " والمشهور بين أصحابنا اشتراط إيمانه مع ذلك المذكور من الشروط؛ بمعنى كونه إمامياً، قطعوا به في كتب الأصول الفقهيّة وغيرها؛ لأن من عداه عندهم فاسق وإن تأول....، هذا مع علمهم بأخبارٍ ضعيفة بسبب فساد عقيدة الراوي، أو موثّقَة مع فساد عقيدته أيضاً في كثير من أبواب الفقه، مُعتذرين عن ذلك العمل المخالف لما أفتوا به في أصولهم من عدم قبول رواية المخالف بانجبار الضعف الحاصل للراوي بفساد عقيدته ونحوه... " [(٣)].

بل يقيّدون الإمامية بالاثني عشرية حتى لا يدخل فيها جميع الطوائف من الشيعة.

ولهذا قال المامقاني: " والمراد به كونه إمامياً اثنى عشرياً " [(٤)].

وقال نجم الدين [(٥)] في بيان شرائط الوقوف عليه: " ولو وُقف على المسلمين اُنصرف إلى من صلى إلى القبلة، ولو وُقف على المؤمنين اُنصرف إلى الاثني عشرية. وقيل: إلى مجتنبي الكبائر والأول أشبه " [(٦)].

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ الحجرات: ٦.

(٢) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ٢١٣/١.

(٣) والمصدر السابق ٢١٦/١ – ٢١٧ والبداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١٣٤/١.

(٤) مقياس الهداية ص ٥٥.

(٥) هو أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسين ابن سعيد الهذلي الحلي، فقيه إمامي مقدم، من أهل الحلة (في العراق) كان مرجع الشيعة الإمامية في عصره. توفي سنة ٦٧٦ هـ. الأعلام ١٢٣/٢.

(٦) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ٢١٤/١٢–٢١٥.

وبعد أن ثبت أن المشهور عند الشيعة اشتراط الإيمان الذي يُراد به كون الراوي إمامياً اثنى عشرياً، يُستخرج منه ذلك أن الشيعة اشترطوا الإمامة الاثني عشرية في الراوي الذي يُقبل روايته.

وإلى هذا أشار الطوسي حيث قال: " إن خبر الواحد إنما يكون حجة في العمل إذا كان راويه من الطائفة المحقة [1] لأن فاسد المذهب لا يُتصف بالعدالة حقيقة، كيف والعدالة حقيقة عرفية في معنى معروف لا يجامع فساد العقيدة قطعاً " [2].

مع هذا قد خالف الطوسي هذا الشرط حين جوّز العمل بخبر المخالفين، إذا رووا عن أئمتهم، وإذا لم يكن في روايات الأصحاب ما يخالفهم، ولا يُعرف لهم قولٌ فيهم.

لما رُوي عن الصادق أنه قال: " إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رُوي عنّا، فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام فاعملوا به " [3].

يقول الطوسي: ولأجل ما قلناه عملت الطائفةُ بما رواه حفص بن غياث [4]، وغياث بن كلّوب [5]، ونوح بن دراج [6]، والسكوني [7] وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه. ولأجل ذلك عملت الطائفة بأخبار من مثل عبد الله بن بكير [8]، .... فيما لم يكن فيه خلاف، وتبعه على ذلك أكثر الأواخر، بل لم يقل بالأول منهم إلا النادر [9].

---

(١) والطائفة المحقة عندهم هي الاثني عشرية، ولذلك يرى بعضهم أن قيد العدالة في تعريف الحديث الصحيح مغن عن التقيد بالإمامي.

(٢) نهاية الدراية ص ٧٠.

(٣) بحار الأنوار ٢/٢٥٣.

(٤) هو ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر، مات سنة ١٩٤ أو ١٩٥ هـ، وقد قارب ٨٠. ميزان الاعتدال ١/٥٦٧، والتقريب ١/١٨٩.

(٥) هو ابن فيهس البجلي، وقال محمد جواد النائيني محقق كتاب رجال النجاشي نقلاً عن الطوسي: " عملت الطائفة بما رواه غياث بن كلّوب وغيره من العامة عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه، وعليه فيحكم بوثاقته " تنقيح المقال ٢/٣٦٧. قلت: قد ضعّفه أهل السنة، قال الذهبي: ضعّفه الدارقطني. يُنظر: ميزان الاعتدال ٣/٣٣٨، ولسان الميزان٤/٤٩١، وأورده محمد الجواهري في كتابه: المفيد من معجم رجال الحديث ص ٤٥٢، وقال: عامي ثقة.

(٦) هو النخعي مولاهم الكوفي. قال الأردبيلي: كان من الشيعة، وكان قاضي الكوفة، واعتذر عن ذلك. وقال ابن حجر: متروك، وقد كذّبه ابن معين. يُنظر: جامع الرواة ٢/٢٩٦٥، والتقريب ٢/٣٠٨، و المفيد من معجم رجال الحديث ص ٦٤٣.

(٧) هو إسماعيل بن زياد. وقيل: إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري، وقال الأردبيلي: كان عامياً. وقال ابن عدي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: دجّال لا يحل ذكره في الكتب إلا عل سبيل القدح فيه. ينظر: جامع الرواة ١/٩١، والكامل في ضعفاء الرجال ١/٣١٤، والمجروحين ١/١٢٩. قال محقق كتاب رجال النجاشي في الهامش ١/١٠٩: ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٢٣٠، وغيرُه من العامة في كتبهم وطعنوا فيه مما يكشف عن كونه من أصحابنا الإمامية. لاحظ أيضاً: تنقيح المقال ١/١٢٧. قلت: هو فعلاً في الميزان ١/٢٣٠، وكأن كل من جُرِّح من قبل أهل السنة يُعتبر من الإمامية!!

(٨) هو الغنوى الكوفي. عن محمد بن سوقة. قال أبو حاتم: كان من عتق الشيعة. وقال الساجي: من أهل الصدق، وليس بقويّ. وذكر له ابن عدي مناكير. ينظر: ميزان الاعتدال ٢/٣٩٩.

(٩) مقباس الهداية ١٢/٢٥-٢٧ بتصرف، والجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة – رسائل في دراية الحديث – ٢/٤٠٥-٤٠٦.

٣- العدالة:

والعدالة عند الشيعة هي نحو ما عند أهل السنة.

قال زين الدين العاملي في بيان المراد بها: " وليس المراد من العدالة كونه تاركاً لجميع المعاصي، بل بمعنى كونه سليماً من أسباب الفسق التي هي فعل الكبائر، أو الإصرار على الصغائر، وخوارم المروءة وهي الإتصاف بما يحسنُ التحلّي به عادةً، بحسب زمانه ومكانه وشأنه، فعلاً وتركاً، على وجهٍ يصير ذلك له ملكةً. وإنما لم يُصرّح باعتبارها؛ لأن السلامة من الأسباب المذكورة لا تتحقّق إلا بالملكة، فأغنى عن اعتبارها " [1].

وبيّن المامقاني معنى العدالة بما هو أكثر تفصيلاً فقال: " إنها عبارة عن ملكة نفسانية راسخة باعثة على ملازمة التقوى، وترك ارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر، وترك منافيات المروءة الكاشف ارتكابها عن قلة المبالات بالدين بحيث لا يوثق منه التحرز عن الذنوب، وإنه لا يكفي فيها مجرد الإسلام، ولا مجرد عدم ارتكاب الكبيرة ، ينبعث الترك عن ملكة ولا حسن الظاهر فقط، وإنها تنكشف بالعلم والإطمئنان الحاصل من المعاشرة، ومن مراجعة المعاشرين له، وإنه ليس الأصل في المسلم العدالة، وإنها لا تزول بإرتكاب الصغيرة من غير إصرار، ولا بترك المندوبات، وارتكاب المكروهات، إلا أن يبلغ إلى حدّ يؤذن بالتهاون بالسنن والمكروهات وقلة المبالات بالدين " [2].

يعطي هذان التعريفان للعدالة الدلالة العامة عليها. ومن التعريفات الأخرى تبيّن أن المراد بالعدالة تنطبق في دائرة الشيعة الاثني عشرية فقط.

وقد خصّ المامقاني العدالة في مكان آخر فتنطبقها على الشيعة الاثني عشرية حيث قال: " إن العدالة المطلقة فرع الإسلام فإن الكافر والمخالف والفرق الباطلة من الشيعة ليسوا بعدول قطعاً " [3].

ولكن ذهب شيخ الطائفة الطوسي وبعض أصحابه، وكثير من المتأخرين من الشيعة إلى عدم اشتراط العدالة في الراوي الذي تقبل روايته، بل يكفي عندهم كون الراوي متحرِّزاً عن الكذب وإنْ كان فاسقاً في الجوارح ما دام سليم الإعتقاد.

يقول الطوسي: " فأما من كان مخطئاً في بعض الأفعال، أو فاسقاً بأفعال الجوارح، وكان ثقة في روايته متحرزاً فيها، فإن ذلك لا يوجب ردّ خبره ويجوز العمل به، لأن العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه، وإنما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته، وليس بمانع من قبول خبره " [4].

وقد بيَّن مصطفى الإعتمادي [5] رأي الطوسي فقال: "ونقل المحقق عن الشيخ أنه قال: يجوز العمل بخبر الفاسق الصادق، أي يكفي كون الراوي ثقة متحرِّزاً، أي متحفظاً للسانه عن الكذب في الرواية، وإنْ كان فاسقاً بجوارحه كالسارق وتارك الصلاة مثلاً " [6].

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية - رسائل في دراية الحديث - ١/٢١٤-٢١٥.

(٢) مقياس الهداية ٥٦.

(٣) مقياس الهداية ٦٧، وهو موقف شيخهم الطوسي ينظر في كتابه: " العدة في أصول الفقه " ص ١٦٣.

(٤) عدة الأصول ص ٤٥.

(٥) شرح معالم الدين ص ٣١٩.

(٦) شرح معالم الدين ص ٣١٩.

ثم ردّ عليه فقال: " ونحن نمنع هذه الدعوى إذ الطائفة لم تعمل بأخبار الجماعة المذكورة، ونطالب من الشيخ بدليلها. ولو سلّمناها لاقتصرنا على المواضع والمسائل القليلة التي عملت الطائفة فيها بأخبار خاصة أي محدودة، ولم يجز التعدي في العمل إلى غيرها ولا يخفى أنّ دعوى التحرّز عن الكذب أي دعوى الوثاقة مع ظهور الفسق مستجد، لأن ظاهر الفسق كيف يكون ثقة " [1].

ولهذا قال زين الدين العاملي: " ... وهذا بعض آراء شيخنا أبي جعفر الطوسي؛ فإنه كثيراً مّا يقبل خبر غير العدل، ولا يُبيِّن سببِ ذلك " [2].

وإذا عرفنا أن صاحب هذا الرأي القائل بقبول رواية فاسق الجوارح هو الطوسي وهو شيخ الطائفة في عصره، والذي يُعَدُّ كتاباه " التهذيب والاستبصار " من المصادر الأربعة الأولى التي تعتمد عليها الشيعة الإمامية الاثني عشرية، فلا بد هنا من الملاحظة.

فقال الإمام محمد أبو زهرة [3]: " ويجب أن نقف هنا وقفة قصيرة، فإن للطوسي كتابين من أربعة تُعدُّ مراجع لعلم الجعفري، فهل قَبِل فعلاً من تكون هذه حاله؟ الظاهر ذلك وأنه تساهل فقَبِل لروايتهم. وإنَّ هذا يدعونا إلى التفتيش في مدى سلامة الرواية، إنْ كان إخواننا الإمامية يرون في قوله هذا شذوذاً في نظرهم، وإنَّا لنعتقد أنَّ فيه شذوذاً مثلهم، وفيه مفارقات عجيبة ... وإنه مع رد قول الطوسي مِن بعضهم فإنه لا يصح أن نقول إنَّ هذا القول لا أصل له عندهم، بل إن له موضعه، وإن مثل الطوسي في مكانته العلمية ليس ممن يُردُّ قوله، أو تُمنع حكايته للمذهب، وهو صاحب التهذيب والاستبصار وكلاهما مِن أصول المذهب الإمامي كما نوَّهْنا من قبل.

وإذا كانت الحجة واضحة في ردّه من حيث المنطق ووجوب سلامة الرواية، فهي غير واضحة من حيث الواقع الذي ذكره، لأنه أعلم بالواقع ممن خالفوه، إذ أنه روى فعلاً، ونَقَلَ ودوَّن. فهو أعلم بحال الرواة الذين نقل كلامهم من غيره ... وننتهي من هذا أنهم يتساهلون في قبول رواية الإمامي ولو كان برًّا تقيًّا إلا إذا وُثّق " [4].

قلت: مع هذا قد اشترط جماهير الشيعة الإمامية العدالة في الراوي الذي تُقبل روايته كما تقدم.

وإن افترضنا الأخذ بما ذهب إليه الجمهور من عدم رواية فاسق الجوارح فإن النتيجة واحدة وهي عدم قبول رواية غير الإمامي الاثني عشري، وذلك لأنهم يرون غيرهم فساقاً مسلمين وليسوا مؤمنين. وفُهِم ممّا ذُكِر أن الشيعة لا يقبلون رواية من يُخالفهم في المذهب، لأنهم ليسوا مؤمنين في نظرهم والإيمان أحد شروط القبول كما أنهم ليسوا بعدول والعدالة أيضاً في جملة شروط القبول.

---

(١) شرح معالم الدين ص ٣١٥-٣١٨ بتصرف يسير.

(٢) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/٢١٤.

(٣) هو محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة المصري، أحد أفذاذ العلماء في عصره، وعالم جريء جهر بالحق وندد بالباطل. وكان صاحب حضور قوي وكلمة مسموعة ورأي سديد، يلاحق الزيف ويسعى لقطع دابره، ينير للمسلمين طريقهم، وظل هكذا حتى نهاية حياته، وتوفي رحمه الله سنة ١٩٧٤م.

(٤) الإمام الصادق ص ٣٨٩-٣٩٠.

٤ – الضبط:

قد عرّفه زين الدين الشهيد الثاني العاملي بقوله: " وضبطه لما يرويه؛ بمعنى كونه حافظاً له، متيقّظاً غير مغفّل إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغَلَط والتصحيف والتحريف إن حدَّث منه، عارفاً بما يختلُّ به المعنى إن روى به؛ أي بالمعنى حيث نُجوِّزه " [١].

والمراد بالضبط: من يغلب ظنُّه سهوَه لا من لا يسهو أصلاً، وإلا لا نحصر الأمر فيما يرويه المعصوم عليه السلام من السهو وهو باطل بالضرورة، وفُسِّر الضبط بغلبة ذكره الأشياء المعلومة له على نسيانه إياها.

وقد اعتبر الشهيد الثاني وجماعه أن اعتبار العدالة في الحقيقة يغني عن اعتبار الضبط، لأن العادل لا يروي إلا ما ضبط.

فقال: " وفي الحقيقة اعتبار العدالة يُغني عن هذا؛ لأن العدل لا يُجازف برواية ما ليس بمضبوطٍ على الوجه المعتبر، وتخصيصه تأكيدٌ أو جريٌ على العادة " [٢].

ورُد عليه لأن العدالة إنما تمنع من تعمّد نقل غير المضبوط عنده، لا من نقل ما يسهو عن كونه غير مضبوط، فيظنه مضبوطاً، وتوهم أن العدل إذا عرف من نفسه كثرة السهو لم يجترئْ على الرواية تحرّزاً من إدخال ما ليس من الدين فيه مدفوع، لأنه إذا كثر سهوه فربما يسهو عن أنه كثير السهو، فيروي، فالحق أن اعتبار العدالة لا يغنى عن اعتبار الضبط.

٥ و ٦– العقل والبلوغ:

قال عبد الله المامقاني: أن المجنون لا تُقبل روايته إجماعاً لأنه لا يُطمأن ولا يُوَثَّق بخبره، والقلم مرفوع عنه حتى يفيق، ويُلحق به السكرانُ والنائم والمغمى عليه، أما السفيه فإن جمع الشروط قُبل، وإلا: فلا.

وأما الصبي غير البالغ فلا يُقبل خبره أيضاً، وذلك في غير المميز، أما المميز ففي قبول خبره قولان: المشهور عدم القبول، بل قيل: إنه المعروف من مذاهب الأصحاب [٣].

قال زين الدين العاملي: " لا تقبل رواية الصبيّ والمجنون مطلقاً، لارتفاع القَلَم عنهما [٤]، الموجب لعدم المؤاخذة، المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب على تقدير تمييزه، ومع عدمه لا عِبرةَ بقوله " [٥].

أما عليّ محمد النقوي [٦] فزاد في آخره بقوله: " ... وهذا في غير الأدواري، وأما الأدواري فلعل قبول روايته حين عدم عروض الجنون عليه أقوى " [٧].

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ٢١٥/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مقياس الهداية ٢/ ٢٠–٢٢ بتصرف.

(٤) الخصال: باب الثلاثة: " القلم رفع عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ" ٩٤/٤٠.

(٥) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ٢١٤/١.

(٦) هو ابن محمد بن السيد دلدار علي النصير آبادي الكنوي الهندي، توفي سنة ١٣١٢ هـ. أعيان الشيعة ٣١١/٨، ومطلع الأنوار ص٣٩٨، ونقباء البشر ١٦٢٤/٤.

(٧) الجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة – رسائل في دراية الحديث – ٤٠٥/٢.

المبحث الثاني

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة

المطلب الثاني

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المطلب الأول

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة

إن الطعن في عدالة رواة السنة النبوية خاصة في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من وسائل الغلاة المبتدعة الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والزنادقة [١]، وغرضهم من ذلك تحطيم الوسيلة التي وصلت السنة النبوية بها إلينا، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتَمداً على لا شيء فيصبح لا شيء.

وقد صرَّح بذلك أحد الزنادقة قديماً فيما ذكره أبو داود السجستاني حيث قال: لما جاء الرشيد [٢] بشاكر [٣] قال: أخبرْني لم تعلِّمون المتعلمَ منكم أول ما تعلِّمونه الرفض – أي الطعن في الصحابة – والقدر؟ قال: أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول... [٤].

نعم !! يرى أهل السنة والجماعة أن جميع الصحابة رضي الله عنهم هم حجر الزاوية في بناء الأمة المسلمة قَبْلَ غيرِهم، وعنهم تلقت الأمة كتاب الله عزوجل، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعرفت تعاليم الإسلام، فالغض من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، والطعن فيهم، والتجريح لهم، يزلزل بناء الإسلام، ويقوض دعائم الشريعة، ويشكّك في صحة القرآن، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام.

ولهذا قال أبو زرعة الرازي [٥]: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة. والجرح بهم أولى، وهم زنادقة [٦].

لذلك عنى علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة، لأنه دفاع عن عرين الإسلام، ولم يكن الدفاع نزوة وهوى، ولا عصبية؛ بل كان نتيجة لدراسات تحليلية وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً وعرضتهم على أدق موازين الرجال؛ مما تباهت به الأمة الإسلامية كافة أمماً وأجيالاً.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق، يرى أهل السنة والجماعة أن جميع الصحابة رضي الله عنهم هم خير أمة

---

(١) الزنادقة: جمع زنديق وهم القوم القائلون بدوام الدهر، وأن العالم لم يزل موجوداً كذلك بنفسه لا بصانع. لكن المراد هنا الذين دخلوا في الإسلام لا حباً فيه ولا إيماناً، وإنما حقداً وانتقاماً، يُظهرون الإسلام، ويبيتون الشر عليه. ينظر: موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ص ٢٣٥.

(٢) الرشيد: هو خليفة المسلمين أبو جعفر هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي. وكان من أنبل الخلفاء، وأحشم الملوك، ذا حجٍّ وجهاد، وغزو وشجاعة، ورأيٍ. السير ٩/٢٨٦.

(٣) شاكر: هو رأس الزنادقة، سأل منه هذا السؤال هارون الرشيد حين جيء به إلى هارون الرشيد ليضرب عنقه.

(٤) تاريخ بغداد ٥/٦٦.

(٥) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي بالولاء، إمام حافظ ثقة، من حفاظ الحديث الأئمة. من أهل الري. زار بغداد، وحدّث بها، وجالس أحمد بن حنبل. كان يحفظ مئة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. توفي بالريّ. توفي سنة ٢٦٤ هـ. تاريخ بغداد ١٠/٣٢٦، والتقريب ١/٥٣٦.

(٦) فتح المغيث بشرح الفية الحديث ٤/٩٥.

أُخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبلُ أصحاب لنبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب الله عزوجل، وهدي رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد اضطر أهل السنة والجماعة أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، وقرروا أن الصحابة كلهم عدول، وقد تحققت فيهم صفة العدالة، ومن صدر منهم ما يخالف ذلك كوقوع في معصية مثلاً، فإنما هي لمرة واحدة ولأفراد قلائل، ثم لم يلبث مَن وقع منه ذلك أن يتوب إلى الله توبة نصوحاً [1].

وليس المراد بعدالة الصحابة أنهم معصومون من المعاصي أو الخطأ أو من السهو أو الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، إذ العصمة لم تثبت لأحد بعد أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام، وإنما المراد بعدالتهم – وهو الصحيح – أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسموا الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، ولذلك تقبل مروياتهم من غير أن نبحث عن عدالتهم أو نطلب من أحد تزكيتهم، ولم يخالف في عدالتهم إلاَّ شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء، لا يعتد بأقوالهم وآرائهم لعدم استنادها إلى برهان [2].

ثم إن قضية عدالة الصحابة أمر مجمع عليه بين أهل السنة، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة، وغيرها من المذاهب المتبوعة كالظاهرية، وأتباع الأوزاعي وغيرهم ممن انقرضوا الآن، والمخالف لهذه القضية محجوج بالآيات المستفيضة، والسنة الصحيحة في تعديل كل صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

مما لاشك فيه أن عدالة الصحابة رضي الله عنهم عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول سيأتي ذكرها بالتفصيل مما يلي:

أولاً: عدالة الصحابة من الكتاب:

الصحابة كلهم عدول، وأنه لا يُحتاج للسؤال عنهم، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن.

الآية الأولى: يقول الله عزوجل: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [3].

الآية الثانية: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [4].

---

(١) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٣١–٢٣٢، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص٤٩٩.

(٢) دفاع عن السنة ص ٢٨٦–٢٩٩ بتصرف يسير.

(٣) آل عمران: ١١٠.

(٤) البقرة: ١٤٣.

قال الشاطبي في تفسير الآيتين: ففي الأولى إثبات الأفضلية على سائر الأمم، وذلك يقضي باستقامتهم في كل حال، وجَرَيان أحوالهم على الموافقة، وفي الثانية إثبات العدالة مطلقاً، وذلك يدل على ما يدل عليه الأولى.

ثم ناقش الرأي الذي يقول إن هذا عام في الأمة، فلا يَختص بالصحابة دون من بعدهم قائلاً.

" ولا يقال: إن هذا عام في الأمة؛ فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم لأنا نقول:

أولاً: ليس كذلك، بناء على أنهم المخاطَبون على الخصوص، ولا يدخل معهم مَن بعدهم إلا بقياس وبدليل آخر.

وثانياً: على تسليم التعميم أنهم أولُ داخلٍ في شمول الخطاب؛ فإنهم أولُ مَن تَلَقَّى ذلك مِن الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم المباشرون للوحي.

وثالثاً: أنهم أولى بالدخول مِن غيرهم؛ إذ الأوصاف التي وُصِفُوا بها لم يتَّصف بها على الكمال إلا هُمْ؛ فمطابقة الوصف للاتصاف شاهد على أنهم أحق مِن غيرهم بالمدح [١].

وجه الاستدلال بآية سورة البقرة على عدالة الصحابة أن " وسطاً " بمعنى عدولاً خياراً.

ويؤيد ذلك ما رواه بهز بن حكيم [٢] عن أبيه [٣] عن جده: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في قوله: ﴿ **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ [٤]، قال: " **أنتم تُتمُّون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله** " [٥].

وهذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به الخاص، وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم[٦].

وأما الإستدلال على عدالة الصحابة رضي الله عنهم من آية سورة آل عمران فإنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله عزوجل بأنهم خير أمة، ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟

كما أنه لا يجوز أن يخبر الله تعالى بأنه جعلهم أمة وسطاً – أي عدولاً – وهم على غير ذلك، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط– أي عدولاً– بإطلاق[٧].

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة ٤/٤٤٨.

(٢) هو أبو عبد الملك ابن معاوية القشيري، ثقة ثبت، مات بعد المائتين، وقيل قبلها. التقريب ١/١٠٩.

(٣) هو حكيم بن معاوية بن حَيدة القشيري. التقريب ١/١٩٤. توفي سنة ٢٦٤ هـ. تاريخ بغداد ١٠/٣٢٦، والتقريب ١/٥٣٦.

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير: باب ومن سورة آل عمران برقم (٣٠٠١)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته برقم (٢٢٩٨).

(٦) الكفاية ص٤٦.

(٧) الموافقات في أصول الشريعة ٤/٤٤٨ بتصرف.

الآية الثالثة: قوله في صفة المهاجرين والأنصار:﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (١).

يبين الله عز وجل في هذه الآيات أحوال وصفات المستحقين للفيء، وهم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ .

والقسم الثاني: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيْمَانَ ﴾ .

والقسم الثالث: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ .

وما أحسن ما استنبط الإمام مالك من هذه الآية الكريمة أن الرافضي الذي يسب الصحابة ليس له في مال الفيء نصيب؛ لعدم اتصافه بما مدح الله به هؤلاء القسم الثالث في قولهم: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢).

قال سعد بن أبي وقّاص رضي اللّه عنه: " الناس على ثلاث منازل فمضتْ منهم اثنتان وبقيتْ واحدةٌ، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيتْ، ثم قرأ ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ الآية، ثم قال: هولآء المهاجرون وهذه منزلة وقد مضتْ، ثم قرأ ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ الآية، ثم قال: هولآء الأنصار وهذه منزلة وقد مضتْ، ثم قرأ ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ ﴾ الآية، قال: فقد مضت هاتان المنزلتان وبقيت هذه المنزلة فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت " (٣).

ثم الصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسَّر أبو بكر الصديق رضي الله عنه هاتين الكلمتين من الآيتين، حيث قال في خطبته يوم السقيفة (٤) مخاطباً الأنصار: " إن الله سمَّانا (الصادقين)، وسمَّاكم (المفلحين)، وقد أمركم أن تكونوا معنا حيثما كُنَّا فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (٥)، (٦).

---

(١) الحشر: ٨-١٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٨/١٠٢.

(٣) أخرجه الحاكم ٢/٥٢٦، وقال: " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، ووافقه الذهبي.

(٤) سَقِيفَةُ: هي بالمدينة، وهي ظلّة كانوا يجلسون تحتها، فيها بويع أبو بكر الصديق، رضي الله عنه وقال أبو منصور: السقيفة كلّ بناء سقّف به صفّة أو شبه صفّة مما يكون بارزا. معجم البلدان ٣/٢٢٨-٢٢٩.

(٥) التوبة: ١١٩.

(٦) العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ١/٦٢.

يقول الشيخ أشرف الجيزاوي حول هاتين الآيتين الأوليين [١]: فهذه الصفات الحميدة في هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، واتصفوا بها، ولذلك ختم الله صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول [٢].

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [٣].

والدلالة في هذه الآية ظاهرة. قال ابن تيمية: " فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان " [٤].

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [٥].

ووجه الاستدلال في الآية على عدالة الصحابة: أن الله تعالى أخبر أن كل الصحابة الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم متصفون بكل الأوصاف التي يحبها الله؛ من بغض أعدائه وجهادهم، وحب أوليائه وموالاتهم، وعبادته سبحانه وتعالى ابتغاء مرضاته، لا رياء ولا سمعة.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٦].

فهذه الآية دالة على فضل الصحابة والشهادة بعدالتهم، ولهذا قال الخطيب البغدادي: " فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المُطَّلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصدَ المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسُقوط

(١) أي الآية: ٨ و ٩ من سورة الحشر.

(٢) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٣٦.

(٣) التوبة: ١٠٠.

(٤) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥٧٢.

(٥) الفتح: ٢٩.

(٦) الأنفال: ٧٥.

عدالته، وقد برّأهم اللهُ تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنه [(١)].

وهناك آيات أخرى كثيرة مثل الآيات المذكورة تدل على عدالة الصحابة، ومن هنا قال علماء أهل السنة أن هذه الأدلة تقتضي القطع بتعديل الصحابة، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله إلى تعديل أحد من الخلق.

وقد قال ابن النجار [(٢)] مستنبطاً من الآيات المذكورة بقوله: أنَّ مَنْ أثنى اللَّه سبحانه وتعالى عليه بهذا الثَّناءكيف لا يكون عدلاً؟ فإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس، فكيف لا تثبت العدالةُ بهذا الثناء العظيم من الله سبحانه وتعالى ومن رسوله صلى الله عليه وسلم [(٣)].

ثانياً: عدالة الصحابة من السنة:

أما الأدلة من السنة المطهرة فثناء النبي صلى الله عليه وسلم وإخباره بما منحهم الله تعالى من كونهم خير القرون من أمته وأفضلها وإن أحداً ممن يأتي بعدهم لا يبلغ أدنى جزء من شأنهم ولو أنفق ملء الأرض ذهباً في سبيل الله.

١ – عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ** " [(٤)].

ومن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، – قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ – رسول الله صلى الله عليه وسلم– بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا – ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ** " [(٥)].

٢ – وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال لنبي صلى الله عليه وسلم: " **لاَ تَسُبُّوا**

---

(١) الكفاية ص ٤٨ –٤٩.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، تقي الدين أبو البقاء، الشهير بابن النجار، فقيه حنبلي مصري. من القضاة. قال الشعراني: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيءا يشينه، وما رأيت أحدا أحلى منطقا منه ولا أكثر أدبا مع جليسه. توفي سنة ٩٧٢ هـ. الأعلام ٦/٦.

(٣) شرح الكوكب المنير ٢/٤٧٥.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه برقم (٣٦٥٢)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم برقم (٢٥٣٣).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، بلفظ: "خير أمتي قرني"، ٣/٧ (٣٦٥١)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، بلفظ: "إن خيركم قرني"، برقم (٢٥٣٥).

أَصْحَابِيْ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُد، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ [١] أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ [٢] "، [٣].

قال السخاوي في وجه الاستدلال بهذا الحديث: " إن الوصف لهم بغير العدالة سبٌّ، لا سيما وقد نهى صلى الله عليه وسلم بعضَ مَن أدركه وصحبه عن التَّعرُّضِ لِمَن تَقدَّمه؛ لِشُهود المواقف الفاضلة، فيكون مَن بعدهم بالنّسبة لجميعهم من باب أولى " [٤].

وقال الحافظ ابن حجر: " قال البيضاوي: معنى الحديث لا ينال أحدُكم بإنفاق مثلَ أُحُد ذهباً من الفضل والأجر ما ينالُ أحدهم بإنفاق مُدّ طعام أو نصيفهُ. وسبب التفاوت ما يُقارنُ الأفضلَ من مزيد الإخلاص وصدق النية. قلت: وأعظم من ذلك سبب الأفضلية عظم موقع ذلك لشدَّة الاحتياج إليه، وأشار بالأفضلية بسبب الإنفاق إلى الأفضلية بسبب القتال كما وقع في الآية ﴿ لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [٥] فإن فيها إشارة إلى موقع السبب الذي ذكرته وذلك أن الإنفاق والقتال كان قبل فتح مكة عظيماً لشدة الحاجة إليه وقلّة المُعْتَني به بخلاف ما وقع بعد ذلك لأن المسلمين كثروا بعد الفتح ودخل الناسُ في دين الله أفواجاً، فإنه لايقع ذلك الموقعَ المتقدِّم. والله أعلم " [٦].

٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيغْزُو فِئَامٌ [٧] مِنَ النَّاسِ، فَيقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَيقُولُونَ: نَعَمْ، فَيفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَيقُولُونَ: نَعَمْ، فَيفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَيقُولُونَ: نَعَمْ، فَيفْتَحُ لَهُمْ " [٨].

---

(١) المُدُّ : في الأصل ربع الصاع، وإنما قدره به؛ لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة. ويروى بفتح الميم، وهو الغاية. وقد تكرر ذكر "المد" بالضم في الحديث، وهو رطل وثلث بالعراقي، عند الشافعي وأهل الحجاز، وهو رطلان عند أبي حنيفة، وأهل العراق. وقيل: إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعاما... النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٣٠٨.

(٢) نصيفه: والنصيف بوزن رغيف هو النصف، كما يقال: عشر وعشير وثمن وثمين. وقيل: النصيف مكيال دون المد. النهاية في غريب الحديث والأثر٤/٣٠٨، وفتح الباري٧/٣٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لو كنت متخذاً خليلاً " برقم (٣٦٤٩)، و مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب تحريم سبّ الصحابة برقم (٢٥٣٢).

(٤) فتح المغيث ٤/٩٦.

(٥) الحديد: ١٠.

(٦) فتح الباري٧/٣٤-٣٥.

(٧) فئام: الجماعة الكثيرة.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، بلفظ: " خير أمتي قرني " برقم (٣٦٤٩)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، بلفظ: " إن خيركم قرني " برقم (٢٥٣٢).

فهذا الحديث يدل على أن بقاء أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في زمنهم كان سببا لفتح المعركة لقول النبي صلي الله عليه وسلم، ولهذا كان الناس يسألون: هل فيكم أحد من أصحابه فيقولون لا، وكذلك في التابعين وفي أتباع التابعين، وقد وقع كل ذلك فيما مضى وانقطعت البعوث عن بلاد الكفار في هذه الأعصار بل انعكس الحال في ذلك على ما هو معلوم مشاهد من مدة متطاولة ولا سيما في بلاد الأندلس.

٤- وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ... **أَلاَ لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الغَائِبَ** " [١].

ففي هذا الحديث أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح، ولا ضعيف إذ لو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى في قوله صلى الله عليه وسلم، ولقال: ألا لِيُبلّغ الشاهدُ العدل منكم الغائبَ، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ لمن بعدهم، دلّ ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفاً.

٥- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: **صَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشَاءَ قَالَ فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا زِلْتُمْ هَاهُنَا؟ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ، قَالَ أَحْسَنْتُمْ أَوْ أَصَبْتُمْ. قَالَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَانَ كَثِيرًا مِمَّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَت النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ** " [٢] .

فهذا الحديث يدل على أن بقاء أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في زمنهم كان أماناً للأمة. ولهذا لم تظهر البدع والحوادث في الدين والفتن فيه، وطلوع قرن الشيطان وظهور الروم وغيرهم عليهم، وانتهاك المدينة ومكة وغير ذلك إلا بعد زمانهم.

وهناك أحاديث أخرى كثيرة مثل هذه الأحاديث المذكورة في كتب الحديث تدل على عدالة الصحابة عند علماء أهل السنة والجماعة.

ولهذا قال الخطيب البغدادي: " والأخبار في هذا المعنى تتَّسع، وكلها مطابقة لما ورد في نصِّ القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحدٌ منهم مع تعديل الله تعالى لهم المُطَّلِع على بواطنهم إلى تعديل أحدٍ من الخلق لهم " [٣].

ومن هنا قالوا لا تعديل لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأي أحد بعد تعديل المعصوم لهم.

ولهذا يقول الشيخ محمد الزرقاني [٤]: " فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ما

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب ليبلغ العلم الشاهدُ الغائبَ برقم (١٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عليه وسلم أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان للامة برقم (٢٥٣١).

(٣) الكفاية ص ٤٨،

(٤) هو محمد عبد العظيم الزرقاني، من علماء الأزهر بمصر. تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرسا لعلوم القرآن والحديث. وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ. الأعلام ٦/٢١٠.

يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً، ولا شبه دليل.

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب، يحيل على الله في حكمته ورحمته، أن يختار لحمل شريعته الختامية أمة مغموزة، أو طائفة ملموزة، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة، يعتبر دفاعًا عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافًا أدبيًا لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويعتبر تقديرًا لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة. كما أن توهينهم والنيل منهم، يُعَدّ غمزًا في هذا الاختيار الحكيم، ولمزًا في ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين " [1].

ثالثاً: عدالة الصحابة من إجماع الأمة:

أجمعت الأمة على ما سبق من تعديل الله عزوجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، للصحابة أجمع، والنقول في هذا الإجماع كثيرة عن علماء الأمة، من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

قال ابن عبد البر [2] بعد البحث عن أحوال الصحابة رضي الله عنهم: " وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول... " [3].

وقال ابن الصلاح: " للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة " [4].

وقال أيضاً: " ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومَن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهّد لهم من المآثر، وكأنّ الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله أعلم " [5].

وقال ابن حجر: " وقد اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول – أي الصحابة – ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة ...، – إلى أن قال – هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله ولا ينتقص منهم إلا زنديق، لأن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وتجريحهم أو الانتقاص منهم يستهدف إبطال الكتاب والسنّة " [6].

وقال الغزالي [7]: " والذي عليه سلف الأمة، وجماهير الخلَف، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عزوجل

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/٢٣٧–٢٣٨.

(٢) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري، الأندلسي القرطبي المالكي صاحب التصانيف الفائقة. حافظ المغرب، شيخ الإسلام، توفي سنة ٤٦٣ هـ. وفيات الأعيان ٧/٦٦، والسير ١٨/١٥٣.

(٣) الإستيعاب في معرفة الأصحاب ١/١٩.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٦–١٤٧.

(٥) المصدر السابق ص ١٤٧.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٣١–١٣٢.

(٧) هو أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفتوح، مجد الدين الطوسي الغزالي. واعظ درّس بالنظاميّة نيابة عن أخيه لما ترك

إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتَقَدُنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكابُ واحدٍ لفسقٍ مع علمه به، وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل" – ثم ذكر بعض ما دل على عدالتهم من كتاب الله عزوجل، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إلى أنْ قال: – " فأي تعديل أصحّ من تعديل علاّم الغيوب سبحانه، وتعديل رسوله صلى الله عليه وسلم ؟" [1].

وإذا تقرر لنا عدالة جميع من تثبت له الصحبة، علِمنا أنه إذا قال الراوي " عن رجل من الصحابة "، ولم يسمّه كان ذلك حجة، ولا يضر الجهالة، لثبوت عدالتهم على العموم.

وقال الجويني [2]: " ولعل السبب في قبولهم من غير بحث عن أحوالهم، أنهم نقلة الشريعة، ولو ثبت التوقفُ – في روايتهم –، لا نحصرت الشريعةُ على عصر الرسول، ولما استرسلتْ على سائر الأعصار".

وأما ما وقع بينهم من الحروب والفتن فتلك أمورٌ مبنيةٌ على الاجتهاد، وكل مجتهد مصيبٌ أو المصيب واحدٌ، والمخطىءُ معذورٌ بل مأجورٌ، وكما قال عمر بن عبدالعزيز: " تلك دماءٌ طهَّر الله منها سُيوفَنا فلا نُخَضِّبُ بها ألسنَتَنا " [3].

ولهذا قال الإمام النووي: " أما الحروب التي جرتْ فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب أنفسها بسببها وكلهم عدول رضي الله عنهم، ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يخرج شيء من ذلك أحداً منهم عن العدالة لأنهم مجتهدون، اختلفوا في مسائل مِن محل الإجتهاد كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائل مِن الدماء وغيرها، ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم ". – إلى أن قال – " فكلهم معذورون رضي الله عنهم، ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم رضي الله عنهم أجمعين" [4].

يقول الشيخ أشرف الجيزاوي: " فهذه النقول المباركة للإجماع من حول هؤلاء الأئمة وغيرها كثيرة، كلها فيها بيان واضح ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عموماً بلا إستثناء، أمر مفروغ منه ومسلّم به. فلا يبقى لأحد شك، ولا إرتياب بعد تعديل الله عزوجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأمة على ذلك " [5].

رابعاً: عدالة الصحابة عقلاً:

قد أحسن الخطيب البغدادي في الإستدلال بالمعقول حيث قال بعد إيراد الآيات والآحاديث الدالة على عدالة الصحابة: " إنه لو لم يرد من الله عزوجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا

التدريس زهادة فيه. أصله من طوس، ووفاته بقزوين. وشهرته بالغزالي. توفي سنة ٥٢٠ هـ. شذرات الذهب ٤/٦٠، والأعلام ١/٢١٤.

(١) المستصفى ص ١٣٠.

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعا طرق المذاهب. له مصنفات كثيرة، توفي بالعراق سنة ٤٧٨ هـ. السير ١٧/٦١٧، والأعلام ٤/١٦٠.

(٣) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول١/١٨٦.

(٤) شرح النووي ١٥/١٤٩.

(٥) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٤٢.

عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين؛ القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنـزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكّين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء " [١].

واستدل الغزالي أيضاً حيث قال: " كيف ولو لم يَرد الثناءُ – في الصحابة – لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأهل، في موالاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصرته كِفايةٌ في القطع بعدالتهم ؟" [٢].

وروى البيهقي أن الإمام الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهله ثم قال: " وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر (استدرك) به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا " [٣].

ونستدل أيضاً من قول شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: " وخيار هذه الأمة هم الصحابة، فلم يكن في الأمة أعظم اجتماعاً على الهدى ودين الحق، ولا أبعد عن التفرق والاختلاف منهم، وكل ما يُذكر عنهم مما فيه نقص، فهذا إذا قيس إلى ما يُوجد في غيرهم من الأمة كان قليلاً من كثير، وإذا قيس ما يُوجد في الأمة إلى ما يُوجد في سائر الأمم كان قليلاً من كثير، وإنما يغلط من يغلط أنه ينظر إلى سواد القليل في الثوب الأبيض، ولا ينظر إلى الثوب الأسود الذي فيه بياض" [٤].

وقد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود، قال: " إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه فبعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد صلى الله عليه وسلم فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ " [٥].

وصدق ابن عمر رضي الله عنه حينما قال: " من كان مستناً فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم،كانوا خير هذه الأمة ، أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، كانوا على الهدى المستقيم " [٦].

هكذا كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فحق لأمة أن تفخر بهم وتباهي سائر الأمم :

اللهم اجمعنا بهم في أعالي الجنان واغفر لنا ولهم أجمعين والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الكفاية ص ٤٨.

(٢)المستصفى ص ١٣٠.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠٠.

(٤) منهاج السنة النبوية ٣٦٦/٦-٣٦٧.

(٥) أخرجه أحمد ٨٤/٦، وإسناده حسن من أجل عاصم – وهو ابن أبي النجود –، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر – وهو ابن عياش –، فمن رجال البخاري، وأخرج له مسلم في "المقدمة".

(٦) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٣٥٠/١.

المطلب الثاني

عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

يشكل موقف الشيعة من الصحابة استفزازاً كبيراً لأهل السنة، حيث أن الشيعة لا تعطي لهذه المسألة أهمية كبيرة وتعتبرها مسألة عادية ينطبق عليها ما ينطبق على المسلمين. أي أنها لا تميز الصحابة ذلك التمييز الذي يميزه أهل السنة بحيث يرفعونهم فوق المسلمين.

بل إذا تصفحنا كتب الشيعة وجدنا أنهم يجرحون الصحابة رضي الله عنهم إلا العدد القليل منهم، ويرمونهم بالفسق والضلال والزندقة والكفر– العياذ بالله –.

ولهذا الطائفةُ الشيعة تعتقد أن في الصحابة رضي الله عنهم – العياذ بالله– المسيء والمصلح، والطائع والعاصي، والمؤمن والمنافق، والتقيّ والشقيّ، والصدوق والكذوب. إلا أن هذا لا ينفي أن هناك بعض الصحابة عند الشيعة مثل عمار بن ياسر وسلمان الفارسي والمقداد وأبي ذر الغفاري وحذيفة بن اليمان وغيرهم رضي الله عنهم، هم على درجة عالية من التقوى والإلتزام بمنهج الرسول والإخلاص لدعوته،.فتعتقد فيهم الشيعة أن روايتهم تقبل عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وإنما ذهبوا إلى هذا الموقف لأنهم يرون أنه كما اختار الله نبيه ورسوله، فأيضاً اختيار الإمام خليفة النبي صلى الله عليه وسلم كان من عند الله تعالى، ويكون الإمام كالنبي معصوماً، وطاعته واجبة، وهو حاكم الأمة الديني والدنيوي، ومن يتولى الحكم غيره فهو غاصب للحكم.

بل يعتقد الشيعة أن الصحبة ليست ميزة حتى يُحكموا على مَن تمتَّع بها بالعدالة، وإنما هذه الميزة فقط تغني عن البحث عن إسلام مَن تمتَّع بها، فكل من اتُّصف بكونه صحابياً يُغنيهم ذلك عن البحث في إسلامه، أما العدالة فلم يحظ بها إلا نفر قليل جداً، وهم الذين والوا آل البيت في نظرهم.

يقول المامقاني: " وحكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم، فمجردكون الرجل صحابياً لا يدل على عدالته، إلا أن يكون ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فما عليه جمع من العامة من الحكم بعدالة الصحابة كلهم حتى من قاتل أمير المؤمنين عليه السلام عناد محض " [(١)].

وكذا قال السيد محسن الأمين: " حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم ولا يتحتم الحكم بها بمجرد الصحبة وهي لقاء النبي صلى الله عليه وآله مؤمنا به ومات على الإسلام – على ما قال ابن حجر أنه أصح ما وقف عليه في تعريف الصحابي – وإن ذلك ليس كافيا في ثبوت العدالة بعد الإتفاق على عدم العصمة المانعة من صدور الذنب، فمَن علمنا عدالته حكمْنا بها، وقبلنا روايته ولزمنا له من التعظيم والتوقير بسبب شرف الصحبة ونصرة الإسلام والجهاد في سبيل الله ما هو أهله، ومَن علمنا منه خلاف ذلك لم تُقبل روايته، أمثال مروان بن الحكم والمغيرة بن شعبة والوليد بن عقبة وبسر بن أرطأة وبعض بني أمية وأعوانهم، ومن جهلنا حاله في العدالة توقفنا في قبول روايته " [(٢)].

(١) مقياس الهداية في علم الدراية ٣/٥ ٣٠.

(٢) أعيان الشيعة ١/١١٣.

والحق إن المرء ليعجب حين يجد الشيعة يمنحون لمن نظر الإمام الثاني عشر- المهدي المنتظر- نظرة واحدة مرتبة أعلى من مرتبة العدالة – مع أنه لم يولد أصلاً – بينما نجدهم يحجبونها عن الصحابة الذين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآووه وعززوه ونصروه وبذلوا أموالهم وأرواحهم في سبيل نصرة الإسلام وإعلاء راية التوحيد، رجاء لما عند الله تعالى وطمعاً في رضاه.

يقول المامقاني في معرض كلامه على الأمور التي تعرف بها عدالة الرجل من شيعتهم ومنها:

" تشرف الرجل برؤية الحجة المنتظر – عجل الله فرجه وجعلنا من كل مكروه فداه بعد غيبته – فإنا نستشهد بذلك على كون مرتبة أعلى من مرتبة العدالة!. ضرورة إنه لا يحصل ذلك إلا بتصفية النفس. وتخلية القلب من كل رذيلة، وعراء الفكر عن كل قبيح، وإلى هذا أشار مولانا العسكري عليه السلام بقوله لمن أراد الحجة – روحي فداء – لو لا كرامتك على الله ما أريتك ولدي هذا " [(١)].

ويقول الشيخ السبحاني: ولا يخفى أن التوسع في مفهوم الصحابي على الوجه الذي عرَّفته في كلماتهم أهلُ السنة مما لا تساعده اللغة والعرف العام فلا تصدِّق على مَن ليس له حظّ إلا الرؤية عن بعيد أو سماع الكلام أو المكالمة أو المحادثة فترةً يسيرةً أو الإقامة معه زمناً قليلاً. وأظن أن في هذا التبسيط والتوسع غاية سياسية. فأرادوا بهذا التبسيط صرف النصوص الواردة عن رِدَّة ثلة من الصحابة إلى الأعراب وأهل البوادي الذين لم يكن لهم حظّ من الصحبة إلا اللقاء القصير بينما هذه النصوص راجعة إلى الذين كانوا مع النبي ليلا ونهارا، صباحاً ومساءاً [(٢)].

فالشيعة الإمامية يرون أن معظم الصحابة ليسوا محل الثقة باعتبار أنهم قد جحدوا النص لخلافة عليّ رضي الله عنه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلهم مطاعن في الصحابة على وجه العموم، ولهم مطاعن في أفراد منهم على وجه الخصوص، وذلك كالخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم [(٣)].

وذكروا أن هؤلاء الصحابة قد ارتدوا بسبب جحودهم هذا النص وبايعوا غيره بالخلافة، ولم يستثنوا منهم بعد عليٍّ وبعد أهل البيت إلا سلمان الفارسي وأباذر والمقداد بن الأسود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وأبا الهيثم بن التيهان وسهل بن حنيف وعبادة بن الصامت وأبا أيوب الأنصاري وخزيمة بن ثابت وأبا سعيد الخدري [(٤)].

ولكن معظم الشيعة الإمامية يرون أن عددهم أقل من هؤلاء، وذلك بسبب الروايات الواردة في كتبهم.

ولهذا ذهب شيخهم المفيد والمجلسي وغيرهم إلى أن الناس ارتدُّوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة نفر: المقداد بن الأسود وأبا ذر وسلمان الفارسي [(٥)].

حتى قال عبد الحسين شرف الدين الموسوي [(٦)]: " وقد تواترت الأخبار عن أئمتنا الأبرار بردَّتهم ".

---

(١) تنقيح المقال في علم الرجال ٢١١/١ بتصرف.

(٢) مفاهيم القرآن ص ٥.

(٣) ينظر: بحار الأنوار ٣٨٥/٤.

(٤) ينظر: حق اليقين ٣٦٦/١، والإرشاد ص ١٠.

(٥) ينظر: الاختصاص ص ٦-٧، وحياة القلوب ٦٤٠/٢، الشيعة وأهل البيت ص ٤٤-٤٧.

(٦) هو ابن يوسف بن جواد ابن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن نور الدين الموسوي العاملي، الشهير بالسيد عبد

أي الصحابة [1].

فجميع الصحابة عند الشيعة الإمامية إلا القليل النادر غير عدول؛ إذ لا يمكن أن يكونوا عدولاً مَن اعتبروهم ضالين مِن حزب الشيطان، ومخالفين لله ولرسوله لمبايعتهم غير الإمام الحق – على زعمهم الباطل–.

يقول عبد الحسين بن المظفر [2]:في مساق كلامه على الإمامة ووجوب معرفة الإمام: " إن هؤلاء العارفين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين أضلهم الشيطان لأنهم مالوا عن الحجة الواضحة، والسبل المنيرة، بإطاعتهم غير أهل بيت العصمة؛ إذ الميول عنهم ميول إلى حزب الشيطان ... " [3].

وقد ذكر المجلسي أن أبا بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة بن الجراح ومعاوية وعمرو بن العاص مِن ضمن جماعة المنافقين، وصرّح أيضاً بأن معاذ بن جبل كان منهم[4]. وكذلك طلحة والزبير بن العوام [5]. ثم تجرّأ هذا المجلسي باللعن عليهم أجمعين [6].

ثم الخلفاء الثلاثة في نظر الشيعة يحملون القدر الأكبر من الإنحراف الذي حدث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. وهم إن كانوا يعدّلون بعض الصحابة فقد استثنوا الخلفاء من هذا التعديل بل قدَّموا هؤلاء الصحابة عليهم. فعمار وأبو ذر وسلمان وحذيفة والمقداد وجابر بن عبد الله وبلال وغيرهم مقدَّمُون على أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

بل يلعن المجلسي الخلفاء الثلاثة أيضاً – العياذ بالله – ويقول: " إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدّين عن الدين لعنة الله عليهم وعلى مَن اتبعهم في ظلم أهل البيت مِن الأولين والآخرين " [7].

ويقول أحمد حسين يعقوب [8]: يؤمن أهل السنة بالنظرية القائلة " بأن كل الصحابة بلا استثناء عدول "، تلك النظرية التي ابتدعها رجال السياسة الغالبون، وألقوا في روع الغافلين الذين يحبون هذا الدين، بأن هذه النظرية جزء لا يتجزأ من دين الإسلام وفصل ثابت من فصول العقيدة الإلهية، مَن شك فيها أو خرج عليها أو ناقشها فهو زنديق لا ينبغي أن يؤَاكل أو يشارب أو يصلى عليه إذا مات.

ثم قال: حقيقة أن الصحبة شرف عظيم ومراتبها عالية، ولكنها بالمعنى اللغوي وبالمعنى الاصطلاحي المتفق عليه عند أهل الملة، هذه الصحبة تشمل كل المسلمين الذين عاصروا رسول الله. بمعنى أن كل شعب دولة النبي كانوا صحابة، لأن العبرة والمعول عليه هو:

١ – الالتقاء بالنبي.

الحسين شرف الدين. عالم شيعي فقيه مجتهد، له عدة مؤلفات وخاصة في مجال عقائد الشيعة. توفي سنة ١٣٧٧ هـ. معجم المؤلفين ٨٧/٥.

(١) الفصول المهمة في تأليف الأمة ص ٢٠٠.

(٢) هو المعروف عندهم بأبي ذر زمانه.

(٣) الشافي في شرح أصول الكافي ٤٩/٥–٥٠، وصحابة رسول الله ص ٢٨٧.

(٤) مرآة العقول ٥٤/٥، ٥٧.

(٥) بحار الأنوار ٣٠٦/٢٣.

(٦) مرآة العقول ٥٧/٥.

(٧) بحار الأنوار ٣٨٥/٤.

(٨) هو محامي أردني، ولد في مدينة جرش بالأردن عام ١٩٣٩م.

٢- الإيمان الصادق به كحال الصحابة الصادقين أو التظاهر بهذا الإيمان، وكحال المنافقين وكحال الذين حاربوا الإسلام بكل وسائل الحرب ثم أحيطوا واضطروا للإسلام لأن كل الأبواب قد أوصدت في وجوههم إلا باب الإسلام فولجوه، الله وحده أعلم بنواياهم.

٣- الموت وهو على هذه الحال.

إن هؤلاء المؤمنين الصادقين ، والمنافقين المتظاهرين، ومن لم يدخل الإيمان في قلوبهم، لم يكونوا بدرجة واحدة حتى يقال بأنهم جميعا عدول، بل إن منهم من كان يظهر الإيمان ويبطن الكفر والعصيان، وهم الفئة المنافقة من المسلمين الذين عاصروا النبي ومات النبي وهم على قيد الحياة.

وقد كشف القرآن الكريم بأن أفراد هذه الفئة مردوا على النفاق وخانوا، وغدروا، ووعدوا فأخلفوا، وحدثوا فكذبوا، وابتغوا الفتنة وآذوا النبي، وقلبوا الأمور.

وكانت راية الإسلام ترتفع كل يوم حتى بسطت دولة النبي سلطانها المبارك على الجزيرة، وأضفت هيبتها على الجميع وأكمل الله الدين، وأتم النعمة، وانتقل النبي إلى جوار ربه، وتلك الفئة المنافقة على حالها، والمسلمون متفاوتون بإيمانهم وتضحياتهم ومنازلهم.

ويقول أيضاً: العجب العجاب وبدون مقدمات أو بمقدمات سياسية أصبح كل رعايا دولة النبي عدول بحجة أنهم كلهم صحابة شاهدهم النبي أو شاهدوه، وآمنوا به أو تظاهروا بالإيمان وأنهم ماتوا على هذا الإيمان مع أن النظرية قد ابتدعت في العصر الأموي (عصر خلافة الطلقاء) وقبل أن يموت جيل الصحابة بالمفهوم الآنف الذكر، أي أنهم قد حكموا بالعدالة قبل أن يتأكدوا من حسن الخاتمة، وهذه النظرية منقوضة من أساسها.

ثم ذكر أربعة وجوه نقض نظرية كل الصحابة عدول من حيث الموضوع:

١- أنها تتعارض مع النصوص القرآنية القاطعة.

٢- أنها تتعارض مع السنة النبوية بفروعها الثلاثة: القول والفعل والتقرير.

٣- نظرية عدالة كل الصحابة ينقضها واقع الحال.

٤- أنها تتعارض مع روح الإسلام العامة ومع حسن الخاتمة ومع الغاية من الحياة نفسها [١].

وهؤلاء علماء الشيعة الإمامية يستدلون على عدم عدالة كل الصحابة رضي الله عنهم من هذه الوجوه الأربعة المذكورة، ويستدلون لها من الكتاب والسنة وغيرهما، وسأذكر بعض أدلتهم حول هذه الوجوه.

الوجه الأول: نظرية عدالة كل الصحابة تتعارض مع النصوص القرآنية القاطعة:

من أدلتها: الآية الأولى: يقول الله عزوجل: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ [٢].

(١) نظرية عدالة الصحابة ص ٣٩-٤٠.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

يقول محمد بن مسعود العياشي [(١)] في تفسير هذه الآية: عن سدير [(٢)] عن أبي جعفر عليه السلام قال: " كان الناس أهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ قال: " المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم، ثم عرف أناس بعد يسير ". وقال: " هؤلاء الذين دارت عليهم الرحى، وأبوا أن يبايعوا حتى جاؤوا بأمير المؤمنين عليه السلام مكرهاً فبايع، وذلك قول الله عز وجل: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شيءا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ " [(٣)].

ثم قال العياشي: عن الفضيل بن يسار [(٤)] عن أبي جعفر عليه السلام قال: " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قُبض صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: عليّ عليه السلام، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر"، فقلت: فعمار؟ فقال: " إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة " [(٥)].

قلنا: استدلال الشيعة من هذه الآية في غير محله، لأن سبب نزول هذه الآية يبين ذلك.

وقد أخرج ابن جرير الطبري [(٦)] بسنده عن الضحاك بأنه قال: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ ناس من أهل الإرتياب والمرض والنفاق، قالوا يوم فرّ الناس عن نبي الله صلى الله عليه وسلم، وشُجّ فوق حاجبه، وكُسرتْ رُباعيته: قُتل محمدٌ، فالحقوا بدينكم الأولِ فذلك قوله: ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [(٧)].

وذكر الشوكاني [(٨)] أيضاً وقال: وذلك اليوم كان يوم أحد [(٩)].

أما الرواية التي رُويت عن جعفر الصادق فهي كذب عليه مِن قِبَل الضعفاء والوضاعين من وجوه:

---

(١) هو سَدير بن حُكيم بن صهيب أبو الفضل الصيرفي، وثّقه الأئمة الشيعة. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك.وقال العقيلي: كان ممن يغلوا في الرفض. وقال البخاري: سمع أبا جعفر. وقال ابن الجوزجاني: روى عنه سفيان الثوري، ثم قال: قال ابن عيينة: كان يكذب. وقال الذهبي: صالح الحديث. ميزان الاعتدال ٢/ ١١٦، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٢٤٣.

(٢) هو محمد بن مسعود العياشي السّلمي، أبو النضر: فقيه، من كبار الإمامية. من أهل سمرقند، اشتهرت كتبه في نواحي خراسان اشتهارا عظيما، وهي تزيد على مئتي كتاب.توفي سنة ٣٢٠ هـ. تاريخ بغداد ٣/٢٩٨، و الأعلام ٧/٩٥.

(٣) تفسير العياشي ١/ ١٩٩، والبرهان في تفسير القرآن ٣/٢٧–٢٨.

(٤) هو أبو القاسم النهدي، عربي بصري، صميم، وذكره النجاشي. من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام. رجال النجاشي ٢/ ١٧٢، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٤٥٩.

(٥) تفسير العياشي ١/ ١٩٩، والبرهان في تفسير القرآن ٣/ ٣٠.

(٦) هو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، المؤرخ المفسر الإمام. ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة ٨٣٩ هـ. تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٤٥٦، البداية والنهاية ١١/ ١٤٥، والأعلام ٦/ ٦٩.

(٧) جامع البيان في تفسير آي القرآن (تفسير الطبري) ٧/ ٢٥٨.

(٨) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، فقيه مجتهد قاض، من كبار فضلاء اليمن، من أهل صنعاء، ولد بهجرة شوكان(من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء وولّي قضاءها سنة ١٢٢٩هـ. ومات حاكماً بها سنة ١٢٥٠ هـ. الأعلام ٦/ ٢٩٨.

(٩) فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٧/ ١٦٦.

١ – إن هذه الرواية تتعارض بنصوص القرآن بل نرى أنها تكذب شهادةُ الله تعالى للصحابة:
وقد قال الله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (١).

٢ – وهذه الرواية تتعارض مع الأحاديث النبوية:

منها حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما حيث يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، – قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا – ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ " (٢).

ويقتضي هذا الحديث أن يكون الصحابة أفضل من التابعين، والتابعون أفضل من أتباع التابعين وهكذا، ولكن هم جعلوا خير الأمة شرَّ الأمة معاذ الله من الغلو.

٣– وتتعارض هذه الرواية بالروايات التي تقر إسلام الصحابة عن أهل البيت في كتب الشيعة نفسها:

منها كتاب علي رضي الله عنه إلى أهل الأمصار يذكر فيه ما جرى بينه وبين أهل صفين: " وكان بدء أمرنا أنّا التقينا القوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستذيدهم في الإيمان بالله، والتصديق برسوله، ولا يستذيدوننا، الأمر واحد إلا ما اختلفنا في دم عثمان، ونحن منه براء " (٣).

٤– وتكذب هذه الرواية إجماع الأمة والعقل السليم، ولا تثير الشبهات حول الصحابة فحسب بل حول الإسلام كذلك لأنهم نقلة الإسلام، فإذا فسد الناقل فسد المنقول ولا شك في بطلانه.

ولهذا قال الشيخ إحسان إلهي ظهير: ولسائل أن يسأل هؤلاء الأشقياء، وأين ذهب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بما فيهم عباس عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، وابن عباس ابن عمه، وعقيل أخ لعلي، حتى عليّ نفسه، والحسنان سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ (٤).

الآية الثانية: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً ﴾ (٥).

يقول العياشي في تفسير هذه الآية بروايته عن أبي جعفر عليه السلام بأنه قال: " قلت لمحمد بن علي

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، بلفظ: "خير أمتي قرني"، ٣/٧ (٣٦٥١)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، بلفظ: "إن خيركم قرني"، برقم (٢٥٣٥).

(٣) نهج البلاغة رقم باب ٥٨، ص ٤٤٨، وشرح نهج البلاغة ١٤١/١٧.

(٤) الشيعة وأهل البيت ص ٤٦.

(٥) النساء: ١٣٧.

عليهما السلام قول الله في كتابه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ قال: " هما والثالث والرابع عبد الرحمن، وطلحة، وكانوا سبعة عشر رجلاً " (١).

ويقول الكاشاني: أنها نزلت في الذين آمنوا برسول الله إقراراً لا تصديقاً، ثم كفروا لما كتبوا الكتاب فيما بينهم أن لا يردوا الأمر إلى أهل بيته أبداً، فلما نزلت الولاية وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله الميثاق عليهم لأمير المؤمنين عليه السلام آمنوا إقراراً لا تصديقاً، فلما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفروا وازدادوا كفراً (٢).

وروى الكليني بسنده عن الإمام جعفر في تفسير هذه الآية أنها: " نزلت في فلان وفلان وفلان، آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر، وكفروا حيث عرضت الولاية حين قال النبي صلى الله عليه وسلم: " من كنت مولاه فعليّ مولاه. ثم آمنوا بالبيعة لأمير المؤمنين عليه السلام، ثم كفروا حيث مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقروا بالبيعة ثم ازدادوا كفراً بأخذهم مَن بايعه بالبيعة لهم، فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء " (٣).

والمراد عندهم " بفلان وفلان وفلان " هم أبو بكر الصديق وعمر وعثمان رضي الله عنهم. العياذ بالله.

قلنا: هو إخبار الله تعالى عمن دخل في الإيمان، ثم رجع عنه، ثم عاد فيه، ثم رجع واستمر على ضلاله وازداد حتى مات، فإنه لا توبة بعد موته ولا يغفر الله له ولا يجعل له مما هو فيه فرجاً ولا مخرجاً ولا طريقاً إلى الهدى، ولهذا قال: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً ﴾ (٤).

ومن هنا قال المفسرون معنى الآية: " آمنوا بموسى وكفروا بعزير، ثم آمنوا بعزير ثم كفروا بعيسى، ثم ازدادوا كفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم ". وقيل: " إن الذين آمنوا بموسى ثم آمنوا بعزير، ثم كفروا بعد عزير بالمسيح، وكفرت النصارى بما جاء به موسى وآمنوا بعيسى، ثم ازدادوا كفراً بمحمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به من القرآن " (٥).

أما زعم الكاشاني بأن الآية نزلت في الذين آمنوا برسول الله إقراراً لا تصديقاً، ثم كفروا لما كتبوا الكتاب فيما بينهم أن لا يردوا الأمر إلى أهل بيته أبدا ...، فزعمه باطل مخالف للواقع والحقائق وذلك من وجوه:

الأول: هذا هو سيد أهل البيت عليّ بن أبي طالب يمدح أبا بكر الصديق وعمربن الخطاب رضي الله عنهم في كتابه إلى معاوية، وقد قال بعد ذكرهما: " لعمري إن مكانهما لعظيم، وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد، رحمهما الله تعالى وجزاهما بأحسن ما عملا ... " (٦).

---

(١) تفسير العياشي ١/٢٧٩.

(٢) الصافي في تفسير كلام الله الوافي الشافي ١/٤٧٢، وتفسير القمي ٨/٣١.

(٣) أصول الكافي ١/٤٢٠.

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير ٢/٣٨٤.

(٥) ينظر: تفسير عبد الرزاق ١/٤٨٣، وتفسير الطبري ٧/٥٩٦، وتفسير القرطبي ٥/٤١٥.

(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة، رقم الباب ٩، ١٥/٧٦.

ويذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عامة ويمدحهم، ويثني عليهم ثناء عاطراً، ويعدّهم بقولـه: " ...لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما أرى أحداً يُشبههم منكم! لقد كانوا يصبحون شُعثًا غُبرًا، وقد باتوا سجّدًا وقيامًا، يُراوحون [١] بين جِباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجَمْر من ذِكر معادهم! كأنَّ بين أعينهم رُكب المِعْزَى [٢] من طول سجودهم! إذا ذُكر الله هَمَلتْ أعينهم حتى تَبُلَّ جيوبَهم، ومادوا [٣] كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفاً من العقاب، ورجاءاً من الثواب " [٤].

ويمدحهم أيضاً ويرجحهم على أصحابه وشيعته الذين خذلوه في الحروب والقتال، وجبنوا عن لقاء العدو ومواجهتهم، وقعدوا عنه وتركوه وحده، فيقول موازناً بينهم وبين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ولقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، نقتل آبائنا وأبنائنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً،ومضيًّا على اللقَم وصبْرًا على مَضَض الألم [٥]، وجدًّا في جهاد العدو، ولقد كان الرجل منّا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين يتخالسان أنفُسَهما [٦]، أيهما يسقي صاحبَه كأس المنون، فمرّة لنا من عدوّنا، ومرّة لعدوّنا منا، فلما رأى اللهُ صدقَنا أنزل بعدوّنا الكبْتَ [٧]، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام مُلقيا جرانَه [٨]، ومتبوّئاً أوطانه. ولَعَمري لو كنا نأتي ما أتيتم، ما قام للدين عمودٌ، ولا إخضرّ للإيمان عودٌ، وأيم الله، لتَحْتَلِبُنّها دمًا، ولَتُتْبِعنّها نَدَمًا! [٩].

الثاني: إذا كان النص يكفّر الصحابة فلِمَ لا يكفّرهم عليٌّ رضي الله عنه حتى مَن حاربه في صفين، بل يؤكد إسلامهم بدليل كتابه إلى أهل الأمصار حيث قال: " وكان بدء أمرنا أنّا التقينا القوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله، والتصديق برسوله، ولا يستزيدوننا، الأمر واحد إلا ما اختلفنا في دم عثمان، ونحن منه براء " [١٠].

والظاهر من قوله: " إنّ ربنا واحد " كلام على من لم يحكم لأهل صفين من جانب معاوية حكماً قاطعاً بالإسلام، ويبين الخلاف بينه وبينهم بأنه في دم عثمان رضي الله عنه فقط.

الثالث: يكذب تلك الرواية بيعة الحسن بن علي لمعاوية كما أخرجها الإمام البخاري بسنده عن الحسن حيث يقول: استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها، فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين: أي عمرو إن قتل هؤلاء هؤلاء،

---

(١) المراوحة بين العملين: أن يعمل هذا مرّة وهذا مرّة، وبين الرِّجلين: أن يقوم على كل منهما مرة، وبين جباههم وخدودهم أن يضعوا الخدود مرة والجباه أخرى على الأرض خضوعاً لله وسجودا.

(٢) الركب المعزى: جمع ركبة، موصل الساق من الرِجل بالفخذ، وإنما خُصّ رُكب المعزى لِيُبوسَتها واضطرابها من كثرة الحركة.

(٣) مادوا: اضطربوا وارتعدوا.

(٤) نهج البلاغة برقم ٩٧، ص ١٤٣من خطبته له في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والإرشاد ص ٢٦.

(٥) اللقم: أي معظم الطريق أو جادّته. ومضَض الألم: لَذعته وبُرحاؤه.

(٦) التصاول: أن يحمل كل واحدمن الندين على صاحبه. يتخالسان أنفُسهما: كل منهما يطلب اختلاس روح الآخر.

(٧) الكبت: الإذلال.

(٨) إلقاء الجران: كناية عن التمكن.

(٩) نهج البلاغة، رقم باب ٥٦، ص ٩١-٩٢، يصف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم صفين.

(١٠) نهج البلاغة رقم باب ٥٨، ص ٤٤٨، وشرح نهج البلاغة ١٤١/١٧.

وهؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس من لي بنسائهم مَن لي بضيعتهم، فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس: عبد الرحمن بن سمرة، وعبد الله بن عامر بن كريز، فقال: اذهبا إلى هذا الرجل، فاعرضا عليه، وقولا له: واطْلُبا إليه، فأتياه، فدخلا عليه فتكلما، وقالا له: فطَلَبا إليه، فقال لهما الحسن بن علي: إنا بنو عبد المطلب، قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عاثت في دمائها، قالا: فإنه يعرض عليك كذا وكذا، ويطلب إليك ويسألك قال: فمن لي بهذا، قالا: نحن لك به، فما سألهما شيءاً إلا قالا: نحن لك به، فصالحه، فقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة يقول: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يُقبِل على الناس مرة، وعليه أخرى ويقول: " **إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ** " (١).

وزعمت الشيعة بأن صلح الحسن بن علي كصلح جده، فأجاب الشيخ محمود شكري الألوسي عن ذلك، قال: قياس مع الفارق؛ فإن جده صلى الله تعالى عليه وسلم لم يولّ الكافرين على أمور المسلمين، بل هادنهم وتاركهم مدة،ثم قاتلهم حتى جاء نصر الله (٢).

الآية الثالثة: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٣).

يقول أحمد بن الحسين الشيعي بأنها قصة ثعلبة، وذلك الصحابي المعدم الذي سأل الرسول صلى الله عليه وسلم أن يدعوا الله له حتى يرزقه المال، ثم ذكر قصته من مصادر أهل السنة مستدلاً بها، وبعد ذكر القصة قال: بأن ثعلبة من الصحابة، بشروط الصحبة بالمعنَيْين اللغوي والإصطلاحي، وبما أنه صحابي، وكل الصحابة عدول، لا يجوز عليهم الكذب، ومحكوم بنزاهتهم، وهم من أهل الجنة، ولا يدخل أحد منهم النار عند أهل السنة (٤).

أما استدلالهم أن هذه الآية نزلت في رجال من المنافقين منهم ثعلبة كما ذكر المفسرون.

فقلنا: يبقى هناك سؤال مَن هو ثعلبة؟ وهل هو صحابي؟ بل هل هو من أصحاب بدر؟

قال القرطبي: " ثعلبة بدري أنصاري وممن شهد اللهُ ورسولُه بالإيمان، ... فما رُوي عنه غير صحيح. وقال الضحاك: " إن الآية نزلت في رجال من المنافقين نبتل بن الحارث وجدّ بن قيس ومعتَّب بن قُشير". ثم قال: " قلت: وهذا أشبه بنزول الآية فيهم " (٥).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما: " ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وقول الله ذكره "﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ برقم (٢٧٠٤). وقال أبو عبد الله البخاري: " قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة، بهذا الحديث ".

(٢) صب العذاب على من سبّ الأصحاب ص ٤٣٩.

(٣) التوبة: ٧٥-٧٧.

(٤) الصافي في تفسير كلام الله ١/ ٤٧٢، وتفسير القمي ٨/ ٣١.

(٥) تفسير القرطبي ٨/ ٢١٠.

ولكن قلنا: أن ثعلبة بن حاطب، والجدّ بن قيس، ومعتب بن قشير، ونبتل بن الحارث رضي الله عنهم صحابة مؤمنين، لا يجوز الحكم بالنفاق على واحد منه لمجرد وجود شبهة، أو ثبوت معصية، فليست المعاصي– عند أهل الحق – بمخرجةٍ صاحبَها من الإيمان إلى الكفر، إلا بشرائط لا تدلُّ القصة ذاتها على تحقّق واحد منها في ثعلبة أو غيره.

نعم هناك صحابي شهد بدرا، واسمه ثعلبة بن حاطب الأنصاري، فهذا حتماً ليس هو صاحب القصة، فإما هناك وَهْما في اسم صاحب القصة، وإما أن القصة كلها لا أصل لها، فقد شكك بعضهم في أسانيدها وفي استقامة متنها، والآيات مستغنية عن القصة لفهمها.

وقد دافع عن ثعلبة بن حاطب الشيخُ عداب محمود الحمش في كتابه وسماه " **ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه** " [١].

فقال: " وثعلبة بن حاطب رضي الله عنه بدري باتفاق أهل السير والتواريخ والتراجم، فلزم التذكير بمقامه والذّوذ عن عرضه، ودينه ...، وإن هذه القصة المفتراة قد حكم ببطلانها وضعفها ونكارتها جمهرة كبيرة من الحفاظ في القديم والحديث، مع عدم وجود مَن صحّحها مِن الحفاظ، أما مَن صحّحها مِن المفسرين فلا عبرة بقوله في هذا الباب.

وإن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخاصة الذين ورد في حقّهم ثناء خاص أو بُشرى، قد دخلوا في الإسلام بيقين، وشهد لهم بذلك اللهُ ورسولُه، فلا يجوز إخراج واحد منهم من الإسلام إلا بدليل صريح صحيح يقطع العذر، ويبرىء الذمة أمام الله تعالى [٢].

فالذين يشكّكون بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويطعنون بهم هم فرق الروافض والخوارج والزنادقة. وأما أهل السنة فقد قطعوا بعدالة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسكتوا عما جرى بينهم.

ومما لا يحتاج إلى بيان، أن التشكيك بهم هو زعزعة الثقة بهذا الدين، وإتيانه من القواعد لأن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم هم حَمَلَته ونَقَلته إلينا، ولا فرق في الطعن بين صحابي وآخر، إذ التَّجَرُّؤ على واحد منهم باب للولوج في استباحة الطعن فيهم جميعاً، وهذا هدم لدين الله تعالى.

الآية الرابعة: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [٣].

يستدلون منها ومثل هذه الآية أن في صفوف الصحابة كان منافقون، ذمهم الله في آيات كثيرة تمنع نظرية أهل السنة والجماعة أن " كل الصحابة عدولٌ " [٤].

ويقولون: شاعت ظاهرة النفاق في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وبرز المنافقون كقوة

---

(١) قد طبع هذا الكتاب من دار بدر للنشر والتوزيع، ودار حسان للنشر والتوزيع، الرياض. وقد احاط الكتاب ١٢٧ صفحةً.
(٢) ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه ص١١٢.
(٣) التوبة: ١٠١.
(٤) الصافي في تفسير كلام الله ١/٤٧٢، وتفسير القمي ٣١/٨.

حقيقية يحسب حسابها، والمنافقون هم فئة آمنت بالظاهر، فهم بأفواههم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ويرددون نفس الألفاظ والمصطلحات التي يرددها المسلمون خداعاً واستهزاءً.

ولا تقتصر ظاهرة النفاق على القول بل تتعداها إلى العمل، فقد كانوا يصلون وينفقون ويقدمون الأعذار إذا تخلفوا عن الخروج مع النبي صلى الله عليه وسلم، ويكررون مزاعمهم بالإيمان. سلوك الإنسان يعكس عاجلا أم آجلا حقيقة اعتقاده، لكن النوايا لله، والنبي صلى الله عليه وسلم يعنى بالظاهر والسلوك ويكل البواطن لله، وهو بطبيعته رؤوف رحيم خلوق ونموذج فرد للإنسان الكامل. ولكنهم تجاوزوا الحدود فبدأت الآيات القرآنية تتنزل وتكشف حقائق هذه الفئة [١].

وقد وصف الخميني أيضاً الصحابة بأنهم متلاعبون بأحكام الله، وعبّد للدنيا محرّفون للقرآن حيث قال: " إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين وما قاما به من مخالفات للقرآن ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حلّلاه وحرّماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبي صلى الله عليه وسلم وضد أولاده " [٢].

قلنا: استدلالهم بوجود المنافقين في صفوف الصحابة الذين ذمهم الله في آيات كثيرة تمنع نظرية أهل السنة والجماعة أن " **كل الصحابة عدولٌ** ". غير صحيح، لأن الصحبة قد تثبت لمن دخل مسماها عند أهل السنة بالاستقراء والتتبع ولا يُدخلون المنافقَ في معنى الصحبة بتعريفهم الصحابي، ومثال ذلك عبد الله بن أبي ابن سلول وغيره.

وهناك من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأظهر الإسلام وبطن الكفر ولم يُعرف كعبد الله بن أبي بن سلول. ولكن الصحابة الذين تثبت صحبتهم عند أهل السنة عيناً، وتداولته كتبهم ذكراً، ليس بينهم أحد من المنافقين قطعاً، فالبينة على المدعي.

وهنا نقطة مهمة قالها الإمام الغزالي في عدالة الصحابة: " والذي عليه سلف الأمة، وجماهير الخلف، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إيّاهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتَقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكابُ واحد منهم لفسق مع علمه به وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل " [٣].

أما أمر المنافقين فبدأ يكشف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم؛ حينما أمره الله تعالى أن لا يُصلي على أحد من المنافقين، ولا يقوم على قبره. كقوله تعالى: ﴿ **وَلا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ** ﴾ [٤].

ولا سيما نفاق غير المعروفين عند الصحابة كما رُوي عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه حيث قال: " **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، إِذَا دُعِيَ إِلَى جَنَازَةٍ سَأَلَ عَنْهَا، فَإِنْ أُثْنِيَ عَلَيْهَا خَيْرًا قَامَ فَصَلَّى، وَإِنْ أُثْنِيَ عَلَيْهَا شَرًّا قَالَ لأَهْلِهَا: شَأْنُكُمْ بِهَا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهَا** " [٥].

---

(١) نظرية عدالة الصحابة ص ٤١.

(٢) كشف الأسرار لروح الله الخميني ص ١٢٦.

(٣) المستصفى من علم الأصول ص ١٣٠.

(٤) التوبة: ٨٤.

(٥) أخرجه أحمد ٥/٢٩٩، وابن حبان برقم (٣٠٥٧)، والحاكم ١/٣٦٤، وصححه، ووافقه الذهبي.

وكان عمر بن الخطاب لا يصلي على جنازة مَن جُهِل حالُه حتى يصلي عليها حذيفة بن اليمان، لأنه كان يعلم أعيان المنافقين، قد أخبره بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولهذا كان يقال له صاحب السرّ الذي لا يعلمه غيره أي من الصحابة [1].

وخاصة كشف أمرُ المنافقين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الدكتور أبو زهو [2] رحمه الله " وهؤلاء كانوا يشهدون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المشاهد، ويحضرون معه المغازي لا لإعلاء كلمة الله بل لأغراض أخرى كطلب الغنيمة، أو تثبيطهم المؤمنين، أو نحو ذلك فكانوا في الظاهر معدودين من الصحابة، وهم في الواقع كفار وقد أظهروا ما كانوا يضمرون بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكفر، والعداوة للمؤمنين وارتدوا عن الإسلام، وأما الأصحاب الصادقون فلم يكن من أحد منهم ردة أصلا، وجميعهم مات على الإيمان، والحمد لله " [3].

فهؤلاء الشيعة الذين رموا أبابكر وعمر وعثمان وغيرهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يليق بمؤمن فضلاً عن صحابي يستبعد منهم أن يقولوا بعدالة الصحابة رضي الله عنهم بعد أن وصفوهم بالكذب والإرتداد وغصب الحق.

الوجه الثاني: نظرية عدالة كل الصحابة تتعارض مع السنة النبوية:

أما الأدلة من السنة المطهرة التي استدل بها علماء الشيعة لنظريتهم أن الصحابة كلهم غير عدول عندهم فهي ما تلي:

الدليل الأول: وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: " لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَفِي البَيْتِ رِجَالٌ، فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ" فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ القُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ البَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالاخْتِلاَفَ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "قُومُوا"، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: "إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الكِتَابَ، مِنَ اخْتِلاَفِهِمْ وَلَغَطِهِمْ " [4].

قال السيد مرتضى العسكري [5]: " كان هذا المنع بسبب خشية أن ينشر نص عن الرسول صلى الله

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٤/١٧٢.

(٢) هو شهاب الدين محمد محمد أبو زهو، أبو محمد الزهري، تلقى تعليمه في الأزهر الشريف، ar.islamway.net

(٣) الحديث والمحدثون ص ١٥٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المرضى: باب قول المريض: قوموا عنيّ، برقم (٥٦٦٩)، ومسلم في كتاب الوصية: باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه برقم (١٦٣٧).

(٥) هو مرتضى بن محمد إسماعيل بن محمد شريف العسكري (المعاصر). ولد بمدينة سامراء العراقية سنة ١٣٣٢ هـ. درس

عليه وسلم في حق مَن يكرهون ولايته فتجتمع الخلافة والنبوة في بيتهم " [١].

فكلام العسكري واضح حيث أنه يقصد أن الصحابة وعلى رأسهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه كانوا يكرهون ولاية عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن هنا منعوا إظهار الحق من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نقول استدلالهم هذا من هذه الرواية غير صحيح من وجوه:

١ – استدلالهم بالرواية معارض لنص القرآن لأن الله عز وجل قال: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [٢].

فكيف يتصور أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الأمر الذي يمنع الأمة من الضلالة بعده مع علمنا بأنه معصوم من الكذب، ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه، وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس معصوماً من الأمراض العارضة للأجسام مما لا نقص فيه لمنـزلته؟ أفلا يؤدي هذا إلى نقصان الرسالة ؟ أفليس هذا جرح في تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم ؟

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: " يقول الله تعالى مخاطباً عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم باسم الرسالة، وآمراً له بالإبلاغ بجميع ما أرسله الله به، وقد امتثل صلوات الله وسلامه عليه ذلك، وقام به أتمّ القيام ". ثم قال: قال البخاري عند تفسير هذه الآية بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: " مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم كَتَمَ شيءا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ كَذَبَ"، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ... ﴾ [٣].

وقال أبو بكر البيهقي رحمه الله [٤]: " وإنما قصد عمر بن الخطاب بما قال التخفيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه، قد غلب عليه الوجعُ، ولو كان ما يريد النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يكتب لهم شيءاً مفروضاً، لا يستغنون عنه. لم يتركْه باختلافهم ولَغَطِهم لقول الله عز وجل ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [٥]، كما لم يترك تبليغ غيره بمخالفة مَن خالفه، ومعاداة من عاداه، وإنما أراد ما حكى سفيانُ بن عيينة عن أهل العلم قبلَه، أن يكتب استخلافَ أبي بكر ثم ترك كتابته اعتماداً على ما علِم من تقدير الله تعالى، ذلك

المقدّمات والسطوح في حوزة سامراء العلمية ، ثم سافر إلى مدينة قم في إيران عام ١٣٤٩ هـ لإكمال دراسته ، وبقي فيها ثلاث سنوات ، ثم سافر إلى مدينة الكاظمية فاستقر بها. ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢٠٨/١٥.

(١) معالم المدرستين ٣٥٦/٣.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) تفسير ابن كثير ١٣٦/٣.

(٤) هو أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: من أئمة الحديث. ولد في خسروجرد (من قرى بيهق، بنيسابور) ونشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما، وطلب إلى نيسابور، فلم يزل فيها إلى أن مات. ونقل جثمانه إلى بلده. قال إمام الحرمين: ما من شافعيّ إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فان له المنة والفضل على الشافعيّ لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه وبسط موجزه وتأييد آرائه. وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبا يجتهد فيه لكان قادرا على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف. توفي سنة ٤٥٨ هـ. السير٥٧٩/١٣، والأعلام ١١٦/١.

(٥) المائدة: ٦٧.

كما همَّ به في ابتداء مرضه حين قال: وَارَأْسَاهْ، ثم بدا له أن لا يكتب، وَقَالَ: يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاّ أَبَا بَكْرٍ، ثم نبه أمته على خلافته، باستخلافه إياه في الصلاة حين عجَز عن حضورها، وإن كان المراد به رفعُ الخلاف في الدين، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه علم أن الله تعالى قد أكمل دينه بقوله: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [(١)]، وعلم أنه لا تَحْدُثُ واقعةٌ إلى يوم القيامة، إلا وفي كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بيانُها نصاً أو دلالةً ".

وفي نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على جميع ذلك في مرض موته، مع شدة وعكه، مما يشق عليه، فرأي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الاقتصار على ما سبق بيانه نصاً أو دلالةً، تخفيفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكي لا تزول فضيلةُ أهل العلم بالاجتهاد في الاستنباط، وإلحاق الفروع بالأصول، بما دل الكتاب والسنة عليه " [(٢)].

ولهذا قال النووي: اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الكذب ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس معصوما من الأمراض والأسقام العارضة للأجسام ونحوها مما لا نقص فيه لمنزلته، ولا فساد لما تمهد من شريعته، وقد سُحِر صلى الله عليه وسلم حتى صار يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله، ولم يصدر منه صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررها.

فإذا علمتَ ما ذكرناه فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي همَّ النبي صلى الله عليه وسلم به. فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لئلا يقع نزاع وفتن. وقيل: أراد كتابا يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه. وكان النبي صلى الله عليه وسلم همَّ بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحي إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحي إليه بذلك ونسخ ذلك الأمر الأول.

وأما كلام عمر رضي الله عنه: فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره، لأنه خشي أن يكتب صلى الله عليه وسلم أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها لأنها منصوصة لا مجال للإجتهاد فيها، فقال عمر: حسبنا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [(٣)].

وقوله: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [(٤)]، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة وأراد الترفيه على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه [(٥)].

٢ – وقد عاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما طلب القرطاس ثلاثة أيام، ولم يعد إلى ما طلبه ولم يصرّح بشيء في أمر الخلافة، بل قام عليه السلام بالوصايا أخرى كما دلت عليها كتب الحديث، ومنها ما

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) دلائل النبوة ١٨٣/٧.

(٣) الأنعام: ٣٨.

(٤) المائدة: ٣.

(٥) شرح النووي ١١/ ٩٠.

رُوي عن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالا: " لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح خميصة [١] له على وجهه، فإذا اغتم [٢] بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: " **لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا** " [٣].

٣- وهناك حديث آخر في نفس الموضوع الذي يبين القصة أكثر مما تقدم، عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: يوم الخميس، وما يوم الخميس ثم بكى حتى بل دمعُه الحصى، فقلت: يا ابن عباس، وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجَعُه، فقال: " **ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدِي** "، فتنازعوا وما ينبغي عند نبي تنازع، وقالوا: ما شأنه أهجر؟ استفهموه، قال: " **دَعُونِي فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، أُوصِيكُمْ بِثَلاَثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ** "، قال: وسكت، عن الثالثة، أو قالها فأنسيتها [٤].

قال النووي: قال المهلب [٥]: الثالثة هي تجهيز جيش أسامة رضي الله عنه قال القاضي عياض [٦] ويحتمل أنها قوله صلى الله عليه وسلم: " **لاَ تَتَّخِذُوا قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ** " [٧].

قلنا: إذا كان لدى النبي صلى الله عليه وسلم وقتاً كافياً ليبين هذه الوصايا، فلِمَ لا يعين عليًّا رضي الله عنه في منصب الخلافة بعده إذا كان في نيته كما زعمت الطائفةُ الشيعة؟ هل يجيزون على النبي صلى الله عليه وسلم كتمان النص الذي يجب بيانه مع وجود الفرصة لبيانها؟

ثم إذا كان يجوز لهم أن يفهموا من الرواية بأن النبي صلى الله عليه وسلم حين اشتد وجعه أراد أن يكتب كتابا لِيُعَيِّن علياً رضي الله عنه في منصب الخلافة، يجوز لغيرهم أن يفهموا بأنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يُعَيِّن أبا بكر الصديق لمنصب الخلافة مع وجود قرينة.

وهي رواية عبد الله بن زمعة بأنه قال: لما استعز برسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عنده في نفر من المسلمين دعاه بلال إلى الصلاة فقال: " **مُرُوا مَنْ يُصَلِّي لِلنَّاسِ**"، فخرج عبد الله بن زمعة فإذا عمر في الناس، وكان أبو بكر غائبا، فقلت: يا عمر قم فصل بالناس، فتقدم فكبر، فلما سمع رسول الله صلى الله عليه

---

(١) الخميصة: وهي ثوب خز أو صوف معلم. وقيل لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة، وكانت من لباس الناس قديما، وجمعها الخمائص، النهاية في غريب الحديث والأثر٢/٨٠.

(٢) اغتم: أَيْ إِذَا احْتَبس نَفَسه عَن الخُروج، وَهُوَ افْتَعَل، مِنَ الغَمِّ: التَّغْطِية والسَّتْر، النهاية في غريب الحديث والأثر٣/٣٨٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة: باب الصلاة في البيعة برقم (٤٣٥).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الوصية: باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه برقم (١٦٣٧). و قال النووي: الساكت ابن عباس والناسي سعيد بن جبير. ينظر: شرح النووي ١١/٩٤.

(٥) هو ابن أبي صفرة ظالم العَتَكي، الأزدي، أبو سعيد البصري. من ثقات الأمراء، كان عارفاً بالحرب فكان أعداؤه يرمونه بالكذب. قال أبو إسحاق السبيعي: ما رأيت أميراً أفضل منه. توفي سنة ٨٢ هـ. السير ٤/٣٨٣، والتقريب ٢/٢٨٠.

(٦) هو ابن موسى بن عياض أبو محمد اليحصُبي الأندلسي، ثم السّبتيُّ المالكي، الإمام العلامة الحافظ الأوحد، شيخ الإسلام. توفي سنة ٥٤٤ هـ. السير ٢٠/٢١٢، والبداية والنهاية ١٢/٢٢٥.

(٧) شرح النووي ١١/٩٤.

وسلم صوته وكان عمر رجلا مجهرا، قال: " فَأَيْنَ أَبُو بَكْرٍ؟ يَأْبَى اللَّهُ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ، يَأْبَى اللَّهُ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ " فبعث إلى أبي بكر فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فصلى بالناس [1].

الدليل الثاني: استدل الشيعة من الروايات التي تدل على ارتداد بعض الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ويحملون هذه الروايات كلها على أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الذين ارتدوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم- والعياذ بالله -.

منها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تُحْشَرُونَ حُفَاةً، عُرَاةً، غُرْلاً، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [2]، فَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بِرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِي ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ: أَصْحَابِي، فيقَالُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ: ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [3]، [4].

استدل الشيعة بهذه الرواية من قوله صلى الله عليه وسلم: " ثُمَّ يُؤْخَذُ بِرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِي " أنهم كانوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الذين ارتدوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم.

قلنا: استدلالهم بمثل هذه الرواية وغيرها ليس في محله لأن المراد منهم الذين ذكرهم النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الروايات هم الذين ارتدوا عن الإسلام بعد وفاته [5].

وكذلك قال الإمام البخاري بعد ذكر هذه الرواية: يقول محمد بن يوسف [6]: ذكر عن أبي عبد الله، عن قبيصة [7] قال: " هم المرتدُّون الذين ارتدُّوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه [8].

وقد ذكر الشاه عبد العزيز الدهلوي [9] وجهاً آخر رداً على الشيعة حيث قال: " لا نسلم أن المراد

---

(1) أخرجه أبو داود في كتاب السنة: باب في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه برقم (٤٦٦٠)، وحسنه الألباني.

(2) الأنبياء: ١٠٤.

(3) المائدة: ١١٨.

(4) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦] برقم (٣٤٤٧).

(5) شرح النووي ١٧/١٩٤.

(6) هو ابن مطر، أبو عبد الله الفَرَبْرِيُّ: أوثق من روى (صحيح البخاري) عن مصنفه. سمعه منه مرتين، الأولى سنة ٢٤٨ والثانية ٢٥٢ ورواه عنه كثيرون. نسبته الى (فربر) من بلاد بخارى، مات سنة ٣٢٠ هـ. الإعلام ١٤٨/٧.

(7) هو ابن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوائي، أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، روى البخاري عنه في "صحيحه". مات سنة ٢١٥ هـ. السير ١٠/١٣٠، والتقريب ١/١٢٢.

(8) أورده البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم: ١٦] تحت رقم (٣٤٤٧).

(9) هو ابن أحمد ولي الله الدهلوي، الهندي. عالم مشارك في العلوم العربية والدينية والعقلية والرياضية. مات سنة ١٢٣٩ هـ.

بالأصحاب ما هو معلوم في عرفنا، بل المراد مطلق المؤمنين به صلى الله عليه وسلم المتبعين له، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة " أصحاب أبي حنيفة " ولمقلدي الشافعي " أصحاب الشافعي " وهكذا، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب " أصحابنا "، مع أن بينه وبينهم عدة من السنين، ومعرفته صلى الله عليه وسلم لهم مع عدم رؤيتهم في الدنيا أمارات تلوح عليهم، فقد جاء في الخبر أن عصاة هذه الأمة يمتازون يوم القيمة من عصاة غيرهم كما أن طائعيهم يمتازون عن طائعي غيرهم، وجذبهم إلى ذات الشمال كان تأديباً لهم وعقاباً على معاصيهم "[1].

الدليل الثالث: استدل الشيعة من الرواية التي رُويت عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي صلى الله عليه وآله سنة إلا ثلاثة فقلت: ومن الثلاثة ؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحى وأبوا أن يبايعوا[2]، حتى جاؤوا بأمير المؤمنين عليه السلام مكرها فبايع، وذلك قول الله عزوجل: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾[3].

وقد مرّ جوابنا عن هذه الرواية ورددنا عليها رداً كافياً شافياً من حيث السند وغيره، كفانا عن التكرار[4].

الوجه الثالث: استدلال الشيعة على أن نظرية عدالة كل الصحابة ينقضها واقع الحال:

أما الأدلة من واقع أحوال الصحابة رضي الله عنهم التي استدل بها علماء الشيعة لنظريتهم أن الصحابة كلهم غير عدول عندهم فهي ما تلي:

يزعم الشيعة أن أبا بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما قد ظلما فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وظلْمهما للسيدة فاطمة رضي الله عنها معلوم مشهور عنهم، ذكرته كتب الصحاح والمسانيد ورواه نقلة التاريخ والحوادث التاريخية.

الدليل الأول: امتناع أبي بكر عن اعطاء حق فاطمة عليها السلام من ميراثها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

معجم المؤلفين ٥/٢٤٣، ايضاح المكنون ١/١٨٢.

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٢٧٢.

(٢) أي أبا بكر رضي الله عنه.

(٣) آل عمران: ١٤٤.

(٤) ينظر: ص ١٨٠.

يقول الشيعة: يكفي لأهل السنة أنْ يطالعوا على ما ذكره البخاري ومسلم في صحيحيهما [١] ليدركوا، ولينظروا كيفية امتناع أبي بكر عن اعطاء حق فاطمة عليها السلام فيما يتعلق بميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، وكيف أن الزهراء عليها السلام ماتت واجدة – أي غاضبة – عليه. وقد أوصتْ أن تدفن بالليل ولا يؤذن لأحد ممّن آذاها وأغضبها.

وقد روى البخاري عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي** " [٢].

الجواب عن الدليل الأول:

قلنا: زعم الشيعة أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ظلما فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بغصبهما ميراثها في القصة المذكورة ليس إلا كذباً عليهما من عدة وجوه:

١ – أصل القضية قد وردت بالروايات الصحيحة نحو ما أخرج الشيخان بسندهما عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أخبرته أن فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يقسم لها ميراثها، مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ** "، فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، قالت: وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر [٣]، وفدك [٤]، وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك، وقال: لستُ تاركا شيئا، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملتُ به، فإني أخشى

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس: برقم (٣٠٩٢–٣٠٩٣)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير: باب حكم الفيء برقم (٢٤٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب مناقب فاطمة عليها السلام برقم (٣٧٦٧).

(٣) فَدَكٌ: بالتحريك، قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في سنة سبع صلحاً، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل خيبر وفتح حصونها ولم يبق إلا ثلث واشتد بهم الحصار راسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، يسألونه أن ينزلهم على الجلاء وفعل، وبلغ ذلك أهل فدك فأرسلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يصالحهم على النصف من ثمارهم وأموالهم فأجابهم إلى ذلك، فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيها عين فوّارة ونخيل كثيرة، وهي التي قالت فاطمة، رضي الله عنها: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نحلنيها، فقال أبو بكر، رضي الله عنه: أريد لذلك شهودا، ولها قصة. معجم البلدان ٤/٢٣٨.

(٤) خَيْبَرُ: الموضع المذكور في غزاة النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام،يطلق هذا الاسم على الولاية وتشتمل هذه الولاية على سبعة حصون ومزارع ونخل كثير، وأسماء حصونها: حصن ناعم وعنده قتل مسعود بن مسلمة ألقيت عليه رحى، والقموص حصن أبي الحقيق، وحصن الشقّ، وحصن النّطاة، وحصن السّلالم، وحصن الوطيح، وحصن الكتيبة، وأما لفظ خيبر فهو بلسان اليهود الحصن، ولكون هذه البقعة تشتمل على هذه الحصون سمّيت خَيَابر، وقد فتحها النبي صلى الله عليه وسلم، كلها في سنة سبع للهجرة وقيل سنة ثمان. معجم البلدان ٢/٤٠٩.

إن تركتُ شيئا من أمره أن أزيغ فأما صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلى علي، وعباس، وأما خيبر، وفدك، فأمسكها عمر، وقال: هما صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانتا لحقوقه التي تعروه [١] ونوائبه [٢]، وأمرهما إلى من ولي الأمر، قال: فهما على ذلك إلى اليوم [٣].

ويتبين بهذه الرواية أن أبا بكر الصديق لما منع ميراث فاطمة رضي الله عنها لم يكن متبعاً لهواه – كما يزعم الشيعة – بل كان متبعاً لقول أبيها صلى الله عليه وسلم: " **لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ** "، كما مرّ. وكذلك هذا المنع ليس لفاطمة فقط، بل كان لجميع أهل البيت بدليل ما رواه عروة عن عائشة أنها قالت: إن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر، فيسألنه ميراثهن من النبي صلى الله عليه وسلم، قالت عائشة لهن: أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ** " [٤].

وقد ذكر سردار دميرل [٥] الرواياتَ من كتب الشيعة التي تدل على أن هذه القصة بهذا الشكل موضوعة منها:

أ– روى الكليني في كتابه – وهو أصح الكتب الحديثية عندهم – بسنده عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **إن فضل العالم على العابد كفضل القمر على النجوم ليلة البدر. وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإنهم لم يورِّثوا غير العلم فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر** " [٦].

ب– قيل: لما كلمت فاطمة أبا بكر بكى، ثم قال يا ابنة رسول الله والله ما ورث أبوك دينارا و لا درهما وإنه قال: إن الأنبياء لا يورثون فقالت: إن فدك وهبها لي رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فمن يشهد بذلك؟ فجاء علي بن أبي طالب عليه السلام فشهد وجاءت أم أيمن فشهدت أيضا، فجاء عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف فشهدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسمها. قال أبو بكر: صدقتَ يا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و صدق علي وصدقت أم أيمن وصدق عمر وصدق عبد الرحمن بن عوف، وذلك أن مالك لأبيك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من فدك قوتكم، ويقسم الباقي ويحمل منه في سبيل الله فما تصنعين بها؟ قالت: أصنع بها كما يصنع بها أبي. قال: فلك على الله أن أصنع فيها كما يصنع فيها أبوك، قالت: الله لتفعلن. قال: الله لأفعلن. قالت: اللهم اشهد. وكان أبو بكر يأخذ غلتها فيدفع إليهم منها ما يكفيهم ويقسم الباقي، وكان عمر كذلك، ثم كان عثمان كذلك، ثم كان علي كذلك ... [٧].

---

(١) تعروه: تنـزل به وتنتابه. وقال أبو عبد الله البخاري: "اعتراك افتعلت من عروته، فأصبته ومنه يعروه واعتراني".

(٢) نوائبه: جمع نائبة وهي ما ينوب الإنسان، أي ينـزل به من المهمات والحوادث.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس: برقم (٣٠٩٢–٣٠٩٣)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير: باب حكم الفيء برقم (٢٤٤٩).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير: باب حكم الفيء برقم (٢٤٤٩).

(٥) علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة الإمامية ص ٦٨–٦٩.

(٦) أصول الكافي ٢٤/١، ومن لا يحضره الفقيه ٣٨٧/٤.

(٧) شرح نهج البلاغة ٢١٦/١٦ .

٣ – لا ترث النساء من الأرض ولا من العَقَار [(١)] شيئا حسب فقه المذهب الشيعي، فقد أخرج محدِّثوهم في كتبهم بسندهم عن أبي جعفر عليه السلام بأنه قال: " لا ترث النساء من الأرض ولا من العقار شيئا " [(٢)].

وبهذا كيف تطلب فاطمة رضي الله عنها فدك حسب روايتهم؟ هل هم يخالفون فقه مذهبهم أم الرواية المذكورة مكذوبة؟

٤ – ولم يكن بين الخلفاء الراشدين المهديين وعلي – وهو منهم – عداوة كما ذكرها القصة المكذوبة لأن علياً رضي الله عنه قد سمَّى ابناه بأسماء الخلفاء الراشدين.

قال الشيخ إحسان إلهي الظهير: فلقد ذكر الشيعة أنفسهم بأن عليا رضي الله عنه سمّى أبناءه بأسماء الخلفاء الراشدين السابقين الثلاثة، بأبي بكر وعمر وعثمان. وابنه الحسن كذلك سمَّى ابناءه بأبي بكر وعمر، والحسين كذلك سمّى ابناءه بأبي بكر وعمر[(٣)].

وإذا كان بينهم العداوة والبغضاء فكيف سمّى علي أبناءه بأسماء أبناءهم رضي الله عنهم أجمعين.

٥ – ولم يكن بينهم عداوة بدليل تزويج علي ابنته الكبرى أم الكلثوم من عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وقد جاء خبر ذلك الزواج في كتب الشيعة كذلك [(٤)].

ومن هنا قال الشيخ محمد منظور النعماني الشيعي – كان من علماء الهند المعاصرين – : ثبت من هذا الزواج أن العلاقة بين عليّ وعمر رضي الله عنهما كانت علاقة حبٍّ ومودَّةٍ تم أساس الزواج [(٥)].

الدليل الثاني: وجود مصادر تذكر **حادثة الإعتداء على بيت الزهراء** عليها السلام **من قِبل أبي بكر وعمر، وأيضاً محاولة حرق دارها، والهجوم على البيت واقتحامه**، كل ذلك قد أثبته المؤرخون وقد دونت فيه الكتب والبحوث المختلفة.

قد روى ابن أبي شيبة عن محمد بن بشر [(٦)] نا عبيد الله بن عمر [(٧)] حدثنا زيد بن أسلم [(٨)] عن أبيه أسلم [(٩)] أنه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت

---

(١) العَقَار بِالْفَتْح: الضَّيعةُ والنَّخل والأرض ونحو ذلك. النهاية ٢٧٤/٣.

(٢) ينظر للتفصيل: أصول الكافي ١٢٧/٧، وتهذيب الأحكام ٢٩٨/٩، والاستبصار فيما اختلف من الأخبار ١٥٢/٤.

(٣) الشيعة والتشيع فرق وتاريخ ص ٣٢.

(٤) ينظر: بحار الأنوار ٩١/٤٢.

(٥) ينظر: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص ١٦٨.

(٦) هو ابن بَشير بن معبد الأسلمي، الكوفي، صدوق التقريب ١٤٧/٢.

(٧) هو ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني ابو عثمان، ثقة ثبت، مات سنة بضع وأربعين ومائة. التقريب ٥٣٧/١.

(٨) هو مولى عمر، العدوي، أبو عبد الله، أو أبو أسامة المدني ثقة عالم، وكان يرسل، مات سنة ١٣٦ هـ. التقريب ٢٧٢/١.

(٩) هو مولى عمر، العدوي، ثقة مخضرم، وكان يرسل، مات سنة ٨٠ هـ، وقيل بعد سنة ٦٠،وهو ابن ١١٤ سنة. التقريب ٦٤/١.

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمرَ بنَ الخطاب خرج حتى دخل على فاطمةَ فقال: " يا بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ما من أحد أحبَّ إلينا من أبيك، وما من أحد أحبَّ إلينا بعد أبيك منك، وأيمُ الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفرُ عندك؛ أنْ أمرتُهم أن يُحرَّق عليهم البيتُ "، قال: فلما خرج عمر جاءوها فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عُدتم لَيُحَرِّقنّ عليكم البيتَ وأيمُ الله ليَمْضين لما حلف عليه، فانْصَرِفُوا راشدَيْن، فرَوْا رأيَكم ولا ترجِعوا إليَّ، فانصَرَفوا عنها فلم يرجِعوا إليها حتى بايَعوا لأبي بكر [(١)].

ويقول الشيعة أيضا: إن عمر لما أتى بيت فاطمة البتول خاطبها قائلاً: وأيم الله، إنْ اجتمع هؤلاء النفر عندكِ أن أمرتُهم أنْ يحرَّق عليهم البيت. فلم يكن تهديداً فحسب، بل هذه القصة قد ذُكرت بلفظ: " الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر عليّ، والعباس، والزبير، وسعد بن عبادة، فأما علي والعبّاس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة، حتى بعث إليهم أبو بكر عمرَ بنَ الخطاب ليخرجوا من بيت فاطمة، وقال له: إنْ أَبَوا فقاتِلْهم. فأقبل بقبس من نار على أنْ يضرم عليهم الدار، فلقيَتْه فاطمةُ فقالت: يابن الخطاب أجئتَ لتحرق دارَنا؟ قال: نعم، أو تدخُلوا في ما دخلتْ فيه الأمةُ ! فخرج عليّ حتى دخل على أبي بكر فبايعه " [(٢)].

يقول الشيعة: أنّهم كشفوا البيت ودخلوا الأمر الذي تمنّى أبو بكر أن لم يكن قد وقع [(٣)].

وما وقع إلاّ بعصر الزهراء وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، كما روى ابن أبي دارم [(٤)].

الجواب عن الدليل الثاني: لقد كذب الشيعة في قصة انتحلوها في هذا الباب، وملخصها: أن أبا بكر رضي الله عنه آذى عليّاً لما امتنع من البيعة، وأنه بعث إليه عمر بن الخطاب مع آخرين، فهدموا بيت فاطمة، بعد أن اقتحموه، ثم حرقوه! وأن عمر بن الخطاب ضغط فاطمة بين الباب والجدار فأُسقط جنينها من بطنها! وأنهم أخرجوا عليّاً بذلٍ وهَوَان؛ لإجباره على البيعة لأبي بكر، وكل ذلك كذب وبهتان، ولا يقبل أن يصدِّقه إلا مَن كان مثلهم في الضلالة، والبهيمة.

قلت: إن هذه الرواية التي يزعم الشيعة بأنها من كتاب أهل السنة – مصنف ابن أبي شيبة – نحن نردّ على تلك الرواية ونفندها، فنبدأ بالردّ على شبهة تهديد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحرق بيت فاطمة الزهراء رضي الله عنها:

أولا: يجب علينا أن نَعرِف تعريف **الحديث الصحيح** وهو: " الحديث المسنَد الذي يتَّصل إسنادُه بنقل العدلِ الضابطِ عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً " [(٥)].

وهنا يجب علينا أيضاً أن نعرف ما معنى الحديث المعلل لأننا بصدد الكلام عنه بعد قليل إن شاء الله.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٢/٧ برقم (٣٧٠٤٥).

(٢) العقد الفريد ١٣/٥.

(٣) تاريخ الطبري ٣/ ٤٣٠، والعقد الفريد ١٣،٢١/٥.

(٤) هو أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدّث، أبو بكر الكوفي الرافضي الكذّاب. مات في أول سنة ٣٥٧ هـ. روى عنه الحاكم، وقال: رافضي، غير ثقة. ميزان الاعتدال ١٣٩/١، والسير ٥٧٦/١٥، ولسان الميزان ٢٦٨/١.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٩.

الحديث المعلل: " هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقدَحُ في صحَّتِهِ مَعَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامةُ منها " [١].

ولا يتمكن من معرفة علل الحديث إلا من أوتي حظا وافرا من الحفظ والخبرة والدقة والفهم الثاقب، كما أنه لم يتمكن من هذا المجال إلا عدد قليل من العلماء أمثال ابن المديني والإمام أحمد والبخاري والدارقطني والحافظ ابن حجر الذي له كتاب في هذا المجال اسمه " الزهر المكلول في الخبر المعلول".

وكذا يجب لنا أن نعرف ما معنى الحديث المضطرب، لأننا أيضا سوف نتكلم عنه بعد قليل بإذن الله.

و**الحديث المضطرب**: " هو الذي تختلف الروايةُ فيه، فيرويه بعضُهم على وجه، وبعضُهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان " [٢].

أي هو الذي رُوي بأوجه مختلفة مع التساوي في شرط قبول روايتها، وقد يقع الاضطراب إما في المتن وإما في السند، وحكم الحديث المضطرب أنه يعد نوعا من أنواع الحديث الضعيف، لأن الاضطراب يشعر بعدم ضبط الراوي، والضبط في حدّ ذاته شرط في الصحة، ونذكر أن للحافظ ابن حجر العسقلاني كتابا أسماه " المغترب في بيان المضطرب ".

وبما أنَّنا بيَّنا الأمور المهمة نشرع في نسف قصة تهديد عمر رضي الله عنه باحراق الدار ونجعلها بنقاط رئيسة:

١ – الرواية معلولة: وسبب العلة أن سماع الكوفيين من عبيد الله فيها شيء، ذكر يعقوب بن شيبة [٣] أن في سماع أهل الكوفة منه شيئا واعتمدها كعلة قادحة، ونقلها عنه ابن رجب [٤].

والرواية التي نقلها الشيعة هي رُويت عن محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر: ومحمد بن بشر بن بَشير الأسلمي وهو الكوفي من كبار أتباع التابعين، روى له النسائي، وهو على درجة صدوق عند ابن حجر. فتبين لنا أن هذه الرواية من سماع أهل الكوفة من عبيد الله بن عمر كما ذكره ابن رجب الحنبلي.

٢ – الرواية مضطربة: أن هذا الحديث مضطرب فمرة رُوي بلفظ التهديد باحراق الدار، ومرة من غير تهديد باحراق الدار، ومرة بلفظ فيه ثناء ومدح من عمر لفاطمة الزهراء، فنذكر هذه الروايات لكي يظهر لنا حقيقة هذه القصة.

عن أسلم أنه قال: لما بويع لأبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، كان علي والزبير ابن العوام يدخلان على فاطمة فيشاورانها، فبلغ عمر فدخل على فاطمة فقال: يا بنت رسول الله، ما أحد من الخلق أحبَّ إلينا من أبيكِ، وما أحد من الخلق بعد أبيك أحبَّ إلينا منكِ، وكَلَّمَها، فدخل عليٌّ والزبيرُ على فاطمة فقالتْ: انصرفا راشدَيْن، فما رجعا إليها حتى بايعا [٥].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٩٢.

(٣) هو ابن الصلت بن عصفورأبويوسف السدوسي البصري ثم البغدادي، الحافظ الكبير العلامة الثقة، صاحب "المسند " الكبير، العديم النظير المعلل. مات سنة٢٦٢ هـ. تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨١، والسير ١٢/ ٤٧٦.

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي ص

(٥) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ١/ ٣٦٤ برقم (٥٣٢).

وفي رواية عنه قال: إن عليا والزبير كانا حين بويع لأبي بكر يدخلان على فاطمة فيشاورانها ويتراجعان في أمرهم، فبلغ ذلك عمر، فدخل عليها عمر، فقال: يا بنت رسول الله، ما كان من الخلق أحد أحبَّ إلينا من أبيك، وما أحد أحبَّ إلينا بعده منك، ولقد بلغني أن هؤلاء النفر يدخلون عليك، ولئن بلغني لأفعلن ولأفعلن. ثم خرج وجاءوها، فقالت لهم: إن عمر قد جاءني وحلف لئن عدتم ليفعلن، وأيم الله ليفين بها، فانظروا في أمركم، ولا ترجعوا إليَّ. فانصرفوا فلم يرجعوا حتى بايعوا لأبي بكر [(١)].

٣ – آخر الأثر أنهم لم يعودا حتى بايعا أبي بكر: وهنا لنا وقفه فمتى بايع علي أبي بكر رضي الله عنهما، إما من أول يوم كما يعتقد أهل السنة، وإما أنه لم يبايع أصلاً كما يزعم الرافضة، وإما بعد ستة أشهر كما يقول بعض الرافضة مستدلين بما حدثت به أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما علمتْ. ولنرى هل يستقيم ذلك مع الأثر وأنهم لم يعودا حتى بايعا؟

فإن قالوا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يبايع أصلاً يلزمهم أن القصة غير صحيحة لأن الأثر فيه أنهم بايعوا، وإن قالوا بعد ستة أشهر لا تتناسب الرواية، وإن قالوا من أول يوم أيضاً لا تتناسب مع الأثر، لأن علياً رضي الله عنه كان مشغولاً بدفن النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف يذهب إلى فاطمة رضي الله عنها ويعود، وهذا مما يوهن القصة ويثبت أنها لم تقع.

٤ – الأثر يشعر أنهم كانوا يجتمعون بعد بيعة أبي بكر في السقيفة، وهم يقولون أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحضر من بيت النبي صلى الله عليه وسلم لكي يبايع مكرَهاً والسقيفة كانت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرةً، فمتى اجتمعا وخرجا وعادا وكلمتْهما فاطمةُ الزهراء، معقول يَحْدُث ذلك في يوم واحد لأنهم أصلاً لم يجتمعا أي عليّ والزبير رضي الله عنهما لأنهم كانوا مشغولين بموت ودفن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " ونحن نعلم يقينا أن أبا بكر لم يَقْدَم على علي والزبير بشيء من الأذى، بل ولا على سعد بن عبادة المتخلِّف عن بيعته أوَّلاً، وآخراً، وغايةُ ما يقال: إنه كَبَسَ البيتَ لِيَنظر هل فيه شيء من مال الله الذي يُقَسِّمه، وأن يُعطيه لمستحقه، ثم رأى أنه لو تركه لهم لجاز، فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء، وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذًى: فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدِّين، وإنما يَنقل مثلَ هذا جُهَّال الكذابين، ويُصدِّقه حمقَى العالَمين، الذين يقولون إن الصحابة هدموا بيت فاطمةَ، وضربوا بطنَها حتى أسقطتْ، وهذا كله دعوى مختلقٍ، وإفكٌ مفترًى، باتفاق أهل الإسلام، ولا يرُوج إلا على مَن هو مِن جنس الأنعامِ " [(٢)].

٥ – الاعتقاد بصحة الرواية التي تبين لنا أن علي رضي الله عنه كان يخاف من عمر لأنه بمجرد أن هدده عمر باحراق الدار ذهب وبايع.

قلت: فأين القصص والحكايات التي يخترع الشيعة لعلي بن أبي طالب التي تدل على علمه بالغيب! وعلى عظيم قوته، وشجاعته، فلماذا لم يحذِّر فاطمة من قدوم أولئك المفسدين؟ وأين شجاعته وقوته في

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٩٧٥/٣.

(٢) منهاج السنة النبوية ٢٩١/٨.

التصدي لهم ومحاربتهم؟ فأين في هذه الحكاية المفتراة دفاعه عن عرضه؟ وعلى ما نسجوه من كــذب في هــذه الحكاية فإن علي بن أبي طالب لا يصلح للخلافة! فمن عجز عن الدفاع عن عرضه فليس جديراً بــأن يكــون خليفة للمسلمين، ومَن الذي سيبايعه إذا كان الناس كلهم قد سكتوا عن اقتحام بيته، وإسقاط جــنين زوجتــه الكريمة؟! أما أهل السنَّة فيثبتون شجاعة علي رضي الله عنه، وطهارة فاطمة رضي الله عنــها، وينفــون تلــك الحكاية الخبيثة؛ لما فيها من الطعن بعدالة ودين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

٦– يزعم الشيعة أن عمر دخل بيت الزهراء وضربها وكسر ظلعها وقتل محسن، فهل علي بن أبي طالب رضي الله عنه خشي أن يحرّق الدار فبايع ولم يخشى قتل محسن وضرْب الزهراء وكسْر ظلعها.

قلت: إنَّ تعدِّي رجل واحد على امرأة يُعدُّ من الأمور المنكرة المستبشعة، فكيف إذا كانوا مجموعــة من الرجال، ومن الصحابة، وعلى ابنة النبي صلى الله عليه وسلم، ويتم حرق بيتها، وإسقاط جنينــها؟! فــأنَّى لعاقل أن يُصَدِّق حصول تلك الحادثة مع سكوت الناس عنها، وعدم مدافعتهم عن أخص بيت النبــوة ؟! ووالله لو حصل هذا مع عربي لعدَّ عاراً عليه، ولعدَّ مجرماً غاية الإجرام، لكن هؤلاء الكذبة حبكوا القصة بهذه الطريقة ليوهموا أتباعهم والسذَّج ممن يستمع إليهم، أن الصحابة جميعاً اشتركوا في الحادثة، مَن باشــر تنفيــذها، ومَــن سكت عنها! وهو كذْب رخيص يليق بعقولهم، ويمشي على أتبائهم فقط، لا على العقلاء.

قال محمد حسين آل كاشف الغطاء، وهو من كبار علمائهم: ولكن قضية ضــرب الزهــراء، ولطــم خدّها: **مما لا يكاد يقبله وجداني، ويتقبله عقلي، ويقتنع به مشاعري**، لا لأن القوم يتحرَّجون ويتورعون من هذه الجرأة العظيمة، بل **لأن السجايا العربية، والتقاليد الجاهلية**، التي ركزتْها الشريعة الإسلامية، وزادتها تأييداً، وتأكيداً: تمنع بشدة ضرب المرأة، أو تمد إليها يد سوء، حتى إن بعض كلمات أمــير المؤمنيين ما معناه: أن الرجل كان في الجاهلية إذا ضرب المرأة يبقى ذلك عاراً في أعقابه ونسله [1].

فهذا أخوهم في ضلالتهم ينزّه العرب الجاهليين عن مثل هذا الفعل، ثم يزعم بكل صفاقة أن الصحابة الذين زادوا على ما عند الجاهليين من أخلاق حسنة بأخلاق الإسلام: يزعم أنهم يمكن أن يفعلوا مثل هــذا !!! وهو ينزه عنها العرب الجاهليين ويثبتها للصحابة المسلمين! ويرى أن امتناعهم عن فعلها بسبب بيئتهم العربيــة، لا بسبب إسلامهم! ويهمنا أنه يكذبها، ويكذِّب مشايخ دينه، ودجاجلته الذين يتناقلونها، ويؤججون عواطــف أتباعهم بذكرها دائماً.

وهو الأمر الذي يقرره هبة الله ابن أبي الحديد الشيعي المعتزلي بقوله: " أما الأمور الشنيعة المــستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال " قنفذ " إلى بيت فاطمة عليها السلام !، وأنه ضربها بالسوط فصار في عــضدها كالدملج، وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار، فصاحتْ: يا أبتاه، يــا رســول الله! وألقتْ جنيناً ميتاً، وجُعل في عنق علي عليه السلام حبلٌ يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تــصرخ، وتنــادى بالويل والثبور، وابناه الحسن والحسين معهما يبكيان، وأن عليّاً لما أُحضر سلموه البيعة، فامتنع، فتُهُدد بالقتــل، فقال: إذن تقتلون عبد الله، وأخا رسول الله! فقالوا: أما عبد الله: فنعم ! وأما أخو رسول الله: فلا، وأنه طعــن فيهم في أوجههم بالنفاق، وسطر صحيفة الغدر التي اجتمعوا عليها، وبأنهم أرادوا أن ينفروا ناقة رسول الله

---

(١) جنة المأوى ص ٦٣.

صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة: **فكله لا أصل له عند أصحابنا ! ولا يثبته أحد منهم !** ولا رواه أهل الحديث، **ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله** " [1].

قلت: هذه القصة الخيالية لا توجد في أهم الكتب الشيعية المعتمدة مثل كتاب " الكافي "، حيث لم يذكرها مؤلفه الكليني، ولا تُعرف هذه القصة إلا من كتاب " السقيفة " للرافضي سُلَيم بن قيس الهلالي [2]، وهو كتاب حوى الخبيث من القول، والفحش من الحكايات، وفيه نصوص تدل على وقوع تحريف القرآن، وهو كتاب ساقط عند كثير من أئمة الشيعة أنفسهم، وقد شكك بعضهم بوجود هذه الشخصية أصلاً.

يقول الشيخ ناصر القفاري حول الكتاب المذكور: وقد لحظت في دراستي لكتاب سليم بن قيس – أول كتاب ظهر لهم – أنهم يضعون روايات، أو كتباً لأشخاص لا وجود لهم، حتى قال بعض شيوخهم – وهو يعترف بأن كتاب سليم بن قيس موضوع عليه –: " والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح، نظير كتاب " الحسنية "، و " طرائف بن طاووس "، و " الرحلة المدرسية "، وتبين لنا فيما سلف أن سليم بن قيس قد يكون إسماً لا مسمًّى له [3].

وأيّد الشيخ حفظه الله كلامه هذا بنقولات مهمة عن بعض كبار علماء الرافضة، ومنهم:

أ – محمد بن محمد بن النعمان المفيد (المتوفى ٤١٣هـ) حيث قال: " وينبغي للمتديّن أن يجتنب العمل بجميع ما في كتاب سليم؛ لأنه خليط من الكذب، والتدليس، قال ابن داود: هناك منكرات في كتاب سليم، يعني: فيه أكاذيب واضحة، وأنا أعدُّه موضوعاً، ومختلقاً، وقد ذُمَّ في قاموس الرجال".

ب – عبد الله المامقاني (توفي ١٣٥١هـ) حيث قال: " يقول أصحابنا الشيعة، وعلماء الشيعة أن سليماً لم يُعرف، ويُشَكّ في أصل وجوده، ولم يذكروه بالخير، والكتاب المنسوب إليه موضوع قطعاً، وفيه أدلة كافية للدلالة على وضعه".

ج – وقد رأينا في " موقع السيستاني " – مرجع الرافضة المعاصر – الخاص بالفتاوى، والمسمى: " السراج في الطريق إلى الله "، سئل: كتاب " سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي " صاحب أمير المؤمنين علي عليه السلام! (المتوفى سنة ٩٠ هجرية)، الذي قال الإمام الصادق عليه السلام عن كتابه: " أنه سرٌّ من أسرار آل محمد "!، فما مدى صحة هذا الكتاب؟ وماذا يقول العلماء عنه، خاصة مع اختلاف طبعاته في الوقت الحاضر؟.

فأجاب بسطر: في سنده إشكال. انتهى من السؤال رقم (١٧١) من الموقع.

وقد بيَّن الشيخ ناصر القفاري حفظه الله أن اختلاف طبعاته تعود لتزوير الرافضة في الكتاب زيادة ونقصاناً؛ لأن في الكتاب أوابد كتأليه علي رضي الله عنه، وفيه ما ينقض مذهب الرافضة، حيث جعل الأئمة

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢/٦٠، طبعة إحياء الكتب العربية.

(٢) هو سُلَيم بن قيس الهلالي العامري الكوفي: من أوائل المصنفين في الإسلام. كان من أصحاب الإمام علي بن أبي طالب وعاش في الكوفة إلى أن دخل الحجاج الثقفي وسأل عنه، فهرب إلى النوبندجان (من بلاد فارس) ولجأ إلى دار أبان بن أبي عياش فيروز، فآواه أبان، فمات عنده سنة ٨٥ هـ، وقيل: ٩٠ هـ. له (كتاب السقيفة) طبع باسم (كتاب سليم بن قيس الكوفي). الأعلام ١١٩/٣.

(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية ص ٣٧٦.

ثلاثة عشر، بزيادة " زيد بن علي بن الحسين! " وهذا هو حال الكتاب الأصل الذي نُقلت منه تلك الحكاية المختلقة، وقد رأينا حكم بعض كبار علماء الرافضة على المؤلِّف، وعلى كتابه، فسقط النقل عنه، وثبت كذب الرواية. ومن الأدلة على بطلان الحكاية: أنه ثمة من ينقل القصة مع اختلاف في وقائعها:

فقد قال كبيرهم الطبرسي [(١)] صاحب كتاب " الاحتجاج ": إن عمر هدَّد المعتصمين في بيت فاطمة قائلاً: " والذي نفس عمر بيده ليَخرُجن أو لأُحرِّقنَّه على ما فيه "، فقيل له: إن فاطمة بنت رسول الله، وولد رسول الله، وآثار رسول الله صلى الله عليه وآله فيه، و أنكر الناس ذلك من قوله، فلما عرف إنكارهم قال: " ما بالكم! أتروني فعلتُ ذلك؟ إنما أردتُ التهويل " [(٢)].

وهو يدل على عدم إجادتهم الكذب، فما كان حقيقة واقعيّاً: صار محتملاً، وما كان يقيناً: صار مشكوكاً فيه، وهذا حال من ليس لهم إسناد، وصدق أئمتُنا حين قالوا: " لولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء ". وقد تبين بما لا مزيد عليه كذب ما افتروه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مِن حرْق بيت فاطمة ، وإسقاط جنينها، وإخراج علي رضي الله عنه ذليلا ليبايع أبا بكر، وما ذكرناه مما رواه البخاري ومسلم هو اللائق بدين الصحابة وأخلاقهم، وهو المعتمد.

٧- التهديد بالشيء لا يُعنى بالضرورة وقوعُه كما هدد النبي صلى الله عليه وسلم باحراق بيوت من نام عن صلاة الفجر، ولم يفعل ذلك.

٨- أن الاعتقاد بصحة الأثر ينقلنا من وقوع الاحراق، وكل مسلم يعلم أن مَن هَمَّ بالمعصية ولم يفعلها، لا يحاسب عليها كمن هَمَّ بالزنا مثلاً ولم يزنِ هل يُعتَبر زاني.

٩- لو فرضنا أن القصة وقعت فعلاً وأن عمر هدد باحراق الدار، فهل يجوز للإمام المنصب من الله أن يترك المنصب الإلهي ويبايع غيره، ويتنازل عن منصبه، هل لو هدد الرسول بالقتل هل يجوز له أن يتنازل عن نبوته لمجرد التهديد بقتله، والمعروف أن الإمامة عند الرافضة أعظم من النبوة كما صرّح غير واحد من علمائهم كالخميني في الحكومة الإسلامية حيث قال: " وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقام لا يبلغه مَلَك مقرب، ولا نبي مرسل " [(٣)].

١٠- لماذا لا نجد أحد من الصحابة أو بنوا هاشم اعترض على هذا الأمر، ووقف في وجه عمر أو كلهم خافوا من عمر رضي الله عنه.

وإذا قال الشيعة إن عليّاً كان ضعيفاً مستضعفاً، حتى هدم بيته – وفي رواية أنه حُرق ! – وحتى أُكره على زواج باطل لابنته: فأين إذن باقي أهل البيت؟ ولِمَ لم يدافعوا عن ابنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ؟! فهل يُعقل أن يجتمعوا جميعاً على الخنوع، والخور.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومنهم من يقول: إن عمر غصب بنت علي حتى زوَّجه بها! وأنه تزوج

---

(١) هو أحمد بن علي بن أبي طالب، أبو منصور الطبرسي: فقيه إمامي. كان من مشايخ ابن شهرآشوب. مات سنة ٥٦٠ هـ. الأعلام ١/١٧٣.

(٢) الاحتجاج على أهل اللجاج ١ / ٥١.

(٣) الحكومة الإسلامية ص ٥٢.

غصباً في الإسلام! ومنهم من يقول: إنهم بَعَجُوا بطنَ فاطمة حتى أُسقطَتْ، وهدموا سقف بيتها على مَن فيه، وأمثالُ هذه الأكاذيب التي يَعلم مَن له أدنى علمٍ ومعرفةٍ أنها كَذِبٌ، فهم دائما يعمِدون إلى الأمور المعلومة المتواترة يُنكرونها، وإلى الأمور المعدومة التي لا حقيقةَ لها يُثبتونها، فلهم أوفر نصيبٍ من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ ﴾[1]، فهم يفترون الكذب، ويُكذِّبون بالحق، وهذا حال المرتدِّين[2].

ومما يدل على كذب هذه الحكاية ما يجمع بين علي وعمر رضي الله عنهما من العلاقة الحسنة، والتي وصلت إلى تزوج عمر بابنة علي وفاطمة، وهي " أم كلثوم رضي الله عنها "! فكيف تصدَّق هذه الحكاية الخبيثة ونحن نرى حرص عمر على التقرب من علي وفاطمة بتلك المصاهرة، ونرى موافقة الأبوين عليه أن يكون زوجاً لابنتهم، وأما الشيعة فجنَّ جنونهم لهذه المصاهرة، وتفكروا في التخلص منها فقالوا: بأن الزواج تمَّ بالإكراه! وأن هذا " فرج غصبناه! ".

وهل يعقل أن عليًّا رضي الله عنه بعد هذه القصة يزوّج ابنته لعمر ويصلي خلف عمر ويسمي أحد أبنائه باسمه ويعمل قاضيًّا ويمدحه في أكثر من موضع، وكذلك عمر أقواله في الثناء على أهل البيت والزهراء وعلي والحسن والحسين مشهورة معلومة.

ولكن هؤلاء وأمثالهم لا يهمهم ما يدفعونه من ثمن في الطعن بالصحابة، ولو بمثل هذه التخريجات التي مؤداها الدياثة، والخساسة، وحاشا أهل البيت من الشيعة وكذبهم.

وأخيراً أقول كل رواية تخالف كتاب الله نصفع بها عرض الحائط، وهذا الأثر يخالف كلام الله في ثنائه على الصحابة ومنهم عمر رضي الله عنه والاقتداء بهم والاستغفار لهم ومدحهم ووعدهم بالجنة، فهل يعقل أن يمدح الله تعالى من يهدد بقتل بنت حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم.

فالله أكبر وصدق الله الذي أنزل في محكم كتابه: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾[3]، فياترى هل بعد ثناء الله لهذه الأمة اعترض واحد فقط ووقف في وجه عمر عندما هدد باحراق دار الزهراء كما يقول الشيعة، نسأل الله أن يُثبتنا وإياهم على الحق.

ثانياً: مما يُضحك منه : ما حاول بعض الكتَّاب من الرافضة إيهام العامة من أهل السنَّة أنه يوجد من يثبت هذه الحكاية من أهل السنة! وبيان كذبهم وتدليسهم في أمور:

١ – أوهموا أن الشهرستاني يثبتها في كتابه " الملل والنِّحَل!

والذي لا يستراب فيه أن هذا من الكذب الرخيص، وأصل ذلك: أن الشهرستاني كان يترجم في كتابه للمعتزلي " إبراهيم بن سيار النظَّام [4] "، وذكر في أثناء ذلك أن تلك الحكاية هي مما افتراه النظّام !، وهذا نص كلامه:

---

(١) العنكبوت: ٦٨.

(٢) منهاج السنة النبوية ٤/٤٩٤.

(٣) آل عمران: ١١٠.

(٤) هو ابن هانئ النظام، قد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، وانفرد عن أصحابه بمسائل. توفي سنة

قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في تعداد أوابدة النظّام: " الحادية عشرة: ميله إلى الرفض، ووقيعته في كبار الصحابة، قال: " أولاً: لا إمامة إلا بالنص ...، وزاد في الفرية فقال: " إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة، حتى ألقتْ الجنين من بطنها، وكان يصيح: احرقوا دارها بمن فيها "، وما كان في الدار غير علي وفاطمة، والحسن والحسين " (١).

٢– ومما نقلوه في ذلك ببلاهة غريبة: ما نقلوه عن " ميزان الاعتدال " و " سير أعلام النبلاء " كلاهما للإمام الذهبي، و " لسان الميزان " لابن حجر عن أبي بكر بن أبي دارم في إثبات إسقاط عمر لجنين فاطمة! من قراءة بعض الناس عليه من كتاب! فكيف نقلوا ذلك بتلك البلاهة ؟ قالوا: " روى عنه الحاكم وقال: رافضي، غير ثقة، وقال: محمد بن أحمد بن حمَّاد الكوفي الحافظ بعد أن أرّخ موته: كان مستقيم الأمر عامَّةَ دهره، ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يُقرأ عليه المثالبُ، حضرتُه ورجل يَقرأ عليه: إنَّ عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن".

وفي خبر آخر في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ فِرْعَوْنُ ﴾ عمر ﴿ وَقَبْلَهُ ﴾ أبو بكر ﴿ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ﴾ (٢) عائشة وحفصة، فوافقته على ذلك، ثم إنه حين أَذَّن الناسَ بهذا الأذان المحدَث وضع حديثاً متْنه: تخرج نار من قَعْر عدن تلتقط مُبْغضي آل محمد، ووافقتْه عليه.

وجاءني ابن سعيد في أمر هذا الحديث، فسألني، فكبر عليه، وأكثر الذِّكر له بكل قبيح، وتركتُ حديثه، وأخرجت عن يدى ما كتبتُه عنه....، وفي الأخير قال: تركته ولم أحضر جنازته (٣).

وانظر كيف جمع الله لهؤلاء الجهل مع الغباء، فهو ينقل عن أئمة السنَّة أن هذا المُترجم له : رافضيّ، غير ثقة، ثم ينقل عنه بكل بلاهة – إسقاط عمر لجنين فاطمة – سواء من كتابته، أو من كتابة غيره مما يُقرأعليه.

ونحن رأينا أن هؤلاء العلماء حكموا على ابن أبي دارم بالرفض، ونقلوا عن الحافظ محمد بن حمَّاد أنه ترك حديثه، ثم جاء هؤلاء ليتكثروا بالنقولات، وقد أخزاهم الله بأن جعلها عليهم، لا لهم.

ومما سبق يتبين كذب الحكاية الملفقة على الصحابة الكرام، وأنه ليس ثمة جنين أسقط لفاطمة رضي الله عنها، لا من عمر، ولا من غيره، وتبين لكل مُنْصِف أن الله تعالى قد أكرم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر الصدِّيق، يجلهم، ويعظمهم؛ تنفيذا لوصية نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأنهم كانوا في مقام يليق في دولته، وأنه ما أساء لأولئك الأطهار إلا الزنادقة والضلال. والله أعلم.

الدليل الثالث: خدع عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري وجعل معاوية خليفة المسلمين ؟

الجواب عن الدليل الثالث: قال القاضي أبو بكر ابن العربي فيما قاله الشيعة: هذا كله كذب

---

٢٣١ هـ. الملل والنحل ص ٥٣/١.

(١) الملل والنحل ٥٧/١.

(٢) الحاقة: ٩.

(٣) ميزان الاعتدال ١٣٩/١، والسير ٥٧٧/١٥–٥٧٨.

صُراح ما جرى منه حرف قط. وإنما هو شيء أخبر عنه المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع [1].

فما هي أصل قضية التحكيم؟

فقال القاضي أبو بكر ابن العربي: وقد تحكم الناس في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضاه الله. وإذا لحظتموه بعين المروءة دون الديانة رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدين، وفي الأقل جهل بين. والذي يصح من ذلك ما روى الأئمة كخليفة بن خياط [2] والدارقطني أنه لما خرج الطائفة العراقية مائة ألف والشامية في سبعين أو تسعين ألفا ونزلوا على الفرات بصفين، اقتتلوا في أول يوم وهو الثلاثاء على الماء فغلب أهل العراق عليه. ثم التقوا يوم الأربعاء لسبع خلون من صفر سنة سبع وثلاثين ويوم الخميس ويوم الجمعة وليلة السبت [3]، ورفعت المصاحف من أهل الشام، ودعوا إلى الصلح، وتفرقوا على أن تجعل كل طائفة أمرها إلى رجل حتى يكون الرجلان يحكمان بين الدعويين بالحق، فكان من جهة عليّ أبو موسى، ومن جهة معاوية عمرو بن العاص، ... ولما اجتمعا للنظر في الأمر في عصبة كريمة من الناس منهم ابن عمر ونحوه، عزل عمرو معاوية.

ذكر الدارقطني بسنده إلى حضين بن المنذر [4]: لما عزل عمرٌو معاويةَ جاء – أي حضين بن المنذر– فضرب فسطاطه قريبًا من فسطاط معاوية، فبلغ نبأه معاوية، فأرسل إليّ فقال: إنه بلغني عن هذا – أي عن عمرو– كذا وكذا [5]، فاذهب فانظر ما هذا الذي بلغني عنه، فأتيته فقلت: أخبِرْني عن الأمر الذي ولّيت أنت وأبو موسى كيف صنعتما فيه؟ قال: قد قال الناس في ذلك ما قالوا، والله ما كان الأمر على ما قالوا، ولكن قلت لأبي موسى: ما ترى في هذا الأمر؟ قال أرى أنه في النفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ. قلت: فأين تجعلني أنا ومعاوية؟ فقال: إن يُستَعَن بكما ففيكما مَعونة، وإن يُستَغْن عنكما فطالما استغنى أمرُ الله عنكما قال: فكانت هي التي قتل معاوية منها نفسه: فأتيته فأخبرته – أي فأتى حضينٌ معاوية فأخبره– أن الذي بلغه عنه كما بلغه ... [6].

وقد ذهب ابن حجر العسقلاني إلى هذا الوجه أيضًا [7].

قال الإمام الشاه عبدالعزيز الدهلوي: رواية الدارقطني هذه وهو من أعلام الحديث عن رجال عدول معروفين بالتثبت ويقدرون مسئولية النقل، هي التي تتناسب مع ماضي عمرو وأبي موسى وأيامهما في الإسلام

---

(١) العواصم من القواصم ص ١٧٥ –١٧٦.

(٢) هو الإمام الحافظ أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العُصْفُري البصري، لقبه شباب.أحد أوعية العلم، ومن شيوخ الإمام البخاري. وقال عنه ابن عدي: هو صدوق مستقيم الحديث من متيقظي رواة السنة. توفي سنة ٢٤٠ هـ . تذكرة الحفاظ ٢/ ٢١، والتقريب ١/ ٢٢٧.

(٣) وكانت تسمى " ليلة الهرير " اقتتل الناس فيها حتى الصباح.

(٤) هو ابن الحارث بن وعلة الرقاشي، أبو ساسان السدوسي، بصري تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً وكان على راي عليّ رضي الله عنه يوم صفين. الجرح والتعديل ٣/ ٣١٢، ومعرفة الثقات للعجلي ص ٣٠٧.

(٥) أي عزله عليا ومعاوية، وتفويضه الأمر إلى كبار الصحابة.

(٦) العواصم من القواصم ص ١٧٥ –١٨٠، بتصرف يسير.

(٧) فتح الباري ٨/ ٥٠.

ومكانتهما من النبي صلى الله عليه وسلم وموضوعهما من ثقة الفريقين بهما واختيارهما من بين السادة القادة المجرَّبين. وأما الافتئات على أبي موسى والإيهام بأنه كان أبله فهو أشبه بالرقعة الغربية في ردائه السابغ الجميل [(١)].

يقول ابن العربي: " وكان أبو موسى رجلا تقيا ثقفا فقيها عالما أرسله النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن مع معاذ، وقدَّمه عمر وأثنى عليه بالفهم. وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ،ضعيف الرأي، مخدوعا في القول، وأن ابن العاص كان ذا دهاء وأرب حتى ضُربت الأمثال بدهائه تأكيدا لما أرادت من الفساد، وتبع في ذلك بعض الجهال بعضا، وصنَّفوا فيه حكايات، وغيره من الصحابة كان أحذق منه وأدهى. وإنما بنوا ذلك على أن عمرًا لما غدر أبا موسى في قصة التحيكم صار له الذكر في الدهاء " [(٢)].

وقد أحسن الكلام وجاد الشيخ محب الدين الخطيب رحمه الله حيث قال: من الحقائق ما إذا أسيء التعبير عنه وشابته شوائب المغالطة يوهم غير الحقيقة فينشأ عن ذلك الاختلاف في الحكم عليه. ومن ذلك حادثة التحكيم وقول المغالطين إن أبا موسى وعمرًا اتفقا على خلع الرجلين، فخلعهما أبو موسى، واكتفى عمرو بخلع علي دون معاوية.

وأصل المغالطة من تجاهل المغالطين أن معاوية لم يكن خليفة، ولا هو ادعى الخلافة يومئذ حتى يحتاج عمرو إلى خلعها عنه. بل إن أبا موسى وعمرًا اتفقا على أن يعهدا بأمر الخلافة على المسلمين إلى الموجودين على قيد الحياة من أعيان الصحابة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راض عنهم. واتفاق الحكمين على ذلك لا يتناول معاوية لأنه لم يكن خليفة ولم يقاتل على الخلافة وإنما كان يطالب بإقامة الحد الشرعي على الذين اشتركوا في قتل عثمان. فلما وقع التحكيم على إمامة المسلمين، واتفق الحكمان على ترك النظر فيها إلى كبار الصحابة وأعيانهم تناول التحكيم شيئا واحدًا هو الإمامة.

أما التصرف العملي في إرادة البلاد التي كانت تحت يد كل من الرجلين المتحاربين فبقي كما كان: علي متصرف في البلاد التي تحت حكمه، ومعاوية متصرف في البلاد التي تحت حكمه، فالتحكيم لم يقع فيه خداع ولا مكر، ولم تتخلله بلاهة ولا غفلة. وكان يكون محلا للمكر أو الغفلة لو أن عمرًا أعلن في نتيجة التحكيم أنه ولَّى معاوية إمارة المؤمنين وخلافة المسلمين، وهذا ما لم يعلنه عمرو، ولا إدَّعاه معاويةُ، ولم يقل به أحد في الثلاثة عشر قرنًا الماضية.

وخلافة معاوية لم تبدأ إلا بعد الصلح مع الحسن بن علي، وقد تمت بمبايعة الحسن لمعاوية، ومن ذلك اليوم فقط سمي معاوية أمير المؤمنين. فعمرو لم يغالط أبا موسى ولم يخدعه، لأنه لم يعط معاوية شيئا جديدًا، ولم يقرِّرْ في التحكيم غير الذي قرره أبو موسى. ولم يخرج عما اتفقا عليه معًا، فبقيت العراق والحجاز وما يتبعهما تحت يد من كانت تحت يده من قبل، وبقيت الشام وما يتبعها تحت يد من كانت تحت يده من قبل، وتعلقت الإمامة بما سيكون من اتفاق أعيان الصحابة عليها، وأي ذنب لعمرو في أي شيء مما وقع؟ إن البلاهة لم تكن من أبي موسى، ولكن ممن يريد أن يفهم الوقائع على غير ما وقعت عليه. فليفهمها كل من شاء كما يشاء. أما هي فظاهرة واضحة لكل من يراها كما هي [(٣)].

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٣٢٤.

(٢) العواصم من القواصم ص ١٧٦.

(٣) ينظر: تعليق الشيخ محب الدين الخطيب على العواصم من القواصم ص ١٧٧.

الدليل الرابع: تأخر إسلام أبي هريرة – رضي الله عنه – وكثرة روايته:

يقول عبد الحسين الموسوي الشيعي في كتابه "أبو هريرة " كمية حديث أبي هريرة: إنه قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "٥٣٧٤" حديثاً، وهي أكثر كثيرًا مما رواه الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة الذين سبقوه إلى الإسلام ...، وقد نظرنا في مجموع ما رُوى من الحديث عن الخلفاء الأربعة فوجدناه بالنسبة إلى حديث أبي هريرة وحده أقل من السبعة والعشرين في المائة.....؛ فلينظر ناظر بعقله في أبي هريرة، وتأخره في إسلامه وخموله في حسبه وأمّيّته، وإلى ذلك مما يجب إقلاله.

ثم لينظر إلى الخلفاء الأربعة وسبقهم واختصاصهم، وحضورهم تشريع الاحكام، وحسن بلائهم في اثنتين وخمسين سنة، ثلاث وعشرين كانت بخدمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتسعة وعشرين من بعده ساسوا فيها الأمة وسادوا الأمم، وفتح الله لهم ملك كسرى وقيصر؛ فمدنوا المدن؛ ومصروا الأمصار، ونشروا دعوة الإسلام وصدعوا بأحكامه، وأذاعوا السنن، ينحدر عنهم السيل، ولا يرقى اليهم الطير؛ فكيف يمكن والحال هذه أن يكون المأثور!! عن أبي هريرة وحده أضعاف المأثور عنهم جميعاً افتونا يا اولي الالباب؟

ويقول أيضاً: وليس أبو هريرة كعائشة وإن أكثرت أيضاً؛ فقد تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل إسلام أبي هريرة بعشر سنين، فكانت في مهبط الوحي والتتريل ومختلف جبرائيل وميكائيل أربعة عشر عاماً، وماتت قبل موت أبي هريرة بيسير، فحديثها أقل من نصف حديث أبي هريرة.

ولو ضمت حديثها وحديث أم سلمة مع بقائها إلى ما بعد وقعة الطف، وجُمعتْ ذلك كله إلى حديث البقية من أمهات المؤمنين؛ وحديث سيدى شباب أهل الجنة وسيدة نساء العالمين وحديث الأربعة من خلفاء المسلمين ما كان كله إلا دون حديث أبي هريرة وحده! وهذا أمر مهول الفت اليه ارباب العقول [1].

وهذا هو خلاصة قول عبد الحسين الموسوي مع أنه قد تكلم على أبي هريرة رضي الله عنه من جهات أخرى أيضاً.

الجواب عن هذا الدليل الرابع:

قلنا: هذا التعسف على أبي هريرة لم يكن جديداً بل كان قديماً من قبل المبتدعين، واستمر إلى يومنا هذا، وقد علّل أبو هريرة نفسه سبب كثرة روايته الحديث:

حيث أنه قال: يقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث، والله الموعد، ويقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يحدِّثون مثل أحاديثه؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفقُ بالأسواق، وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عملُ أموالهم، وكنت امرأً مسكيناً، أَلْزَمُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، فأحضُرُ حين يغيبون، وأَعِي حين يَنسَون، وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوما: " **لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسَى مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا** "، فبسطت نمرة ليس عليّ ثوب غيرها، حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته، ثم جمعتها إلى صدري، فوالذي بعثه بالحق، ما نسيت من

---

(١) ينظر كتاب عبد الحسين الموسوي: أبو هريرة ص ٤٦ – ٤٩.

مقالته تلك إلى يومي هذا، والله لولا آيتان في كتاب الله، ما حدثتكم شيئا أبداً: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاعِنُونَ * إِلا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (١)،(٢).

ويتبين بهذه الرواية انشغال الصحابة بأمورهم، ومنهم الخلفاء الراشدون كانوا مشغولين بسياسة الدولة الإسلامية بيد أن أبا هريرة عزل نفسه من السياسة وغيرها من الأمور، وركز على تعليم العلم، وهذا مما جعله يروي أكثر من غيره ولا غرابة في ذلك.

وقد مدح زيد بن ثابت أبا هريرة رضي الله عنهما حينما جاء عنده رجلٌ، فسأله عن شيء، فقال له زيد: عليك أبا هريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة، وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله، ونذكر ربنا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلينا فسكتنا فقال: " عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ " قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحباي هذان، وأسألك علما لا يُنْسَى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " آمِينَ "، فقلنا: يا رسول الله ونحن نسأل الله علما لا يُنسى، فقال: " سَبَقَكُمْ بِهَا الْغُلامُ الدَّوْسِيُّ " (٣).

وهناك حقيقة أخرى بأن ما رواه أبو هريرة لم يكن جميعه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل رَوى عن الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، كما كان يشاركه في ذلك من تأخر إسلامه وصغار الصحابة مثل ابن عباس وغيره، ومرسل الصحابة مقبول ولا شك فيه.

ثم نتعجب من أمر المنكرين على أبي هريرة رضي الله عنه كثرة رواياته لأننا إذ نظرنا إلى رواقم يتبين فضيحتهم، فمثلاً من رواقم جابر بن يزيد الجعفي وهو عندهم من خواص أصحاب جعفر الصادق، أي أنه باب لعلمه (٤)، وهو يروي أحاديثه.

وقد ذكر الكشي أن جابر بن يزيد الجعفي تحمل من الروايات سبعين ألف "٧٠٠٠٠" حديث، وذكر أيضاً أنه ما حدث بهذه الكمية أحد (٥).

وقد قال سردار دميرل: وإذا قورن بين عدد روايات أبي هريرة وهي "٥٣٧٤" روايةً، وبين روايات جابر بن يزيد الجعفي وهي "٧٠٠٠٠" روايةً، فيتَسائل الإنسان ما هو السبب الذي جعل عبد الحسين الموسوي يرد على أبي هريرة رضي الله عنه ؟ (٦).

أما من أهل البيت فيقول الإمام الرابع زين العابدين علي بن الحسين حول أبي هريرة رضي الله تعالى

---

(١) البقرة: ١٥٩-١٦٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المزارعة: باب ما جاء في الغرس برقم (٢٣٥٠).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب العلم: باب مسئلة علم لا يُنسى برقم (٥٨٣٩)، وقال ابن حجر في " الإصابة في تمييز الصحابة " ٤٣٨/٧، سنده جيد.

(٤) أصول علم الرجال بين نظرية التطبيق ص ٥٠٧.

(٥) رجال الكشي ص ١٩٣.

(٦) علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة الإمامية ص ٧٢.

عنه: كما أورد شيخهم أبو الحسن الإربلي [١] عن سعيد بن مرجانة [٢] أنه قال: " كنت يوماً عند علي بن الحسين فقلت: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى بكل إرب منها إرباً منه من النار، حتى أنه ليعتق باليد اليد، والرجلِ الرجل وبالفرج الفرج، فقال علي عليه السلام: أنت سمعت هذا من أبي هريرة؟ فقال سعيد: نعم، فقال لغلام له أفره غلمانه، وكان عبد الله بن جعفر قد أعطاه بهذا الغلام ألف دينار فلم يبعه، أنت حر لوجه الله " [٣].

فهؤلاء الشيعة لا يرون مدى صدق وأمانة أبي هريرة في نظر الإمام علي بن الحسين بحيث بادر إلى تنفيذ ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم دون أي تردُّد! ولذلك ليس بالمستغرب أن يوثّقه أحد كبار علماء الإمامية في الرجال، ويضعه من جملة الرجال الممدوحين فيقول ابن داود الحلي [٤]: " عبد الله أبو هريرة معروف، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " [٥].

ولا يتعرض له محقق الكتاب علي أكبر غفاري بالقدح مع تعليقه على الكثير من الرجال في الكتاب، إضافة إلى أن الذي يروي عن أبي هريرة الكثير من الأحاديث هو زوج ابنته سعيد بن المسيب [٦]، أشهر تلاميذه، والذي روى عن أبي هريرة حديث تعليم النبي صلى لله عليه وسلم له حفظ الأحاديث، يقول عنه الكشي: ".. سعيد بن المسيب ربّاه أمير المؤمنين عليه السلام " [٧].

الوجه الرابع: استدلال الشيعة على أن نظرية عدالة الصحابة تتعارض مع روح الإسلام، ومع حسن الخاتمة، ومع الغاية من الحياة نفسها:

يقول أحمد حسين يعقوب الشيعي: ... مع حسن الخاتمة ومع الغاية من الحياة نفسها فالله سبحانه وتعالى ما خلق الموت والحياة، وما خلق الأرض وما عليها إلا ليمتحن خلقه أيهم أحسن عملا بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[٨]، وبقوله: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴾ [٩].

فالحياة وجدت لتكون ميدان اختبار للمكلفين، وكل ما في الحياة عنصر من عناصر عملية الاختبار،

---

(١) هو علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي، من كبار الأئمة الاثني عشر. الأعلام ٤/٣١٨.

(٢) هو المدني، من أصحاب السجاد، مجهول. المفيد من معجم رجال الحديث ص ٢٥٣.

(٣) كشف الغمة بمعرفة الأئمة ٢/٢٩٠، في فضائل الإمام زين العابدين.

(٤) هو الحسن بن علي بن داود، تقيّ الدين، المعروف بابن داود الحلي: صاحب كتاب (الرجال – ط) في علماء الإمامية، وهو مما لا يعتمد عليه، لكثرة أغلاطه فيه. مات سنة ٧٤٠ هـ. الأعلام ٢/٢٠٤.

(٥) رجال ابن داود الحلي ص ١٩٨.

(٦) هو ابن حزن بن أبي وهب المخزومي، أحد علماء الأثبات، الفقهاء الكبار، مات بعد تسعين سنة. التقريب ١/٣٠٥.

(٧) رجال الكشي برقم (٥٤).

(٨) الكهف: ٧.

(٩) الملك: ٢.

وتبدأ عملية الاختبار بالتكليف المرتبط بالعقل والتمييز وتنتهي بالموت. فإذا كان كل الصحابة عدول لا يجوز عليهم كلهم الكذب ومحكوم بنـــزاهتهم، وأنهم جميعا من أهل الجنة وأنه لا يدخل أحد منـــهم النـــار، فهـــم خارجون تماما عن عملية الابتلاء ولا داعي لامتحانهم، وهذا يناقض الغاية من حياتهم إذ في ذلك إيقاف لعمليـــة الابتلاء الإلهية .

ثم إنها تناقض روح الإسلام العامة لأن الإنسان في خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصـــوا بالحق وتواصوا بالصبر، فقدر المسلم أن يكون ملتزما بأوامر الله حتى يتوفاه الله، وأي خلل بهذا الالتزام يخرجـــه من دائرة الإسلام ويجر عليه غضب الله بحجم هذا الخلل، والعبرة دائما بحسن الخاتمة .

فلو أن مُسْلِما التزم بأوامر الله طوال حياته وقبل أن يموت بيوم واحد كفر بالله، لما أغنى عنه التزامـــه السابق شيئا.

والرسول بفضل الله عليه على علم بما سيحدث بعده، لذلك خاطب جميع المؤمنين في حجـــة الـــوداع قائلا: " **لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ** " [1] والخطاب موجه للصحابة بـــالمعنيين اللغوي والاصطلاحي [2].

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وســـلم: " **تُحْـــشَرُونَ حُفَاةً، عُرَاةً، غُرْلاً، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾** [3]، **فَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بِرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِي ذَاتَ اليَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ: أَصْـــحَابِي، فيقَالُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ: ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾** [4]،[5] .

وذكر عدة روايات من الصحيحين، ثم قال: هذا بعض ما نقلنا من البخاري ومسلم وفي غيرهما كثير أعرضنا عنه خشية التطويل. ثبت من النصوص أن قسما من الصحابة سيبدلون من بعـــده وســـيَرتدون علـــى أعقابهم وسيُؤْمر بهم إلى النار...، فيكف نُوَحِّد بين قولهم بأن الصحابة كلهم عدول وكلهم في الجنة ولا يـــدخل أحد منهم النار وبين هذه النصوص النبوية القاطعة والمتواترة والتي يؤيدها واقع الحال ؟

وطالما أنه لا يمكن التوحيد بين المزاعم والنصوص ، فإن نظرية عدالة كل الصحابة منقوضة من أساسها ، لأنها تتعارض مع الغاية من الحياة وهي الابتلاء ، وتتعارض مع روح الإسلام التي تربط الحياة القويمة بالعمـــل الصالح واستمرار التواصي بالحق والصبر عليه وتتوج كل ذلك بحسن الخاتمة[6].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج: باب الخطبة أيام منىً برقم (١٧٣٩)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام ص ٥٣-٥٤.

(٣) الأنبياء: ١٠٤.

(٤) المائدة: ١١٨.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: * وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا& [مريم: ١٦] برقم (٣٤٤٧).

(٦) نظرية عدالة الصحابة ص ٥٤-٥٥.

الجواب عن هذا الوجه:

يُعترض على هذا الوجه بصُور عديدة آتية:

١ – تعريف الصحابي عند أهل السنة لا يشمل الذي كان مسلماً التزم بأوامر الله طوال حياته، وقبل أن يموت بيوم واحد كفر بالله، بل ذكر ابن حجر العسقلاني في تعريف الصحابي بأنه " من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام " (١).

٢– وقوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴾ (٢).

وهذه الآية دليل على عدالة الصحابة، فهو دليل لهم لا عليهم لأن الله تعالى اختبرهم بكل ابتلاء نحو الهجرة، والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، وما إلى ذلك من الأمور المملوءة في حياتهم، وكانت النتيجة بالفوز برضا الله.

٣– والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن حسن الخاتمة في حق الصحابة معلومة بشهادة الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه المتين، ومنها:

قال الله تعالى: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿ لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾(٤).

وقوله في صفة المهاجرين والأنصار:﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (٥).

وما أحسن ما استنبط الإمام مالك رحمه الله من هذه الآية الكريمة: أن الرافضي الذي يسب الصحابة

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١١١.

(٢) الملك: ٢.

(٣) آل عمران: ١٩٥.

(٤) التوبة: ١٠٨.

(٥) الحشر: ٨–١٠.

ليس له من مال الفيء نصيب؛ لعدم اتصافه بما مدح الله به هؤلاء -القسم الثالث- في قولهم: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[١].

يقول الشيخ أشرف الجيزاوي حول هذين الآيتين الأوليين من سورة الحشر: فهذه الصفات الحميدة في هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، واتصفوا بها، ولذلك ختم الله صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول[٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾[٣].

والدلالة في هذه الآية ظاهرة. قال ابن تيمية: " فرَضِي عن السابقين من غير إشتراط إحسان، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان "[٤].

وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[٥].

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾[٦].

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[٧].

وذكر السيوطي معنى هذه الآية بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ من بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيمة[٨].

وقد قال ابن النجار مستنبطاً من الآيات المذكورة بقوله: أنَّ مَنْ أثنى اللَّه سبحانه وتعالى عليه بهذا الثَّناء كيف لا يكون عدلاً؟ فإذا كان التعديل يثبت بقول الإثنين من الناس، فكيف لا تثبت العدالةُ بهذا الثناء العظيم من الله سبحانه وتعالى ومن رسوله صلى الله عليه وسلم[٩].

---

(١) تفسير ابن كثير ٨/٢١٠.

(٢) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٣٦.

(٣) التوبة: ١٠٠.

(٤) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥٧٢.

(٥) التوبة: ١١٧.

(٦) الأنفال: ٧٤.

(٧) الحشر: ١٠.

(٨) تفسير الجلالين ص ٧٣٢، في تفسير سورة الحشر ، الآية: ١٠.

(٩) شرح الكوكب المنير ٢/٤٧٥.

٤ – وكذلك عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن حسن الخاتمة في حق الصحابة معلومة بشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم:

منها حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ** " (١).

ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: " **لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِيْ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُد، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ** " (٢).

وقوله عليه السلام في فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة المشهورة: بأن عبدًا لحاطب بن أبي بلتعة جاء رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يشكو حاطباً فقال: يا رسول الله ليدخُلنَّ حاطبٌ النارَ فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **كَذَبْتَ لاَ يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ** " (٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم في حق أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم: " **لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** " (٤).

فهذه الآيات والأحاديث دالة على فضل الصحابة والشهادة بعدالتهم.

ولهذا قال الخطيب البغدادي: " الأخبار في هذا المعنى تتسع، وكلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع بتعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المُطَّلِع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة إلا أن يثبت على أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصدَ المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسُقوط عدالته، وقد برَّأهم اللهُ تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنه ... " (٥).

ثم ذكر قول أبي زرعة الرازي: حيث يقول: " إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يُجَرِّحُوا شهودَنا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه برقم (٣٦٥٢)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم برقم (٢٥٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لو كنت متخذاً خليلاً " برقم (٣٦٤٩)، و مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب تحريم سبّ الصحابة برقم (٢٥٣٢).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة برقم (٢٤٩٥)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب: باب في فضل من بايع تحت الشجرة برقم (٣٨٦٠)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٥) الكفاية ص ٤٨.

لِيُبطِلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة " [١].

ومن هنا قال أهل السنة والجماعة لا تعديل لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأي أحد بعد تعديل المعصوم لهم.

موقف أهل البيت من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

وفي الأخير أذكر موقف أهل البيت من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لكي نعرف أنهم ماذا يقولون فيهم.

إن كون اعتقاد الشيعة الإمامية بأن الصحابة قد غصبوا حق أهل البيت وحرموهم من ميراث النبي صلى الله عليه وسلم وظلموهم [٢] إنما هو الكذب على الصحابة وأهل البيت.

وكتاب نهج البلاغة هو من أصح كتب القوم، حتى قال عنه أحد أكبر علماء الشيعة المعاصرين، الهادي كاشف الغطاء في كتابه مستدرك نهج البلاغة: " بأن كتاب نهج البلاغة أو ما اختاره العلامة أبو الحسن محمد الرضا، من كلام مولانا أمير المؤمنين ... من أعظم الكتب الإسلامية شأنا – إلى أن قال – نور لمن استضاء به، ونجاة لمن تمسك به، وبرهان لمن اعتمده، ولب لمن تدبره " [٣].

وقال أيضاً: " إن اعتقادنا في كتاب نهج البلاغة أن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحِكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أهل بيته في جوامع الأخبار الصحيحة والكتب المعتبرة " [٤].

فأنا أذكر هنا بعض الأدلة منه، لكي يكون الجواب من بيت الشيعة حول تعديل الصحابة:

فها هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخليفة الراشد الرابع عندنا، والإمام المعصوم الأول عندهم، وسيد أهل البيت مطيعا لأبي بكر ممتثلاً لأوامره، فقد حدث أن وفداً من الكفار جاءوا إلى المدينة المنورة، ورأوا بالمسلمين ضعفاً وقلةً لذهابهم إلى الجهات المختلفة للجهاد واستئصال شأفة المرتدين والبغاة، فأحس منهم الصديق خطراً على عاصمة الإسلام والمسلمين: " فأمر الصديق بحراسة المدينة وجعل الحرس على أنقابها يبيتون بالجيوش، وأمر علياً والزبير وطلحة وعبد الله بن مسعود أن يرأسوا هؤلاء الحرائر، وبقوا كذلك حتى أمنوا منهم " [٥].

وأورد أبو الحسن الإربلي في كتابه أنَّ: " عروة بن عبد الله [٦] قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام عن حِلية السيوف، فقال: لا بأس به، قد حلّى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه، قلت: فتقول: الصديق؟ قال: فوثب وثبةً واستقبل القبلة وقال: نعم الصديق، نعم الصديق، نعم الصديق فمن لم يقل له

---

(١) الكفاية ص ٤٩.

(٢) ينظر: النص والإجتهاد ص ٥٥، وبحار الأنوار ٤/٣٨٥.

(٣) مقدمة مستدرك نهج البلاغة ص ٥ .

(٤) مستدرك نهج البلاغة ص١٩١ .

(٥) شرح نهج البلاغة ٤/٢٢٨ .

(٦) روى عن أبي جعفر في التهذيب والكافي. المفيد من معجم رجال الحديث ص ٣٧٣.

الصديق فلا صدّق الله له قولاً في الدنيا ولا في الآخرة " [١].

وورد في النهج أيضاً أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما استشار عليا رضي الله عنه عند انطلاقه لقتال فارس وقد جمعوا للقتال، أجابه : " إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا قلة، وهو دين الله تعالى الذي أظهره، وجنده الذي أعده وأمده، حتى بلغ ما بلغ وطلع حيثما طلع، ونحن على موعد من الله تعالى حيث قال عز اسمه ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وتلى الآية، والله تعالى منجز وعده وناصر جنده، ومكان القيم بالأمر في الإسلام مكان النظام من الخرز فإن انقطع النظام تفرق الخرز، ورب متفرق لم يجتمع، والعرب اليوم وإن كانوا قليلاً فهم كثيرون بالإسلام عزيزون بالاجتماع، فكن قطباً، واستدر الرحى بالعرب وأصلهم دونك نار الحرب ، فإنك إن شخصت من هذه الأرض انقضت عليك من أطرافها وأقطارها، حتى يكون ما تدع وراءك من العورات أهم إليك مما بين يديك. إن الأعاجم إن ينظروا إليك غداً يقولوا: هذا أصل العرب فإذا قطعتموه استرحتم، فيكون ذلك أشد لكَلَبِهم عليك وطمعهم فيك. فأما ما ذكرت من مسير القوم إلى قتال المسلمين فإن الله سبحانه وتعالى هو أكره لمسيرهم منك، وهو أقدر على تغيير ما يكره. وأما ما ذكرت من عددهم فإنا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة، وإنما كنا نقاتل بالنصر والمعونة " [٢].

فتدبر منصفاً لهذا الثناء والحب والخوف على عمر من علي رضي الله عنه فأين ذلك كله ممن يكفر عمر رضي الله عنه ويسبّه.

ويروي أبو الفتح الأربلي في قصة زواج علي بن أبي طالب من فاطمة رضي الله عنهما مثبتاً مساعدة عثمان لعلي في زواجه من فاطمة : " ... قال علي فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا أبا الحسن انطلق الآن فبع درعك وأت بثمنه حتى أهيء لك ولابنتي فاطمة ما يصلحكما، قال علي: فانطلقت وبعته باربعمائة درهم سود هجرية من عثمان بن عفان رضي الله عنه، فلما قبضت الدراهم منه وقبض الدرع مني قال: يا أبا الحسن ألست أولى بالدرع منك وأنت أولى بالدراهم مني؟ فقلت: بلى، قال: فإن الدرع هدية مني إليك، فأخذتُ الدرع والدراهم وأقبلتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرحت الدرع والدراهم بين يديه وأخبرتُه بما كان من أمر عثمان فدعا له بخير ... " [٣].

وجاء أيضاً على لسان عليّ بخصوص عثمان رضي الله عنهما: " والله ما أدري ما أقول لك؟ ما أعرف شيئا تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وقد رأيت كما رأينا وسمعت كما سمعنا وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صحبنا وما ابن قحافة ولا ابن الخطاب بأولى لعمل الحق منك وأنت أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيجة رحم منهما وقد نلتَ من صهره ما لم ينالا " [٤].

فينظر هذا المدح والثناء على عثمان من علي رضي الله عنهما، ويُنظر أيضاً إلى قوله: " وما ابن قحافة ولا ابن الخطاب ، بأولى لعمل الحق منك "، فهذه شهادة علي بأن أبا بكر وعمر كانا على الحق وعملا به وليسا بأولى من عثمان في ذلك فهو لعمل الحق أهل، فأين هذا من سب من يدّعون حب علي؟ وهل اتبعوا

---

(١) كشف الغمة ٢/٣٦٠.

(٢) نهج البلاغة لمحمد عبده ص٢٥٧ – ٢٥٨.

(٣) كشف الغمة ١/٣٦٨–٣٦٩، تحت عنوان " في تزويج فاطمة عليها السلام ".

(٤) نهج البلاغة لمحمد عبده ص٢٩١. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩/٢٦١.

الإمام أم خالفوه؟.!

وجاء أيضا في أحد شروحهم لنهج البلاغة : " ولما حوصر عثمان رضي الله عنه في بيته أمر علي رضي الله عنه الحسن والحسين رضي الله عنهما بحرسه والدفاع عنه " [(١)].

وأيضاً عليّ يمدح أبا بكر وعمر، لقد شهد علي رضي الله عنه بقوله: " إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر " [(٢)].

وأيضاً: " إنهما إماما الهدى، وشيخا الإسلام، والمقتدى بهما بعد رسول الله، ومن اقتدى بهما عصم" [(٣)].

وأيضاً: " إن أبا بكر مني بمنزلة السمع، وإن عمر مني بمنزلة البصر " [(٤)].

والجدير بالذكر أن هذه الرواية رواها عليّ عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وقد رواها عن علي ابنُه الحسين رضي الله عنهما.

ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنه يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عامة، ويمدحهم ويثني عليهم ثناء عاطرا، ويعدّهم بقوله: " ... لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فما أرى أحدًا منكم يُشبههم منكم! لقد كانوا يصبحون شُعثًا غُبرًا، و قد باتوا سُجَّدا و قياما، يُراوحون بين جِباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجَمْر من ذكر معادهم! كأن بين أعينهم رُكَب المِعْزَى [(٥)] من طول سجودهم! إذا ذُكر الله هَمَلتْ أعينهم حتى تَبُلَّ جيوبَهم، و مادُوا كما يميد الشَجر يوم الريح العاصف، خوفا من العقاب، و رجاء للثواب [(٦)].

وهذا هو سيد أهل البيت يمدح أصحاب النبي عامة، ويرجحهم على أصحابه وشيعته الذين خذلوه في الحروب والقتال، وجبنوا عن لقاء العدو ومواجهتهم، وقعدوا عنه وتركوه وحده، فيقول موازنا بينهم وبين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ولقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدُنا ذلك إلا إيمانا وتسليما ومضيًّا على اللقَم، وصبْراً على مَضَض الألم [(٧)]، و جدًّا على جهاد العدوِّ، و لقد كان الرجل منا والآخر من عدوِّنا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفُسَهما: أيهما يسقي صاحبه كأس المنون؟ فمرّة لنا من عدوّنا ومرة لعدونا، فلما رأي اللهُ صدقَنا أنزل بعدونا الكبْتَ [(٨)]، وأنزل علينا النصرَ، حتى استقر الإسلام مُلقِيا جِرانَه [(٩)]، ومتبوِّئاً أوطانه، ولَعَمري لو كنا نأتي ما أتيتم، ما قام

---

(١) شرح نهج البلاغة للبحراني ٤/٣٥٤.

(٢) الشافي ٢/٤٢٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عيون أخبار الرضاء ١/٣١٣، ومعاني الأخبار ص ١١٠.

(٥) رُكب: جمع رُكبة، مَوصل الساق من الرِّجل بالفخذ، وإنما خص رُكب المِعزَى لِيُبُوسَتها واضطرابها من كثرة الحركة. نهج البلاغة ص ٦٠٩ بتحقيق د. صبحي الصالح.

(٦) نهج البلاغة ص ١٤٣ من خطبة له في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٩٧)، والإرشاد ص ١٢٦.

(٧) اللقم: أي معظم الطريق أو جادّته. ومضض الألم: لَذعته وبُرحاؤه.

(٨) الكبْت: الإذلال.

(٩) جِران البعير: مقدم عنقه من مذبحه إلى منحره، وإلقاء الجران: كناية عن التمكّن.

للدّين عمودٌ، ولا أخضرّ للإيمان عودٌ، وأيم الله، لَتَحْتَلِبُنَّها دماً، ولَتُتْبِعُنَّها نَدَماً " [(١)].

وقال علي رضي الله عنه في مدح الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: " وكان أفضلهم في الإسلام كما زعمت وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة الصديق والخليفة الفاروق ولعمري أن مكانهما في الإسلام لعظيم وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد رحمهما الله وجزاهما بأحسن ما عملا " [(٢)].

ويذكرهم أيضاً مقابل شيعة المنافقين المتخاذلين، ويأسف على ذهابهم بقوله: " أين القوم الذين دعوا إلى الإسلام فقَبلوه، وقرأوا القرآن فأحكموه، وهيجوا إلى القتال فوَلِهُوا وله اللّقاح إلى أولادها، وسلبوا السّيوف أغمادَها، وأخذوا بأطراف الأرض زحفاً زحفاً وصفّا صفّا، بعضٌ هلك وبعض نجى، لا يُبَشّرون بالأحياء ولا يُعَزَّون عن الموتى، مُره العيون من البكاء، خُمصُ البطون من الصّيام، ذُبْل الشّفاه [(٣)] من الدّعاء، صُفْر الألوان من السّهر، على وجوههم غَبرة الخاشعين، أولئك إخواني الذّاهبون، فحقّ لنا أن نظمأ إليهم، ونَعَضَّ الأيدي على فراقهم ... " [(٤)].

وكذلك قوله عندما سأله أصحابه : "... يا أمير المؤمنين حدِّثْنا عن أصحابك، قال: عن أيّ أصحابي؟ قالوا: عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قال: كل أصحاب محمد أصحابي " [(٥)].

ويروي المجلسي عن الطوسي رواية موثقة عن علي بن أبي طالب أنه قال لأصحابه: " أوصيكم في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبّوهم، فإنهم أصحاب نبيِّكم، وهم أصحابه الذين لم يبتدعوا في الدين شيئا، ولم يُوقِّروا صاحب بدعة. نعم أوصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم في هؤلاء " [(٦)].

يقول العلاّمة إحسان إلهي ظهير: ويمدح المهاجرين والأنصار معاً حيث يجعل في أيديهم الخيار لتعيين الإمام وانتخابه، وهم أهل الحلّ والعقد في القرن الأول من بين المسلمين، وليس لأحد أن يردّ عليهم، ويتصرف بدونهم، ويعرض عن كلمتهم، لأنهم هم الأهل للمسلمين والأساس، كما كتب لأمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما رادًّا عليه دعواه بإمرة المؤمنين وحكم المسلمين، فإن الإمام من جعله أصحاب محمد إماماً لا غير، فها هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه يذَكِّر معاوية بهذه الحقيقة ويستدل بها على أحقِّيَّته بالإمامة، والكلام من كتاب القوم [(٧)].

" إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضًى، فإن خرج منهم خارج بطعْن أو بدعة رُدُّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على أتباعه غيرَ سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولّى " [(٨)].

---

(١) نهج البلاغة ص ٩١-٩٢ من خطبة له برقم (٥٦) يصف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم صفين.

(٢) شرح نهج البلاغة للميثم ٣١/١ .

(٣) خمص البطون: ضوامها. وذَبُلتْ شَفَته: جفّت ويبستْ لذهاب الريق. نهج البلاغة ص ٦٢١.

(٤) نهج البلاغة ص ١٧٧ -١٧٨ من خطبة له برقم (١٢١) .

(٥) الغارات للثقفي ١٧٧/١ تحت (كلام من كلام علي عليه السلام). بتحقيق السيد جلال الدين، وهذا الكتاب عندهم من أهم كتب الشيعة الاثني عشرية.

(٦) حياة القلوب للمجلسي ٦٢١/٢.

(٧) الشيعة وأهل البيت ص ٣٨.

(٨) نهج البلاغة ص ٣٦٧ من رسائل إلى معاوية برقم (٦) .

يقول إحسان إلي ظهير: فماذا موقف الشيعة مِن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومِن كلامه هذا حيث يجعل:

أولاً: الشورى بين المهاجرين والأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبيدهم الحلّ والعقد، رغم أنوف القوم.

ثانياً: اتفاقهم على شخص سبب لمرضات الله، وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى إياهم.

ثالثاً: لا تنعقد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم ورضاهم.

رابعاً: لا يَرُدُّ قولَهم ولا يَخرج مِن حكمهم (أي الصحابة) إلا المبتدعُ أو الباغي، والمتبع والسالك غير سبيل المؤمنين.

خامساً: يقاتل مخالف الصحابة، ويحكّم السيف فيه.

سادساً: وفوق ذلك يعاقَب عند الله لمخالفته رفاق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحبّاءه، المهاجرين منهم والأنصار رضي الله عنهم ورضوا عنه وأولاد عليّ على شاكلته [(١)].

وعلي بن الحسين الملَّقب بزين العابدين الإمام المعصوم الرابع عند القوم وسيد أهل البيت في زمانه يذكر أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، ويدعو لهم في صلاته بالرحمة والمغفرة لنصرتهم سيد الخلق في نشر دعوة التوحيد وتبليغ رسالة الله إلى خلقه فيقول:

" ... فاذْكُرهم منك بمغفرة ورضوان، اللهم وأصحابُ محمد خاصةً الذين هم أحسنوا الصحابة، والذين أَبْلَوا البلاء الحسن في نَصْره، وكانَفُوه وأسرعوا إلى وِفَادَته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعَهم حجَّةَ رسالته، وفارَقوا الأزواجَ والأولاد في إظهار كلمته، وقاتَلوا الآباءَ والأبناء في تثبيت نبوَّته، والذين هجرتْهم العشائرُ إذ تعلَّقوا بعُرْوته، وانتفتْ منهم القرَاباتُ إذ سكنوا في ظلِّ قرابته، فلا تَنس لهم، اللّهمَّ ما تركوا لك وفيك، وأرضِهم مِن رضوانك وبما حاشُوا الخلقَ عليك، وكانوا مع رسولك دُعاةً لك وإليك، واشكُرْهم على هجرتهم فيك ديار قومهم، وخروجهم من سَعة المعاش إلى ضيْقه، ... " [(٢)].

إلى أن قال: " اللهم وأَوْصِل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ﴿ **رَبَّنَا اغْفِرْلَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُوْنَا بِالإِيْمَانِ** ﴾ [(٣)] خير جزائك، الذين قصدوا سَمتَهم، وتحرَّوا وِجهَتَهم، ومضوا على شاكلتهم لم يَثْنِهم ريبٌ في بصيرتهم، ولم يَختَلِجهم شكٌ في قَفْوِ آثارهم والائتمام بهداية منارِهم مُكانفين ومُوازرِيْن لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهَدْيهم ... " [(٤)].

هذا ونقل ما قاله ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عم علي رضي الله عنه عبد الله بن عباس فقيه أهل البيت وعامل علي رضي الله عنه أنه قال في حق الصحابة: " إن الله جل ثناؤه، وتقدَّستْ أسماؤه، خصَّ نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بصحابةٍ آثروه على الأنفس والأموال، وبذلوا النفوس دونه في كل حال،

---

(١) الشيعة وأهل البيت ص ٣٨.

(٢) صحيفة الساجدة الكاملة ص ٥٦-٥٧.

(٣) الحشر: ١٠.

(٤) صحيفة الساجدة الكاملة ص ٥٨-٥٩.

ووصفهم الله في كتابه فقال: ﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾[(١)]، قاموا بمعالم الدين، وناصحوا الاجتهاد للمسلمين، حتى تهذَّبتْ طرقُه، وقويت أسبابه، وظهرت آلاء الله، واستقر دينُه، ووضحت أعلامه، وأذلَّ بهم الشركَ، وأزال رؤوسَه، ومحا دعائمَه، وصارتْ كلمةُ الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى، فصلوات الله ورحمته وبركاته على تلك النفوس الزاكية، والأرواح الطاهرة العالية، فقد كانوا في الحياة لله أولياء، وكانوا بعد الموت أحياء، وكانوا لعباد الله نُصَحَاء، رحلوا إلى الآخرة قبل أن يصلوا إليها، وخرجوا من الدنيا وهم بَعْدُ فيها "[(٢)].

ويروي ابن علي بن زين العابدين محمد الباقر رواية تنفي النفاق عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتثبت لهم الإيمان ومحبة الله عز وجل كما أوردها العياشي والبحراني[(٣)] في تفسيريهما تحت قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾[(٤)]. فقال أبو جعفر عليه السلام: إنما هي القلوب مرة يصعب عليها الأمر ومرة يسهل، ثم قال: أما إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: يا رسول الله نخاف علينا النفاق، قال: فقال لهم: ولم تخافون ذلك؟ قالوا: إنا إذا كنا عندك فذكرتنا روعنا، ووجلنا، نسينا الدنيا وزهدنا فيها حتى كأنا نعاين الآخرة والجنة والنار ونحن عندك، فإذا خرجنا من عندك، ودخلنا هذه البيوت، وشممنا الأولاد، ورأينا العيال والأهل والمال، يكاد أن نحول عن الحال التي كنا عليها عندك، وحتى كأنا لم نكن على شيء، أفتخاف علينا أن يكون هذا النفاق؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلا، هذا من خطوات الشيطان. ليرغبنكم في الدنيا، والله لو أنكم تدومون على الحال التي تكونون عليها وأنتم عندي في الحال التي وصفتم أنفسكم بها لصافحتكم الملائكة، ومشيتم على الماء، ولولا أنكم تذنبون، فتستغفرون الله لخلق الله خلقاً لكي يذنبوا، ثم يستغفروا، فيغفر الله لهم، إن المؤمن مفتن توَّاب، أما تسمع لقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾، وقال: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾[(٥)،(٦)].

وروى إمامهم الصدوق ابن بابويه القمي عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام قال : " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إثنى عشرة ألفاً، ثمانية آلاف من المدينة، وألفان من مكة وألفان من الطلقاء، ولم ير فيهم قدري ولا مرجي ولا حروري ولا معتزلي ولا صاحب رأي، كانوا يبكون الليل والنهار، ويقولون: اقبض أرواحنا من قبل أن نأكل خبز الخمير "[(٧)].

وروي عن الحسن بن علي المعروف بالحسن العسكري – الإمام الحادي عشر عند القوم – يقول في تفسيره: إن كليم الله موسى سأل ربه هل في صحابة الأنبياء أكرم عندك من صحابتي؟ قال الله عز وجل: يا موسى! أما علمت أن فضل صحابة محمد صلى الله عليه وآله على جميع صحابة المرسلين كفضل آل محمد على

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) مروج الذهب ومعادن الجواهر٣ /٥٢– ٥٣.

(٣) هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني الكتكاني التوبلي: مفسر إمامي. نسبته إلى " توبليّ " و " كتكان " من قرى البحرين، وقبره في الأولى. وشهرته البحراني، كما كتب هو عن نفسه. مات سنة ١١٠٧ هـ. الأعلام ٦٦/٨.

(٤) البقرة: ٢٢٢.

(٥) هود: ٣.

(٦) تفسير العياشي ١ /١٠٩، والبرهان في تفسير القرآن ٢١٥/١. نقلها عنهما صاحب كتاب: الشيعة وأهل البيت ص ٤٣.

(٧) كتاب الخصال ص٦٤٠.

جميع آل النبيين، وكفضل محمد على جميع المرسلين "[1].

فهذا هو موقف أهل البيت من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم خيار خلق الله وصفوة الكون. وهم عدول في تبليغ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنهم ما كانوا يتعمَّدون الكذب على سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام.

وقد توسعت في النقل من هذه الروايات وذلك للتأكيد على أن علي بن أبي طالب وأهل بيته أجمعين كانوا يعظِّمون الصحابة رضوان الله عليهم، وأن ما تقول به الشيعة الإمامية من أن الصحابة قد غصبوا حق أهل البيت وظلموهم إنما هو الكذب عليهم، والله المستعان على ما يصفون.

---

(١) صحيفة تفسير الحسن العسكري ص ٦٥، والبرهان في تفسير القرآن ٢١٥/١.

المبحث الثالث

عقيدة إمامة الأئمة وعصمتهم وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المطلب الأول

مفهوم الإمامة عند الشيعة

المطلب الثاني

أدلة الشيعة حول مسئلة الإمامة ومناقشتها

المطلب الثالث

أثر عقيدة الإمامة في قبول الحديث ورده عند الشيعة

المطلب الرابع

القول بالعصمة عند أهل السنة والشيعة

المبحث الرابع

المقارنة بين المذهبين

عقيدة إمامة الأئمة وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

الإمامة عند الشيعة الإمامية هي أصل من أصول الدين وركن من أركان الإسلام، وهي الأصل الذي تدور عليه أحاديثهم وترجع إليه عقائدهم، وتلمس أثره في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم وسائر علـومهم. بـل يرون " أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها " ويعتقدون أيضاً: " أن الإمامة كالنبوة لـطف من الله، فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة في النشأتين، وله ما للنبي من الولاية العامة على الناس لتدبير شـؤونهم ومـصالحهم، وإقامة العدل بينهم، ورفع الظلم والعدوان من بينهم ". ويرون أيضاً: " أن الإمامة استمرار للنبـوة، والـدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول " [١].

وبهذه العقيدة يختلف الشيعة مع الفرق الأخرى خاصة أهل السنة لأنهم – حسب زعمهـم – قـد غصبوا وسلبوا الخلافة. لذلك تعتبر الشيعةُ جميع الحكومات التي قامت قديمًا وحديثاً باطلة عدا حكومـة الـنبي صلى الله عليه وسلم والأئمة المعصومين من الإمام علي بن أبي طالب إلى المهدي [٢].

فمن لم يذهب مذهبهم في الإمامة فهم يجمعون على أنه غير مؤمن، وإن اختلفوا في تفسير غير المـؤمن هذا: فمن قائل بكفره، إلى قائل بفسقه، وأكثرهم اعتدالا أو أقلهم غلواً يذهب إلى أنه ليس مؤمنا بالمعنى الخاص وإنما هو مسلم بالمعنى العام، ما لم يكن مبغضاً للأئمة وشيعتهم فضلاً عن حربهم فهو يعد كافراً عند جميعهم.

ولهذا كفّروا الصحابة وأهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين إلا القليل منـهم، وحكّـام المـسلمين، وقضاتهم، والأمصار الإسلامية وشعوبها، والفرق الإسلامية بكل اتجاهاتها، والأمة جميعاً كل ذلك علـى سـبيل التعيين والتخصيص.

قبل أن نذكر أثر عقيدة الإمامة في قبول الحديث ورده عند الشيعة لابد لنا أن نعَرِّف الإمامة عند أهل السنة مع بيان مفهومها عند الشيعة الإمامية.

---

(١) عقائدالإمامية، لمحمد رضا المظفر ص ٨٧ – ٨٨، مؤسسة الإمام الحسين بيروت ط ٩، ١٩٩٠م.

(٢) الحكومة الإسلامية، للخميني ص ٤٦، دار عمان، عمان بيروت ط ١، ١٩٨٨م.

المطلب الأول

مفهوم الإمامة عند الشيعة

قبل أن أذكر مفهوم الإمامة عند الشيعة لابُد لي أن أذكر تعريفها لغة، ثم مفهومها عند أهل السنة.

تعريف الإمامة لغة:

الإمامة في اللغة مصدر من الفعل " أمَّ " تقول: " أمَّهم وأمَّ بهم: تقدمهم، وهي الإمامة، والإمام: كل ما ائتم به من رئيس أو غيره ". ويقول ابن منظور: " الإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين ... والجمع: أئمة، وإمام كل شيء قيِّمه والمصلح له، والقرآن إمام المسلمين، وسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، وأممت القوم في الصلاة إمامة، وائتُم به: اقتدي به.

والإمام: الطريق الواسع، وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [1]. أي: بطريق يُؤم، أي: يقصد فيتميز "، والخليفة: " إمام الرعية، ويقال فلان إمام القوم معناه: هو المتقدم عليهم. ويكون الإمام رئيسًا كقولك: إمام المسلمين " [2].

ومن جميع ما سبق نلاحظ تقارب مدلول هذه الألفاظ عند أصحاب اللغة.

مفهوم الإمامة عند أهل السنة:

أما الإمامة من حيث الاصطلاح عند أهل السنة: فقد عرفها العلماء بعدة تعريفات، وهي وإن اختلفت في الألفاظ فهي متقاربة في المعاني، ومن هذه التعريفات ما يلي:

١ – قال الماوردي [3]: " الإمامة: موضوعةٌ لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا " [4].

٢ – ويقول إمام الحرمين الجويني: " الإمامةُ رياسة تامة، وزَعامةٌ عامةٌ، تتعلق بالخاصة والعامة في مُهمات الدين والدنيا مهِمَّتها حفظُ الحوزة، ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكف الخيف والحيف، والانتصاف للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين، وإيفاؤها على المستحقين " [5].

٣– وعرفها النسفي [6] في عقائده بقوله: " نيابة عن الرسول عليه السلام في إقامة الدين بحيث يجب

---

(١) الحجر: آية ٧٩.

(٢) ينظر: اللسان، والقاموس، والصحاح، مادة: " أمّ ".

(٣) هو علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي: أقضى قضاة عصره. من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة. وكان يميل إلى مذهب الاعتزال. مات سنة ٤٥٠ هـ. شذرات الذهب ٣/٢٨٥، والأعلام ٤/٣٢٧.

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٥.

(٥) غياث الأمم في التياث الظلم ص٢٢١٥.

(٦) هو عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي: عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، من فقهاء الحنفية. ولد بنسف وإليها نسبته، وتوفي بسمرقند. مات سنة ٥٣٧ هـ. لسان الميزان ٤/٣٢٧، والأعلام ٥/٦٠.

على كافة الأمم الاتباع " [١].

٤– أما ابن خلدون فيقول: " إنّ حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشّرع في حفظ الدّين وسياسة الدّنيا " [٢].

ونستنتج من كل ذلك، أن الإمامة في جوهرها منصب سياسي وتنفيذي لتطبيق حدود الشريعة، وحفظ مصالح العباد ومحاربة الأعداء. ولا تقع على عاتق هذا المنصب مسؤولية حفظ الدين أو تفسير ما غمض من حقائقه، أو تبيان حدوده وتوضيح معالمه وغير ذلك من الأمور المتعلقة بفهم الشريعة وتفهيمها.

فيرى أهل السنة أن الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار الأمة من أهل الحل والعقد، وينتصبُ الإمام بنَصْبِهم، كما أنها تصح بعهد من الإمام الميت إذا قصد فيه حسنَ الاختيار لأمة عند موته، ولم يقصد بذلك هوى، وأنه تجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل، وأن خلفاء الراشدين الأربعة قد جاء ترتيبهم في الخلافة حسب الأفضلية.

مفهوم الإمامة عند الشيعة:

مسألة الإمامة عند أهل السنة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما تقدم من تعاريف أهل العلم، ولكنها عند الشيعة لها شأن آخر:

يعتقد الشيعة " بأن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان النبي، أو لسان الإمام الذي قبله، وليست هي بالاختيار والانتخاب من الناس... بل " من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وعليه لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، سواء أَبَى البشرُ أم لم يأبوا، وسواء ناصروه أم لم ينصروه، أطاعوه أم لم يطيعوه، سواء كان حاضراً أم غائباً عن أعين الناس؛ إذ كما يصح أن يغيب النبي كغيبته في الغار والشعب صح أن يغيب الإمام، ولا فرق في حكم العقل بين طول الغيبة وقصرها " [٣].

فالنوبختي يذكر بأن من فرق الشيعة من يذهب إلى أن الإمامة من أجلّ الأمور بعد النبوة [٤].

وقال محمد هادي الطّهراني [٥]: " الإمام أجلّ من النّبوّة، فإنّها مرتبة ثالثة شرّف الله تعالى بها إبراهيم بعد النّبوّة والخلة ... " [٦].

ولكنها عند آل كاشف الغطاء منصب إلهي كالنبوة يقول: " إن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه ... فكذلك

---

(١) العقائد النسفية ص ١٧٩.

(٢) تاريخ ابن خلدون ص ٢٧٢.

(٣) عقائد الإمامية ص ٨٧–٨٨.

(٤) فرق الشيعة ص ١٩.

(٥) هو محمد هادي بن محمد أمين الطهراني، نزيل النجف، فقيه إمامي. ولد ونشأ بطهران وانتقل إلى أصفهان، ثم استقر في النجف إلى أن توفي سنة ١٣٢١ هـ. أحد مراجعهم وآياتهم في هذا العصر. الأعلام ١٢٧/٧.

(٦) ودائع النّبوّة ص ١١٤.

يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماماً للناس من بعده ... سوى أن الإمام لا يوحى إليه كالنبي وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي " (١).

ومن هذه النصوص نرى أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النّبوّة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمّة، وينصّ عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجّة، ويؤيّدهم بالمعجزات، وينزّل عليهم الكتاب، ويُوحي إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه.. أي إنّ الإمامة هي النّبوّة، والإمام هو النّبيّ، والتّغيير في الاسم فقط.

ولذلك قال المجلسي: " واعلم أن تحقيقَ الفرقِ بين النبي والإمام عليه السلام واستنباطه من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينهما... في غاية الإشكال ". ثم قال: "ولا نعرف سبباً لعدم اتّصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم النبوة عليه الصلاة والسلام، ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة " (٢).

بل قد ذكر أحمد حارس السحيمي (٣): أن بعضهم يرون أن الإمامة فوق منزلة النبوة والرسالة، بل وأفضل وأشرف من جميع الرسل إلا خاتم الأنبياء (٤).

يقول نعمة الله الجزائري (٥): " إن أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي بن أبي طالب عليه السلام......لأن من كان أفضل من إبراهيم، ونوح، وموسى، وعيسى بالدلائل السابقة لا يحتاج تفضيله على غيرهم إلى الدليل...." (٦).

ويقول المجلسي: " وأنهم أفضل وأشرف من جميع الأنبياء سوى نبينا صلوات الله عليه وعليهم" (٧).

ويقول الخميني: " وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل"(٨).

وهناك روايات عندهم قد تخرج أئمتهم من منزلة البشر إلى منزلة الألوهية:

ففي الكافي (٩)، والبحار (١٠)، نجد أهم الأبواب عن فضائل الأئمة وصفاتهم تحمل عناوين أشبه ما يكون بقواعد وأصول أساسية في معتقدهم تبرهن ذلك.

---

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ١٢٤.

(٢) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (شرح الكافي) ٢/٢٨٩-٢٩٠، وبحار الأنوار ٢٦/٨٢.

(٣) هو أحد المعاصرين.

(٤) توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وأهل السنة ص ٦٩.

(٥) هو ابن عبد الله بن محمد بن حسين الحسيني الجزائري: أديب، مدرس، من فقهاء الإمامية. نسبته إلى جزائر البصرة. مات سنة ١١١٢ هـ. الأعلام ٨/٣٩، وروضات الجنان في أحوال العلماء والسادات ٨/١٥٠.

(٦) الأنوار النعمانية في معرفة نشأة الإنسانية ١/٣٧، أما قوله: " بالدلائل السابقة" أي الأدلة التي احتج بها على أفضلية الأئمة من أولي العزم، ١/٢١، ٣٥..

(٧) مرآة العقول ٢/٢٩٠.

(٨) حكومة إسلامية، تقديم د. حسن حنفي ص ٥٢.

(٩) الكافي مع مرآة العقول ٣/١٢٩-١٣٤، مثل باب (أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرىء بما له وعليه) وفيه حديثان.

(١٠) بحار الأنوار٢٦/١٠٩-١١٧، مثل باب (أنهم لا يحجب عنهم علم السماء والأرض والجنة والنار وأنه عرض عليهم ملكوت السماوات والأرض ويعلمون علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة)وفيه: إثنان وعشرون حديثاً. و٢٦/١١٧-١٣٢، أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام: ٢/١٨، رقم ٣، قال في شرح الكافي في بيان درجة هذا

بل عند الشيعة روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام.

روى الكليني من طريق زرارة بن أعين [(١)] عن أبي جعفر قال: " بني الإسلام على خمس: على الصّلاة والزّكاة والصّوم والحجّ والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ النّاس بأربع وتركوا هذه – يعني الولاية – " [(٢)].

إن الشيعة قد أسقطوا الشّهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: " ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية " وكما يدل عليه حديثهم الآخر.

وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة وزاد فيه زرارة فقال: " فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل " [(٣)].

ورواية ثالثة بنحو الرواية الأولى، مع زيادة تقول: " فرخص لهم في أشياء من الفرائض الأربع. قال المجلسي: قوله: " فرخص لهم في أشياء "؛ كقصر الصلاة في السفر، وترك الصيام في السفر والمرض، والحج والزكاة مع عدم الاستطاعة " [(٤)].

حتى قالوا في أخبارهم أيضًا بأنه: " عرج بالنّبيّ صلى الله عليه وسلم السّماء مائة وعشرين مرّة، ما من مرّة إلا وقد أوصى الله عزّ وجلّ فيها إلى النّبيّ بالولاية لعليّ والأئمّة من بعده أكثر ممّا أوصاه بالفرائض" [(٥)].

وقال أحد مراجعهم في هذا العصر: " إن أعظم ما بعث الله تعالى نبيه من الدين إنما هو أمر الإمامة " [(٦)].

وهذه القضية هي محور الخلاف بين أهل السنة والشيعة، وعليها تنبني كل القضايا الخلافية الأخرى.

منها: نظرية عدم عدالة الصحابة عندهم.

وعدم قبول الأحاديث التي روتها أهل السنة.

ولقضية الإمامة انبنتْ عليها قضايا وأحكام عندهم.

والخلاصة أن الشيعة تعتبر الإمامة أصلاً من أصول الدين، بينما يعتقد أهل السنة أن الإمامة مسألة لا صلة لها بأصول الدين.

الحديث يزيلهم خبر مخبر عما يعلمون من أحوالهم) وفيه: أربعون حديثاً.

(١) هو ابن سُنسُن أبو الحسن الكوفي، يترفض. قال سفيان الثوري: ما رأي أبا جعفر. رجال النجاشي ١/٣٩٧، وميزان الاعتدال ٢/٦٩.

(٢) أصول الكافي: كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام: ٢/١٨، رقم ٣، قال في شرح الكافي في بيان درجة هذا الحديث عندهم: " موثق كالصّحيح " فهو معتبر عندهم.

(٣) المصدر السابق، وقد ورد حديثهم هذا في: تفسير العياشي ١/١٩١، وتفسير البرهان ١/٣٠٣، وبحار الأنوار ١/٣٩٤.

(٤) مرآة العقول ٤/٣٦٩.

(٥) الخصال ص٦٠٠–٦٠١، وبحار الأنوار ٢٣/٦٩.

(٦) ودايع النبوة: لهادي الطهراني ص١١٥، وينظر أيضاً في هذا المعنى: رسالة عين الميزان: ص٤.

يقول الدكتور ناصر القفاري: هذه منزلة إمامة الاثني عشرة عندهم، ولا أدري أين سند هذه المنزلة المزعومة، وكتاب الإسلام العظيم كتاب الله تُذْكَر فيه مرات، أركان الإسلام: الشهادتان، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج ولا ذكر فيه لشأن ولاية الأئمة [١].

أما الأئمة الاثنا عشر الذين قالوا بوجوب ولايتهم فقد تقدم أسمائهم في التمهيد فلا حاجة لإعادتها [٢].

---

(١) أصول مذهب الشيعة ٢/٦٥٧.

(٢) راجع " التمهيد ": النقطة الأولى: تعريف أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية ص ٣٧-٣٨.

المطلب الثاني

أدلة الشيعة حول مسألة الإمامة ومناقشتها

استدل الشيعة الإمامية بالأدلة النقلية والعقلية على إثبات الإمامة، وهذه الأدلة فيما يلي:

أدلتهم النقلية

استدلالهم من القرآن

استدل **الشيعة** الإمامية على وجوب تنصيب الإمام بآيات كثيرة من القرآن ونورد فيما يلي أهمها:

الآية الأولى:

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ (١).

قالوا: إن الله عز وجل جعل لكل قرن إماماً ينصبه الله تعالى كما روى الطبري في تفسيره بسنده قال: حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي (٢) قال: حدثنا الحسن بن الحسين الأنصاري (٣) قال: حدثنا معاذ بن مسلم بيّاع الهرويّ، عن عطاء بن السائب (٤)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾، وضع صلى الله عليه وسلم يده على صدره فقال: " أنا المنذر "، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾، وأومأ بيده إلى منكب عليٍّ فقال: " أنت الهادي يا عليّ، بك يهتدي المهتدون بعدي " (٥).

مناقشة هذا الدليل:

أولاً: السند ضعيف ولا تقوم به حجة مع أن أحمد بن يحيى الصوفي، شيخ الطبري، ثقة، ولكن الحسن الأنصاري، العُرني الكوفي النجار، قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة. وقال ابن عدي: لايشبه حديثه حديثَ الثقات. وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات والمناكير. وقال عنه النجاشي وهو من أئمة الشيعة: مجهول(٦). ثم معاذ بن مسلم قال عنه ابن أبي حاتم: مجهول(٧).

وهذا خبر هالك من نواحيه، وقد ذكره الذهبي وابن حجر في ترجمة " الحسن بن الحسين الأنصاري "

---

(١) الرعد: ٧.

(٢) قال ابن أبي حاتم: كتبنا مع أبي عنه بالكوفة. قال: وسُئل أبي عنه فقال: ثقة. ١١٨٢.

(٣) هو العُرني الكوفي، وكان من رؤساء الشيعة. ميزان الاعتدال ٢/٤٨٣.

(٤) هو أبو محمد الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، مات سنة ١٣٦ هـ. التقريب ٢/٢٢.

(٥) تفسير الطبري ١٦/٣٥٧.

(٦) الجرح والتعديل ١/٢/٦، وميزان الإعتدال ١/٤٨٣، ولسان الميزان ٢/١٩٨، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ١٣٧.

(٧) الجرح والتعديل ٤/ ١/ ٢٤٨، وميزان الاعتدال ٤/١٣٢، ولسان الميزان ٦/ ٥٥.

وقالا بعد أن ساقا الخبر بإسناده ولفظه، ونسبته لابن جرير أيضًا: " معاذ نكرة، فلعل الآفة منه " [١].

قلنا: بل الآفة من كليهما: الحسن بن الحسين، ومعاذ بن مسلم.

ثانياً: تفسير الآية كما يقول الألوسي: " ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ مرسل للإنذار من سوء عاقبة ما نهى الله تعالى عنه كدأب من قبلك من الرسل وليس عليك إلا الإتيان بما يعلم به نبوتك وقد حصل بما لا مزيد عليه ولا حاجة إلى إلزامهم وإلقامهم الحجر بالإتيان بما اقترحوه ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ أي نبي داع إلى الحق مرشد إليه بآية تليق به وبزمانه " [٢].

ثم ذكر الآلوسي حديث ابن عباس الذي مر ذكره، وضعّفه أيضاً فقال: " واستدل بذلك الشيعة على خلافة علي كرم الله وجهه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا فصل. وأجيب بأنا لا نسلم صحة الخبر، وتصحيح الحاكم محكوم عليه بعدم الاعتبار عند أهل الأثر، وليس في الآية دلالة على ما تضمنه .... [٣].

ثالثاً: لو سلمنا جدلا بصحة هذه الرواية فإنها لا تدل على إمامة علي رضي الله عنه ونفيها عن غيره أصلاً، لأن كونه هادياً لا يستلزم أن يكون إماماً ولا نفي الهداية عن الغير، وإن دل بمجرد الهداية على الإمامة تكون الإمامة المصطلحة لأهل السنة وهي بمعنى القدوة في الدين، ومراده في غير محل النزاع، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ [٤]، وقال:﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [٥].

الآية الثانية:

قال الطوسي: " وأما النص على إمامته من القرآن فأقوى ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ " [٦]، [٧].

معنى هذه الآية عند أهل السنة: " إنما ناصركم أيُّها المؤمنون اللهُ ورسولُه، والمؤمنون الذين يحافظون على الصلاة المفروضة، ويؤدّون الزكاة عن رضا نفس، وهم خاضعون لله " [٨].

ويكاد شيوخ الشيعة يتفقون على أن هذه الآية أقوى دليل عندهم؛ حيث يجعلون لها الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم [٩].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ١٧٨، ولسان الميزان ٢/١٩٨.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٧/١٠٢-١٠٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الرعد: ٢٤.

(٥) آل عمران: ١٠٤.

(٦) المائدة: ٥٥.

(٧) تلخيص الشافي ٢/١٠.

(٨) التفسير الميسر ص ١١٧.

(٩) حق اليقين ١/١٤٤، وعقائد الإمامية الاثني عشرية ١/٨١-٨٢.

فيقولون: " اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في عليّ لمَّا تصدَّق بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة وهو مذكور في الصحاح الستة " (1).

مناقشة هذا الدليل:

نقول: إن الشيعة تعتمد في استدلال هذه الآية بالرواية التي رويت في سبب نزولها؛ لأنه ليس في نصها ما يدل على مرادها، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقرآن، فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم، يتبين هذا بالوجوه التالية:

أولاً: لا تثبت هذه الرواية عن أحد من آل البيت بسند صحيح حسب شروط الشيعة الإمامية الاثني عشرية في الحديث الصحيح. بل نطلب منهم أن ينقلوا لنا إسناداً واحداً صحيحاً فقط لهذه القصة.

أما زعمهم أن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في عليّ فهو " من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تُنزل في عليّ بخصوصه، وأن علياً لم يتصدَّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع.

لأن الرواية التي يستدلون بها فقد روى الطبري في تفسيره من طريق غالب بن عبيد الله قال: سمعت مجاهدًا يقول في قوله: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ ﴾، الآية، قال: " نزلت في علي بن أبي طالب، تصدَّق وهو راكع " (2).

نقول: فى سند هذه الرواية غالب بن عبيد الله العقيلي الجزري، فقال عنه ابن معين: ليس بثقة، وقال الدارقطني وغيره: متروك (3). وهو عند الشيعة: مجهول (4).

والحديث الثاني: أخرجه الحاكم من طريق محمد بن يحيى بن الضريس عن عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب ، قال: ثنا أبي ، عن أبيه، عن جده ، عن علي قال: " نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودخل المسجد، والناس يصلون بين راكع وقائم، فصلى، فإذا سائل، قال: " يا سائل أعطاك أحد شيئا ؟ " ، فقال: لا إلا هذا الراكع، لعلي، أعطاني خاتما " (5) .

قلنا: هذا الحديث أيضاً ضعيف منكر، قال الحاكم: "تفرد به ابن الضريس عن عيسى العلوي الكوفي". ثم عيسى بن عبد الله، قال عنه الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن آبائه أشياء

---

(١) حق اليقين ١/١٤٤، وعقائد الإمامية الاثني عشرية ١/٨١-٨٢.

(٢) تفسير الطبري ١٠/٤٢٥-٤٢٦.

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٤/١/١٠١، والجرح والتعديل ٣/٢/٤٨، وميزان الإعتدال ٣/٣٣١.

(٤) المفيد من معجم رجال الحديث ص ٤٥١.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ١٠٢ وقال الحاكم: هذا حديث تفرد به الرازيون، عن الكوفيين، فإن يحيى بن الضريس الرازي قاضيهم، وعيسى العلوي من أهل الكوفة .

موضوعة [١].

أما قول الآلوسي في روح المعاني: " إسناده متصل " [٢] ! فليس بمتصل لأنه لا يتقوى بطرق أخرى ساقها السيوطي في الدر المنثور لشدة ضعف أكثرها، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها! [٣].

وبهذا الإسناد تسعة أحاديث مناكير، وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه [٤].

وقد رَوى هذا الحديثَ عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه نفسُه، وعمار بن ياسر، وأبو رافع؛ وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها [٥].

ويشهد لذلك أمور:

الأول: أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت رضي الله عنه:

قال عبادة بن الوليد [٦] بن عبادة بن الصامت: لما حاربت بنو قينقاع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، مشى عبادة بن الصامت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم – وكان أحد بني عوف ابن الخزرج – فخلعهم إلى رسول الله، وتبرأ إلى الله وإلى رسوله من حلفهم، وقال: أتولى الله ورسوله والمؤمنين، وأبرأ من حلف الكفار وولايتهم! ففيه نزلت:﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [٧].

الثاني: ما أخرجه ابن جرير الطبري أيضاً، وأبو نعيم عن عبد الملك بن أبي سليمان [٨] قال: سألت أبا جعفر عن قول الله: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ ... ﴾ الآية؛ قلتُ: من الذين آمنوا ! قال: الذين آمنوا، قلنا: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب؟! قال: علي من الذين آمنوا [٩]. وإسناده صحيح [١٠].

فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصة؛ لكان أولى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا عِلْم عنده بذلك! وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يلصقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به!

فلا يثبت لهذه القصة سند صحيح عند أهل السنة والجماعة وكل طرقها ضعيفة ورجالها مجهولون. ولهذا قال ابن كثير بعد سياق هذه الآثار التي تُروى في هذه الآية أنها نزلت في عليّ حين تصدق بخاتمه: " وليس

---

(١) الثقات ٤٩٢/٨، وميزان الإعتدال ٣١٥/٣.

(٢) روح المعاني ٣٣٤/٣.

(٣) الدرر المنثور في التفسير بالمأثور ١٠٤/٣-١٠٦.

(٤) ينظر تفصيله في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٥٨٠/١٠ برقم (٤٩٢١).

(٥) تفسير ابن كثير ١٢٦/٣.

(٦) هو أبو الصامت الأنصاري، الفقيه، مدني حجة. الجرح والتعديل٩٥/٦، والسير ١٠٧/٥، تاريخ الإسلام للذهبي ١٣٥/٤.

(٧) تفسير الطبري ٤٢٦/١٠.

(٨) هو العَرزَمي، صدوق له أوهام. مات سنة ١٤٥ هـ. التقريب ٥١٩/١.

(٩) المصدر السابق ٤٢٥/١٠-٤٢٦، حلية الأولياء ١٨٥/٣. وسنده حسن.

(١٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٥٨٢/١٠-٥٨٣.

يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها " [(١)].

ثانياً: وقولهم: إنها " مذكورة في الصحاح الستة " كذب؛ إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة، والغريب أن هذا الزعم يجري على ألسنة آياتهم في هذا العصر كشبر، والزنجاني [(٢)]، فهل يخفى عليهم أن هذا لا وجود له في الكتب الستة ؟!. بل ولا في الكتب المعنية بجميع الروايات المتعلقة بتفسير الآيات وسبب نزولها مثل: الدر المنثور وغيره، أو المعنية بجمع روايات الكتب الستة كجامع الأصول فلا تجد لدعواهم أصلاً.

بل جمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة: لا الصحاح، ولا السنن، ولا الجوامع، ولا المعجمات، ولا شيء من الأمهات.

ثالثاً: : ينقل الشيعة الإمامية هذه الأحاديث من تفسير الثعلبي [(٣)]، وأجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعة، وهو حاطب ليل كما وصفه ابن تيمية وغيره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما ما نَقَلَه من تفسير الثعلبي، فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك. ولهذا يقولون: " هو كحاطب ليل ". وهكذا الواحدي تلميذه، وأمثالهما من المفسرين: ينقلون الصحيح والضعيف.

وأما أهل العلم الكبار: أهل التفسير، مثل تفسير محمد بن جرير الطبري، وبقي بن مخلد [(٤)]، وابن أبي حاتم، وابن المنذر [(٥)]، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم [(٦)] وأمثالهم، فلم يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات.

دع من هو أعلم منهم، مثل تفسير أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. بل ولا يذكر مثل هذا عند ابن حميد [(٧)] ولا عبد الرزاق [(٨)]، مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع، ويروي كثيرا من فضائل علي، وإن كانت ضعيفة ؛ لكنه أجل قدرا من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر[(٩)].

رابعاً: قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ ﴾ صيغة جمع فلا يَصْدُق على عليّ رضي الله عنه وحده، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لا سيما واللفظ بصيغة الجمع، فيدخل علي رضي الله عنه فيه دخولاً أولياً لا

---

(١) تفسير القرآن العظيم ٢/٩٣.

(٢) هو إبراهيم الموسوي الزنجاني أحد المعاصرين.

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق: مفسر، من أهل نيسابور له اشتغال بالتأريخ. مات سنة ٤٢٧ هـ. السير ١٧/٤٣٥، والبداية والنهاية ١٢/٤٠.

(٤) هو بقي بن مخلد بن يزيد، أبو عبد الرحمن، الأندلسي القرطبي: حافظ مفسر محقق، من أهل الأندلس. مات سنة ٢٧٦ هـ. السير ١٣/٢٨٥.

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوريّ، أبو بكر: فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة. مات سنة ٣١٩ هـ. تذكرة الحفاظ ٣/٤، ولسان الميزان ٥/٢٧.

(٦) هو أبو سعيد العثماني مولاهم، الدمشقي، لقبه دُحيم، ابن اليتيم. ثقة حافظ متقن، مات سنة ٢٤٥ هـ. التقريب ١/٤٧١.

(٧) هو عبد بن حُميد بن نصر الكسي، ثقة حافظ. مات سنة ٢٤٩ هـ. السير ١٢/٢٣٥، والتقريب ١/٥٢٩.

(٨) هو ابن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. مات سنة ٢١١ هـ. السير ٩/٥٦٣، والتقريب ١/٥٠٥.

(٩) منهاج السنة ٧/١٢ – ١٣.

أن الأمر محصور فيه حقيقياً، وإن كان يمكن أن يُذكَر الجمع ويراد به المفرد، إلا أن الأصل أنه إذا أُطلق الجمع أريد به الجمع إلا بقرينة ولا قرينة هنا.

بل ما قبل الآية ينادي على أن المراد من الولاية ليس التولي للأمور والمستحق للتصرف كما قالت الشيعة، بل ذِكْره بلفظ الجمع تحريضاً على المبادرة على الصدقة، فيدخل فيه كل من يبادر، فلا يُستَدَل بهذه الآية على إمامة علي رضي الله عنه [١].

خامساً: لما تبين أن الروايات التي أولوا بمقتضاها الآية باطلة سندًا ومتنًا، فلا متمسك لهم حينئذ بالآية بوجه سائغ؛ بل إن الآية حجة عليهم؛ لأنها جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين، والنهي عن موالاة الكافرين، حتى وإن ثبت أن لها سبب نزول خاص، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وليس للإمامية فيما يظهر من ذلك النصوص نصيب.

سادساً: إن الفرق بين الولاية بالفتح، والولاية بالكسر معروف في اللغة، فالولاية ضد العداوة وهي المذكورة في هذه النصوص، ليست هي الولاية بالكسر التي هي الإمارة، وهؤلاء الجهال يجعلون الولي هو الأمير ولا يفرقون بين اللفظين، مع أنه واضح " أن الولاء بالفتح وهو ضد العداوة، والاسم منه مولى وولي، والولاية بالكسر والاسم منها والي ومتولي " [٢].

فلو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولى عليكم)...، فتبين أن الآية دلّت على الموالاة المخالفة للمعادة الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض، ولهذا جاء قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ بصيغة الجمع [٣].

ثامناً: إن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحبًا لفعله الرسول صلى الله عليه وسلم ولَحَض عليه، ولكرَّر فعله. ثم إن التصدق في الصلاة ليس من الأعمال الصالحة، وإعطاء السائل لا يفوت، فيمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه وإن في الصلاة لشغلا، وعلي رضي الله عنه غني عن مدح الشيعة الإمامية الاثني عشرية فهم يذمُّونه في حقيقة الأمر، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُون** ﴾ [٤] فكيف نرضى لعلي وهو من رؤوس الخاشعين وأئمتهم أن يتصدَّق وهو يصلي ولا يخشع في صلاته.

وقد قال ابن كثير: " وأما قوله: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ فقد توَهَّم بعضُ الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾، أي: في حال ركوعهم. ولو كان هذا كذلك، لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح. وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء، ممن نعلمه من أئمة الفتوى[٥].

قلت: والصواب من القول في ذلك أن قوله: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ يعني به: وهم خاضعون لربهم،

---

(١) مرقاة المفاتيح ٣٩٣٦/٩ بتصرف يسير.

(٢) راجع: مختار الصحاح، مادة "ولي".

(٣) ينظر لمزيد من التفصيل: تفسير الرازي: ٣٨٢/١٢-٣٨٧.

(٤) المؤمنون: ١-٢.

(٥) تفسير ابن كثير٩٢/٢.

متذللون له بالطاعة، خاضعون له بالإنقياد لأمره في إقامة الصلاة بحدودها وفروضها من تمام الركوع والسجود، والصلاة والخشوع، ومطيعين لما أمرهم به من إيتاء الزكاة وصرفها في وجوهها التي أمرهم بصرفها فيهـــا. وإذن فليس قوله: ﴿ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ حالا من ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾، وهذا هو الصواب المحض إن شاء الله.

وهذه أقوى آية يستدل بها الشيعة الإمامية من كتاب الله، ويسمونها آية الولاية، وقد تبين أن القـــرآن ليس في ظاهره ما يدل على ما يذهبون إليه من النص على عليّ أو بقية الاثني عشر، وأن كل ما يستدلون بــه من آيات يحاولون أن يصرفوا معناها إلى ما يريدون بمقتضى روايات موضوعة، وتأويلات باطلة. فهم في الحقيقة لا يستدلون بالقرآن، وإنما يستدلون بالأخبار، فدعواهم أخذ الأدلة من القرآن دعوى لا حقيقة لها.

استدلالهم من السنة

أما السنة المطهرة فقد تعلق الشيعة في إثبات النص من طرق أهل السنة بما ورد في فضائل علي بن ابي طالب رضي الله عنه، ويلاحظ أن باب الفضائل مما كثر فيه الكذب، ويقال بأن الشيعة هم الأصل فيه. قال ابن أبي الحديد [1]: " الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة " [2].

ولهذا نجد في كتب الموضوعات الأحاديث الموضوعة في حق علي أكثر من غيره من الخلفاء الأربعة. أما الفضائل الواردة في حق علي رضي الله عنه فليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاســتخلاف، لا في لغــة العرب ولا في عرفهم ولا في شريعة الإسلام ولا في عقول العقلاء، إنما هي فضائل أدخلها هؤلاء في الدعاوى.

أما الأحاديث التي تستدل بها الشيعة على عقيدة إمامة علي وغيره فلنأتي الآن إلى أهمّها وهي موجودة في مصادر أهل السنة، مع أن الشيعة احتجت بها لمحاولة الدفاع عن مذهبها، والتبشير بين صــفوف المــسلمين، فاحتجاجهم بهذه الأحاديث ليس للتعبد والإقتداء.

ثم هؤلاء الشيعة يستدلون بكل الروايات دون التمييز بين صحيحها وسقيمها، وقد ردّ على استدلالهم وتدليسهم كثير من المحدثين والفقهاء والباحثين من أهل السنة وبيان بطلان احتجاجهم بهذه الروايات. ونقتصر هنا إلى أهمِّ بيان أدلتهم مع ذكر الجواب عنها.

الحديث الأول: وهو حديث الغدير: أخرجه الواحدي [3]، وابن عساكر [4] من طريق علي بن عابس عن الأعمش وأبي الجحاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: **نزلت هذه الايــة** ﴿يَــا أَيُّهَــا

---

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين: عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة. ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظيا عند الوزير ابن العلقميّ.مات سنة ٦٥٦ هـــ. الأعلام ٢٨٩/٣.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٣٤/٢.

(٣) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتُّوية، أبو الحسن الواحدي: مفسر، عالم بالأدب، نعته الذهبي بإمام علماء التأويــل. مات سنة ٤٦٤ هـــ. السير ٣٣٩/١٨، والأعلام ٢٥٥/٤.

(٤) هو علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر بالدمشقي: المؤرخ الحافظ الرحالة. كان محــدث الــديار الشامية، ورفيق السَّمْعَاني (صاحب الأنساب) في رحلاته. مولده ووفاته في دمشق. مات سنة ٥٧١ هـــ. السير ٥٥٤/٢٠،

الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [١] على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خـم [٢] في علي بن أبي طالب [٣].

هذا الحديث عمدة أدلتهم عندهم، وقد بلغ من اهتمام الشيعة الإمامية بأمره أنْ ألَّف أحد شيوخهم المعاصرين كتابًا من ستة عشر مجلدًا، يثبت به صحة هذا الحديث وشهرته سماه: " **الغـدير في الكتاب والسنة والأدب** ". فهم يرون أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما وصل إلى غدير خم بعد منصرفه من حجة الوداع بيَّن للمسلمين أن وصيَّه وخليفتَه من بعده علي بن أبي طالب؛ حيث أمره الله عز وجل بذلك في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [٤].

وادّعى هؤلاء أيضاً أن الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [٥] نزلت بعد هذه الحادثة مباشرة.

يقول عبد الحسين الأميني [٦]: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال بعد نزول هذه الآية: " الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضى الربّ برسالتي وولاية عليّ من بعدي!! " [٧].

وقد أورد شيخهم المجلسي في هذا المعنى (١٠٥) من أحاديثهم [٨]، وقال: " إنَّا ومخالفينا قد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قام يوم غدير خم وقد جمع المسلمون فقال: أيها الناس، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ فقالوا: اللهم بلى، قال صلى الله عليه وسلم: من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله ... " [٩].

ووجه الاستدلال من هذا لحديث عند الإمامية هو ما ورد فيه: " من كنت مولاه فعلي مولاه "، وهو لا يعني عندهم إلا الإمامة لعليّ رضي الله عنه.

والأعلام ٢٧٣/٤.

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) خمّ: واد بين مكة والمدينة عند الجحفة به غدير، عنده خطب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة. معجم البلدان ٣٨٩/٢ ، والنهاية ٨١/٢.

(٣) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٢٠٢/١، وتاريخ دمشق ٢٣٧/٤٢.

(٤) المائدة: ٦٧.

(٥) المائدة: ٣.

(٦) هو ابن أحمد الأميني التبريزي النجفي، أحد المعاصرين. وهومشهور بتأليف موسوعة الغدير، ومعروف بلقب العلامة الأميني. مات سنة ١٣٩٠ هـ. ar.wikipedia.org

(٧) الغدير في الكتاب والسنة والآداب ١١/١. وهذا الادعاء لا شك أنه من مفترياتهم، وركاكة الخبر شاهدة على ذلك.

(٨) انظر: بحار الأنوار ١٠٨/٣٧-٢٥٣.

(٩) المرجع السابق ٢٢٥/٣٧.

الجواب عن هذا الحديث:

أولاً: إسناد هذا الحديث واه؛ لأن علي بن عابس الأزرق الأسدي الكوفي ضعيف. قال ابن معين: ليس بشيء. وضعفه الجوزجاني، والنسائي، والأزدي. وقال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه فبطل الاحتجاج به [(١)].

أما أبو الجحاف فهو داود بن أبي عوف. وثقه أحمد ويحيى. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح الحديث [(٢)].

ثم عطية بن سعد العوفي الكوفي تابعي شهير. قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ضعيف. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال النسائي وجماعة: ضعيف [(٣)].

وهذا الحديث الضعيف مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه، وهم يتفننون في ذلك؛ تارة بتأويل الآيات وتفسيرها بمعان لا يدل عليها شرع ولا عقل، وتارة بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة. ولا يكتفون بذلك؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب؛ فتارة يعزون حديثهم إلى " أصحاب السنن" كما تقدم ، ولا يكون الحديث رواه أحدهم!

ثم الإمام الواحدي إنما هو مفسر من أهل السنة؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة، فمن عزا إليه حديثاً موهماً القراء بذلك أنه حديث صحيح فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب! وقد عرفنا حال إسناد الواحدي في هذا الحديث.

وقد جرى على سننه الخميني أيضاً في كتابه " كشف الأسرار " فقال: " إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة في غدير (خم) بشأن إمامة علي بن أبي طالب " [(٤)].

قلنا: وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يُهِمُّنا هنا؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضل منه! وإنما البحث فيما زعمه من " اعتراف أهل السنة "؛ فإنه من أكاذيبه أيضاً الكثيرة التي يطفح بها كتابه!

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق: أن السيوطي في " الدر المنثور " – مع كونه من أجمع المفسرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشراً؛ دون تمييز صحيحهما من ضعيفها – لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا؛ وقد ذكرنا حاله! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه [(٥)]، عن ابن مسعود، سكت عنه كعادته، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة، يدل مجموعها على بطلان ذكر عليّ وغدير (خم) في نزول الآية، وأنها عامة، ليس لها علاقة بعليٍّ من قريب ولا بعيد، فكيف يقال – مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي –: إن الآية نزلت في علي؟! تالله إنها لإحدى الكبر!

---

(١) ميزان الإعتدال ١٣٤/٣.

(٢) الجرح والتعديل ١٩٧/٦، والمجروحين ١٠٥/٢، وميزان الإعتدال ١٨/٢.

(٣) ميزان الإعتدال ٧٩/٣-٨٠ .

(٤) كشف الأسرار ص١٤٩.

(٥) هو أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، أبو بكر، ويقال له ابن مردويه الكبير: حافظ مؤرخ مفسر، من أهل أصبهان، مات سنة ٤١٠ هـ. السير ٣٠٨/١٧، والأعلام ٢٦١/١.

وإن مما يؤكد أن الشيعة يُحرِّفون القرآن ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم): أن قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة، وقتله بشتى الطرق، كما قال الشافعي: " يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تُبَلِّغَ ما أنزل إليك " [1].

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم! وإنما نزلت الآية قبل حجته صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي رُويت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر: أن الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة [2].

قلت: الخلاصة فيه أن الآية الأولى فجزم الإمامية نزولها يوم الغدير نقلاً عن أهل السنة غير صحيح حيث تعددت الروايات فيما يتعلق بموضوع نزولها، والصحيح المختار عند ابن كثير أن هذه الآية مدنية بل هي من أواخر ما نزل بها [3].

ثم يبعد سياق الآية نزولها يوم الغدير بشأن علي رضي الله عنه، وذلك أنها سبقت بآيات كلها في ذم أهل الكتاب، وبيان عصيانهم، والسياق لا يسمح بأي حال من الأحوال أن تصرف الآية إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ كيف يعقل أن يذمهم الله بعد فراغهم من عباداته وأداء مناسكه بعد أن مدحهم في أكثر من آية في قرآنه.

وأما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه ابن عساكر من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، أخبرنا قيس بن الربيع عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال: لما نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا بغدير خم فنادى له بالولاية؛ هبط جبريل عليه السلام عليه بهذه الاية ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [4]،[5].

قلنا: هذه الرواية موضوعة؛ لأن في سنده أبو هارون العبدي؛ اسمه عمارة بن جوين، كذَّبه حماد بن زيد. وقال شعبة: لئن أُقَدَّم فتُضْرب عُنُقي أحَبُّ إليَّ مِن أن أُحدّث عن أبي هارون. وقال النسائي متروك الحديث فإنه متهم بالكذب [6].

وقيس بن الربيع الأسدي الكوفي: ضعفه يحيى بن معين والدار قطني. وقال النسائي: متروك [7].

وأما يحيى ابن عبد الحميد الحماني: قال أحمد: كان يكذب جهاراً. وقال النسائي: ضعيف. وقال الذهبي: إلا أنه شيعي بغيض [8].

---

(١) دلائل النبوة ١٨٤/٢.

(٢) ينظر في سلسلة الأحاديث الصحيحة تحت رقم (٢٤٨٩) .

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم ١٣٩/٣.

(٤) المائدة: ٣.

(٥) تاريخ دمشق ٢٣٧/٤٢.

(٦) ميزان الإعتدال ١٧٣/٣.

(٧) المصدر السابق ٣٩٣/٣.

(٨) المصدر السابق ٣٩٢/٤.

ونحوه: ما روى مطر الوراق [(١)] عن شهر بن حوشب [(٢)] عن أبي هريرة قال: " من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة؛ كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدير (خم) ، لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب فقال: " أَلَسْتُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ؟ ". قالوا: بلى يا رسول الله! قال: " مَنْ كُنْتُ مَولاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ ". فقال عمر ابن الخطاب: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب!! أصبحت مولاي ومولى كل مسلم! فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب؛ كتب له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ".

أخرجه الخطيب البغدادي وابن عساكر من طريق مطر الوراق عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة ... فذكره [(٣)]. وهذا إسناد ضعيف أيضاً؛ لضعف شهر بن حوشب ومطر بن طهمان الوراق.

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري أيضاً في تفسيره؛ فإنه ذكر عدة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم على عرفة يوم جمعة، وبعضها في " الصحيحين " من حديث عمر، ثم قال: " وأولى الأقوال في وقت نزول الآية: القول الذي رُوي عن عمر بن الخطاب: أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة؛ لصحة سنده، ووهن أسانيد غيره " [(٤)].

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية وبعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضاً: " ولا يصح هذا، ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية: أنها أُنزلت يوم عرفة، وكان يوم جمعة كما رَوَى ذلك أميرُ المؤمنين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وسمرة بن جندب رضي الله عنهم " [(٥)].

وأكد على ذلك شيخ الشيعة الكليني نفسه في أصول الكافي أن هذه الآية نزلت في عرفة [(٦)].

ومع هذا فقد احتج به الشيعة الإمامية، وأجاب عليه شيخ الإسلام ابن تيمية جواباً شافياً ونوجز جوابه فيما يلي:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: أما قوله: " مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ " فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحّته. فنُقل عن البخاري، وإبراهيم الحربي [(٧)]، وطائفة من أهل

---

(١) هو ابن طهمان الورّاق، أبو رجاء السلمي مولاهم، الخراساني. قال ابن سعد: فيه ضعف في الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ. مات سنة ١٢٥ هـ. ميزان الاعتدال ١٢٧/٤، والتقريب ٢٥٢/٢.

(٢) هو الأشعري، الشامي، قال النسائي وابن عدي: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام، مات سنة ١١٣ هـ. ميزان الاعتدال ٢٨٣/١، والتقريب ٣٥٥/١.

(٣) تاريخ بغداد ٢٩٠/٨، وتاريخ دمشق ٢٣٣/٤٢.

(٤) تفسير الطبري ٩١/٨.

(٥) تفسير ابن كثير ٢٥/٣.

(٦) الكافي مع مرآة العقول: كتاب الحجة باب ما نصّ الله عزوجل ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً واحداً ٢٥٩/٣، برقم (٦).

(٧) هو إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله البغدادي أبو إسحاق الحربي، من أعلام المحدثين. أصله من مرو، واشتهر وتوفي

العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي، وقد صنف أبو العباس بن عقدة [(١)] مصنَّفا في جميع طرقه.

وقال أيضاً بعد ذكره لخلاف أهل العلم في ثبوت قوله: " مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ ": "إن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قاله فلا كلامَ، وإن كان قالَه فلم يُردْ به قطعًا الخلافةَ بعده ؛ إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه، ومثل هذا الأمر العظيم يجب أن يُبَلَّغ بَلاغًا مبينًا. ... والمؤمنون يتولَّون اللهَ ورسوله المضَادَّةَ للمعاداة، وهذا حكمٌ ثابتٌ لكل مؤمن، فعلي رضي الله عنه من المؤمنين الذين يتولَّون المؤمنين ويتولَّونه، وفي هذا الحديث إثباتُ إيمان عليٍّ في الباطن، والشهادةُ له بأنه يستحق الموالاةَ باطناً وظاهراً، ويرُدُّ ما يقولُه فيه أعداؤُه من الخوارج والنواصب [(٢)]، لكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولًى غيرُه، فكيف ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم له موالٍ وهم صالحوا المؤمنين " [(٣)].

تنبيه: يقول الشيخ الألباني: " واعلم أن الكلام إنما هو في خصوص هذا الإسناد الذي جاء بهذا السياق، فلا يعترِضَنَّ أحدٌ علينا بأن حديث (الغدير) قد جاء من طرق كثيرة؛ فهو صحيح قطعاً! فإننا نقول: نعم؛ هو صحيح في الجملة؛ إلا أن طرقها تختلف متونها اختلافاً كثيراً، فما اتفقتْ عليه من المتن فهو صحيح، ومن ذلك قوله: " " مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ، اَللَّهُمَّ! وَالِ مَنْ وَالاَهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ ". وله طرق صحيحة قد كنتُ جمعتُ قسماً كبيراً منها في " الصحيحة " [(٤)]. وما اختلف عليه منه؛ فالمرجع حينئذ إلى الإسناد؛ فإن صح فبها، وإن لم يصح فلا.

ولا يجوز حينئذ تصحيح هذا النوع – كما يفعل الشيعي – بالنوع الأول، كما هو ظاهر لا يخفى على أولي النهى؛ فإن أهل الأهواء كثيراً ما يستغلون الحديث الضعيف إسناده؛ لأن له سياقاً خاصاً لم يرد في الأسانيد الصحيحة، ثم يزعمون أن الحديث صحيح، ويعنون أصله، وهم يستدلون بذلك على السياق الخاص!! [(٥)].

الحديث الثاني: وهو حديث الثقلين:

عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: **قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا**

ببغداد، ونسبته إلى محلة فيها. كان حافظا للحديث عارفا بالفقه بصيرا بالأحكام، قيما بالأدب، زاهدا، أرسل إليه المعتضد ألف دينار فردها. مات سنة ٢٨٥ هـ. السير ١٣/٣٥٦.

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي ولد سنة: ٢٤٩ وتوفي سنة: ٣٣٣ كان يميل إلى رأي الشيعة وكان يملي في " مثالب الصحابة " ولم يذكر سزكين في كتابه الذي صنفه عن هذا الحديث، انظر: " لسان الميزان " ١/٢٦٣ – ٢٦٦، معجم المؤلفين ٢/١٠٦، الأعلام ١/١٩٨.

(٢) النواصب: فهم الذين يؤذون أهل البيت بقول، أو عمل. شرح العقيدة الواسطية ص ١٩٢. ونصبوا العداوة والأذية لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بقول وعمل، ويمسِّكون عما شجر بين الصحابة. ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم. وشرح العقيدة الواسطية: لمحمد خليل هراس ص ٢٤٩.

(٣) منهاج السنة النبوية ٧/٣١٩، و٣٢١–٣٢٢.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (١٧٥٠).

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٠/٦٨١–٦٨٢.

بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ، أَلاَ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ " فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: "وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي "(١).

وهذا الحديث الذي استدل به الإمامية على إمامة علي وبنيه، وأنه نص صريح عندهم في وجوب موالاة الأئمة الاثني عشر.

الجواب عن هذا الحديث:

قلنا: مثل هذه الروايات تحثنا معشر المسلمين على أن نرعى حقوق آل البيت، وبيت نبينا صلى الله عليه وسلم، فنحبهم ونوقِّرهم ونُنـزلهم منازلهم، فحُبُّنا لرسولنا الأعظم يدفعنا لحُبِّنا لآله الأطهار، وعلينا أن نصلَهم، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال: " والذي نفسي بيده، لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصلَ من قرابتي " (٢) وقال أيضاً: " ارقبوا محمدا صلى الله عليه وسلم في أهل بيته " (٣).

فحديث زيد بن أرقم ليس فيه أكثر من الحث على حب آل بيت النبوة وحفظ حقوقهم؛ لأن ذلك من كمال حبّه صلى الله عليه وسلم وحفظ حقوقه، وتذكيره صلى الله عليه وسلم بأهل بيته لا يلزم منه إمامتهم، فلعله صلى الله عليه وسلم أطلعه الله على ما سيقع لهم من أذية من بعض أمته فأراد أن يوصي بهم خيراً، ولو كان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم بيان إمامتهم لأفصح عن ذلك بألفاظ في غاية الوضوح والبيان، فهو أفصح من نطق بالضاد.

الحديث الثالث: وهو حديث المترلة:

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعليٍّ: " أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى " وفي رواية: " أَلاَ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي "(٤).

الجواب عن هذا الحديث:

نقول: إن مناسبة الحديث تأبى أن يكون مراد النبي صلى الله عليه وسلم من قوله هذا التنصيص على خلافة علي وإمامته، وإلاّ لصرّح بلفظ يتطرق إليه الاحتمال أو يدنو منه الشك، وقد كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم أن يستخلف في المدينة أحداً من الصحابة عند خروجه منها، فقد ثبت أنه استخلف عليها ابن أم

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل: باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣٧١٢).

(٣) المصدر السابق: باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما برقم (٣٧٥١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه برقم (٣٧٠٦ و ٤٤١٦).

مكتوم، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما وغيرهما، وخروجه إلى غزوة تبوك [١] لم يبق في المدينة إلا النساء والصبيان، فاستخلف عليهم علياً،فلما رأى تأسفه قال له هذا الحديث.

ومعلوم أن خلافة هارون لموسى كانت مؤقتة زالت بزوال أسبابها، وكذلك كانت خلافة علي رضي الله عنه، والمنزلة الممنوحة له في الحديث لا تعني الشمولية بدليل أنه صلى الله عليه وسلم أناب غيره في أمور كثيرة. فلو كان استخلاف الرسول صلى الله عليه لعلي يعني الخلافة العامة الممتدة إلى ما بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لما أشرك غيرَه فيها حتى لا يلتبس الأمرُ ولَخَصَّها به في كل خروجه حتى يرسخ في أذهان الصحابة أنه المعنى بالخلافة، والإمامة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولهذا قال ابن حزم في إثبات ذلك: وهذا لا يوجب له فضلا على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام لأن هارون لم يَلِ أمرَ بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما وُلِّي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام كما وُلِّي الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن عليّ نبياًّ كما كان هارون نبياًّ، ولا كان هارونُ خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل، فصَحَّ أن كونه رضي الله عنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط.

وأيضًا فإنما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال المنافقون: استقله [٢] فخلفه، فلحق علي برسول الله صلى الله عليه وسلم فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ: " أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى "، يريد عليه السلام أنه استخلفه على المدينة مختارًا لاستخلافه، ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سوى علي رضي الله عنه، فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين [٣].

الحديث الرابع: وهو حديث اثني عشر خليفة:

وقد احتج الشيعة الإمامية في أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء في كتب أهل السنة كما رُوي عن جابر ابن سمرة رضي الله عنهما أنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا "، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: " كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ " [٤]. وفي رواية حيث قال: دخلتُ مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: " إِنَّ هَذَا الأَمْرَ لاَ يَنْقَضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً "،

---

(١) تُبوك: موضع بين وادي القرى والشام، وقال أبو زيد: تبوك بين الحجر وأول الشام على أربع مراحل من الحجر نحو نصف طريق الشام، وهو حصن به عين ونخل وحائط ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويقال:إن أصحاب الأيكة الذين بعث إليهم شعيب،عليه السلام، كانوا فيها ولم يكن شعيب منهم، وإنما كان من مدين، ومدين على بحر القلزم على ست مراحل من تبوك. معجم البلدان ٢/١٤.

(٢) كذا في الأصل المحقق من الفصل، ولعلها استثقله.

(٣) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/١٥٩-١٦٠.

(٤) أخرجه البخاري:كتاب الأحكام، باب الاستخلاف برقم (٧٢٢٢).

قال: ثم تكلّم كلمة خفي عليَّ، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: " **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ** " [١]. وفي رواية أبي داود: " **لاَ يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ** "، فسمعت كلاماً من النبي صلى الله عليه وسلم لم أفهمْه، قلتُ لأبي: ما يقول؟ قال: " **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ** " [٢].

الجواب عن هذا الحديث:

لو تأملنا في النص بكل موضوعية نجد أن هؤلاء الاثني عشر وُصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام في عهدهم يكون في عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم ولا يزال أمر الناس ماضياً وصالحاً في عهدهم. وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعي الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتول الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين عليّ والحسن رضي الله عنهما مدة قليلة، ثم لم تجتمع في عهدهما الأمة، كما لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثني عشر بل وما زال أمر الأمة فاسداً.

وأن الأئمة أنفسهم يتسترون في أمور دينهم بالتقية باعترافهم، وأن عهدَ أمير المؤمنين علي وهو على كرسيّ الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد [٣]. فلم يستطع أن يظهر القرآن ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرّح بذلك شيخهم الجزائري [٤].

ونجد أن هؤلاء الاثني عشرية ترى دوام ولاية المنتظر إلى آخر الدهر، وحينئذ فلا يبقى زمان يخلو عندهم من الاثني عشر، وإذا كان كذلك فإن الزمان نوعان: نوع يقوم فيه أمر الأمة، ونوع لا يقوم بل هو قائم في الأزمان كلها وهو خلاف الحديث، وخلاف ما يعتقده هؤلاء بأن عصر الاثني عشر إلى أن يخرج المنتظر هو عصر تقية من تركها من الشيعة فهي بمنزلة مَن ترك الصلاة.

كما أن الأمة لم تجتمع عليهم لأنهم لم يتولوا حكمًا ما عدا عليًا والحسن بل الشيعة أنفسهم مختلفون في شأنهم وفي أعدادهم وأعيانهم اختلافًا لا يكاد يحصى إلا بكلفة.

ثم إنه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث: " **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ** "، وهذا يعني أنهم لا يختصون بعلي وأولاده. ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا نرى أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل: كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، وإنْ كانوا كذلك، لأنه قصد القبيلة التي يمتازون بها، فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو مِن قبيلِ عليٍّ لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقًا علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل بنو تيم وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة: باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش برقم (١٨٢١).

(٢) أخرجه أبو داود في أول كتاب المهدي برقم (٤٢٧٩).

(٣)الإرشاد ص ١٢.

(٤) الأنوار النعمانية ٣٦٢/٢.

أما عند أهل السنة في تفسير وتوجيه هذا الحديث عدة مسالك سأذكر أهمَّها:

المسلك الأول: قالوا: المراد العادلين من الخلفاء، وقد مضى بعضهم في الأمة، وسيكتمل عددُهم إلى قيام الساعة.

يقول النووي ناقلا عن القاضي عياض: " ويحتمل أن يكون المراد مستحقي الخلافة العادلين، وقد مضى منهم مَن عُلم، ولا بد مِن تمام هذا العدد قبل قيام الساعة " (١).

واختار هذا القول ابن كثير: " ومعنى هذا الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحًا، يقيم الحق ويعْدل فيهم، ولا يلزم مِن هذا تواليهم وتتابع أيامهم، بل قد وُجد منهم أربعة على نَسق، وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأئمة، وبعض بني العباس. ولا تقوم الساعة حتى تكون ولايتهم لا محالة، والظاهر أن منهم المهدي المبشر به في الأحاديث الواردة بذكره "(٢).

المسلك الثاني: تفسيره باجتماع هؤلاء الاثني عشر خليفة في زمن وعصر واحد.

يقول النووي رحمه الله ناقلا عن القاضي عياض: " قيل : إن معناه أنهم يكونون في عصر واحد، يتبع كل واحد منهم طائفة. قال القاضي: ولا يبعد أن يكون هذا قد وُجد إذا تُتُبِّعَتْ التواريخُ، فقد كان بالأندلس(٣) وحدها منهم في عصر واحد بعد أربعمائة وثلاثين سنة ثلاثة، كلهم يدعيها ويلقب بها، وكان حينئذ في مصر آخر، وكان خليفة الجماعة العباسية ببغداد (٤) سوى من كان يدعي ذلك في ذلك الوقت في أقطار الأرض.

قال: ويعضد هذا التأويل قوله في كتاب مسلم بعد هذا: " **سَتَكُونُ خُلَفَاءُ يَكْثُرُونَ** "، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: " **فُوْا بَيْعَةَ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ** " (٥)، (٦).

وقد ذكر ابن حجر الروايات كلها – التي يستدل بها الشيعة على عقيدتهم الإمامة – ، ثم قال: وقد عرفتَ من الروايات التي ذكرتُها من عند مسلم وغيره أنه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم، وهو كون الإسلام عزيزاً منيعاً، وفي الرواية الأخرى صفة أخرى وهو أن كلهم يجتمع عليه الناس، كما وقع عند أبي داود هذا

---

(١) شرح النووي ١٢/٢٠٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/٥٩.

(٣) الأَنْدَلُس: وهي كلمة عجمية لم تستعملها العرب في القديم وإنما عرفتها العرب في الإسلام، فهي جزيرة كبيرة فيها عامر وغامر، طولها نحو الشهر في نيف وعشرين مرحلة، تغلب عليها المياه الجارية والشجر والثمر والرخص والسعة في الأحوال. معجم البلدان ١/٢٦٢.

(٤) بغداد: أم الدنيا وسيدة البلاد وهي مدينة العلم والعلماء. قال ابن الأنباري: أصل بغداد للأعاجم، والعرب تختلف في لفظها إذ لم يكن أصلها من كلامهم ولا اشتقاقها من لغاتهم، قال بعض الأعاجم: تفسيره بستان رجل، فباغ بستان وداد اسم رجل.وكان أول من مصّرها وجعلها مدينة المنصور بالله أبو جعفر. معجم البلدان ١/٤٥٥.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة: باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول برقم (١٨٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) شرح النووي ١٢/٢٠٢.

الحديث بلفظ: " لاَ يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ "، وعند الطبراني من وجه آخر عن جابر بن سمرة بلفظ : " لاَ تَضُرُّهُمْ عَدَاوَةُ مَنْ عَادَاهمْ " [١].

المسلك الثالث: المراد مَن يعز الإسلام في زمنه ويجتمع المسلمون عليه، سواء عدل وحكم بالقسط أو لا.

يقول النووي ناقلا عن القاضي عياض: ويحتمل أن المراد مَن يعز الإسلام في زمنه، ويجتمع المسلمون عليه، كما جاء في سنن أبي داود: " كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ ". وهذا قد وُجد قبل اضطراب أمر بني أمية واختلافهم في زمن يزيد بن الوليد [٢]، وخرج عليه بنو العباس [٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي . ثم تولى من اجتمع الناسُ عليه وصار له عز ومنعة: معاوية وابنه يزيد [٤]، ثم عبد الملك [٥] وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز.

وبعد ذلك حصل في دولة الإسلام من النقص ما هو باق إلى الآن، فإن بني أمية تولوا على جميع أرض الإسلام، وكانت الدولة في زمنهم عزيزة، والخليفة يدعى باسمه عبد الملك وسليمان [٦]، لا يعرفون عضد الدولة، ولا عز الدين، وبهاء الدين، وفلان الدين.

وكان أحدهم هو الذي يصلي بالناس الصلوات الخمس، وفي المسجد يعقد الرايات، ويؤمر الأمراء، وإنما يسكن داره، لا يسكنون الحصون، ولا يحتجبون عن الرعية " [٧].

ويقول ابن حجر: " **أرجحها الثالث**؛ لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة: " كلهم يجتمع عليه الناس"، وإيضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعته، والذي وقع أن الناس اجتمعوا على أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، إلى أن وقع أمر الحكمين في صفين، فسمي معاوية يومئذ بالخلافة، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد، ولم ينتظم للحسين أمر بل قتل قبل ذلك، ثم

---

(١) فتح الباري ٢١١/١٣.

(٢) هو ابن عبدالملك بن مروان الخليفة أبو خالد القرشي الأموي الدمشقي، الملقب بالناقص، لكونه نقص عطاءَ الأجناد. واستولى على دار الخلافة في سنة ١٢٠ هـ. مات يزيد الناقص في سابع ذي الحجة سنة ١٢٦ هـ، فكانت دولته ستة أشهر. السير ٣٧٤/٥، والبداية والنهاية ١١/١٠.

(٣) شرح النووي ٢٠٢/١٢-٢٠٣.

(٤) هو ابن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، أبو خالد القرشي الأموي الدمشقي. عقد له أبوه بولاية العهد من بعده، فتسلَّم المُلك عند موت أبيه في رجب سنة ٦٠ هـ، وله ٣٣ سنة. فكانت دولته أقلَّ من أربع سنين. السير ٣٥/٣.

(٥) هو ابن مروان ابن الحكم بن أبي العاص الأموي أبو الوليد المدني ثم الدمشقي، كان طالب علم قبل الخلافة ثم اشتغل بها فتغير حاله. ملك ثلاث عشرة سنة استقلالا وقبلها منازعا لابن الزبير تسع سنين. ومات سنة ٨٦ هـ، وقد جاوز الستين. السير٢٤٦/٤، والتقريب ٥٢٣/١.

(٦) هو ابن عبدالملك بن مروان الخليفة أبو أيوب القرشي الأموي الدمشقي، بويع بعد أخيه الوليد سنة ٩٦ هـ. وكان ديِّناً فصيحاً عادلاً مُحباً للغزو. توفي سنة ٩٩ هـ. وفيات الأعيان ٤٢٠/٢، والسير ١١١/٥.

(٧) منهاج السنة ١٧٠/٨.

لما مات يزيد وقع الاختلاف، إلى أن اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد [١]، ثم سليمان، ثم يزيد [٢]، ثم هشام [٣]، وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك [٤]، اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام، فوُلي نحو أربع سنين.

ثم قاموا عليه فقتلوه، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ، ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك؛ لأن يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته، بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان [٥] ولما مات يزيد وُلي أخوه إبراهيم [٦] فغلبه مروان ثم ثار على مروان بنو العباس إلى أن قتل.

ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح [٧] ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه ، ثم ولي أخوه المنصور [٨] فطالت مدته، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء المروانيين على الأندلس، واستمرت في أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسموا بالخلافة بعد ذلك، وانفرط الأمر في جميع أقطار الأرض، إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد، بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يخطب للخليفة في جميع أقطار الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً ويميناً مما غلب عليه المسلمون، ولا يتولى أحد في بلد من البلاد كلها الإمارة على شيء منها الا بأمر الخليفة، ومن نظر في أخبارهم عرف صحة ذلك، فعلى هذا يكون المراد بقوله: " ثم يكون الهرج " يعني: القتل الناشيء عن الفتن وقوعاً فاشياً، يفشو ويستمر ويزداد على مدى الأيام، وكذا كان " [٩].

أما استدلال الشيعة بهذا الحديث على عقيدتهم الإمامية، التي تؤمن بالإمامة لاثني عشر رجلا من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، يسموهم بأسمائهم، وآخرهم المهدي، فهو استدلال بعيد محرف سببه

---

(١) هو ابن عبدالملك بن مروان الخليفة أبو العباس القرشي الأموي الدمشقي، الذي انشأ جامعَ بني أمية. مات سنة ٦٩، وله ٥١ سنة. السير ٣٤٧/٤، والبداية والنهاية ٨/٥.

(٢) هو ابن عبدالملك بن مروان الخليفة أبو خالد القرشي الأموي الدمشقي، استُخْلف بعهد عقده له أخوه سليمانُ بعدَ عمر بن عبد العزيز. فاستُخلف بعد وفات عمر بن عبد العزيز إلى أن توفي في شعبان سنة ١٠٥ هـ. فكانت دولته أربعة أعوام وشهراً. السير ١٥٠/٥.

(٣) هو ابن عبدالملك بن مروان الخليفة أبو الوليد القرشي الأموي الدمشقي، استُخلف بعهد معقود له من أخيه يزيد سنة ١٠٥ إلى أن مات في ربيع الآخر، وله ٥٤ سنة. السير ٣٥١/٥.

(٤) هو ابن مروان الخليفة أبو العباس القرشي الأموي الدمشقي، عقد أبوه بالعهد من بعد هشام بن عبد الملك، فلما مات هشام سُلِّمتْ إليه الخلافة. مات سنة ١٢٦ هـ. السير ٣٧٠/٥.

(٥) هو ابن عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الملك، الخليفة القرشي الأموي، يُعرف بمروان الحمار. قتل في ذي الحجة سنة ١٣٢ هـ. وانتهت خلافة بني أمية بقتله. السير ٧٦/٦.

(٦) هو ابن الوليد بن عبدالملك بن مروان الخليفة أبو إسحاق القرشي الأموي، بويع بدمشق عند موت أخيه يزيد. فمكث إبراهيم بن الوليد سبعين ليلة، ثم خُلع، ووليها مروان الحمار. وعاش إبراهيم إلى سنة ١٣٢ هـ مسجوناً. السير ٣٧٧/٥.

(٧) هو الخليفة عبد الله بن محمد بن علي بن حبر الأمة عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، الهاشمي العباسي.وهو أول الخلفاء من بني العباس. مات سنة ١٣٦ هـ. السير ٧٧/٦.

(٨) هو الخليفة أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي، الهاشمي العباسي. مات سنة ١٥٨ هـ. تاريخ بغداد ٥٣/١٠، والسير ٨٣/٧.

(٩) فتح الباري ٢١٤/١٣.

التعصب والجهل والهوى. ونحن نبين وجه وهاء قولهم من وجوه عدة:

١- المذكور في الحديث: " اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً "، وليس " اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا "، وفرق بين الأمرين، فالإمامة عندهم أمر زائد على الخلافة والحكم، فالإمامة تقتضي عندهم وجوب الطاعة وعصمة الأقوال والأفعال والنيابة عن الله تعالى في التصرف بهذا الكون وعلم الغيب ونحو ذلك من الغلو الذي يصل إلى حد الكفر والعياذ بالله. وأما الحديث فغاية ما فيه أنه سيأتي اثنا عشر خليفة، وفي رواية أميرا، ليدل على وقوع الإمارة في اثني عشر رجلا من قريش.

٢- هؤلاء الاثنا عشر نسبوا في الحديث إلى قريش، فقال صلى الله عليه وسلم: " كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ"، ولو كانوا من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لقال : " كلهم من بني هاشم " فإن الهاشمية أخص من القرشية، وقد جرت العادة النسبة إلى أقرب نسب، فلو لا أنهم ليسوا كلهم من بني هاشم لما نسبهم صلى الله عليه وسلم إلى قريش.

٣- نص الحديث يدل على أن عصر هؤلاء الخلفاء الاثني عشر هو عصر عزٍّ ومنعة واستقامة وظهور للإسلام، وهذا ما لم يقع في عصور الأئمة الاثني عشر الذين سمّتْهم الشيعة، فقد عاشوا كلهم حياة ضعفٍ وملاحقة واختفاء عن الأنظار، فأنّى لهم تحقيق عز الإسلام ومنعته وهم في هذا الحال ؟!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن ظن أن هؤلاء الاثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة إمامتهم فهو في غاية الجهل، فإن هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلا علي بن أبي طالب، وأما سائر الأئمة غير علي فلم يكن لأحد منهم سيف، لا سيما المنتظر، بل هو عند من يقول بإمامته إما خائف عاجز، وإما هارب مختف من أكثر من أربعمائة سنة. وهو لم يهد ضالا، ولا أمر بمعروف، ولا نهى عن منكر، ولا نصر مظلوما، ولا أفتى أحدا في مسألة، ولا حكم في قضية، ولا يعرف له وجود. فأي فائدة حصلتْ من هذا لو كان موجودا ؟ فضلا عن أن يكون الإسلام به عزيزاً.

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الإسلام لا يزال عزيزاً، ولا يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى يتولى اثنا عشر خليفة، فلو كان المراد بهم هؤلاء الاثنا عشر، وآخرهم المنتظر وهو موجود الآن إلى أن يظهر عندهم. كان الإسلام لم يزل عزيزاً في الدولتين الأموية والعباسية، وكان عزيزاً وقد خرج الكفار بالمشرق والمغرب، وفعلوا بالمسلمين ما يطول وصفه، وكان الإسلام لا يزال عزيزاً إلى اليوم، وهذا خلاف ما دل عليه الحديث.

وأيضا فالإسلام عند الإمامية هو ما هم عليه، وهم أذَلُّ فرق الأمة، فليس في أهل الأهواء أذَلُّ من الرافضة، ولا أكتم لقوله منهم، ولا أكثر استعمالا للتقية منهم، وهم على زعمهم شيعة الاثني عشر، وهم في غاية الذل، فأي عز للإسلام بهؤلاء الاثني عشر على زعمهم، وكثير من اليهود إذا أسلم يتشيع؛ لأنه رأي في التوراة ذكر الاثني عشر، فظن أن هؤلاء هم أولئك، وليس الأمر كذلك بل الاثنا عشر هم الذين ولّوا على الأمة من قريش ولاية عامة، فكان الإسلام في زمنهم عزيزاً، وهذا معروف [1].

ثم الشيعة الأولى لم يكونوا يقولون بإمامة الاثني عشر، ولهذا انقسمتْ الشيعة إلى فرق كثيرة، فمن

(١) منهاج السنة ١٧٣/٨-١٧٤.

الشيعة مَن قال بإمامة علي وحده، وهم السبائية [1]، ووقفوا عنده، وفرقة قالت بإمامته وإمامة الحسن والحسين ومحمد بن علي، وهم الكيسانية، ووقفوا عند محمد، وفرقة قالت بإمامة جعفر ووقفتْ، وفرقة قالت بإمامة المنتظر، وهم الاثنا عشرية. وهناك فرق أخرى واختلافات كثيرة من أراد التوسع فليرجع إلى كتاب النوبختي في فرق الشيعة .

فظهر لنا أن القول باثني عشر إماما جاء متأخراً جداً، وإلا ما كانت هذه الفرقة بين الشيعة المتقدمين، فهي أحاديث وُضعتْ بعد زمن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، بل بعد وفاة أكثر أئمة الشيعة.

فقد تبين لنا أن الشيعة هم الذين جعلوا هذا العدد مساويا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأخيرا نقول: إن الرواية الصحيحة هي: " **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ** "، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر الأعم وهو يريد الأخص، فهذا خلاف البلاغة، والنبي أبلغ الناس صلوات الله وسلامه عليه.

والنبي صلوات الله وسلامه عليه لو كان يريد علياً وأبناءه لقال: " **هم علي وأولاده** "، وحتى لو قال: " **كلهم من بني هاشم** " لما كانت بليغة، فبنو هاشم كثر، وقريش أكثر، والرواية جاءت فيهم، وإن كان التيجاني وغيره يحتجون بهذا الحديث لتناسب الرقم، فما رأيهم بالحديث الذي أخرجه مسلم من طريق حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **فِي أَصْحَابِي** " وفي رواية: " **فِي أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ مُنَافِقًا لاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَلاَ يَجِدُونَ رِيحَهَا، حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ** " [2].

فإذن لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء.

الأدلة العقلية عند الشيعة حول مسألة الإمامة

أولاً: قالوا : أن اللطف واجب على الله تعالى، وتنصيب الإمام لطف، فيجب على الله تعالى نصب الإمام.

ثانياً: أن الإمام يجب أن يكون حافظاً للشرع عالماً بجميع أحكام الله المودعة في كتابه لانقطاع الوحي بموت الرسول صلى الله عليه وسلم وقصور ما يفهم الناس من الكتاب والسنة عن جميع الأحكام.

ثالثاً: أن فعل الأصلح واجب على الله تعالى، ووجود الإمام أصلح للعباد لا يتم انتظام أمر العباد في المعاش والمعاد والدين والدنيا إلا بنصب الإمام.

رابعاً: إن مرتبة الإمامة، كالنبوة وكما لا يجوز للناس اختيار نبي فلا يجوز لهم اختيار إمام ولا تعيينه لأنهم قاصرون عن معرفة ما يصلح به حالهم.

---

(١) السبائية: أصحاب عبد الله بن سبأ الذي قال لعلي كرم الله وجهه: أنت، أنت، يعني أنت الإله، وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي الله عنه، ومنه انشعبت أصناف الغلاة. وزعم أن عليا حي لم يمت، ففيه الجزء الإلهي، ولا يجوز أن يستولى عليه، وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه. وأنه سيترل إلى الأرض بعد ذلك فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا. وهم أول فرقة قالت بالتوقف، والغيبة، والرجعة، وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة بعد علي رضي الله عنه. الملل والنحل ١/١٧٤.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المنافقين وأحكامهم برقم (٢٧٧٩).

خامساً: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر عيَّن على المدينة خليفة، فلا يجوز له أن يرحل عن الدنيا من غير أن يُعَيِّن إماماً يرجع إليه الناس في جميع شئونهم الدينية والدنيوية [(١)].

الجواب عن هذه الأدلة:

أولاً: يلاحظ أن أدلة الشيعة الإمامية تقوم على وجوب اللطف على الله تعالى ووجوب بعثة الرسل وقياس الإمامة، على النبوة.

وهذه الأدلة تبني على أصول المعتزلة في وجوب اللطف على الله تعالى، وهنا نقول لهم هل قولكم " وجوب اللطف على الله تعالى " أوجبه الناس على الله تعالى فإن قالوا: نعم . فهذا هو الكفر والعياذ بالله، ولا شك أن هذا باطل لا ريب فيه، لأن الله تعالى: ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ﴾ [(٢)]، و ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [(٣)]، فالله هو الربُّ الخالق المالك المحمود الذي له التصرف المطلق فيما شاء من مخلوقاته.

وإن قالوا: بأن " وجوب اللطف على الله تعالى " هو ما أوجبه الله على نفسه، وتنصيبُ الإمام لطفٌ فيجب على الله تعالى، فنقول لهم: فأين الدليل على ذلك، وأدلة الشيعة الإمامية في إثبات الإمامة، كلها دون المتشابه غير صالحة للاستدلال البتة، بل إن الله أكمل دينه وأتم نعمته برسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. بل إن القول بالإمامة يترتب عليه الكثير من الموبقات كتكفير أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك لأن الشيعة الإمامية اعتبروا الإمامة من أصول الدين والتي تفوق مرتبتها مرتبة النبوة، وصرَّحوا بكفر منكرها.

وقد صرح بذلك أكبر مرجع من مراجع الشيعة الإمامية في هذا العصر وهو أبو القاسم الخوئي إذ نص صراحة على هذا الأمر فقال: ثبت في الروايات والأدعية والزيارات جواز لعن المخالفين، ووجوب البراءة منهم، وإكثار السب عليهم واتهامهم، والوقيعة فيهم أي غيبتهم لأنهم من أهل البدع والريب، بل لا شبهة في كفرهم، لأن إنكار الولاية والأئمة حتى الواحد منهم والإعتقاد بخلافة غيرهم يوجب الكفر والزندقة والخلود في النار، وتدل عليه الأخبار المتواترة الظاهرة في كفر منكر الولاية [(٤)].

ورأي ابن المطهّر الحلّي أن إنكار إمامة الاثني عشر أعظم من إنكار النبوة، فقال: " الإمامة لطف عامّ، والنّبوّة لطف خاصّ لإمكان خلو الزّمان من نبيّ حيّ بخلاف الإمام، وإنكار اللّطف العامّ شرّ من إنكار اللّطف الخاصّ " [(٥)].

فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفرًا من اليهود والنصارى، وقد بنى ذلك على أن الزمان لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم المنتظر الغائب، والذي أنكره طوائف من الشيعة، وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلاً، ولكن شيخ الشيعة يرى أن إنكاره أعظم كفر.

---

(١) عقائد الإمامية الاثني عشرية ١/٧٢-٧٥ بتصرف.

(٢) القصص: ٦٩.

(٣) البروج: ١٦.

(٤) مصباح الفقاهة ١/٣٢٣.

(٥) الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ص١٣.

قال ابن بابويه: " واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمّة من بعده أنّه بمنـزلة من جحد نبوّة الأنبياء. واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنـزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد صلى الله عليه وسلم " [(١)].

فهذا النص يقتضي أن الاثني عشرية تكَفِّر كلَّ فرق المسلمين حتى فرق الشيعة التي وجدت على مدار التاريخ، مع أنها تتلقى عنهم دينها، لأن رواتهم من رجالها.

وقال شيخهم الطّوسي: " ودفْع الإمامة كُفر، كما أنّ دفْع النّبوّة كُفر، لأنّ الجهل بهما على حدّ واحد " [(٢)].

ويَنقل شيخُهم المفيدُ اتفاقَهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام فيقول: " اتّفقت الإمامية على أنّ من أنكر إمامة أحد من الأئمّة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطّاعة فهو كافر ضالّ مُستحقّ للخلود في النّار " [(٣)].

قلت : أي لطف في هذه الإمامة التي تكَفِّر المسلمين، بل هي النقمة والبلاء والله المستعان!!

ثانياً: لا توجد أي مصلحة دينية أو دنيوية في الإمامة بعد إكمال الله دينَه وإتمام نعمته ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا توجد أي مصلحة دينية أو دنيوية من الاعتقاد بالإمامة، فالدين قد حفظه الله تعالى، وأصول الدين مذكورة صراحةً في القرآن الكريم، وأما فروعه فقد كفَّلتْ السنة النبوية بها، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [(٤)].

وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: " إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلاَّ كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ خَيْرًا لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ مَا يَعْلَمُهُ شَرًّا لَهُمْ " [(٥)].

ثالثاً: قالوا في الإمامة أسخف قول وأفسده في العقل والدين: إمامهم مجهول أو معدوم فكيف يكون هذا الإمام لطفا في مصالح دينهم ودنياهم ولا أثر ولا يُسمع له حسٌّ ولا خبرٌ، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء بمصالح الدين والدنيا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : إذا قلتم: إن الإمام لطفٌ، وهو غائب عنكم فأين اللطفُ الحاصل مع غيبته؟ وإذا لم يكن لطفه حاصلاً مع الغيبة وجاز التكليفُ بَطَلَ أن يكون الإمامُ لطفا في الدين وحينئذ يفسد القولُ بإمامة المعصوم ....، وقيل لهم أيضاً: لو كان اللطف حاصلا في حال الغيبة كحال الظهور، لوجب أن يستغنوا عن ظهوره، ويتبعوه إلى أن يموتوا. وهذا خلاف ما يذهبون إليه ....، وأما الغائب فلم يحصل به شيء فإن المعترف بوجوده إذا عَرف أنه غاب من أكثر من أربعمائة سنة وستين سنة وأنه خائف لا يُمكنه الظهور فضلاً عن إقامة الحدود ولا يُمكنه أن يأمر أحداً ولا ينهاه لم يزل الهرج والفساد بهذا [(٦)].

---

(١) الاعتقادات ص ١١١، وبحار الأنوار ٦٢/٢٧.

(٢) تلخيص الشّافي ١٣١/٤، وبحار الأنوار ٣٦٨/٨.

(٣) المسائل السروية للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في بحار الأنوار ٣٦٦/٨.

(٤) المائدة: ٣.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة: باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول

(٦) منهاج السنة النبوية ٣٨٩/٦-٣٩٠.

رابعاً: إلغاء دور النبي صلى الله عليه وسلم: القول بالإمامة وأن الإمام له حق التشريع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يناقض كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، بل يلغي دور النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك نجدهم يغفلون عن ذكر أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ويَهتمُّون بروايات جعفر الصادق والباقر وبعض الأئمة مما أدى إلى انتفاء وتعطيل وإلغاء دور النبي صلى الله عليه وسلم، وأصبح جعفر الصادق هو البديل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندهم والله المستعان.

خامساً: يقولون بأن حبّ علي حسنة لا يضر معها سيئة، وإن كانت السيئات لا تضر مع حب عليّ، فلا حاجة إلى الإمام المعصوم الذي هو لطف في التكليف فإنه إذا لم يوجد إنما توجد سيئات ومعاص فإن كان حب علي رضي الله عنه كافياً فسواء وُجد الإمام أو لم يوجد.

سادساً: الواقع يخالف ما ذكروه كما قال ابن تيمية: "ومن المعلوم بالضرورة أن حال اللطف والمصلحة التي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من اللطف والمصلحة الذي كان في خلافة علي زمن القتال والفتنة والإفتراق " [1]. والله أعلم

(١) منهاج السنة النبوية ٣/٣٧٩.

المطلب الثالث

القول بالعصمة عند أهل السنة والشيعة

تعريف العصمة لغةً:

العصمة فى اللغة: المنع والحفظ والوقاية. يقال: عصَمْتُه فانْعَصَم، واعتصمتُ بالله إذا امتنعتَ بلطفه من المعصية. ومنه قوله تعالى على لسان ابن نوح عليه السلام: ﴿ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ﴾ [1]، أي يمنعني من الماء، والمعنى من تغريق الماء، ويقال: دُعي إلى مكروه فاستعصم، أي امتنع وأبى وطلب العصمة منه، قال تعالى حكاية عن امرأة العزيز حين راودتْ يوسفَ عليه السلام عن نفسه: ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾[2]، أي تأبى عليها ولم يُجبها إلى ما طلبت [3].

وقال ابن الأثير: العصمة: المنعة، والعاصم: المانع الحامي، والاعتصام الامتساك بالشيء افتعال منه. ومنه شعر أبى طالب يمدح النبى صلى الله عليه وسلم:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال [4] اليتامى عصمة للأرامل [5]

أي يمنعهم من الضياع والحاجة [6].

تعريف العصمة اصطلاحاً:

عرّف المتكلمون والمحدثون من أهل السنة العصمة في الشرع بتعريفات بعضها يختلف عن بعض لفظاً إلا أن المعنى واحد، وقد يختلف بعضها لفظاً ومعنى، والاختلاف في المعنى يعود إلى من سلب اختيار المعصوم في أفعاله، ومن أوجبه.

وهذه التعريفات وإن اختلفت مناحيها في التعبير، وتنوعت جوانب تناولها لمعنى عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإنها جميعها تنتهي إلى حفظ الله تعالى إياهم من مواقعة الذنوب والمخالفات بعد البعثة باتفاق المحققين المحقين، وقبل البعثة على التحقيق.

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) يوسف: ٣٢.

(٣) ينظر: لسان العرب ومختار الصحاح وتاج العروس والقاموس المحيط مادة " عصم ".

(٤) الثمال: بالكسر الملجأ والغياث. وقيل: هو المطعم فى الشدة، النهاية فى غريب الحديث ١/٢٢٢.

(٥) الأَرَامِل: المساكين من رجال ونساء. ويقال لكل واحد من الفَرِيقَين على انْفراده أرَامِلُ، وهو بالنساء أخصُّ وأكثر استعمالاً. والواحدُ أرْمل وأرْمَلة. وقد تكرر ذكْر الأرْمَل والأرْمَله في الحديث. فالأرْمَل الذي ماتت زوجتُه، والأرْمَلة التي مات زوجها. وسواءٌ كانا غَنِيَّين أو فقيرَيْن، النهاية فى غريب الحديث ٢/٢٦٦.

(٦) ينظر: السيرة النبوية ١/٢٨١.

ولعل من أحسن التعريفات للعصمة وأسلمها ما ذكره القاضي عياض بأنها: " لطف من الله تعالى يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء " [١].

ومن المستحسن في تعريفها أيضاً من قال: " هي حفظ الله عزوجل للأنبياء بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهى عنه، ولو نهى كراهة ولو في حال الصغر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء " [٢].

فالعصمة تعني حفظ الله تعالى لأنبيائه عن مواقعة الذنوب الظاهرة والباطنة، وأن العناية الإلهية لم تنفك عنهم في كل أطوار حياتهم قبل النبوة وبعدها، على ما هو المعتمد، فهي محيطة بهم تحرسهم من الوقوع في منهى عنه شرعاً أو عقلاً. وهذا ما ظهر أثره في الخارج، فقد كان أنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام محفوظي الظواهر والبواطن من التلبس بمنهى عنه ولو نهى كراهة أو خلاف الأولى.

فهم محفوظون ظاهراً من الزنا وشرب الخمر والكذب والسرقة، وغير ذلك من المنهيات المستقبحات في الخارج، ومحفوظون في الباطن من الحسد والكبر والرياء وغير ذلك من منهيات الباطن. فلم تُعرف لهم زَلة، ولا سُجلت عليهم هفوة في مجتمعاتهم المليئة بالشحناء والعداوة والبغضاء لهم [٣].

دلالة العصمة على حجية القرآن والسنة:

يقول الدكتور عبد الغني [٤]: " اعلم أنه تجب عصمة الأنبياء عن أي شيء يخل بالتبليغ: ككتمان الرسالة، والكذب في دعواها، والجهل بأي حكم أُنزل عليهم، والشك فيه، والتقصير في تبليغه، وتصور الشيطان لهم في صورة الملك، وتلبيسه عليهم في أول الرسالة وفيما بعدها، وتسلطه على خواطرهم بالوساوس، وتعمد الكذب في أي خبر أخبرو به عن الله تعالى، وتعمد بيان أي حكم شرعي، على خلاف ما أُنزل عليهم: سواء أكان ذلك البيان بالقول أم بالفعل، وسواء أكان ذلك القول خبراً أم غيره ... فذلك كله: قد انعقد الإجماع من أهل الشرائع على وجوب عصمتهم منه لدلالة المعجزات التي أظهرها الله على أيديهم فإنه لو جاز عليهم شيء من ذلك، لأدى إلى إبطال دلالتها وهو محال [٥].

كما انعقد الإجماع على أنهم معصومون من السهو، والغلط فيما يخل بالتبليغ، والذاهبين إلى تجويز ذلك عليهم يجمعون على اشتراط التنبيه فوراً من الله تعالى وعدم التقرير عليه [٦].

وقد بينت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ذلك بقولها: " الأنبياء و الرسل قد يخطئون،

---

(١) نسيم الرياض في شرح الشفا ٣٩/٤. وينظر أيضاً: التعريفات ص ١٥٠، وفتح الباري ٥١٠/١١ تحت رقم (٦٦١١)، والنفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة النبوية لمحمد الطاهر الحامدي ص ١٨-٢٠.

(٢) شرح الخريدة مع حاشية أحمد الصاوى ص ١٠٤.

(٣) ينظر للتفصيل حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم رسالة الدكتوراه " رد شبهات حول عصمة النبى صلى الله عليه وسلم فى ضوء السنة النبوية الشريفة " لعماد السيد محمد إسماعيل الشربيني التي قدمها الباحث في كلية أصول الدين بالقاهرة.

(٤) هو ابن محمد عبد الخالق بن حسن بن مصطفى المصري، القاهري، مولداً ونشأة ووفاةً. ولد سنة ١٩٠٨م في مدينة القاهرة، وتوفي فيها في سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٣م. ألف كثيراً من المؤلفات وأشرف على نحو خمسمائة رسالة علمية ما بين ماجستير ودكتوراه، درس في بعض الجامعات في السعودية والعراق والمغرب وليبيا. ينظر: ملتقى أهل الحديث.

(٥) كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها ص ٥٢٧.

(٦) حجية السنة المسمى بالنفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة النبوية ص ٢١ وما بعدها.

ولكن الله تعالى لا يقرهم على خطئهم، بـل يبين لهم خطأهـم، رحمـة بـهم وبأممهم، و يعفو عن زلتهم، ويقبل توبتهم، فضلاً منه ورحمة، والله غفور رحيم " [١].

تعريف العصمة عند الشيعة الإمامية:

عرّف الشيخ المفيد العصمة بأنّها: " لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلّف، بحيث تمنع منه وقوع المعصية، وترك الطاعة، مع قدرته عليهما " [٢].

وعرّفها الشيخ محمد رضا المظفر أنّ العصمة: " هي التنـزّه عن الذنوب والمعاصي، صغائرها وكبائرها، وعن الخطأ والنسيان، وإن لم يمتنع عقلاً على النبي أن يصدر منه ذلك، بل يجب أن يكون مُنـزّهاً عمّا ينافي المروءة، كالتبذّل بين الناس من أكلٍ في الطريق، أو ضحك عالٍ، وكل عمل يستهجن فعله عند العرف العام " [٣].

عصمة الأنبياء والأئمة عند الشيعة الإمامية وأقوالهم

عند الشيعة الإمامية النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، لا يزل عن الفتيا ولا يخطئ في الجواب، ولا يسهو ولا ينسى ولا يلهو بشيء من أمر الدنيا.

وهذا هو رأي الشيعة بالأئمة أيضاً حيث يعتقدون: " بأن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت عمداً وسهواً. كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان؛ لأن الأئمة حفظة الشرع والقوّامون عليه، حالهم في ذلك حال النبي" [٤].

أقوال علماء الشيعة الإمامية في عصمة الأنبياء وأئمتهم:

قال الشيخ المفيد: " إنّ الذي أذهب إليه في هذا الباب إنّه لا يقع من الأنبياء عليهم السلام ذنب بترك واجب مفترض ولا يجوز عليهم خطأ في ذلك ولا سهو يوقعهم فيه، وإن جاز منهم ترك نفل ومندوب إليه على غير القصد والتعمد، ومتى وقع ذلك منهم عوجلوا بالتنبيه عليه فيزولون عنه في أسرع مدة وأقرب زمان، فأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاصة والأئمة من ذريته عليهم السلام فلم يقع منهم صغيرة بعد النبوة والإمامة، مِن ترك واجب، ولا مندوب إليه، لفضلهم على من تقدّمهم مِن الحجج عليهم السلام، وقد نطق القرآن بذلك، وقامت الدلائل منه ومِن غيره على ذلك للأئمة من ذريته عليهم السلام " [٥].

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٣/٢٦٤.

(٢) النكت الإعتقادية ص ٣٧.

(٣) عقائد الإمامية ص ٨٧.

(٤) المصدر السابق ص ٨٩، وتاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة ص ١٥٤.

(٥) مصنفات الشيخ المفيد ٢/ ١٠٣.

قول السيد المرتضى علم الهدى:

وعندما يذكر السيد المرتضى ما يحتج به على صواب جميع ما انفردت به الإمامية، أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء، يذكر إجماعها على ذلك الأمر، ثمّ يبيّن سبب حجيّة ذلك الإجماع بقوله: " إنّما قلنا إن إجماعهم حجة لأن في إجماع الإمامية قول الإمام الذي دلت العقول على أن كلّ زمان لا يخلو منه، وإنه معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قولٍ، ولا فعل " [(١)].

وقال الطوسي ردّاً لحديث ذي اليدين رضي الله عنه في سهو النبي صلى الله عليه وسلم: " وهذا مما تمتنع العقول منه " [(٢)].

وقال أيضاً: " وذلك مما تمنع منه الأدلة القاطعة في أنّه لا يجوز عليه السهو والغلط " [(٣)].

ويقول الحلي: " قالت الإمامية إنّه يجب عصمتهم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها..." [(٤)].

وقد علّل عصمة النبي صلى الله عليه وسلم مطلقاً أي عدم جواز السهو والخطأ عليه بقوله: " إنّه لو جاز عليه السهو والخطأ، لجاز ذلك في جميع أقواله وأفعاله، فلم يبق وثوق بإخباراته عن الله تعالى، ولا بالشرائع والأديان، لجواز أن يزيد فيها وينقص سهواً، فتنتفي فائدة البعثة. ومن المعلوم بالضرورة: أن وصف النبي بالعصمة، أكمل وأحسن من وصفه بضدها، فيجب المصير إليه، لما فيه من دفع الضرر المظنون، بل المعلوم " [(٥)].

وقال المجلسي: " اعلم أن الإمامية رضي الله عنهم اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب، صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه، ولم يخالف فيه إلا الصدوق محمد بن بابويه وشيخه ابن الوليد [(٦)] رحمة الله عليهما، فإنهما جوزا الإسهاء من الله تعالى لمصلحة في غير ما يتعلق بالتبليغ وبيان الأحكام لا السهو الذي يكون من الشيطان " [(٧)].

ويقول أيضاً: " اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة، والملائكة صلوات الله عليهم أنهم معصومون، مطهّرون من كلّ دنس، وأنّهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون. ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، واعتقادنا فيهم أنّهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا جهل" [(٨)].

---

(١) الانتصار ص ٨١.

(٢) تهذيب الأحكام ٢/ ١٨٠.

(٣) الاستبصار ١/ ٣٧١.

(٤) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ص ٣٤٩.

(٥) الرسالة السعدية ص ٧٦.

(٦) هو محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد أبو جعفر شيخ القميين وفقيههم ، ومتقدمهم، يقول عنه النجاشي: " إنه نزيل قم وما كان أصله منها، ثقة ثقة ". توفي سنة ٣٤٣ هـ، له كتب منها: تفسير القرآن. رجال النجاشي ٢/ ٣٠١.

(٧) بحار الأنوار ٢٥/٢٠٩.

(٨) بحار الأنوار ١١/٧٢ باب عصمة الأنبياء عليهم السلام.

وقال الشيخ محمد رضا المظفر: " ونعتقد أن الأنبياء معصومون قاطبة، وكذلك الأئمة عليهم جميعاً التحيات الزاكيات ". وقال بعد ذلك: " ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سنّ الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً. كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان، لأنّ الأئمة حفظة الشرع، والقوّامون عليه، حالهم في ذلك حال النبي، والدليل الذي اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلافرق " [1].

وقال الشيخ الآملي: " الحق أن السفير الإلهي مؤيّد بروح القدس، معصوم في جميع أحواله وأطواره وشؤونه قبل البعثة، أو بعدها. فالنبي معصوم في تلقي الوحي وحفظه وابلاغه، كما أنّه معصوم في أفعاله مطلقاً بالأدلة العقلية والنقلية. فمن أسند إليه الخطأ فهو مخطئ، ومن أسند إليه السهو فهو أولى به. ونقل الروايات والأخبار، بل الآيات القرآنية في ذلك، يؤدي إلى الإسهاب، وتنـزيه الأنبياء لعلم الهدى السيد المرتضى اغنانا عن ورود البحث عن هذه المسائل " [2].

ويقول الخميني: " إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن لا تخص جيلا خاصًا، وإنما هي تعاليم للجميع في كل عصر ومصر وإلى يوم القيامة، يجب تنفيذها واتباعها " [3].

لذا جعلوا كلام أئمتهم كـكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأعـطوهم حق التشريع، فيقولون: " بل نعتقد: أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليّهم وليّه، وعدوّهم عدوّه، ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى. فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم. ولهذا نعتقد: أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلا من نمير مائهم ولا يصح أخذها إلا منهم " [4].

واعلم: أن هذا هو أساس الافتراق بين السنة والشيعة، فالمشرع عندنا واحد، والمشرعون عندهم ثلاثة عشر، وخروجهم عن هذا الإجماع الذي أجمع عليه المسلمون من أن المشرع هو الله ورسوله لا غيرهما، جعلهم يختلفون مع سائر المسلمين في كثير من الأحكام والفروع الفقهية، فهذا منشأ الخلاف، ومن هنا يعالج، وليس الحل بأن نلجأ إلى حل الخلافات الفرعية، ما دام الأصل مختلفا فيه، والمنبع متنازعا عليه.

---

(١) عقائد الامامية ص ٨٩.
(٢) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ص ٥٩٣.
(٣) الحكومة الإسلامية ص ١١٣ .
(٤) عقائد الإمامية ص ٨٠.

أدلة الشيعة على عقيدة عصمة أئمتهم والرد عليها

يأتي الشيعة بأدلة نقلية وعقلية لإثبات عقيدتهم في عصمة الأئمة، ولعل أهم تلك الأدلة تتلخص بالتالي:

أولاً – الأدلة النقلية:

اعتمد الشيعة على كثير من الأدلة النقلية لتدعيم بدعتهم نوردها وفقاً لما يلي:

أ – القرآن الكريم:

١ – قوله تعالى: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾ [(١)].

حاول الشيعة الاستدلال بهذه الآية على أن إمامهم لا يكون إلا معصوماً عن القبائح، لأن الله سبحانه نفي أن ينال عهده الذي هو إمام ظالم، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالما إما لنفسه و إما لغيره. فالله سبحانه لا يعطي عهده لظالم، والذي هو بحسب زعمهم الإمامة أي الإمامة العظمى.

وغير المعصوم لابد وأنه ظالم لنفسه ولغيره، والله سبحانه عصم اثنين أن يسجدا لصنم وهما محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلي عليه السلام، فنال محمد صلى الله عليه وآله وسلم الرسالة وعلي عليه السلام الإمامة [(٢)].

وقد ردَّ أهل السنة والجماعة على هذا الاستدلال المنحرف بقولهم:

أنّ معنى ﴿ **إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً** ﴾ أي: أن الله تعالى قد جعل إبراهيم عليه الصلاة والسلام إماماً للناس في الإسلام وخصاله الحميدة والتي هي خصال الفطرة، والإمام هو الذي يَقتدي به الناسُ في الخصال الحسنة والله سبحانه وتعالى جعل إبراهيم إماماً في هذه الخصال يَقتدي به مَن يريد رِضَى اللهِ سبحانه وتعالى.

أما قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ **وَمِنْ ذُرِّيَّتِي** ﴾ يحتمل أن يكون ذلك دعاء من إبراهيم على جهة الرغباء إلى الله تعالى، أي: من ذريتي يا رب فاجعل أئمة. ويحتمل أن يكون هذا من إبراهيم بقصد الاستفهام وإن لم يكن بصيغته: أي: ومن ذريتي ماذا يكون يا رب؟ فأخبره أن فيهم عصاة وظلمة، وأنهم لا يصلحون لذلك ولا يقومون به ولا ينالهم عهد الله سبحانه [(٣)].

أي: لا يمكن أن ينال منصب القدوة الحسنة إلا من كان صالحاً من ذريته عليه الصلاة والسلام.

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) تفسير مجمع البيان ١/٣٤٣.

(٣) تفسير القرطبي ١/٢٧١.

لذلك قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [1].

هذا هو العهد وهو دين الله تعالى الإسلام الذي طلبه إبراهيم من ربه فلم يعطه الله سبحانه إلا للصالحين من ذريته وهذا هو قول الضحاك [2]، [3].

وعلى هذا يلزم الشيعة أن يُخرجوا سيدنا الحسن رضي الله عنه من العصمة لأنه تنازل عن أمر الله الواجب المتعين فعله. وأين العصمة في تنازله عن الخلافة مع علمه بأنه أقوى جيشا وعددا وعدة من معاوية يوم التنازل. ثم أين وضع حاكمية الله في الأرض؟ مع أنه لم يكن خائفا ولا ضعيفا ولا وحيدا، بل كان معه جيش أعظم وأكبر وأقوى وأشرس من جيش معاوية رضي الله عنهما. فلِمَاذَا تنازل وهو معصوم وهو يعلم أنه لا يجوز له خيانة العهد وإعطاء حكم الله لغيره ؟

٢ – قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [4].

استدل الشيعة بهذه الآية الكريمة على أحقية عليٍّ بالإمامة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم حيث اعتبروا أن هذه الآية تدل على شرعية إمامة علي بعد النبي صلى الله عليه وسلم [5].

بل تمادى الشيعة بأن ادعوا الإجماع على ذلك، حيث قال ابن المطهر الحلي [6]: " اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في عليٍّ لمـّا تصدق على المسكين بمحضر من الصحابة... " [7].

وللرد على هذه الشبهة نقول: إن هذه الآية لا تثبت شيءاً مما يدعيه الشيعة، لأن هذه الآية تخاطب مجموع المؤمنين، و ليس علياً رضي الله عنه فقط.

قال القرطبي [8]: " وقد سئل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رضي الله عنهم عن معنى ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ هل هو علي بن أبي طالب؟ فقال: عليّ من المؤمنين،

---

(١) البقرة: ١٣٢.

(٢) هو ابن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، مات سنة ٢١٢ هـ أو بعدها. التقريب ٣٧٣/١.

(٣) تفسير القرطبي ١٠٨/٢.

(٤) المائدة: ٥٥.

(٥) تفسير القرطبي ١٨٢/٢.

(٦) هو الحسن – ويقال: الحسين – بن يوسف ابن علي بن المطهر الحلي، جمال الدين، ويعرف بالعلامة: من أئمة الشيعة، وأحد كبار العلماء. نسبته إلى الحلة (في العراق) وكان من سكانها. مولده ووفاته فيها سنة ١٣٢٥ هـ. له كتب كثيرة. أعيان الشيعة ٢٧٧/٢٤، ولسان الميزان ٣١٧/٢، والنجوم الزاهرة ٢٦٧/٩، والأعلام ٢٢٧/٢.

(٧) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة ص١٤٧.

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الانصاري، الخزرجي، الأندلسي، القرطبي، المالكي، مفسر. توفي بمنية بني خصيف بمصر في شوال سنة ٦٧١ هـ. طبقات المفسرين ص ٩٢، شذرات الذهب ٣٣٥/٥، والأعلام ٢٣٩/٨.

يذهب إلى أن هذا لجميع المؤمنين. قال النحاس [(١)]: وهذا قول بيّن، لأن ﴿ الَّذِينَ ﴾ لجماعة. وقال ابن عباس: نزلت في أبي بكر رضي الله عنه " [(٢)].

وبهذا يبطل قول الشيعة وحجتهم بالاعتماد على تفسيرهم الخاص لهذه الآية في أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة [(٣)].

٣ـ قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاَةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ [(٤)].

بعد أن فشل الشيعة في إثبات بدعتهم من خلال الآيات السابقة لجؤوا إلى هذه الآية المذكورة من سورة الأحزاب فقالوا: إن أهل البيت في الآية مقصورة على النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى علي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين، ليصلوا بعد ذلك إلى أنَّ الأئمة معصومين من جميع القبائح بحسب منطوق واستدلال الآية السالفة، فالآية تقتضي المدح والتعظيم في ثبوت عصمة آل البيت، ومنهم الأئمة من جميع القبائح والذنوب والخطايا [(٥)].

وللرد على هذا الادعاء نقول: إن هذا التفسير الذي أخذ به الشيعة يخالف ما ذهب إليه أهل اللغة في تفسير معنى الرجس و التطهير .

أما الرجس فقد فسره أهل اللغة بأنه يدور على إحدى المعاني التالية:

القَذَر: ومنه قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: " اَللَّهُمَّ إِنِّيْ أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الرِّجْسِ النَّجَسِ " [(٦)].

العقاب والغضب: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ ﴾ [(٧)].

الأوثان: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ ﴾ [(٨)].

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي المصري، المعروف بالنحاس، نحوي، لغوي، مفسر، اديب، وفقيه. رحل إلى بغداد، فأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأقام بها، إلى ان توفي بها، فغرق في النيل في ذي الحجة سنة ٣٣٨ هـ. السير ١٠/٩٩، وفيات الأعيان ١/٣٥، البداية والنهاية ١١/٢٢٢.

(٢) تفسير القرطبي ٦/٢٢١.

(٣) قد تقدم جواب عن هذه الآية مفصلاً في ص ١٢٨ – ٢٣٣.

(٤) الأحزاب: ٣٣.

(٥) تفسير مجمع البيان ١/٥٠.

(٦) أخرجه إبن ماجه في كتاب الطهارة وسننها: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء برقم (٢٩٩) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه. قلت: إسناد هذا الحديث ضعيف، لأن ابن حبان قال: " إذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا ممَّ عملتْ أيديهم "، ينظر: المجروحين ٢/٦٣. ولهذا ضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٥٩)، وأورده في الضعيفة أيضاً برقم (٤١٨٩).

(٧) يونس: ١٠٠.

(٨) الحج: ٣٠.

الشك: ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[١]،[٢].

بعد أن مررنا على معاني الرجس عند أهل اللغة يتبين لنا أن معناها هو القذارة المادية و المعنوية. فالرجس المادي مثل الغائط والبول وغيرهما، وأما الرجس المعنوي مثل الشك في الله وعبادة غيره.

وعليه فلا يوجد أي رابط ما بين ما يدعيه الشيعة بعصمة أئمتهم في هذه الآية. لأن طهر أهل البيت يكون بعدم التبرج تبرج الجاهلية وبإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله، وعند فعل كل هذه الأوامر يكون الطهر لكل أهل البيت بل لكل من يفعل هذه الطاعات ابتغاء لمرضاة الله سبحانه وتعالى.

والتطهير وإذهاب الرجس لا يعني العصمة – بحسب مفهوم الشيعة– من الذنب على الإطلاق والدليل على ذلك هو ورود التطهير في غير أهل البيت كما في قوله تعالى: ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[٣].

فهؤلاء القوم ارتكبوا بعض المعاصي فلو كان التطهير يعني العصمة من الذنوب لما أطلق على هؤلاء الذين اعترفوا بذنوبهم أن يأخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم.

وكذا في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾[٤].

ولم تكن ابنتا لوط معصومتين مع أنهما من آل لوط الذين وُصفوا بالتطهير وأرادوا إخراجهم، فتطهير آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم كتطهير آل بيت لوط عليه السلام .

وأيضاً لو ننظر إلى قوله تعالى في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال فيهم: ﴿ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾[٥].

ولم يقل أحد من أمة الإسلام أن هؤلاء أو أحدهم كان معصوماً من الذنوب والأرجاس المادية والمعنوية على الرغم مَن وصف الله سبحانه وتعالى لهم بأنهم يحبّون أن يتطهّروا والله يحب المطّهّرين.

هناك رد آخر: وهو رد الخروج عن السياق، فسياق آية سورة الأحزاب في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف تخرج الآية عن سياقها، فيخرج الإماميةُ منها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ويقصّرونها على عليّ بن أبي طالب وأهل بيته.

وقد ذكر القرطبي الإختلاف في تفسير ﴿ أَهْلَ الْبَيْت ﴾، ثم قال: " والذي يظهر من الآية أنها عامة في جميع أهل البيت من الأزواج وغيرهم. وإنما قال: ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) لسان العرب ومختار الصحاح في مادة " رجس ".

(٣) التوبة: ١٠٢-١٠٣.

(٤) النمل: ٥٦.

(٥) التوبة: ١٠٨.

وعليّا وحسنا وحسينا كان فيهم، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، فاقتضت الآية أن الزوجات من أهل البيت، لأن الآية فيهن، والمخاطبة لهن يدل عليه سياق الكلام.والله أعلم.

ثم قال: والصحيح أن قوله: ﴿ وَاذْكُرْنَ ﴾ منسوق على ما قبله. وقال: ﴿ عَنْكُمْ ﴾ لقوله: ﴿أَهْلَ ﴾ فالأهل مذكر، فسماهن وإن كن إناثا باسم التذكير فلذلك صار ﴿ عَنْكُمْ ﴾. ولا اعتبار بقول الكلبي وأشباهه، فإنه توجد له أشياء في هذا التفسير ما لو كان في زمن السلف الصالح لمنعوه من ذلك وحجروا عليه. فالآيات كلها من قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لأَزْوَاجِكَ- إلى قوله - إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾[1]، منسوق بعضها على بعض، فكيف صار في الوسط كلاما منفصلا لغيرهن! وإنما هذا شيء جرى في الأخبار أن النبي عليه السلام لما نزلت عليه هذه الآية دعا عليّا وفاطمة والحسن والحسين، فعمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى كساء فلفها عليهم، ثم ألوى بيده إلى السماء فقال: " اَللّٰهُمَّ هَؤُلآءِ أَهْلُ بَيْتِيْ اَللّٰهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيْراً " [2]، فهذه دعوة من النبي صلى الله عليه وسلم لهم بعد نزول الآية، أحب أن يدخلهم في الآية التي خوطب بها الأزواج، فذهب الكلبي ومن وافقه فصيَّرَها لهم خاصة، وهي دعوة لهم خارجة من التنزيل " [3].

وقد ذكر الشنقيطي حول هذه الآية كلاماً جيداً لابد أن يُنقل هنا، فيقول: ".... ومن أمثلته قول بعض أهل العلم: إن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في أهل بيته، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾، فإن قرينة السياق صريحة في دخولهن، لأن اللَّه تعالى قال: ﴿ قُلْ لأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ ﴾، ثم قال في نفس خطابه لهن: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾، ثم قال بعده: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ الآية [4].

وقد أجمع جمهور علماء الأصول على أن صورة سبب النزول قطعية الدخول، فلا يصح إخراجها بمخصِّص، وروي عن مالك أنها ظنيّة الدخول، وإليه أشار في " مراقي السعود " بقوله:

وَاجْزِم بإدخال ذواتِ السبب　　　وارو عن الإمام ظنًّا تُصِبِ

فالحق أنهن داخلات في الآية، اهـ. من ترجمة هذا الكتاب المبارك.

والتحقيق إن شاء اللَّه: أنهن داخلات في الآية، وإن كانت الآية تتناول غيرهن من أهل البيت.

أمّا الدليل على دخولهن في الآية، فهو ما ذكرناه آنفًا من أن سياق الآية صريح في أنها نازلة فيهنّ. والتحقيق: أن صورة سبب النزول قطعية الدخول؛ كما هو مقرّر في الأصول.

ونظير ذلك من دخول الزوجات في اسم أهل البيت، قوله تعالى في زوجة إبراهيم: ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [5].

---

(١) الأحزاب: ٢٨-٣٤.

(٢) أخرجه أحمد ٤٤/٢١٧، والحديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف شهر بن حوشب، وبقية رجاله رجال الشيخين.

(٣) تفسير القرطبي ١٤/١٨٢-١٨٤.

(٤) الأحزاب: ٣٤.

(٥) هود: ٧٣.

وأمّا الدليل على دخول غيرهن في الآية، فهو أحاديث جاءت عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال في عليّ وفاطمة والحسن والحسين رضي اللّه عنهم: " **اَللَّهُمْ هؤُلاَءِ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاذْهَبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وطَهِّرْهُمْ تَطْهِيْرًا** " [١]. وقد روى ذلك جماعة من الصحابة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم منهم أُمّ المؤمنين أُمّ سلمة، وعائشة، وأبو سعيد الخدري، وأنس، وواثلة بن الأسقع وغيرهم رضي اللّه عنهم.

وبما ذكرنا من دلالة القرآن والسنة، تَعْلَم أنّ الصواب شمول الآية الكريمة لأزواج النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولعليّ وفاطمة والحسن والحسين، رضي اللّه عنهم كلّهم.

تنبيه: فإن قيل: إن الضمير في قوله: ﴿ **لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ** ﴾، وفي قوله: ﴿ **يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** ﴾، ضمير الذكور، فلو كان المراد نساء النبيّ صلى الله عليه وسلم لقيل: ليُذهب عنكنَّ ويطهرُكنَّ.

فالجواب من وجهين:

الأول: هو ما ذكرنا من أن الآية الكريمة شاملة لهنّ ولعليّ والحسن والحسين وفاطمة، وقد أجمع أهل اللسان العربي على تغليب الذكور على الإناث في الجموع ونحوها، كما هو معلوم في محله.

الوجه الثاني: هو أن من أساليب اللغة العربية التي نَزل بها القرآنُ أنّ زوجة الرجل يُطلق عليها اسم الأهل، وباعتبار لفظ الأهل تُخاطب مخاطبةَ الجمع المذكَّر، ومنه قول تعالى في موسى: ﴿ **فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا** ﴾ وقوله: ﴿ **سَآتِيكُمْ** ﴾، وقوله: ﴿ **لَعَلِّي آتِيكُمْ** ﴾ [٢]، والمخاطب امرأته؛ كما قاله غير واحد، ونظيره من كلام العرب قول الشاعر:

فإن شئت حرَّمتُ النساءَ سواكم   وإن شئت لم أَطْعَمْ نُقَاخًا ولا بَرْداً

وبما ذكرنا تَعلمُ أنَّ قول مَن قال: إن نساء النبيّ صلى الله عليه وسلم لسن داخلات في الآية، يَرُدّ عليه صريح سياق القرآن، وأنَّ مَن قال: إن فاطمة وعليًّا والحسن والحسين ليسوا داخلين فيها، تَرُدّ عليه الأحاديثُ المشارُ إليها " [٣].

ب – السنة النبوية الشريفة:

استدل الشيعة بالسنة النبوية الشريفة على عصمة الأئمة، ولم يكن استدلالهم من باب التصديق والإيمان بالسنة، بل لأنهم وجدوا في بعض هذه الأحاديث شبهة اعتقدوا أنها تساند بدعتهم فاحتجوا واستدلوا بها تدعيماً لبدعتهم في عصمة الأئمة وعودة الإمام الغائب عنهم.

احتج الشيعة بما رواه جابر بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " **يَكُوْنُ اثْنَا عَشَرَ**

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن: باب ومن سورة الأحزاب برقم (٣٢٠٥)، عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما.
ورواة هذا الحديث كلهم ثقات سوى محمد بن سليمان الأصبهاني: فهو على درجة صدوق، فالحديث حسن.

(٢) طه: ١٠.

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٦/٢٣٧–٢٣٨، وينظر للتفصيل أيضاً: تفسير ابن كثير ٦/٣٦٣–٣٧١، وفتح القدير ٤/٣١٧–٣٢٤.

أَمِيْراً "، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إنه قال: " **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ** " [١].

وفي رواية عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: " **إِنَّ هَذَا الأَمْرَ لاَ يَنْقَضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِمِ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً** ". قـــال ثم تكلّم بكلام خفي عليَّ قـــال: فقلت لأبي ما قال؟ قال: " **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ** " [٢].

فالشيعة يحتجون بهذه الأحاديث [٣] لأن فيها شبهاً توافق هَوَاهم وبدعتهم في عصمة الأئمة. لكن هذه الأحاديث الصحاح لا يمكن أن تكون حجة لهم أبداً للأسباب التالية:

إن هذه الأحاديث لا تدل على عصمة الأئمة، بل تنص على أن هناك " **اثْنَا عَشَرَ أَمِيْراً** "، وفي رواية " **اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً** " كما مر. أي أن هؤلاء سيحكمون المسلمين حكماً فعلياً ومن يتتبع سيرة أئمة الشيعة يلاحظ أن معظمهم لم يحكموا حتى أنفسهم بل عاشوا محكومين ومطاردين في كثير من الأزمان والعصور.

ثم إن هذه الأحاديث تقول: إن الإسلام سيكون عزيزاً ومنيعاً، ومَن ينظر إلى حال أئمة الشيعة الاثني عشر وحال الإسلام تتفاوت عزته من عصر إلى آخر، بل أن مهديهم مختبئ منذ قرون لا يستطيع أن يحمي نفسه، فكيف له أن يحمي الإسلام وبيضته.

ثم إن عزة الإسلام كانت في أعلى قمتها في عصر خلفاء بني أمية وبني العباس وبني عثمان أيضاً وليس في عهد أئمة الشيعة الاثني عشر.

وأختم هذه الفقرة بقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الشيعة: " لا ريب أنهم متفقون على مخالفة إجماع العترة النبوية، مع مخالفة إجماع الصحابة، فإنه لم يكن في العترة النبوية – بنوا هاشم – على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم مَن يقول بإمامة اثني عشر، ولا بعصمة أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا بكفر الخلفاء الثلاثة، بل ولا من يطعن في إمامتهم ..." [٤].

ثانياً – الأدلة العقلية:

وبعد أن بينت أدلة الشيعة النقلية وأظهرت ضعف حجتهم واستدلالاتهم، لجؤوا إلى أدلة أسموها عقلية، وهي في حقيقتها خليط مركب من الشهوة والهوى يسير مع انحرافاتهم العقدية، ولعل أهم تلك الأدلة تتلخص فيما يلي:

١ – الإمام قائم مقام النبي صلى الله عليه وسلم وله الولاية العامة في الدين والدنيا وساد مسده، فكما أن شرط العصمة في النبي اتفاقاً، فكذا في الإمام إلزاماً، وبالجملة إن الأدلة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم دالة على عصمة الإمام، وهي انتفاء فائدة نصب الإمام أيضاً على تقدير عدم عصمته وللزوم التسلسل لو لم يكن الإمام معصوماً .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام: باب الإستخلاف برقم (٧٢٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة: باب الخلافة في قريش برقم (١٨٢١).

(٣) وقد تقدم الكلام حوله مفصلاً في ص ٢٤٠ – ٢٤٦.

(٤) منهاج السنة ٣/٤٠٦ – ٤٠٧.

٢- إن الأمر باتباعه أمر مطلق. فلو وقع معصية لزم أن يكون الله آمراً لنا بفعل المعصية، وهو قبيح عقلاً لا يفعله الحكيم تعالى، لأن الإمام حافظ للشرع وكل من كان حافظاً للشرع لابد من عصمته.

٣- إن الخطأ من البشر ممكن، فإذا أردنا رفع الخطأ الممكن يجب أن نرجع إلى المجرد من الخطأ وهو المعصوم .

٤- لو ثبتت عصمة الأمة، لما كانوا بحاجة إلى إمام، لأن الفكرة في وجوب وجود الإمام ترجع إلى صدور الخطأ عن المكلفين (١).

و لا شك أن هذه الأدلة التي سماها الشيعة بالأدلة العقلية من السهل جداً الرد عليها بما يلي:

الحقيقة أن هذه الأدلة واهية قد أثارت على الشيعة موجهة من النقد الممزوج بالاستخفاف والاستهجان، فأدلتهم واهية ولا تستند، لا إلى عقل ولا نقل.

وذلك أن قولهم أن الإمام قائم مقام النبي وأن الإمام معصوم إلزاماً، فهذا القول لا يسانده دليل لا شرعي و لا عقلي، وذلك أن النبي مؤيَّد بالوحي إذا أخطأ لا يقره على خطأه بل يُصَوِّبه، أما غير النبي فإن وقوع الخطأ وارد في حقه دون تصويب إلا من بطانته صالحة إذا كان له تلك البطانة. ومَن يعتقد أن الإمام مؤيَّد بالوحي فإنه يجعله نبياً وهذا كفر مخرج من الملة.

أما قولهم أن الإمام المعصوم يحمي الأمة من الوقوع بالخطأ فهذا القول أثبت التاريخ عدم صوابه، فمن يقرأ التاريخ يرى أن الشيعة أكثر الفرق الإسلامية تفرقة وخرقاً لأصول الإسلام، دون أن تحميهم حجة عصمة أئمتهم بل تفرقوا إلى فرق كل واحدة تلعن أختها.

أما اعتقاد أهل السنة والجماعة فقد حمى الإسلام وبيضته، بفضل الله أولاً، وبفضل تمسكهم بحبل الله وسنة رسوله وإجماع أمته، لاستحالة اجتماع الأمة الإسلامية على الخطأ وإن جاز خطأ بعض الأمة دون بعضها الآخر، فإن هذا لا يفيد تعميمه على المجموع، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " **إِنَّ اللهَ لاَ يَجْمَعُ أُمَّتِي، أَوْ قَالَ: أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم عَلَى ضَلاَلَةٍ، وَيَدُ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ** " (٢).

قال علي بن الحسين (٣): سألت عبد الله بن المبارك من الجماعة؟ فقال: أبو بكر وعمر، قيل له: قد مات أبو بكر وعمر، قال: فلان وفلان. قيل له: قد مات فلان وفلان. فقال عبد الله بن المبارك: أبو حمزة السكري جماعة. قال الترمذي: وأبو حمزة هو: محمد بن ميمون، وكان شيخا صالحا، وإنما قال هذا في حياته عندنا (٤).

وقد ناقش الإمام أبو منصور عبدالقاهر البغدادي الشيعة في بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما فقال: " فإذا سئلوا عن بيعة الحسن لمعاوية لم يمكنهم أن يقولوا أنها كانت صواباً، لأن هذا القول يوجب تصحيح ولاية معاوية وهو عندهم ظالم كافر، ولم يمكنهم أن يقولوا أنها خطأ فيبطلوا عصمة الحسن " (٥).

---

(١) الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة ص ٥٠، ونظرية الإمامة ص ١١٦-١١٩.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة برقم (٢١٦٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقال أبو عيسى هذا حديث غريب من هذا الوجه. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (١٨٤٨).

(٣) ابن واقد المروزي، فاتح خراسان، المحدث الصدوق. مات سنة ٢١٠ هـ. السير ١٠/٢١١، والتقريب ٢/٣٥.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة تحت رقم (٢١٦٧).

(٥) أصول الدين ص ٧٨.

وهكذا نرى أن عبدالقاهر البغدادي قد أبان أن ادعاء العصمة لأئمة الشيعة تفتقر إلى أي دليل شرعي صحيح أو عقلي قويم، بل أن أفعال وأقوال آل البيت تدل على خطئهم واعترافهم بذلك كما سيأتي، وهذا بلا شك موافق لعقيدة أهل السنة والجماعة ومخالف لمذهب الشيعة في عصمة الأئمة.

موقف أهل السنة حول عصمة الأنبياء والأئمة:

أما عقيدة أهل السنة والجماعة في عصمة الأنبياء عليهم السلام فنقول: لا يشك مؤمن ولا يرتاب عاقل فطن في أن الأنبياء هم أكرم الخلق وأكملهم، ودائماً ما نسمع " **أنه لا معصوم إلا الأنبياء** " وهذا كلام سليم مسدد ولكنه ليس على إطلاقه .

لا يستغرب الشيعة ولا يتعجب من كلامنا هذا: فقصدنا هو أن الأنبياء قد يقع منهم النسيان وربما حصل منهم الخطأ بل حتى صغائر الذنوب قد تقع ولكنهم يُسَدَّدُون فيتوبون فيكون الكمال في حقهم أكثر بعد التوبة، والحكم في ذلك كتاب الله أولاً ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في أدلة واضحة بينة.

فننظر إلى قول الله عـــز وجل عن آدم: ﴿ **وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا** ﴾ (١).

وقال الله مخاطباً الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ (٢).

وننظر إلى عتاب الله للرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً: ﴿ **عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ** ﴾ (٣).

وكذلك يقول الله تعالى له: ﴿ **إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا. لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا** ﴾ (٤).

فهذه الآيات قد تبين لنا أن العصمة المطلقة من السهو والخطأ والنسيان وصغائر الذنوب لا تكون حتى للأنبياء، ولا نعجب من هذا، فالحق أحق أن يتبع.

بل إن هذه العقيدة أولاً، وهي العصمة من الذنب والخطأ والسهو والنسيان لم تكن عند الشيعة أنفسهم، حيث قيل للإمام الرضا وهو الإمام الثامن من الأئمة المعصومين عند الشيعة: " إن في الكوفة قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقع عليه السهو في صلاته، فقال: كذبوا إن الذي لا يسهو هو الله الذي لآ إله إلا هو " (٥).

لو نتأمل فيه فيظهر لنا أن رد الإمام الرضا الذي يدل على أن هذا القول إنما ظهر متأخراً عن عصر

---

(١) طه: ١١٥.

(٢) التحريم: ١.

(٣) التوبة: ٤٣.

(٤) الفتح: ١،٢.

(٥) بحار الأنوار ١٧/١٠٥.

الأئمة. وقد ظهر هذا المذهب في نظر الشيعة في القرن الرابع يمثل الاتجاه الغالي المتطرف حتى اعتبر شيخهم ابن بابويه القمي علامة الغلو في التشيع هو نفي السهو عن الأئمة.

يقول ابن بابويه القمي: " إن الغلاة والمفوضة [1] لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقولون: لو جاز أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ؛ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ فريضة، ... وليس سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسهونا؛ لأن سهوه من الله عز وجل، وإنما أسهاه لِيُعلم أنه بشر مخلوق فلا يُتخذ رباً معبوداً دونه، وليَعلم الناس بسهوه حكم السهو. وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول : " أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في إثبات سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والرد على منكريه " [2].

ولو نتأمل في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام ونظرنا فيما قاله: " لا تخالطوني بالْمُصانعة ولا تظنوا بي استثقالاً في حقٍّ قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي " [3].

ثم ننظر إلى الإقرار بالذنب من أمير المؤمنين في نهج البلاغة: " اللهم اغفرلي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعُد علَيَّ بالمغفرة، اللهم أغفر لي ما وَأَيْتُ [4] من نفسي ولم تجد له وفاءً عندي، اللهم اغفرلي ما تقربت له إليك بلساني ثم خالفه قلبي، اللهم اغفرلي رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، وهفوات اللسان " [5].

وكل الأئمة قد نُقِلَ عنهم الاستغفار من الذنوب والمعاصي أيضاً، فهذا أبو عبدالله يقول: " إنا لنذنب ونسيء ثم نتوب إلى الله متابا " [6].

وهذا أبو الحسن موسى الكاظم يقول: " رب عصيتُك بلساني ولو شئتَ وعزتك لأخرستني، وعصيتُك ببصري ولو شئتَ لأكمهتَني، وعصيتُك بسمعي ولو شئتَ وعزتك لأصممتَني... " [7].

فلو كان عليّ والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثاً.

والجديد في هذه المسألة عند المعاصرين من الشيعة هو: أخذهم برأي المتأخرين من الشيعة في دعوى العصمة المطلقة للأئمة، والذي يمثل نهاية الغلو والشطط حيث إن هؤلاء يزعمون أن الأئمة لا يسهون ولا ينسون.

وقد ادعى المجلسي ومن معه الإجماع على هذه الفكرة، فإذا قيل له كيف ينعقد إجماعكم، وشيخكم

---

(١) المفوضة: من غلاة الشيعة، زعموا أن الله تعالى خلق محمداً،ثم فوض إليه خلق العالَم وتدبيره، فهو الذي خلق العالَم دون الله تعالى، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى عليّ بن أبي طالب، فهو المدبر الثاني. ينظر: الفرق بين الفرق ص ٢٥١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/٣٣٤، باب أحكام السهو في الصلاة.

(٣) شرح نهج البلاغة ١/٢١٠.

(٤) ما وأيتُ: أي: ما وعدتُ من نفسي.

(٥) شرح نهج البلاغة ١/٧٧.

(٦) بحار الأنوار ٢٥/٢٠٧.

(٧) بحار الأنوار ٢٥/٢٠٣.

الصدوق ابن بابويه وشيخه ابن الوليد قد خالفا هذا المذهب؟ قالوا: " إن خروجهما لا يخل بالإجماع لكونهما معروفي النسب [١] " [٢].

ومع هذا قد أقر المجلسي بوجود كثير من الأخبار في كتبهم تناقض دعوى نفي السهو عن الأئمة، ولذا قال: " المسألة في غاية الإشكال لدلالة كثير من الآيات والأخبار على صدور السهو عنهم عليهم السلام ... وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم جواز السهو عليهم " [٣].

وهذا اعتراف من المجلسي بأن الإجماع على عصمة أئمتهم بإطلاق يصادم رواياتهم، وهذا دليل على أن عقيدة العصمة عند الإمامية تخالف مذهب الأئمة، بل تخالف مذهب عمّار وسلمان وغيرهما من الصحابة الذين لا نسمع عنهم هذا المعنى للعصمة وحتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

مع هذا سار المعاصرون على خطى المتأخرين مخالفين لأخبار الشيعة نفسها وما قاله كبار شيوخهم، فهذا شيخ الشيعة عبد الله الممامقاني يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي، وهو لا يَنْكُرُ أن مِن شيوخهم السابقين مَن يعتبر ذلك غلواً، لكنه يقول: " إن ما يعتبر غلواً في الماضي أصبح اليوم من ضرورات المذهب " [٤].

والخميني [٥] أيضاً ينفي مجرد تصور السهو في أئمته [٦].

وقد قرر شيخهم محسن الأمين [٧] أن منكر ما هو ضروري في التشيع كافر عندهم [٨].

ومعنى هذا أن متأخريهم يكفرون متقدميهم لإنكارهم ما هو من ضروريات مذهب التشيع، ومتقدموهم يلعنون متأخريهم لأخذهم بمذهب الغلاة المفوضة الملعونين على لسان الأئمة.

فمن نصدق، ومن هو الذي يعبر عن مذهب الشيعة؟ وهكذا يكفر بعضهم بعضاً وينقض بعضهم بعضاً، وكل يزعم أن ما يقوله هو مذهب الطائفة.

---

(١) معروفي النسب: أي أنهما من القميين المتشددين؛ لأنهم يرون ذلك عند كثير من القميين.

(٢) بحار النوار ١٧/١٠٨.

(٣) بحار النوار ١٧/١١٨-١١٩.

(٤) تنقيح المقال في أحوال الرجال ٣/٢٤٠.

(٥) هو روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، كان فيلسوفاً ومرجعاً دينياً شيعياً، قاد الثورة الإيرانية، حتى أطاح بالشاه محمد رضا بهلوي الثاني. حكم إيران في الفترة من (١٩٧٩-١٩٨٩م) إلى أن توفي سنة ١٩٨٩م. ar.wikipedia.org

(٦) الحكومة الإسلامية ص٩١.

(٧) هو محسن بن عبد الكريم بن علي بن محمد الامين، الحسيني العاملي ثم الدمشقي آخر مجتهدي الشيعة الامامية في بلاد الشام. مات سنة ١٣٧١ هـ . الأعلام ٥/٢٨٧.

(٨) كشف الارتياب، المقدمة الثانية. وهو أيضاً مقرر عندهم في مهذب الأحكام ١/٣٨٨-٣٩٣.

المطلب الرابع

عقيدة إمامة الأئمة وعصمتم وأثرها في قبول الحديث ورده عند الشيعة

إن مكانة الإمامة عند الشيعة التي وضعها هؤلاء للأئمة: ركن من أركان الدين لا يتم الإيمان إلا بهـا، وهي كالنبوة منصب إلهيٌّ، وهم يُتَعيَّنون بالنص الإلهي[١]، وكلهم معصومون، ويعلمون ما كان وما يكـون[٢]، بل هؤلاء عند الشيعة شهداء الله عزوجل على خلقه[٣]، ولهم مقاماً لا يبلغه ملَك مقرَّب، ولا نـبي مرسـل، ويَتَلَقَّون وحياً من المَلَك[٤]، فهم يُحلُّون ما يشاؤون ويُحرِّمون ما يشاؤون، ولن يشاؤوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى[٥].

إن الأهمية العليا التي وضعها الشيعة لأئمتهم من صفة الإمامة وغيرها كما سبق ذكرها يترتب ذلـك على قبول الحديث ورده في أمور كثيرة، وسأذكر بعضها وهي ما يلي:

أولاً: اشتمال اصطلاح الحديث على قول الأئمة أو فعلهم أو تقريرهم:

قد توسع الشيعة في اصطلاح الحديث حيث ذكر علي محمد النقوي: أن الحديث " هو ما يَحكي قول المعصوم خاصّة نبيّاً كان، أو إماماً من الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، أو فاطمة عليها السـلام، أو فعلَـه أو تقريرَه "[٦].

فيشمل قول كل واحد من الأئمة أو فعله أو تقريره إضافة إلى ما أسند إلى الرسول صلى الله عليـه وسلم، لأن الأئمة عندهم معصومون ويجري قولهم وفعلهم وتقريرهم مجرى قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره من كونه حجة على العباد واجب الإتباع.

ثانياً: اعتبار الأئمة المصدر الأول المستقل للحديث:

يعتبر الشيعة حديثَ الأئمة في مرتبة الحديث النبوي، فالذي يتلَقَّى الحديثَ عن الأئمة مباشرة بـدون واسطة يُعتبر حديثه مرفوعا مفيداً للعلم لأنه يتلقاه من مصدره الأصلي، وسبب ذلك لأن الأئمة عندهم مصدر التشريع مثل الرسول صلى الله عليه وسلم حيث أنه نزل عليهم الإلهام كما نزل على الرسول صلى الله عليـه وسلم الوحي.

ولهذا قال محمد رضا المظفر في بيان ذلك: " أنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليـغ الأحكام الواقعة فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعة عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي أو من طريق المعصوم قبله ....، وعليه فليس بيانـهم للأحكام من نوع روايـة السنة وحكايتها،

(١) بحار الأنوار ٢٣/٧٠.

(٢) أصول الكافي ١/١٦٠.

(٣) المصدر السابق ١/١٩٠.

(٤) الحكومة الإسلامية ص ٤٧، وأصول الكافي ١/٢٧١، و ٨/١٠.

(٥) المصدر السابق ١/٤٤١.

(٦) الجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة – رسائل في دراية الحديث– ٢/٣٥٨.

ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع ... [(١)].

ثالثاً: عدم انقطاع ورود الحديث:

قد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة إلا المهدي الإمام الثاني عشر المنتظر عند الشيعة، فإنه ما زال حياً عندهم وهو الآن في الغيبة الكبرى وسيظهرعندهم في آخر الزمان،والحياة بحياة المهدي يؤدي إلى القول بعدم انقطاع ورود الحديث لأنه مصدر للحديث مثل الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم.

رابعاً: عدم الحاجة إلى السند بين الإمام والرسول صلى الله عليه وسلم:

إن الإمام عند الشيعة قد يتلَقّى الحديث مباشرة من الله عن طريق الإلهام، وقد يتلَقّاه أيضاً من إمام قبله، وتستمر هذه السلسلة حتى يصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. والإمام معصوم عندهم من الكذب والخطأ والنسيان فلا يحتاج حديثُه إلى سند يوصله إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو في هذه الحالة كراوي الحديث.

ولذلك يقول محمد جواد مغنية: " أما الشيعة فيأخذون بكل حديث يرويه الثقات عن رسول الله أو عن أئمتهم الأطهار، ويعتقدون أن أقوال الإمام في الشريعة هو عين أقوال جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء أسندها إليه أم أرسلها بدون إسناد، وإن الكذب والخطأ محال في حقه " [(٢)].

خامساً: كثرة الإهتمام بأحاديث الأئمة:

إن الإعتقاد بعصمة الأئمة وكونه مصدر الحديث يؤدي اهتمام الشيعة بأحاديث الأئمة اهتماماً بالغاً، وما ذكره محمد بن محمد صادق الصدر [(٣)] يدل على اهتمامهم بأحاديث الأئمة حيث قال: "وقد قام أربعمائة من الشيعة الذين تتلمذوا عليه – يعني جعفر الصادق – فألّفوا من الأحاديث التي أخذها منه أربعمائة مصنّف تُعرَف عند الشيعة بأصول الأربعمائة، وكانت الشيعة تأخذ عنها في ذلك الحين وتعدها مصادر وثيقة " [(٤)].

سادساً: عدم الحاجة إلى تمحيص عدالة الإمام أو ضبطه:

إن الراوي يمكن أن تكون روايته مقبولة ومردودة فلا بد من تمحيص عدالته وضبطه، فيقبل ما كان راويه عدلاً ضابطاً ولا يقبل ما كان غير ذلك. لكن عند الشيعة الإمام معصوم فلا يَكْذِب ولا يخطأ ولا يسهو أبداً [(٥)] فهو خارج عن التمحيص وتفتيش عدالته أو ضبطه، بل هو فوق دائرته.

سابعاً: اشتراط الإمامية لقبول الحديث:

إن الإعتقاد بأن الإمامية أصل من أصول الدين وأن إمامة الأئمة الاثني عشر كان بتنصيص القرآن الكريم والسنة الثابتة، وأن من خالف ذلك فقد أنكر النص الصريح فلا يكون عدلاً، يترتب على ذلك اشتراط الشيعة في الراوي لتكون رواياته مقبولة.

---

(١) أصول الفقه ٦١/٢، وشرح معالم الدين ص٣١٠.

(٢) الشيعة والتشيع ص ٨٥.

(٣) هو أحد المعاصرين، مات سنة ١٩٩٠م. ar.wikipedia.org

(٤) الشيعة الإمامية ص ١٣٢.

(٥) عقائد الإمامية ص ٨٩.

وقد ذكر الطوسي: أن خبر الواحد إنما يكون حجة في العمل إذا كان راويه من الطائفة المحقة [١].

وقد بين علماء الشيعة معنى الإيمان الذي يشترطون في الراوي بكونه إماميا اثني عشرياً، وهذا رأي جمهورهم.

قال زين الدين العاملي في تعريف الصحيح: " هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، وإن اعتراه شذوذٌ " [٢].

وقد صرّح بعض الشيعة باشتراط الإمامة كما ذكره المامقاني حيث قال نقلا عنهم: إن الصحة عند المتأخرين لا بد فيها من ثبوت العدالة والضبط والإمامية في جميع السند " [٣].

ثامناً: رد أحاديث المخالفين للشيعة:

إن الشيعة يرُدُّون أحاديث المخالفين للشيعة وإن كانوا من الشيعة.

يقول محمد مرعي الأمين [٤]: " ثم إن الشيعة لم تعمل بأي حديث ورد عن أي محدِّث أو رواية وردت عن أي راوٍ إلا إذا كانت موافقة للروايات الواردة من طريق أئمة الهدى " [٥].

وإن قيل أن بعض الشيعة قبلوا أحاديث المخالفين؟ فنقول إنهم قبلوها بشرطين:

١ – أن يروي هذا المخالف عن أئمة الشيعة.

٢ – وأن يكون هناك رواية من الشيعة تأتي توافق رواية المخالِف، وإن كان هناك رواية من الشيعة تخالفها فلا تُقبل رواية المخالف.

ثم إن الشيعة عندما عرَّفوا الحديثَ الموثق فقالوا هو: " ما دخل في طريقه مَنْ نَصّ الأصحابُ على توثيقه مع فساد عقيدته " [٦].

يقول زين الدين العاملي: واحترز بقولهم: " نص الأصحابُ على توثيقه " عمَّا رواه المخالفون في صِحاحِهم التي وثَّقُوا رُواتَها، فإنها لا تدخل في الموثَّق عندنا؛ لأن العبرة بتوثيق أصحابنا للمخالِف لا بتوثيق غيرنا؛ لأنا لا نقبل أخبارَهم بذلك. وبهذا يندفع ما يُتوهَّم من عدم الفرق بين رواية مَن خالفناه ممّن ذُكر في كتب حديثنا، وما رووه في كتبهم، فإن الفرق بينهما واضح، وما رووه في كتبهم ملحَق بالضعيف عندنا [٧].

تاسعاً: وضع الأحاديث في الإمامة وفضل الأئمة، ونقد الصحابة:

يعتقد الشيعة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان وصَّى له رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالخلافة من بعده وكذلك تنصيص خلافة الآخرين بعد علي رضي الله عنه. وفي الحقيقة أن الذي يتولى الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أبو بكر رضي الله عنه ولم يكن من الأئمة، فوضعوا الأحاديث في الإمامة والأئمة وما يتعلق بهما.

---

(١) العدة في أصول الفقه ص ٣١.

(٢) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٢٦.

(٣) تنقيح المقال في أحوال الرجال ١/١٧٦، ومقياس الهداية في علم الدراية ص ٥٥.

(٤) هو الأنطاكي قاضي القضاة السوري، مات سنة ١٣٨٣م. ar.wikipedia.org

(٥) لما ذا اخترتُ مذهب الشيعة ص ١٣٤.

(٦) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/١٢٦.

(٧) مقياس الهداية في علم الدراية ١/١٦٨-١٦٩ بتصرف يسير.

ولهذا قال ابن أبي الحديد: " واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مُخْتلقَة في صاحبهم، حَمَلَهم على وضْعِها عداوةُ خصومهم " [١].

ولما كان أكثر الصحابة عند الشيعة قد غصبوا الخلافة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه فوضعوا أحاديث تنال من شخصيتهم وعلى رأسهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

وقد أشار ابن أبي الحديد إلى كذب الشيعة بقوله: " فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة عليه السلام، وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا أبتاه يا رسول الله! وألقت جنينا ميتا، وجعل في عنق علي عليه السلام حبل يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تصرخ ونادى بالويل والثبور، وإبناه الحسن والحسين معهما يبكيان.

وأن عليا لما أحضر سلموه البيعة فامتنع، فتهدد بالقتل، فقال: إذن تقتلون عبد الله وأخا رسول الله! فقالوا: أما عبد الله فنعم! وأما أخو رسول الله فلا. وأنه طعن فيهم في أوجههم بالنفاق، وسطر صحيفة الغدر التي اجتمعوا عليها، وبأنهم أرادوا أن ينفروا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة، فكله لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله " [٢].

عاشراً: اعتبار الإيمان بالأئمة من أهم المقاييس لنقد الحديث والحكم عليه بالقبول والرد:

إن الاعتقاد بالإمامة جعله الشيعة من أهم المقاييس لنقد الحديث والحكم عليه بالقبول ورده. وهذا واضح من تقسيمهم للحديث، ولا يمكن لغير الإمامي أن يكون حديثه صحيحاً أو حسناً عندهم. إنما يدخل حديث غير الإمامي وإن كان ثقةً في درجة " الموثق "، وهو درجة أدنى من الصحيح والحسن.

وقد جعل شيخهم الطوسي القرائن التي تدل على صحة الحديث، منها: موافقة لأدلة نص الكتاب والعقل، إما خصوصاً أو عموماً أو فحواه أو كان موافقة للسنة المقطوع بها من جهة التواتر [٣].

والإمامة اعتبرها الشيعة من الأمور التي قد دلت عليها العقل ونص الكتاب والسنة المقطوع بها [٤].

لذلك من أنكر الإمامة فقد أنكر هذه الأدلة كلها، والمخالف غير الإمامي سواء كان من الشيعة أو غيرها فبإنكاره لأدلة الإمامة يترتب على ذلك عدم قبول حديثه عندهم.

ففي الأخير نقول: إن سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم تشهد بصحة ما ذهب إليه أهل السنة، وتشهد بأن الإمامة لم تكن بنص ولا تعيين. فالحمد لله عز وجل الذي هدانا لهذا، وما كنّا لنهتدي لو لا هدانا الله.

---

(١) شرح نهج البلاغة ٣/٢٦.

(٢) شرح نهج البلاغة ١/١٥٨-١٥٩.

(٣) العدة في أصول الفقه ص ٥٤.

(٤) ينظر: كشف الأسرار ص ١٢١ – ١٢٦، وعقائد الشيعة ص ٥٢-٥٤، وكشف الغمة في معرفة الأئمة ١/٥٨.

المبحث الرابع
المقارنة بين المذهبين

١- شروط الراوي الذي يقبل حديثه عند أهل السنة والشيعة

٢- عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة والشيعة

٣- عقيدة إمامة الأئمة وعصمتهم وأثرها في قبول الحدث ورده عند أهل السنة والشيعة

المقارنة بين المذهبين

١ - المقارنة بين شروط الراوي الذي يقبل حديثه عند أهل السنة والشيعة:

فنقول إن أهل السنة والشيعة الإمامية إشترطا الإسلامَ شرطاً للراوي الذي يُقبل حديثُه، إلا أن أهل السنة والجماعة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وهو الذي يُقابل الكفر. وأما الشيعة الإمامية فهم لا يقولون بأنه مرادف للإيمان، لأن الإسلام عندهم ينطبق عليهم وعلى غيرهم، وأما الإيمان فهو ينطبق عليهم فقط دون غيرهم، بل يقيّدون الإمامية بالاثني عشرية حتى لا يدخل فيها جميع الطوائف من الشيعة.

ومع ذلك فإن شرط الإيمان الذي هو بمعنى كون الراوي شيعياً إمامياً اثني عشرياً، وكذلك إعتبار غيرهم غير عدول يجعل الحديث يدور في الدائرة الشيعية الضيّقة، فلا تُقبل عندهم رواية غير الإمامي وإن كان ثقة. بل يأتي الموقف أبعد من ذلك لأن غير الإمامي لا يعتبر ثقة لأنه فاسق العقيدة عندهم. والعياذ بالله.

وعكس ذلك نرى أن الطوسي قبل رواية الفاسق إذا كان من الشيعة، وقد حاول بعض علماء الشيعة المعاصرين [١] نفي القول بأن الشيعة يشترطون كون الراوي من الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ولكن هذا هو المقرر في كتب مذهبهم، ونص عليه كبار أئمة مذهبهم، وإذا كان لهم رأي خلاف ذلك فيكون ذلك رأياً شخصياً لا يمثل المذهب الشيعي كما ظهر بما ذكرنا.

أما شرط العقل فيعبر عند أهل السنة والشيعة بالبلوغ تارةً وبالتكليف في أخرى. وهذا الإختلاف في العبارات ليس فيه تناقض معناً، لأنه لا يُتصور العقل والإدراك دون البلوغ في الكثير الغالب. والعقل والبلوغ مدار التكليف فلهذا اشترطا العقل.

أما الطفل عند أهل السنة إذا كان طفلاً مميِّزاً عند التحمل، عاقلاً بالغاً عند الرواية، فتُقبل، لأن الخلل قد اندفع عن تحمله وأدائه [٢].

ويدل على جوازه إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قبول رواية جماعة من أحداث ناقلي الحديث من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده [٣].

وعلى ذلك درج السلف الصالح من إحضار الصبيان مجالس الرواية، ومن قبول روايتهم فيما تحمَّلوه في الصغر.

وأما عند الشيعة رواية الطفل لا تُقبل مطلقاً فلهذا قال زين الدين العاملي: " لا تُقبل رواية الصبيّ والمجنون مطلقاً، لارتفاع القَلَم عنهما [٤]، الموجب لعدم المؤاخذة، المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب

---

(١) منهم: محمد جواد مغنية، ينظر كتابه " الشيعة والتشيع " ص ٨٥، والشيخ محمد بن محمد المدني، و ينظر موقفه في كتاب " الوحدة الإسلامية " ص ٣٦١.

(٢) الكفاية ص ٧٦.

(٣) قد أورد الخطيب في " الكفاية " أحاديث مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم وحدّثوا بها بعد ذلك، وقُبلت عنهم رواياتهم، ص ٥٤- ٥٥. وتدريب الراوي في النوع الرابع والعشرون.

(٤) الخصال: باب الثلاثة: " القلم رفع عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ " ٩٤/٤٠.

الكذب على تقدير تمييزه، ومع عدمه لا عِبرةَ بقوله " [1].

أما العدالة فقد اشترط جماهير أهل السنة في الراوي الذي تقبل روايته أن يكون عدلاً، وهو الذي ذهب إليه جمهور الشيعة أيضاً. ولكن كما ذكرنا سابقاً أن العدالة عندهم بمفهومها الخاص فهي تنطبق على الشيعة الإمامية الاثني عشرية فقط. لأن أهل السنة والجماعة عندهم فُسَّاقاً مسلمين فقط، وليسوا بمؤمنين، والعدالة أحد شروط القبول عندهم، وأهل السنة ليسوا بعدول عندهم. ولهذا لا يقبلون رواية أهل السنة ولو كانوا ضابطين [2].

٢- أما عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة والشيعة من حيث المقارنة:

فنقول: بعد دراسة مسألة عدالة الصحابة في قبول الحديث ورده **عند أهل السنة** فقد وصلنا إلى نتيجة:

يرى أهل السنة والجماعة أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول، تلقت الأمةُ كتابَ الله عزوجل، وسنةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم قَبْلَ غيرهم، وعُرفت تعاليمُ الإسلام، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، والطعن فيهم، والتجريح لهم، يزلزل بناء الإسلام، ويقوض دعائم الشريعة، ويشكّك في صحة القرآن، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام صلى الله عليه وسلم.

ولذلك قال أبوزرعة الرازي: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة. والجرح بهم أولى، وهم زنادقة [3].

لذلك عنى علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة، لأنه دفاع عن عرين الإسلام، ولم يكن الدفاع نزوة هوى، ولا عصبية؛ بل كان نتيجة لدراسات تحليلية وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدق موازين الرجال؛ مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال.

وبعد هذا التحقيق والتدقيق، يرى أهل السنة والجماعة أن جميع الصحابة رضي الله عنهم هم خير أمة أخرجت للناس، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب الله عزوجل، وهدي رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد اضطر أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعقيدة، وقرروا أن الصحابة كلهم عدول، وقد تحققت فيهم صفة العدالة، ومن صدر منه ما يخالف ذلك كوقوع في معصية مثلاً، فإنما هي لمرة واحدة ولأفراد قلائل، ثم لم يلبث من وقع منه ذلك أن يتوب إلى الله توبة نصوحاً [4].

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/٢١٤.

(٢) وقد سبق ذكره في المطلب الأول: شروط الراوي الذي يقبل حديثه ورده عند الشيعة في ص ١٥٩.

(٣) فتح المغيث بشرح الفية الحديث ٤/٩٥.

(٤) علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ٢٣١-٢٣٢، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٤٩٩.

نعم! وليس المراد بعدالة الصحابة رضي الله عنهم هو عصمتهم عن الخطأ والنسيان، والذنوب والعصيان، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم ، إذ العصمة لم تثبت لأحد بعد أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام، وإنما المراد بعدالتهم– وهو الصحيح– أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى والمروءة. وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، ولذلك تقبل مروياتهم من غير أن نبحث عن عدالتهم أو نطلب من أحد تزكيتهم.

ثم إن قضية عدالة الصحابة أمر مجمع عليه بين أهل السنة، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة، وغيرها من المذاهب المتبوعة كالظاهرية، وأتباع الأوزاعي وغيرهم ممن انقرضوا الآن، والمخالف لهذه القضية محجوج بالآيات المستفيضة، والسنة الصحيحة في تعديل كل صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

مما لاشك فيه أن عدالة الصحابة رضي الله عنهم عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول [1].

وأما عدالة الصحابة عند الشيعة فقد وصلنا إلى نتيجة:

إن فكرة عدالة الصحابة مرفوضة عند الشيعة بصورتها العمومية التي يتبناها أهل السنة كما أن التعريف العام الذي يتبنونه حول الصحبة مرفوض أيضاً.

وليس موقف الشيعة المتشدد هذا تجاه الصحابة فقط، بل تقف نفس الموقف من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم. فالخلفاء الثلاثة في نظر الشيعة يحملون القدر الأكبر من الانحراف الذي حدث بعد وفاة الرسول صلى اللّه عليه وسلم.

وهم إنْ كانوا يعدِّلون بعض الصحابة فقد استثنوا الخلفاء الثلاثة من هذا التعديل بل قدَّموا هؤلاء الصحابةَ عليهم. فعمار وأبو ذر وسلمان وحذيفة والمقداد وجابر بن عبداللّه وبلال وغيرهم مقدَّمون على أبي بكر وعمر وعثمان. ويعتقدون أن محاولة رفع الخلفاء الثلاثة إنما هي من صنع السياسة بهدف ضرب الإمام علي وآل البيت.

ونفس الموقف ينطبق على أمهات المؤمنين، فالشيعة لا تعدل عائشة ولا حفصة وتقدم عليهما السيدة خديجة وأم سلمة. وتعتقد أن رفع عائشة إنما هو غرض سياسي الهدف منه تحجيم دور السيدة خديجة في حركة الدعوة وتقليص حجم السيدة فاطمة عليها السلام ومكانتها الشرعية.

وإذا كان أهل السنة يعتبرون أن الطعن في الصحابة طعن في الكتاب والسنة، وهم بهذا يشككون في عقائد الشيعة التي لا تعترف بفكرة العدالة. فإن هذه الحجة باطلة عند الشيعة حيث إنهم يعتبرون أن مصدر تلقي الكتاب والسنة ينحصر في آل البيت وليس في الصحابة. ومقياس عدالة الصحابي وعدم عدالته إنما يتحدد بموقفه من آل البيت. فإن والاهم كان عدلاً. وإن عاداهم كان مذموماً متروكاً. ومن المعروف عند الشيعة أن معظم الصحابة وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة قد حادوا عن نهج آل البيت وانحازوا للقبلية والعصبية والهوى بعد وفاة الرسول صلى اللّه عليه وسلم. فمن ثم فإن الشيعة لا تقر بعدالة هذه الكثرة وترفض اتباعها والنقل عنها.

---

(١) وقد سبقتْ الأدلة من القرآن والسنة والإجماع والعقل حول عدالة الصحابة وأثرها في قبول الحديث ورده عند أهل السنة ينظر: ص ١٦٥ – ١٧٥.

وتقر بعدالة القلة القليلة منهم التي والت آل البيت وسارت على نهجهم.

ثم إن مفهوم العدالة عندهم بصورته المطلقة إنما يتحقق في آل البيت وحدَهم، لكونهم مصدر التلقي ولا يجوز أن ينطبق بحال على أناس محل شك وسيرتهم وممارستهم ومواقفهم تدفع إلى عدم الثقة فيهم. وعندما نجزم بأن مصدر تلقي الكتاب والسنة ينحصر في دائرة الصحابة كما يقول أهل السنة وهم على ما نعرف من الخلاف والتجاوز والاقتتال. فإن هذا التصور سوف يقودنا بالتالي إلى الشك فيما نتلقاه منهم. وما دُمنا نؤمن بعصمة الكتاب فان هذا الإيمان يجب أن يقودنا الى عصمة مصدر التلقي. فهذه هي النتيجة الطبيعية لهذا الإيمان. وهي نتيجة تقودنا إلى الثقة في هذا المصدر.

وهذا الأمر يتبين لنا بوضوح عند ما نُلقي نظرة على جانب أهل السنة وما تلقوه من الصحابة. فقد تلقوا كتابا محرفاً في معانيه واحاديث مخترعة ومنسوبة للرسول. ولقد سارت الأمة طوال القرون السالفة على ما تلقته من الصحابة مما هو واضح فيه غلبة أقوال الرجال على النصوص، وتدخل السياسة والحكام في صياغة شكل الإسلام.

و**الخلاصة** أن أهل السنة مجبورون على تبني قضية العدالة وإلا نقضوا الكتاب والسنة، بينما الشيعة ينقضون فكرة العدالة لاعتقادهم أن آل البيت هم مصدر تلقي الكتاب والسنة. فإما عدالة الصحابة، وإما عدالة آل البيت. ولا يمكن لأي من الخطين أن يسود إلا على حساب الآخر. وهو ما حدث. فقد ساد خط الصحابة من بعد وفاة الرسول وباد خط آل البيت.

ومنذ ذلك الحين ظهرت صورة مختلفة للإسلام بل صور مختلفة عن صورة الإسلام الذي يحمله آل البيت والذي لم تتح له فرصة البروز والسيادة.

٣- عقيدة إمامة الأئمة وعصمتهم وأثرها في قبول الحدث ورده عند أهل السنة والشيعة من حيث المقارنة:

إن من عقائد الشيعة الإمامية أن الإمامة تعتبر أصلاً من أصول الدين وركناً من أركان الإسلام، وأنها منصب إلهي كالنبوة، بل فوق النبوة والرسالة عند كثير منهم، حتى يرى بعضهم أن لا فرق بين النبوة والإمامة إلا الاسم فقط! ويظهر تناقض قولهم حين قالوا بأنه لابد أن يوجد في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر، وأنه لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة لإرشاد الناس إلى طريق مستقيم، ومع ذلك يقول هؤلاءالشيعة بأن للإمام أن يغيب عن الناس ولو ألف عام!

ثم ذهب هؤلاء إلى تكفير من لم يكن إمامياً؛ لأن إنكار الإمامة كفر عندهم، بل بالغ بعضهم إلى أنه شرٌّ من إنكار النبوة !! وأن أعظم الظلم عندهم هو غصب حق الأئمة في الخلافة.

وغلوهم في هذا الاعتقاد يجرُّهم إلى الاعتقاد بعصمة الأئمة بدعوى أن الأئمة حفظة الشرع والقوامون عليه، حالهم في هذا حال النبي! حتى بالغوا إلى أن قالوا أن الإمام لا يسهو ولا ينسى.

ثم هؤلاء حصروا عدد الأئمة إلى نشوء عقيدة الغيبة؛ لأن الزمان كما يدعون لا يخلو من حجة الله عقلاً وشرعاً، فيترتب على ذلك أن إمامهم الأخير غاب عن الأبصار بأمر من الله! وسيخرج في آخر الزمان.

وبسبب هذه العقائد ردُّوا أحاديث أهل السنة لأن عند الشيعة لا ينفع توثيق غير الإمامي إلا مِن قبل الإماميين أنفسهم، ولا يعتد بتوثيق أحد من قبل أئمة الجرح والتعديل عند أهل السنة.

فتظهر لنا النتيجة من عقيدة الشيعة في الإمامة أن الحديث الذي سُمع من فم الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد من الأئمة مباشرة يُعتبر عندهم كالقرآن، ويعتقدون أيضاً أن أقوال الأئمة في الشريعة هو عين أقوال جدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أسندوها إليه أو لم يسندوها.

ثم كتبهم التي تتعلق بالأحاديث والروايات الشيعية، وما تضمنته هذه الكتب من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل نصيبا بسيطاً جداً، بل يمكن أن نقول: إنها شاذة ونادرة ربما حوالي خمس في المائة، والبقية تضم إرشادات وأعمال وأقوال وأحوال الأئمة المعصومين مع سندها، وكل ذلك من وجهة نظر شيعية خالصة؛ لأن هؤلاء الأئمة في نظرهم هم حجة الله على عباده حتى يوم القيامة، وهم ممثلوه والمتحدثون باسمه[1].

وأما **عند أهل السنة فإن قضية الإمامة** أو الخلافة هي قضية مصلحية تناط بإختيار الأئمة من أهل الحلّ والعقد، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم توفي ولم يوص أحداً لمنصب الإمامة أو الخلافة. فأحكام الإمامة عند أهل السنة من أحكام الفروع وليست من أصول الدين، وإنما بَحَثها أهلُ السنة في مبحث العقائد لأن أهل البدع جعلوها من أصول دينهم، وخالفوا فيها ما تواتر من النصوص الشرعية.

فيشترط للإمام أن يكون مكلفاً، مسلماً، عدلاً، حرًّا، ذكراً، مجتهداً، شجاعاً، ذا رأي وكفاية، قرشيًّا. فإن لم يوجد من قريش من يستجمع الصفات المعتبرة فرجل من العجم، ولا يشترط أن يكون هاشمياً ولا معصوماً ولا أفضل من يولى عليهم.

فالخلاصة أن الإمامة عند أهل السنة لا تعني الحكم المطلق ولكنها سلطة تستند إلى رضاء المسلمين الذي يتمثل في صورة عقد، فالأمة أو نائب الأمة هم الذين يُنصبونه، وأن الخليفة يمارس سلطاته تحت رقابة الأمة والمسلمين؛ لأنها صاحبة الحق في السيطرة عليه، ولهم أن يعزلوه إذا فقد الصلاحية للمنصب لأسباب تجيز العزل، والله أعلم.

(١) ينظر: الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص ١١٠.

الباب الثاني

علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة الإمامية الاثني عشرية

ويشتمل هذا الباب على فصلين

الفصل الأول: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة

المبحث الأول: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما عند أهل السنة

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادره

المطلب الثالث : طبقات الرواة عند أهل السنة

المبحث الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل عند الشيعة

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما وأهم مصادره

المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره عند الشيعة وأهم مصادره

المطلب الثالث: طبقات الرواة عند الشيعة وأهم كتبهم

المبحث الثالث: مقارنة بين المذهبين

الفصل الثاني: ضوابط علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة

المبحث الأول: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند أهل السنة

المطلب الأول: الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند أهل السنة

المطلب الثاني: مراتب أحكام النقاد على الرواة عند أهل السنة

المبحث الثاني: أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند الشيعة

المطلب الأول: الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند الشيعة

المطلب الثاني: مراتب أحكام النقاد على الرواة عند الشيعة

المبحث الثالث: عناية علماء أهل السنة لعلوم في ميدان علم الرجال

المطلب الأول: عناية أهل السنة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثاني: عناية أهل السنة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث: عناية أهل السنة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المطلب الرابع: الجهود المبذولة عند أهل السنة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها

المبحث الرابع: عدم عناية علماء الشيعة الإمامية لعلوم في ميدان علم الرجال

المطلب الأول: قلة عناية الشيعة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثالث: عدم عناية الشيعة بجمع طرق الحديث وبيان علله قلة

المطلب الرابع: قلة الجهود المبذولة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند الشيعة

الفصل الأول

نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة

المبحث الأول

نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما

المطلب الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادره

المطلب الثالث

طبقات الرواة عند أهل السنة

المبحث الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل عند الشيعة

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما

المطلب الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره عند الشيعة وأهم مصادره

المطلب الثالث

طبقات الرواة عند الشيعة وأهم كتبهم

المبحث الثالث

مقارنة بين المذهبين

المبحث الأول

نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما

المطلب الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادره

المطلب الثالث

طبقات الرواة عند أهل السنة

المبحث الأول
نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة

إن السنن التي عليها مدار تفصيل الأحكام ومعرفة الحلال والحرام إلى غير ذلك من أمور الدين، إنما ثبتت بعد معرفة رجال أسانيدها ورواتها. ومِن آكد آلات السنن المعيِّنة عليها، ومؤدِّية إلى حفظها: هو **علم الجرح والتعديل**.

ولأهمية هذا العلم وعظيم موقعه في كشف الصحيح من الجريح، قال الإمام علي ابن المديني: " معرفة الرجال نصف العلم ومعرفة فقه الحديث نصف العلم " [(١)].

وكذلك قال الحافظ ابن عبد البر : " إن العلم محيط بأن السنن أحكام جارية على المرء في دينه في خاصة نفسه وفي أهله وماله، ومعلوم أن من حُكم بقوله، وقُضي بشهادته، فلابدّ من معرفة اسمه ونسبه، وعدالته والمعرفة بحاله " [(٢)].

لذلك اهتم العلماء بتأليف تواريخ الرواة الثقات والمجروحين، ليُعرفوا ويُعرف حكم ما نقلوا لنا من سنن الدين عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم.

فمن وجدوه عدلاً عدَّلوه، ومَن ثبت لهم أنه مجروح جرحوه، ولم يراعوا في جميع ذلك أيَّة اعتبارات شخصية، اللهمّ إلا الإخلاص لله تعالى، والاحتياط لحفظ سُنّة النبي صلى الله عليه وسلم.

ولو لم يكن منها إلا التنبيهُ إلى المقصرين في علم السنة على ما لم يثبت، فضلاً على ما هو مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليجتنبوه، ويحذروا من العمل به، واعتقاد ما فيه، وإرشاد الناس إليه لكَفَى وشَفَى.

إذاً ليس عجباً إكثار العلماء من البيان لأحوال الرواة، وهَتْك أستار الكذّابين ونفيهم عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وهم قاموا بأعظم الجهاد، لا سيما في زمن ظهور الفساد.

وهم حقاً كانوا عدولَ هذه الأمة في حَمل العلم وأدائه، وممن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف. والحقُّ أحقُّ أن يُتّبع، فجزاهم الله عن هذا الدين وأهله كلّ خير.

ففي بداية ذكر نشأة علم الجرح والتعديل لابدّ من تعرّف على الجرح والتعديل مع بيان مشروعيتهما عند أهل السنة.

---

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ص ٢٩.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المقدمة ١/ ١٩.

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما عند أهل السنة

أولاً: تعريف الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً:

تعريف الجرح لغةً:

الجَرْح - بالفتح - جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحاً: أَثَّرَ فيه بالسِّلاح؛ وجَرَّحَه: أكثر ذَلِكَ فيه. ويقال: جـرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره. وقد قيل ذلك في غير الحـاكم أيـضاً: جرح الرجل، أي غض شهادته.

وقال الأزهري: ورُوِي عن بعض التابعين أنه قال: كثُرت هذه الأحاديث واسـتَجْرحتْ أي فـسدتْ وقلّ صحاحُها. أراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهلَ العلم بها إلى جرح بعض رُواتها، وردِّ روايته [1].

والجُرح - بالضم - اسم للجرح [2]. وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرح بالـضم يكـون في الأبـدان بالحديد ونحوه؛ والجَرح بالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها. وقال الزبيدي [3]: وهو المتـداوَل بينهم وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد [4].

تعريف الجرح اصطلاحاً:

وقال ابن الأثير: " الجرح ": وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطـل العمـل به " [5].

وقال محمد عجاج: " الجرح في الاصطلاح: هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخـل بحفظـه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردها، والتجريح وصف الراوي بصفات تقتـضي تـضعيف روايته أو عدم قبولها " [6].

وقال محمد ضياء الرحمن الأعظمي [7]: " هو بيان لعيوب رواة الحديث التي لأجلها تسقط عدالتهم،

---

(١) لسان العرب في مادة "جرح".

(٢) تهذيب اللغة ، وتاج العروس "جرح".

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، علاّمة باللغة والحديث والرجـال والأنساب، من كبار المصنفين. أصله من واسط (في العراق) ومولده بالهند (في بلجرام) ومنشأه في زبيد (باليمن)، مات سنة ١٢٠٥ هـ. الأعلام ٧/٧٠.

(٤) تاج العروس في مادة "جرح".

(٥) جامع الأصول ١/١٢٦.

(٦) أصول الحديث، دارالفكر بيروت، ص ٢٦٠.

(٧) هو عالم هندي، حصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر وعنوان رسالته: (أقضية النبي صلى الله عليه وسلم)، ونوقشت في عام ١٣٩٧ هـ. وله أيضاً كثير من المؤلفات والتحقيقات.

ويكون حديثهم من عداد الضعاف " [1].

الخلاصة في تعريف الجرح:

إن الجرح هو وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها.

فالموصوف بما يقتضي تليين روايته هو " الصدوق سيئ الحفظ " تتقوى روايته بوجود قرينة مرجّحة لجانب ضبطه لحديث معين.

والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات:

إما أن يكون تضعيفاً مطلقاً فهذا لاتقبل معه رواية الراوي عند تفرّده بها ولكن تتقوى بالمتابعة من مثله فترتقي إلى حسن لغيره.

وإما أن يكون تضعيفاً مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات فيختص الضعف بما قُيد به دون سواه.

وإما أن يكون تضعيفاً نسبياً وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة.

وأما الموصوف بما يقتضي ردّ روايته فهو الضعيف جداً فمن دونه لا يُقوِّي غيره ولا يَتَقوّى بغيره [2].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن اكتساب الراوي ما ينافي العدالة مدعاة لأن يجرحه الناس ويهتكوا حرمته.

تعريف التعديل لغة واصطلاحاً عند أهل السنة:

تعريف التعديل لغةً:

التعديل من العَدْل، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور،...يقال: فلان من أهل العدالة أي من أهل العدل. والعدل: الحكم بالحق. والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه. وقال الباهلي: رجل عدل وعادل: جائز الشهادة. ورجل عدل: رضا ومَقْنَعٌ في الشهادة. وتعديل الشيء: تقويمه، بحيث يكون مستقيماً [3].

تعريف التعديل اصطلاحاً:

قال ابن الأثير: " التعديل": وصف متى التحق بهما -أي الراوي والشاهد- اعتُبِرَ قولهما وأُخِذَ به [4].

وقيل: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته [5].

والقبول هنا على إطلاقه فيشمل: مَن تُقبل روايته وتعتبر في مرتبة الصحيح لذاته، ومَن تُقبل روايته

---

(١) دراسات في الجرح والتعديل ص ٥٤.

(٧) انظر: ضوابط الجرح والتعديل ص١٠ .

(٣) ينظر: لسان العرب مادة "عدل".

(٤) جامع الأصول ١/١٢٦.

(٥) خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل ص ٦.

وتعتبر في مرتبة الحسن لذاته . وذلك لأن هؤلاء يُحتجُّ بمروياتهم وإن تفاوتت مراتبها.

الخلاصة في تعريف علم الجرح والتعديل عند أهل السنة:

وبناء على ذلك فعلم الجرح والتعديل هو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردها بألفاظ أو عبارات مخصوصة.

وينصب هذا العلم بالأساس على رواة الأحاديث النبوية وآثار الصحابة، ويقوم على ذكر أحوالهم مما له مدخل في قبول أخبارهم أو ردها، فيقتصر في بعض الأحيان على لفظة أو لفظتين تفيدان التعديل أو التجريح، أو إنه تلخيص الكلام على الراوي أي بيان حاله بخصوص الرواية بعبارة قصيرة جامعة محررة بعد تمحيص ودراسة وتتبع. وذلك أمر جَلَل، فهو نصف علم الحديث لأن الحديث سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة، ومعرفة أحوالهم نصف هذا العلم بلا ريب.

وبَيْن علم الجرح والتعديل وعلم الرجال عموم وخصوص، إذْ إن علم الرجال هو العلم الذي يعني بمعرفة الرواة من حيث أحوالهم عدالةً وجرحاً، ويعني أيضاً بما يخدم ذلك ويحققه كمعرفة أسمائهم وأنسابهم وكناهم وألقابهم ومواليدهم ووفياتهم وطبقاتهم، مما يعين على التمييز بينهم ولا سيما مع كثرتهم وتشابه أسمائهم أو أسمائهم وأنسابهم وكناهم إلى غير ذلك مما يوقع في الخلط الشنيع كتضعيف الثقة وتوثيق الضعيف، وردِّ الحديث المقبول وقبول الحديث المردود.

فالخلاصة في تعريف علم الجرح والتعديل أنه: علمٌ يتعلق ببيان مراتب الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنِّيَة متعارف عليها عند علماء الحديث، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث.

ثانياً: مشروعية علم الجرح والتعديل:

علم الجرح والتعديل من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس.

ونظراً لما يتضمنه علم الجرح والتعديل من ثلب الرواة والقدح فيهم مما قد يظن معه مخالفة مقاصد الشريعة من حفظ أعراض المسلمين وعدم غيبتهم، و هذا أهم مقصد للشريعة الإسلامية، لذلك احتاج علماء الأمة إلى بيان وجه مشروعية الجرح والتعديل، وإقامة الأدلة على ذلك.

ومشروعية علم الجرح والتعديل قد تثبت من الأدلة النقلية والإجماع والأدلة العقلية، وسيأتي بيانها مما يلي:

أولاً: الأدلة النقلية:

مشروعية الجرح والتعديل من القرآن:

في القرآن الكريم آيات كثيرة فيها تزكية أو تجريح كانت نبراسا للمحدثين اقتبسوا منها بعض الألفاظ المفيدة لذاك كما ستأتي:

١ – أما في الجرح فقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (١).

هذه الآية أصلٌ في اعتبار العدالة والضبط في الرواة، كما أنها دليل في وجوب التبيّن والتثبُّت من حقيقة خبر الفاسق.

قال ابن تيمية: " بل هذه دلالة واضحة على أن الإصابة بنبأ العدل الواحد لا يُنهى عنها مطلقاً، وذلك يدل على قبول شهادة العدل الواحد ... " (٢).

وقال أيضاً: "هذا نص في أن الفاسق الواحد يجب التبيُّن في خبره، وأما الفاسقان فصاعدا، فالدلالة عليه تحتاج إلى مقدمة أخرى ...، وإنما أمر بالتثبت عند خبر الفاسق الواحد، ولم يأمر به عند خبر الفاسقين؛ فإن خبر الإثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجبه خبرُ الواحد " (٣).

٢ – وقال تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (٤).

ففي هذه الآية تجريح للمنافقين ورميهم بالكذب.

٣ – وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (٥).

وفيها تعديل عام للصحابة الكرام، فهم بشهادة هذه الآية مرضيون.

٤ – وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٦).

يظهر من هذه الآية أن الواجب على أهل العلم تمييزُ الحق وإظهاره؛ ليهتديَ بذلك المهتدون، ويرجع الضالون، وتقوم الحُجَّة على المعاندين؛ لأنَّ الله فصَّل آياته، وأوضح بيّناته؛ ليميزَ الحق من الباطل، ولتستبينَ سبيل المهتدين من سبيل المجرمين، فمَن عمل بهذا من أهل العلم فهو من خلفاء الرسل وهداة الأمم. ومَن لبس الحق بالباطل، فلم يميِّز هذا من هذا، مع علمه بذلك، وكَتَم الحق الذي يعلمه، وأمر بإظهاره فهو من دعاة جهنم؛ لأن الناس لا يقتدون في أمر دينهم بغير علمائهم (٧).

٥ – قوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ (٨). وقال تعالى: ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٩).

---

(١) الحجرات: ٦.
(٢) مجموع الفتاوى ١٥/٣٠٧.
(٣) المصدر السابق ١٥/٣٥٢-٣٥٣.
(٤) المنافقون: ١.
(٥) الفتح: ١٨.
(٦) آل عمران: ١٧٩.
(٧) تفسير السعدي ص ٥٠ بتصرف يسير.
(٨) الطلاق: ٦.
(٩) المائدة: ٩٥.

ففي الآية الأولى يأمر الله تعالى بالتثبُّت في الأخبار، والآيات الأخرى يطلب الله تعالى العدلَ والرِّضا في الشهود.

ومعلوم أنَّ الأمر بالتثبت في الأخبار في الآية الأولى عامّ، فالأخبار التي تُنقل عن الله ورسوله تدخل فيها دخولاً أوليًّا.

وطلب الرِّضا والعدل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو دينٌ للأمَّة، وتشريع لها، وهو المصدر الثاني في التشريع أولَى من أن يُطلب في الشهادة.

مشروعية الجرح والتعديل من السنة:

١ – حديث عائشة رضي الله عنها: " **أَنَّ رَجُلاً اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّه، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّه مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّه**" [١].

إن في هذا الخبر دليلا على أن إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة، إذ النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ** "، ولو كان غيبة لم يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما قصد أن ينجي الناس من فحش الرجل وشرّه ، بإعلامهم ما علم من حاله وفساد خُلقه، لا أنه أراد ثلبه، وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه.

ثم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في ذلك الرجل على وجه الذمّ لما كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خُلقه ليحذره السامع كما يفيده قوله : " **إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّه مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّه** " ولذلك تطلّق النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه وانبسط إليه مدارة له لا مداهنة [٢]، [٣].

٢ – حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: " **إِنَّ أَبا عَمْرِو بن حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ... فقال لها النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ ابْنَ أَبِي سُفْيَان، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فقال رَسولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: أَمَّا أبو جَهْمٍ فلا يَضَعُ**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب: باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً برقم (٦٠٣٢).

(٢) قال ابن الأثير: المداراة ملاينة الناس وحسن صحبتهم واحتمالهم لئلا ينفروا عنك. النهاية في غريب الحديث ٢/١١٥.
والمداهنة : أن يرى منكر غير مشروع ويقدر على دفعه ولم يدفعه حفظا لجانب مرتكبه أو جانب غيره أو لقلة مبالات في الدين. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٤/١٦٤.

(٣) انظر: فتح الباري ١٠/٤٥٤.

عَصاهُ عن عاتقه، وَأَمَّا مُعاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لاَ مالَ له، انْكِحي أُسَامَةَ بنَ زَيْد.." الحديث [١].

ذكر الخطيب البغدادي: إن في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتُجتَنَب الروايةُ عنهم وليُعْدَل عن الاحتجاج بأخبارهم ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له، عند مشُورة استُشير فيها لا تتعدَّى المستشيرَ – فاطمة – وكان من باب النصيحة والمشُورة لها والمضرة في هذا الموضوع لا تتعدى فاطمة ، فمن باب أولى كان إظهار العيوب الكامنة في نقلة السنة و عدم السكوت عنها أولى بالجواز وأحق بالإظهار لأن السكوت عن إظهارها قد يؤدي إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال والفساد في شريعة الإسلام [٢].وبالتالي تلحق المضرة جميع الأمة ، والله أعلم.

٣– و في **التعديل** قوله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: " **إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ** " [٣].

٤– وقوله صلى الله عليه وسلم في فاتح القسطنطينية: " **لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، وَلَنِعْمَ الأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ** " [٤].

٥– وقوله صلى الله عليه وسلم في تزكية القرون الثلاثة : " **خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ** " [٥].

ثانياً: الإجماع

مشروعية الجرح والتعديل من إجماع أئمة الحديث:

إن جرح الرواة بقدر الحاجة لا يعدّ من الغيبة المحرمة فقد ذكر النووي: إنّ الغيبة تُباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها وإن من تلك الأغراض تحذير المسلمين من الشر ونصيحتُهم، وذلك من وجوه: منها: جرح المجروحين من الرواة والشُّهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة [٦].

إذ يترتب عليه تمييز الأحاديث الثابتة عن الروايات الضعيفة والواهية والموضوعة التي لا تثبت صحتُها لما في أحوال رواتها من الأمور المنافية للعدالة أو الضبط. وتوافر أولئك الأخيار من عهد الصحابة رضي الله عنهم فمن دونهم على الكلام في الرواة يعد منهم إجماعا على جواز ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق: باب المطلقة البائن لا نفقة لها برقم (١٤٨٠).

(٢) انظر: الكفاية ص ٣٩.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما برقم (٣٧٤١).

(٤) أخرجه الحاكم ٤/ ٤٢٢ عن بشر الغنوي رضي الله عنه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات: باب لا يشهد علي شهادة جور إذا أشهد برقم (٢٦٥١). عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٦) انظر: رياض الصالحين ص ٤٣٢ .

ومن هؤلا الأئمة الذين صرَّحوا بذلك، وقاموا بهذا الواجب ما يلي:

شُعْبة بن الحجَّاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس وعبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القَطَّان وعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن معين [١] وعلي بن المَديني وأحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخاري ومُسْلِم بن الحجَّاج النيسابوري وأبو زرعة الرازي وأبو داود السِّجْستاني وأبو حاتم الرازي والنسائي وابن أبي حاتم وابن حبان والدارقطني وأبو عبدالله الحاكم والخطيب البغدادي والمزي [٢] والنووي والذهبي والعراقي وابن حجر والسخاوي وغيرهم من العلماء[٣].

ثالثاً: الأدلة العقلية:

ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، جملة من كلام أئمة السلف في الرواة بالجرح، ثم قال: " وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا لما فيه من عظيم الخَطَر، إذ الأخبار في أمر الدّين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه مَن قد عَرَفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشّا لعوام المسلمين، إذ لا يُؤمن على بعض مَن سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها، أو أكثرها أكاذيبُ لا أصل لها، مع أن الأخبارَ الصحاح مِن رواية الثقات وأهلِ القَناعة أكثر من أن يُضطرَّ إلى نَقْل مَن ليس بثقة ولا مَقْنَع " [٤].

ووجه ذلك باختصار أن نقل السنة شأن في غاية الأهمية والخطورة من الدين إذ هي بيان القرآن الكريم وهي الشق الثاني من الوحي، والأصل الثاني من أصول الدين، وقد كلَّف الله تعالى الأمة بحفظها شرعاً وهيَّأهم لذلك قَدَراً فشرُف بهذه المهمة خيارُ هذه الأمة الذين صنعهم الله لدينه وأقامهم لحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

وحيث كان سبيل العلم بالسنة وتبليغها هو تناقلها من أفواه الرجال، والصحف المحفوظة، كان لابدّ من سبر أدوات النقل والتأكد من سلامتها تحملاً وأداءً مما يحتم عليهم البحث عن أحوال الرواة بحثا دقيقا، ووصفهم بما ظهر من أحوالهم بما يستحقونه من القبول مطلقاً، أو الترك مطلقا، أو الترك في أحوال معيّنة أي نسبياً زمانياً بحسب شيخه أو مكانياً.

من النصوص السابقة يتضح مشروعية جرح رواة الحديث للضرورة الشرعية وقد حكم

---

(١) هو ابن عَون الغَطَفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، مات سنة ٢١٠ هـ بالمدينة المنورة، وله بضع وسبعون سنة. السير ١١/٧١، والتقريب ١/٣٥٨.

(٢) هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي: محدث، حافظ، مشارك في الاصول والفقه والنحو والتصريف واللغة في عصره. مات سنة ٧٤٢ هـ. تذكرة الحفاظ ٤/٢٨٠، الدرر الكامنة ٤/٤٥٧، ومعجم المؤلفين ١٣/٣٠٨.

(٣) انظر: الضعفاء الكبير ١/١١-١٣، وتقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٥، والمجروحين ١/١٥-١٧، و الكفاية ص٩١، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح ١/٢٨٢، ومقدمة الذهبي في ميزان الاعتدال ١/١-٣، والتقييد والإيضاح: باب صفة من تُقبل روايته ص ١٢٠، وفتح الباري ١٠/٤٦٩-٤٧١، و فتح المغيث ٤/٣٥٢-٣٥٣.

(٤) مقدمة صحيح مسلم: باب الكشف عن معايب رواة الحديث ١/٢٨.

العلماء بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، ولا الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد، ولا جرح من لا يحتاج إلى جرحه، ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية [1].

واستندوا في ذلك إلى نصوص الكتاب والسنة التي أصّلت مشروعية الجرح والتعديل بغرض حفظ الدين، وجُوِّز ذلك صونا للشريعة ونفيا للخطأ والكذب عنها. وقد حرّصوا في نقدهم للرجال على الاستهداء بهذه الأغراض فقط:

١ – حفظ الدين.

٢ – تمييز من تُقبل روايته ومن يرد.

٣– الاحتساب فيه لله نصرة لدينه وذباً عنه.

٤– نصحاً للمسلمين.

إذن: الكلام في الناس وطعنهم يختلف حكمه باختلاف المقصد.

حرام: المقصد : الطعن والوقيعة في مسلم

جائز: المقصد : النصيحة وبيان الحال

فرض: المقصد :حفظ الدين وحراسته، وهذا يتعلّق بعلم الجرح والتعديل.

---

(١) انظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ ص ٦٨ – ٦٩، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ٥٧.

المطلب الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادره

علم الجرح والتعديل عند أهل السنة لم يكن علما لقيطاً نشأ على غير رِشدة، بل له أصول ثابتة في عمق العصور الفاضلة، فأهل السنة والجماعة عمالقة الحديث وعظماء الجرح والتعديل الذين قاموا بوضع أسس وقواعد غاية في الدقة لجمع الأحاديث وتصحيحها، فبنوا معتقداتهم ومذهبهم على الصحيح فقط من الأحاديث.

ويمكن معرفة نشأة هذا العلم عند أهل السنة منذ ظهوره إلى أن أصبح علماً قائماً بذاته قُعدت فيه القواعد، وصُنفت فيه المصنفاتُ من خلال تقسيم تاريخه إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: عهد النبوة

أوّل من جرح الرجال وعدَّل نصحًا للأمة هو نبي الهدى صلى الله عليه وسلم، فهو الذي سنَّ هذا المنهج الحكيم من الله لحماية هذا الدين من أهل البدع والأهواء، ولهذا أمثلة منها:

١ – تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من ذي الخويصرة التميمي، فلما قال له ذو الخويصرة: " فقال: يا محمد، اتق الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " **فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُهُ، فَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَلاَ تَأْمَنُونِي** "، فسأل رجل من القوم قتله، أُراه خالدَ بن الوليد، فمنعه النبي صلى الله عليه وسلم، فلما ولى، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " **إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا، قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَمِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ** " [١].

٢ – وفي حديث عائشة رضي الله عنها: " **أَنَّه اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِي صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ، فَقَالَ : " ائْذَنُوا لَهُ ، فَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ أَوْ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ...** " الحديث [٢].

٣– ولما قال حَمْلُ بن مالك بن النَّابغة الهذلي: كيف أغرم، يا رسول الله، من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " **إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ** " [٣].

فجرحه النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً " **إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ** " من أجل سَجْعِه الذي سَجَعَ.

ولما سألته فاطمة بنت قيس رضي الله عنها حين أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له: " أنَّ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى ﴿ تَعْرُجُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ ﴾ (٧٤٣٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وذو الخويصرة التميمي: كان غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كث اللحية محلوق.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب: باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً برقم (٦٣٠٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطب: باب الكهانة (٥٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **أَمَّا أبو جَهْمٍ فلا يَضَعُ عَصاهُ عن عاتقه، وَأَمَّا مُعاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لا مالَ له، انْكِحي أُسَامَةَ بنَ زَيْد..**" الحديث [1].

المرحلة الثانية: عهد كبار الصحابة

يُعتبر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هم أوَّلوا مَن تكلَّموا في علوم السُّنة عمومًا، وعلم الجرح والتعديل خاصَّة، فكانوا – رضي الله عنهم – يتَّخذون الضوابط اللازمة لصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فكانوا يتثبَّتون فيما يُنقل إليهم، فلا يقبلونه إلاَّ بشاهد، وكان أحدُهم يسافر شهرًا لسماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أحدُهم يصْحَب النبي صلى الله عليه وسلم على مِلْءِ بطنه، حتى يجمعَ ما استطاع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ففي عهد الصحابة بدأت تظهر بوادر التثبت والتحري في قبول الأخبار. وقد كان أبو بكر رضي الله عنه هو أوَّل من تثبت في الأخبار. وهو أوَّل مَن فتَّش عن الرجال من الصحابة. فقصتُه مع الجَدَّة في طلب ميراثها مشهورة.

فقد ثبت عن قبيصة بن ذُؤيب أنه قال: " جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاها السدس فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر قال: ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها " [2].

والغرض من هذه القصة هو الدلالة على التثبت من قِبل أبي بكر رضي الله عنه في الأخبار، ولم يكتفي براوٍ واحد.

ثم كان بعده عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففعل مثل أبي بكر حين طلب من أبي موسى الأشعري مَن يشهد له في الاستئذان، فشهد معه أبو سعيد الخدري رضي الله عنهم:

ولهذا قال الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " وهو الذي سنَّ للمحدثين التثبت في

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق: باب المطلقة البائن لا نفقة لها برقم (١٤٨٠).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الفرائض: باب ما جاء في ميراث الجدة برقم (٢١٠١)، وقال الترمذي: وهذا حديث حسن صحيح. وقد وردتْ هذه القصة من أكثر من عشرين طريقًا، كلها تنتهي إلى قبيصة، وقبيصة لم يدرك أبا بكر رضي الله عنه على الصحيح، فتكون قصته مرسلة؛ أي: ضعيفة. وضعفه الألباني بسبب الانقطاع في " ضعيف الترمذي " برقم (٢١٩٧)، لأن قبيصة لا يصح له سماع من أبي بكرالصديق، ولا يمكن شهوده القصة، قاله ابن عبد البر بمعناه، وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة، وقال الدارقطني في " العلل " بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه ". ينظر: إرواء الغليل ٦/١٢٦ برقم (١٦٨١). وقد ضعَّف القصةَ بهذه العلة: عبدُالحق الإشبيليُّ، وابن القطَّان، وابن حَزْم، والمزي، والعلائي، وابن عبدالبر. نظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبيرلابن الملقِّن ٧/٢٠٦-٢٠٩.

النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب " [١].

فروى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه حيث قال: " قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ** " فقال: والله لتقيمن عليه بيِّنة، أمنكم أحدٌ سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك [٢].

وفي رواية: ثم قال عمر لأبي موسى: " أما إني لم أتَّهِمْك ولكن خشيت أن يَتَقَوَّلَ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم " [٣].

فظهر من هذا أن عمر بن الخطاب لم يتهم أبا موسى في روايته، وطلب البينة منه على ما أراد تكذيبًا له، وإنما كان يشدد؛ لأن يعلم الناسُ أن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد، فلا يجيء من بعدهم من يجترئ فيكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتقول ما يقل حتى يدخل في سخط الله عزوجل.

ولهذا قال ابن حبان: "وهذان – أي أبابكر وعمر رضي الله عنهما – أول من فتش عن الرجال في الرواية وبحثا عن النقل في الأخبار ثم تبعهما الناس على ذلك ... وتشديدهم فيها على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان منهم ذلك توقياً للكذب عليه ممن بعدهم لا أنهم كانوا متهمين في الرواية " [٤].

وتبع عمرَ على ذلك التثبت عليٌّ رضي الله عنهما باستحلاف من يحدِّثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كانوا ثقات مأمونين ليعلمهم توقي الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقد قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: " كنت رجلا إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفتُه، فإذا حلف لي صدقته، قال: وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر رضي الله عنه، أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " **مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلاَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ** ... " [٥].

وهذا يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ التحري والتوقي في رواية الحديث، والسؤال والتفتيش عن الرِّجال قد بدأ في فترة مبكِّرة في عهد كبار الصحابة. وهذا الذي ذكر من احتياط بعض الصحابة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتثبتهم من الرواة، لم يكن كثيراً، ولا صريحاً بالاتهام؛ لعدم كثرة دواعيه، ولما سبق من قول عمر لأبي موسى: " أما إني لم أتهمك ".

(١) تذكرة الحفاظ ١/٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب: باب التسليم والاستئذان ثلاثا برقم (٦٢٤٥).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب: باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان برقم (٥١٨٤). وصححه الألباني.

(٤) مقدمة المجروحين ١/٣٨.

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة: باب في الاستغفار برقم (١٥٢١) وقال الألباني: صحيح.

المرحلة الثالثة: عهد صغار الصحابة ومن بعدهم من التابعين

ومن صغار الصحابة مَن جَرَح عددًا من الرواة لَمَّا انتشرت الفتن، وظهر أصحاب الأهواء، فقد أثنى بعض الصحابة على بعض التابعين، ووردت آثار عنهم في ذمِّ بعضهم أيضاً:

فقد وردعن مجاهد أنه قال: " جاء بُشَير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع، فقال ابن عباس: " إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف " [١].

وقال ابن حبان وهو يبين سلوك التابعين مسلك أئمتهم من الصحابة في التيقظ من الروايات وانتقاء الرجال: " ثم أخذ مسلكَهم، واستنَّ بسُنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنُّوا من التيقظ من الروايات جماعةٌ من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وعلي بن الحُسين بن علي، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف [٢]، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وخارجة بن زيد بن ثابت [٣]، وعروة بن الزبير بن العوَّام، وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام [٤]، وسليمان بن يسار [٥]، فجَدُّوا في حِفْظ السُّنن، والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتفقُّه فيها، ولَزِموا الدِّين ودعوة المسلمين ".

ثم أخذ عنهم العِلم، وتتبع الطُّرق، وانتقاء الرجال، ورحل في جمْع السنن جماعةٌ بعدهم، منهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري [٦]، وهشام بن عُرْوة، وسعد بن إبراهيم [٧] في جماعة معهم من أهل المدينة، إلاَّ أنَّ أكثرَهم تيقظًا، وأوسعهم حفظًا، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همة " [٨].

وكان كلام التابعين في الجرح في ذلك قليلاً أيضاً؛ لقرب العهد بمنبع الوحي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعامة من تكلم فيه آنذاك إنما كان للمذهب، كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو الجهالة؛ فإنهم لم يكونوا يعرفوا الكذب.

لكن كثرة السؤال عن الإسناد والتفتيش عنه ازدادت بعد وقوع فتنة عبد الله بن سبإ اليهودي وأتباعه في آخر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يزل استعمال الإسناد ينتشر ويزداد السؤال عنه مع

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الرواية الضعفاء ١/ ١٣.

(٢) هو الزهري المدني، ثقة مكثر، مات سنة ٩٤ هـ. السير ٤/ ٢٨٧، والتقريب ٢/ ٤٣٠.

(٣) هو أبو زيد الأنصاري المدني، ثقة فقيه، مات سنة ١٠٠ هـ، وقيل قبلها. الير ٤/ ٤٣٧، والتقريب ١/ ٢١٠.

(٤) هو ابن المغيرة المخزومي المدني، ثقة عابد فقيه، مات سنة ٩٤ هـ، وقيل غير ذلك. السير ٤/ ٤١٦، والتقريب ٢/ ٣٩٨.

(٥) هو الهلالي المدني، مولى ميمونة، وقيل أم سلمة، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، مات بعد ١٠٠ هـ، وقيل قبلها. السير ٤/ ٤٤٤، والتقريب ١/ ٣٣١.

(٦) هو ابن قيس الأنصاري المدني، عالم المدينة في زمانه، مات سنة ١٤٤ هـ أو بعدها. السير ٥/ ٤٦٨، والتقريب ٢/ ٣٤٨.

(٧) هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

(٨) مقدمة المجروحين ١/ ٣٨.

انتشار أصحاب الأهواء بين المسلمين وكثرة الفتن التي قد تحمل على الكذب حتى أصبح الناس لا يقبلون حديثاً بدون إسناد حتى يعرف رواته ويعرف حالهم.

فبدأ في هذه المرحلة السؤال عن الأسانيد والبحث عن الرجال وأحوالهم.

قال علي بن المديني: " كان محمد بن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحدا أول منه ... " (١).

روى مسلم بسنده إلى ابن سيرين أنه قال: " لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " (٢).

وكان ذلك السؤال على وجه الدقة في زمن المختار (٣) الكذاب وقدكان يعطي الأموال الكثيرة للوضاعين حتى يضعوا له ما يقوي أمره. قال إبراهيم النخعي: " إنما سئل عن الإسناد أيام المختار، وسبب هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام " (٤).

وقال خالد بن نزار (٥): سمعت مالكا يقول: أول من أسند الحديث ابن شهاب الزهري (٦).

وقال يحيى بن سعيد القطان: الشعبي أول من فتش عن الإسناد (٧).

قال ابن الصلاح: " ... شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين . وهؤلاء يعني أنه أول من تصدى لذلك وعُنِي به، وإلا فالكلام فيه جرحا وتعديلا متقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم " (٨) .

فالنقولات التي سبقت عن أهل العلم في ذكرهم أوّل من بدأ بالتفتيش أقوال متقاربة، وذكروا علماء متعاصرين، لذلك فإن بداياتهم كانت متقاربة أو كل واحد في بلده. والله أعلم.

المرحلة الرابعة: عهد أواخرعهد التابعين وعهد كبار أتباع التابعين

في هذه المرحلة اتسعت العناية بنقد المرويات، والكلام على الرجال جرحاً وتعديلاً، وذلك بسبب انتشار الوضع في الحديث، والفتن السياسية وغيرها من الأسباب التي أدت إلى شيوع الكذب في الرواية.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٥٢.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، باب بين أن الإسناد من الدين ١/١٥.

(٣) والمختار هو ابن أبي عبيد الثقفي لأبيه صحبة، ولد سنة الهجرة وليس له صحبة، خرج على أولاد علي بن أبي طالب وانضم إلى عبد الله بن الزبير في أول أمره ثم تظاهر بعد ذلك بالمطالبة بدم الحسين بن علي رضي الله عنهما، ثم ادعى في آخر أيامه أن الوحي يترل عليه، وإليه تنسب فرقة المختارية المتفرعة من الكيسانية التي تقول بأن الإمام بعد علي رضي الله عنه ابنه محمد بن الحنفية، وأنه حي وسيظهر في آخر الزمان، ويغلو بعضهم فيزعم ألوهيته، وقد قتل المختار على يد مصعب بن الزبير سنة (٦٧ هـ) . انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٦٢، ولسان الميزان ٦ / ٦ – ٧ .

(٤) العلل لأمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله ٣/٣٨٠، و شرح علل الترمذي ١/٥٢.

(٥) هو الغساني الأيْلي، صدوق يخطيء، مات سنة ٢٢٢ هـ. التقريب ١/٢١٩.

(٦) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل١/ ٢٠.

(٧) المحدث الفاصل ص ٢٠٨.

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٣.

فانتُقد الرجالُ خاصة الضعفاء في هذه المرحلة، وحَفظ السُّنن جماعةٌ من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدين، منهم: سفيان بن سعيد الثوري، ومالك بن أنس، وشُعْبة بن الحجَّاج، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وحمَّاد بن سَلَمة [1]، واللَّيْث بن سعد [2]، وحمَّاد بن زيد [3]، وسُفيان بن عُيينة، في جماعة معهم. إلاَّ أنَّ من أشدهم انتقاء للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعةً لهم لا يشوبونها بشئ آخر ثلاثة أنفس: مالك، والثوري، وشُعْبة.

قال الذهبي: " فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، فقال أبو حنيفة [4]: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي [5]، وضعَّف الأعمش جماعةً ووثّق آخرين، وانتقد الرجالَ شعبةُ ومالك" [6].

وقال الترمذي: " وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال ...، – ثم ذكر اسماء الأئمة ثم قال – وهكذا رُوي عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون [7] وسليمان التيمي وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح [8] وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم أنهم تكلموا في الرجال وضَعَّفوا ... " [9].

وممن برز في نقد الرجال في هذه المرحلة إمام دار الهجرة مالك بن أنس.

قال أبو حاتم الرازي: "... ومالكٌ نقيُّ الرجال، نقيُّ الحديث..." [10].

وقال النسائي: "ما عندي أحد من التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه ... وليس أحد بعد التابعين أقلّ روايةً عن الضعفاء من مالك بن أنس" [11].

وقال الذهبي: "وقد كان مالك إماماً في نقد الرجال، حافظاً، مجوّداً، متقناً" [12].

---

(١) هو ابن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة، مات سنة ١٦٧ هـ. التقريب ١٩٧/١.

(٢) هو ابن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور،، مات سنة ١٧٥ هـ. التقريب ١٣٨/٢.

(٣) هو ابن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريراً، ولعله طرأ عليه، لأنه صحّ أنه كان يكتب، مات سنة ١٧٩ هـ، وله ٨١ سنة. التقريب ١٩٧/١.

(٤) هو النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة الكوفي. إمام أهل الرأي. وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه، واستوفى. تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣، وقد ترجم له في نحو مائة صفحة، وميزان الاعتدال ٢٦٥/٤.

(٥) هو ابن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة ١٢٧ هـ. التقريب ١٢٣/١.

(٦) المصدر السابق ص ١٧٥.

(٧) هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة عابد، ، مات قبل سنة ١٢٠ هـ. التقريب ٩٠/٢.

(٨) هو ابن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، مات في آخر سنة ست أة أول سنة سبع وتسعين ومائتين، وله سبعون سنة. التقريب ٣٣١/٢.

(٩) شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٣٤٧.

(١٠) الجرح والتعديل ٢٠٦/٨.

(١١) التعديل والتجريح ٦٩٩/٢.

(١٢) السير ٧٢/٨.

المرحلة الخامسة: مرحلة التدوين والتصنيف

وبدأت هذه المرحلة من أواخر عهد اتباع التابعين إلى أواخر القرن الثالث، وقد ألّف الحفّاظ مصنفات جَمّة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل. فأوّل من جمع كلامه في الجرح والتعديل هو الإمام يحيى بن سعيد القطان.

قال الذهبي: " فأوّل من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعينيّ مثل يحيى بن سعيد القطان " [١].

وكان هو وعبد الرحمن بن مهدي من أئمة هذا الشأن، ومن تلامـــذة شعبة البارزين في نقد الرجال.

قال ابن حبان: " ممن جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين، والورع الشديد، والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي " [٢].

وقال الذهبي: " عبد الرحمن بن مهدي وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال وناهيك بهما جلالة ونبلاً، وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جرحه، ومن وثّقاه هو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثّقا خلقاً كثيراً، وضعّفا آخرين " [٣].

ثم أُخذ عن هؤلاء مسلكُ الحديث والاختبار، وانتقاء الرِّجال في الآثار، حتى رحلوا في جمْع السنن إلى الأمصار، وفتَّشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجَرْح، وعلى الضعفاء القَدْح، وبيَّنوا كيفية أحوال الثقات والمدلِّسين، والمتروكين، حتى صاروا يُقتدَى بهم في الآثار، وأئمَّةً يَسلك مسلكَهم في الأخبار جماعةٌ، منهم: أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ويحيى بن معين، وعلي بن عبدالله المديني، وأبو بكر بن أبي شَيْبة [٤]، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعُبيدالله بن عمر القواريري [٥]، وزهير بن حرب أبو خيثمة [٦]، في جماعة من أقرانهم، إلاَّ أنَّ من أورعِهم في الدِّين، وأكثرهم تفتيشًا على المتروكين، وألْزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين [٧].

ثم أخذ عن هؤلاء مسلكَ الانتقاد في الأخبار، وانتقاء الرِّجال في الآثار جماعةٌ، منهم: محمد بن يحيى[٨]، وعبدالله الدارمي [٩]، وأبو زُرْعة الرازي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وأبو حاتم الرازي،

---

(١) ميزان الاعتدال ١/١.

(٢) مقدمة المجروحين ١/٤٩.

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٢.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة ٢٣٥ هـــ. التقريب ١/٤٤٥.

(٥) هو ابن ميسرة أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت. مات سنة ٢٣٥ هـــ على الأصح. التقريب ١/٥٣٧.

(٦) هو ابن شداد النسائي، نزيل بغداد، ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، مات سنة ٢٣٤ هـــ، وله ٧٤ سنة. التقريب ١/٢٦٤.

(٧) انظر: مقدمة المجروحين ١/٤٩.

(٨) هو ابن عبد الله بن خالد الذهلي، النيسابوري، ثقة حافظ جليل، مات سنة ٢٥٨ هـــ على الصحيح، وله ٨٦ سنة. التقريب ٢/٢١٧.

(٩) هو ابن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات سنة ٢٥٥ هـــ، وله ٧٤ سنة. التقريب ١/٤٢٩.

والنسائي في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفْظ، وأكثروا في الكتابة، وأفْرَطو في الرِّحْلة، وواظبوا على السُّنة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم مَن نشأ بعدَهم من شيوخنا هذا المذهب، وسَلَكوا هذا المسلك، حتى إنَّ أحدهم لو سُئل عن عدد الأحرف في السُّنن لكلِّ سُنَّة منها، عدَّها عدًّا، ولو زِيد فيها أَلِف أو واو، لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرستِ الآثار، واضْمَحَلَّتِ الأخبار، وعلا أهلُ الضلالة والهوى، وارتفع أهلُ البِدع والعمى، فهُم لأهل البدع قامعون، بالسُّنن شأنَهم دامغون.

وقد ظهرت في هذه المرحلة عدة مؤلفات في هذا العلم لعدد من الأعلام كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي خيثمة، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، والجوزجاني [1]، وغيرهم. ولم يكد ينتهي القرن الثالث الهجري حتى كان علم الجرح والتعديل علماً قائماً بذاته له معالمه، ورجاله، وكتبه. وله دور هام في خدمة السنة النبوية الشريفة، وخدمة العلوم الإسلامية بوجه عام.

---

(١) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني السعدي، أبو اسحاق الدمشقي، ثقة حافظ، رُمي بالنصب، مات بدمشق سنة ٢٥٩ هـ. تذكرة الحفاظ ٢/١١٧، التقريب ١/٤٦.

أهم مصادر علم الجرح والتعديل عند أهل السنة

لقد قام علماء الحديث من أهل السنة بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذب الافتراء والكذب عنها، وذلك بحصر أسماء جميع من تعرّض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً من جميع النواحي – من حياة الراوي –، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

وقد استمر الاهتمام بالرجال خلال النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وقام علماء الجرح والتعديل من أهل السنة والجماعة بتصنيف كتب في الجرح والتعديل، وجمعوا أقوال المتكلمين الأوائل عن الرواة في كتبهم، حتى أصبحت هذه المصنفات مرجعاً لهذا الفن.

قال الذهبي: " وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس [1]، وأبو خيثمة، وتلامذتهم، كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي، وخلق من بعدهم، مثل النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي [2]، والعقيلي [3] ..." [4].

قال الدكتور أكرم بن ضياء العمري: وقد نما التصنيف في علم الجرح والتعديل خلال القرن الثالث والرابع واختص بعض هذه المصنفات بالضعفاء وبعضها بالثقات في حين جمع البعضُ الآخر بين الضعفاء والثقات.

وقد ظهرت هذه الأنواع الثلاثة من المصنفات في وقت واحد وذلك في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وشُكِّلَت أقوالُ المتكلمين الأوائل في الرجال قبل تصنيف الكتب مادة رئيسية في هذه المصنفات حيث دونت أقوالهم التي كان أهل الحديث يتناقلونها شفاها كما يتناقلون الحديث، وكذلك فإن المصنفات المتأخرة اعتمدتْ على المصنفات الأولى ونقلتْ أقوالَ مؤلفيها في الرجال فلا يخلو مصنَّف في الجرح والتعديل من كلام يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل. وقد استخدمتْ مصنفاتُ الجرح والتعديل الألفاظَ التي أطلقها المحدثون القدماء للدلالة على جرح الرواة أو تعديلهم. وفي بداية ظهور المصنفات نقل المصنفون عبارات السابقين في الجرح والتعديل.

يمكن تصنيف المؤلفات في الجرح والتعديل إلى ثلاثة أصناف، ومنها:

١ – التي تناولت الضعفاء من الرواة فقط.

---

(١) هو ابن بحر بن كُنَيْز أبو حفص الصَّيرفي، الباهلي البصري، ثقة حافظ، مات سنة ٤٩٥٥ هـ. السير ١١/٤٧٠، والتقريب ٤٢٩/١.

(٢) هو محمد بن أحمد بن حمّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري أبو بشر الرازي الورّاق، محدث حافظ مؤرخ، سمع الحديث بالشام والعراق، وتوفي وهو بطريق مكة بالعرج سنة ٢٥٥ هـ، وله ٧٤ سنة. السير ١٤/٣٠٩، لسان الميزان ٤١/٥.

(٣) هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد أبو جعفر المكي، محدث حافظ، مات سنة ٣٢٢ هـ. السير ١٠/٥٧.

(٤) مقدمة ميزان الاعتدال ١/١-٢.

٢ – والتي تناولت الثقات.

٣ – والتي جمعت بين الثقات والضعفاء.

وقد تُقدم التصنيف في الضعفاء وفي الجمع بين الثقات والضعفاء على أفراد الثقات في تصنيف، حيث ألف يحيى بن معين أول مصنف في الضعفاء، وكذلك أول مصنف في الجمع بين الثقات والضعفاء.

أما كتب الثقات فأول من صنف فيها أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي [(١)] وكذلك فإن التصنيف في الضعفاء أكثر من التصنيف في الثقات فقد صنف في الضعفاء حتى نهاية القرن الخامس الهجري عشرون مصنفا ولم يصنف خلال هذه الفترة في الثقات سوى أربع مصنفات.

أما المصنفات التي تجمع بين الثقات والضعفاء فهي كثيرة أيضا وما صنف منها خلال القرون الثالث والرابع والخامس يبلغ أربعين مصنفا.

وسيُذكر فيما يلي أشهر الكتب في الجرح والتعديل مع ذكر أسماء المصنفين بترتيب الزمن.

أولاً: كتب الضعفاء:

أول من عرفته صنف في الضعفاء:

١ – يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) [(٢)].

٢ – وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) في كتابه " الضعفاء من رجال الحديث " [(٣)].

٣ – ومحمد بن عبد الله البرقي (ت٢٤٩هـ) [(٤)].

٤ – وأبو حفص الفلاس (ت ٢٤٩هـ) له جزء صغير فيما ذكر ابن خير [(٥)].

٥ – ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في كتابيه " الضعفاء الكبير ".

٦ – و" الضعفاء الصغير ".

٧ – وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧ هـ) في كتابه " الضعفاء " [(٦)].

٨ – وأبو عثمان البرذعي (ت٢٩٢ هـ) [(٧)] في كتابه " الضعفاء والكذابون والمتروكون من أصحاب الحديث ".

---

(١) هو ابن صالح أبو الحسن العجلي، الكوفي نزيل طرابلس الغرب محدث حافظ، مؤرخ للرجال، وترك العراق وقت المحنة، بخلق القرآن، فاستقر في طرابلس الغرب، وتوفي بها سنة ٢٦١ هـ. العبر ٢/٢١، معجم المؤلفين ١/٢٩٤.

(٢) انظر: تاريخ التراث العربي ص٢٩٢.

(٣) أشار إلى تأليفه صاحب هدية العارفين ١/ ٦٧١، وهو مصدر متأخر ولم يوجد في المصادر القديمة ما يؤيده والله أعلم.

(٤) هو أبو عبد الله الزهري مولاهم، المصري، الإمام الحافظ الثقة. قال الذهبي: هو مؤلف كتاب (الضعفاء)، السير ١٣/ ٤٦.

(٥) فهرست لابن نديم ص ٢١٢.

(٦) اقتبس منه الذهبي في " المغني في الضعفاء " وصرح باعتماده عليه في المقدمة ص ٤.

(٧) هو سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي، الإمام الحافظ، رحال جوال مصنف. قال الذهبي: هو مؤلف كتاب (الضعفاء)، السير ١٤/٧٧، والأعلام ٣/٩٩.

٩- وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) في كتابه " الشجرة في أحوال الرجال ".

١٠- وأبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) في كتابه " الضعفاء ".

١١- والنسائي (ت ٣٠٣هـ) في كتابه " كتاب الضعفاء والمتروكين ".

١٢- وأبو محمد ابن الجارود (ت ٣٠٧هـ) [(١)] في كتابه " الضعفاء " [(٢)].

١٣- أبو يحيى زكريا الساجي (ت ٣٠٧هـ) [(٣)].

١٤- وابن خزيمة محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ) في " الضعفاء " [(٤)].

١٥- ومحمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت ٣٢٠هـ).

١٦- وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ) في كتابه " الضعفاء الكبير ".

١٧- وعبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٢٣هـ) [(٥)].

١٨- وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (ت ٣٣٣هـ) [(٦)]، [(٧)].

١٩- وأبو علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت ٣٥٣ هـ) [(٨)].

٢٠- ومحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه " معرفة المجروحين من المحدثين ".

٢١- وعبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) [(٩)]، في كتابه " الكامل في ضعفاء الرجال ".

٢٢- وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٦٧هـ) [(١٠)].

وهو مصنف كبير إلى الغاية على ما يذكر الذهبي وابن حجر. وقال الذهبي: " جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه، لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم وهو متكلم فيه، وقال أنه يسرف في الجرح " [(١١)].

وقال ابن حجر: أن الأزدي نفسه ضعيف فلا يعتمد قوله في تضعيف الثقات. وهو لا يعتمد إذا انفرد بالتضعيف فكيف إذا خالف غيره فوثقوا من ضعف؟ [(١٢)].

---

(١) هو عبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد النيسابوريّ، المجاور بمكة، من حفاظ الحديث. السير ٢٣٩/١٤، والأعلام ١٠٣/٤.

(٢) تعجيل المنفعة ص ٢٤٧، واللسان ١/ ٣٤، ٤/ ٨٣، ٨١، ٨٥، وتهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٢.

(٣) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٣٦، ٣٨، ٤٩ ومواضع أخرى كثيرة. معجم المؤلفين ١٨٤/٤.

(٤) مقدمة الضعفاء للذهبي ١/ ٤.

(٥) هو أبو نعيم الجرجاني الأستراباذي، نزيل جرجان: فقيه: حافظ للحديث. له تصانيف، منها كتاب " الضعفاء " في رجال الحديث، عشرة أجزاء. معجم المؤلفين ١٩١/٦، والأعلام ١٦٢/٤.

(٦) هو التميمي المغربي الإفريقي، محدث، فقيه، حافظ ، مؤرخ، من أهل القيروان بافريقية. السير ٣٩٤/١٥، ومعجم المؤلفين ٢٤٣/٨.

(٧) اقتبس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٢، ١٥٩، ٣/ ٥٩، ومواضع أخرى.

(٨) هو المصري البزاز، الإمام الحافظ، المجود الكبير، وأصله بغدادي. تذكرة الحفاظ ٩٣٧/٣، والسير ١١٧/١٦.

(٩) هو الإمام، الحافظ، الناقد، الجوال، أبو أحمد ابن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان. تذكرة الحفاظ ٩٤٠/٣، والسير ١٥٤/١٦.

(١٠) هو محمد بن الحسين بن أحمد، أبو الفتح الأزدي الموصلي، من حفاظ الحديث. تاريخ بغداد ٤٣٢/٢، والأعلام ٩٨/٦.

(١١) ميزان الاعتدال ٤/١. و أكثر الاقتباس منه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤٠، ٣١١؛ ٣/ ٣، ٤٦١، ومواضع أخرى.

(١٢) وبين ابن حجر في لسان الميزان ٥/ ١٣٩ أنه رافضي من الغلاة.

٢٣- وأبو أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ) [١] في كتابه " الضعفاء ".

٢٤- والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتابه " كتاب الضعفاء والمتروكين ".

٢٥- وعمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (ت ٣٨٥هـ) [٢] في " الضعفاء ".

٢٦- والحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) في " المدخل إلى الصحيح " ضمن كتابه المستدرك .

٢٧- وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) في " الضعفاء ".

٢٨- ولخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه " الضعفاء " [٣] .

٢٩- وأبو الفضل بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ). في كتابه " الذيل على الكامل " ويسمى أيضا " تكملة الكامل " وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي.

٣٠- والذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتابيه " المغني في الضعفاء ".

٣١- و" ميزان الإعتدال ".

٣٢- وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في " لسان الميزان ".

وقد فقدت معظم هذه الكتب، وأقدم ما وصل إلينا منها كتاب " الضعفاء الكبير "، وكتاب " الضعفاء الصغير " لمحمد بن إسماعيل البخاري.

ثانياً: كتب الثقات:

أول من صنَّف في الثقات.

٣٣- علي بن عبد الله المديني، في كتابه " الثقات والمتثبتون " عشرة أجزاء [٤] .

٣٤- والعجلي في كتابه " معرفة الثقات ".

٣٥- ثم أبو العرب محمد بن أحمد تميم القيرواني.

٣٦- وابن حبان في كتابيه " كتاب الثقات ".

٣٧- و " مشاهير علماء الأمصار ".

٣٨- ثم عمر بن بشران السكري [٥] .

٣٩- وعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ في كتابه " تاريخ أسماء الثقات ".

٤٠- ثم أبو عبد الله الحاكم في " المدخل إلى الصحيحين ".

---

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، أبو أحمد النيسابوريّ الكرابيسي، ويعرف بالحاكم الكبير: محدث خراسان في عصره. تهذيب تاريخ ابن عساكر ٢/ ٤٣٦، والمغني في الضعفاء ١/ ٧٠، والأعلام ٧/ ٢٠.

(٢) هو أبو حفص البغدادي، واعظ علامة، كان من حفاظ الحديث. له نحو ثلاثمائة مصنف. تهذيب تاريخ بغداد ١١/ ٢٦٥، والمغني في الضعفاء ١/ ٥، والأعلام ٥/ ٤٠.

(٣) مقدمة الضعفاء للذهبي ١/ ٥.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٧١ ، وشرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٢١٦ .

(٥) هو عمر بن محمد بن بشر بن مهران، أبو حفص البغدادي، مات سنة ٣٦٧ هـ. تاريخ بغداد ١١/ ٢٥٦، والسير ١٦/ ٢٦٩.

ثم انقطع التأليف في هذا النوع من كتب الرجال حتى القرن الثامن الهجري حيث ظهرت بعض المصنفات فيه، منها:

٤١- قد أَلَّف ابن أيبك السروجي [١] في الثقات ولم يكمل، وأسماء الأحمدين منه فقط في مجلد، وثبت ذكر فيه كثيراً من الكتب والأجزاء.

٤٢- والذهبي " الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم " [٢].

٤٣- وابن قطلوبغا [٣] أيضاً " الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ".

وقد بقي من هذه المصنفات الأُولى كتاب الثقات للعجلي، وكتابا " الثقات " و" مشاهير علماء الأمصار " لابن حبان، وكتاب " الثقات " لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ. فأما كتاب " الثقات " للعجلي فقد وصل إلينا الجزء الثاني من أصله.

ثالثاً: الكتب المصنَّفة بين الثقات والضعفاء:

٤٤- صنف في ذل الليث بن سعد في كتابه " التاريخ " [٤].

٤٥- وعبد الله بن المبارك في " التاريخ " [٥].

٤٦- وضمرة بن ربيعة [٦] في كتابه " التاريخ ".

٤٧- والفضل بن دكين [٧] في " التاريخ ".

٤٨- ومحمد بن سعد [٨] في " الطبقات الكبرى ".

٤٩ و٥٠- ويحيى بن معين في كتابيه " معرفة الرجال " و" التاريخ والعلل ".

٥١- وعلي بن المديني في كتاب " التاريخ " في عشرة أجزاء حديثية [٩].

٥٢- وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة في " التاريخ ".

٥٣- وأحمد بن حنبل في كتاب " العلل والرجال ".

---

(١) هو محمد بن علي بن أيبك بو عبد الله السروجي، محدث، حافظ، عارف بالتراجم، توفي سنة ٧٤٤ هـ. انظر: معجم المؤلفين ٣١٠/١٠.

(٢) انظر: الفصل الأول، حياة الذهبي ومنزلته العلمية، في مقدمة المحقق في السير ١/ ٨٠.

(٣) هو قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله أبو العدل السودوني المصري، ويعرف بقاسم الحنفي (زين الدين) محدث، فقيه، اصولي، مؤرخ، مشارك في بعض العلوم، مات سنة ٨٧٩ هـ. معجم المؤلفين ١١١/٨، والأعلام ١٠٨/٥.

(٤) معجم المؤلفين ١٦٢/٨.

(٥) الفهرست لابن نديم ص ٣١٩.

(٦) هو أبو عبد الله الفلَسطيني، أصله دمشقي، صدوق يهم قليلاً. توفي سنة ٢٠٢ هـ. السير ٣٢٥/٩، والتقريب ١/ ٣٧٤.

(٧) هو ابن حماد التيمي بالولاء أبو نعيم الملآئي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، مات سنة ٢١٨ هـ.التقريب٢/١١٠، ومعجم المؤلفين ٦٧/٨.

(٨) هو ابن منيع أبو عبد الله الزهري مولاهم، كاتب الواقدي. مؤرخ محدث ثقة،، ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيهسنة ٢٣٠ هـ. السير ٦٦٤/١٠، ومعجم المؤلفين ٢١/١٠.

(٩) الإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٨.

٥٤– وابن العمار الموصلي [١] في مؤلفه "كتاب في علل الحديث ومعرفةالشيوخ ".

٥٥– وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس في كتابه " التاريخ " [٢] . ويقع في ٣ أجزاء ثالثها فيه العلل.

٥٦– والبخاري في كتابيه " التاريخ الكبير ".

٥٧– و" التاريخ الأوسط ".

٥٨– و"التاريخ الصغير".

٥٩– والمفضل بن غسان الغلابي [٣] في كتابه " التاريخ " [٤] .

٦٠– وإبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني في كتاب " الجرح والتعديل ".

٦١– وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي في كتابه " الجرح والتعديل ".

٦٢– ومسلم بن الحجاج النيسابوري في كتاب " رواة الاعتبار ".

٦٣– وأبو زرعة الرازي في كتابه "التاريخ".

٦٤– وحنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني [٥] في كتاب " التاريخ ".

٦٥– محمد بن يزيد بن ماجه القزويني [٦] في "التاريخ" [٧] .

٦٦– وابن أبي خيثمة [٨] في كتاب "التاريخ الكبير" وهو كثير الفوائد [٩] .

٦٧– وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي [١٠] في كتاب " التاريخ " [١١].

٦٨– وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي [١٢] في مؤلفه "كتاب التاريخ ".

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن عمار محدث، حافظ، مؤرخ. قدم بغداد مرات، وحدث بها، توفي سنة ٢٤٢ هـ. تذكرة الحفاظ ٧١/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢٨/١٠.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٣٢، و تاريخ الإسلام ١/ ١٥، حيث يذكر أنه أحد مصادر مؤلفه، والإعلان بالتوبيخ ص ٥٢٣.

(٣) هو المفضل بن غسان بن المفضل أبو عبد الرحمن الغلابي بصري الأصل، سكن البغداد، محدث مؤرخ، توفي سنة ٢٥٦ هـ. تاريخ بغداد ١٢٥/١٣.

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٥٠، وتاريخ الإسلام ١/ ١٥، و الإعلان بالتوبيخ ص ٥٢٤.

(٥) هو أبو علي الشيباني، وهو ابن عم أحمد بن محمد بن حنبل، محدث، مؤرخ، مات سنة ٢٧٣ هـ. تاريخ بغداد ٢٨١/٨، ومعجم المؤلفين ٨٦/٤.

(٦) هو محمد بن يزيد الربعي القزويني، أبو عبد الله، المعروف ابن ماجة، أحد الأئمة في علم الحديث، من أهل قزوين، مات سنة ٢٧٣ هـ. السير ٢٧٨/١٣.

(٧) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٦.

(٨) هو أحمد بن زهير أبي خيثمة بن حرب ابن شداد النسائي ثم البغدادي، أبو بكر: مؤرخ، من حفاظ الحديث، كان ثقة، مات سنة ٢٧٩ هـ. معجم المؤلفين ١٦٣/٥، والأعلام ١٢٨/١.

(٩) الإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٨.

(١٠) هو ابن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، من أئمة. علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون) تتلمذ للبخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه. وكان يضرب به المثل في الحفظ، وعمي في آخر عمره، وتوفي سنة ٢٧٩ هـ. تهذيب التهذيب ٣٨٧/٩.

(١١) الفهرست ص ٣٢٥.

(١٢) هو ابن عبد الله بن صفوان النصري، الدمشقي (أبو زرعة) محدث، حافظ، مؤرخ. توفي بدمشق سنة ٢٨٢ هـ. تاريخ

٦٩- وأبو العباس أحمد بن علي الأبار [1] في مؤلفه " كتاب التاريخ ".

٧٠- ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي مطَيَّن في تاريخه [2].

٧١- وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة [3] في كتابه " التاريخ " [4].

٧٢- والنسائي في كتاب " التمييز " [5].

٧٣- وأبو العباس محمد بن إسحاق السراج الثقفي [6] في تاريخه [7].

٧٤- وعبد الله بن أحمد البلخي في كتاب " قبول الأخبار ومعرفة الرجال ".

٧٥- والحسين بن إدريس بن خرم الأنصاري الهروي[8] كتاب " التاريخ " على نحو " التاريخ الكبير" للبخاري [9].

٧٦- وعبد الله بن علي بن الجارود في كتاب " الجرح والتعديل ".

٧٧- وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتاب " الجرح والتعديل ".

٧٨- وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني في مؤلفه " كتاب ثقات المحدثين وضعفائهم " [10].

٧٩- وأبو أحمد محمد بن أحمد العسال [11] في " التاريخ ".

٨٠- وابن حبان البستي في كتاب " أوهام أصحاب التواريخ " في عشرة أجزاء [12].

٨١- والدارقطني حيث ذيل على المحمدين خاصة من التاريخ الكبيرللبخاري [13].

٨٢- وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ في كتابه " التاريخ "، ويذكر الذهبي أنه يقع في

بغداد ٣/ ٥١، ٥٢، و تاريخ الإسلام ١/ ٥١، والرسالة المستطرفة ص ١٣٠، ومعجم المؤلفين ١٦٣/٥.

(١) هو ابن مسلم، أبو العباس الأبار، من حفاظ الحديث. كان محدث بغداد، توفي سنة ٢٩٠ هـ. تذكرة الحفاظ ١٩٢/٢، والأعلام ١٧٠/١.

(٢) هو أبو جعفر الكوفي، المعروف بمطين، مفسر محدث حافظ مسند مؤرخ فقيه، توفي سنة ٢٩٠ هـ. تذكرة الحفاظ ١٩٢/٢، معجم المؤلفين ٢١٨/١٠.

(٣) هو العبسيّ، من عبس غطفان، أبو جعفر الكوفي، مؤرخ لرجال الحديث، من الحفاظ، مات سنة ٢٩٧ هـ. تذكرة الحفاظ ٢٢٠/٤، ومعجم المؤلفين ٢٨٥/١٠.

(٤) الرسالة المستطرفة ص ١١١.

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦.

(٦) هو ابن ابراهيم بن مهران الثقفي مولاهم، الخراساني، النيسابوري، محدث، مسند، حافظ، مؤرخ، توفي سنة ٣١٣ هـ. تاريخ بغداد ٢٥٠/١، والسير ٢٤١/٩.

(٧) تاريخ بغداد ٢٥٠/١.

(٨) هو الحسين بن إدريس بن المبارك بن الهيثم الأنصاري الهروي، أبو علي ابن خرم، من حفاظ الحديث، ثقة مكثر، مات سنة ٣١٥ هـ. شذرات الذهب ٢٣٥/٢، والأعلام ٢٣٣/٢.

(٩) الإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٨.

(١٠) طبقات علماء أفريقية وتونس لأبي عرب ص١٠٥

(١١) هو ابن إبراهيم بن سليمان بن محمد الأصبهاني، المعروف بالعسال، محدث حافظ مؤرخ مقرىء مفسر فقيه. ولي القضاء باصبهان، وحدث ببغداد، وتوفي في رمضان سنة ٣٤٩ هـ. تذكرة الحفاظ ٦٩/٣، ومعجم المؤلفين ٢٢٦/٨.

(١٢) الإعلان بالتوبيخ ص ٥٥٨.

(١٣) المصدر السابق ص ٥٨٨.

مائة وخمسين جزءاً [١].

٨٣- وأبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي [٢] في كتاب " الإرشاد في معرفة المحدثين ".

٨٤- وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي [٣] في كتاب " الجرح والتعديل ".

٨٥- والتكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: لابن كثير، طبع حديثاً [٤].

وقد فُقدت معظم هذه المصنفات .

وقد تفنَّن الأئمة الجرح والتعديل أيضاً جيلاً بعد جيل في تنويع هذه المصنفات وتقسيمها وتفريعها غير ثلاثة أصناف التي تقدم ذكرها، وسيُذكرمنها ما يلي:

رابعاً: كتب السؤالات:

سؤالات تلاميذ يحيى بن معين له، ومنها:

٨٦- سؤالات عباس الدوري [٥] " التاريخ ".

٨٧- سؤالات ابن الجنيد [٦].

٨٨- سؤالات عثمان الدارمي [٧].

٨٩- سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني.

سؤالات تلاميذ أحمد بن حنبل له، ومنها:

٩٠- سؤالات أبي داود في جرح الرواة وتعديلهم.

٩١- سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم [٨].

٩٢- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي.

٩٣- سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤٣٢/١٦..

(٢) هو القاضي العلامة محدث، حافظ، عارف بالرجال، مات سنة ٤٤٦ هـ. السير ٦٦٦/١٧.

(٣) هو ابن سعد التجيبي القرطبي، الإمام، العلامة، الحافظ، ذو الفنون، القاضي، مات سنة ٤٧٤ هـ. السير ٦٦٦/١٧، والأعلام ١٢٥/٣.

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٨٦-٩١ بتصرف يسير مع زيادات مفيدة.

(٥) هو أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الهاشمي مولاهم، الدوري، البغدادي، محدث حافظ مات سنة ٢٧١ هـ. السير ٢٢٦/٨، وتذكرة الحفاظ ١٤٢/٢، ومعجم المؤلفين ٦٣/٥.

(٦) هو إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد أبو إسحاق الخُتَّلي، ثم السُّرَّمَرَّاني، محدث حافظ زاهد بغدادي، مات سنة ٢٦٠ هـ. الجرح والتعديل ١١٠/٢، وتاريخ بغداد ١٢٠/٦، والسير٦٣١/١٢.

(٧) هو ابن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد التميمي السجستاني، الدارمي الشافعي. محدث حافظ متكلم، مات سنة ٢٨٠ هـ. تذكرة الحفاظ ١٧٧/٢، ومعجم المؤلفين ٢٥٤/٦.

(٨) هو أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أو الكلبي، أبو بكر الإسكافي، محدث فقيه صاحب أحمد بن حنبل، مات سنة ٢٦١ هـ. تاريخ بغداد ١١٠/٥، وتذكرة الحفاظ ١٣٥/٢، ومعجم المؤلفين ١٦٧/٢.

سؤالات تلاميذ الدرقطني له، ومنها:

٩٤- سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري.

٩٥- سؤالات البرقاني [١].

٩٦- سؤالات السُّلَمي [٢].

٩٧- سؤالات حمزة السهمي [٣].

٩٨- سؤالات أبي عبدالله ابن بكير [٤].

٩٩- سؤالات مسعود السجزي [٥] للحاكم النيسابوري.

١٠٠- سؤالات الحافظ السِّلَفي [٦] لخميس الحَوزي [٧] عن جماعة من أهل واسط.

خامساً: كتب العلل:

١٠١- العلل لعلي ابن المديني.

١٠٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية ابنه [٨]، وغيره.

١٠٣ و ١٠٤- العلل الكبير، والعلل الصغير كلاهما للترمذي.

١٠٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدار قطني.

سادساً: الكتب المصنَّفة في رجال مخصوصة:

رجال الصحيحين أو أحدهما:

١٠٦- رجال صحيح البخاري للكلاباذي [١].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي الشافعي، المعروف بالبرقاني، عالم بالقرآن، والحديث، والفقه، والنحو. استوطن بغداد ومات فيها سنة ٤٢٥ هـ. تاريخ بغداد ٣٧٣/٤، ومعجم المؤلفين ٧٤/٢.

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، محدث، حافظ، مفسر، مؤرخ. مات سنة ٤١٢ هـ. السير ٥٥/١١، ومعجم المؤلفين ٢٥٩/٩.

(٣) هو حمزة بن يوسف بن إبراهيم أبو القاسم السهمي، الجرجاني، مؤرخ محدث حافظ، ناقد، مؤرخ، مات سنة ٤٢٧ هـ. تذكرة الحفاظ ٢٧٢/٣، ومعجم المؤلفين ٨٢/٤.

(٤) هو الحسين بن أحمد بن عبد الله، أبو عبد الله، ابن بكير البغدادي الصيرفي، محدّث من الحفاظ. مات سنة ٣٨٨ هـ. الأعلام ٢٣١/٢.

(٥) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي الشافعي، المعروف بالبرقاني، عالم بالقرآن، والحديث، والفقه، والنحو. استوطن بغداد ومات فيها سنة ٤٢٥ هـ. تاريخ بغداد ٣٧٣/٤، ومعجم المؤلفين ٧٤/٢.

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد ابن سِلَفة الأصبهاني، صدر الدين، أبو طاهر السِّلفي الحرواني، محدث فقيه أديب، مات سنة ٥٧٦ هـ. السير ٢/١٣، ومعجم المؤلفين ٧٥/٢.

(٧) هو خميس بن علي بن أحمد بن علي، أبو الكرم الواسطي الحوزي، محدث، حافظ، أديب. مات سنة ٥١٠ هـ. معجم المؤلفين ١٣٠/٤.

(٨) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ، أبو عبد الرحمن البغدادي، ثقة حافظ للحديث، من أهل بغداد، مات سنة ٢٩٠ هـ. تهذيب التهذيب ١٤١/٥، الأعلام ٦٥/٤.

١٠٧– تسمية من أخرجه لهم البخاري ومسلم للحاكم.

١٠٨– البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومسّ بضرب من التخريج لأبي زرعة الرازي.

١٠٩– رجال صحيح مسلم لأبي بكر ابن منجويه (٢) الأصبهاني.

١١٠– التعديل والتخريج لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد.

١١١– الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي الشيخ الأصبهاني (٣) في رجال البخاري ومسلم لأبي الفضل ابن طاهر المقدسي.

شيوخ الأئمة الستة:

١١٢– المعجم المشتمل في ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبّل لابن عساكر.

رجال الكتب الستة وملحقاتها:

١١٣– الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي (٤).

١١٤– تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي.

١١٥–تذهيب التهذيب للذهبي.

١١٦– الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة أيضاً للذهبي.

١١٧– إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين المغلطاي (٥) (توفي ٧٦٢ هـ).

١١٨– تهذيب التهذيب لابن حجر.

١١٩– تقريب التهذيب له أيضاً.

١٢٠– نهاية السؤال في رواة الستة الأصول لبرهان الدين الحلبي (٦)، ولم يطبع كاملاً.

سابعاً: زوائد رجال الأئمة الأربعة:

١٢١ – تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر.

ثامناً: معرفة المدلسين:

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري، ثقة حافظ، من أهل بخارى، نسبته إلى (كلاباذ) محلة فيها. مات سنة ٣٩٨ هـ. تذكرة الحفاظ ٢١٦/٣، معجم المؤلفين ٩٥/٢.

(٢) هو العلاّمة حماد بن محمد الأنصاري، أستاذ مشارك بقسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الحيَّاني الأصبهاني، من حفاظ الحديث، عالم برجاله، يقال له أبو الشيخ، ونسبته إلى جده حيان. مات سنة ٣٦٩ هـ. النجوم الزاهرة ١٣٦/٤، الأعلام ١٢٠/٤.

(٤) هو ابن عبد الواحد بن علي بن سرور ابن رافع الجماعيلي أبو محمد الدمشقي، محدث حافظ، مشارك في بعض العلوم، مات سنة ٦٠٠ هـ. السير ١٠١/١٣، ومعجم المؤلفين ٢٧٥/٥.

(٥) هو مُغَلْطاي بن قَلِيْج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، مؤرخ من حفاظ الحديث، عارف بالأنساب. مات سنة ٧٦٢ هـ. الأعلام ٢٧٥/٧.

(٦) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرَابُلُسي ثم الحلبي، أبو الوفاء، برهان الدين: عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية. أصله من طرابلس الشام، ومولده ووفاته في حلب سنة ٨٤١ هـ. الأعلام ٦٥/١.

١٢٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر.

١٢٣- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ لحمّاد الأنصاري [(١)].

تاسعاً: معرفة ذوي الإرسال:

١٢٤- المراسيل لعبد الرحمن بن أبي حاتم.

١٢٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي [(٢)].

عاشراً: معرفة المختلطين والوضاعين:

١٢٦- كتاب المختلطين للعلائي.

١٢٧- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لسبط ابن العجمي.

١٢٨- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيَّال [(٣)].

١٢٩- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي. [(٤)].

إلى غير ذلك من كتب أهل السنة في الجرح والتعديل التي تركتُ ذكرها لكي لا يطول هذا البحث.

قال الدكتور محمود الطحان: قد بذل أئمة أهل السنة في هذه المصنفات جهوداً جبارة مضيئة تشهد لهم على مرّ الأيام والدهور بصبرهم ومهارتهم وتفانيهم العجيب في خدمة دينهم والذب عن سنة نبيهم. وتوصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ولا اللاحقة في هذا الميدان بل ولا إلى قريب مما توصلوا إليه، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل الجزاء، وأجرى لهم المثوبة لتقرّ بها عيونهم وهم في قبورهم[(٥)].

---

(١) هو العلاّمة أبو عبد الباري حمّاد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي – نسبة إلى سعد بن عبادة الصحابي الجليل –، ولد سنة ١٣٤٣ هـ. أستاذ مشارك بقسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقيّ، أبو سعيد، صلاح الدين: محدث، فاضل بحاث. ولد وتعلم في دمشق، ورحل رحلة طويلة. ثم أقام في القدس مدرسا في الصلاحية سنة ٧٣١ هـ فتوفي فيها سنة ٧٦١ هـ. الأعلام ٢/٣٢١.

(٣) هو بركات بن أحمد بن محمد الخَطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال: واعظ، من أهل دمشق، نشأ تاجرا، وانقطع للعلم والوعظ، توفي سنة ٩٢٩ هـ. الأعلام ٢/٤٩

(٤) من إعداد الشيخ الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف – رحمه الله – بتصرف وزيادات.

(٥) أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١٤٧-١٤٨.

المطلب الثالث
طبقات الرواة عند أهل السنة

أولاً: تعريف الطبقة:

تعريف الطبقة لغةً:

مادة " طبق " تؤول أكثر معانيها في لسان العرب إلى تماثل شيئين إذا وضعت أحدهما على الآخر ساواه وكانا على حذوٍ واحد فقيل منه: تطابق الشيئان إذا تساويا وتماثلا. وسمّوا كل ما غطى شيئاً " طبقاً " لأنه لا يغطيه حتى يكون مساوياً له، ثم لا يغطيه حتى يكون فوقه، فسموا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعض " طبقات " [(١)].

تعريف الطبقة في اصطلاح المحدثين:

قال السيوطي: الطبقة في الاصطلاح: " قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخُ هذا هم شيوخُ الآخَر، أو يقارِبوا شيوخَه " [(٢)].

والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات ومَن أخذوا عنه ومَن أخذ عنهم ونحو ذلك.

وقد يكون الراوي في طبقة باعتبار مشابهته لها من وجه ومن طبقة أخرى لمشابهته لها من وجه آخر، كأنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة، هم مع العشرة في طبقة الصحابة، وعلى هذا الصحابة كلهم طبقة باعتبار اشتراكهم في الصحبة، وباعتبار آخر هو النظر إلى الفضل والسابقة في الإسلام هم عدة طبقات كما ذكر الحافظ ابن سعد في " طبقاته " والحاكم في " معرفة علوم الحديث " [(٣)].

ثانياً: نشأة علم الطبقات وتطوره:

تقسيم تراجم الرواة على الطبقات تقسيم إسلامي أصيل، والأصل فيه:

ما رواه عمران بن حصين رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **"خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"** قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ... " [(٤)].

---

(١) مختار الصحاح، ولسان العرب، والقاموس المحيط في مادة "طبق".

(٢) مقدمة ابن الصلاح النوع الثالث والستون، ص١٩٧، وتدريب الراوي ٢ / ٩٠٩.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ٤١–٤٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه (٣٦٥٠).

وقد نشأ هذا العلم وتطور على أيدي علماء الحديث منذ القرن الثاني الهجري، ولم يقتصر فيه على تقسيم الرواة على الطبقات بحسب لقائهم للشيوخ، سواء كان عاماً بمعنى الجيل أو القرن كما فعل أبو الحسن أسلم بن سهل بَحْشَل الواسطي [١] في " تاريخ واسط "، وابن حبان البستي في كتابيه "الثقات" و "مشاهير علماء الأمصار"، وأبو عبد الله الحاكم في "تاريخ نيسابور". حيث جعل هؤلاء الرواة على أربع طبقات: الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، وتبع الأتباع.

أو كان بصورة أدق في التقسيم كما فعل ابن سعد الزهري في " طبقاته الكبرى "، وخليفة بن خياط العصفري في " طبقاته "، وأبو عبد الله الحاكم في كتابه " معرفة علوم الحديث "، حيث قسم هؤلاء الرواة إلى عدة طبقات بحسب لقائهم للشيوخ لكن بصورة أدق، فمثلاً من لقي كبار الصحابة من التابعين يعد طبقة أولى، ومن لقي من دونهم يعد طبقة ثانية، ومن لقي صغارهم يعد طبقة ثالثة، وهكذا.

وقد سلك مثل هذا التقسيم التفصيلي الحافظ ابن الجوزي في كتابه صفة الصفوة، وقد اقتفى أثر ابن سعد في مقدمة كتابه الطبقات الكبرى، ومن المتأخرين الإمام الذهبي في كثير من كتبه كتذكرة الحفاظ والسير وطبقات القراء وطبقات المحدثين وغيرها، وكذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب والسيوطي في طبقات الحفاظ وغيرهم.

ثالثاً: فائدة معرفة الطبقات:

ذكر الحافظ العراقي فائدة معرفة الطبقات فقال: ومن المهمات معرفة طبقات الرواة، فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ فيُظن أنّ أحدَهما الآخرُ، فيتميز ذلك بمعرفة طبقتيهما، إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقة واحدة فربما أُشكل الأمرُ، وربما عُرف ذلك بمَن فوقه، أو دونه من الرواة، فربما كان أحد المتفقَين في الاسم لا يروي عمن روى عنه الآخرُ، فإن اشتركا في الراوي الأعلى وفيمن روى عنهما، فالإشكال حينئذ أشدُّ. وإنما يُمَيِّز ذلك أهلُ الحفظ والمعرفة، ويُعرف كون الراويين أو الرواة من طبقة واحدة بتقاربهم في السنِّ، وفي الشيوخ الآخذين عنهم، إما بكون شيوخ هذا هم شيوخُ هذا أو تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الأخذ، وبسبب الجهل بمعرفة الطبقات غلط غير واحد من المصنفين، فربما ظن راوياً راوياً آخر غيره، وربما أدخل راوياً في غير طبقته [٢].

وقال السخاوي: " طبقات الرواة وهو من المهمات، وفائدته الأمن من تداخل المشتبهين كالمتفقين في اسم أو كنية أو نحو ذلك، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة لمعرفة الحديث المرسل أو المنقطع وتمييزه عن الحديث المسند، وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات بما إذا كان في البدريين مثلاً من تأخرت وفاته عمن لم يشهدها لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة " [٣].

---

(١) هو أسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزّاز أبو الحسن الواسطي، بحشل، محدّث واسط في عصره. وكان من الحفاظ الثقات، مات سنة ٢٩٢ هـ. تذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٢، معجم المؤلفين ٢/ ٢٥٣.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٣) فتح المغيث ٤/ ٣٨٨.

فعرفنا من فائدة معرفة الطبقات أن الطبقة هي العلاقة التي تربط الرواة بعضهم ببعض، أو تميز بعضهم من بعض. وتختلف العلاقة وتتنوع غاية التنوع. فمنها:

١- طبقات زمانية: تبين المتقدم من المتأخر، والمعاصرة من عدمها.

٢- وطبقات مكانية: تميز الرواة في كل بلد عن غيرهم من أهل البلدان الأخرى.

٣- وطبقات علمية: حفظٌ وشهرةٌ وتَمَيُّزٌ، وبها يتبين الأثبات الثقات من المتوسطين من الضعفاء والمجاهيل.

٤- وطبقات غير ذلك مما يتفق فيها شيء معين كالاتفاق في الأسماء، أو المهن أو العمر وغيره.

فلو طبقنا هذه المعاني على راو واحد لظهر تبيان رواته من شيوخه وتلاميذه في كل استخدام.

أما من حيث التطبيق فاختلفت مناهج المحدثين في تصنيف الرواة على هذه الطبقات من عالم لآخر، وكتب الطبقات التي وصلتنا على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: كتب طبقات شاملة، التي تعرضتْ لذكر المحدثين كافة، منها " الطبقات الكبرى " لابن سعد، و" كتاب الطبقات " لخليفة بن خياط، ومن أشهر ما صنف في هذا الباب كتاب " المعين في طبقات المحدثين " للحافظ الذهبي. لكونه تتبع أكبر فترة زمنية ممكنة فاستفتح باسم النبي صلى الله عليه وسلم وختم بأبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار الدمشقي (ت ٧٣٠هـ). ولكنه مختصر جدًا.. ليس فيه سوى سرد الأسماء، ويتميز بدقة تصنيف الرواة على الطبقات لمقدرته العلمية الفذة التي اكتسبها من خبرته بالرواة، لأنه صنف كتبه الثلاثة " تاريخ الإسلام "، و" سير أعلام النبلاء " و" تذكرة الحفاظ " على الطبقات.

القسم الثاني: كتب الطبقات الخاصة بمحدثي بلد من البلدان، أو مصر من الأمصار، كـ" طبقات علماء إفريقية " لأبي العرب محمد بن أحمد القيرواني، وهو من أقدم ما صنف في طبقات الأفارقة. استقصى فيها جميع رواة الحديث من الصحابة فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء ممن دخل إفريقية حتى زمنه قريبًا من منتصف القرن الرابع، و" طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها " لأبي الشيخ الأصبهاني.

القسم الثالث: كتب شبيهة بكتب الطبقات من حيث أنها تناولت الرواة بطريقة جماعية، متوخية علاقة معينة تجمع الكل. وهي أنواع:

الأول: الكتب التي جمعتْ شيوخ رواة محدث معين أو أصحابه، منها كتاب " رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين " للإمام مسلم بن الحجاج.

الثاني: كتب معرفة الإخوة والأخوات.. ومن أشهرها كتاب " تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث " لأبي داود السجستاني .

الثالث: كتب صُنفت لعلاقة تجمع بين المترجمين، وهذه كثيرة ومتنوعة، وإن لم تكن على الترتيب الطبقي فإنها تلتحق به من أجل هذه العلاقة أو الصفة الجامعة:

١- في أسماء المدلسين كـ" طبقات المدلسين " للحافظ ابن حجر.

٢- في أسماء المخضرمين كـ" تذكرة الطالب المعلم بمن يقال له مخضرم " للحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي.

٣- في أسماء المختلطين كـ" الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات " لابن الكيال.
٤- و" طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث" للإمام أبي بكر البرديجي [١].
وهذه مجرد بعض أمثلة لنظائر الكتب التي تلحق بالطبقات ويطول بنا المجال لو استقصيناها.

رابعاً: تقسيم طبقات الرواة عند أهل السنة:

اتفق علماء الحديث على اعتبار القرون الثلاثة الأولى للهجرة – القرون المفضلة – هي عصر الرواية وبعضهم يدخل أهل المائة الرابعة كذلك في عصر الرواية، وإن كان استعمال الإسناد والتأكيد عليه قد استمر إلى ما بعد القرن الخامس تقريباً.

قال ابن حبان: " إني أملي في ذكر من حمل عنه العلم كتابين: كتاباً أذكر فيه الثقات من المحدثين، وكتاباً أبين فيه الضعفاء والمتروكين، وأبدأ منهما بالثقات ...، ثم نذكر مَن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً واحداً على المعجم، إذ هم خير الناس قرناً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم نذكر بعدهم التابعين الذين شافهوا أصحاب رسول الله في الأقاليم كلها على المعجم، إذ هم خير الناس بعد الصحابة قرناً، ثم نذكر القرن الثالث الذين رأوا التابعين وأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطبقتين الأوليين، ثم نذكر القرن الرابع الذي رأوا أتباع التابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا " [٢].

وقال الذهبي: " فالحدّ الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاث مائة " [٣].

وقال أيضاً: "ومن هذا الوقت – أواخر المائة الرابعة من الهجرة – تناقص الحفظ، وقلَّ الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق، لاستيلاء آل بُوَيْه ثَمَّ، وبمصر والشام والمغرب، لاستيلاء بني عُبيد الباطنية نسأل الله العافية " [٤].

فمن هذه النصوص يمكن حصر طبقات الرواة الرئيسة في عصر الرواية في الطبقات الآتية:

الأولى: الصحابة رضوان الله عليهم.

الثانية: التابعون.

الثالثة: أتباع التابعين.

الرابعة: تبع الأتباع.

وأشهر تقسيم لطبقات الرواة ما قال به الحافظ ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب، إلا أنه حصر هذه الطبقات فيمن له رواية في الكتب الستة وهي:

الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب.

---

(١) هو أحمد بن هارون بن روح، أبو بكر البرديجي، من ثقات رجال الحديث. أصله من برديج بأقصى أذربيجان. سكن بغداد، وتوفي بها سنة ٣٠١ هـ. السير ٩/١٧٠، ومعجم المؤلفين ٢/١٩٨.

(٢) انظر: الثقات ١/١١.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٤.

(٤) رسالة ذكر من يعتمد قوله – ضمن أربع رسائل نشرها أبو غدة– (ص: ١٩٥) ، ذكر الذهبي ذلك تعليقاً في نهاية الطبقة التاسعة من طبقات من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، والتي ختمها بترجمة أبي أحمد الحاكم.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تلي الوسطى، جلّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة [١].

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج [٢].

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك وسفيان الثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن عُليّة [٣].

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون [٤]، والشافعي، وأبي داود الطّيالسي [٥]، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تَبَعَ الأتباع، ممن لم يلق التابعين،كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي. وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي.

ثم قال ابن حجر: فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين [٦].

يقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: وهذا التقسيم الذي جاء به الحافظ ابن حجر من أنسب التقاسيم للرواة، حيث ينتهي عصر الرواية بآخر المائة الثالثة، وهو عصر اللأئمة الستة ومن معهم كبقي بن مخلد، وإسماعيل القاضي (٢٨٢هـ) [٧]، والبزار [٨]، ومحمد بن نصر المروزي [٩] وغيرهم.

لذا يرى الذهبي عام ثلاث مائة حدّا فاصلاً بين المتقدم والمتأخر. إلا أن عصر الرواية استمر إلى نهاية القرن الخامس.

---

(١) هو ابن دعامة بن قتادة السّدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، مات سنة بضع عشرة وماءة. التقريب ١٢٣/١ . التاسعة من طبقات من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، والتي ختمها بترجمة أبي أحمد الحاكم.

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، مات سنة ١٥٠ هـ، أو بعدها، وقد جاوز السبعين. التقريب ٥٢٠/١.

(٣) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو البشر البصري، المعروف بابن عُليَّة، ثقة حافظ، مات سنة ١٨٣ هـ، وهو ابن ٨٣ هـ. السير ١٠٧/٩، والتقريب ٦٥/١ -٦٦.

(٤) هو ابن زَاَذَان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، مات سنة ٢٠٦ هـ. التقريب ٣٧٢/٢.

(٥) هو سليمان بن داود بن الجارود البصري، ثقة حافظ، مات سنة ٢٠٤ هـ. التقريب ٣٢٣/١.

(٦) ينظر: مقدمة تقريب التهذيب ٥/١-٦.

(٧) تاريخ بغداد ٢٨٤/٦، والسير ٣٣٩/١٣.

(٨) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، أبو بكر البزار. محدث فقيه، صاحب المسند، مات سنة ٢٩٢ هـ. السير ١٣١/٩، لسان الميزان ٢٣٧/١.

(٩) هو أبو عبد الله الفقيه، ثقة حافظ، إمام جبل، مات سنة ٢٩٤ هـ. التقريب ٢١٣/٢.

المبحث الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل عند الشيعة

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما

المطلب الثاني

نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره عند الشيعة وأهم مصادره

المطلب الثالث

طبقات الرواة عند الشيعة وأهم كتبهم

المطلب الأول

تعريف الجرح والتعديل ومشروعيتهما عند الشيعة

أولاً: تعريف الجرح والتعديل عند الشيعة:

لم أعثر على أحد من أئمة الشيعة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين من أصوليين الذي عرّف الجرح والتعديل من حيث علم المصطلح، لأن ليس فيهم أحد من ألف كتاباً في الجرح والتعديل. إلا أنهم عرّفوا العدالة المعتبرة في الراوي فقط فسأذكره مما يلي:

تعريف العدالة عند الشيعة:

اختلف الشيعة في معنى العدالة المعتبرة في الراوي وغيره إلى أقوال:

ربّما يقال: " إن العدالة هي ظهور الإسلام وعدم ظهور الفسق " [(١)].

وعزي هذا القول إلى ابن الجنيد [(٢)]، والمفيد، ورئيس الطائفة الشيخ الطوسي في الخلاف، وظاهر المحكيّ عن المبسوط، بل وربما ظهر من الطوسي دعوى الإجماع عليه [(٣)].

وحجة هذا القول مضافاً إلى ما رواه الصدوق في المجالس عن علقمة حين قال لجعفر الصادق: يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرني عمّن تقبل شهادته ومن لم تقبل شهادته؟ فقال عليه السلام: " يا علقمة! كل من كان على فطرة الإسلام جازت شهادته ". قال: فقلت له: تقبل شهادة مقترف الذنوب؟ فقال: " يا علقمة! لو لم تقبل شهادة المقترف بالذنوب، لما قُبلت إلا شهادة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام؛ لأنهم هم المعصومون دون سائر الخلق، فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً، أو لم يشهد عليه الشاهدان، فهم من أهل العدالة والستر، وشهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنباً " [(٤)].

وقد يقال: " إن العدالة عبارة عن حسن الظاهر، وعَنَوا به خلاف الباطن الذي لا يعلم به إلا الله سبحانه، وبحسنه جَرْيَه على مقتضى الشرع بعد اختباره في الجملة، والسؤال عن أحواله " [(٥)].

وعزي هذا القول إلى ابن حمزة [(٦)]، وسلاّر [(٧)]، ونقل الإجماع عليه الوحيد البهبهاني [(٨)].

---

(١) الجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة – رسائل في دراية الحديث – ٤٠٨/٢.

(٢) هو محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو علي الإسكافي، فاضل إمامي، من أهل الري، له نحو خمسين كتابا، منها " تهذيب الشيعة لأحكام الشريعة " نحو ٢٠ مجلدا، مات سنة ٣٨١ هـ. الأعلام ٣١٢/٥.

(٣) مختلف الشيعة ٤٨٣/٨.

(٤) وسائل الشيعة ٣٩٥/٢٧ برقم (١٣).

(٥) فوائد الأحكام ٢٠٥/٢، وجواهر الكلام ٢٩٠/١٣.

(٦) هو محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقيّ، شمس الدين، أبو المحاسن، حافظ للحديث، مؤرخ، مولده ووفاته في دمشق، مات سنة ٧٦٥ هـ. الأعلام ٢٨٦/٦.

(٧) هو حمزة بن عبد العزيز الديلميّ الطبرستاني، أبو يعلى، الملقب بسلار أو سالار، فقيه إمامي، مات سنة ٤٦٣ هـ. أعيان الشيعة ٣٥١/٣٣، والأعلام ٢٧٨/٢.

(٨) هو أحمد بن محمد بن علي بن محمد باقر المعروف بالوحيد البهبهاني، الحائري، الكرمانشاهي، عالم مشارك في انواع من العلوم

وحجة هذا القول مضافاً إلى النصوص المتكاثرة التي ظاهرها ذلك.

ففي الأمالي بسنده عن الكاظم عليه السلام: " من صلّى خمس صلوات في اليوم والليلة في جماعة، فظنّوا به خيراً وأجيزوا شهادته " (١).

وعن الصادق عليه السلام قال: " من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدّثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم، كان ممّن حرمت غيبته، وكملت مروّته، وظهر عدله، و وجب أُخوّته " (٢).

وقد يقال: " إن العدالة هي عبارة عن ملكة نفسانيّة تبعث على ملازمة التقوى والمروّة، وعَنَوْا بالتقوى عدم ارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر، وبترك خوارم المروّة ما يوجب نفور الناس عنه عادة، كتقبيل الزوجة في محاضر الناس" (٣).

وقيل عن هذا القول: أنه مشهور بين الأصحاب، وقال الشيخ نجيب الدين العاملي: أن نسبته إلى العلماء (٤).

وقال علي محمد النقوي الهندي: وربّما أفيد أن مراده بالعلماء، المتأخرون خاصّة؛ لما سَلَف من أن السلف لم يأخذوا ذلك في حدودهم، ولما في الكفاية (٥) والذخيرة (٦) من أنه لم يعثر مصنّفهما على هذا التعريف لغير العلاّمة، ولا أثر منه في الأخبار، ولا شاهد عليه فيما عُلم من الآثار، وزُعم أن العلامة وطىء في ذلك عَقِبَ العامة وحذى حذوهم (٧).

وعرّف العدالة ملاّ عبد الرزاق الحائري أيضاً، وتعريفه موافق لتعريف العلاّمة الأنصاري:

يقول عبدالرزاق: " إن العدالة هي ملكة نفسانيّة باعثة على ملازمة التقوى والمروّة؛ والتقوى اجتناب الكبائر مع عدم الإصرار على الصغائر؛ والمروّة الاجتناب عمّا يدلّ على خسّة النفس ودناءة الهمّة بحسب حاله، صغيرةً كانت كالتطفيف بحبّة أو سرقتها، أومباحاً كلبس الفقيه لباس الجندي، والأكل في الأسواق في بعض الأوقات والأزمان " (٨).

فنستطيع أن نقول أن علماء الشيعة نقلوا تعريف العدالة من كتب أئمة أهل السنة، كما إدعى علي محمد النقوي الهندي.

ثانياً: مشروعية علم الجرح والتعديل عند الشيعة:

ينقسم علماء الشيعة في مشروعية علم الجرح والتعديل إلى قسمين:

قسم يُعرف بـالأصوليين:

كالفقه، والاصول، والحديث، والتاريخ، والتفسير. توفي في كرمانشاه سنة ١٢٤٣ هـ. معجم المؤلفين ٢/١٣٣.

(١) أمالي الصدوق ص ٤١٨-٤١٩ برقم (٢٣)، والكافي ٢/٢٣٩ برقم (٢٨)، وسائل الشيعة ٨/٣١٦ برقم (٩).

(٢) وسائل الشيعة ١٢/٣٧٨ برقم (٢).

(٣) كتاب الطهارة للعلاّمة الأنصاري ٢/٤٠٦.

(٤) جواهر الكلام ١٣/٢٩٤.

(٥) الكفاية ص ٢٧٩.

(٦) الذخيرة ص ٣٠٥.

(٧) الجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة - رسائل في دراية الحديث - ٢/٤١٥.

(٨) الوجيزة في علم دراية الحديث - رسائل في دراية الحديث - ٢/٥٥٩.

وقسم يُعرف بـالأخباريين:

أما الأصوليون فيثبتون مشروعية علم الجرح والتعديل بالأدلة النقلية من الكتاب والسنة وأقوال المعصومين عندهم، وبالأدلة العقلية أيضاً كما فعله أهل السنة.

وأما الأخباريون فقد ذهبوا إلى عدم الحاجة إلى علم الجرح والتعديل، بل قالوا بأن علماء أهل السنة هم الذين اخترعوا هذا العلم لمخالفة سنة الأئمة المعصومين وفتاواهم [١].

واستدلوا على ذلك بوجوه تجاوزتْ عشرين وجهاً، وذكر صاحب الحدائق اثنى عشر وجهاً [٢].

وأهم تلك الوجوه سبعة:

الدليل الأول: ادعى الأخباريون بأن لا حاجة إلى علم الرجال لثبوت قطعية روايات الكتب الأربعة.

وحجتهم على هذا ما ذكره محمد بن حسن الحر العاملي: " أنا قد علمنا علما قطعيا، بالتواتر، والأخبار المحفوفة بالقرائن: أنه قد كان دأب قدمائنا، وأئمتنا عليهم السلام، في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة، ضبط الأحاديث، وتدوينها في مجالس الأئمة، وغيرها. وكانت همةُ علمائنا مصروفة، في تلك المدة الطويلة، في تأليف ما يحتاج إليه من أحكام الدين، لتعمل بها الشيعة. وقد بذلوا أعمارهم في تصحيحها، وضبطها، وعرضها على أهل العصمة. واستمر ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة، أصحاب الكتب الأربعة، وبقيت تلك المؤلفات بعدهم أيضا مدة . وأنهم نقلوا كتبهم من تلك الكتب، المعلومة، المجمع على ثبوتها..." [٣].

ويُردّ عليه – مضافاً إلى أن ما ذكره مجرد استحسان – أن الأصل المقرر هو عدم حجية خبر الواحد ما لم يثبت بدليل، ولا شك في أن الأخبار الموجودة تشتمل على المراسيل والضّعاف، فكيف يقال بحجّيتها مطلقاً، على أنّا لو رجعنا إلى كلمات العلماء الذين أشار إليهم لرأينا تصريحاتهم بأن المعتبر هو خبر الثقة، فيما ذكره صاحب الوسائل دعوى بلا دليل [٤].

الدليل الثاني: ما هو المشهور عن الأخباريين وذهب إليه بعض الأصوليين من أن روايات الكتب الأربعة كلّها قطعيّة الصدور، فلا حاجة تدعونا إلى علم الرجال [٥].

وردّ عليهم أيضاً بأن هذا الدعوى بلا دليل، إذ كيف يمكن ادعاء قطعية الكتب الأربعة ، مع مؤلفيها لم يدعوا ذلك، وإضافةً إلى هذا على فرض صحة الروايات الواردة فيها، إلا أن الحاجة إلى هذا العلم لا تنقطع لعدم اشتمال الكتب الأربعة على جميع الروايات الأحكام، ولأجل ذلك لا مناص عن الاستفسار عن أحوال الرواة، فتبقى الحاجة إلى هذا العلم بالنسبة إلى غيرها من كتب الروايات [٦].

---

(١) ينظر: علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة ص ١٢.

(٢) وسائل الشيعة: في الفائدة التاسعة ٢/٩٦–١٠٤، وانظر أيضاً: الحدائق الناضرة ١/٢٤.

(٣) وسائل الشيعة ٣٠/٢٥٢.

(٤) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ١/٢٠.

(٥) فرائد الأصول ص ٦٧، وتنقيح المقال ١/١٧٤.

(٦) كليات في علم الرجال ص ٣٥.

ثم إن هذا الدعوى غير ثابت في الواقع أيضاً، لأن محمد باقر البهبودي [١] قد قام بتأليف كتابه " صحيح الكافي "، واعتبر من مجموع (١٦١٢١) حديثاً من أحاديث الكافي (٤٤٢٨) حديثاً صحيحةً، وترك (١١٦٩٣) حديثاً منها لم يرها صحيحةً [٢].

الدليل الثالث: ما ذهب إليه كثير من العلماء من أن العبرة في قبول الرواية عمل المشهور بها، وإن كانت ضعيفة السند، فكل رواية لم يعمل بها المشهور ليست بحجة، سواء كانت رواتها ثقات أم ضعفاء، ومن هنا فلا حاجة إلى علم الرجال[٣].

رُدّ عليهم بأن معرفة المشهور في كل المسائل أمر مشكل و لأن بعض المسائل غير معنونة في كتبهم، وبجملة أخرى منها لا شهرة فيها، وقسم منها يُعدّ من الأشهر والمشهور. وقد تتحقق روايتان مشهورتان، أو أحدهما أشهر من الأخرى، أو حكمان كذلك، فلا يستغنى حينئذ عن ملاحظة سند كلّ من الروايتين وإعمال الضوابط المقرَّة لقبول أي منهما، أو ترجيح إحداهما على الأخرى [٤].

الدليل الرابع: وقالو أيضاً بأن علم الرجال علم منكر لأن فيه كشفنا لعورات المؤمنين وقد نهينا عن ذلك، وأمرنا بغض وستر تلك العورات [٥].

ويُردّ عليهم بأن رأيهم هذا يخالف قول الله عز جل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [٦].

وكذلك مدفوعة بأن ذلك ما دام لغرض أهم وهو تشخيص رواية الثقة وتمييزها عن غيرها، فهو مما لا محذور فيه، كما هو الحال في باب القضاء، فإن جرح الشهود وبيان فسقهم أمر جائز بالاتفاق من باب توقف أمر أهم عليه [٧].

الدليل الخامس: وقالو أيضاً بأن لا يمكن إثبات عدالة الراوي إلا بالرجوع إلى أقوال علماء الرجال، وعلماء الرجال أخذوا عدالة الراوي بأقوال غيرهم من العلماء، وغيرهم من غيرهم، ولا يثبت التعديل المعتبر بشهادة الفرع، ومن هنا لا حاجة إلى علم الجرح والتعديل.

---

(١) هو محمد باقر البهبودي عالم شيعي محقق، له جهوده في تحقيق التراث الشيعي فقد حقق كتاب المبسوط للطوسي، والصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي، وزبدة البيان للأردبيلي وغيرها من الكتب. وله مؤلفات منها: معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة، وعلل الحديث، وهذا رد على من زعم عدم أهليته لتحقيق الأحاديث، ولمعرفة كل ما تعرض له البهبودي راجع كتاب: نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي لحيد حب الله، ص ٥٦٤.

مع أن الشيخ محمد جميل حمّود العاملي يقول: محمد باقر البهبودي مجهول الحال عندي، وكتابه " صحيح الكافي " طعنة جديدة تضاف على طعون العامة العمياء على الكافي الشريف ... فقد ضعّف البهبودي ما قواه المجلسي، وقوّى ما ضعفه المجلسي، ولم يتضح لنا منهجه في تحقيق أسانيد الأخبار.

(٢) انظر: معالم المدرستين ٣/٣٥٥.

(٣) معجم رجال الحديث ١/٢١.

(٤) أصول علم الرجال ١/٢٢، وكليات في علم الرجال ص ٣٦.

(٥) علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة ص ١٤.

(٦) الحجرات: ٦.

(٧) الفواعد الرجالية ص ١٠١.

ورُدّ عليهم بأن التزكية ليست شهادة حتى يعتبر فيها ما يعتبر في ذلك من الأصالة والشفاه وغيرهـا، وإلا لما جاز أخذ الأخبار من أصول مع أنها مأخوذة من الأصول الأربعة، بل المقصود من الرجـوع إلى علـم الرجال هو التثبت وتحصيل الظن الاطمئناني الانتظامي الذي انتظم أمور العقلاء به فيما يحتاجون إليه وهو يختلف باختلاف الأمور معاشاً ومعاداً، ويختلف في كل منها باعتبار زيادة الاهتمام ونقصانه [١].

الدليل السادس: وقالو بأن الخلاف الشديد في معنى العدالة والفسق يمنع الاعتماد علـى كتـب الرجال، لأنه لا يعرف قصد عالم الرجالي من العدل والفسق، ومن هنا لا حاجة أيضاً إلى علم الرجال.

رُدّ عليهم بأن العدالة متفق عليها وإذا كان للمصنف مذهب خاص وراء مذهب المشهور لوجـب عليه بيان ذلك.

ثم هناك قرائن تدل على أن العدالة بمعنى المشهور الملكة، وهو أن علماء الرجال قد ذكـروا في جملـة من الرواة ما يزيد على ظهور الإسلام وعدم ظهور الفسق [٢].

الدليل السابع: وقالو أيضاً بأن للشهادة شرائط التي اتفق عليها العلماء نحو المعاصرة والاعتمـاد على الحسّ دون الحدس والاجتهاد، والقول المعدّل والمجرّح من باب الشهادة على الرواة ولكنها تفقد شـرائط الشهادة فيه. و من هنا لا حاجة إلى علم الرجال.

قال جعفر السبحاني [٣]: أن من المحتمل قوياً أن تكون شهادتهم في حق الرواة، مستندة إلى السماع من شيوخهم، إلى أن تنتهي إلى عصر الرواة، وكانت الطبقة معاشرة معهم ومخالطة إيّاهم [٤].

والوجه الآخر بأن يكون ذلك من باب حجية قول أهل الخبرة، فكما أن قول الدلاّل الذي يحدّد قـيم الأشياء حجة منه باب كونه من أهل الخبرة، فكذلك إخبار عالم الرجالي نحو النجاشي والطوسي بوثاقة الـرواة حجة من الجهة المذكورة [٥].

---

(١) مقدمة تنقيح المقال في أحوال الرجال ١/١٧٥.

(٢) مقدمة تنقيح المقال في أحوال الرجال ١/١٧٦.

(٣) أحد من المعاصرين.

(٤) كليات علم الرجال ص ٤١.

(٥) الفوائد الرجالية ص ٤٠.

المطلب الثاني
نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره عند الشيعة وأهم مصادره

أولاً: نشأة علم الجرح والتعديل وتطوره عند الشيعة

نرى أن الشيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا مَن ألّف كتاباً في الجرح والتعديل، بل أصول الكتب الرجالية عند الشيعة هي نفس الكتب في الجرح والتعديل عامة. ونستطيع أن نقول بأن هذا الفن لم يتطور عندهم كما تطور عند أهل السنة.

وقد ادعى الشيعة بأن أولية التصنيف في علم الجرح والتعديل يرجع إليهم حيث قالوا بأن أول من ألف في هذا الفن هو عبيد الله بن أبي رافع المدني [١]،كان كاتب عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث دوّن أسماء الصحابة الذين شايعوا عليّا وحضروا حروبه وقاتلوا معه في البصرة وصفين ونهروان [٢].

نقول: تتعلق بهذا الدعوى أمران إن كان نسبة الكتاب إليه صحيحاً:

أولاً: الكتاب بهذا الشكل هو كتاب تاريخ ووقائع فقط.

ثانياً: ولم يصل إلينا هذا الكتاب حتى نعرف كيفيته.

وقد ادعى أيضاً بأن معظم كتبهم في هذا الفن قد ضاعت عنهم بسبب الحوادث والفتن والحروب التي وقعت في تلك القرون والأعصار مع قلة تلك النسخ، من ثَمّ لم تصل إليهم من تلك المصنفات إلا القليل.

قال الشيخ الطهراني: " **سائر الكتب القديمة فقد ضاعت أعيانها الشخصية** من جهة قلة الإهتمام بها بعد وجود عين ألفاظها مدرجة في الأصول الأربعة المتداولة عندنا، فنحن نشكر القدماء على حُسن صنيعهم في تأليفاتهم الواصلة إلينا كما إنا نشكر المتأخرين عنهم الذين أشرنا إلى بعضهم في بسط كتب الرجال بإدخالهم تراجم العلماء و الرواة المتأخرين عن أولئك القدماء لشدة احتياجنا إلى معرفة أحوالهم " [٣].

ولكن قال شاه عبد العزيز الدهلوي: " اعلم أن أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقا بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد ولا من ألف كتابا في الجرج والتعديل، حتى صنف الكشي سنة أربعمائة تقريبا كتابا في أسماء الرجال وأحوال الرواة، وكان مختصرا جدا لم يزد الناظر فيه إلا تحيرا، لأنه أورد فيه أخبارا متعارضة في الجرح والتعديل ولم يمكنه ترجيح أحدها على الآخر. ثم تكلم الغضائري [٤] في الضعفاء، والنجاشي [٥]، وأبو جعفر الطوسي في الجرح وصنفوا فيه كتبا طويلة، ولكن أهملوا

---

(١) كذا قال ابن حجر ووثّقه أيضاً. انظر التقريب ٥٣٢/١.

(٢) الفهرست لأبي جعفر الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط:١، ص ١٧٥.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشريعة ٨١/١٠.

(٤) هو الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، أبو عبد الله، شيخ الإمامية في عصره. كثير الترحال، كان حكمه أنفذ من حكم الملوك. يرمى بالغلوّ. مات سنة ٤١١ هـ. ولسان الميزان ٢٩٧/٢، وأعيان الشيعة ٣٥١/٢٦، والأعلام ٢٤٣/٢.

(٥) هو أحمد بن علي بن أحمد بن العباس أبو العباس النجاشي الأسدي، مؤرخ إمامي، يُعرف بابن الكوفي، ويقال له الصيرفي. من أهل بغداد. توفي بمطير آباد سنة ٤٥٠ هـ. أعيان الشيعة ١٠٢/٩، ومعجم المؤلفين ٣١٧/١، والأعلام ١٧٢/١.

فيها توجيه التعارض بالمدح والقدح ولم يتيسر لهم ترجيح أحد الطرفين، ولهذا منع صاحب " الدراية " تقليدهم في باب الجرح والتعديل " [(١)].

فعرفنا من قول الدهلوي أن من أقدم المؤلفات لدى الشيعة في بيان أحوال رواة الحديث والأخبار هو كتاب " رجال الكشي "، ولم يوجد هناك مَن هو أقدم من الكشي قد ألف في علم الرجال قبله، وهذا يدل على قلة بضاعتهم في هذا المجال بالذات، ثم الكشي لم يُعرف متى مات، وإنما قالوا إنه كان في طبقة محمد بن يعقوب الكليني صاحب " الكافي " المتوفى سنة ٣٢٩هـ والله أعلم.

ولكن نرى أن علم الرجال عند أهل السنة والجماعة يهتم بمعرفة أحوال الرواة الذين يروون أحاديث النبي صلى الله عليهم وذكر طبقاتهم خاصة، ولكن عند الشيعة الأمر يختلف لأن كتبهم الحديثية تضمنت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قليلة جداً، بل يمكن أن يقال: إنها تضم أقل عشرة في المائة، والبقية تضم إرشادات وأعمال وأقوال وأحوال الأئمة المعصومين مع سندها، ومن هنا نستطيع أن نقول بأن كتبهم الرجالية دُوّنت لتبيين أحوال هؤلاء الرواة الذين يروون عن الأئمة المعصومين خاصة.

وقد قال الشيخ الطهراني: " بأن الله يقيض في كل عصر رجالا حاملين لعلوم أهل البيت (ع) متحملين لأحاديثهم بالقراءة و السماع و الإجازة و غيرها، و تزداد بذلك عدة الرواة شيئاً فشيئاً و قرناً بعد قرن، فلا بد لنا من ترجمتهم إما مستقلاً أو في ضمن الرواة القدماء " [(٢)].

ثم إذا اطلعنا على هذه الكتب نجد دافعاً آخر في سبب تصانيفهم وهي النفسية الأقلية في داخل المجتمع الإسلامي والنفسية الدفاعية لإبطال أقوال مخالفيهم بأنه لا سلف للشيعة ولا مصنف.

قال النجاشي في مقدمة رجاله: " فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف أطال الله بقاءه وأدام توفيقه من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف. وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحدا فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لم يعلم ولا عرف [(٣)].

ثانياً: أهم كتب الجرح والتعديل عند الشيعة

صنف الشيعة في فترة مبكرة كتبا في علم الرجال ولكن معظم هذه المصنفات فُقدت ولا نجد في الكتب المتأخرة نقولاً إلا عن بعضها، وقد أورد النجاشي في كتاب الرجال والطوسي في كتابه الفهرست أسماء المصنفين في الرجال من الشيعة، ويتفق أسماء المصنفين الذين أوردهم الطوسي مع ما أورده النجاشي إلا أن هناك بعض الاختلاف حيث أهمل الطوسي ذكر بعض من أوردهم النجاشي وأضاف أسماء مصنفين آخرين، وفيما يلي أسماء المصنفين في الرجال من الشيعة مع ذكر مصنفاتهم [(٤)]:

١ – عبد الله بن جبلة بن الحرّ الكناني (ت ٢١٩هـ) [(١)]: كتاب الرجال [(٢)].

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٤٩–٥٠.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشريعة ١٠/٨١.

(٣) مقدمة رجال النجاشي ١/٥٧.

(٤) انظر للتفصيل: رسالة في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ٢/٣٢٤–٣٢٧، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦١–١٧٠، وعلم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة ص ٣٤–٣٨.

٢- والحسن بن علي بن فَضَّال (ت ٢٢٤هـ) [٣]: كتاب الرجال [٤].

٣- وعباد بن يعقوب الرواجني (٢٥٠ هـ) [٥]: كتاب المعرفة في معرفة الصحابة [٦].

٤- وأحمد بن علي بن محمد العلوي العقيقي (ت ٢٨٠هـ) [٧]: كتاب تاريخ الرجال [٨].

٥- وعلي بن الحسن بن علي بن فَضَّال (ت ٢٩٠هـ) [٩]: كتاب الرجال [١٠].

٦- وعلي بن أحمد العلوي العقيقي (ت ٢٩٩هـ) [١١] : كتاب الرجال [١٢].

٧- ومحمد بن الحسن المحاربي (ت ٣٠٠ هـ) [١٣]: كتاب الرجال [١٤].

وسعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت ٣٠٠هـ) [١٥].

٨- كتاب مناقب رواة الحديث.

٩- كتاب مثالب رواة الحديث [١٦].

وحميد بن زياد بن حماد أبو القاسم الدهقان (ت ٣١٠هـ) [١٧].

١٠- كتاب الرجال.

---

(١) هو عبد الله بن جبلة بن حيان بن الحر الكناني الكوفي، أبو محمد الواقفي، فقيه إمامي. هدية العارفين ١/٢٩٧، ومعجم المؤلفين ٦/٣٩.

(٢) رجال النجاشي ٢/ ١٦٠.

(٣) هو الحسن بن علي بن فضال التيمي، بالولاء، أبو محمد، فاضل، من مصنفي الإمامية، من أهل الكوفة. لسان الميزان ٢/٢٥٢، والأعلام ٢/٢٠٠.

(٤) رجال النجاشي ١/ ٢٨؛ وأنظر السخاوي: الإعلان بالتوبيخ ص ٥٧٩.

(٥) هو أبو سعيد الكوفي، البخاري الرّواجِني، فاضل إمامي، من أهل الكوفة.. وقال ابن حجر: صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون. التقريب ١/٣٩٤، والأعلام ٣/٢٥٨.

(٦) الفهرست للطوسي ص ٢٠.

(٧) هو ابن محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن ابي طالب أبو طالب العقيقي، الرجالي، كان مقيما بمكة، وسمع بالكوفة. أعيان الشيعة ٩/١٧٨، ومعجم المؤلفين ٢/١٩.

(٨) رجال النجاشي ١/ ٦٣، الفهرست للطوسي ص ٢٤.

(٩) هو أبو الحسن، فاضل من أهل الكوفة، من فقهاء الإمامية، يعدُّونه من الثقات. معجم المؤلفين ٧/٦٦، والأعلام ٤/٢٧٢.

(١٠) رجال النجاشي ١/ ٨، الفهرست ص ٩٢، الإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٠.

(١١) هو ابن على بن مُحَمَّد بن جَعْفَر العلوى الشيعي الشهير بالعقيقي. هدية العارفين ١/٦٧٤.

(١٢) الفهرست للطوسي ص ٩٧، الرجال الحلي ص ٣.

(١٣) هو ابن عبد الله المحاربي، أبو عبد الله الشيعي، فاضل عارف بالرجال. ايضاح المكنون ٢/٢٩٧، و معجم المؤلفين ٩/١٧٩.

(١٤) رجال النجاشي ٢/ ٣٧٠.

(١٥) هو الكوفي، عالم، فقيه، اصولي، من أهل نينوى. معجم المؤلفين ٤/٨٣.

(١٦) الفهرست للطوسي ص ٧٥، والإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٠. ويبدو أن أحد الكتابين كان مرتبا على الطبقات. انظر رجال النجاشي ٢/ ٣٤٠.

(١٧) هو أبو القاسم، من أهل (قم) سافر كثيرا في طلب الحديث، فقيه محدث إمامي، توفي سنة ٣٠٠ هـ، وقيل: سنة ٣٠١ هـ. معجم المؤلفين ٤/٢١١، والأعلام ٣/٨٦.

١١ – كتاب من روى عن الصادق [1].

١٢ – ومحمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني (ت ٣٢٩هـ): كتاب الرجال [2].

١٣ – وأبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن عقدة الكوفي (ت ٣٣٢هـ)، في كتابه " التاريخ الكبير" [3].

١٤ – وعبد العزيز بن يحيى الجلودي (ت ٣٣٢هـ) [4]: كتاب أخبار المحدثين [5].

وأحمد بن محمد بن سعيد السبيعي الهمداني (ت ٣٣٣هـ) [6]، [7].

١٥ – كتاب التاريخ وذكر من روى الحديث [8].

١٦ – كتاب من روى عن أمير المؤمنين.

١٧ – كتاب من روى عن الحسن والحسين.

١٨ – كتاب من روى عن علي بن الحسين.

١٩ – كتاب من روى عن أبي جعفر.

٢٠ – كتاب من روى عن زيد بن علي.

٢١ – كتاب الرجال وهو كتاب من روى عن جعفر بن محمد.

٢٢ – كتاب الشيعة من أصحاب الحديث.

٢٣ – ونصر بن صباح أبو القاسم البلخي [9]: معرفة الناقلين [10].

٢٤ – ومحمد بن عمر ابن الجعابي (ت ٣٥٥هـ) [11]: كتاب من روى الحديث من بني هاشم [12].

---

(١) رجال النجاشي ١/ ١٠٢.

(٢) رجال النجاشي ٢/ ٢٩٢.

(٣) تاريخ بغداد ٣/ ٣٠٨، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٩، والإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٠. وقد اقتبس منه الحلي في كتاب الرجال ص٣.

(٤) هو عبد العزيز بن يحيى بن أحمد ابن عيسى، أبو أحمد الجلودي الأزدي البصري، مؤرخ أديب. كان شيخ الإمامية بالبصرة. نسبته إلى جلود (قرية). له كتب كثيرة أورد النجاشي اسماءها. هدية العارفين ١/٥٧٨، والأعلام ٤/٢٩.

(٥) رجال النجاشي ٢/ ١٨٣.

(٦) هو ابن عبد الرحمن بن زياد من علماء الزيدية، له كتب كثيرة. معجم المؤلفين ٢/١٠٦.

(٧) أورد قائمة كتبه كل من النجاشي ١/ ٧٣-٧٤، والطوسي ص ٢٩. لكن الطوسي لم يذكر " كتاب من روى عن أبي جعفر"، بل ذكره النجاشي فقط، وكذلك لم يذكر النجاشي " كتاب الشيعة من أصحاب الحديث "، بل ذكره الطوسي فقط. ويبدو أن معظم هذه الكتب أجزاء صغيرة.

(٨) قال الطوسي: وهو في ذكر من روى الحديث من الناس كلهم العامة والشيعة وأخبارهم، خرج منه شيء كثير ولم يتمه.

(٩) لم أعثر على ترجمته.

(١٠) رجال النجاشي ٢/٣٣٤، وفهرست الطوسي ص ١١٩.

(١١) هو محمد بن عمر بن محمد بن سَلْم ابن البراء التميمي، أبو بكر ابن الجعابيّ: قاض من كبار حفاظ الحديث. من أهل بغداد. يرمى برقة الدين، ورمي أيضاً بالشرب والتهاون في الصلاة. وكان له مذهب خاص في التشيع. صنف كتبا كثيرة. تاريخ بغداد ٣/٢٦، وميزان الاعتدال ٣/١١٣، ولسان الميزان ٥/٣٢٢، والأعلام ٦/٣١١.

(١٢) رجال النجاشي ٢/ ٣٠٨، الفهرست ص ١٥١، لكنه قال "تسمية من روى الحديث" ولعله كتاب آخر له.

٢٥- وعيسى بن مهران [١]: كتاب المحدثين [٢].

٢٦- وحمزة بن القاسم بن علي أبو يعلى [٣]: كتاب من روى عن جعفر بن محمد من الرجال [٤].

٢٧- ومحمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين [٥]: كتاب الرجال [٦].

٢٨- ومحمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه أبو جعفر القمي (ت ٣٨١هـ): كتاب الرجال المختارين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [٧].

٢٩- وعلي بن محمد بن قتيبة النيسابوري [٨].

وأحمد [٩] السيرافي:

٣٠- كتاب الزيادات على أبي العباس بن سعد [١٠] في رجال جعفر بن محمد [١١].

٣١- وكتاب الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله [١٢].

وأحمد بن محمد بن عبيد الله الجوهري (ت ٤٠١هـ) [١٣]:

٣٢- كتاب الاشتمال على معرفة الرجال " ذكر فيه من روى عن كل إمام مختصر " [١٤].

٣٣- كتاب من روى الحديث من بني عمار بن ياسر [١٥].

٣٤- وأبو عبد الله الحسني [١٦]: أخبار المحدثين [١٧].

٣٥- وأبو القاسم علي بن الحسين بن موسى العلوي المرتضى (ت ٤٣٦هـ) [١٨].

---

(١) هو عيسى بن مهران المستعطف أبو موسى الشيعي. هدية العارفين ١/٨٠٥.

(٢) رجال النجاشي ٢/ ٢٢٨، والفهرست للطوسي ص ١١٦.

(٣) لم أعثر على ترجمته.

(٤) رجال النجاشي ١/١٠٨.

(٥) لم أعثر على ترجمته.

(٦) رجال النجاشي ١/١٠٨.

(٧) رجال النجاشي ٢/ ٣٠٥، والفهرست للطوسي ص ١٥٧. قال ولم يتمه، وقد كان من جملة المصادر التي اعتمد عليها الحلي في كتاب الرجال ص ٣ منه.

(٨) اعتمد عليه أبو عمر الكشي، انظر: رجال الكشي ٢/ ١٩٧.

(٩) هو أحمد بن محمد بن نوح أبو العباس السيرافي، محدث فقيه، أصولي، واسع الرواية، سكن البصرة. وكان حياً قبل ٤٦٠ هـ. تنقيح المقال ١/٩٤، معجم المؤلفين ٢/١٦٦.

(١٠) لم أعثر على ترجمته.

(١١) رجال النجاشي ١/ ٦٨.

(١٢) الفهرست ص ٣٧.

(١٣) هو ابن الحسن ابن عياش، أبو عبد الله الجوهري، فاضل إمامي، من أهل بغداد، اختل في آخر عمره. ايضاح المكنون ٢/٢٦٨، أعيان الشيعة ٩/٤٨٦، والأعلام ١/٢١٠.

(١٤) المصدر السابق ص ٣.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) لم أعثر على ترجمته.

(١٧) المصدر السابق ص ١٨٩.

(١٨) الإعلان بالتوبيخ ص ٥٨٠.

وقد فُقدت كتب هؤلاء المذكورين من الأئمة الشيعة كما تقدم ذكرها.

أما الكتب الموجودة لدينا اليوم التي تعتبر " أصول الكتب الرجالية " عند الشيعة فقد دُوّنت في القرنين الرابع والخامس، وهي مما يلي حسب قدمها:

١- كتاب الرجال [1]:

لأبي جعفر البَرْقِي (ت ٢٧٤هـ) [2]، وهذا الكتاب من أقدم الكتب الرجالية عند الشيعة. وقد اقتصر البرقي فيه على الشيعة وبضع الصحابة الذين وقفوا إلى جانب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأيدوا خلافته عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رتب الرواة على أساس صحبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أو أحد الأئمة المعصومين عندهم وبذلك جاء ترتيب الأسماء مماثلاً لنظام الطبقات. ولهذا عبر الشيخ الطوسي هذا الكتاب بـ " طبقات الرجال " [3].

وقد اقتصر في تراجمه على تجريد الأسماء في الغالب وذكر النسبة إلى القبيلة أو المدن وذكر من كان منهم عربيا أو مولى، ولا يستعمل عبارات الجرح والتعديل، ولا يطيل ذكر الأنساب، ولا يسجل الوفيات.

٢- رجال الكشي [4]:

لأبي عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي " من علماء القرن الرابع الهجري "، وهو أحد أجلاء الشيعة في هذا الفن.

وكتابه أيضاً من أقدم كتب الرجالية، وسماه صاحب الكتاب باسم " معرفة الرجال "، أو " معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين "، لكن أصل الكتاب مفقود والذي موجود اليوم والمعروف برجال الكشي هو ما قام الطوسي بتهذيبه وتخليصه من الأغلاط التي وقع فيها النساخ، كما أنه حذف كثيرا من تراجمه وسماه بـ "اختيار في معرفة الرجال" وقد تناولت الأيدي اختيار الطوسي واشتهر بـ " رجال الكشي "، أما " معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين " هو الأصل، فإنه فُقِد منذ فترة مبكرة [5].

ذكر علماء الشيعة سبب تهذيب الطوسي لرجال الكشي هو ما يلي:

أولاً: أن أصل الكتاب كان يشمل على رجال العامة والخاصة، وقام الشيخ الطوسي بتجريده عن هؤلاء الرواة من العامة وجعله مختصاً بالرواة الخاصة،

ثانياً: وكذلك كان الكتاب يحتوي على بعض الأغلاط والاشتباهات، وقام الطوسي بتجريده منها.

---

(١) طبع بعناية كاظم الموسوي المياموي. ط:١، جابخانة دانشكاه، طهران سنة ١٣٨٣هـ. قد عبّر الطوسي هذا الكتاب بـ"طبقات الرجال" في الفهرست ص ٢١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن خالد، أبو جعفر ابن أبي عبد الله البرقي: باحث إمامي، من أهل برقة (من قرى قم) أصله من الكوفة، له نحو مئة كتاب. أعيان الشيعة ٣٩٩/٩، معجم المؤلفين ٩٧/٢، والأعلام ٢٠٥/١.

(٣) رجال النجاشي ١/ ٥٩.

(٤) ط:١، في بمباي بالهند سنة ١٣١٧هـ، ثم طبع ثانية بعناية أحمد الحسني ونشرته مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بكربلاء "بدون تاريخ".

(٥) مقدمة رجال الكشي لأحمد الحسيني، ص ٣-٤.

ثالثاً: والاحتمال الآخر أن أصل الكتاب كان يشتمل على زوائد وفضلات، وقام الطوسي بتجريده منها [(1)].

٣- كتاب الرجال [(٢)]:

لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (توفي ٤٥٠هـ)، وقد ذكر في مقدمة الكتاب أنه أراد به الرد على من يقول من مخالفيهم بأن الشيعة لا سلف لهم ولا مصنف، ولذلك فقد ذكر تراجم من لهم كتب من رجال الشيعة، وقد يورد قائمة طويلة تستغرق صفحة كاملة بأسماء مصنفات صاحب الترجمة، وهو بذلك يقارب كثيرا كتاب الفهرست لابن النديم [(٣)]، فالمصنفات التي ذكرها ليست كلها في العلوم الشرعية من فقه وحديث وتفسير وإنما فيها أيضا كتب النحو والأدب والشعر والتاريخ والنوادر، ولكن الذي يجعله من كتب الرجال أن التراجم تضمنت التعريف بالراوي بذكر اسمه ونسبته وأحيانا ذكر نسبه وبلده الذي عاش فيه والمدن التي رحل إليها، وربما ذكر بعض شيوخ المترجم وبعض من رووا عنه.

وقد نقل بعض هذه الأخبار عن كتب سابقة مثل طبقات ابن سعد وكتاب أبي زرعة الرازي وكتاب الرجال للكشي، ولكن معظم الأخبار جاءت عن طريق شيوخه الكثيرين وتتقدمها الأسانيد في الغالب. وبعض التراجم طويلة بلغت الأربع صفحات وبعضها الآخر لا يتجاوز السطر الواحد.

٤- كتاب الفهرست [(٤)]:

لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (توفي ٤٦٠هـ)، وقد ذكر في مقدمته سبب تأليفه ومنهجه في الكتاب، فقد حاول كما فعل معاصره النجاشي استيفاء المؤلفين من الشيعة وذكر مصنفاتهم مع بيان إسناد المؤلف إليهم. وهو يشير إلى ما قيل في المصنف من التعديل والتجريح وهل يعول على روايته أم لا، وبيان اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له. وسائر من ذكرهم من الشيعة الإمامية إلا من نص فيه على خلاف ذلك من الرجال الزيدية والفطحية [(٥)] والواقفة [(٦)] وغيرهم، ويتراوح طول تراجمه بين السطر الواحد

---

(١) مقدمة رجال الكشي بقلم الشيخ حسن المصطفوي ص ١٧-١٨.

(٢) طبع بعناية جلال الدين الغروري الآملي طبعة ثانية، ونشره مركز نشر كتاب جابخانة مصطفوي طهران "بدون تاريخ".

(٣) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق، أبو الفرج بن أبي يعقوب المعروف بابن النديم البغدادي، الوراق، عالم، أديب، مشارك في أنواع من العلوم، صاحب كتاب (الفهرست)، من أقدم كتب التراجم ومن أفضلها. وكان معتزليا متشيعا. يدل كتابه على ذلك، فإنه، كما يقول ابن حجر، يسمي أهل السنة (الحشوية)، ويسمي الأشاعرة (المجبرة) ويسمي كل من لم يكن شيعيا (عاميا). توفي سنة ٤٣٨ هـ. لسان الميزان ٧٢/٥، ومعجم المؤلفين ٤١/٩، والأعلام ٢٩/٦.

(٤) طبع بعناية محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية بالنجف سنة ١٩٣٧م.

(٥) الفطحية أو الأفطحية: وهم الذين يقولون بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي، وكان أسن أولاد الصادق. زعموا أنه قال: الإمامة في أكبر اولاد الإمام، وهو عاش بعد أبيه إلا سبعين يوماً ومات ولم يعقب له ولداً ذكراً. الملل والنحل ١٦٧/١.

(٦) الواقفة: وهم الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر بن محمد، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر عليهما السلام، وزعموا أن موسى بن جعفر حيّ لم يمت، وإنه المهدي المنتظر. ثم إن موسى بن جعفر عليه السلام لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند عيسى بن جعفر، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندي بن شاهك. وقيل إن يحيى بن خالد بن برمك سمه في رطب فقتله وهو في الحبس، ثم أخرج ودفن في مقابر قريش ببغداد. واختلفت الشيعة بعده. فمنهم من توقف في موته وقال: لا ندري أمات أم لم يمت! ويقال لهم الممطورة؛ ومنهم من قطع بموته ويقال لهم

والصفحتين وغالبا ما تحدد قائمة مؤلفات المترجم طول ترجمته أو قصرها. ثم يطلق إحدى عبارات الجرح والتعديل عليه، ثم يسرد مصنفاته وبعد ذلك يورد طريق إسناده إليه، وقد ختم بعض التراجم بذكر سني الوفيات.

٥- كتاب الرجال: للطوسي أيضا وقد ألفه بعد كتابه الفهرست.

وهو مرتب على الطبقات وإن لم يصرح باسم الطبقات، فقد ذكر أولا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أصحاب الحسن، ثم أصحاب الحسين وهكذا حتى انتهى إلى ذكر أصحاب الحسن العسكري، وهكذا اعتمد اللقيا بين الراوي والإمام أساسا للترتيب. وقد رتب أصحاب كل إمام على حروف المعجم، فإذا انتهى من ذكر الأسماء ذكر من عرف بكنيته من أصحاب الإمام، ثم ذكر بعد ذلك النساء ممن روين عن الإمام. وقد اتبع هذا الترتيب في سائر الكتاب، فلما انتهى من ذكر أصحاب الأئمة عقد بابا ذكر فيه من لم يرو عن واحد من الأئمة لكنه عاد فذكر بعض من كان قد أوردهم في أصحاب الأئمة.

ولم يقصد الطوسي فيه الكلام عن التوثيق والتجريح وإن أورد أحيانا بعض عبارات الجرح والتعديل وإنما فعل ذلك عندما يكون الرجل مظنة التوثيق وهو عنده مجروح، أو منطة التجريح وهو عنده ثقة فيذكر ما يدل على توثيقه أو تجريحه.

أما عبارات التعديل التي استعملها فمنها: ثقة، ثقة ثقة، ثقة صحيح، ثقة مأمون، من أصحابنا، أحد الأركان الأربعة، جليل القدر، بصير بالفقه، حفظة، مستقيم المذهب، خير، مشكور، مرضي، رجل صالح، فاضل، دين. وأما عبارات الجرح التي استعملها فمنها ضعيف، فيه نظر، مخلط، خبيث، مجهول، مدلس، ملعون، غالي ملعون وغيره.

٦- رجال ابن الغضائري:

مؤلف الكتاب هو أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، وهو من زملاء النجاشي والطوسي وكلهم من تلامذة والد أحمد الغضائري، هو وأبوه [(١)] من أجلاء الشيعة.

وهذا الكتاب من كتب الرجال عند الشيعة وليس هو إلا الكتاب المعروف بـ " الضعفاء " عند البعض. والكتاب المذكور كان مفقوداً وأوّل من وجده هو السيد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن طاووس الحسني الحليّ (ت ٦٧٣ هـ) [(٢)]، فأدرجه في كتابه " حل الإشكال في معرفة الرجال " الذي ألفه عام ٦٤٤ هـ. وجمع فيه عبارات الكتب الخمسة الرجالية وهي رجال الطوسي وفهرسه، واختيار الكشي، وفهرس النجاشي، وكتاب الضعفاء المنسوب إلى ابن الغضائري [(٣)].

وتعتبر هذه الكتب عند الشيعة الإمامية أمهات الكتب الرجالية وكل ما أُلف بعدها عيال عليها ولا يقاس في الوزن والقيمة والقبول بها عند علمائهم قديماً وحديثاً مثل:

القطعية. ومنهم من توقف عليه، وقال إنه لم يمت، وسيخرج بعد الغيبة، ويقال لهم الواقفة. الملل والنحل ١/١٦٨-١٦٩، الفرق بين الفرق ص ٦٣.

(١) الغضائري: وقد تقدم ترجمته في ص ٣١٨.

(٢) هو أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن الطاووسي، من فقهاء الشيعة. هدية العارفين ١/٩٧.

(٣) كليات في علم الرجال ص ٨٢.

١ - **فهرس الشيخ منتخب الدين**: وهو تأليف الشيخ لعلي بن عبيدالله بن الحسن منتخب الدين – أخ الشيخ الصدوق – القمي (ت ٥٨٥هـ) [١]، [٢].

٢ - **معالم العلماء في فهرس كتب الشيعة وأسماء المصنفين**: لمحمد علي بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ).

٣ - **رجال ابن داود**: لحسن بن علي بن داود الحلي (ت ٧٤٠هـ) [٣].

بيّن ابن داود الحليّ مصادر كتابه فقال: " فصنفتُ هذا المختصر جامعاً لنخب كتاب الرجال للشيخ أبي جعفررحمه الله، والفهرست له، وما حققه الكشي والنجاشي، وما صنّفه البرقي والغضائري وغيرهم " [٤].

٤ - **خلاصة الأقوال في علم الرجال**: للعلامة الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ).

٥ - **رجال ابن معية**: لمحمد بن القاسم بن معية الحلي [٥].

٦ - **رجال الشهيد**: للشيخ زين الدين الشهيد (ت ٩٦٦هـ).

٧ - **مجمع الرجال**: لزكي الدين عناية الله بن شرف الدين القُهْبائي [٦].

قال الشيخ الطهراني: أن هذا الكتاب مغن عن جميع الأصول الرجالية المتقدمة لوجود عين عبارتها في كل ترجمة في هذا الكتاب [٧].

٨ - **منهج المقال**: للشيخ ميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الاسترآبادي (ت ١٠٢٨هـ) [٨].

٩ - **نقد الرجال**: للسيد مصطفى بن الحسين التفريشي [٩]، وقد عاش في قرن الحادية عشرة.

١٠ - **جامع الرواة**: لمحمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري [١٠]، من علماء النصف الأخير من القرن حادي عشر.

١١ - **الفوائد الرجالية**: للسيد محمد مهدي بن المرتضى الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) [١١].

والكتاب معروف بـ " رجال السيد بحر العلوم المعروف " أيضاً.

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) كليات في علم الرجال ص ١١٢.

(٣) هو أبو محمد تقيّ الدين، المعروف بابن داود الحلي، صاحب كتاب (الرجال – ط) في علماء الإمامية، وهو مما لا يعتمد عليه، لكثرة أغلاطه فيه. معجم المؤلفين ٢٥٣/٣، والأعلام ٢٠٤/٢.

(٤) مقدمة علم الرجال ص ٢٥.

(٥) توفي في حدود سنة ٧٧١ هـ. هدية العارفين ١٦٦/٢.

(٦) هو عناية الله بن علي بن محمود بن علي القهبائي النجفي: عالم بالتراجم. إمامي، من أهل نجف. توفي بعد سنة ١٠١٩ هـ. معجم المؤلفين ٩٢/٢، والأعلام ٩١/٥.

(٧) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٣٩/١٠.

(٨) انظر: الأعلام ٣٤٣/٨.

(٩) هو الحسيني التفريشي، عارف بالتراجم. إمامي. توفي بعد سنة ١٠٣٠ هـ. معجم المؤلفين ٢٤٧/١٢، والأعلام ٢٣٢/٧.

(١٠) هو الحائري، عالم بالتراجم. إمامي، من. أهل (أردبيل) بإيران. توفي بعد سنة ١١٠٠ هـ. الأعلام ٢٩٤/٦.

(١١) هو محمد مهدي بن مرتضى بن محمد الطَّبَاطَبَائي البروجردي الأصل، النجفي، الملقب ببحر العلوم. فقيه أصولي مؤرخ ناظم. معجم المؤلفين ٦١/١٢، والأعلام ١١٣/٧.

١٢ – رجال السيد أحمد البغدادي: لأحمد بن محمد العطَّار (ت ١٢١٥هـ) [١].

١٣ – منتهى المقال في أحوال الرجال: لأبي محمد بن إسماعيل الحائري (ت ١٢١٥هـ) [٢].
والكتاب يُعرف لدي الكثير بـ " رجال أبي علي الحائري ".

١٤ – رجال ميرزا الشهرستاني: لابن السيد محمد حسين المدعو بآقا بزرك بن ميرزا محمد مهدي الشهرستاني الحائري (ت ١٢٦٠هـ) [٣].

١٥ – رجال السيد أسد الله: لأسد الله الأنصاري ابن حجة الإسلام الشفتي (ت١٢٩٠هـ) [٤].

١٦ – توضيح المقال في علم الرجال: لملا علي الكني الطهراني النجفي (توفي ١٣١٣هـ) [٥].

وهذه الكتب صنفت على طرز أمهات الكتب الرجالية المذكورة، واستمرت تصنيفات الكتب في هذا الفن في أواخرالقرن الثالث عشر والرابع عشر إلا أن منهم من نهج المنهج القديم وهناك من ابتكر منهجا جديدا في الكيفية، ويقصد منه نقل أقوال السابقين واللاحقين وجمْع القرائن والشواهد على وثاقة الراوي والقضاء بين كلمات أهل الفن، فمنها:

١ – ملخص المقال في علم الرجال: لميرزا إبراهيم الخوئي (ت ١٣٢٥هـ) [٦].

٢ – بهجة الآمال في شرح زبدة المقال في علم الرجال: للعلامة علي بن عبد الله العلياري التبريزي (ت ١٣٢٧هـ) [٧].

٣ – تنقيح المقال في معرفة الرجال: للشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١هـ).

٤ – قاموس الرجال: للحاج آقا حسين البروجردي (ت ١٣٨١هـ) [٨].

لكن الكتب الرجالية المذكورة [٩] لا تخرج عن إطارة التقليد لأئمة علم الرجال في التعرف على توثيق الراوي وتضعيفه .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن علي الحسني البغدادي العطَّار، فقيه إمامي، من أهل بغداد، انتقل إلى النجف، أو هو البغدادي أصلا، النجفي ولادة ووفاة. معجم المؤلفين ٦١/١٢، والأعلام ٢٤٤/١.

(٢) هدية العارفين ٣٥٣/٢.

(٣) لم أعثر على ترجمته.

(٤) لم أعثر على ترجمته.

(٥) لم أعثر على ترجمته.

(٦) هو إبراهيم بن الحسين بن علي الدنبلي الخوئي: فاضل، من أهل خوي (بإيران) قتل بالرصاص في داره، أيام الانقلاب الدستوري. أعيان الشيعة ١٧٧/٥، والأعلام ٣٧/١.

(٧) هو علي بن عبد الله بن محمد بن محب الله بن محمد جعفر العلياري، عالم مشارك في بعض العلوم. معجم المؤلفين ١٤١/٧.

(٨) لم أعثر على ترجمته.

(٩) انظر للتفصيل: كليات في علم الرجال، للشيخ جعفر السبحاني ص ١٠٥–١٤٨.

المطلب الثالث

طبقات الرواة عند الشيعة وأهم كتبهم

قد نشأ علم طبقات الرواة وتطور عند الشيعة الإمامية كما نشأ وتطور عند أهل السنة والجماعة.

ولكن تقسيم طبقات الرواة عند الشيعة ليس كتقسيم الطبقات عند أهل السنة. بل يختلف اختلافاً كثيراً. ونحن نريد الآن أن نستعرض أهم تقسيمات الطبقات عند الشيعة.

طبقات الرواة حسب الأئمة المعصومين:

يتكفل هذا المنهج عرض أسماء مجموعة من الرواة معاصرة تشترك في طبقة واحدة، مثلاً: أن يذكر المصنف أولاً الطبقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أصحاب علي بن أبي طالب، ثم أصحاب الحسن بن علي رضي الله عنهما، وهكذا إلى آخرالأئمة الاثنى عشر عنهم.

وقد سلك هذا المنهج جمع كثير من العلماء والمحدثين الشيعة، ومن الكتب المهمة الذي أُلف في هذا المنهج هو " **كتاب الطبقات** " [1] لأحمد بن محمد أبي جعفر البرقي.

وأفضل الكتب المصنفة في هذا المنهج عندهم هو كتاب " **الرجال الطوسي** " الذي تقدم ذكره.

وقد رتب الطوسي أصحاب كل طبقة على حروف المعجم من الهمزة إلى الياء، ثم يذكر أصحاب الكنى والنساء في نهاية كل طبقة أيضاً، وطبقاته كالآتي:

١ – طبقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعد الطوسي جميع الصحابة طبقة واحدة.

٢ – طبقة أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣– طبقة أصحاب الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٤– طبقة أصحاب الحسين بن أبي طالب رضي الله عنه.

٥– طبقة أصحاب علي بن الحسين.

٦– طبقة أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الباقر.

٧– طبقة أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق.

٨– طبقة أصحاب موسى بن جعفر الكاظم.

٩– طبقة أصحاب أبي الحسن علي بن موسى الرضا.

١٠ – طبقة أصحاب أبي جعفر محمد بن علي الجواد.

١١ – طبقة أصحاب أبي الحسن علي بن محمد الهادي.

١٢ – طبقة أصحاب أبي محمد الحسن بن علي العسكري.

١٣ – طبقة من لم يرو عن واحد من الأئمة المذكورين.

---

(١) رجال النجاشي ١/ ٥٩، الفهرست للطوسي ص ٢١.

٢- " كتاب الطبقات " لمحمد بن محمد بن الحسن القمي (ت ٣٥٠هـ) [١].

٣- " كتاب الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم " لابن الجعابي محمد بن عمر التميمي.

٤- " طبقات الرواة " للشيخ عبد اللطيف الجامعي (ت ١٠٥٠هـ) [٢].

وقد رتب الشيخ الرواة على ست طبقات وهي حسب ترتيب المصنف، وطبقاته كالآتي.

١- طبقة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد.

٢- طبقة الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين ابن بابويه القمي.

٣- طبقة الشيخ أبي جعفرمحمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني.

٤- طبقة الشيخ أبي القاسم سعد بن عبد الله القمي

٥- طبقة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى.

٦- طبقة الشيخ محمد بن أبي عمير [٣].

٥- " طبقات الرواة " لمحمد تقي الدين المجلسي (ت ١٠٧٠هـ).

وقد رتب المجلسي الرواة على اثنتي عشرة طبقة من الأدنى إلى الأعلى، وطبقاته كالآتي.

١- طبقة الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

٢- طبقة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد.

٣- طبقة الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين ابن بابويه القمي.

٤- طبقة الشيخ أبي جعفرمحمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني.

٥- طبقة الشيخ أبو علي أحمد بن إدريس القمي [٤].

٦- طبقة الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى.

٧- طبقة الشيخ الحسين بن سعيد ابن الأهوازي [٥].

٨- طبقة الشيخ محمد بن أبي عمير [٦].

٩- طبقة أصحاب الإمام الصادق.

١٠- طبقة أصحاب الإمام الباقر.

١١- طبقة أصحاب الإمام زين العابدين أبي محمد علي بن الحسين .

---

(١) رجال النجاشي ١/ ٧٠. وكتاب محمد بن محمد بن الحسن القمي مفقود.

(٢) هو عبد اللطيف بن علي نور الدين ابن أحمد، ابن أبي جامع الحارثي الهمذاني العاملي، فقيه إمامي نجفي. والأعلام ٤/ ٦٠.

(٣) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٤٩/١٥.

(٤) هو ابن أحمد أبو علي الأشعري القمي، فقيه، كثير الحديث، مات بالقرعاء في طريق مكة سنة ٣٠٦ هـ. لسان الميزان ٣٣٦/١. الفهرست للطوسي ص ٢٦.

(٥) هو الحسين بن سعيد بن حَمَّاد بن سعيد الكوفي الشيعي الاهوازي، توفي في هدود سنة ٢٧٥ هـ. الفهرست للطوسي ص ٥٨. وهدية العارفين ٣٣١/١، وأعيان الشيعة ٩٨/٢٦.

(٦) هو ابن زياد بن عيسى الأزدي، أبو محمد البغدادي، الشيعي، محدث، فقيه، إمامي، من أهل بغداد. حبس في ايام الرشيد وضرب، وحبسه المأمون ايضا، ثم ولاه القضاء في بعض البلاد. مات سنة ٢١٧ هـ. الفهرست للطوسي ص ١٤٢، ايضاح المكنون ٣١/١، معجم المؤلفين ١٢/١٠.

١٢– طبقة أصحاب أمير المؤمنين والحسنين رضي الله عنهم [1].

٦– و" **طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال** " لمحمد شفيع الموسوي التفريشي.

٧– و" **طبقات الرواة** " للمحقق البروجردي، قد رتب طبقات الرواة على اثني عشرة طبقة من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عهد شيخ الطائفة الطوسي.

٨– و" **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة** " للسيد أبي القاسم الموسوي الخوئي.

---

(١) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٥/١٤٨.

المبحث الثالث

المقارنة بين المذهبين

١- مقارنة في نشأة علم الجرح والتعديل ومصادره

٢- مقارنة بين موقف كل من الطائفتين من رواة الأخرى جرحاً وتعديلاً

مقارنة موجزة في علم الجرح والتعديل بين أهل السنة والشيعة الإمامية

أولاً: مقارنة في نشأة علم الجرح والتعديل ومصادره:

أما أهل السنة والجماعة فعلم الجرح والتعديل عندهم لم يكن علماً لقيطاً نشأ على غير رِشدة، بل له جذور ثابتة في عمق العصور الفاضلة، فأهل السنة والجماعة عمالقة الحديث وعظماء الجرح والتعديل الذين قاموا بوضع أسس، وقواعد في غاية الدقة لجمع الأحاديث وتصحيحها، فبنوا معتقداتهم ومذهبهم على الصحيح فقط من الأحاديث.

وقد عرفنا نشأة هذا العلم عند أهل السنة منذ ظهوره إلى أن أصبح علماً قائماً بذاته قعدتْ فيه القواعد، وصنّفت فيه المصنَّفات من خلال تقسيم تاريخه إلى المراحل[1].

ويظهر من هذا أن لعلماء أهل السنة في علم الجرح والتعديل خبرة واسعة وتمحيصاً دقيقاً لأحوال الرواة فميزوا بين روايات الراوي في جميع شيوخه وأحواله وأطوار حياته وأماكن رحلاته، حتى ميزوا بين روايات الراوي عن شيخه في زمان دون زمان ومكان دون مكان، ومراتب تلاميذ الشيخ الواحد ومن يقدم من تلاميذه على غيره.

لذلك اهتم العلماء بتأليف تواريخ الرواة الثقات والمجروحين، ليُعرفوا ويُعرف حكم ما نقلوا لنا من سنن الدين عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم.

فمن وجدوه عدلاً عدَّلوه، ومَن ثبت لهم أنه مجروح جرحوه، ولم يراعوا في جميع ذلك أيَّة اعتبارات شخصية، اللهمّ إلا الإخلاص لله تعالى، والاحتياط لحفظ سُنّة نبينا صلى الله عليه وسلم.

وقد تنوعت مؤلفات علماء أهل السنة والجماعة في علم الرجال، من كتب معرفة الصحابة إلى كتب الطبقات إلى كتب الجرح والتعديل إلى كتب التواريخ المحلية، ثم كتب تمييز الأسماء بمختلف أنواعها؛ وهذه المصنفات القيمة إن دلت فإنها تدل على العناية الفائقة والجهود العظيمة والدقة المتناهية التي قام بها علماء أهل السنة والجماعة لمعرفة أسماء الرواة وتمييزها وبيان حال كل رجل حتى لا يكاد يوجد راوٍ في القرون الثلاثة الأولى له مشاركة في الرواية إلا وقد عُرف شخصه وبُيِّن حاله.

فنرى أنهم قد صنّفوا كتب في الجرح والتعديل إلى عدة أصناف ومجموعات كما تقدم بيانها [2].

منها: **كتب الضعفاء**: صنفوا فيه أكثر من اثنين وثلاثين كتاباً.

منها: **كتب الثقات**: صنفوا فيه أكثر من أحد عشر كتاباً.

منها: **الكتب المصنَّفة بين الثقات والضعفاء**: صنفوا فيه أكثر من اثنين وأربعين كتاباً.

---

(١) وهي خمسة مراحل قد تقدم ذكرها في الباب الثاني من الفصل الأول تحت عنوان: (المطلب الثاني: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادره) ص ٢٨٨ – ٢٩٥.

(٢) انظر: ص ٢٩٦ – ٣٠٦، و٣٠٩ – ٣١٠، تحت عنوان: أهم مصادر علم الجرح والتعديل عند أهل السنة.

منها: **كتب السؤالات**: صنفوا فيه أكثر من خمسة عشر كتاباً.

منها: **كتب العلل**: صنفوا فيه أكثر من خمسة كتب.

منها: **الكتب المصنَّفة في رجال مخصوصة**: صنفوا فيه أكثر من ستة عشر كتاباً.

منها: **كتب معرفة المدلسين وذوي الإرسال**: صنفوا فيه أكثر من أربعة كتب.

منها: **كتب معرفة المختلطين والوضاعين**: صنفوا فيه أكثر من أربعة كتب.

منها: **كتب الطبقات**: صنفوا فيه أربعة عشر كتاباً.

فمجموعها مائة وثلاثة وأربعين (١٤٣) كتاباً، فمكتبة أهل السنة مكتبة عظيمة مكتظمة بمثل هذه المؤلفات، والحمد لله على ذلك.

وهذه المجموعات وأعداد الكتب المذكورة قد ذكرها إلى القرن العاشر غير محصورة فيها، لكني ذكرها للمقارنة مراعية لجانب الاختصار.

أما الشيعة الإمامية فقد عرفنا أنهم كانوا يعملون بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا مَن ألف كتاباً في الجرح والتعديل، حتى أقدم المصنِّف عند الشيعة هو الكشي الذي صنف سنة أربعمائة تقريباً كتابا في أسماء الرجال وأحوال الرواة.

بل الشيعة فلا حاجة عندهم إلى علم الرجال، ولهذا قالوا: **إن علم الرجال علم منكر لأن فيه كشفنا لعورات المؤمنين** وقد نهينا عن ذلك، وأمرنا بغض وستر تلك العورات [1].

فبهذا السبب قد ذهب كثير من علماء الشيعة إلى أن العبرة في قبول الرواية عمل المشهور بها، وإن كانت ضعيفة السند، فكل رواية لم يعمل بها المشهور ليست بحجة، سواء كانت رواتها ثقات أم ضعفاء، ومن هنا فلا حاجة إلى علم الرجال [2].

مع هذا قد اجتهد علماء الإمامية في جمع رواتهم في بعض التصانيف، وفي البيان عن أحوالهم، وبيان وثاقتهم أو ضعفهم. فقد ادّعى هؤلاء الإمامية بأن مصنفاتهم قد تم تدوينها في القرن الثاني، واستمر عندهم في تدوينها إلى أواخر القرن الرابع، إلا أن هذه المصنفات – كما يدّعون – قد ضاعت عنهم بسبب الحوادث والفتن والحروب التي وقعت في تلك القرون والأعصار مع قلة تلك النسخ، من ثَمّ لم تصل إليهم من تلك المصنفات إلا ما هو مدوّن في القرنين الرابع والخامس، وهو الذي يعد اليوم عندهم أصول الكتب الرجالية. ونقلتُ فيه قول الشيخ الطهراني وقد مر بنا قبل قليل [3].

ولكن نرى أن علم الرجال عند أهل السنة والجماعة يهتم بمعرفة أحوال الرواة الذين يروون أحاديث النبي صلى الله عليهم وذكر طبقاتهم خاصة، ولكن عند الشيعة الأمر يختلف؛ لأن كتبهم الحديثية تضمنت من

---

(١) علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة الإمامية ص ١٤.

(٢) معجم رجال الحديث ١/ ٢١.

(٣) يراجع في ذلك ص٣١٨.

أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قليلة جداً، بل يمكن أن يقال: إن نسبة الأحاديث المرفوعة أقل من عشرة في المائة، والبقية تضم إرشادات وأعمال وأقوال وأحوال الأئمة المعصومين مع سندها، ومن هنا نستطيع أن نقول بأن كتبهم الرجالية دُوّنت لتبيين أحوال هؤلاء الرواة الذين يروون عن الأئمة المعصومين خاصة.

ثم كتب الشيعة في الجرح والتعديل كتباً تترجم لرجالهم من الرواة، ولا شك أنهم أقصر باعاً، وأقل علماً من أهل السنة في هذا العلم، وأقل علماً في هذا المجال، بل إنهم أقل من أن يقاسوا بأهل السنة في العلم، بل هم عالة على أهل السنة في الحديث والتضعيف. بل كتب الشيعة المذكورة لا تخرج عن إطارة التقليد لأئمة علم الرجال في التعرف على توثيق الراوي وضعفه، وكان يصعب على الباعث استكشاف توثيق رواة سلسلة السند و من ثم عدم تشخيص صحة الحديث في الكتب الشيعية.

مع هذا أرى أن أذكر عدد تأليفات الشيعة في الجرح والتعديل:

أما **الكتب المصنَّفَة المفقودة** في الجرح والتعديل عندهم فمجموعها خمس وثلاثون كتاباً [1].

وأما **الكتب الموجودة** لدينا اليوم التي تعتبر " أصول الكتب الرجالية " عند الشيعة فقد دُوّنت في القرنين الرابع والخامس، وهي ستة كتب:

(١) كتاب الرجال لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي،

(٢) ورجال الكشي لأبي عمر محمد بن عمر الكشي،

(٣) وكتاب الرجال لأبي العباس أحمد بن علي النجاشي،

(٤) وكتاب الفهرست،

(٥) وكتاب الرجال كلاهما لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي،

(٦) ورجال ابن الغضائري لأحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري.

وتعتبر هذه الكتب عند الشيعة الإمامية أمهات الكتب الرجالية وكل ما أُلف بعدها عيال عليها ولا يقاس في الوزن والقيمة والقبول بها عند علمائهم قديماً وحديثاً.

أما **كتب الطبقات** فعددها سبعة كتب.

ثم كُتِبَتْ بعد قرن الخامس إلى هذا العصر تسعة عشر كتاباً.

لكن هذه الكتب الرجالية لا تخرج عن إطارة التقليد لأئمة علم الرجال في التعرف على توثيق الراوي وتضعيفه.

فمجموع كتب الشيعة الإمامية في الجرح والتعديل التي ذكرتها إلى سنة ١٣٨١هـ عددها سبعة وستون كتاباً، المفقودة منها **خمس وثلاثون** كتاباً، فبقيتْ عندهم **اثنان وثلاثون** كتاباً.

---

(١) انظر اسماء الكتب المصنَّفة المفقودة في ص ٣١٩ – ٣٢١.

ثانياً: مقارنة بين موقف كل من الطائفتين من رواة الأخرى جرحاً وتعديلاً:

إن المتفق عليه عند أهل السنة والجماعة وجمهور الشيعة أن من شروط الراوي الذي يقبل روايته كونه عدلاً، ولا يقبل من كان مجروحاً. وهنا نقارن بين موقف كل من الطائفتين من رواة الأخرى جرحا وتعديلا.

موقف أهل السنة من رواة الشيعة:

معرفة موقف أهل السنة من رواة الشيعة لا بد لنا أن نعرف أن طائفة الشيعة قد اعتبرهم أهلُ السنة من أصحاب البدعة، وسمّاهم الرافضة على قول جمهور أهل السنة والجماعة و هم يرتكبون البدعة الكبرى يعني المكفرة [1].

وفرّق الذهبي بين البدعة الصغرى والبدعة الكبرى، فتقبل رواية صاحب الصغرى ولا تقبل رواية صاحب الكبرى.

قال الذهبي بعد أن ترجم أبان بن تغلب أنه: " الكوفي شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدْقه وعليه بدعته. فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عَدْلاً مَن هو صاحب بدعة؟

وجوابه: أنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والوَرَع والصدق. فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة.

ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحَطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتجُّ بهم ولا كرامة " [2].

والشيعة هم من أهل البدعة في نظر أهل السنة، فقبول رواياتهم خاضع تحت قاعدة الجرح والتعديل عندهم. وهذا يلزمنا ببيان موضع الشيعة الإمامية من المبتدعة لأن أكثر عبارات علماء أهل السنة لا تنص على الشيعة الإمامية بل تنص على التشيع أو الشيعة عامةً أو على الرافضة.

قال الحافظ ابن حجر: " والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السبّ أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد من الغلو " [3].

ففرّق ابن حجر بين الشيعي والرافضي أو الشيعي الغالي والرافضي الغالي. و على قوله الأخير هو المراد بالشيعي عند المتأخرين.

إذا تتبعنا كتب الشيعة الإمامية ودرسنا عقائدهم وجدنا أنهم يدخلون في النوع الثالث من الشيعة وهو الرافضي الغالي على حدّ قول ابن حجر العسقلاني المتقدم، أو الشيعي الغالي، أو صاحب البدعة الكبرى عند الذهبي. وذلك لأنهم قالوا التبرى من الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وسبّهما وسبّ غيرهما من

---

(١) الكفاية ١/١٢٠.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٥-٦.

(٣) هدي الساري ص ٤٥٩.

الصحابة المخالفين لعلي رضي الله عنهم، وتكفير أكثر الصحابة سوى علي رضي الله عنه ومن وافقه. وقالوا بعقيدة الرجعة [(١)]. وغير ذلك من العقائد.

بعد أن اتضح لنا أن الشيعة الإمامية هم الشيعة الغلاة، ويمكن أن نحدد موقف أهل السنة والجماعة من رواة الشيعة الإمامية من حيث قبول روايتهم وردّها.

وعلى قول الذهبي أن القسم الثاني من البدعة وهو البدعة الكبرى: فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارُهم، والتقية والنفاق دثارُهم، فكيف يُقْبل نَقْلُ مَن هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم: هو مَن تكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرَّض لسبِّهم.

والغالي في زماننا وعُرْفنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مُعَثَّر[(٢)].

وذكر ابن حجر ما يقارب ذلك حيث قال: " فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإذا كان معتقد ذلك وَرَعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية. وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة " [(٣)].

وسئل مالك عن الرافضة فقال: لا تكلموهم ولا ترووا عنهم. وقال الشافعي: لم أر أشهد بالزور من الرافضة. وقال يزيد بن هارون: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة. وقال شريك: أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة [(٤)].

ومع هذا قد ذكر بعض العلماء من أهل السنة [(٥)] عدداً من الرواة الذين رموا بالتشيع روى عنهم البخاري ومسلم في صحيحيهما. ولكن ليس فيهم أحد من الروافض، وإنما فيهم مَن اُتّهم بالتشيع دون الرفض، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء البتة [(٦)].

فالخلاصة فيه أن الشيعة أصلاً هم الرافضة من أهل الكذب كما يُستفاد ذلك من قول مالك والشافعي والذهبي وغيرهم لأنهم لايكفرون أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار قطعي من الشريعة، وقد تقدم ذكر

---

(١) أما الرجعة فقد قال الزنجاني بأنّها: "حُشر قومٌ عند قيام القائم الحجة أبو الحسن ممن تقدم موتهم عن أوليائهم وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته، ويبتهجوا بظهور دولته. وقومٌ من أعدائه وينتقم منهم وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته، وليبتلوا بالذل والخزي بما يشاهدون من علو كلمته...". ينظر: عقائد الإمامية الاثني عشرية ص ٢٢٩.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٦.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٩٤.

(٤) تدريب الراوي ١/ ٣٨٧.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٨٨، وقواعد التحديث ص ١٩٥.

(٦) قواعد التحديث ص ١٩٢.

عقائد الشيعة من حيث إنكار أمور قطعي من الشريعة، فلهذا أهل السنة والجماعة ذهبوا إلى عدم قبول روايتهم.

أما موقف الشيعة الإمامية من رواة أهل السنة:

لا يختلف الشيعة عن أهل السنة حسب نظرهم في الاهتمام بنقد الحديث وصيانته وحفظه، لذلك لا يقبلون أو يردّون كل راو بدون نقد وتمحيص. وأهل السنة الذين اعتبرهم الشيعة من المخالفين لهم يعاملون في قبول رواهم أو ردّهم حسب القاعدة التي سار عليها الشيعة في قبول الرواة وردهم.

فالشيعة يرون الطوائف المخالفة لهم عموماً من أهل البدعة أو الفسق أو الإسلام دون الإيمان، لأن الإيمان عندهم وصف يختص بهم دون غيرهم، بل وصفوهم بالكفر.

وعلّل الشيعة على ذلك بأن المخالفين أصلاً مخالفوا الحق، وهم فاسدوا العقيدة في نفس الأصول أو فروعها، والإيمان لا يوصف به غيرهم من الطوائف بل يوصف به الإسلام.

وأهل السنة هم أحد المخالفين لعقيدة الشيعة في أصولها وفروعها، فينطبق عليهم هذه الأوصاف من البدعة والفسق والإسلام دون الإيمان.

بل لا يقف كثير من الشيعة عند هذا الحدّ، فإنهم يقولون بتكفير أهل السنة والجماعة ونجاستهم، وإنهم شرّ من اليهود والنصارى والمجوس، وسموهم النواصب.

يقول نعمة الله الجزائري: " والناصب عند الشيعة هو أهل السنة، وإنه نجس، وإنه شرّ من اليهودي والنصراني والمجوسي، وإنه كافر بإجماع الإمامية " [(١)].

وقال الخميني: " وأما النواصب والخوارج لعنهم الله فهما نجسان من غير توقف ذلك على جحودهما الراجح إلى إنكار الرسالة " [(٢)].

ومما يؤيد ما ذهب إليه الشيعة في تكفير أهل السنة ما رواه الكليني بسنده عن أبي عبد الله حيث قال: " نحن الذين فرض الله طاعتنا لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يُعَذّر الناس بجهالتنا، مَن عرفنا كان مؤمناً، ومَن أنكرنا كان كافراً، ومَن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشآء " [(٣)].

وقول الشيعة بأن أهل السنة والجماعة من أهل البدعة والفسق والإسلام دون الإيمان بل الكفر يؤثّر قطعاً على موقفهم، فهم ذهبوا إلى عدم قبول رواية أهل السنة لإشتراطهم كون الراوي عدلاً، ورواة أهل السنة لا يمكن أن يكونوا عدولاً في رأي الشيعة. وكيف يكون عدلاً مَن وصفوهم بالفسق والنجاسة والكفر.

روي الكشي بسنده إلى علي بن سويد [(٤)] قال: " كتب إليّ أبو الحسن الأول وهو في السجن: وأما ما ذكرت يا علي ممن تأخذ معالم دينك؟ لا تأخذنّ معالم دينك مِن غير شيعتنا، فإنك إنْ تعدّيتَهم أخذت دينك عن

---

(١) انظر: الدراية في علم مصطلح الحديث ص ٦٧، ومقياس الهداية ص ٨٢.

(٢) تحرير الوسيلة للخميني ١/١١٨.

(٣) الأصول الكافي: كتاب الحجة: باب فرض طاعة الأئمة ١/١٨٧.

(٤) هو علي بن سويد السائي، من أصحاب الرضا، عند الإمامية له منزلة خاصة من آل محمد، وغير ذلك من إلهام الرشد والبصيرة في أمر دينه. انظر: رجال النجاشي٢/١١١-١١٢، مع تحقيق محمد جواد النائيني عليه. والمفيد من معجم رجال

الخائنين الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم. إنهم اؤتُمِنوا على كتاب الله جل وعلا، فحرّفوه وبدّلوه فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام البررة ولعنة شيعتي إلى يوم القيامة " [١].

على الرغم مع ذلك قد ذهب بعض الشيعة منهم الطوسي إلى القول بقبول رواية أهل السنة مستدلاً لذلك على عمل الطائفة برواية بعض أهل السنة.

وقد جاء الشيخ هاشم المعروف الحسيني ببعض الرواة مِن أهل السنة الذين روى عنهم الكليني في الكافي لإثبات القول بأن الشيعة يقبلون رواة أهل السنة إذا كان ثقة عندهم، منهم حفص بن غياث القاضي، وطلحة بن زيد [٢]، ونوح بن درّاج النخعي وغيرهم " [٣].

ومع صحة قوله بأن هؤلآء الرواة من أهل السنة إلا أن الطوسي إنما يقبل رواة أهل السنة بشرطين: أن يروي الراوي عن الأئمة وأنْ لا يخالف ما رواه الشيعة [٤].

ثم إن التوثيق يكون من قِبَل علماء الشيعة لا من علماء أهل السنة [٥]. لذلك اعتبر الشيعة الأحاديث الواردة في كتب أهل السنة ضعيفة وإن كانت عند أهل السنة صحيحة [٦].

ويتلخص ما سبق أن جمهور الشيعة لا يقبلون رواية أهل السنة لأنهم ليسوا بعدول عندهم مع أن مِن شروط قبول الرواية كون الراوي عدلاً. وذهب بعضهم إلى قبول رواية أهل السنة لكن بشرطين يجعلان اعتبار القبول مِن قبل الشيعة. والله أعلم

الحديث ص ٣٩٨.

(١) رجال الكشي ص ١٠.

(٢) هو القرشي، أبو مسكين، أو أبو محمد الرَّقي، أصله دمشقي، متروك ، قال أحمد وأبو داود: كان يضع الحديث. التقريب ٣٧٨/١.

(٣) العدة في أصول الفقه ص ٥٦.

(٤) المصدر السابق ص ٤٥.

(٥) نوح بن درّاج النخعي: يقول الشيعة: إنه من أصحاب صادق، شيعي صحيح الاعتقاد، وكان يفتي ويقضي بالحق. والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٦٤٣.

(٦) الدراية ص ٢٣.

الفصل الثاني

ضوابط علم الجرح والتعديل عند أهل السنة والشيعة

المبحث الأول

أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند أهل السنة

المطلب الأول

الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند أهل السنة

المطلب الثاني

مراتب أحكام النقاد على الرواة عند أهل السنة

المبحث الثاني

أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند الشيعة

المطلب الأول

الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند الشيعة

المطلب الثاني

مراتب أحكام النقاد على الرواة عند الشيعة

المبحث الثالث

عناية أهل السنة في ميدان علم الرجال

المطلب الأول

عناية أهل السنة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها

المطلب الثاني

عناية أهل السنة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث

الجهود المبذولة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند أهل السنة

المطلب الرابع

عناية أهل السنة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المبحث الرابع

عدم اهتمام علماء الشيعة الإمامية في ميدان علم الرجال

المطلب الأول

قلة عناية الشيعة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثاني

قلة عناية الشيعة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث

قلة الجهود المبذولة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند الشيعة

المطلب الرابع

عدم عناية الشيعة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المبحث الأول

أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند أهل السنة

المطلب الأول

الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند أهل السنة

المطلب الثاني

مراتب أحكام النقاد على الرواة عند أهل السنة

المبحث الأول

أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند أهل السنة

من الأمور المعلومة بداهة أنّ لا سبيل إلى معرفة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث وأخبار إلا عن طريق الرواة الذين نقلوا أخباره، جيلاً بعد جيل، وطبقة بعد طبقة، حتى دُوِّنت السنة في الكتب المعتمدة المعروفة، ولذلك كان الاطلاع على أحوال هؤلاء الرواة والنقلة، وتتبع مسالكهم، وإدراك مقاصدهم وأغراضهم، ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم، وتمييز ثقاتهم من ضعافهم هو الوسيلة الأهم لمعرفة صحيح الأخبار من سقيمها، مما نتج عنه نشوء علم عظيم وضعت له القواعد، وأسست له الأسس والضوابط، فكان مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة، من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك هو (علم الجرح والتعديل) ، الذي لا نظير له عند أمة من الأمم، حتى عُدّ هذا العلم نصف علم الحديث.

والذي يطالع كتب الرجال والتراجم والجرح والتعديل، يقف مبهوراً أمام هذا العلم الذي لا يمكن أن يكون وُضع صدفة أو تشَهِّيًا، بل بذلت فيه جهود، وفنيت فيه أعمار، حتى بلغ قمة الحسن ومنتهى الجودة.

ونريد في هذا البحث أن نثبت أنّ علماء المسلمين من أهل السنة في عهود التدوين، كان لهم السبق في ابتكار القواعد المنهجية، وأن عملية الحكم على رواة الحديث النبوي كانت تعتمد على هذه القواعد، بعيداً عن الهوى والتشهي والأغراض السيئة. إنّ تعامل العلماء اليوم في أبحاثهم بطريقة مختلفة لما عليه علماء الحديث في الأمس، لا يلغي أسبقية علماء الأمس في هذا الميدان، فذلك شأن كل العلوم؛ إذ بدأت ملامحها عامة وخطوطها عريضة، ثم وضّحت وفصِّلت وقنّنت مع تطور الزمن وتظافر الجهود.

وهدفنا في هذا البحث بيان ملامح المنهجية العلمية في جهود البحث عن أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند أهل السنة والشيعة، مع محاولة ربط الجانب التأصيلي بالجانب التطبيقي، ممثلاً لذلك بنماذج من مناهج علمية ذائعة الصَيت كالتحليل والمقارنة والاستقراء. للأن المتأمل في أحكام النقاد على الرواة يجدها تتخذ أشكالاً متعددة، تجمعها هذه القضية، وهي الحصول على حكم من الناقد في الراوي المعين، ويمكن ردها في الجملة إلى مطلبين أساسيين من الأحكام.

المطلب الأول: **الأحكام النظرية**، وهي التي يصدرها الناقد على الراوي ذاكراً رأيه فيه.

والمطلب الثاني: الأحكام التطبيقية، ويقصد بها موقف من الراوي عملياً، كالرواية عن الراوي، والتخريج له. وسيأتي بيانهما في هذا الفصل إن شاء الله.

المطلب الأول
الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند أهل السنة

من الأحكام اشتهر في مصادر علم الحديث باسم " **ألفاظ الجرح والتعديل** "، وقد أطلق عليها ذلك باعتبار الأغلب، وإلا فقد سلك أئمة الجرح والتعديل من أهل السنة إلى منهجين في الدلالة على جرح الرواة وتعديلهم هما:

١ – الألفاظ　　　　**٢– الحركات**

المنهج الأول: في الدلالة على جرح الرواة وتعديلهم:

ما وصلنا من أحكام أطلقها الأئمة أهل السنة على الرواة، وهذا أكثر الأقسام وجوداً، فقد امتلأت به كتب الجرح والتعديل، فأطلق النقاد ما لا يحصى من أحكامهم على الرواة، وتداولوا في الغالب ألفاظاً وأساليب محددة شاع استخدامها بينهم، مثل قولهم: فلان ثقة، أو ثبت، أو ليس به بأس، أو صدوق، أو ضعيف، أو منكر الحديث، أو متروك الحديث، أو واه، أو مجهول، أو لا أعرفه.

وهكذا في التقييد، فيقولون: فلان ثقة إلا في روايته عن فلان فهو ضعيف، أو إذا حدَّث من كتابه فهو ثقة، وإذا حدَّث من حفظه فليس بشيء.

ومثله في المقارنة بين الرواة كأن يقولوا: فلان مثل فلان، أو خير منه، أو دونه، ونحو هذه العبارات.

ثم ألفاظ الجرح والتعديل منها ألفاظ مشهورة متداولة كثيرة الإستعمال، ومنها ما هو قليل الورود.

فألفاظ المتداولة بكثرة، منها ما هو اصطلاح عام، وبعضها مصطلحات خاصة ببعض الأئمة.

فمن المصطلحات العامة في التوثيق بالألفاظ:

١ – قولهم: " **حجة** "، يعني " ثقة "، بل فوق الثقة [١].

٢ – قولهم: " **ثقة** ". وهو العدل الضابط [٢]. هذا هو الإطلاق المشهور.

٣ – قولهم: " **ثقة ثقة** ". قال السخاوي: " التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه، وعلى هذا فما زاد على مرتين مثلا يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: ثقة، مأمون، ثبت، حجة، صاحب حديث " [٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٩٧٩/٣.

(٢) الباعث الحثيث ص ٦١.

(٣) فتح المغيث ١١٥/٢.

وقال أيضاً: وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: " حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة تسع مرات "، وكأنه سكت لانقطاع نَفَسه [١].

٤ – قولهم: " **حافظ** " أو " **ضابط** ". إذ مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في التوثيق إذ لم يكونا مقرونين بلفظ " عدل ". لأن الحفظ والضبط قد يوجدان مع عدم العدالة، وقد توجد العدالة بدونهما، وقد تقترن بهما [٢].

ومن أمثلة ذلك: وكان سليمان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار، إلا أنه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع، حتى قال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف [٣].

٥ – قولهم: " **صدوق** "، وصف بالصدق على طريق المبالغة [٤]، وهودون ثقة.

٦ – قولهم: " **محله الصدق** "، لفظ يدل على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق. قال ابن أبي حاتم: هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه [٥].

٧ – قولهم: " **مقارَب الحديث** "، بالفتح اسم مفعول: أي حديثه يقاربه حديث غيره [٦]. يعني يقارب الناس في حديثه ويقاربونه. أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر. وبالكسر اسم فاعل: أي حديثه مقارِبٌ لحديث غيره [٧] من الثقات [٨].

٨ – قولهم: " **ثبت** "، الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها [٩].

٩ – قولهم: " **لا بأس به** " و " **ليس به بأس** "، لفظان في مرتبة " الصدوق " [١٠].

١٠ – قال ابن الصلاح: قولهم ..." **ما أعلم به بأساً** "، هو في التعديل دون قولهم: " **لا بأس به** " [١١].

---

(١) فتح المغيث ٢/١١٥.

(٢) المصدر السابق ٢/١١٦.

(٣) هو أبو أيوب المِنْقَري البصري، مات سنة ٢٣٤ هـ. تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٨، وميزان الاعتدال ٢/٢٠٥.

(٤) فتح المغيث ٢/١١٨.

(٥) تدريب الراوي ١/٤٠٤

(٦) التقييد والإيضاح ص ١٦٢.

(٧) المصدر السابق.

(٨) فتح المغيث ٢/١٣٤.

(٩) المصدر السابق ٢/١٢١.

(١٠) المصدر السابق ٢/١١٨.

(١١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٦.

١١ – قولهم: " **صالح** " أو " **صالح الحديث** ". إن عادة الأئمة إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد بها الصلاحية في الحديث فيقيدونها به [١].

١٢ – قولهم: " **إلى الصدق ما هو** " أي أنه ليس ببعيد عن الصدق[٢].

١٣ – قولهم: " **شيخ** " في المرتبة الثالثة من التعديل عند ابن أبي حاتم، يكتب حديثه وينظر فيه [٣].

ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في التوثيق بالألفاظ:

١ – قال ابن الصلاح: " وجاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان [٤] قال: وكان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق. فيقول: " **رجل صالح الحديث** " [٥].

قال السخاوي: "وهذا يقتضي أنها – يعني صالح الحديث – هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء " [٦].

٢ – قال ابن معين: إذا قلت " **ليس به بأس**" فهو ثقة [٧].

لكن لا يلزم من ذلك تساوي اللفظين، فقد قال العراقي: "لم يقل ابن معين : إن قولي: " ليس به بأس" كقولي: " ثقة " حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إنّ من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب فالتعبير عنه بقولهم: " ثقة " أرفع من التعبير عنه بأنه " لا بأس به " وإن اشتركا في مطلق الثقة " [٨].

٣ – قال مكي بن عبدان [٩]: "سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر [١٠] فقال: " **أكتب عنه** ". قال الحاكم أبو عبد الله: " وهذا رسم مسلم في الثقات " [١١].

٤ – قولهم: " **كأنه مصحف** ". كناية عن الحفظ والإتقان [١٢].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٨٠.

(٢) فتح المغيث ٢/١١٨.

(٣) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٤) هو ابن أسد بن حبَّان القطان الواسطي، ثقة حافظ، مات سنة٢٥٩ هـ، وقيل قبلها. التقريب ١/١٦.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٤.

(٦) فتح المغيث ٢/١١٩.

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٤.

(٨) المصدر السابق، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٣٧٤.

(٩) هو ابن محمد أبو حاتم السلمي النيسابوري، ثقة مأمون. تاريخ بغداد ١٣/١٢٠.

(١٠) هو أحمد بن الأزهر بن منيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري، صدوق، كان يحفظ ثم كبِر، فصار كتابه أثبت من حفظه، مات سنة ٢٦٣ هـ. التقريب ١/١٠.

(١١) تهذيب الكمال ١/٢٥٨.

(١٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ١١٥.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مسعر بن كدام [١] إذ اختلفت الثوري ومسعر؟ فقال: يحكم لمسعر فأنه قيل: مسعر مصحف [٢].

ومن المصطلحات العامة في الجرح بالألفاظ:

١ – قولهم: " **ليس بقوي** ". تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الضعف مطلقاً. و" ليس بالقوي " تنفي الدرجة الكاملة من القوة [٣].

٢ – قولهم: " **للضعف ما هو** "، يعني: أنه ليس ببعيد عن الضعف[٤].

٣ – قولهم: " **تغير بأَخَرَة** " [٥]، أي: اختل ضبطه وحفظه في آخر عمره وآخر أمره.

٤ – قولهم: " **تَعرِف وتُنْكِر** "، أي: يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير[٦].

٥ – قولهم: " **نَزَكوه** " – بفتح النون والزاء – أي: طعنوه فيه [٧].

٦ – قولهم: " واه بمرّة ". أي: قولا واحدا لا تَرَدُّدَ فيه [٨].

٧ – قولهم: " **ليس بثقة ولا مأمون** " لفظ يتعين به الجرح الشديد [٩].

٨ – قولهم: " **يسرق الحديث** "، وقد ذكر الذهبي أن ذلك أهون من وضع الحديث واختلافه في الإثم؛ إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث [١٠].

٩ – قولهم: " **متروك** "، أي لا يُترك حديث الرجل حتى يَجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال: " فلان ضعيف " فأما أن يقال: " فلان متروك " فلا، إلا أن يُجْمِع الجميعُ على ترك حديثه " [١١].

---

(١) هو ابن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، مات سنة١٥٣ أو١٥٥ هـ. التقريب ٢٤٣/٢.

(٢) الجرح والتعديل ٣٦٩/٨.

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٤٤٢/١.

(٤) فتح المغيث ١٢٩/٢.

(٥) وقد ورد هذا اللفظ بألفاظ متنوعة وهي: "تغيّر بآخِرِه" بمد الهمزة وكسر الخاء والراء بعدها ضمير الغائب. و "تغيّر بآخِرَة" بمد الهمزة وكسر الخاء وفتح الراء بعدها تاء مربوطة. و ""تغيّر بآخَرَة" بفتح الهمزة والخاء والراء بعدها تاء مربوطة. ينظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٤٩ هامش (٣).

(٦) تدريب الراوي ٤١٢/١.

(٧) فتح المغيث ١٢٩/٢.

(٨) فتح المغيث ١٢٧/٢، و تدريب الراوي ٤١٢/١.

(٩) التنكيل ٢٦٠/١.

(١٠) فتح المغيث ١٢٥/٢.

(١١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢٦.

١٠ – قولهم: " متهم بالكذب "، يطلق هذا اللفظ على الراوي في حالين هما:

إذا تفرد برواية ما يخالف أصول الدين وقواعد العامة، ولم يكن في الإسناد من يتهم بذلك غيره، وإذا عُرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي[١].

١١ – قولهم: " كذّاب "، والإطلاق المشهور لهذا اللفظ ينصرف إلى من كذب على النبي صلى اله عليه وسلم ولو مرّة واحدة [٢].

ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في الجرح بالألفاظ:

١ – من اصطلاح الشافعي قوله: **" حديثه ليس بشيء "**، قال السخاوي: " رُوّينا عن المزني [٣] قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذّاب. فقال لي: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظك أحسنه، لا تقل: كذّاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء ". وهذا يقتضي أنها حيث وجدنا في كلام الشافعي تكون من المرتبة الأولى [٤].

٢ – ومن اصطلاح أحمد بن حنبل قوله: **" كذا وكذا "**، قال عبد الله بن أحمد: " سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق [٥] قال: " كذا وكذا ".

قال الذهبي: " هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمّن فيه لِيْن " [٦].

٣ – وقوله: " منكر الحديث "، وهو لفظ يختلف المراد به بحسب اصطلاح قائله، فمن ذلك:

يقول ابن حجر: إن " هذه اللفظة يُطلقها الإمام أحمد على من يُغْرِب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله " [٧].

٤ – ومن اصطلاح ابن معين قوله: **" هو ضعيف "**، قال ابن معين: "إذا قلت: " هو ضعيف " فليس بثقة، لا تكتب حديثه " [٨].

---

(١) نزهة النظر ص ٤٤.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

(٣) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري، الفقيه صاحب المختصر، تلميذ الشافعي. مات ببخارا، وهو من أولاد عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه. الأنساب للسمعاني ١٢/٢٢٧.

(٤) فتح المغيث ٢/١٢٨.

(٥) هو أبو إسرائيل السبيعي، الكوفي، صدوق يهم قليلاً، مات سنة ١٥٢ هـ على الصحيح. التقريب ٢/٣٨٤.

(٦) ميزان الاعتدال ٤/٤٨٣.

(٧) هدي الساري ص٤٥٣.

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٤.

٥ – وقوله: " **يكتب حديثه** " فالمراد أنه من جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم [(١)].

٦ – وقوله: " **ليس بشيء** " فالمراد أن أحاديث الراوي قليلة [(٢)]، وقد يريد بذلك الجرح الشديد، وإنما يُعرف ذلك بتتبع الأقوال الأخرى لابن معين وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي.

٧ – ومن اصطلاح **البخاري** قوله: " **منكر الحديث** ". وصرح البخاري باصطلاحه حيث قال: من قلت فيه: " منكر الحديث " فلا تحل الرواية عنه [(٣)].

٨ – وقوله: " **ليس بالقوي** "، قال الذهبي: " البخاري قد يُطلق على الشيخ " ليس بالقوي " ويريد أنه ضعيف [(٤)].

٩ – وقوله: " **سكتوا عنه** "، قال الذهبي: " البخاري قد يطلق على الشيخ " ليس بالقوي " ويريد أنه ضعيف [(٥)].

١٠ – وقوله: " **ليس بالقوي** البخاري إذا قال في الرجل " سكتوا عنه " أو " فيه نظر " فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ولكنه لطيف العبارة في التجريح " [(٦)].

١١ – ومن اصطلاح **ابن أبي حاتم** "، قال الذهبي: " قول البخاي " سكتوا عنه " ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى " **تركوه** " [(٧)].

كما استخدم النقاد في هذا المنهج ألفاظاً وأساليب على سبيل الندرة والقلة لأغراض مختلفة، فتارة للتفنن للعبارة، وتارة للترويح والطرافة فمن ذلك:

الحلف على حال الراوي:

١ – وقال أبو داود: " قيل – يعني لأحمد – : إسحاق الأزرق [(٨)] ثقة؟ قال: إي والله ثقة " [(٩)].

٢ – وقال الترمذي: "سألت محمداً عن الفضل بن عيسى الرقاشي [(١)] فقال ... كان سفيان بن عيينة يقول: كان أهلاً والله ألا يُحَدَّث عنه" [(٢)].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٤٢.

(٢) انظر: هدي الساري ص ٤٢١.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٦، والموقظة في علم مصطلح الحديث ص٨٣.

(٤) الموقظة ص ٨٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) اختصار علوم الحديث ص ٨٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) هو ابن يوسف بن مِرداس المخزومي الواسطي، ثقة، مات سنة ٢٩٥ هـ. وله ٨٠ سنة. التقريب ١/٦٣.

(٩) سؤالات أبي داود ص ٣٢٢.

المبالغة في التوثيق أو التضعيف:

١ – قول أحمد: " سعد بن إبراهيم أثبت من عمر بن أبي سلمة [٣] خمسين مرة " [٤].

٢ – وقول أيوب السختياني: " لو أن فضلاً الرقاشي ولد أخرس كان خيراً له " [٥].

وكذا ضرب المثل والتشبيه لبيان حال الراوي، أو الكناية عن حاله. وله أمثلة كثيرة في كتب الرجال.

المنهج الثاني: في الدلالة على جرح الرواة وتعديلهم:

ما وصلنا من أحكام أطلقها الأئمة أهل السنة على الرواة وتداولوا بينهم هي الحركات والإشارات التي تصدر من النقاد حين يرد ذكر بعض الرواة كتحريك الرأس، أوتحميض [٦] الوجه، أو تكلّح [٧] الوجه أوالإشارة باليد، أو إلى اللسان وقد يصاحب ذلك أن يقول فيه قولاً.

وأغلب ما يوجد تفسير المراد بتلك الحركات عن طريق تلاميذ أولئك الأئمة لحضورهم تلك المجالس العلمية التي صدرت فيها، وقد يُفسّرها الحفاظ ذوو التتبع والاستقراء. فمن تلك الحركات:

١ – تحريك الرأس:

قال علي بن المديني: ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان: القاسم بن عون الشيباني [٨]، فقال يحيى: قال شعبة: دخلت عليه ، وحرّك يحيى رأسه، قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد، قلت ليحيى: ضعفه في الحديث، قال: لو لم يضعفه لروى عنه " [٩].

٢ – تحميض الوجه:

قال علي بن المديني: "سألت يحيي بن سعيد عن سيف بن وهب [١٠] فحمّض يحيي وجهه. وقال: كان سيف هالكا من الهالكين" [١١].

٣ – تكلّح الوجه:

---

(١) هو ابن أبان أبو عيسى البصري الواعظ، منكر الحديث، ورمي بالقدر. التقريب ١١١/٢.

(٢) العلل الكبير ص ٣٨٩.

(٣) هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة،قتل بالشام سنة ١٣٢ هـ مع بني أمية. التقريب ٥٦/٢.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٥١٠/١.

(٥) الضعفاء الكبير ٤٤٢/٣.

(٦) الحمض: فلان حامض الفؤاد، في الغضب إذا فسد وتغير عداوة. وفؤاد حمض، ونفس حمضة: تنفر من الشيءأول ما تسمعه، وتحمّض الرجل: تكَشُّرٌ في عبوس. ينظر: لسان العرب: مادة "كلح".

(٧) الكلوح:. ينظر: لسان العرب: مادة "حمض".

(٨) هو الكوفي، صدوق يُغرب. التقريب ١١٨/٢.

(٩) الجرح والتعديل ١٥٠/١، ١١٥/٧.

(١٠) هو أبو وهب التميمي البصري، ليّن الحديث. التقريب ٣٤٤/١.

(١١) الجرح والتعديل ٢٧٥/٤.

قال عمرو بن علي الفلاس: "كان يحيي بن سعيد إذا ذكر عنده أبو بكر بن عياش [١] كلَّح وجهه وأعرض " [٢].

٤ – الإشارة باليد:

قال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن فرقد السبخي [٣]، فحرك يده، كأنه لم يرضه" [٤].

ولا شك أن هذه الأساليب المتنوعة من الأئمة النقاد في وصف الرواة قد أسهمت في إخراج علم الجرح والتعديل عما يكتنفه من جمود، وما قد يصيب الباحث فيه والمطالعُ لكُتُبه من ملل، فأضيفت هذه الأساليب على هذا العلم روحَ التشويق والدعابة.

كما أنها برهنت على قدرة هؤلاء الأئمة النقاد على استخدام الأساليب البلاغية في التعبير عن آرائهم، غير أن هذا كله لا يمنع من التنبيه على ضرورة أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع هذه الأساليب النادرة، ذلك أنها وإن كان كثير من عباراتها وألفاظها المراد من ظاهر، وضبطه ليس بالعسير، إلا أن بعضها لا يخلو من إشكالات تحتاج إلى إعمال ذهن، ودربة ومران في التعامل معها، ولعل هذا أحد الأغراض التي من أجلها استخدم الأئمة هذه الأساليب أو بعضها، فقد يكون من أغراضهم شحذ الهمم، وإمتحان الأذهان في الوصول إلى المقصود.

ولا شك أن هذه الأساليب المتنوعة قد توجد في كتب أهل السنة والجماعة فقط [٥]، ولكن ما نرى مثل هذه الأساليب المتنوعة حول تفسير عبارات الجرح والتعديل في كتب المصطلحات الحديثية، والجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية،.

وأما الأحكام التطبيقية على الرواة فالقصد بها عند أهل السنة: تعاملهم مع ذلك الراوي وأحاديثه، فقد يروون عنه بواسطة أو بغير واسطة، أو يُخرّجون له في كتبهم، أو يصححون له حديثاً، وقد يتركون الرواية عنه، أو التخريج له، ويتجنبون حديثه.

وجعل الشيخ إبراهيم عبد الله اللاحم [٦] مثل هؤلاء من الرواة إلى قسمين:

---

(١) هو السلمي، مقبول. التقريب ٢/٣٩٩.

(٢) الضعفاء الكبير ٢/١٨٨.

(٣) هو ابن يعقوب أبو يعقوب البصري، صدوق عابد، لكنه ليّن الحديث كثير الخطأ، مات سنة ١٣١ هـ. التقريب ٢/١٠٨.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٢/٢٩٧.

(٥) انظر للتفصيل كتاب: ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، تحت عنوان: "معاني بعض عبارات الجرح والتعديل " ص ١٣٦-١٥٦، وكتاب: تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع، تحت عنوان: " تفسير عبارات الجرح والتعديل " ١/٥٦٧-٦٣٥، وكتاب: الجرح والتعديل للإبراهيم اللاحم ص ٢٢٤-٢٤٣.

(٦) هو إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم، ولد عام ١٣٧٦ هـ في مدينة بريدة. وهو مبرِّز في علم المصطلح وتعريفاته وقواعده، وعلم الجرح والتعديل. وهو عضو في هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود فرع القصيم.

القسم الأول: الانتقاء العام للرواة.

القسم الثاني: الانتقاء الخاص للرواة.

أما القسم الأول فله حالتان:

الحالة الأولى: الرواية عن الراوي مباشرة، أي الأخذ والتحديث عنه، أو تـرك الأخـذ عنـه، أو التحديث عنه.

وبيان ذلك أن الراوي حين الطلب والأخذ عن الشيوخ قد يكون يأخذ عن الشيوخ بانتقاء، فلا يأخذ عن بعضهم، وقد يكون من مذهبه أنه يأخذ عن الكل، وكذلك الحال حين التحديث والتصدي للروايـة، قـد يكون للراوي من مذهبه أن يحدث عن كل من لقيه وأخذ عنه، وقد يكون من مذهبه الانتقاء والاختيار، إمـا زيادةً وإمعاناً في الاختيار، فكما انتقى واختار حين السماع والطلب يقوم بعملية فَرْز وتـصفية أخـرى حـين التحديث، وإما لأنه اهتم حين الطلب بالجمع، وأخّر الانتقاء والاختيار[1].

فكان كما قال ابن معين: " كتبنا عن الكذابين، وسجرنا بها التنور، وأخرجنا خبزاً نضيجاً " [2].

وقال ابن حبان: " ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من أسبيجاب [3] إلى الإسـكندرية [4] ولم نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخا أقلَّ أو أكثر. ولعل مُعَوَّلَ كتابنا هذا يكون على نحو من عـشرين شيخاً مـمن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها. وربما أروي في هذا الكتاب، وأحتجُّ بمشايخ قد قدح فيهم بعضُ أئمتنا مثل سماكِ بن حرب [5]، وداودَ بـن أبي هنـد [6]، ومحمدِ بن إسحاق بن يسار [7]، وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم ممن تَنَكَّب عن رواياتهم بعـضُ أئمتنا، واحتجَّ بهم البعضُ، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة، وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة، احتججتُ به، ولم أُعَرِّج على قول مَن قدح فيه، ومن صح عندي بالدلائل النَّيِّرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غيرُ عدل، لم أحتجَّ به وإن وثقة بعضُ أئمتنا " [8].

---

(١) ينظر في كتاب: الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم ص ٢٤٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/١٨٩.

(٣) أسبيجاب: ويقال لها أيضاً: أسفيجاب، بالفاء، ضبطها السمعاني بكسر الهمزة، وضبطها ياقوت بفتحها، وتقع إلى الشمال من طشقند شرق نهر سيحون "سير داريا"، وهي اليوم ضمن جمهورية كازخستان كبرى جمهوريات الاتحاد السوفيتي. الأنساب ١/١٩٤، ومعجم البلدان ١/١٧١.

(٤) الإسكندرية: وهي بلدة على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر، بناها ذو القرنين الإسكندر وإليه نسب البلدة، خرج منها جماعة من العلماء وسكنها جماعة. الأنساب ١/٢٦٣.

(٥) هو ابن حرب الذهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، صدوق وقد تغير بأخرة، فكان ربما يلقن، مات سنة ١٢٣ هـ. التقريب ١/٣٣٢.

(٦) هو القشيري مولاهم، البصري، ثقة متقن، كان يهم بآخرة، مات سنة ١٤٠ هـ، وقيل قبلها. التقريب ١/٢٣٥.

(٧) هو أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق مدلس، ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة ١٥٠هـ، ويقال بعدها. التقريب ٢/١٤٤.

(٨) مقدمة صحيح ابن حبان ١/١٥٢-١٥٣.

وهؤلاء الذين ينتقون من يكتبون عنه، أو يحدثون عنه إنما يفعلون ذلك ديانة، ولهذا يقولون في بعض الرواة: " لا تحل الرواية عنه "، أو " الرواية عنه حرام "، أو " لاتجوز الرواية عنه "، ونحو هذه العبارات.

مثاله: قال أبو إسحاق الطالقاني [(١)]: " سألت عبد الله بن المبارك عن حديث إبراهيم الخوزي، فأبي أن يحدثني به، وقال له عبد العزيز بن أبي رزمة [(٢)]: حدثه يا أبا عبد الرحمن، فقال: تأمرني أن أعود في ذنب قد تبت منه " [(٣)].

وقال يعقوب الفسوي [(٤)] في غالب بن عبيد الله الجزري: " هو ضعيف متروك الحديث، لا يكتب حديثه، ولا يروي عنه أهل العلم، إنما يروي عنه أهل الغفلة، فأما عقلاء أهل العلم فلا يعبأون بحديثه " [(٥)].

الحالة الثانية: رواية حديث الراوي بواسطة. وهذه أيضاً يكون فيها انتقاء للرواة، فكما أن بعض الرواة يحدثون عن بعض الشيوخ الذين أدركوهم، ويدعون بعضهم، فكذلك الحال مع من لم يدركوهم، ينتقون من يروون له الحديث.

ويعد هذا الصنيع منهم حكماً على الراوي بالقبول أو الترك، نرى هذا بوضوح في تراجم الرواة، والعبارات المستخدمة في ذلك ربما تأتي صريحة في الرواية بواسطة، ولكنها في الأغلب الأعم تشتبه مع عباراتهم في الحالة الأولى، فيقولون مثلاً: " حدث عنه فلان "، أو " كان فلان يروي عنه "، أو " لم يرو عنه فلان "، ومرادهم بواسطة.

فمن ذلك قول عمرو بن علي الفلاس في شهر بن حوشب: " كان يحيى لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه " [(٦)]، ومراده بواسطة، فإنهما لم يدركاه.

في نصوص كثيرة جداً تدل على أن روايتهم للراوي شيئاً من حديثه يدل على قبولهم له، إذا كان ذلك على سبيل الرواية، وأن تركهم له إن كان من أجل حديثه فهو عندهم متروك الحديث، لا ينبغي أن يروي له.

والقسم الثاني: الانتقاء الخاص للرواة.

والمقصود بهذا القسم أن جمعاً من نقاد أهل السنة تصدى لتأليف كتاب بشرط خاص، ينتقي فيه الرواة – سواء كانوا من شيوخه، أو ممن يروي عنه بواسطة – انتقاءاً خاصاً، يزيد على درجة الإنقاء العام الذي تقدم ذكره.

فنرى أن البخاري أحد من ينتقي الرواة الانتقاء العام، وقد عبّر عن ذلك بقاعدة ذكرها، فقال في زمعة بن صالح [(٧)]: " ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل

---

(١) هو إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البُناني، صدوق يُغرِب، مات سنة ٢١٥هـ. التقريب ٣١/١.

(٢) هو أبو محمد اليشكري المروزي، ثقة، مات سنة ٢٠٦هـ، ويقال بعدها. التقريب ٥٠٩/١.

(٣) الجرح والتعديل ١٤٦/٢-١٤٧.

(٤) هو يعقوب بن سفيان الفارسي أبو يوسف الفسوي ثقة حافظ، مات سنة ٢٧٧هـ، وقيل بعد ذلك. التقريب ٣٧٥/١.

(٥) المعرفة والتاريخ ٤٣٧/٢.

(٦) الكامل ١٣٥٥/٤، والجرح والتعديل ٣٨٣/٤.

(٧) هو أبو وهب الجَنَدي، اليماني، نزيل مكة،ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون. التقريب ٢٦٣/١.

هذا فأنا لا أروي عنه " [١].

لكن نرى أن البخاري في " صحيحه " ينتقي الرواة انتقاء خاصاً يزيد على ما ذكره في هذه القاعدة، ولهذا أعرض عن حديث جماعة من المتوسطين، كسماك بن حرب ومحمد بن عجلان [٢] وغيره، وربما أعرض عن حديث بعض الثقات الذين يخطئون أحياناً، كمحمد بن سلمة.

وهو في كتب أخرى مثل كتابه "الأدب المفرد" يخرج لهؤلاء، بل يخرج لمن دونهم ممن لا يدخل تحت قاعدة السابقة، فلم يصل إلى حد الترك عنده.

وهذه الكتب التي انتقى أصحابها أحاديثها، عرفت بالكتب الصحاح، مثل " صحيح البخاري "، و" صحيح مسلم "، و" صحيح ابن خزيمة"، و" صحيح ابن حبان "، وغيرهم [٣].

ولا يختلف اثنان من المنتسبين لهذا العلم على أن أعلى هذه الكتب وأحسنها انتقاء: كتابا البخاري ومسلم، سواء من جهة الأحاديث المنتقة، أو من جهة رواة هذه الأحاديث. ولهذا السبب اعتنى الأئمة بروايهما، وتتبعوهم واحداً واحداً.

ولابد للباحث أن يتتبع كيفية إخراجهما للرواة، وهو أمر مهم، لأن بعض الرواة في الصحيح إنما أخرج لهم البخاري تعليقا فقط، وهم الذين يعبر عنهم بعض الأئمة بأن البخاري أخرج لهم اعتباراً [٤]. وبعضهم يعبر عن ذلك بأن البخاي روى لهم استشهاداً، أو يقولون: استشهد به البخاري [٥]. وربما بينوا ذلك فيقولون: " استشهد به البخاري ولم يرو له " [٦].

ثم الرواة الذين أخرجا لهم موصولاً ليسوا على درجة واحدة، فمنهم من أخرجا لهم في الأصول، أي أنهما اعتمدا عليه وحده، ولو في بعض حديثه، ومنهم من أخرجا لهم في المتابعات والشواهد أو مقرونا بغيره.

فالراوي متى أخرجا له في الأصول فهو توثيق له عندهما، وإذا أخرج له واحد منهما فهو توثيق منه له كذالك. ولا ريب أن ارتضاءهما للراوي قد يكون أقوى من توثيق مجرد منقول عن النقاد، وهذا هو الأصل، لا يُخرج عنه إلا بدليل ظاهر قوي.

ومثاله ما أخرج البخاري ومسلم لعتبة بن مسلم المدني، وقد روى عنه جماعة من أهل المدينة، ولم ينص أحد على توثيقه، وأخرج له البخاري حديث أبي هريرة في "الذباب إذا وقع في الإناء" [٧]، وهذا الطريق أقوى طرق هذا الحديث، وما عداه فلا يسلم من كلام، فاعتماد البخاري عليه في هذا الحديث توثيق له بلا ريب.

---

(١) العلل الكبير٢/٩٦٧، ٩٧٣،٩٧٨.

(٢) هو المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة ١٤٨ هـ. التقريب ٢/١٩٠.

(٣) ويلتحق بها الكتب المستخرة على " الصحيحين " أو أحدهما مثل " مستخرج لأبي عوانة على صحيح مسلم "، وربما أطلق عليه اسم الصحيح كما في سير أعلام النبلاء ١٤/٤١٧. و" مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري " سمّي بالصحيح أيضاً كما في السير ١٦/٢٩٣، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٤٩.

(٤) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني ٢/٤٣٥.

(٥) الموقظة ص ٧٩.

(٦) السير ٤/٥٣١.

(٧) أخرجه البخاري في بدء الخلق: .باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، بلفظ: " قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً" برقم (٣٣٢٠).

أما غير هذين الكتابين من الكتب التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً فإننا نجد في تراجم بعض الرواة الإشارة إلى أن ابن خزيمة يصحح له، أو ابن حبان، أو أبي عوانة، ولا شك أن هذا عمل سائغ، ولكن عند علماء أهل السنة يبقى النظر في درجة انتقاء هؤلاء الأئمة لرواقم المعروفين، ولا يخفى أيضاً أهم جميعاً لا يدانون عمل البخاري ومسلم.

وقد ذكر ابن حجر أن ابن خزيمة وابن حبان يحتجان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يُخرج لهم مسلم أحاديث في المتابعات، كابن إسحاق وأسامة بن زيد الليثي (1) ومحمد بن عجلان ومحمد بن عمرو بن علقمة (2) وغير هؤلاء (3).

ويضاف إلى ذلك أن ابن خزيمة قد شحن " صحيحه " بأحاديث لا يرى صحتها، ويذكرها للنقد، فيتنبه.

---

(١) هو أبو زيد المدني، صدوق يهم، مات سنة ١٥٣ هـ. التقريب ٥٣/١.

(٢) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، مات سنة ١٤٥ هـ على الصحيح. التقريب ١٩٦/٢.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٩١/١.

المطلب الثاني

مراتب أحكام النقاد على الرواة عند أهل السنة

مراتب أحكام النقاد على الرواة قد عُرفت عند أهل السنة بمراتب الجرح والتعديل أو مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

واشتهر عند أهل السنة أن ابن أبي حاتم هو أول من اعتنى بذكر مراتب الجرح والتعديل وتقسيمها. وهو كلام حق من جهة أن ابن أبي حاتم ذكرها مجتمعة مرتبة.

وقد قال ابن الصلاح: " باب في بيان الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل: وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في " الجرح والتعديل " ، فأجاد وأحسن " (١).

ثم تتابع العلماء من بعد ابن أبي حاتم على جمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلى مراتب تتجلّى بها درجة كل راو.

فممن تكلم في ذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، وتلميذه السخاوي، والسيوطي حيث تكلم كل منهم بحسب اجتهاده (٢).

وقد أودع الحافظ بن حجر مقدمة كتابه " تقريب التهذيب " تصنيفا خاصا بمراتب الرواة في ذلك الكتاب (٣).

ولكن بمطالعة الكتب الجرح والتعديل عرفنا أن أحكام النقاد على أحاديث هؤلاء الرواة بناء على مراتبهم متقدمة على عصر ابن أبي حاتم بكثير، فأدركنا بسهولة أن هذه المراتب كانت موجودة في عصر النقاد الأوائل، أما تطبيقاً وعملاً فلا إشكال في ذلك، وأما من أقوالهم وعباراتهم فإن المتأمل فيما نقل عنهم، الجامع بين أطراف كلامهم، سيجد أصل هذا التقسيم لمراتب الرواة موجوداً في كلام النقاد الأولين.

فمنهم: عبد الرحمن بن مهدي، ومسلم، والترمذي:

قال محمد بن المثنى(٤): قال لي **عبد الرحمن بن مهدي**: " احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه " (٥).

فأما **مسلم** ففي مقدمته " صحيحه "، فذكر لهم ثلاث مراتب، **الأولى** للثقات الذين لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، و**الثانية** لمن دون أولئك ممن يشملهم اسم الستر والصدق،

---

(١) علوم الحديث: "النوع الثالث والعشرون معرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته"، ص٥٨.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٥٩-٦٠، وميزان الاعتدال ١/٤، وشرح ألفية ٢/٣-١٣، وفتح المغيث٢/١٠٨-١٣٠، وتدريب الراوي ص ١٧٤-١٧٨.

(٣) تقريب التهذيب ١/٤-٥.

(٤) هو ابن عبيد العَنَزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزَّمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت. التقريب ٢/٢٠٤.

(٥) الكامل ١/١٦٦.

ولم يوصفوا بالحفظ والإتقان، والثالثة لقوم هم عند عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، وشرح هذه المراتب، وضرب أمثلة لها من الرواة مقارناً بينهم [(١)].

وأما الترمذي فقد أفاض في الحديث عن هذه المراتب وعن أحكام أصحابها، وذكر في المرتبة الثانية خلافاً بين أهل العلم في الرواية عنهم، فعن يحيى بن سعيد القطان أنه ترك الرواية عنهم، وعن الجمهور خلافه، وأشار في نهاية كلامه إلى أن ما ذكره هو كلام مجمل يمكن تفصيله فقال: " والكلام في هذا والرواية عن أهل العلم تكثر، وإنما بيَّنا منه شيئاً على الاختصار، لِيُستدل به على منازل أهل العلم، وتفاضل بعضهم على بعض في الحفظ والإتقان، ومن تكلم فيه من أهل العلم لأي شيء تكلم فيه " [(٢)].

والذي يظهر لنا من هذا الكلام أن ما ذكره ابن مهدي ومسلم والترمذي هو الأساس الأول لوضع مراتب للرواة، وإعطاء كل مرتبة حكمها اللائق بها، وأن من جاء بعدهم إنما اشتغل بتفصيل المراتب الثلاث.

وممن فعل ذلك هو ابن أبي حاتم فقد ذكر تقسيماً مجملاً لمراتب الرواة، قريب جداً من كلام ابن مهدي ومن معه، وتقسيماً آخر مفصَّلا لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

فقال في تقسيمه المجمل لمراتب الرواة:

١ – "فمنهم الثبت، الحافظ، الورع، المتقن، الجهبذ، الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

٢ – ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه.

٣ – ومنهم الصدوق، الورع، الثبت، الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه.

٤ – ومنهم الصدوق، الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

٥ – وخامس قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته " [(٣)].

فالمرتبة الأولى خاصة بالأئمة والمراتب الأخرى لسائر الرواة.

ثم قسم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، فقسم مراتب ألفاظ التعديل إلى أربع مراتب هي:

١ – وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢ – وإذا قيل له صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنـزلة الثانية.

٣ – وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنـزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووي ١/٥١–٥٨.

(٢) شرح علل الترمذي لمباركفوري مع تحفة الأحوذي ١٠/٤٣٣–٤٥٨.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل ١/١٠.

٤ — وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

ومراتب ألفاظ الجرح أربع أيضاً:

١ — واذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

٢ — وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كَتْبَة حديثه إلا أنه دونه.

٣— وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

٤ — وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة " [١].

ثم تتابع الأئمة بعد ابن أبي حاتم على تتميم عمله، تفصيلاً ومراجعة، وشرحاً. وممن قام بذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، والسخاوي.

فاتفق الثلاثة الأخيرون على تفصيل المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم، فالمرتبة الأولى من مراتب التعديل جعلها الذهبي والعراقي تبعاً له مرتبتين، وجعلها السخاوي أربع مراتب، واتفق الثلاثة على ضم المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل في مراتب التعديل في مرتبة واحدة، فقولهم: شيخ، جعلوها كقولهم: صالح الحديث، ونقلوا إلى هذه المرتبة أيضاً قولهم: محله الصدق، وابن أبي حاتم جعلها مع قولهم: صدوق، ولا بأس به. فتحصل أن مراتب التعديل عند الذهبي والعراقي بقيت كما هي في العدة: أربع مراتب، وعند السخاوي صارت ست مراتب.

وأما مراتب الجرح فكان تفصيلهم في المرتبة الأخيرة عند أبي حاتم، فجعلها الذهبي والعراقي تبعاً له ثلاث مراتب، وجعلها السخاوي – وقد نقل هذا عن الذهبي أيضاً – أربع مراتب، واتفق الثلاثة على ضم المرتبتين: الثانية والثالثة عند ابن أبي حاتم في مرتبة واحدة، وهي الثانية عندهم، فجعلوا قولهم: ضعيف الحديث في المرتبة الثانية أيضاً. فصارت مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي: خمس مراتب، وعند السخاوي – وقد نقل عن الذهبي أيضاً – ست مراتب.

فتحصل مما تقدم أن مراتب الجرح والتعديل مجتمعة عند الذهبي تسع مراتب، أو عشر مراتب، وعند العراقي تسع مراتب، وعند السخاوي اثنتا عشرة مرتبة.

و**الخلاصة** فيه أن ابن أبي حاتم قد قدّم خدمة جليلة للمشتغل بنقد السنة بوضع مراتب لألفاظ النقاد في الجرح والتعديل، وبيانه لأحكام أصحاب تلك المراتب، وتمم عملَه من جاء بعده من المشتغلين بالنظر في قواعد أولئك النقاد، إما بزيادة تفصيل للمراتب التي ذكرها، أو بضم بعضها إلى البعض الآخر، أو بزيادة ألفاظ في كل مرتبة. وقد جمعها مفصلاً من المعاصرين الدكتور عبدالعزيز بن محمد العبد اللطيف، والدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، والشيخ إبراهيم بن عبد الله اللاحم [٢].

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٢) ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد العزيز: ص ١٥٧ –١٧٢، ودراسات في الجرح والتعديل للكتور الأعظمي. ص ٢٩٢ –٢٩٥،والجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم: ص ٢٩٠ –٣٠٣.

ألفاظ الجرح والتعديل عند أهل السنة

فتحصل مما تقدم أن مراتب الجرح والتعديل مجتمعة عند الذهبي تسع مراتب، أو عشر مراتب، وعند العراقي تسع مراتب، وعند السخاوي اثنتا عشرة مرتبة.

أما المراد بألفاظ التعديل: فهي الكلمات، والجمل التي تصدر عن أهل العلم في منزلة الرواة الثقات المعدَّلين، بينما مراتب الجرح مثلها إلا أنها في حق المجروحين.

وهذه الكلمات أو الألفاظ في غاية الأهمية في معرفة منازل الرواة، ومن يقبل منهم في الرواية، ومن يرد. وجمع أهل العلم بعض الألفاظ، وهي كثيرة جداً في كتب الرجال، ذكروا هذه الألفاظ مرتبة حسب قوتها، وضعفها، ورتبوها على مراتب كما تقدم آنفاً.

وقد تصدى بعض العلماء لجمع ألفاظ الجرح والتعديل وإلحاق ما لم يذكروا الأئمة بمرتبة من كتب الرجال من التواريخ، والسؤالات، والجرح والتعديل، والضعفاء والمجروحين، والثقات وغيرها، وقد بذلوا في هذا الموضوع جهداً مشكوراً [١].

وأنا أريد الآن أن أذكر الفاظ الجرح والتعديل المستعملة عند أهل السنة. ولم أقصد هنا حصر جميعها، فهذا مما لا يتحمله هذا المقام، ولكن قصدي ذكر بعضها التي استعملها أئمة أهل السنة والجماعة في كتبهم للرواة.

ألفاظ التعديل عند أهل السنة

أما ألفاظ التعديل عند أهل السنة فكثيرة منها:

أثبت الناس، إليه المنتهى في التَّثَبُّت، أوثق الخلق، أصدق مَن أدركتُ من البشر، لا أعرف له نظيراً في الدنيا، لا يُسأل عن مثله، ثقة ثقة، ثقة ثبت، ثقة متقن، ثبت حجة، ثبت حافظ، ثقة، متقن، ثبت، حجة، حافظ، ضابط، كأنه مصحف، صدوق، محلُّه الصدق، جيِّد الحديث، حسنُ الحديث، صالح الحديث، مُقارب الحديث، ما أقرب حديثه، شيخ حسن الحديث، صدوق إن شآء الله، ما أعلم به بأساً، لا بأس به، ليس به بأس، أرجو أن ليس به بأس، شيخ وَسَط، شيخ، وَسَط، محدِّث، مأمون، خيار، روى عنه الناس، رووا عنه، يُروى عنه، إلى الصدق ما هو، يُعتبر به، يكتب حديثه، صويلح.

---

(١) مثل: " الرفع والتكميل في الجرح والتعديل " لمحمد عبد الحي اللكنوي الهندي، و " من ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة الاستعمال" و " شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال" كلاهما للدكتور سعدي مهدي صالح الهاشمي، وهذان كتابان فريدان في جمع الألفاظ النادرة وقليلة الاستعمال. و " ضوابط الجرح والتعديل " للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف، و " دراسات في الجرح والتعديل " للدكتور الأعظمي، و" الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم، وأحسن من جميعها كتاب: " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل " للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المأربي، نشره مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الأولى، ١٤١١هـ.

ألفاظ الجرح عند أهل السنة

أما ألفاظ الجرح عند أهل السنة أيضاً كثيرة فمنها:

ليِّنٌ، ليِّن الحديث، فيه لين، ليس بذاك، ليس بالقوي، ليس بذاك القوي، ليس بحجة، ليس بالحافظ، ليس بالمتين، ليس بعمدة، ليس بالمرضي، ليس بمأمون، ليس يحمدونه، ليس من إبل القباب، ليس من جمال المَحَامل، تُعرف وتُنْكر، لا أعرفُه، غيرُه أوثق منه، فيه تُكلِّم، تكلَّموا فيه، فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضعيف، ضُعِّف، فيه ضعْف، ضعَّفوه، في حديثه ضَعْف، ضعيف الحديث، يُضعَّف، قد ضُعِّف للضعف، ما هو واه بمرة، ضعيف جداً، واه، في حديثه شيء، لا شيء، لا يساوي شيئاً، لا يساوي فلْساً، معروف لا يُحتجُّ به، سيّء الحفظ، اُختُلف فيه، فيه خُلْفٌ، صدوق لكنه مبتدع، مضطرب الحديث، أستخيرُ الله فيه، مطعون، مطعون فيه، طعنوا فيه، مجهول، حديثه منكر، روى مناكير، روى أحاديث مُنكَرة، مُنْكر الحديث، له ما يُنْكر، له مناكير، لم يحدِّث عنه فلان، رُدّ حديثُه، رَدُّوا حديثه، مردود الحديث، طرحوا حديثه، مُطَّرَح، مُطَّرَح الحديث، ارم به، لا يُكتب حديثه، لا تحل كَتْبَة حديثه، لا تحل الرواية عنه، متروك، متروك الحديث، تَركَه فلان، تُرك، تركوه، متفق على تركه، مجمع على تركه، هو على يدي عَدْل، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، ذاهب، ذاهب الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، هالك، ساقط، متهم بالكذب، متهم بالوضع، يُخالف الثقات، لا يُعتبر به، لا يُعتبر بحديثه، كان خبيث اللسان، لا يُتابَع على حديثه، روى أحاديث معضَلَة أو يروي المعضَلات، يسرق الحديث، كذَّاب، دجَّال، وضّاع، يكذب، يضع حديثاً، يضع الحديث، أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب [1].

---

(١) **مصادر ألفاظ الجرح والتعديل:** الجرح والتعديل ٢/٣٧، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٢-٢٤٦، وميزان الاعتدال ١/٤، والتقييد والإيضاح ص ٢٣٧-٢٤٠، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/٢-١٢، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ١٣٦-١٣٨، وتدريب الراوي ص ١/٤٠٤-٤١٢، وفتح المغيث بتحقيق الأعظمي ١/٣٦٣-٣٧٨.

المبحث الثاني

أحكام النقاد على الرواة ومراتبها عند الشيعة

المطلب الأول

الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند الشيعة

المطلب الثاني

مراتب أحكام النقاد على الرواة عند الشيعة

المطلب الأول

الأحكام النظرية والتطبيقية على الرواة عند الشيعة

من الأحكام التي اشتهر عند الشيعة الإمامية في مصادر علم الحديث باسم " **الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل بين أهل هذا الشأن** " [(١)]، وقد أطلق عليها ذلك باعتبار الأغلب، وإلا فقد سلك الأئمة الشيعة لقبول الرواية على نهج خاص عندهم، فهم لا يعتبرون أصول الجرح والتعديل عند الحكم على الرواة. بل تداولوا في الغالب ألفاظاً شاع فيما بينهم، مثل قولهم: فلان عدل، أو ثقة، أو معتقد، أو واسع الرواية، أو شيخ هذه الطائفة، أو ضعيف، أو كذّاب، أو متروك، أو مرتفع القول، أو مجهول، في الدلالة على جرح الرواة وتعديلهم.

وقد استعمل علماء المحدثون وعلماء الرجال من الشيعة ألفاظاً كثيرة في التزكية؛ بعضها دال على المطلوب وبعضها أعم منه. ثم هذه الألفاظ المتداولة بين علماء الرجال التي يذكرونها في حال الرواة على ثلاثة أنحاء:

منها: ما هو ظاهر في التعديل.

ومنها: ما هو ظاهر في الجرح.

ومنها: ما لا يدلّ على شيء منهما وإن دلّ بعض منها على مدح في الجملة [(٢)].

أولاً: ألفاظ مشهورة متداولة تدل على عدالة الرواة عند الشيعة:

١ – قول المعدِّل: هو " فلان عدلٌ إمامي ضابط " أو " عدل من أصحابنا الإمامية ":

يقول جعفر السبحاني: " وهذه أحسن العبارات وأصرحها في جعْل الرجل من الصحاح، وهو يفيد التزكية التي يترتب عليها كون الرواية صحيحة باصطلاح المتأخرين، فلا يراد من العدل إلا ما وقع عليه الاتفاق في معناه، لا الإسلام ولا الإيمان فقط، كما أنه لا يراد من الإمامي إلا من يعتقد بإمامة إمام عصره وهو يلازم كونه اثنا عشرياً إذا كان الراوي عصر الغيبة " [(٣)].

٢– وقوله: " ثقة ": هي صفة تدل على الدوام والثبوت وتقتضي الاطمئنان من الكذب. وقد يتفق في بعض الرواة أن يكرّر في تزكيتهم لفظة " الثقة "، وهو يدل على زيادة المدح. ويُعرف بقرينة خارجية،

---

(١) انظر: الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر: الجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة – رسائل في دراية الحديث – ٤٣٨/٢.

(٣) أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية ص ١٣٧.

خارجة كمعلوميّة أن المطلق إذا أُطلق فلا يريد غير الإمامي، أو أنه هو الفرد الكامل، وهذا على المختار.

٣- وقوله: " ثقة في الحديث " أو " ثقة في الرواية ":

يقول المامقاني: ولا ريب في إفادته المدح التام وكونه معتمداً ضابطاً، فيكون حكمه حكم الموثوق، ثم نقل عن أحد علمائهم قوله: المتعارف المشهور أنه تعديل وتوثيق للراوي نفسه [1].

٤- وقوله: " **حجة** "، أي مما يحتج بحديثه. وفي إطلاق اسم المصدر عليه مبالغة ظاهرة في الثناء عليه بالثقة.

٥- وقوله: " **صحيح الحديث** "، فإنه يقتضي كونه ثقةً ضابطاً؛ ففيه زيادة تزكية. وما أدّى معناه من الألفاظ الدالة على التعديل [2].

وأما بعض الألفاظ التي لا تدل على العدالة، بل هي أعم منها ومن المدح دون ألفاظ التعديل:

كقولهم: " **متقن** "، فإنه وإن دلّ على عدم تساهله وتغافله - الجملة - في الرواية وكذا على إحكامه وإتقانه لها، ولكن يمكن أن يجتمع مع عدم العدالة، والمحصّل أنه لا يستلزمها.

أو " **حافظ** "، لأن الحفظ لا يُختص بالعدل، بل هو يعم الفاسق وغيره.

وكذا " **ضابط** "، فإنه بمعناه، وكأنه تأكيد له عند الشيعة.

وأما " **صدوق** "، فإنه قد يكذب، ولكن الظاهر أنه يجري مجرى التوثيق وإن لم ينصّ عليه.

وأضعف منه " **مشكور** "، فإن الشكر إن يمكن تحقّقه بالنسبة إلى محامدَ لم تصل حدّ العدالة.

وكذا " **مستقيم** "، ومن البيّن أن الاستقامة تصدق بالاستقامة في الجملة وإن لم تصل حدّ العدالة.فإن الشكر إن يمكن تحقّقه بالنسبة إلى محامدَ لم تصل حدّض العدالة. لفظ يدل على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق.

وكذا " **زاهد** "، فإن الزاهد يمكن جمعه مع كبيرة أخرى.

وكذا قولهم " **ديّن** " و" **يحتج بحديثه** " و" **يكتب حديثه** " و" **ينظر فيه** " و" **لا بأس به** " و" **شيخ، جليل، صالح الحديث، خيِّر، صالح، ممدوح، عالم صالح** ".

ولا يبعد عدّ الأخير مما ينصّ على العدالة، على القول بكونها حسنَ الظاهر و" **مسكون الرواية** " وغير ذلك [3].

وبالجملة، فتلك الألفاظ ليست نصاً في التعديل، وإذا لم تكن كذلك، فيفيد المدح المطلق قطعاً عند الشيعة الإمامية، فيُلحق روايتها بالحسن أو القويّ دون الموثّق عنهم فضلاً عن الصحيح.

---

(١) انظر: مقباس الهداية ٢/١٦٢.

(٢)الرعاية لحال البداية في علم الدراية - رسائل في دراية الحديث - ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) المصادر السابق ١/ ٢٢٥-٢٢٦، والجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة - رسائل في دراية الحديث - ٢ / ٤٤٠-٤٤١.

ثانياً: ألفاظ مشهورة متداولة تدل على جرح الرواة عند الشيعة:

كقول الجارح: " **ضعيف، وكذاب، وضَّاع** "، للحديث من قبل نفسه، أي يختلقه كذباً.

وقوله: " **غالٍ، ومضطرب الحديث، ومنكَرهُ، وليِّنه** "، أي يتساهل في روايته عن غير الثقة.

و" **متروك** "، أي في نفسه، أو متروك الحديث.

و" **مرتفع القول** "، أي لا يُعتبرقوله، ولا يعتمد عليه.

و" **متّهم** "، بالكذب أو الغلو، أو نحوهما من الأوصاف القادحة.

وكذا " **ساقط** " و" **ليس بشيء** "، ونحو ذلك في الدلالة على الجرح.

وكذا " **لا يبالي عمّن أخذ** "، فإن عدم المبالاة يمكن أن يُتحقّق في غير الرواية دونها.

وأما نحو " **يعرف حديثه وينكر** " أو " **ليس نقيَّ الحديث** "، وأمثال ذلك ففي كونه جرحاً يعتدّ به؛ لأن ربّ فاسق يُعرف حديثه؛ لاحتفافه بقرائن صحيحة. وربّ عادل يُنكر ويُردّ حديثه؛ لموانع خارجة عن السند وقرائن مضعفة، وهكذا يمكن أن يكون عادلٌ غير نقيّ الحديث إذا جامعه في سلسلته فاسق آخر، وغير ذلك [(١)].

ثالثاً: ألفاظ لا تفيد مدحاً ولا قدحاً في الراوي عند الشيعة:

وهنا أيضاً ألفاظ يستعملها علماء الشيعة لا تفيد مدحاً ولا قدحاً، ولو أفادت أحدهما فممّا لا يُعتنى به، إما لضعف الإفادة أو المفاد:

مثل لفظ " **المولى** "، فيقولون: إنه مولى فلان، أو إنه مولى بنى فلان، أو مولى آل فلان، أو مولى بالقطع عن الإضافة، أو مولى فلان ثمّ مولى فلان.

ومثل قولهم: " **له كتاب** " و" **له أصل** " و" **له مصنَّف** " و" **له نوادر** "، كله تارةً مضافة إلى باب من العلم كالمناقب والمثالب، أو تهذيب الأخلاق، وعمل يوم وليلة؛ وأخرى بجعل ما ذكر ظرفاً لهاكقولهم: " **له أصل** " أو " **كتاب في كذا** " أو " **إلى شخص** "، أو موصوفة بوصف الحسن أو الاعتبار وغير ذلك.

قيل: ومن هذه الألفاظ قولهم: " **قريب الأمر** " أو " **مضطلع في الرواية** " أو" **سليم الجنبة** "، فمثل هذه الألفاظ ليس واصلة إلى حدّ المطلوب ولكن يفيد المدح [(٢)].

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/ ٢٢٨-٢٢٩، والجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة – رسائل في دراية الحديث – ٢/ ٤٤١.

(٢) الوجيزة في علم دراية الحديث – رسائل في دراية الحديث – ٢/٥٦٥.

الاصطلاحات الخاصة والعامة في التوثيق عند الشيعة

ينقسم التوثيق عند الشيعة الإمامية إلى توثيق خاص، وإلى توثيق عام.

التوثيق الخاص: هو التوثيق الوارد في حقّ شخص معيّن، أو شخصين من دون أن تكون هناك ضابطة خاصة تعمهما وغيرهما.

التوثيق العام: هو توثيق جماعة تحت ضابطة خاصة وعنوان معيّن.

التوثيقات الخاصة عند الشيعة

ويثبت التوثيق الخاص بوجوه نذكرها واحداً تلو الآخر:

الأوّل: نصّ أحد المعصومين:

إذا نصّ أحد المعصومين – عليهم السَّلام – على وثاقة الرجل، فإنّ ذلك يثبت وثاقته قطعاً، وهذا من أوضح الطرق وأسماها، ولكن يتوقّف على ثبوته بالعلم الوجداني أو برواية معتبرة؛ والأوّل غير متحقّق عندهم في زماننا، إلاّ أنّ الثانية موجودة كثيراً.

ومثاله ما رَوى الكشّي بسنده عن علي بن المسيب [(١)]، قال: قلت للرضا عليه السَّلام: شُقّتي بعيدة ولست أصِلُ إليك في كلّ وقت، فعمّن آخُذُ معالم ديني؟ فقال: " مِن زكريا بن آدم القمي [(٢)]، المأمون على الدين والدنيا " [(٣)].

ورُوي عن أبي عبد الله عليه السلام حيث يقول: " أحب الناس إليّ أحياء وأمواتا أربعة: بريد بن معاوية العجلي [(٤)]، وزرارة، ومحمد بن مسلم، والأحوال، وهم أحب الي أحياء وأمواتا " [(٥)].

وهكذا تثبت عدالة هؤلاء الأربعة عند الإمامية بشهادة المعصوم ولا يُسأل عن عدالتهم.

نعم!! يجب عند الشيعة أن يصل التوثيق بسند صحيح، ويترتب عليه أمران:

الأوّل: لا يمكن الاستدلال على وثاقة الراوي برواية نفسه عن الإمام، فإنّ إثبات وثاقة الراوي بقوله يستلزم الدَّور الواضح، وكان الإمام الخميني يقول: إذا كان ناقل الوثاقة هو نفس الراوي، فإنّ ذلك يشير إلى سوء الظن به، حيث قام بنقل مدائحه وفضائله في الملأ الإسلامي".

---

(١) هو هو عربي من أهل همدان. المفيد من معجم رجال الحديث ص٤١٤.

(٢) هو ابن عبد الله بن سعيد الأشعري، قال النجاشي: ثقة جليل، عظيم القدر. وكان له وجه عند الرضا عليه السلام. رجال النجاشي ١/٣٩٤-٣٩٥.

(٣) رجال الكشي ص ٤٩٦.

(٤) هو أبو القاسم العجلي، مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام سنة ١٥٠ هـ. رجال النجاشي ١/٢٨١.

(٥) رجال الكشي ص ١٣٥.

الثاني: لا يمكن إثبات وثاقة الراوي بالرواية الضعيفة، فإنّ الرواية إذا لم تكن قابلة للاعتماد كيف تثبت بها وثاقة الراوي؟! [1].

الثاني: نصّ أحد أعلام المتقدّمين:

ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينص على ذلك أحد أعلام المتقدمين كالبرقي، وابن قولويه [2]، والكشي، والصدوق، والنجاشي، والمفيد، والشيخ، وأضرابهم وهذا لا إشكال فيه وذلك من جهة الشهادة وحجية خبر الثقة، فيثبت به حال الرجل بلا كلام [3].

الثالث: نصّ أحد أعلام المتأخّرين:

ومما تثبت به وثاقة الراوي أو حُسن حاله هو نص أحد أعلام المتأخرين عن الشيخ الطوسي؛ وذلك على قسمين: قسم مستند إلى الحس وقسم مستند إلى الحدس.

فالأوّل: كما في توثيقات الشيخ منتخب الدين وابن شهر آشوب صاحب " معالم العلماء " وغيرهما، فإنّهم لأجل قرب عصرهم لعصور الرواة، ووجود الكتب الرجالية المؤلّفة في العصور المتقدّمة بينهم، كانوا يعتمدون في التوثيق والتضعيف على السماع، أو الوجدان في الكتاب المعروف أو على الاستفاضة والاشتهار، ودونهما في الاعتماد ما ينقله ابن داود في رجاله، والعلاّمة في خلاصته عن بعض علماء الرجال.

والثاني: كالتوثيقات الواردة في رجال من تأخّر عنهم كالميرزا الاسترآبادي والسيد التفريشي والأردبيلي والقهبائي والمجلسي والمحقّق البهبهاني وأضرابهم، فإنّ توثيقاتهم مبنيّة على الحدس والاجتهاد كما تفصح عنه كتبهم، فلو قلنا بأنّ حجّية قول الرجالي من باب الشهادة، فلا تعتبر توثيقات المتأخّرين؛ لأنّ آراءَهم في حقّ الرواة مبنيّة على الاجتهاد والحدس، وذهب إلى هذا بعض علماء الإمامية وعلى رأسهم السيد أبو القاسم الخوئي[4].

ولا شكّ في أنّه يعتبر في قبول الشهادة إحراز كونها مستندة إلى الحس دون الحدس، كيف؟ وقد ورد في باب الشهادة انّ الصادق عليه السَّلام قال: " لا تشهدنّ بشهادة حتّى تعرفها كما تعرف كفّك " [5].

هذا إذا قلنا بأن العمل بقول الرجالي من باب الشهادة، وأما إذا قلنا بأن الرجوع إليهم من باب الرجوع إلى أهل الخبرة، فإجمال الكلام فيه أنه لا يشترط في الإعتماد على قول أهل الخبرة أن يكون نظره مستندا إلى الحس، فإن قول المقوم حجة في الخسارات وغيرها، ولا شك أن التقويم لا يمكن أن يكون مستندا إلى الحس في عامة الموارد.

---

(١) كليات في علم الرجال ص ١٥٢.

(٢) هو جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم، كان ثقة في أصحاب الشيعة. توفي بالكوفة سنة ٣٠٨ هـ. رجال النجاشي ١/٣٠٢.

(٣) معجم رجال الحديث ١/٤١.

(٤) معجم رجال الحديث ١/٤٢.

(٥) الوسائل: أبواب الشهادات، الباب ٢٠، الحديث ١ و ٣.

وعلى ذلك فلو كان الرجوع إلى علماء الرجال من ذاك الباب، فالرجوع إلى أعلام المتأخرين المتخصصين في تمييز الثقة عن غيره بالطرق والقرائن المفيدة للطامئنان مما لا بأس به [(١)].

الرابع: دعوى الإجماع من قبل الأقدمين:

ومما تثبت به وثاقة الراوي أو حُسن حاله أن يدعي أحد من الأقدمين، الاجماع على وثاقة الراوي إجماعاً منقولاً، فإنه لا يقصر عن توثيق مدّعي الاجماع نفسه، وعلى ذلك يمكن الاعتماد على الاجماع المنقول في حق إبراهيم بن هاشم القمي [(٢)]، فقد ادّعى ابن طاووس الاتفاق على وثاقته [(٣)].

التوثيقات العامة عند الشيعة

يتناول هذا البحث إحدى طرق المهمة عند الشيعة الإمامية لإثبات وثاقة كثير من الرواة من خلال اندراجهم تحت عنوان عام شامل ينطبق على الأفراد من دون تعيين لأشخاصهم وذلك ما يُعرف بالتوثيقات العامة.

ولا فرق عندهم في التوثيق بين العام والخاص من حيث الثر والنتيجة، فإن ما يترتب على النص على وثاقة شخص بعينه، يترتب على النص الشامل لعدة من الأفراد سواء ذُكروا بأسمائهم وأشخاصهم أو لا، فكما أن ذاك النص شهادة على الوثاقة كذلك هذا فإنه نصّ شهادة على وثاقة هؤلاء، وإذا كان هناك فرق فهو التفصيل والإجمال.

وقد يكون النظر في التوثيق العام ليس إلى الأشخاص وإنما لمروياتهم، فيحكم الشيعة بصحّة رواياتهم وإن كانوا قد رووها بطرق فيها ضعف أو جهالة.

ويثبت عند الشيعة الإمامية التوثيق العام بوجوه سنذكره بالاختصار:

الأوّل: أصحاب الإجماع:

البحث عن أصحاب الإجماع من أهمّ بحوث علم الرجال ، وقد أشار إليه المحدّث النوري وقال : إنّه من مهمّات هذا الفن، إذ على بعض التفاسير يُحكم على كثير من الأحاديث بالصحّة وعلى كثير من الرواة بالوثاقة، والأصل في ذلك ما ذكره أبو عمرو الكشّي في رجاله في مواضع ثلاثة، ولا محيص عن سرد نصوصه كي نعود إلى تفسيرها.

عنون باباً باسم تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد اللّه عليهما السلام وقال تحت هذا العنوان: " أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأصحاب أبي

---

(١) كليات في علم الرجال ص ١٥٤، ١٥٦.

(٢) هو أبوإسحاق القمي، أصله كوفي، إنتقل إلى قم، وهو أوّل من نشر حديث الكوفيين بقم. رجال النجاشي ١/٨٩، والمفيد من رجال الحديث ص ١٦.

(٣) كليات في علم الرجال ص ١٥٦.

عبد اللّه عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستة: زرارة، ومعروف بن خرَّبوذ [١]، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي [٢]، قالوا: أفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي، أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختري [٣] " [٤].

ثمّ ذكر عنواناً آخر باسم تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام وقال بعده: " أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أُولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم، وهم ستة نفر: جميل بن دراج [٥]، وعبد اللّه بن مسكان [٦]، وعبد اللّه بن بكير [٧]، وحمّاد ابن عثمان [٨]، وحماد بن عيسى [٩]، وأبان بن عثمان. قالوا: وزعم أبو إسحاق [١٠] الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون: أنّ أفقه هؤلاء جميل بن دراج وهم أحداث أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام " [١١].

ثمّ ذكر تحت عنوان ثالث أعني: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن عليهما السلام قوله: " أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر آخر دون ستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام منهم: يونس بن عبدالرحمن [١٢]، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري [١٣]، ومحمّد بن أبي عمير [١٤]، وعبد اللّه بن مغيرة [١٥]، والحسن بن

---

(١) هو أبو الطفيل المكي، شيعي، ضعفه ابن معين. وقال أحمد: ما أدري كيف حديثه. وقال الذهبي: وهو مقل. ميزان الاعتدال ١٤٤/٤.

(٢) هو واسم جده سوس، وقيل: سَوسن، صدوق يخطىء، قال العقيلي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا حدث محمد بن مسلم من غير كتاب يعني أخطأ، قلت: الطائفي؟ قال: نعم، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب، فرأيته عنده ضعيفاً. مات قبل ١٨٠ هـ. الضعفاء الكبير ١٣٤/٤، والتقريب ٢٠٧/٢.

(٣) وقيل: أبو بصير الأصغر، وقيل: أبو محمد. رجال النجاشي ١٩٣/٢.

(٤) رجال الكشي ص ٢٠٦.

(٥) هو ابن عبد الله أبو علي النخعي، وقال ابن فضال: أبو محمد. وجه الطائفة ثقة. عمي في آخره، ومات في أيام الرضا عليه السلام. رجال النجاشي ٣١٠/١.

(٦) هو أبو محمد مولى عنزة، ثقة عين عند الشيعة. رجال النجاشي ٩/٢.

(٧) هو ابن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني مولاهم، له كتاب، كثير الرواة. رجال النجاشي ٢٣/٢.

(٨) هو ابن عمرو بن خالد الفزاري مولاهم الكوفي، وثقه النجاشي. ومات حماد بالكوفة سنة ١٩٠ هـ. رجال النجاشي ٣٣٩/١.

(٩) هو أبو محمد الجهني، وأصله الكوفة وسكن بالبصرة. كان ثقة في حديثه، صدوقاً. رجال النجاشي ٣٣٧/١.

(١٠) هو من أصحاب الصادق والكاظم، ثقة. المفيد من رجال الحديث ص ٩٨.

(١١) رجال الكشي ص ٢٠٦.

(١٢) هو مولى علي بن يقطين بن موسى، أبو محمد. وكان وجهاً في أصحابهم، متقدماً، عظيم المرتبة. توفي سنة ٢٠٨هـ. رجال النجاشي ٤٢٠/٢.

(١٣) هو أبو محمد البجلي، بيّاع السابري كوفي، ثقة ثقة عين، مات سنة ٢١٠ هـ. رجال النجاشي ٤٣٩/١، تنقيح المقال ١٠٠/٢.

(١٤) هو محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة، بغدادي الأصل والمقام. جليل القدر، عظيم المنزلة، مات سنة ٢١٧ هـ.رجال النجاشي ٢٠٤/٢.

(١٥) هو أبو محمد البجلي، مولى جندب بن عبد الله بن سفيان العلقي. كوفي ثقة ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه. رجال النجاشي ١١/٢.

محبوب [١]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر [٢]، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال [٣] وفضالة بن أيوب [٤]، وقال بعضهم مكان فضالة بن أيوب: عثمان بن عيسى [٥]، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن ، وصفوان بن يحيى " [٦].

وقد ذكر جعفر السبحاني هناك أمران مهمان:

الأمر الأول: أصحاب الإجماع اصطلاح جديد:

إنّ التعبير عن هذه الجماعة بـ " أصحاب الإجماع " أمر حدث بين المتأخّرين، وجعلوه أحد الموضوعات التي يُبحث عنها في مقدّمات الكتب الرجالية أو خواتيمها، ولكن الكشي عبّر عنهم بتسمية الفقهاء من أصحاب الباقرين عليهما السلام، أو تسمية الفقهاء من أصحاب الصادق عليه السلام، أو تسمية الفقهاء من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، فهو كان بصدد تسمية الفقهاء من أصحاب هؤلاء الأئمّة، الذين لهم شأن كذا وكذا، والهدف من تسميتهم دون غيرهم، هو تبيين إنّ الأحاديث الفقهية تنتهي إليهم غالباً، فكأنّ الفقه الإمامي مأخوذ منهم، ولو حذف هؤلاء وأحاديثهم من بساط الفقه، لما قام له عمود، ولا اخضرَّ له عود.

الأمر الثاني: عدد أصحاب الإجماع:

ذكر الكشي في الطبقة الأُولى ، ستة نفر من أصحاب الصادقين عليهماالسلام وهم : زرارة بن أعين، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد بن معاوية، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي.

هذا ما اختاره الكشي، ولكن نقل أنّ بعضهم قال مكان أبي بصير الأسدي: أبو بصير المرادي.

ثم ذكر الكشي في الطبقة الثانية ستة من أحداث أصحاب أبي عبد اللّه عليهالسلام وهم: جميل بن درّاج، وعبد اللّه بن مسكان، وعبد اللّه بن بكير، وحمّاد بن عثمان، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان. وهؤلاء محط اتّفاق الجميع.

وذكر أيضاً في الطبقة الثالثة ستة من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا عليهماالسلام، وهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابُري، ومحمّد بن أبي عمير، وعبد اللّه بن مغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

فخمسة من هذه الطبقة مورد اتّفاق بين الكشي وغيره إلاّ واحداً منهم حيث قال: وذكر بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيوب. وذكر بعضهم مكان فضالة بن أيوب:

---

(١) هو الحسن بن محبوب أبو علي مولى بجيلة، لسان الميزان ٢/٢٤٨.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر، أبو جعفر المروف بالبزنطي كوفي. لقي الرضا وأبا جعفر عليهما السلام، وكان عظيم المرتبة عندهما. مات سنة ٢٢١ هـ. رجال النجاشي ١/٢٠٢.

(٣) هو ابن عمرو أبو محمد التيمي الكوفي الفطحي، فكان ابن فضال عمره كله فطحياً مشهوراً بذلك حتى حضره الموت. مات سنة ٢٢٤ هـ. رجال النجاشي ٢/١٩٣، ولسان الميزان ٢/٢٢٥.

(٤) هو الأزدي سكن في الأهواز. قال النجاشي: وروى عن موسى بن جعفر، وكان ثقة في حديثه، مستقيماً في دينه. رجال النجاشي ٢/١٧٥.

(٥) هو أبو عمرو العامري الكلابي، وكان شيخ الواقفة ووجهها. رجال النجاشي ٢/١٥٦.

(٦) رجال الكشي برقم ١٠٥٠.

عثمان بن عيسى، وحيث إنّ خمسة من الطبقة الثالثة مورد اتّفاق بينه وبين غيره، فيكون مجموع ما اتّفق عليه ستة عشر شخصاً.

نعم انفرد الكشي بنقل الإجماع على شخصين وهما: أبو بصير الأسدي من الطبقة الأُولى والحسن بن محبوب من الثالثة.

كما نقل الآخرون الاتّفاق على أربعة وهم: أبو بصير المرادي من الطبقة الأُولى، والحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيوب وعثمان بن عيسى من الطبقة الثالثة فيكون المجموع اثنين وعشرين شخصاً، بين ما اتّفق الكلّ على أنّهم من أصحاب الإجماع، أو قال به الكشي وحده أو غيره، فالمتيقن هو ستة عشر شخصاً، والمختلف فيه هو ستة أشخاص [١].

الثاني: كثرة الرواية عن المعصوم عليه السلام:

يقول الشيخ جعفر السبحاني: إنّ كثرة الرواية عن المعصوم من دون فرق بين أن يكثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام لا يصلح دليلاً على وثاقة الراوي، وكم من ضعيف في تاريخ الحديث اتّجر بالحديث المكذوب على لسان النبي حتى قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالبراءة من تلك الطغمة وقال: كثرت الكذّابة عليّ، فمن كذب عليَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار. وعلى ضوء ذلك لا يمكن أن تعدّ كثرة الرواية عن المعصوم دليلاً على الوثاقة.

نعم هناك طريق لكشف حاله، وهو أنّه إذا كان القسم الكبير من رواياته، مطابقاً مضموناً مع الروايات التي رواها سائر الثقات، فعند ذلك نستكشف منه أنّ الرجل ثقة ، له رغبة بالحديث ونشره، فيحتجّ بعامّة رواياته [٢].

الثالث: مشايخ الثقات:

قد عرفنا أن التوثيق ينقسم عند الشيعة إلى توثيق خاص، وتوثيق عام. فلو كان التوثيق راجعاً إلى شخص معيَّن، فهو توثيق خاص، ولو كان راجعاً إلى توثيق عدَّة تحت ضابطة فهو توثيق عام.

ومن قبيل الثاني لقد إدعى كثير من علماء الحديث الشيعة على وثاقة كل من يروى عنه محمد بن أبي عمير، وصفوان ابن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. وبعبارة أخرى أن هؤلاء الثلاثة عندهم لا يروون إلا عن ثقة وعليه يؤخذ مراسيلهم ومسانيدهم، وإن كانت الواسطة مجهولاً أو مهملاً.

والأصل في ذلك الدعوى ما قاله شيخ الطائفة الطوسي: " وإذا كان أحد الراويين مسندا والآخر مرسلا، نظر في حال المرسل، فان كان ممن يُعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر وغيـــرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنــهم لا يروون ولا يرسلون إلا عمن يوثق به وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم. فأما إذا انفرد وجب التوقف في خبره إلى أن يدل دليل

(١) كتاب في علم الرجال ص ١٦٨ –١٧٠.

(٢) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية ص ٤٣.

على وجوب العمل به " [١].

ويفهم من كلام الطوسي أن يُحكم بوثاقة كل من يروي هؤلاء عنه مستنداً من قـوله: لا يروون إلا عن ثقة، ولو لم ينص عليه علماء الرجال بالعدل. وأن مراسيلهم يؤخذ كما يؤخذ مسانيدهم مستندا من قوله: ولا يرسلون إلا عن ثقة، وإن كانت الواسطة مجهولة أو محذوفة ففي هذا الحال لا فرق بين المسند والمرسل عندهم.

وقد صارت هذه القاعدة الرجالية عند معظم العلماء الشيعة من أيام الطوسي إلى يومنا هذا، وعملوا برواياتهم، وأثبتوا بهم أحكام مذهبهم إلا جماعة من علمائهم رفضوا هذه الفائدة [٢].

الرابع: رواة تفسير القمي:

قال علي بن إبراهيم [٣]: ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب رعايتهم ولا يقبل العمل إلا بهم" [٤].

وقد أخذ صاحب الوسائل محمد بن الحسن من هذه العبارة لتوثيق جميع رواة القمي حيث قال: "وقد شهد علي بن إبراهيم بثبوت أحاديث تفسيره، وأنها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم السلام" [٥].

ولو تم ما ذكر صاحب هذا التفسير وما قال علماء الرجال الشيعة لأصبح ٢٦٠ رجلاً من الثقات الذين يثبت بهم أحكام الدين عندهم.

الخامس: أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الثقات:

ظن الشيعة أنّ الإمام الصادق عليه السلام قام بتثقيف الأُمّة في عصر تضاربت فيه الآراء والأفكار واشتعلت فيه نار الحرب بين الأمويين ومعارضيهم؛ ففي تلك الظروف الصعبة القاسية استغلّ الإمام الفرصة ونشر من أحاديث جدّه وعلوم آبائه ما سارت به الركبان، وتربّى على يديه الآلاف من المحدّثين والفقهاء ، وهذه فضيلة رابية لم تُكتب لأحد من الأئمّة لا قبله ولا بعده.

هذا هو الشيخ المفيد يصف مدرسته بقوله: نقل الناس عن الصادق عليهالسلام من العلوم ما سارت به الركبان، وانتشر ذكره في البلدان، ولم ينقل عن أحد من أهل بيته العلماء، ما نقل عنه، ولا لقي أحد منهم من أهل الآثار ونقلة الأخبار ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبي عبد اللّه، فإنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة الآف رجل [٦].

---

(١) عدة الأصول ٥٨/١.

(٢) انظر: كليات في علم الرجال ص ٢٠٥-٢٣٣.

(٣) هو ابن هاشم أبو الحسن القمي الشيعي، مفسر، فقيه، اخباري. أخذ عنه الكليني. معجم المؤلفين ٩/٧.

(٤) انظر: مقدمة تفسير القمي.

(٥) وسائل الشيعة ٢٠٢/٣٠.

(٦) الإرشاد ص٢٧٠ - ٢٧١.

ونقل قريباً من ذلك النصّ ابن شهر آشوب في مناقبه [(١)]، والطبرسي في " إعلام الورى " [(٢)].

السادس: مشايخ النجاشي:

عدّل أكثر علماء الشيعة المتأخرون جميع مشايخ النجاشي مستدلاً ما قاله النجاشي في ترجمة بعض الرواة " سمعت شيوخنا الثقات يقولون عنه ... " [(٣)]، أي أنه يوثق جميع شيوخه.

وهذه أهم الأدلة التي يمكن أن يستدل بها على دعوى توثيق كل من روى عنه النجاشي من مشايخه. وذهب إلى هذا الرأي جمع من علماء الشيعة نحو السيد بحر العلوم، والشيخ البهائي، والشيخ النوري، والسيد الخوئي، والشيخ حسين المؤيد، وجعفر السبحاني، ومحمد علي المعلم وغيرهم من علمائهم [(٤)].

وبواسطة رواة النجاشي تثبت الأحكام الشريعة عند الشيعة الذين يشدّدون في حق الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ويتساهلون في حق غيرهم كل التساهل.

السابع: الوكالة عن الإمام عليه السلام:

ومن الطرق التي يمكن أن يثبت عدالة الراوي عند الإمامية الوكالة عن الإمام لأنه دليل على الوثاقة مطلقاً [(٥)].

وقال أحد علماءهم المعاصرين بأن الوكلاء عن الأئمة في الأمور الدينية أو الوكالة عامة حكم بوثاقتهم وقبلت رواياتهم، وقد نص الرجاليون على من تثبت وكالته عن الإمام. وأما إذا كانت الوكالة عن الأئمة في الأمور الشخصية كالبواب والخادم فلا يمكن الحكم بالوثاقة، لأن هذه الأمور لا توجب التوثيق[(٦)].

الثامن: " من مشايخ الإجازة " أو" شيخوخة الإجازة ":

وهي تحمُّل الرواية بنحو الإجازة، ويصطلح على صاحب الكتاب الذي صدرت الإجازة منه بشيخ الإجازة.

والمعروف لدى قدماء الإمامية وجمهورهم كفاية شيخوخة الإجازة لإثبات الوثاقة، ودافع العلماء من المعاصرين موقف القدماء وقالوا: من البعيد أن يذهب أعاظم الثقات إلى شخص ويستجيزونه في رواية كتاب وهو ليس بمحرز الوثاقة عندهم [(٧)].

---

(١) مناقب ابن شهر آشوب ٣ / ٢٤٩.

(٢) إعلام الورى ١/ ٥٣٥، مؤسّسة آل البيت عليهم‌السلام.

(٣) رجال النجاشي برقم: ٢٠٥، ٣١١، ١٠٤٨، ١٠٦٠.

(٤) انظر: كليات علم الرجال ص ٢٨٥-٢٨٨، ومعجم رجال الحديث ١/٥٠-٥١ .

(٥) مقباس الهداية في علم الدراية ٢/٢٥٩.

(٦) يظر: أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ص ٤٨٦.

(٧) انظر: القواعد الرجالية ص ١٥٩-١٦٠.

ولهذا قال المامقاني: لا ريب في إفادة المدح المعتد به، ثم قال نقلا عن الشهيد الثاني: إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم إلى أن قال: إن مشايخنا من عهد الكليني إلى زماننا لا يحتاجون إلى التنصيص لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم وورعهم [1].

وقد خالف ذلك من المتأخرين كالخوئي وقال: "إن شيخوخة الإجازة لا تكشف عن وثاقة الشيخ كما لا تكشف عن حسنه ... ويؤيد ما ذكرناه أن الحسن بن محمد بن يحيى [2]، والحسين بن حمدان الحضيني [3]، من مشايخ الإجازة على ما يأتي في ترجمتهما، قد ضعفهما النجاشي" [4].

قلت: حيث قال في الأول: رأيت أصحابنا يضعفونه [5]، والثاني: قال عنه كان فاسد المذهب [6].

وهناك من ذهب من علماء الإمامية وعلى رأسهم العلامة الخوئي بأن الوكالة لا تستلزم العدالة، ويجوز توكيل الفاسق إجماعاً وبلا إشكال، واستدل بأن الشيخ الطوسي قد أورد بعض روايات الذم في حق بعض الوكلاء [7].

وهناك سؤال كيف فسر هؤلاء الذين يقبلون دلالة الوكالة عن الإمام على التعديل هذا الرد؟

فجوابهم أن ذلك الذم صادر عن الإمام في حق بعض الوكلاء بعد توكيلهم وليس قبل ذلك، أي تبدُّل حالهم [8].

أما الأحكام التطبيقية على الرواة فنرى أن الشيعة يتعاملون مع الرواي مثل معاملة أهل السنة، فقد يروون عنه بواسطة أو بغير واسطة، ويُخرّجون له في كتبهم، أو يصححون له حديثاً ويضعّفونه، إلا أنهم يستدلون بالرواية ولو رويت عن الضعيف، والمجهول أو الكذّاب.فلا يتركون الرواية مثل هؤلاء، ولا يتجنبون عن حديثهم، لأنها منسوبة إلى أهل العصمة عندهم.

ولهذا قال المامقاني: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء – أي من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام – الحكم بصحة الحديث المنقول عنهم ونسبته إلى أهل البيت عليهم السلام بمجرد صحة عنهم، من **دون اعتبار العدالة** في من يروون عنه **حتى لو رووا عن معروف بالفسق أو بالوضع** عما ارسلوا الحديث، كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً على نسبته إلى أهل العصمة عليهم السلام [9].

---

(١) مقياس الهداية ٢/٢١٧.

(٢) هو ابن الحسن بن جعفر العلوي، ليس بثقة. ديوان الضعفاء والمتروكين ص ٨٥، وميزان الاعتدال ١/٥٢١.

(٣) هو مجهول، فاسد المذهب. المفيد من رجال الحديث ص ١٦٧.

(٤) معجم رجال الحديث ١/٧٧.

(٥) مقياس الهداية ٢/٢١٧.

(٦) ينظر: المصدر السابق ص ١٤٦-١٤٧، والقواعد الرجالية ص ١٥٩-١٦٠.

(٧) معجم رجال الحديث ١/٧١-٧٢.

(٨) انظر: أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ص ٤٨٦، والفواعد الرجالية ص ٢٤.

(٩) مقياس الهداية ٢/١٧٨-١٧٩ بتصرف.

قلنا: قد ثبت رواية بعض هؤلاء عن الضعفاء والمجروحين، وهذه الرواية في الكافي أصح كتبهم. وسأذكر بعض الأمثلة هنا:

يقول أبو القاسم الخوئي: قد ثبتت روايتهم عن الضعفاء في موارد: فهذا صفوان بن يحيى روى عن علي بن أبي حمزة البطائني [١] كتابه، ورغم هذا قال عنه علي بن الحسن بن فضال [٢]: كذّاب ملعون [٣]، وقد **لعنه الطوسي أيضاً** [٤].

وروى الطوسي بسند صحيح عن صفوان وابن أبي عمير عن يونس بن ظبيان، ويونس هذا ضعفه النجاشي فقال: ضعيف جداً ولا يلتف إلى ما رواه، كل كتبه تخليط [٥].

وروى الكليني بسند صحيح عن صفوان بن يحيى عن أبي جميلة الأسدي النخّاس.

وأبو جميلة هذا هو المفضل بن صالح ضعفه الأردبيلي فقال: ضعيف كذّاب يضع الحديث [٦].

وزرارة بن أعين: فروى عن سالم بن أبي حفصة [٧]، وسالم هذا تضافرت الروايات في ذمه وضلاله وإضلاله، قال الأردبيلي: لعنه الصادق عليه السلام وكذّبه وكفّره [٨].

فالخلاصة فيه أن الشيعة لا يهتمون بالإسناد لأن اعتقادهم بعصمة الأئمة، فجعلوا الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم كما هو الحال عند أهل السنة، أما قواعد علم الجرح والتعديل وصيغهما عند الشيعة الإمامية فهي كأسنان الفيل، والله أعلم.

---

(١) هو أبو الحسن مولى الأنصار، كوفي. رجال النجاشي ٦٩/٢.

(٢) هو ابن عمر بن أيمن مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو الحسن. كان فقيه الشيعة بالكوفة، عارف بالحديث. وقد صنَّف كتباً كثيرة. رجال النجاشي ٨٢/٢، والمفيد من معجم رجال الحديث ص ٣٨٩.

(٣) معجم رجال الحديث ٦٦/١.

(٤) ينظر: هامش الفهرست للطوسي ص ٩٦.

(٥) رجال النجاشي ٤٢٣/٢.

(٦) جامع الرواة ٢٥٦/٢٥.

(٧) هو ابن أبي حفصة زياد مولى بني عجل، كوفي، مات سنة ١٣٧ هـ في حياة أبي عبد الله علي السلام. رجال النجاشي ٤٢٣/١.

(٨) جامع الرواة ٣٤٧/١.

المطلب الثاني
مراتب أحكام النقاد على الرواة عند الشيعة

مراتب أحكام النقاد عند أهل السنة على الرواة، هي عُرفت بمراتب الجرح والتعديل أو مراتب ألفاظ الجرح والتعديل. وأول من اعتنى بذكرها وتقسيمها ابنُ أبي حاتم. ثم تتابع العلماء من بعده مثل ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، وتلميذه السخاوي، والسيوطي حيث تكلم كل منهم بحسب اجتهاده، وجمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلى مراتب تتجلّى بها درجة كل راو. وقد تقدم ذكره مفصلاً [١].

ولكن بمطالعة كتب علوم الحديث عامة وفي كتب الجرح والتعديل خاصة عند المتقدمين من الأئمة الشيعة فلم أجد كلام حول بحث " مراتب أحكام النقاد على الرواة " مثل كلام علماء أهل السنة والجماعة.

نعم!! وقد استعمل المحدّثون وعلماء الرجال من الشيعة ألفاظاً في التزكية والمدح، وألفاظاً في الجرح والذم مثل أهل السنة والجماعة، ولكن غيّروا مفهومم بعض الألفاظ حسب ما يقتضي مذهبهم.

أما من علماء المعاصرين من الشيعة فمحمد علي علي صالح المعلّم [٢] هو الذي ذكر مراتب للرواة على نهج أهل السنة، وأعطى كل مرتبة حكمها الائق بها.

يقول محمد علي المعلّم: " وقد اصطلح الرجاليون من الشيعة على التعبيرعن الوثاقة والتضعيف بألفاظ معيّنة، وهي تختلف باختلاف دلالالتها من حيث التصريح والتلويح. ونظراً لأهميتها في علم الرجال لابدّ من عرضها تسهيلاً على الطالب العزيز، فنقول: الأوصاف المستَعملة التي تدور على ألسنتهم على مراتب:

المرتبة الأولى: ما تدل على فوق الوثاقة وهي كثيرة، منها:

فضله أشهر من أن يوصف، كل ما يوصف به الناس من جميل، كبير الشأن، عظيم المحلّ، كان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم، أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأروعهم، وأعبدهم، جليل القدر، عظيم المترلة فينا وعند المخالفين، من زهّاد أصحابنا وعبّادهم ونسّاكهم، عظيم المترلة في العلم والدين والدنيا، شيخ أصحابنا ومتقدّمهم، وجه أصحابنا وفقيههم، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، جليل القدر، عظيم المترلة من أصحابنا، وله عند الإمام عليه السلام حظوة وقدم، وأمثال ذلك.

المرتبة الثانية: ما تدل على التأكيد في الوثاقة، وهي أيضاً كثيرة، منها:

ثقة ثقة، عين، صدوق، ثقة، ثقة مسكون إليه، أو إلى روايته، ثقة صدوق عين من عيون هذه الطائفة، ثقة جليل في أصحابنا، ثقة معتمد عليه، وغيرها.

---

(١) قد تقدم ذكرها في ص ٣٥٥-٣٥٧.

(٢) له كتاب سمّاه بـ" أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق " وله مجلدان يحتويان ٩٦٧ صفحات، نُشر من قم ، ط: ٢، ١٤٢٣ هـ.

المرتبة الثالثة: ما تدل على التوثيق المطلق، كقولهم:

عدل، ثقة، صدوق، ثقة حسن الطيقة، ثقة واضح الرواية، ثقة في الحديث، ثقة فيما يرويه، صحيح الحديث، صحيح الرواية، أصدق أو أوثق من فلان (وهو ثقة)، مأمون، وأمثالها من الألفاظ.

المرتبة الرابعة: ما تدل على الحسن التالي تلو التوثيق وتوجب قوة السند، كقولهم:

خيّر، ديّن، صالح، صالح الحديث، حسن، معتمد عليه، معتمد على روايته، أو كتابه أو أصله، يحتج بحديثه، من خواص الإمام (ع)، صاحب الإمام (ع)، لا بأس به، مشكور أو مرضي أو محمود، وأمثال ذلك من الألفاظ.

المرتبة الخامسة: ما تدل على مجرد المدح الذي يوجب قوّة المتن دون السند، كقولهم:

فاضل، محدّث، فقيه، قارىء، متكلّم، أو من متكلمي أصحابنا، شاعر، أديب، عالم، خاصيّ، بصير بالرواية، ضابط، شيخ من أصحابنا.

المرتبة السادسة: ما لا تدل على المدح ولا على الذم، كقولهم:

عربي، ملي، كوفي، بصري، بغدادي، عامي، واقفي، وأمثال هذه الأوصاف.

المرتبة السابعة: ما تدل على الضعف المطلق، كقولهم:

ضعيف، ضعيف في الحديث، غال، مخلّط، متروك الحديث، منكر الحديث، مضطرب الحديث، أو الرواية، مطعون، متّهم، حديثه يعرف وينكر (على المشهور) ولكن عن بعضهم أنه لا يدل على المدح أو الذمّ.

المرتبة الثامنة: ما تدل على المبالغة في الضعف، كقولهم:

كذّاب، وضّاع، أو يضع الحديث وضعاً، فاسد المذهب والرواية، لا يُعتمدعليه في شي، لا يُعوّل عليه في شي، ليس بشيء. وأمثال ذلك.

المرتبة التاسعة: ما وقع الخلاف في دلالتها على الوثاقة أم لا، وهي قولهم:

أُسند عنه، رحمه الله ورضي الله عنه (الترحم والترضّي عنه)، رواية الأجلاّء عنه، شيخ الإجازة، رواية الأجلاء عنه، رواية مشايخ الثقات عنه، رواية أصحاب الإجماع عنه، .... رواية النجاشي عنه، كثير الرواية عن المعصوم (ع)، وإذا قال الثقة حدثني ثقة، وكيل الإمام (ع).

ثم قال: **أما المرتبة الأخيرة – وهي العاشرة –**: فيأتي البحث فيها في قسم التوثيقات العامة.

وفي الأخير بين حكم هذه المراتب كلها فقال:

أما المراتب **الأربعة الأولى**: فلا إشكال في اعتبار الرواية وصحة الاحتجاج بها إذا كان الراوي متصف بإحدى هذه الأوصاف، وكذلك **المرتبة الرابعة** على المشهور، لأنها موجبة لقوّة السند ورجحانه، ويدخل في أدلة حجّية الخبر الموثوق به لحصول الاطمئنان بذلك.

وأما باقي المراتب، وهي **الأربعة الباقية**: فلا ريب في عدم كونها مشمولة لأدلة حجّية خبر الواحد، فما دام لم يقطع بصحة صدورها عن المعصوم (ع) بالتواتر أو بالقرائن المفيدة للعلم أو الاطمئنان، فلا يصح الأخذ والاحتجاج بها، فمقتضى أدلة النهي عن الركون إلى الظن عدم جواز العمل بها ووجوب طرحها [1].

وأما **المرتبة الأخيرة** – وهي التوثيقات العامة –: فلا فرق عندهم في التوثيق بين العام والخاص من حيث الأثر والنتيجة، فإن ما يترتب على النص على وثاقة شخص بعينه، يترتب على النص الشامل لعدّة من الأفراد سواء ذُكروا بأسمائهم وأشخاصهم أو لا، فكما أن ذاك النص شهادة على الوثاقة كذلك هذا فإنه نص شهادة على وثاقة هؤلاء، وإذا كان هناك فرق فهو التفصيل والإجمال.

وقد يكون النظر في التوثيق العام ليس إلى الأشخاص وإنما لمروياتهم، فكم بصحّة رواياتهم وإن كانوا قد رووها بطرق فيها ضعف أو جهالة [2].

---

(١) ينظر: أصول علم الرجال بين النَّظَرِيَّة والتطبيق ١/٤٧–٥٥.

(٢) المصدر السابق ٢/٩٦.

ألفاظ الجرح والتعديل عند الشيعة

فتحصل مما تقدم أن مراتب الجرح والتعديل مجتمعة عند الشيعة هي تسع مراتب.

وقد تصدى بعض علماء الشيعة لجمع ألفاظ الجرح والتعديل في كتبهم مثل أهل السنة. فأحسن أن يُذكر الفاظ الجرح والتعديل المستعملة عندهم.

ألفاظ التعديل عند الشيعة

أما ألفاظ التعديل عند الشيعة الإمامية فكثيرة فمنها:

ثقة، ثقة ثقة، متقن، ثبْت، حجة، ثَبَت بالتحريك أي حجة، حافظ، عدل، عدل إمامي، عدل من أصحابنا الإمامية، من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، عين من عيون أصحابنا، يُحتج بحديثه، صدوق، محلُّه الصدق، يكتب حديثه، يُنظر فيه، لا بأس به، أرجح من فلان، أصدق من فلان، شيخ جليلٌ، مقدَّم، صالح الحديث، مشكور، مستقيم، خيِّرٌ، ديِّنٌ، سليم الجنبة، معتقد، فاضل، خاصٌّ، أوخاصيٌّ وقد يُعدّ هذا مدحاً، ممدوح، زاهد، عالم، صالح، وجهٌ، قريب الأمر، مسكونٌ إلى روايته أي قريب من صالح الحديث، واسع الرواية، كثير التصنيف، جيِّد التصنيف، مضْطَلِع بالرواية أي: عالٍ وقويّ في الحديث، جليل القدر، صحيح الحديث، ثقة في الحديث، أسنَدَ عنه، روى عنه الناس، فقيه من فقهائنا، شيخ هذه الطائفة أي مَن يستغني عن التوثيق لشهرته، عمدتها، وجهها، رئيسها، شيخ الإجازة، أجمع على تصديقه.

ألفاظ الجرح عند الشيعة

أما ألفاظ الجرح عند الشيعة الإمامية أيضاً كثيرة فمنها:

ضعيف، ضعيف في الحديث، كذّاب، كذّاب يضع الحديث، من الكذابين المشهورين، وضّاع، غالٍ، مُجَسِّم، مضطَرب الحديث، مختلط الحديث، منكرة النيّة، منكر الحديث، ليِّنُه، متروك، متروك الحديث، ملعون، خبيث، متعصب، مُرتَفع القول، أي لا يُعتبر قولُه، ولا يُعتمد عليه، فيه تأمل، غمز عليه في حديثه، متَّهم، عاميٌّ، مخلِّط، ساقط، فاسق، كان يشرب الخمر، واهٍ، لا شيءَ، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، في حديثه ضعْف، يُعرف حديثه ويُنكر، ليس بنقيّ الحديث، كاتب الخليفة، أو الوالي أو من عمّله أو كان عاملا من قبل فلان [1].

---

(١) انظر لمصادر ألفاظ الجرح والتعديل: كتاب "رسائل في دراية الحديث" وفيه كتب منها: البداية في علم الدراية ١ /١٣٥، الرعاية لحال البداية في علم الدراية ١/ ٢٢٤-٢٢٩، وُصول الأخيار إلى أصول الأخبار ١/ ٤٩٠-٤٩٢، والوجيزة في علم الدراية ١/ ٥٤٥-٥٤٦، والمقنعة الأنيسة والمغنية النفيسة ٢/ ٣٧-٣٨، ورسالة في علم الدراية ٢/ ٣٠٥-٣١٤، الجوهرة العزيزة في شرح الوجيزة ٢/ ٤٣٨-٤٤٢، الوجيزة في علم دراية الحديث ٢/ ٥٦٠-٥٦٤.

المبحث الثالث

عناية علماء أهل السنة لعلوم في ميدان علم الرجال

المطلب الأول

عناية أهل السنة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثاني

عناية أهل السنة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث

عناية أهل السنة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المطلب الرابع

الجهود المبذولة عند أهل السنة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها

المطلب الأول
عناية أهل السنة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

لقد اهتم علماء أهل السنة اهتماماً منقطعاً بعلم مصطلح الحديث، وأولوه كل عنايتهم، بل هم الذين وضعوه، وأسسوا قواعده وأصوله، وذلك حفاظاً على حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الكذب والوضع، فوضعوا أعظم المناهج والمصطلحات في ذلك، وتتبَّعوا رواةَ الحديث وأخبارهم، وقسموا الحديث إلى أنواعه المعروفة، حتى استقر على ما هو عليه اليوم.

ومن الأنواع التي وضعوها معرفة تواريخ الرواة في الوفيات، وقد ذكر الإمام ابن الصلاح في مقدمته نوعاً مستقلاً وعنون عليه بعنوان: " **معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها** " وقال: " وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك. روينا عن سفيان الثوري أنه قال: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ أو كما قال. وروينا عن حفص بن غياث أنه قال: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين. يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه. وهذا كنحو ما روينا عن إسماعيل بن عياش [(١)] قال: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا: ههنا رجل [(٢)] يحدث عن خالد بن معدان [(٣)] فأتيته فقلت: أي سنة كتبتَ عن خالد بن معدان ؟ فقال: سنة ثلاث عشرة – يعني – ومائة. فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين؟ قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة ".

ثم قال ابن الصلاح: " وقد روينا عن عفير بن معدان [(٤)] قصة نحو هذه جرت له مع بعض من حدث خالد بن معدان ذكر عفير فيها: أن خالدا مات سنة أربع ومائة " [(٥)] .

وفائدة هذا النوع التمييز بين الرواة وعدم الخلط بينهم النظر في ولادة الراوي الذي وقع في البال أنه هو الذي في الإسناد، خاصة النظر كذلك في وفاة من فوقه في الإسناد، للتأكد من إدراكه له، ثم في وفاة هذا الراوي وولادة من دونه في الإسناد للتأكد أيضاً، وإن لم يتهيأ في الحالتين أو أحدهما معرفة سنة الولادة والوفاة فيُلجأ إلى تحديد الطبقة بالاستعانة بالكتب التي لها عناية بذلك، مثل " التاريخ الأوسط " للبخاري، فإنه قسّمه إلى فصول، وجعل كل عشرة سنوات في فصل مستقل، وكذا " الطبقات الكبرى " لابن سعد، و" طبقات خليفة بن خياط " لخليفة بن خياط، وكتاب " تقريب التهذيب " لابن حجر، فقد اعتنوا بذلك.

ونلاحظ بكثرة استعانة النقاد من أهل السنة والجماعة بهذه الوسيلة في تمييز الرواة في الحالة المعينة، ومن ذلك قول أحمد بن حنبل: "كل شيء روى ابن جريج، عن عمر بن عطاء، عن عكرمة، فهو عمر بن عطاء

---

(١) هو أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلِّط في غيرهم، مات سنة ١٨١، أو ١٨٢ هـ.التقريب ١/٧٣.

(٢) هو عمر بن موسى بن وجيه المِيْثمي الوجيهي الحمصي، قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال ابن عدي: هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً ميزان الاعتدال ٣/٨٣. وسيأتي أيضاً في هذا البحث ص ٣٩٥.

(٣) هو أبو عبد الله الكلاعي، ثقة عابد، يرسل كثيراً، مات سنة ١٠٣ هـ، وقيل بعد ذلك. التقريب ١/٢١٨.

(٤) هو عُفيْر، بالتصغير، ابن معدان، الحمصي المؤذن، قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، ضعيف، ميزان الاعتدال ٣/٨٣.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٨٤–٤٨٥.

ابن وَرَاز [١]، وكل شيء روى ابن جريج، عن عمر بن عطاء ، عن ابن عباس، فهو عمر بن عطاء بن أبي الخُوَار [٢]، كان كبيراً، قيل له: أيروي ابن أبي الخوار، عن عكرمة؟ قال: لا، مَن قال: عمر بن عطاء بن أبي الخوار فقد أخطأ... " [٣].

فكثير من الكتب الجامعة لرجال الحديث يتعرض في الأكثر لذكر الوفيات، وقد أفرد الوفيات بالتأليف جمعٌ من العلماء.

١ – فقد ابتدأ الحافظ أبو سليمان محمد بن عبد الله الربعي[٤] بجمع وفيات النقلة من وقت الهجرة، فوصل إلى سنة ٣٣٨ هـ. فسماه " **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم** ".

٢– ثم ذيل على كتابه الحافظ أبو محمد عبد العزيز الكتاني [٥] الدمشقي.

٣– ثم ذيل على الكتانيِّ أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني [٦] ذيلاً صغيرًا، ويشتمل على نحو عشرين سنة، وصل فيه إلى سنة ٤٨٥ هـ.

٤– ثم ذيل على الأكفانيِّ عليُّ بن مفضل المقدسي [٧]، إلى سنة ٥٨١ هـ.

ثم ذيل على ابنِ المفضلِ عبدُ العظيم بن عبد القوي المنذري [٨] ذيلاً كبيرًا في ثلاث مجلدات سمّاه " **التكملة لوفيات النقلة** ".

٥– ثم ذيل على المنذريِّ تلميذُه عزُّ الدين أحمدُ بن محمد [٩] إلى سنة ٦٧٤ هـ.

٦– وذيل على عزِّ الدينِ المحدِّثُ أحمدُ بن أيبك الدمياطي [١٠] إلى سنة ٧٤٩ هـ.

٧– وذيل على ابنِ أيبك الحافظُ زينُ الدين عبد الرحيم العراقي.

والكل مرتب على حسب وفياتهم في السنين والشهور لا على ترتيب حروف الهجاء .

---

(١) هو حجازي، ضعفه يحيى بن معين والنسائي، وقال أحمد: ليس بقوي. ميزان الإعتدال ٢١٣/٣، ٦١/٢.

(٢) هو المكيّ، مولى بني عامر، ثقة التقريب ٦١/٢.

(٣) تهذيب الكمال ٤٦٤/٢١.

(٤) هو ا بن أحمد بن ربيعة، أبو سليمان ابن زبر الربعي: مؤرخ من حفاظ الحديث. كان محدّث دمشق وابن قاضيها. مات سنة ٣٧٩ هـ. السير ١٣٢/١٣، والأعلام ٢٢٥/٦.

(٥) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي، أبو محمد الكتاني الدمشقي الصوفي، مؤرخ، من أهل دمشق، كان محدّثها. مات سنة ٤٦٦ هـ. السير ١٣٢/١٣، ومعجم المؤلفين ٢٤٤/٧.

(٦) هو أبو محمد الدمشقيّ، محدث حافظ مؤرخ، كان من كبار العدول. قال ابن قاضي شهبة: محدث دمشق، كتب ما لم يكتبه أحد من أبناء زمنه بالشام. مات سنة ٥٢٤ هـ. تذكرة الحفاظ ٦٨/٤، شذرات الذهب ٧٣/٤، والأعلام ٧١/٨.

(٧) هو ابن علي بن مفرج بن حاتم اللخمي، المقدسي، ثم الاسكندراني المالكي، أو الحسن شرف الدين. محدث، حافظ، فقيه. تفقه بالثغر، وتوفي بالقاهرةسنة ٦١١ هـ. البداية والنهاية ١٠٩/١٢، ومعجم المؤلفين ٢٤٤/٧.

(٨) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري، الشامي الاصل، المصري، أبو محمد الشافعي، محدث حافظ فقيه، مشارك في القراءات واللغة والتاريخ. مات سنة ٦٥٦ هـ. تذكرة الحفاظ ٢٢٠/٤، معجم المؤلفين ٢٦٤/٥.

(٩) هو ابن عبد الرحمن، الشريف أبو العباس عز الدين الحسيني: مؤرخ، من الحفاظ. كان نقيب الأشراف بالديار المصرية. أصله من حلب. ومولده ووفاته بمصر، مات سنة ٦٩٥ هـ. معجم المؤلفين ١١٧/٢، والأعلام ٢٢١/١.

(١٠) هو أحمد بن أيبك بن عبد الله، أبو الحسين، شهاب الدين الحسامي الدمياطي، مؤرخ محدّث مصري. سمع في القاهرة والإسكندرية ودمشق. ومات بالطاعون بمصر سنة ٧٤٩ هـ. الدرر الكامنة ١٠٨/١، والأعلام ٣٥/٣.

٨- **ومن الكتب المفردة بوفيات النقلة: " وفيات قوم من المصريين ونفر سواهم من سنة ٣٧٥** " لإبراهيم المعروف بالحَبَّال [(١)].

٩- و " **المعجم في وفيات الشيوخ** " لمبارك بن أحمد الأزجي [(٢)].

١٠- و " **جزء فيه وفيات جماعة من المحدثين** " لابن أبي الوفاء أبي مسعود الحاجي [(٣)]، وترجم فيه لنحو ٢٠٠ من مشايخه.

١١- و " **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** " لابن خلكان.

١٢- و " **الوفيات** " للقاسم بن محمد البرزالي [(٤)]، الدمشقي، الشافعي.

١٤- وقد ذيل عليه تقي الدين ابن رافع [(٥)] من سنة **٧٣٧** إلى سنة **٧٧٤ هـ**.

١٥- وذيل الذيل تقي الدين بن حجر.

١٦- و " **فوات الوفيات** " لصلاح الدين ابن شاكر [(٦)].

١٧- و" **الوافي بالوفيات** " لصلاح الدين الصَّفَدي [(٧)].

١٨- و " **وفيات الشيوخ** " لأحمد بن حسين المعروف ابن قنفذ [(٨)].

ولذلك نقول أن هذه ميزة لأهل السنة أنهم يهتمون في ذكر ولادة الراوي ووفاته له، والعارف لهذا العلم بعد طول مران سيتكوّن لديه حصيلة من الضوابط مبينة على النظر في الولادة والوفاة، أو ما لا يقوم مقامهما، فتقوم هذه الضوابط لديه مقام البحث في الحالة المعينة، وفائدتها حينئذٍ أن النظر في الولادة والوفاة وسيلة مهمة جداً لتمييز رواة الإسناد واختصار الوقت أيضاً.

---

(١) هو إبراهيم بن سعيد النعماني بالولاء، أبو إسحاق المصري، الحَبَّال، من حفاظ الحديث. وكان يتجر بالكتب، له كتاب " وفيات الشيوخ " جزء منه في وفيات المصريين، توفي سنة ٤٨٢ هـ. شذرات الذهب ٣/٣٦٦، والأعلام ١/٤٠.

(٢) هو ابن عبد العزيز أبو المعمر الأنصاري، محدث حافظ، توفي سنة ٥٤٩ هـ. معجم المؤلفين ٨/١٧٠، والأعلام ٥/٢٦٩.

(٣) هو عبد الرحيم بن علي بن أحمد الأصبهاني، أبو مسعود الحاجيّ، من حفاظ الحديث، من أهل أصبهان، رحل إلى نيسابور وبغداد. توفي سنة ٥٦٦ هـ. والأعلام ٣/٣٤٦.

(٤) هو ابن يوسف بن محمد ابن أبي يدّاس البرزالي الإشبيلي ثم الدمشقيّ، أبو محمد الشافعي، عَلَم الدين، محدّث مؤرخ. أصله من إشبيلية، ومولده بدمشق. سنة ٧٣٩ هـ. تذكرة الحفاظ ٤/٢٨٣، والأعلام ٥/١٨٢.

(٥) هو محمد بن هجرس بن رافع، تقي الدين، مؤرخ دمشقي. له تصانيف، منها "وفيات الشيوخ "جعله ذيلا لتاريخ البرزالي، من سنة ٧٣٩ إلى وفاته. توفي سنة ٧٧٤ هـ. تذكرة الحفاظ ٤/٢٨٣، والأعلام ٧/١٣١.

(٦) هو محمد بن شاكر بن احمد بن عبد الرحمن الكتبي، الداراني الاصل، الدمشقي، صلاح الدين الشافعي، مؤرخ، أديب سمع من ابن الشحنة والمزي وغيرهما، وتعاني التجارة في الكتب، وتوفي بدمشق في رمضان سنة ٧٦٤ هـ. ومعجم المؤلفين ١٠/٦١، والأعلام ٦/١٥٦.

(٧) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أبو الوفاء صلاح الدين الشافعي، أديب، مؤرخ، ناثر، ناظم، لغوي كثير التصانيف الممتعة. توفي سنة ٧٦٤ هـ. الدرر الكامنة ٢/٨٧، ومعجم المؤلفين ٤/١١٤، والأعلام ٢/٣١٥.

(٨) هو أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب، أبو العباس القسنطيني، باحث، له علم بالتراجم والحديث والفلك والفرائض. اشتهر بابن قنفذ وبابن الخطيب، توفي سنة ٨١٠ هـ. والأعلام ١/١١٧.

المطلب الثاني

عناية أهل السنة لمعرفة التدليس والمدلسين

لقد اعتنى أهل السنة والجماعة بعلم الحديث فكتبوا في جميع أقسامه، وفصّلوا عند ذكرهم لمسألة التدليس لوجودها على أرض الواقع، فإنْ كتبوا في التدليس لا يكون كلامهم عن خيال، وإنما مما يتعاملون بحقيقة، فقام أئمة أهل السنة بتفصيل أحوال الرواة فعرفوا من اختلط ممن لم يَختلط، وميّزوا الثقة من الضعيف وذلك كله من أجل الحفاظ على سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فرحمهم الله وأجزل مثوبتهم.

فنرى أن أهل السنة قد كتبوا حول المدلسين كتباً مستقلة لأهمية هذا البحث في علم مصطلح الحديث لتمييز الرواة بين المدلسين وغيرهم. وهناك مصنفات في كثيرة في هذا النوع، وسأذكر أسماءها حسب ما أوقفت مع بيان أسماء مؤلفيها.

١- " **ذكر المدلسين** ": لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي.

وثلاثة مصنفات للبغدادي، واحداً في أسماء المدلسين.

٢- و " **التبيين لأسماء المدلسين** ": للخطيب البغدادي، و قد أفرد الخطيب فيه أسماء المدلسين.

٣ و٤- والآخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس [(١)].

٥- و " **المنظومة** " للحافظ الذهبي.

٦- و" **أخبار المدلسين** " لأبي زرعة ابن العراقي [(٢)].

٨- و " **التبيين لأسماء المدلسين** "، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد ابن العجمي الشافعي [(٣)].

٩- و " **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ": لابن علي بن حجر العسقلاني.

١٠- و " **أسماء المدلسين** "، لجلال الدين السيوطي.

١١- و " **منظومة** " لبديع الدين الراشدي [(٤)].

١٢- و " **التدليس في الحديث، حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به** " : للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني [(٥)].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص٧٣-٧٤.

(٢) هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة وليّ الدين، ابن العراقي: قاضي الديار المصرية. توفي سنة ٨٢٦ هـ. الضوء اللامع ١/٣٣٦، والأعلام ١/١٤٨.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرَابُلُسي ثم الحلبي، أبو الوفاء، برهان الدين: عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية. توفي سنة ٨٤١ هـ. شذرات الذهب ٧/٢٣٨، ومعجم المؤلفين ١/٩٣، والأعلام ١/٦٥.

(٤) هو بديع الدِّين شاه بن إحسان اللّه شاه بن رشد اللّه شاه الراشدي السِّندي الحُسيني الباكستاني عالم مُحدّث، فقيه، من أعلام النهضة العلمية الحديثة في باكستان ,ومن محققي علماء أهل الحديث بالبلاد الهندية. توفي سنة ١٤١٦ هـ. ar.wikipedia.org

(٥) هو من الرياض، وقد أخذ الدكتوراه من الأزهر، وهو رجل وتد في علم الحديث، وإن كانت ليس له تخريجات أو تعليقات أو

المطلب الثالث

عناية أهل السنة بجمع طرق الحديث وبيان علله

من اللازم لفهم السنة فهماً صحيحاً أن تجمع الأحاديث الصحيحة في الموضوع الواحد، بحيث يرد متشابهها إلى محكمها، ويحمل مطلقها على مقيدها، ويفسر عامها بخاصها. وبذلك يتضح المعنى المراد منها، ولا يضرب بعضها ببعض.

لقد حرِص أئمة أهل السنة على جمع طرق الحديث الذي يسمعونه، حتى قال إبراهيم بن سعيد [١] : " كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم " [٢].

وقال عبد الله بن المبارك: " إذا أردت أن يَصحَّ لك الحديثُ، فاضرب بعضَه ببعض " [٣].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: " الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفسّر بعضه بعضاً " [٤].

وقال ابن معين: " اكتب الحديث خمسين مرةً، فإن له آفات كثيرة " [٥].

وقال أيضاً: " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه " [٦].

وقال أبو حاتم الرازي: " لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه " [٧].

ولأجل هذا الغرض كان الحفاظ يحثّون على التنويع في السماع من الشيوخ، لأنه بهذه المجالسة يستطيع الاطلاع على طرقٍ وألفاظ أخرى للحديث يستطيع بها المقارنة والموازنة بما عنده فيتبيّن له الصحيح منها.

وهذا المسلك أعني: جمع طرق الحديث الواحد ومقارنتها مسلكٌ معروفٌ عند أئمة الأوائل من أهل السنة، ولأجل ذلك كانوا يرحلون في طلب طرُق الحديث الواحد إلى الأمصار.

قال أبو زرعة: " نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب [٨] بمصر، وفي غير مصر، ما أعلم

تحقيقات، فقد كان يهتم بالجانب النظري أكثر، فهو فحل في هذا الجانب، وله كتابان أيضاً منها: "نقض في السنة"، و"منهج الترمذي في كتابه". www.ahlalhdeeth.com هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرَابُلُسي ثم الحلبي، أبو الوفاء، برهان الدين: عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية. توفي سنة ٨٤١ هـ. شذرات الذهب ٢٣٨/٧، ومعجم المؤلفين ٩٣/١، والأعلام ٦٥/١.

(١) هو إبراهيم بن سعيد الجوهري أبو إسحاق الطبري البغدادي، نزيل بغداد، ثقة حافظ، تُكُلِّم فيه بلا حجة، توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ. التقريب ٣٥/١.

(٢) تذكرة الحفاظ ٧٦/٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٩٥/٢.

(٤) المجروحين ٣٣/١.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢١٢/٢.

(٦) المصدر السابق ٢١٢/٢.

(٧) فتح المغيث ٢٩٩/٢.

(٨) هو عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، توفي سنة ١٩٧ هـ، وله ٧٢ سنة. التقريب ٣٥/١.

أني رأيت له حديثاً لا أصل له " [١].

وهذا الإمام يحيى بن معين كان يجمع طرق حديث حماد بن سلمة فذهب ليسمعه من عفان [٢] فأبى عفانُ أن يحدّثه، لأنّه سمعها من سبعة عشر نفساً قبله، فرحل ابن معين إلى البصرة ليسمعها من التبوذكي [٣] فلما أخبره أنّه الثامن عشر، قال له: وماذا تصنعُ بهذا؟ فقال ابن معين: " إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميِّز خطأَه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء، علمتُ أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم خلافهم، علمتُ أن الخطأ منه لا من حماد، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أُخْطِئَ عليه " [٤].

وسار على هذا النهج أيضاً الإمام مسلم في كتابه (التمييز) الذي يُعدُّ دليلاً عملياً للنقد والكشف عن العلة بهذه الطريقة .

ولا يقف الأمر عند جمع طرق الحديث الواحد، ففي بعض الأحيان لابد من جمع الأحاديث الأخرى الواردة في الباب نفسه، أو جمع كل حديث الراوي لمعرفة طرقه في الرواية، وهل هو يدلس أو يرسل، أو كثير الخطأ عموماً أو في شيخ بعينه ونحو ذلك مما يطول بيانه، وهذا كله لمعرفة ما إذا كان المتن الذي رواه منكراً أو معروفاً.

قال الإمام ابن المديني:" الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه " [٥].

فإن علماء أهل السنة لهم نقد خاص في الحديث مختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها، خالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره .

ولهذا قال الأوزاعي: " كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، و ما أنكروا تركنا " [٦].

فعلم العلل يُعدُّ من أجلّ أنواع علوم الحديث وأشرفها عند أهل السنة؛ ذلك لأنّه يكشف عن أمرٍ في غاية الدقة والأهمية، وهو ما يعتري الرواة من أوهامٍ وأخطاء، ولذلك اتفقت كلمة العلماء على أهميته، وأكدوا على لزوم الاهتمام به، وكثرت أقوالهم في ذلك.

قال الحاكم: " معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل " [٧].

وقال الخطيب: " إنَّ معرفة العلل أَجَلّ أنواع علم الحديث، ونقل قول داود بن علي [٨] حيث يقول: " من

---

(١) الجرح والتعديل ١/٣٣٥.

(٢) هو عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفَّار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، توفي بعد سنة ٢١٣ هـ بيسير. المصري، التقريب ٢/٢٥.

(٣) هو موسى بن إسماعيل المِنْقري، أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، مات سنة ٢٢٣ هـ. التقريب ٢/٢٨٠.

(٤) المجروحين لابن حبان ١/٣٤.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢١٢.

(٦) جامع العلوم والحكم ٢/١٠٥ .

(٧) معرفة علوم الحديث في النوع السابع والعشرين ص ١١٢

(٨) هو ابن خَلَف أبو سليمان البغدادي، المعروف بالأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي، رئيس أهل الظاهر، الإمام البحر الحافظ العلاّمة، عالم الوقت، مات سنة ٢٧٠ هـ. ١٣/٩٧السير

لم يعرف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد سماعه ولم يميز بين صحيحه وسقيمه فليس بعالم " [(١)].

وقال العلائي: " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً ... ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم " [(٢)].

وقال ابن حجر: " المُعَلَّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاَّ قلةٌ من أهل هذا الشأن، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة ... " [(٣)].

وقال في النكت: " هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غامصاً، وإطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم و إليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك " [(٤)].

فعلم العلل من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، لا يقوم به إلا من منحه الله عزوجل فهماً وحفظاً ومعرفةً بأحوال الرواة والمتون والأسانيد، ولذلك قلَّ أهله العارفون به من أهل السنة، وقلَّ من يفهمه ويُعنى به في العصور السَّابقة، فكيف بهذا الزمن!.

وقال ابن رجب في علم العلل: " إنه علم قد هجر في هذا الزمان، فقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان " [(٥)].

وليس المراد قلة من يفهم هذا العلم ويُتقنه بين أهل العلوم عامة، إنما المراد بين الحفاظ وأهل الحديث.

وقال أيضاً: " وأن أهله – أي علم العلل – المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ: إنما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث " [(٦)].

فالجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً، ولما مات أبو زرعة قال أبو حاتم: ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى – يعني أبا زرعة –، ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: تعرف اليوم واحداً يعرف هذا ؟ قال: لا " [(٧)].

وجاء بعد هؤلاء المذكورين النسائيُّ والعقيليُّ وابنُ عدي والدارقطنيُّ، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج الجوزي: " قد قلَّ مَن يفهم هذا بل عدم " [(٨)].

ففي هذا أوضح بيان على ندرة العلماء الذين تمكنوا من معرفة العلل لصعوبتها البالغة، ومن هنا تأتي فائدة الاشتغال بهذا العلم، وجلالة المشتغل به ومدى معاناته، ولذا نجد أنّ الذين يتقنونه قليلٌ في كل عصر.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٩٤.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٧٧٧.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٩٢.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٧١١.

(٥) شرح علل الترمذي ٢/٦٦٣

(٦) المصدر السابق ١/٣٣٩–٣٤٠.

(٧) جامع العلوم والحكم ٢/١٠٧–١٠٨.

(٨) المصدر السابق ٢/١٠٧.

بل نجد بعض الأئمة يصرّح بأنّ معرفته علة حديث واحد أهم عنده وأحب إليه من أن يكتب جملة من الأحاديث التي ليست عنده، قال عبد الرحمن بن مهدي: " لأنْ أَعرف عِلَّــة حديث هــو عندي أحبّ إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي " (١).

ولا يُفهم من النصوص السابقة في صعوبة علم العلل وغرابته أنه لا قيام لشأنه عند أهل السنة، ولا رفع لمناره بعد أهله الأوائل، فإن أصوله وقواعده باقية وطرائق أصحابه متداولة، تعتمد على الفهم والذكاء و الخبرة ودقة البحث والتفتيش، إلا أنّ من جاء بعدهم لا يبلغ منــزلتهم فيه.

مما يدلُّ على أهمية هذا العلم وتقدير أهله وحملته عند أهل السنة، أن كبار المحدثين كانوا إذا شكّ أحدهم في رواية أو صنّف كتاباً يُعرضه على أهل المعرفة بالعلل في عصره لإجازته، مع أنّ بعضهم ممن صنّف في العلل وشارك في هذا العلم، إلا أنّه يعرضه على من يرى أنّه أعلم منه بعلل الحديث، حتى تطمئنّ نفسه، وليكون كتابه أكثر صحةً ونقاءً من العلل التي قد لا يكشفها كل أحد، وتُنــزل من قيمته العلمية.

فهذا الإمام الشافعي بتمكنه على العلم، لا يأنف أن يسأل تلميذه الإمام أحمد عن الأحاديث التي تعرض له، فإن أجازها جعلها أصلاً وبنى عليها (٢).

والإمام البخاري – وهو من أئمة العلل – عندما صنّف كتابه الصحيح، عرضه على أحمد، وابن المديني، وابن معين، وهم أجلّ علماء العلل في عصره، فاستحسنوه (٣).

ولما صنّف الإمام مسلم صحيحه، عرضه على أحد المتخصصين البارزين في العلل، وهو أبو زرعة الرازي، قال مسلم: " عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكلّ ما أشار إلى أنّ له علةً تركته، وكلّ ما قال إنّه صحيحٌ وليس له علة خرّجتُه " (٤)، مع أنّ الإمام مسلماً نفسه من أئمة هذا الشأن، وكتابه " التمييز " خير شاهدٍ على ذلك.

اعتناء علماء أهل السنة بإفراده بالتصنيف والدراسة على علم علل الحديث:

لا شك أنّ اعتناء علماء أهل السنة بالتصنيف في علمٍ معيّنٍ، دليلٌ على أهمية هذا العلم، وجمعٌ من الأئمة أفردوه بالتصنيف في علم علل الحديث وهذا يدلُّ على عِظَم شأنه وأهميته، وتفننوا في عرضه.

فرتبوا بعض تلك المصنفات على الأبواب كما صنع ابن أبي حاتم في العلل.

ومنها ما كان مرتباً على المسانيد كما فعل الدارقطني في علله.

ومنها ما كان مرتباً على طريقة تراجم الرواة وذكْر شيءٍ من أحاديثهم المعلّة كما فعل ابن عدي في الكامل.

ومنها ما كان على طريقة التخصص الدقيق في جمع علل حديث شيخٍ واحد كما صنع ابن المديني في علل حديث ابن عُيينة (٥).

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/١٩.

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي ١/٥٢٨.

(٣) هدي الساري ص ٧.

(٤) مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ١/١٥.

(٥) طبع بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: سنة ١٩٨٠ م.

ومنها ما كان على طريقة المسائل المتفرقة كما صنع عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل في مسائله عن أبيه في العلل ومعرفة الرجال [١].

ويُعدُّ الإمام الترمذي من المتخصصين في العلل أيضاً، فقد صنّف في هذا العلم كتابيه: " العلل الكبير "، و" العلل الصغير " [٢].

والمؤلفات في هذا الفن كثيرة، غير أنّ الموجود منها قليل، والمطبوع أقلّ، ويظهر أنّ ضياع هذه الكتب قديمٌ فقد عبّر الخطيب البغدادي عن عظيم أسفه لانقراض مجموعةٍ من هذه الكتب، فقال: "... وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أوخمسة حسب، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة ... " [٣].

ولا نطيل البحث بسردها نظراً لكثرتها فقد بلغت نحواً من ستة وثمانين (٨٦) كتاباً، والحمد لله على ذلك. ولوجود جهود سابقة في إحصائها، فسنكتفي بالإشارة إلى هذهٍ الجهود منعاً للتكرار [٤].

---

(١) طبع بتحقيق وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، ط: ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٨ م.

(٢) وقد مرّ ذكر كتب العلل تحت عنوان: " أهم مصادر علم الجرح والتعديل عند أهل السنة في ص ٣٠٤.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٣٠١.

(٤) ذكر الدكتور محفوظ الرحمن في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني ١/ ٤٧ خمسين كتاباً، أما الدكتور وصي الله عباس فذكر في مقدمة تحقيقه لعلل الإمام أحمد ١/ ٣٩ ستة وخمسين كتاباً، ثم أضاف الدكتور عبد الله دمفو في مقدمة كتابه مرويات الزهري المعلة ١/ ٨٦ ثمانية كتب، وأضاف الدكتور عبد الله التويجري في مقدمة تحقيقه للقسم الأول من علل ابن أبي حاتم ١/ ٤٦ سبعة كتب، وأضاف أيضاً الدكتور إبراهيم بن الصديق في مقدمة كتابه " علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام " ١/ ٦٨ ثمانية كتب، وأضاف الدكتور محمد التركي في مقدمة تحقيقه للقسم الثالث من علل ابن أبي حاتم ١/ ٤٧ ثمانية كتب، وبهذا تكون الكتب المصنفة في العلل من خلال الدراسات السابقة ستة وثمانين كتاباً.

المطلب الرابع
الجهود المبذولة عند أهل السنة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها

من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء اللّه منهم من أئمة الحديث ونقاده. كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

وقد أدَّى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية.

وقد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدعَ لهذه الأحاديث التي اختَلَقَها المُغرِضونَ لغايات شتى؛ تسري بين المسلمين دون أن يُقَيِّضَ لها من يكشف القناع عن حقيقتها، ويبين للناس أمرها، أولئك هم أئمة الحديث الشريف، وحاملو ألوية السنة النبوية الذين دعا لهم رسول اللّه صلى الله عليه وسلم بقوله: " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ" [(١)].

فلما انتشرت رواية الأحاديث الضعيفة الواهية بحسن نية من الرواة الصالحين غير الحافظين، وبسوء نية من أصحاب الأغراض والمصالح الخاصة، شمر المحدثون عن ساعد الجد وعزموا على تنقية السنة الشريفة من كل ما التصق بها من أباطيل وأكاذيب ووضعوا قواعد لحفظ الأسانيد والمتون من الوضع والتحريف والتصحيف والأوهام، كما اشترطوا شروطاً وضوابط لقبول الحديث أو ردّه غاية في الدقة والإتقان، حتى إنَّ البعيد عن ميدان الحديث وقليل الزاد فيه، أو الدارس له دراسة سطحية يخيَّل إليه أنَّ علمهم هذا هو عبارة عن إلهام لا يؤتاه غيرهم، وفي الحقيقة هو خلاصة ممارسة طويلة لذلك الفن وإحاطة شاملة به مع إخلاص في طلبه.

وبذلك المنهج العلمي الرائع صانوا السنة الشريفة عن كذب المتعمدين ووَهْم الناقلين حتى وصلتْ إلينا نقية سليمة، بل تركوا المدارس الحديثية ممثلة في جملة من القواعد مجسدة في دراسات حديثية مثل الصحيحين والسنن الأربعة وكتب العلل، تبصرة للأجيال بكيفية استخدام هذه القواعد في البحوث الحديثية.

ومع أن هؤلاء الأئمة– فجزاهم اللّه خيراً– قد سهَّلوا السبيل لمن بعدهم من العلماء والطلاب؛ حتى يعرفوا درجة كل حديث بهذه الكتب وأمثالها.

فعلينا أن نعلم أن نقاد الحديث وأئمة أهل السنة قد بلغوا منزلاً لم يبلغه غيرهم من الأمة الإسلامية خاصة، ولا من جميع الأمم عامة.

فهم وحدهم أصحاب الخبرة والدراية بعلم النقد والتوثيق، وهم وحدهم أصحاب المهارة والإبداع في تقنين الروايات الواردة من كافة جهاتها.

حين ننظر إلى العقلي الإنساني نجده يتفاوت من شخص لآخر، ثم هو تتفاوت حالاته للإنسان نفسه ما

---

(١) أخرجه الترمذي في العلم: باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع برقم (٢٦٥٨)، واللفظ له. رواة هذا الحديث كلهم ثقات فالحديث صحيح. وابن ماجه في المقدمة: باب من بلّغ علماً برقم (٢٣٢) كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه.

بين يقظة وغفلة، فمرة يحفظ، وأخرى ينسى، ومرة يصدق في نقله، وأخرى يخلط هذا بذلك.

ومع هذا التفاوت العقلي لا يصح الجمود في التقعيد، ولا لزوم الخط الواحد في التطبيق أبدًا؛ بل لابد من مرونة تناسب هذا التفاوت المشار إليه للعقل البشري واختلاف حالاته.

ومن هنا رأينا سادتنا نقاد الحديث رحمه الله عليهم لا يضعون قوالب جامدة لا تنظر لمثل هذا التفاوت، بل وضعوا الأصول والضوابط والقواعد الـمَرِنة التي تناسب هذه الحالات والتفاوتات العقلية لدى نقلة الحديث ورواته.

وجعلوا همهم وشغلهم الأكبر في تحقيق مَخْرَج الحديث وإثبات صحة مخرجه من عدمه، بغض النظر عن حال راويه في غير هذا الحديث ثقة أو ضعفًا.

فإذا كان الضعيف قد يحفظ، والثقة قد يخطئ، فإنه من الظلم لهذا أو ذاك الثبات على حالةٍ واحدةٍ في المعاملة لهما.

ولذا رأينا نقاد الحديث يفرِّقون بين الراوي والمروي، ولا يصححون كافة ما رواه الثقة، أو يضعِّفُون كافة ما رواه الضعيف.

بل المهم عند أهل السنة صحة رواية الحديث، ثقة كان راويه أم ضعيفًا؛ فالمهم صحة رواية الحديث بطرق التصحيح المعروفة لديهم، وشرائط القبول الصارمة الموضوعة من قِبَلِهم.

وبناء على هذا المنهج الصارم والإبداع الفكري رأيناهم ربما فتشوا خلف الراوي ونقدوا حديثه وميّزوا صحيحه من سقيمه، حتى تصبح لهم الخبرة به أكثر من صاحبه وراويه الأصلي.

وبناءً على هذا العدل السامي، وهذه المنهجيَّة المتناهية في الدِّقَّة رأينا أئمة الحديث ينظرون لحال الراوي وأطواره المختلفة، **ويسافرون خلفه، طلبًا لمعرفة حاله**، ويجلسون الساعات الطوال بحثًا وتفتيشًا عن أحواله، حتى يُسْفِر لهم البحث عن نتائجه بعد جهدٍ وطول خبرة وممارسةٍ يعلمهم الله وحده.

فكم بذلوا من غالٍ ونفيسٍ للوصول لهذه الدرجة. ولنا في هذا المثال الحي خير شاهدٍ على ما نقوله الآن الذي يقول فيه ابن معين: " **قال لي إسماعيل بن عُلَيَّة يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيمُ الحديث. فقال لي: وكيف علِمْتم ذاك؟ قلت له: عارَضْنا بها أحاديثَ الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله** " (١).

فروايات إسماعيل بن عُلَيَّة قد اكتسبتْ صفة الاستقامة حين تمت المعارضة والمقابلة بينها وبين غيرها من أحاديث وروايات الناس، فوجد الأئمة أنها توافقها ولا تخالفها، ومن هنا صارت رواياته مستقيمة.

وهذا هو منهج النقد والتحليل، والمقارنة والمطابقة الذي وضعه أسلافُنا أهلُ السنة من قديمٍ.

ويتضح لنا هذا من قول الإمام مسلم بن الحجاج: " وكذلك مَنِ الغالبُ على حديثه المنكرُ أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامةُ المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفتْ روايتُه روايتَهم أو لم تكد توافقُها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديث غير مقبوله ولا مستعمله " (٢).

---

(١) معرفة الرجال، من كلام يحيى بن معين وغيره، رواية ابن محرزٍ ٢/٣٩ برقم (٤٠).

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/٦.

ومن أجل ذلك كانوا يكتبون حديث الراوي على وجوه المختلفة ليتبينوا موضع الموافقة من موضع المخالفة، وليُحكَم عليه بحسب ما يَظهر من ذلك.

فعلامة المنكر في حديثِ الْمُحَدِّثِ إنما تظهر بمقارنة حديثه بحديثِ غيرِه من الثقات الأثبات، والمطابقة بين المرويات، وتحليل الروايات لِنَصِلَ إلى قناعةٍ من خلالها نحكم عليه مروياته بالاستقامة، أو الضعف، كما نخرج من خلال المقارنة والمطابقة بحكمٍ مجملٍ على الراوي.

ويحسنُ بنا أن نأتي هنا ببعضِ نصوص العلماء، ثم نذكر أسماء كتب التي أُلِّفتْ حول الأحاديث الضعيفة والموضوعة عند أهل السنة:

قال ابن الجوزي: " وقد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعًا، أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليسٌ، وهذا أصعب الأصول، ولا يَعرف ذلك إلا النُّقَّادُ " [1].

وقال ابن القيم [2]: " وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذ عنهم " [3].

ومن هذه النصوص عرفنا أنه لابد من تمييز أحوال الرواة وأطوارهم للوقوف على ما حفظوه، ومعرفة ما أخطأوا فيه، ثقات كانوا أم ضعفاء.

فوقفَ أئمتنا هنا وقفة إبداعٍ ينحني لها التاريخ ليسطرَها لهم بأحرفٍ من نورٍ، فَفَرَّقوا بين تصرفات الراوي وأحواله المختلفة، وميَّزوا حالاته وهو الشخص الواحد بين وهمٍ ويقظةٍ، ونشاطٍ وكسلٍ.

فقالوا: حفظ كذا، ووهم في كذا، وروايته عن فلانٍ لا بأس بها، وعن فلانٍ في أعلى درجات الصحة، لكنه في روايته عن فلانٍ أو في مكان كذا لا يُحتَج به؛ لأنها لم يكن بذاك آنذاك.

---

(١) الموضوعات ١/٩٩-١٠٠.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعي الدمشقيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء. مولده ووفاته في دمشق. تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شئ من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه. وهو الّذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأهين وعذب بسببه، وطيف به على جمل مضروبا بالعصى. وأطلق بعد موت ابن تيمية. وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع منها عددا عظيما، وكتب بخطه الحسن شيئا كثيرا. وألّف تصانيف كثيرة. توفي سنة ٧٥١ هـ. الدرر الكامنة ٣/٤٠٠، والأعلام ٦/٥٦.

(٣) الفروسية لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ص ٢٤٥-٢٤٦.

المصنفات التي تتعلق بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعة عند أهل السنة

قد أكثر علماء أهل السنة من البيان للأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونفَوا عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وهم رحمهم الله على قسم:

قسم جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالرجال الكذابين والضعفاء، كـ" مصنف ابن حبان "، و " اللعقيلي "، و " الأذدي " في الضعفاء، و " تاريخ الخطيب "، و "الحاكم "، و " كامل ابن عدي "، و " ميزان الذهبي ".

وقسم جعلوا مصنَّفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعة للكشف عن الأحاديث وبيان حالها، كـ" موضوعات ابن اجوزي " وغيره، وأشهرها وأوسعها كتاب " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " للحافظ السخاوي.

وقسم جعلوا مصنَّفاتهم كتخريج الأحاديث صحيحةً، وضعيفةً أو كانت موضوعةً، فإنها تبيِّن حال الأحاديث الورادة في كتب مَن ليس من أهل الحديث، وما لا أصل له من تلك الأحاديث، مثل كتاب: " نصب الراية لأحاديث الهداية " للحافظ الزيلعي، و" المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ العراقي، و" التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير " للحافظ ابن حجر العسقلاني، و " تخريج أحاديث الكشاف " له، و " تخريج أحاديث الشفاء " للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة.

وسأذكر الآن فيما يلي أشهر الكتب التي تتعلق بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعة:

١- " معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة " لابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ).

١- " العلل المتناهية في الأحاديث الواهية " لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).

٢- " الموضوعات " للحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)[1].

٣- " تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي " للذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

٤- " اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألِفَه الطبع وليس له أصل في الشرع " للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

٥- " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ).

٦- "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ).

٧- " تنـزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة " لابن عرّاق الشافعي الكناني (ت ٩٦٣ هـ)[2].

٨- " تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث " لابن الديبع

---

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل القرشي، أبو الفضائل العدوي العمري، اللاهوري، البغدادي، الحنفي، محدث، فقيه لغوي، مشارك في بعض العلوم. معجم المؤلفين ٢٧٩/٣.

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، نور الدين: فقيه، متصوف له نظم، وفيه قوة على نقد الشعر. ولد في دمشق ورحل إلى الحجاز، فتولى الإمامة بالمدينة وتوفي فيها. شذرات الذهب ٣٣٧/٨، والأعلام ١٢/٥.

الشيباني (ت ٩٤٤ هـ) [١].

٩- "البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير" لعبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣ هـ) [٢].

١٠- " التذكرة في الأحاديث المشتهرة " لبدرالدين محمد بن عبدا لله الزركشي (ت ٩٧٤هـ).

١١- " إتقان ما يَحْسُن من بيان الأخبار الدائرة على الألسن " لنجم الدين الغزي (ت ٩٨٥ هـ) [٣].

جمع فيه بين كتاب الزركشي وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي، وزيادات حسنة عليها.

١٢- " الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى ".

١٣- و " المصنوع في معرفة الحديث الموضوع " كلاهما لعلي بن سلطان محمد المعروف المُلاَّ علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) [٤].

١٤- " الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة " لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣ هـ) [٥].

١٥- " تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس " اغرس الدين الخليلي (ت ١٠٥٧ هـ) [٦].

١٦- " الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث " لأحمد بن عبد الكريم الغزي العامري (ت ١١٤٣هـ) [٧].

١٧- "كشف الخفاء ومُزيل الإلبَاس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" لإسماعيل

---

(١) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيبانيّ الزبيدي الشافعيّ، وجيه الدين، المعروف بابن الديبع: مؤرخ محدّث من أهل زبيد (في اليمن)) مولده ووفاته فيها. الأعلام ١١٨/٣.

(٢) هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشعراني، أبو محمد: من علماء المتصوفين. ولد في قلقشنده بمصر وتوفي في القاهرة. الأعلام ١٨٠/٤.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الغَزّي العامري القرشي الدمشقيّ، أبو المكارم، نجم الدين: مؤرخ، باحث أديب. مولده ووفاته في دمشق. الأعلام ٦٣/٧.

(٤) هو نور الدين الملاَّ علي الهروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها. قيل: كان يكتب في كل عام مصحفا وعليه طرر من القراآت والتفسير فيبيعه فيكفيه قوته من العام إلى العام. وصنف كتبا كثيرة. الأعلام ١٢/٥، والبدر الطالع ٤٤٥/١، وهو فيه: علي بن سلطان بن محمد.

(٥) هو ابن أبي بكر بن أحمد، مؤرخ أديب، من كبار الفقهاء. ولد في طوركرم (بفلسطين) وانتقل إلى القدس ثم إلى القاهرة فتوفي فيها. له نحو سبعين كتابا. معجم المؤلفين ٢١٨/١٢، والأعلام ٢٠٣/٧.

(٦) هو محمد (غرس الدين) بن أحمد الأنصاري الخليلي ثم المدني، فاضل. له شعر وعلم بالأدب والحديث. أصله من الخليل (بفلسطين) تنقل بين القدس ومصر وبلاد الروم، وسكن (المدينة) وولي فيها الخطابة والإمامة والتدريس بالمسجد النبوي، وتوفي بها. معجم المؤلفين ١١٢/١١، والأعلام ١٠/٦.

(٧) هو ابن سعودي بن نجم الدين بن بدر الدين بن رضي الدين الغزي الأصل، العامري، الدمشقي، الشافعي. معجم المؤلفين ٢٨٠/١.

ابن محمد العجلوني (ت ١١٦٢ هـ)[(١)].

١٨ – " **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** " لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ).

١٩ – " **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب** " لمحمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتي (ت ١٢٧٦ هـ)[(٢)].

٢٠ – " **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** " لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)[(٣)].

٢١ – " **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيِّئ في الأمة** " للألباني (ت ١٤٢٠هـ)[(٤)].

---

(١) هو ابن عبد الهادي الجرّاحي العجلوني أبو الفداء الدمشقيّ، محدّث الشام في أيامه، مولده بعجلون ومنشأه ووفاته بدمشق. معجم المؤلفين ٢/٢٩٢، والأعلام ١/٣٢٥.

(٢) هو محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت، البيروتي، عارف بالحديث، شافعيّ، اشتهر وتوفي في بيروت. معجم المؤلفين ١/٢٨٠.

(٣) هو محمد عَبْد الحَيّ بن محمد عبد الحليم الأنصاري أبو الحسنات اللكنوي الهندي،، عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية. الأعلام ٦/١٨٧.

(٤) هو محمد ناصر الدين بن نوح نجاتيين آدم أبو عبد الرحمن الأناؤوطي الأشقودري الدمشقي، الزاهد الورع، محدث العصر ومجد الدين، كثير التصانيف، ولد في مدينة أشقودرة عاصمة ألبانيا في ذلك الوقت سنة ١٣٣٢ هـ، وتوفي سنة ١٤٢٠ هـ. محمد ناصر الدين الألباني ص ٧.

المبحث الرابع

عدم عناية علماء الشيعة الإمامية لعلوم في ميدان علم الرجال

المطلب الأول

قلة عناية الشيعة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

المطلب الثاني

قلة عناية الشيعة لمعرفة التدليس والمدلسين

المطلب الثالث

عدم عناية الشيعة بجمع طرق الحديث وبيان علله

المطلب الرابع

قلة الجهود المبذولة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند الشيعة

المطلب الأول

قلة عناية الشيعة لمعرفة تواريخ الرواة في الوفيات

تعدّ معرفة وفاة الراوي أداة معينة على معرفة تحقق اتصال الإسناد، وقد اتخذ سلف الأمة من علماء أهل السنة الأداة للتحقق من ذلك، ومن ذلك ما ذكر أبو حاتم الرازي: " عن عُفَير بن معدان قال قدم علينا عمر بن موسى الوجيهى الـمِيْثَمي فاجتمعنا في مسجد حَمِص [(١)]، فجعل يقول حدثنا شيخكم الصالح خالد بن معدان فقلت: في أي سنة سمعتَ منه؟ فقال: سمعتُ منه في سنة ثمان ومائة. فقلت: وأين سمعتَ منه؟ قال: في غزاة إرمينية [(٢)]، فقلت له: اتق الله ولا تكذب، مات خالد بن معدان في سنة أربع ومائة فأنت سمعتَ منه بعد موته بأربع سنين، ولم يغز أرمينية قط، ما كان يغزو إلا الروم ".

ولا زال هذا ديدن علماء الأمة في تثبتهم ومعرفتهم لرواهم المعرفة التفصيلية خصوصاً لكبار الرواة حتى أن أكثر كتب التراجم عند أهل السنة تذكر تاريخ وفيات الرواة، لأن اتصال السند أحد شروط صحة السند. وهذا لايوجد في مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

ولكن العجب كل العجب ممن يكتفون بضعف الراوي أو وثاقته ولا يعيرون لمظنة الانقطاع أي اهتمام، إذ كيف تم توثيق أسانيد الكافي وغيره من الكتب ولا يوجد تاريخ ولادة الراوي ولا تاريخ وفاته في كتب الرجال عندهم؟ فأغلب كتب الأصول التي ترجمت للرواة لا تذكر وفاة الراوي إلا نادراً، فكيف نعلم بالانقطاعات؟ وإليكم إحصائية للكتب المهتمة بعلم الرجال عند الشيعة ومدى عنايتها في وفاة الراوي:

١ – البرقي: (صفر) من مجموع: (١٧٠٧) ترجمة.

٢ – النجاشي: (٢٤) من مجموع: (١٢٦٩) ترجمة.

٣ – فهرست الطوسي: (٢) من مجموع: (٩٠٩) ترجمة.

٤ – رجال الطوسي: (٢٢٥) من مجموع: (٦٤٢٩) ترجمة.

٥ – رجال الكشي: (٨) من مجموع: (٥٦٠) ترجمة.

وعلى ضوء هذا الإحصاء المجمل صار لدينا:

(٢٤+٢+٢٢٥+٨=٢٥٩) من مجموع: (١٠٨٧٤) ترجمة. وهذا النتائج المجمل لمجموع الرواة الذين ذكرتْ وفياتُهم في الأصول الرجالية، المتفق على كونها أصولاً تقريباً، يزيدون قليلاً أو ينقصون [(٣)].

فبعد أن خلصنا إلى أن ما ذكر لا يتجاوز (٢٥٩) راوياً، وأين وفاة (١٠٦١٥) راوياً؟ وهل تدارك

---

(١) حَمِصُ: بالفتح ثم الكسر والتخفيف، والصاد مهملة: قرية قرب خلخال من أعمال الشار في طرف أذربيجان من جهة قزوين. معجم البلدان ٢/٣٠٥.

(٢) إِرْمِينِيَةُ: بكسر أوله وبفتح، وسكون ثانيه، وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون، وياء خفيفة مفتوحة: اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال، والنسبة إليها أرمنيّ على غير قياس. وقيل: سمّيت أرمينية بأرمينا بن لنطا بن أومر بن يافث بن نوح، عليه السلام، وكان أول من نزلها وسكنها. معجم البلدان ١/١٦٠.

(٣) انظر: الجرح والتعديل عند الشيعة عرض ونقد دراسة تطبيقة ١/٣٨.

علماء الشيعة هذا الخلل وألفوا في ذكر الوفيات؟ الجواب لا.

ولهذا الخلل أثر كبير في الحكم على الرجال، إذ لا يمكن الجزم باتصال الأسانيد، ويكون الحكم على كثير من الأسانيد عندها من باب الرجم بالغيب!!. وإن هذا يؤكد ما قاله العاملي بأن إيراد الرواة كان من باب ذر الرماد في العيون.

أو كما قال: " والذي لم يعلم ذلك منه، يعلم أنه طريق إلى رواية أصل الثقة الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره مجرد التبرك باتصال سلسلة المخاطبة اللسانيّة، ودفع تعيير العامة الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم "[1].

(١) وسائل الشيعة ٣٠/٢٥٨.

المطلب الثاني

قلة عناية الشيعة لمعرفة التدليس والمدلسين

لقد اعتنى أهل السنة في مسألة التدليس والمدلسين حتى كلامهم على الرواة في كتب التدليس لا يكون عن خيال، بخلاف الذي عليه علماء الشيعة الإمامية. لأن الناظر لكتب التراجم الشيعية وخصوصاً الجوامع المتأخرة التي جمعتْ آلاف الرواة لا يجدها تنص على تدليس أحد من الرواة!!، بخلاف كتب المصطلح فإن كثيراً من علماء الشيعة الذين كتبوا في علم مصطلح الحديث يذكرون فصل "المدلس" ! [1].

فما السبب في إهماله في كتب التراجم وذكره في كتب المصطلح؟

فجوابه: إن كتب التراجم الشيعة وخصوصاً الأصول الأربعة لم تنص على تدليس أحد من الرواة قط، وذلك لعدم العناية بضبط الرواة، وعدم التفصيل في أحوالهم ومعرفة كيفية أدائهم للرواية لأنها ليست إلا كتب فهارس أو طبقات، وعلوم الجرح والتعديل منذ أن نشأتْ عند الشيعة إلى عصرنا هذا تُعَدّ من العلوم البدائية التي لم تتطور عند هذه الفرقة، فما يأتي به متأخر وهو تقليد لما ذكره المتقدمون منهم، وليس تجديداً وتحقيقاً، فمنزلهم واحد لا يخرجون عنه.

وإلا أيُعقل أن يكون في بعض كتب التراجم أكثر من خمسة عشر ألف راوٍ، ولا يكون فيها راوٍ واحدٍ موصوف بالتدليس المصطلح عليه في كتب المصطلح؟

أما كتب المصطلح التي تذكر التدليس فلم تأت بمثال واحد لراوٍ شيعي، بل كل الأمثلة والمصطلحات الحديثية التي تُذكر في كتبهم إنما هي مأخوذة للأمثلة من كتب أهل السنة والجماعة في علوم الحديث. فمَن كتب في علوم المصطلح من الشيعة، لم ينظر لواقع علوم الحديث الشيعية، ويؤصل القواعد من خلالها، وإنما اتبعوا ما في كتب المصطلح السنية وأخذوا كما هو.

وبعض الأمثلة مما يلي من كتبهم التي تكلم في مسألة التدليس:

١ – في كتاب " البداية في علم الدراية " لزين الدين العاملي.

عرَّف التدليس ثم ذكر أنواعه، ولم يذكر مثالاً واحداً من كتبه الرجالية للتدليس [2].

٢ – وكتاب " الرعاية لحال البداية في علم الدراية " له ايضاً.

وقد شرح فيه متنه " البداية في علم الدراية "، مع ذلك لم يجد مثالاً واحداً من كتبه لنوع التدليس[3].

٣– وكتاب " وصول الأخيار إلى وصول الأخبار " لحسين بن عبد الصمد الحارثي.

---

(١) نظر في كتاب: "رسائل في دراية الحديث " وفيه كتب حول علم المصطلح منها: البداية في علم الدراية ١/ ١٣٠، الرعاية لحال البداية في علم الدراية ١/ ٢٠٠، وُصول الأخيار إلى أصول الأخبار ١/ ٤١٤، الوجيزة في علم الدراية ١/ ٥٤٣، الفن الثاني من القواميس ٢/ ١٢٥، الوجيزة في علم دراية الحديث ٢/ ٥٤٥.

(٢) البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/ ١٣٠-١٣١.

(٣) الرعاية لحال البداية في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/ ٢٠٠-٢٠٢.

عرَّف التدليس ثم ذكر أقسامه بدون ذكر الأمثلة، بل اكتفى بذكر صيغ المعروفة عند أهل السنة [١].

٤- وكتاب " الوجيزة في علم الدراية " للشيخ البهائي. ولم يذكر فيه أي مثال [٢].

٥- وكتاب " الفن الثاني من القواميس " لملا آقا فاضل دربندي [٣].

وهذا الذي قد تكلم عن المدلس والتدليس، وفصل فيه حوالي خمس صفحات، لكن مع الأسف لم يذكر فيه أي مثال. بل احال إلى كلام أئمة أهل السنة مثل الشافعي ومسلم والبزار والخطيب [٤]

٦- وكتاب " فوائد الرجالية " للجوهري.

فصل الكلام في التليس لكنه نقل ما في كتب أهل السنة دون ذكر أي مثال من كتب الشيعة [٥].

٧- وكتاب " **أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية** "، لجعفر السبحاني.

أشار فيه للمدلس، ولم يجد أمثلة في كتب التراجم الشيعية لكي يذكره فاضطر لنقل الأمثلة من كتب أهل السنة [٦].

٨- وكتاب " **مقباس الهداية في علم الدراية** "، لعبد الله المامقاني.

٩- وكتاب " **طرائف المقال** " ، لعلي البروجردي [٧].

ذكر هؤلاء كلهم المصطلح " المدلس"، ولم يذكروا أي مثال من كتب الشيعية على التدليس[٨]. وعلى هذا سار بقية علماء الشيعة، وهذا المصطلح لا نجده إلا في كتب المصطلح للمتأخرين فقط.

وبعد هذا كيف سيَعرف العالم منهم تمييز المدلس أو معرفة طبقة التدليس من الرواة؟ ، ومن المكابرة والمحال أن يقول قائل لا يوجد عند الشيعة أي راوٍ موصوف بالتدليس مع وجود آلاف التراجم عندهم!!.

ومن جهة الثانية نري أن علماء أهل السنة والجماعة قد كتبوا حول المدلسين كتباً مستقلة لأهمية هذا البحث في علم مصطلح الحديث لتمييز الرواة بين المدلسين وغيرهم [٩].

---

(١) وصول الأخيار إلى وصول الأخبار – رسائل في دراية الحديث – ١/٤١٤-٤١٥.

(٢) الوجيزة في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ١/٥١٤.

(٣) هو آقا بن عابد بن رمضان بن زاهد الشيرواني الحائري، المعروف بالفاضل الدربندي فقيه إمامي. ولد ونشأ في دربند (بإيران) وأقام مدة في كربلاء ثم استقر في طهران إلى أن مات سنة ١٢٨٥ هـ. أعيان الشيعة٢/٨٧، معجم المؤلفين ٢/٣٠٤.

(٤) الفن الثاني من القواميس – رسائل في دراية الحديث – ٢/١٢٥-١٢٩.

(٥) الفوائد الرجالية ص ٢٠٥.

(٦) انظر: أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية ص ١١٤.

(٧) هو علي بن عبد الكريم بن علي الطباطبائي البروجردي، فقيه أصولي، توفي بأصبهان سنة ١٣٠٦ هـ. أعيان الشيعة ٤١/٣١٠، معجم المؤلفين ٧/١٢٨.

(٨) انظر: مقباس الهداية ١/٣٧٦، و طرائف المقال ٢/٢٥٥.

(٩) قد تقدم ذكر أسماء كتب أهل السنة حول معرفة التدليس والمدلسين في ص ٣٨٢.

المطلب الثالث

عدم عناية الشيعة بجمع طرق الحديث وبيان علله

صنف أهل السنة والجماعة في أنواع علوم الحديث في وقت مبكر، فكتبوا في علل الأحاديث وأبدعوا في هذا الباب، وأما الشيعة الإمامية فهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " لو طولب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن علي أو عن غيره لما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وليس لهم من الإسناد والعلم بالرجال الناقلين ما لأهل السنة " [(١)].

والمتأمل في واقع علوم الحديث عندهم يجد صدق ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية حيث أنهم يفتقرون لكثير من أساسيات هذا العلم كما مرّ سابقاً، فإن ذكر وفيات الرجل، والتدليس، والتصنيف في بيان الأحاديث المكذوبة ليس ذا أهمية عندهم، فكيف بعلم العلل الذي يُعدّ ذروة سنام علوم الحديث؟! حتى قال عنه الكجوري الشيرازي: " ومعرفته أجلّ علوم الحديث وأدقّها " [(٢)].

فهذا العلم لم يعرفه الشيعة إطلاقاً، ولم يصنفوا فيه أي مصنف؛ لأن علومهم الحديثية علوم بدائية بخلاف ما عليه أهل السنة والجماعة من التقدم في هذا الباب كما تقدم ذكره.

نعم! أن الشيعة ذكروا مصنَّفات كثيرة لأصحابهم قد أطلقوا عليها مسمى " علل "، إلا أنهم لم يذكروا لنا عن أي علل يتكلمون فيها.

مثال ذلك ما ساقه النجاشي: في ترجمة ابن دُول القمي [(٣)]، فعدّ مؤلفاته وذكر منها: " كتاب العلل ".

وكذا في ترجمة أحمد بن محمد بن عمار [(٤)]، وعلي بن الحسن بن علي بن فضَّال، وعلي بن أبي سهل حاتم [(٥)]، لكل منهم كتاباً سمّاه بـ" كتاب العلل ".

وكذا في ترجمة يونس بن عبد الرحمن " كتاب العلل الكبير " [(٦)].

ومن تأمل في هذه الكتب لا يمكنه الجزم بنوع هذه العلل فقد تكون علل الأحكام، أو علل الشريعة، أو علل الحديث، أو علل التقية، لأننا لا نملك من هذه الكتب إلا أسمائها فقط.

ومن عاين في كتب المصطلح الشيعة نجدها تنص على ما يسمى " المعلل " دون الإشارة إلى كتب في هذا المجال من علماء الشيعة فالحال هنا يشبه الحال في باب " التدليس " السالف الذكر، ودون الإشارة

---

(١) منهاج السنة النبوية ٣/٥٠٥.

(٢) الفوائد الرجالية ص ٢٠٥.

(٣) هو أحمد بن محمد بن الحسين بن دُول القمي، فاضل إمامي، أورد العاملي أسماء ٧٧ كتابا له. وقال الأستراباذي: له مئة كتاب. رجال النجاشي ١/٢٣٢، وأعيان الشيعة ٩/٣٩١، والأعلام ١/٢٠٨.

(٤) هو أحمد بن محمد بن عمار، أبو علي، فاضل إمامي عارف بالحديث والأصول. من أهل الكوفة، مات سنة ٣٤٦ هـ. رجال النجاشي ١/٢٤٢، ومعجم المؤلفين ٢/١٣٧، والأعلام ١/٢٠٨.

(٥) هو أبو الحسن القزويني، فقيه محدث، تنقيح المقال ٢/٢٦٣، ورجال النجاشي ٢/٩٢، ومعجم المؤلفين ٧/٥٥.

(٦) رجال النجاشي ٢/٤٢٠.

لكتب خاصة في هذا الباب.

وإن وجد للإمامية كتاب علل فهو كتاب " الأخبار الدخلية ومستدركاته " لشيخهم محمد تقي التستري [١]، وهو يتكلم عن الأخبار التي يشهد التاريخ بتحريفها أو الأخبار المحرفة بشهادة السياق، وذكر فيه بعض الأخبار الموضوعة بزعمه، والأدعية المحرفة وهكذا، والكتاب لرجل معاصر، وقد اعترض عليه كثير من علماء الشيعة منهم: السبحاني الذي يدعي أنه كتاب لتمحيص تراث أهل البيت لم نجده إلا مقلداً لأهل السنة، وسالكاً مسلكاً مخالفاً لما عليه علماء الشيعة [٢].

وكذا قال عنه ياسين الموسوي [٣]: " والغريب موقفه في ذلك الكتاب من الأخبار فكأنه تأثر ببعض علماء السنة الذين كتبوا في الأخبار الدخلية والموضوعة فأراد أن يجاريهم بأحاديثنا، وهو مسلك غير صحيح في دراسة الأخبار والأحاديث، وخرقاً للسنة المتبعة بين علماء السلف الصالح في فهم الأحاديث ومعرفة السقيم من المستقيم، والصحيح من الضعيف، والمعتبر من الموضوع " [٤].

فهل يمكن أن نقول أن للشيعة كتباً في العلل وهم لم يؤلفوا إلا كتاباً واحداً لرجل معاصر وقد ردوا هم بأنفسهم على هذا الكتاب.

ثم مسألة جمع الطرق عند الشيعة لا نجد فيها أي كتاب. لأن أكثر أسانيدهم هي من طريق واحد لا ثاني له، وهذا هو الأصل عندهم، فإن روى زرارة بن أعين حديثاً عن إمام لا نجد له من أصحاب الإمام مشاركاً به، ولا نجد هذا الحديث يروي عن زرارة بن أعين إلا من تلميذ واحد وهكذا حتى يصل الحديث إلى المصنف، وهذا في جل أحاديث الشيعة المروية في أصولهم، فأغلب أحاديثهم آحاد في جميع الطبقات.

ولا ندعي عدم وجود رواية لها طريق أو اثنين أو أكثر عند الشيعة، إلا أننا نؤكد أن هذا غاية في الندرة، بل هو شيء لا يذكر بالنسبة لمجموع أحاديثهم حتى في العقائد، ولهذا لم يؤلف الشيعة كتباً تجمع طرق الحديث لتقارن بين الأسانيد المعتمدة للمتن الواحد، بخلاف ما صنفه علماء أهل السنة والجماعة.

مع أننا نعرف أن للإسناد أهمية كبرى في معرفة صدق الخبر وسلامة وصوله إلينا، فإن تعددت الأسانيد تمكن الباحث من المقارنة بينها، فبها يتبين لنا خطأ الراوي من صوابه، ومعرفة الزيادة في الإسناد أو المتن من عدمها، وهذا ما تميز به أهل السنة والجماعة، فأكثر الأحاديث عندهم لها طرق مختلفة.

فليس للشيعة الإمامية أي قاعدة علمية سابقة مما خلفه علمائهم، وأدى هذا لوجود خلل كبير في الحكم على الروايات، فكيف يمكن للباحث أن يقوي حديث لا يُعرف له طريق آخر؟ وكيف سيحكم على حديث وهو لا يملك كتباً نقدية تعلل الأحاديث؟.

---

(١) هو محمّد تقي بن الشيخ محمّد كاظم بن الشيخ محمّد علي التستري، ولد بمدينة النجف الأشرف سنة ١٣٢٠ هـ، عالم مصنّف بارع مجتهد، مؤلف مكثر ، توفي بمدينة تستر سنة ١٤١٤ هـ. موسوعة احاديث أهل البيت ٤١٦/١٢، و www.al-shia.org

(٢) الحديث النبوي بين الرواية ص ٧٢.

(٣) هو ياسين بن حسن بن عبد الله بن علي الموسوي النحوي، فاضل أديب شاعر، توفي سنة ١٤١٠ هـ. www.musawi-nahwi.com

(٤) تعليقه على كتاب "النجم الثاقب" للطبرسي ١٧٨/٢.

المطلب الرابع
قلة الجهود المبذولة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند الشيعة

تُعد مسألة تحقيق الإسناد وتمييز الصحيح من الضعيف من أكبر المعارك العلمية في التراث الشيعي الذي انقسم حيال هذه المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى عدم الصحة كل ما في كتب مذهب الشيعة الإمامية، فكل الكتب عندهم قابلة لمناقشة أسانيدها ويُسمى هذا الاتجاه بالأصولي.

الفريق الثاني: يرى صحة ما في الكتب الشيعة وعلى رأسها الكتب الأربعة، ويحذر مَن يحقق ويعمل على غربلة التراث، ويدعي هذا الخط أنه على طريق سلف الشيعة الأوائل!، ويسمي هذا الاتجاه بالأخباري.

قلنا: القوم سواء منهم الأصولي والإخباري، لا يميز بين صحيح الحديث وضعيفه، لأن إذا أتينا إلى المدرسة التي تدّعي التحقيق والتدقيق وهي **الأصولية**، وسألنا منظريها هل ألف أحدهم كتاباً يجمع فيه الأحاديث الضعيفة أوالموضوعة وبيّن بطلانها؟ فجوابهم لا، علماً بأن هذه المدرسة وُجدت منذ عصر ابن المطهّر الحلي وشيخه ابن طاووس!.

أما المدرسة **الإخبارية** فترى أن هذا العمل من المنكرات، بل قالوا بأن علماء أهل السنة هم الذين اخترعوا علم الجرح والتعديل لردّ سنة الأئمة المعصومين وفتاواهم، وقد ذهبوا إلى عدم الحاجة إليه، واستدلوا على ذلك بوجوه تجاوزتْ عشرين وجهاً، وأهم تلك الوجوه سبعة [1].

فهذا الحرّ العاملي من الأخباريين يحذر الأصوليين من هذا المنهج قائلاً لهم: أنه يستلزم ضعف أكثر الأحاديث، التي قد عُلم نقْلها من الأصول المجمع عليها، لأجل ضعف بعض رواتها، أو جهالتهم، أو عدم توثيقهم، فيكون تدوينها عبثاً، بل محرّماً، وشهادتهم بصحتها زوراً وكذباً ويلزم بطلان الإجماع الذي علم دخول المعصوم فيه أيضاً ...، بل يستلزم ضعف الأحاديث كلها عند التحقيق؛ لأن الصحيح عندهم: (**ما رواه العدل الإمامي الضابط في جميع الطبقات**) ولم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق، وهو لا يستلزم العدالة قطعاً، ... فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا، لعدم العلم بعدالة أحد منهم، إلا نادراً ففي إحداث هذا الاصطلاح غفلة من جهات متعددة، كما ترى " [2].

بل عدّ أحد علماء الشيعة أن ما قام به أحد المعاصرين وهو محمد البهبودي من تحقيقه لكتاب الكافي حتى طرح منه الضعيف وسمّاه " صحيح الكافي " جريمة بحق المذهب.

---

(١) قد تقدم ذكر هذه الوجوه السبعة مع الرد عليه من أهل السنة بالتفصيل. انظر: ص ٣١٤-٣١٦.

(٢) وسائل الشيعة ٢٤٩/٣٠، بتصرف يسير.

يقول عبدالرسول الغفار [١]: " هذا محمد باقر البهبودي قد صير " الكافي " في ثلاثة اجزاء صغيرة وسماه بـ" صحيح الكافي "،ثم عاد طبعة تحت عنوان " زبدة الكافي " ظناً منه أنه يحسن صنعاً، وما يدري أن ذلك إساءة كبيرة إلى التراث الشيعي، بل إساءة إلى أهل البيت عليهم السلام " [٢].

وقال أيضاً: " نهج فيه طريقاً غير مرضي، أسقط ما يقاربه نصف أحاديث الكتاب، واختار الصحيح حسب مذاقه الخاص، ولا أحسبه يجيد هذا الفن أو يحسن اختياره ...، الذي اختزل كتاب الشيخ من غير أن يستند في عمله ذلك على منهج علمي صحيح، أو مبني واضح سليم، حتى يعذر فيما صنفه في كتابه " صحيح الكافي "، الذي يعد من أحد مساوئه التي لا تغتفر، وسبيله إنما ينطوي تحت شعار خالف تعرف " [٣].

والغريب من هذ الباب أن بعض المتعصبة من الشيعة عدّ التأليف في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة من النقائص !!

يقول محمد الحسيني القزويني [٤] ذاماً لمنهج أهل السنة قائلاً: " وقد ألف القوم كتباً عديدة في هذا الموضوع منها: الضعفاء الكبير للبخاري، والضعفاء والمتروكون للنسائي، والضعفاء الكبير للعقيلي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، والمجروحين لابن حبّان، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، والضعفاء والمتروكون للدارقطني، ومعرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لابن القيسراني، والأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجوزقاني، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، والموضوعات للصاغاني، والمغني في الضعفاء للذهبي ... " – إلى أن ذكر أسماء غيرها من كتب أهل السنة، ثم قال: – " هذا كله يدل على وجود أحاديث موضوعة كثيرة اصطنعتها الأيدي الصنيعة وبثتها بين أحاديثهم " [٥].

وهكذا يقلب الحق باطلاً، والمعروف منكراً، فعدّ كل هذا العطاء والجهد والتحقيق وتطهير السنة مما علق بها من أسباب الذم!، وما هو إلا الحسد.

بل لم يكتف هذا الرجل بذلك بل بين المنهج المرضي عنده قائلاً: " إلا أن للشيعة الإمامية ميزات في هذا الصعيد إذ لم يقعوا في الشراك الذي وقع فيها علماء المذاهب الإسلامية الأخرى، حيث إن الأئمة الأطهار عليهم السلام قد تصدوا لهذه الظاهرة من أول يوم انتشر فيه الحديث وأعطوا كل ذي حق حقه. فلما رأوا أن عدة من أصحاب الأهواء الباطلة والآراء الفاسدة أخذوا يتلاعبون في الأحاديث الشريفة، ويحرفون الشريعة النبوية ويدسون في آثار العترة الطاهرة، أعلنوا التبري منهم ووصفوهم بالكذابين والوضّاعين، ولعنوهم أشد اللعن، ليسقط صدقهم ويذهب بهائهم عند الناس، وأمروا الشيعة بعدم الأخذ عنهم لكي تمحص الأحاديث من الدسائس والحقائق المنكرات " [٦].

---

(١) أحد المعاصرين، لم أعثر على ترجمته.

(٢) الكليني والكافي ص ٤٣٢.

(٣) انظر المصدر السابق: ص ٤٤٣–٤٥٦، بتصرف.

(٤) هو محمد مهدي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن الحسين الحسيني معز الدين أبو جعفر القزويني. توفي سنة ١٣٠٠ هـ. معجم المؤلفين ١٣/٢٦.

(٥) مقدمة تحقيق كتاب سمّاه " المقال في علم الرجال " لأبي الهدي الكلباسي، ١/١١، بالتصرف.

(٦) المصدر السابق ١/١٢.

ولنا حق أن نسأل هذا الرجل أين نجد الأحاديث التي وصفت أصحابها بـــ" **أصـــحاب الأهـــواء الباطلة والآراء الفاسدة أخذوا يتلاعبون في الأحاديث الشريفة، ويحرفون الشريعة النبوية ويدسون في آثار العترة الطاهرة، أعلنوا التبري منهم ووصفوهم بالكذابين والوضّـــاعين، ولعنـــوهم أشـــد اللعن**"؟

فجوابه: إنها في أصح وأحسن وكل مجاميع الشيعة الحديثية، نجدها منتشرة لا يعرف الناظر مـــا هـــو الصحيح من المكذوب؟ فبأي شيء تميز هذا الرجل وما هو الشراك الذي وقع فيها علماء المذاهب الإســـلامية الأخرى، ونجى منه هو؟

وعلى عكس هذا التطرف نجد غيره من محققي الشيعة وهو محمد صادق بحرالعلوم [١] وهـــو يـــصف الجهود في الذب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم قائلاً: " أفرد جماعة من العلماء المتأخرين كتبا في الأحاديث الموضوعة وحدها جمعت من كتب المتقدمين في التواريخ والعلل، وكتب الرجال في الضعفاء وكتـــب الجـــرح والتعديل، واشتهرت هذه المؤلفات وعمّ نفعها، وازدادت مادتها بازدياد ما حدث من الأباطيل في كـــل جيـــل، فتعقبها أهل الاستقراء التام من الحفاظ ودوّنوها في كتبهم، وفندوا علة كل حديث منها ثبت عندهم وضـــعفه، فرووه بسنده، وأبانوا عن عواره، وزيفوا نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ... " [٢].

ولكنه لما أراد ذكر هذه الجهود، ساق الكتب التي ألفها أهل السنة والجماعة، ولم يذكر فيها مؤلفـــات للشيعة!، لأنه لا يعرف لهم مؤلفات في هذا الباب.

وكذا اعترف به عبد الهادي الفضلي [٣] حيث قال: " ويسجل لعلماء الحديث من أهل السنة مـــأثرة علمية جليلة هي تأليفهم في الموضوعات ... " [٤].

ثم ساق الفضلي أيضاً بعض مؤلفات أهل السنة والجماعة ولم يذكر للشيعة مؤلفات إلا ما ألفه المعاصر هاشم معروف الحسني في كتابه " الموضوعات في الآثار والأخبار "، مع أن كتابه لم يجمع فيه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة غير أنه وضع فيه القواعد العامة في كيفية معرفة الأحاديث المكذوبة، وبين فيه بعض أسباب وضع الحديث.

وإن ألف أحدهم طعنوا فيه وقالوا كما قال عبد الرسول عن البهبودي كما تقدم آنفاً. فالسؤال قـــائم أين مراجعهم الكبار عن التأليف في هذا المضمار المهم، ولماذا لم يؤلفوا طيلة هذه القرون؟

وإذا قال قائل: ماذا عن كتاب " مرآة العقول " و " ملاذ الأخيار " لملا بـــاقر المجلـــسي، وكتـــاب " صحيح الكافي " و" صحيح الفقيه " للبهبودي، وهذه الكتب ذكرت الأحاديث مع بيان درجتها؟

---

(١) هو محمد صادق بحر العلوم النجفي من أعلام علماء العراقيين في عصرنا عند الشيعة، صاحب تاليفات عديدة، تـــوفي ســـنة ١٣٩٩ هـــ. ar.wikipedia.org

(٢) انظر: مقدمة تحقيقه لكتاب " تكلمة الرجال " لعبد النبي الكاظمي.

(٣) هو الدكتور عبد الهادي بن ميرزا محسن بن سلطان محمد البصري الأحسائي النجفي، واشتهر بالعلامة الفضلي، والـــدكتور الفضلي، رجل ديّن عراقي من أصل سعودي. توفي سنة ٢٠١٣م. ar.wikipedia.org

(٤) انظر: أصول الحديث ص ١٦.

فنقول لهم:

أولاً: إن أصحاب هذه الكتب كلهم من المتأخرين، فأين المتقدمون من هذا الفن، وهذا أهم ما في الأمر، هل اُكتشف هذا بعد اثني عشر قرناً؟

ثانياً: إن أصحاب هذه الكتب إذا حكموا على حديث مّا، لا يذكرون سبب الضعف أو سبب الصحة، وهذا مما تعجب منه الشيخ الشيعي حسين الساعدي حيث قال عن حديث: " قال المجلسي في مرآة العقول: " الحديث ضعيف "، ولا أعرف مستند الضعف، ولم أجد في سلسلة السند من الضعفاء أحداً ! " [1].

ثالثاً: هذه الكتب لا تدخل فيما نحن فيه؛ إذ أن القصد هنا ما ألفه الشيعة في الأحاديث الضعيفة أو المكذوبة، فـ" مرآة العقول " و" ملاذ الأخيار " لا تعدو كونها شروحاً حديثية، وأما البهبودي قد سبق الكلام عليه [2].

(١) المعلى بن خنيس ص ١٦٠، والحديث في مرآة العقول ٤٢٨/٨.

(٢) انظر لتفصيل هذه البحوث كتاب: الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية عرض ونقد دراسة التطبيقية على ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخُوئي، ص ٣٧-٥٢.

الباب الثالث

وجوه الاختلاف في علوم الحديث بين أهل السنة والشيعة

ويشتمل هذا الباب على مبحثين

المبحث الأول

الاختلاف في المصادر الحديثية وأصولها بين أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

الاختلاف في اعتبار المصادر الحديثية بين أهل السنة والشيعة والمقارنة بين مذهبهما

المطلب الثاني

الاختلاف في أصول الحديث بين أهل السنة والشيعة والمقارنة بين مذهبهما

المبحث الثاني

الاعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

أشهر أئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند أهل السنة

المطلب الثاني

أشهر أئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند الشيعة

المطلب الثالث

اعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

المبحث الأول

الاختلاف في المصادر الحديثية وأصولها بين أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

الاختلاف في اعتبار المصادر الحديثية بين أهل السنة والشيعة
والمقارنة بين مذهبهما

المطلب الثاني

الاختلاف في أصول الحديث بين أهل السنة والشيعة
والمقارنة بين مذهبهما

المطلب الأول

الاختلاف في اعتبار المصادر الحديثية بين أهل السنة والشيعة والمقارنة بين مذهبهما

لابد لنا أن نعرف أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه ومَن تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبةً؛ لأمرين.

أحدهما: أنهم كانوا في بدء الحال وقد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم [١]، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين: تدوين الآثار، وتبويب الأخبار؛ لما انتشر العلماء بالأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار.

وذُكر قبل ذلك كيف نشأت السنة وتطوَّرت، مع ذكر سبعة مراحل تدوينها عند أهل السنة [٢].

وأما الشيعة فقد قُسم تاريخ تدوين السنة عندهم إلى خمسة أدوار [٣].

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتلقون كل ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويحفظونه ويعملون بما فيه من أحكام، ولقد بلغ من شدة حرصهم على تتبع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنهم كانوا يجتهدون في ألاَّ يفوتهم شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم، لدرجة أنهم حينما كانتْ تحبسهم المشاغلُ عن حضور مجالسه صلى الله عليه وسلم، كانوا يتناوبون حضور تلك المجالس، بمعنى أن يحضر البعض اليوم، والبعض الآخر غداً، على أن يتبادلوا ما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **" كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النـــزول على رسول الله صلى الله عليه و سلم، ينـــزل يوما وأنزل يوما فإذا نَزلتُ جئتُه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك ..."** [٤].

هذا بالإضافة أيضاً من مظاهر عناية الصحابة بالسنة؛ حيث إنه قد سارع الكثير منهم إلى تدوينها في الصحف صيانة لها من النسيان [٥].

---

(١) يعني حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، الذي تقدم في التمهيد تحت عنوان: " تدوين السنة عند أهل السنة والشيعة الاثني عشرية ومؤلفاتهما " في ص ٤٣.

(٢) انظر: في التمهيد تحت عنوان: " مراحل تدوين السنة عند أهل السنة " في ص ٤٦–٥٢.

(٣) انظر: في التمهيد تحت عنوان: " مراحل تدوين السنة عند الشيعة الاثني عشرية " في ص ٥٦–٦٧.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم: باب التناوب في العلم برقم (٨٩).

(٥) انظر تحت عنوان: " نماذج من الصحف التي دونها الصحابة رضي الله عنهم ": ص ٤٦–٤٨.

وجلس كثير من الصحابة للتحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل: أبي هريرة، وأنس، وجابر، وعبد الله بن عمرو، وغيرهم، وتخرّج في مدرستهم [1] جم غفير من التابعين، كانوا فيما بعد هم جنود السنة المخلصين الذين يروونها ويدافعون عنها، ويردّون عنها كيد الطاعنين، ويعلّمونها لمن بعدهم.

ثم أهم خصائص تدوين السنة في عصر الصحابة التشدد في الرواية، وحفظ السنة في الصدور، وفي الكتب مع العمل على نشرها وتعليمها لمن بعدهم، بالإضافة إلى تكوين المدارس العلمية، والقيام بالرحلات العلمية.

فإذا انتقلنا إلى عصر التابعين سنجد هذه الخصائص مستمرة وباقية، بل وتزداد تأكيداً ورسوخاً، مع اتساع حركة الكتابة بينهم.

فمن التابعين الذين كتبوا الحديث: عروة بن الزبير، والزهري، وهمام بن منبه [2]، ومجاهد بن جبر، وأبو الزبير المكي، وخالد بن معدان الكلاعي، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وعبد الرحمن الأعرج [3]، وغيرهم كثير يضيق المقام عن حصرهم.

إذن فجيل الصحابة قد كتب السنة، وكذلك التابعين مَن بعدهم، وأصبح تدوين السنة في مرحلة مبكرة حقيقة لا ينكرها إلا جاحد.

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى القرن الثاني، وفيه كان كثير من التابعين وأتباعهم، فسَنَجِد الكتابة قد انتشرت بشكل كبير جدا، وكثُرَ عددُ الكاتبين إلى درجة لا تُحصى، بل وتزاحموا إلى درجة لا نعرف معها أيهم كان أسبق بالكتابة، فصنّف في القرن الثاني ابن جريج، ومالك بن أنس، وموسى بن عقبة [4]، ومحمد بن اسحاق، والربيع بن صبيح [5]، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وحماد بن سلمة بن دينار، والأوزاعي، ومعمربن راشد [6]، وعبد الرزاق الصنعاني، وهُشيم [7]، وأبو داود الطيالسي، والإمام الشافعي، والأخيران توفيا في مطلع القرن الثالث، ولكن جُل حياهما وإنتاجهما العلمي كان في القرن الثاني بنفس الخصائص التي تحدثنا عنها في عصر الصحابة والتابعين، وتميز هذا القرن أيضاً بظهور المصنفات المختلفة في العلوم الإسلامية.

---

(١) قد ذكر مدارس الصحابة محمد مصطفى الأعظمي في كتابه " دراسات في حديث النبوي وتاريخ تدوينه " ١/ ٥٠-٥٤.

(٢) هو ابن كامل الصنعاني، أبو عتبة أخو وهب، ثقة، مات سنة ١٣٢ هـ على الصحيح. السير ٣١١/٥، والتقريب ٣٢١/٢.

(٣) هو ابن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، مات سنة ١١٧ هـ. السير ٦٩/٥، والتقريب ٥٠١/١.

(٤) هو ابن أبي عيّاش الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصحّ أن ابن معين ليّنه، مات سنة ١٤١ هـ، وقيل بعد ذلك. السير ١١٤/٦، والتقريب ٢٨٦/٢.

(٥) هو السعدي البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرامَهرمزي: هو أول من صنّف الكتب بالبصرة، مات سنة ١٦٠ هـ. التقريب ٢٤٥/١.

(٦) هو أبو عروة الأزدي مولاهم، البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدّث به البصرة، مات سنة ١٥٤ هـ، وهو ابن ٥٨ سنة. السير ٥/٦، والتقريب ٢٦٦/٢.

(٧) هو هُشَيم بن بَشير بن القاسم بن دينار السّلمي، أبو معاوية ابن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ١٨٣ هـ، وقد قارب ٨٠ سنة. السير ٢٨٧/٨، والتقريب ٣٢٠/٢.

ثم انتقلنا بعد ذالك إلى القرن الثالث الهجري، ونستطيع أن نعتبره كما اعتبره العلماء العصر الذهبي للسنة، لأنَّ هذا هو العصر الذي تميز فيه صحيح السنة من ضعيفها، كما تميز هذا العصر باستقرار السنة المطهرة في بطون الكتب وعلى رأسها الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد وغيرها، وهكذا استمرت حلقات السنة في تتابع مستمر، وسارت في رحلة مباركة، تحوطها الرعاية والصيانة والحفظ بجهود جبارة لعلماء أفذاذ، من لدن أستاذها الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى حفظتْها لنا تلك الكتبُ المباركة التي بين أيدينا الآن.

لقد عاشت السنة المباركة في صدر هؤلاء الكرام وكتبهم، حتى سلموا لنا الإمانة الغالية خالية من كل شبهة، بعيدة عن كل ريب، محفوظة ومصونة بفضل الله تعالى، ثم بجهود هؤلاء الكرام البررة،جزى الله علماء أهل السنة عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

مصادر الحديثية عند أهل السنة

أما مصادر الحديثية أو المصنفات عند أهل السنة فهي التي نقلت لنا ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف في خُلُقه، أو خِلْقَته. بالإضافة إلى ما نقل لنا من الآثار عن الصحابة أو التابعين أو من بعدهم.

ومن **أهم مصادر الحديثية عند أهل السنة** سأذكرها حسب ترتيب الزمن وهي ما تلي:

١– الموطأ: لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩ هـ).

٢– مسند عبد الله بن المبارك: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (ت ١٨١ هـ).

٣– الآثار: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢ هـ) [١].

٤– الآثار: لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) [٢].

٥– مسند الشافعي: لمحمد بن إدريس أبي عبد الله القرشي المطلبي، الشافعي (ت ٢٠٤ هـ).

٦– مسند الطيالسي: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ).

٧– مصنف عبد الرزاق: لعبد الرزاق بن همام أبي بكرالحميري الصنعاني (ت ٢١١ هـ).

٨– مسند الحميدي: لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي (ت ٢١٩ هـ) [٣].

---

(١) هو ابن حبيب الكوفي البغدادي، فقيه أصولي، مجتهد محدث حافظ، عالم بالتفسير والمغازي وأيام العرب. ولد بالكوفة وتفقه على أبي حنيفة رحمهما الله. ميزان الاعتدال ٤٤٧/٤، وتذكرة الحفاظ ٢٦٩/١.

(٢) هو ابن فرقد، من موالي بني شيبان، أبو عبد الله الشيباني، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة فغلب عليه مذهبه. تاريخ بغداد ١٧٢/٢، والسير ١٣٤/٩، وميزان الاعتدال ٥١٣/٣.

(٣) هو القرشي الأسدي المكي، ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره. السير ٦١٦/١٠، والتقريب ٤١٥/١.

٩ – سنن سعيد بن منصور: لسعيد بن منصور أبي عثمان الخراساني (ت ٢٢٧ هـ) [١].

١٠ – مسند ابن الجعد: لعلي بن الجَعْد الجَوْهَري (ت ٢٣٠ هـ) [٢].

١١ – مسند ابن أبي شيبة: لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (ت ٢٣٥ هـ).

١٢ – مصنف ابن أبي شيبة: له أيضاً.

١٣ – مسند إسحاق بن راهويه: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي أبي يعقوب المروزي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨ هـ).

١٤ – مسند أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ).

١٥ – مسند عبد بن حُمَيد: لعبد بن حميد بن نصر الكِسِّي (ت ٢٤٩ هـ).

١٦ – سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ).

١٧ – صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ).

١٨ – صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج القشيري أبي الحسين النيسابوري (ت ٢٦١ هـ).

١٩ – سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣ هـ).

٢٠ – سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥ هـ).

٢١ – سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ).

٢٢ – مسند البزار: لأبي بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ).

٢٣ – مسند أبي بكر الصديق: لأبي بكر أحمد بن علي المروزي (ت ٢٩٢ هـ) [٣].

٢٤ – السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي أبي عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣ هـ).

٢٥ – سنن الصغرى: له أيضاً.

٢٦ – مسند أبي يعلى الموصلي: لأبي يعلى أحمد بن علي التميمي (ت ٣٠٧هـ) [٤].

٢٧ – معجم أبي يعلى الموصلي: له أيضاً.

٢٨ – مسند الروياني: لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت ٣٠٧ هـ) [٥].

٢٩ – المنتقى: لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ).

٣٠ – تهذيب الآثار: لمحمد بن جرير بن يزيد الآملي، أبي جعفر الطبري (ت ٣١٠ هـ).

٣١ – صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري

---

(١) هو ابن شعبة أبو عثمان الجوزجاني، نزيل مكة، ثقة مصنِّف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به. السير ١٠/٤٥٩، والتقريب ٢/٣٣.

(٢) هو ابن عبيد البغدادي، ثقة ثبت، رُمي بالتشيع. التقريب ٢/٣٣.

(٣) هو ابن سعيد بن إبراهيم أبو بكر القاضي، ثقة حافظ، وله نحو من ٩٠ سنة. التقريب ١/٢٢.

(٤) هو محدث الـمَوصِل، فهو أكبر من النسائي بخمس سنين، وأعلى إسناداً منه. تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٧، والسير ١٤/١٧٤.

(٥) هو محدث، حافظ، مسند، فقيه، طاف البلاد، وسمع بالبصرة، من آثاره: المسنَد، وتصانيف في الفقه. السير ١٤/٥٠٧.

(ت ٣١١ هـ).

٣٢– مسند أبي العباس: لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج النيسابوري (ت ٣١٣هـ).

٣٣– مستخرج أبي عوانة: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ) [1].

٣٤– مسند عائشة: لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، السجستاني (ت ٣١٦ هـ) [2].

٣٥– شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ) [3].

٣٦– شرح معاني الآثار: له أيضاً.

٣٧– المسند: لهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي (ت ٣٣٥ هـ) [4].

٣٨– مسند عمر بن الخطاب: لأبي بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس النجاد البغدادي الحنبلي (ت ٣٤٨ هـ) [5].

٣٩– معجم الصحابة: لأبن قانع عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق أبو الحسين الأموي (ت ٣٥١ هـ) [6].

٤٠– صحيح ابن حبان: لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ).

٤٢– مسند الشاميين: لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) [7].

٤٣– المعجم الكبير.

٤٤– والمعجم الأوسط.

٤٣– والمعجم الصغير: له أيضاً.

٤٦– عمل اليوم والليلة: لأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن بن بُدَيْح، الدِيْنَوري، المعروف بـ " ابن السُنِّي " (ت ٣٦٤ هـ) [8].

---

(١) هو ابن إبراهيم النيسابوريّ الشافعي، الإمام الحافظ الكبير الجوَّال. السير ٤١٧/١٤، والبداية والنهاية ١٥٩/١١.

(٢) هو ابن أبي داود السجستاني، أبو بكر الازدي، محدث، حافظ، مقرئ، مفسر، مشارك في بعض العلوم. تاريخ بغداد ٤٦٤/٩، والسير ٢٢١/١٣.

(٣) هو الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها. السير ٢٧/١٥، والبداية والنهاية ١٧٤/١١.

(٤) هو أبو سعيد التركي، الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال. السير ٣٥٩/١٥، وتذكرة الحفاظ ٨٤٨/٣.

(٥) هو الإمام، المحدث، الحافظ، الفقيه، المفتي، شيخ العراق، سمع أبا داود السجستاني ارتحل إليه، وهو خاتمة أصحابه. تاريخ بغداد ١٨٩/٤، والسير ٥٠٢/١٥، وميزان الاعتدال ١٠١/١.

(٦) هو الإمام، الحافظ، البارع، الصدوق. السير ٥٢٦/١٥، وميزان الاعتدال ٥٣٢/٢.

(٧) هو الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين، اللخمي، الشامي، صاحب المعاجم الثلاثة. وفيات الأعيان ٤٠٧/٢، والسير ١١٩/١٦، وميزان الاعتدال ١٩٥/٢.

(٨) هو أبو بكر الهاشمي الجعفري، الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال. السير ٢٥٥/١٦، والعبر ٣٣٢/٢.

٤٧- **سنن الدارقطني:** لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥ هـ).

٤٨- **المستدرك على الصحيحين:** لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ).

٤٩- **مسند أبي حنيفة:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).

٥٠- **مسند الشهاب:** لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت ٤٥٤ هـ) [١].

٥١- **والسنن الكبرى:** لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ).

٥٢- **والسنن الصغرى.**

٥٣- **ومعرفة السنن والآثار.**

٥٤- **وشعب الإيمان**، له أيضاً.

٥٥- **شرح السنة:** لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠ هـ) [٢].

هذا وهناك مصادر أخرى في الحديث وقد حذفتها عمداً لاختصار البحث [٣].

الاحتجاج بالحديث الصحيح والضعيف عند أهل السنة:

أما الاحتجاج **بالحديث الصحيح** عند أهل السنة فوجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومَن يُعتَدّ به مِن الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يَسَع المسلم ترك العمل به [٤].

وأما **الحديث الضعيف** فقد اتفق أهل العلم في حكم الاحتجاج به على الأمور التالية:

١- لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في العقائد، ولا بأصولِ العبادات أو المعاملات.

٢- لا يجوز الاعتماد على الحديث الضعيف في بناءِ الأحكامِ العملية المشهورة.

٣- لا يجوز العمل بالحديث الذي اشتد ضعفه أو ما كان موضوعا مطلقا؛ لا في أحكامٍ شرعية، ولا في فضائلِ الأعمال، ولا تحلُّ روايتُه إلا على سبيلِ القدحِ والتنفير منه.

واختلفوا فيما سوى ذلك في الأخذ بالحديث الضعيف على ثلاثة مذاهب، وتقدم ذكرها مفصلاً [٥].

---

(١) هو مؤرخ، مفسر، من علماء الشافعية. وكان كاتبا للوزير الجَرْجَرائِي (علي بن أحمد) بمصر في أيام الفاطميين، وأرسل في سفارة إلى الروم، فأقام قليلا في القسطنطينية، وتولى القضاء بمصر نيابة، وتوفي فيها. الأعلام ١٤٦/٦.

(٢) هو الشيخ، الإمام، العلامة، القدوة، الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة،البغوي، الشافعي، المفسر، صاحب التصانيف. وفيات الأعيان ١٣٦/٢، والسير ٤٣٩/١٩، والأعلام ٢٥٩/٢.

(٣) قد ذكرها المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي بالتفصيل، انظر: ص ١١١-٢١٥.

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٦٦، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ١٧١ بتصرف.

(٥) قد ذكرت هذه المذاهب بالتفصيل تحت عنوان: " حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف عند المحدثين من أهل السنة "، انظر: ص ١٣٣-١٣٨،

مصادر الحديثية عند الشيعة الإمامية

إن مصادر الحديثية المعتمدة والرئيسية عند الشيعة الإمامية هي ثمانية يسموها " **الجوامع الثمانية** "، ويقولون بأنها هي المصادر المهمة للأحاديث المروية عن الأئمة (١).

يقول عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: " وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين، الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين، الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين بن محمد المعاصر النوري " (٢).

أما الجوامع فهي:

(أ) الجوامع المتقدمة: وهي الكتب المعروفة بـــ الكتب الأربعة وهي:

١- الكافي: لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، الملقب بثقة الإسلام (ت ٣٢٦، أو ٣٢٩ هـــ).

٢- من لا يحضره الفقيه: لـــمحمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويـــه القمـــي، المـــشهور بالصدوق، (ت ٣٨١ هـــ).

٣- وكتاب تهذيب الأحكام: لـــمحمد بن الحسن، أبي جعفر الطوسي، المعروف بـــشيخ الطائفـــة (ت ٤٦٠هـــ).

٤- والاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار: له أيضاً.

(ب) الجوامع المتأخرة: وهي المجموعات الكبيرة التي جمعـــت مـــا في الجوامـــع المتقدمـــة، أو استدركت عليها، أو جمعت واستدركت معاً، أو استدرك بعضها على بعض (٣)، وهي الأربعة التالية:

١- الوافي: لـــمحمد بن الشاه مرتضى بن الشاه محمود، المدعو بمحسن، المشتهر بالفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـــ).

جمع المؤلف في كتاب " الوافي " الكتب الأربعة المتقدمة " الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والإستبصار "، مع شرح أحاديثها المشكلة.

٢- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: لـــمحمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي، الملقب بالمجلسي (ت ١١١١ هـــ).

ووقع بحار الأنوار على تجزئة مؤلفه في خمسة وعشرين مجلداً، لكنه في طبعة أصبح (١١١) مجلداً.

قال المجلسي: " اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتابٍ، ولقد جمعتها في بحار الأنوار (٤).

---

(١) انظر: أعيان الشيعة ١/٢٨٨..

(٢) مقال للحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية ص ٢٣٣.

(٣) انظر: الشيعة وفنون الإسلام ص ٥٢.

(٤) اعتقادات المجلس ص ٢٤، نقلا عن مسألة التقريب للقفاري ١/٢٧٥.

٣- **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة:** لمحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين، الحر العاملي (ت ١١٠٤ هـ).

٤- **مستدرك الوسائل:** للشيخ الميرزا حسين بن الميرزا محمد تقي بن الميرزا علي محمد بن تقي النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ).

يقول محمد بن الحسين بهاؤ الدين حول أحاديث الشيعة: " جميع أحاديثنا إلا ما ندر تنتهي إلى أئمتنا الإثني عشر سلام الله عليهم أجمعين، وهم ينتهون فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإن علومهم مقتبَسَة من تلك المشكاة.

وما تضمَّنَتْه كتب الخاصة رضوان الله عليهم من الأحاديث المرويّة عنهم عليهم السلام تزيد على ما في الصحاح الستّة للعامة بكثير، كما يظهر لمن تتبّع أحاديث الفريقين.

وقد جمع قدماء محدّثينا رضي الله عنهم ما وصل إليهم من أحاديث أئمتنا سلام الله عليهم في أربعمائة كتابٍ تُسمّى الأصول.

ثم تصدّى جماعة من المتأخرين شكر الله سعيهم لجمع تلك الكتب وترتيبها؛ تقليلاً للانتشار، وتسهيلاً على طالبي تلك الأخبار، فألفوا كتباً مبسوطة مُبَوَّبة، وأصولاً مضبوطةً مهذبةً، مشتملة على الأسانيد المتصلة بأصحاب العصمة سلام الله عليهم، كالكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار، ... وغيرها " [1].

الاحتجاج بالحديث الصحيح والضعيف عند الشيعة:

أما الاحتجاج **بالحديث الصحيح** عند الشيعة فهو مقبول عند أكثر أصحابهم المتأخرين مطلقاً، وعند الكلّ إذا اعتضد بقطعيٍّ، كفحوى الكتاب، أو فحوى المتواتر، أو عمومهما، أو دليل العقل، أو كان مقبولاً بين الأصحاب.

وكذا الحديث الذي يوصف بالحسن وإن اعتراه قطع أو إرسال بل أو ضعيف، إذا وقع الحسن بعد مَن نُسب إليه، كما حكم العلاّمة بأن طريق الفقيه إلى " مُنذِر بن جُفَير " حسن، مع أنّ منذرًا مجهول ... [2].

وأما **الحديث الضعيف** فقال فيه الحلي: " والرواية وإن كانت ضعيفة السند لكنها لاشتهارها بين الأصحاب قويت " [3].

وقد أعلن عالمهم البهبهاني [4] تحت باب (حجية خبر الواحد الضعيف المنجبر) بأن: " الحديث

(١) انظر: الوجيزة في علم الدراية – رسائل في دراية الحديث – ٥٥١/١. وخاتمة مستدرك الوسائل ٥٠٥/٢١-٥٠٧. ودائرة المعارف الشيعية ٣٢/٥-٤٥.

(٢) انظر: وصول الأخيار إلى أصول الاخبار – رسائل في دراية الحديث – ٣٩٦/١-٣٩٨ بتصرف يسير.

(٣) مختلف الشيعة ٢٥٣/٣.

(٤) هو محمد باقر بن محمد أكمل الأصفهاني، البهبهاني، فقيه، أصولي، متكلم، توفي بالحائر سنة ١٢٠٥ هـ. معجم المؤلفين ٩٠/٩.

الضعيف المنجبر بالشهرة حجة " [١].

بل من أصولهم في الرواية أن عمل المتقدمين يصح الضعيف حيث قالوا: أن " عمل المتقدمين هو الجابر لضعف السند " [٢].

بل من عجائبهم أن الصحيح المهجور يصير ضعيفاً عندهم :

فقد قال هاشم معروف الحسيني [٣]: " ومع شيوع هذا الاصطلاح بين المتأخرين وبنائهم عليه (أي اصطلاح الصحيح) فالفقهاء في مجاميعهم الفقهية لا يعتمدون على الرواية ولو كانت جامعة لشرائط الصحة حسب الاصطلاح الجديد إذا كانت مهجورة عند المتقدمين ... ويعملون بالرواية الضعيفة إذا لم تكن مهجورة عند القدماء " [٤].

وبهذا يظهر أن قول الشيعي "هذا ضعيف وذاك صحيح " ما هو إلا لتشتيت حجة السني وتبديدها، وإلا فالشيعة فيما بينهم لهم أصول مطاطة مبنية على الهوى يمكن قلب الصحيح بها ضعيفاً والضعيف صحيحاً.

المقارنة بين أهم المصادر الحديثية عند أهل السنة والشيعة

الآن أود أن أقدم من معرفة أهم مصادر الحديث عند أهل السنة والشيعة والمقارنة بينهما!!

وهذه معلومات ومقارنة جميلة لمرويات أهل البيت رضي الله عنهم بين مصادر أهل السنة ومصادر الشيعة، ومقارنة بين **الكتب الستة وكتاب الكافي للكليني** من حيث صحة الأحاديث والمرويات!!

الكتب الشيعة هي الكتب الأربعة: "**الكافي**" للكليني، و" **من لا يحضره القفيه** " للصدوق، و" **التهذيب** "، و" **الاستبصار** " للطوسي.

قال السيد حسين بحر العلوم: " إن الاجتهاد لدى الشيعة مرتكز على الكتب الأربعة: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق، والتهذيب، والاستبصار للطوسي، وهي من الأصول المسلّمة كالصحاح الستة لدى العامة " [٥].

قال محمد جواد مغنية: " وعند الشيعة الإمامية كتب أربعة للمحديين الثلاثة: محمد الكليني، ومحمد الصدوق، ومحمد الطوسي، وهي: الاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، والكافي، والتهذيب، وهذه الكتب عند الشيعة تشبه الصحاح عند السنة " [٦].

أما الكتب السنية فهي الكتب التسعة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وموطا مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي.

---

(١) الفوائدالحائرية في الفقه: تحت الفائدة رقم ٣١.

(٢) فقه الصادق ١٤/١٥.

(٣) هو أحد المعاصرين.

(٤) المبادئ العامة في الفقه الجعفري ص ٢٣٤ نقلا عن كتاب توثيق السنة بين الشيعة الإمامية وبين أهل السنة ص ٣٢٩.

(٥) مقدمة تلخيص الشافي لشيخ الطائفة الطوسي: للحسين بحر العلوم ص ٢٩.

(٦) الوحدة الإسلامية ص ٢٦١.

وطبعاً هذه الكتب تُعتبر من أفضل مصادر أهل السنة الحديثية، وصحيحي البخاري ومسلم كل ما فيها صحيح عند أغلب علماء أهل السنة.

المقارنة بين مصادر المذهبين السني والشيعي:

صحيح البخاري ومسلم: جميع أحاديثهما المسندة صحيحة.

والكافي للكليني: أغلبه أحاديث وروايات ضعيفة باعتراف فخر الدين الطريحي: (**٩٤٨٥**) ضعيفة من أصل (**١٦١٩٩**) حديث في الكافي.

صحيح البخاري ومسلم: جميع أحاديثهما المسندة صحيحة، وأكثر من نصف أحاديث وروايات الكافي ضعيفة.

والأغلبية الساحقة من أحاديث الكافي " آحاد "، والآحاد لا يؤخذ به في العقيدة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

جميع الأديان والمذاهب الدينية تفتخر بصحة كتبها وما فيها والتسليم بما فيها، والشيعة الإمامية الاثني عشرية هي الطائفة الوحيدة الشاذة التي تفتخر وتفرح بأن أصح كتبها " الكافي " ليس صحيحاً كلها، بل أغلبه ضعيف!!

وأحب أنْ أذكر هنا بحثاً نفيساً الذي يتعلق بعدد روايات آل البيت في كتب أهل السنة والجماعة، الشيعة الإمامية. وهذا البحث قد أعدّه الشيخ أبي عبد الله الكعبي [1] وهو يقول:

عدد أحاديث وروايات الكتب الأربعة الشيعة: أكثر من ٤٤ ألف حديث ورواية.

وعدد أحاديث وروايات الكتب التسعة عند أهل السنة: أكثر من ٦٢ ألف حديث ورواية.

١ – مجموع ما **روي عن الرسول** صلى الله عليه وسلم يبلغ (**٦٤٤**) من أصل **٤٤** ألفاً رواية موجودة في الكتب الأربعة عند الشيعة، وأغلبها مراسيل لا تصح!

والعجيب إن الكافي لوحده وبأجزاءه الثمانية يحتوي على أكثر من ١٦ ألف رواية، وللرسول صلى الله عليه وسلم (٩٢) حديثاً فقط، وكلها في أسانيدها اشكال باعتراف علمائهم.

وأما **جعفر الصادق** فعدد رواياته بالكافي (**٩٢١٩**) رواية.

أما في **كتب التسعة عند أهل السنة** فتبلغ عشرات الألوف.

وهنا سؤالان جميلان لابد أن نسأل عن الشيعة:

الأول: ما هي الفائدة من التمسك بأهل البيت دون صاحب البيت نفسه؟

الثاني: ولماذا عاب علماء الشيعة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه منع من كتابة الحديث وترك الأمة تتخبط، ولا يُعيبون على أئمتهم وقد تركوهم أكثر تخبطاً؟

٢ – أما روايات **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه في الكتب الأربعة الشيعة فتبلغ (٦٩٠) رواية، وأغلبها مراسيل لا تصح.

---

(١) هو الشيخ أبو عبد الله علي الكعبي من الكويت، وهو شيعي سابق، وصاحب منتدى شبكة الدعاة إلى العلم النافع الإسلامية.

أما عند أهل السنة بالمصادر التي ذُكرت سابقاً فعددها (١٥٨٣) رواية، وهذه أكثر من روايات الخلفاء الثلاثة مجتمعة.

فعند أبي بكر عددها (٢١٠)، وعمر (٩٧٧)، وعثمان (٣١٣). وروايات علي في الكتب التسعة أكثر من روايات أبي بكر وعمر وعثمان مجتمعين بـ (٨٣) رواية، رضي الله عنهم أجمعين.

٣– أما روايات **فاطمة** بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتب الأربعة الشيعة فصفر، لا يوجد لها ولا رواية.

وأما كتب أهل السنة فيوجد لديها (١١) رواية. عند أحمد بن حنبل (٧) روايات لوحده.

٤– أما **الحسن بن علي** رضي الله عنهما فقد روى عنه الشيعة في الكتب الأربعة (٢١) رواية.

وأما في كتب أهل السنة فعددها (٣٥) رواية. عند أحمد بن حنبل لوحده بلغت (١٨) حديثاً. فمن روى عن الحسن أكثر ... أهلُ السنة طبعاً.

٥– أما **الحسين بن علي** رضي الله عنهما فقد روى عنه الشيعة في الكتب الأربعة (٧) أحاديث فقط.

وعند أهل السنة في الكتب التسعة بلغت (٤٣) رواية. وفي مسند أحمد بن حنبل لوحده بلغت (١٨) يعني الضعفين تقريباً. فمن الذي روى عن الحسين أكثر ... أهلُ السنة طبعاً.

والآن نأتي لبقية آل البيت ونقارنها بعدد روايات الصحابة في كتبنا ولنبدأ بالبخاري: فأحاديث زين العابدين (٢٥) حديثاً، وعثمان (٢٥) حديثاً.

وفي صحيح مسلم أحاديث زين العابدين (١٥)حديثاً، والباقر (١٩) حديثاً، والصادق (١٧) حديثاً. وأما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فله في صحيح مسلم (٩) روايات فقط.

و روى أبو داود في سننه عن زين العابدين (١١)حديثا، وعن الباقر (١٧) حديثا، وعن الصادق (١١) حديثا. وأما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقد روى عنه (١١) حديثاً، وعن عثمان (١٥) حديثاً. فمن روى أكثر ... أكيد الباقر.

والترمذي في سننه عن الباقر (٢٣)حديثا، وعن الصادق (٢٠) حديثا. وبالمقابل نجد لأبي بكر الصديق رضي الله عنه (٢٢) حديثاً، ولعثمان (١٩) حديثاً. فمن روى أكثر ... أكيد الباقر.

وروى النسائي في سننه عن الباقر (٥٦)حديثا، وعن الصادق (٤٤) حديثا. وأما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فعددها (٢٢) حديثاً، وعن عثمان (٢٧) حديثاً. فمن روى أكثر ... أكيد الباقر ثم الصادق.

وروى ابن ماجه في سننه عن الباقر (٢٤)حديثا، وعن الصادق (١٩) حديثا. وأما أبو بكر الصديق فعددها (١٦) حديثاً، وعن عثمان (٢٣) حديثاً. فمن روى أكثر ... الباقر طبعاً [(١)].

وأما عدد روايات الإمام السجاد في الكتب الأربعة عند الشيعة (٢٢٨) رواية فقط.

وعدد روايات الإمام الجواد في الكتب الأربعة عند الشيعة (١٠٦) رواية فقط.

وعدد روايات الإمام الحسن العسكري في الكتب الأربعة عند الشيعة (١٣٠) رواية فقط.

---

(١) انظر: موقع ejabat.google.com، بتأريخ: ٢٠١١/٠٣/٠١م، تحت عنوان: " كم عدد روايات آل البيت في كتب أهل السنة والجماعة".

نسبة مئوية جميلة:

نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في صحيح البخاري: ١٠٠%

نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في صحيح مسلم: ١٠٠%

أما نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة والموثقة والقوية في الكافي للكليني، بـاعتراف فخـر الـدين الطريحي: ٥. ٤١ % ، وباعتراف محمد باقي البهبودي: ٩. ٢٧ %

نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في سنن أبي داود، بحسب تحقيق الألباني: ٤ .٧٤ %

نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في سنن الترمذي، بحسب تحقيق الألباني: ٢. ٧٣ %

نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في سنن النسائي، بحسب تحقيق الألباني: ٦. ٩١ %

نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة في سنن النسائي، بحسب تحقيق الألباني: ٧٣ %

ملاحظة علْمية :

السنن لابن ماجه يعتبر من أقل الكتب الستة قوة في صحة الأحاديث وقبولها عند أهل السـنة، ومـع ذلك لاحظنا أنه فاق الكافي (أصح كتاب عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية) في صحة الأحاديث في أفـضل الأحوال [(١)].

والآن ننظر الدليل العصري في زماننا هذا:

فقد اصدرتْ مؤسسة نشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم، موسوعة من تأليف كل من آية الله السيد مهدي الروحاني، وآية الله علي الأحمدي الميانجي وجاء فقط بجزء الأول من الموسوعة وبإعترافهم إن أهل السنة ذكروا بكتبهم (٧٤٠) حديثاً من طريق آل البيت [(٢)].

ويقول المهدي الروحاني: " روى الإمام الشافعي في كتابه " الأم " عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسـلمي المدني [(٣)] عن الصادق روايات كثيرة، وأعظم ما يدل على إكثار جماعة من أهل الحديث في الأخذ عن أئمة أهل البيت موسوعاتنا هذه في شتى المواضع – أطلق عليها موسوعة لكثرة الأحاديث فيها – .

وقال مؤكداً على كثرة أحاديث أهل البيت في كتب أهل السنة: " لما كان جمع كل الروايات الواردة عن أهل البيت في كتب السنة متعذراً فعمدنا إلى ما في مشاهير كتب الحديث ... " [(٤)].

---

(١) ملخص من عنوان " إحصائيات ومعلومات ومقارنة بين أهم المصادر الحديثية عند السنة والشيعة " انظر الموقع: www.nationalkuwait.com، بتأريخ ٠١/٠٢/٢٠٠٨م.

(٢) انظر مقدمة : " كتاب أحاديث أهل البيت عن طرق أهل السنة " ١/ ٩-١٣.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم، أبو إسحاق المدني، العالم، المحدث، الفقيه أحد الأعلام المشاهير،ولد في حدود سنة مائة أو قبل ذلك. صنف الموطأ وهو كبير أضعاف موطأ مالك ابن أنس. توفي سنة ١٨٤ هـ. الجرح والتعديل ٢/١٢٥، السير ٨/٤٥٠.

(٤) انظر مقدمة: كتاب أحاديث أهل البيت عن طرق أهل السنة ١/ ٩-١٣.

ملاحظات قيمة مفيدة على الجوامع الثمانية:

وقد ذكر الشيخ أشرف الجيزاويّ ملاحظات قيمة على الجوامع الثمانية في كتابه [(١)]، وسأذكرها بالإيجاز:

١– إن القارىء لهذه الأحاديث في هذه المدونات وغيرها من كتب الرواية عندهم، يجد أن هناك فرقاً واضحاً وكبيراً بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنة، ويطلق عليها الحديث، وبين الروايات التي ترد عن طريق الشيعة، ويطلق عليها اللفظ نفسه، فكتب السنة الستة وغيرها إذا روت حديثاً فهو منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهي أحاديثه هو، أما كتب الحديث عند الشيعة فهي تأتي بالرواية عن أحد أئمتهم الاثني عشر ويعتقدون أن لا فرق بين ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أحد أئمتهم [(٢)].

٢– ثم إن القارىء لكتب الحديث أيضاً يجد أن القليل النادر هو المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثر ما يروونه في " الكافي " واقف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادراً ما يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٣– إن بعض هذه المؤلفات مثل: تهذيب الأحكام، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه والأحكام.

يقول **البهبهاني**: " إذ لا شبهة في أن عشر معشار الفقه لم يرد فيه حديث صحيح، والقدر الذي ورد فيه الصحيح لا يخلو ذلك الصحيح من اختلالات كثيرة بحسب السند، وبحسب المتن، وبحسب الدلالة " [(٣)].

٤– ثم مدوناتهم الأربعة المتأخرة ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ما ألفه النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)، وقد جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف حديث عن الأئمة. لم تُعرف مِن قبل، فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، فإذا كان هؤلاء قد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية فكيف يثق عاقل برواية لم تُسجل طيلة أحد عشر قرناً أو ثلاثة عشر قرناً.

وإذا كانت مدونة في كتب فلِمَ لم يعثر على هذه الكتب إلا في القرون المتأخرة، ولِمَ لم يجمع تلك الروايات متقدموهم، ولِمَ لم تذكر تلك الكتب وتسجل في كتبهم القديمة؟

٥– إنهم يعاملون روايات هؤلاء الأئمة معاملة المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكأنها وحي يوحى، وكأنهم لا ينطقون عن الهوى، ولكن عن وحي معصوم يوحى إليهم، وهذا بالإضافة إلى كونه كفراً وادعاءً بالنبوة لغير النبي صلى الله عليه وسلم.

٦– روايات الكتب الأربعة المتقدمة ليست قطعية الصدور. وهذا ما اعترف به علماؤهم.

يقول أبو القاسم الخوئي: " ذهب جماعة من المحدثين إلى أن روايات الكتب الأربعة قطعية الصدور، وهذا القول باطل من أصله؟ إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد، ولا سيما أن في رواة الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع ...".

---

(١) انظر: علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص ١٤٤ – ١٥٧.

(٢) انظر تحت عنوان: عصمة الأنبياء والأئمة عند الشيعة الإمامية ص ٢٥٢–٢٦٣.

(٣) ينظر: الفوائد الحائرية ص ٤٨٨.

إلى أنْ قال: " أن أرباب الأصول والكتب لم يكونوا كلهم ثقات وعدولاً، فيحتمل فيهم الكذب. وإذا كان صاحب الأصل ممن لا يحتمل الكذب في حقه، فيحتمل فيه السهو والاشتباه ".

وعلى الجملة: إن دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان، ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك" أما طرقه إلى أرباب الكتب فهي مجهولة عندنا، ولا ندري أن أيًّا منها كان صحيحاً، وأيًّا منها منها غير صحيح" [1].

٧- التناقض العجيب في هذه الكتب الثمانية، وليس التناقض في الفهم أو الاستنباط بل هو تناقض في الأحاديث نفسها، والروايات ذاتها، والنصوص عينها، وهذا من أعظم الدلائل على كذب القوم على أئمتهم، حتى أن آل البيت الأطهار قد اشتكوا من هذا الكذب والادعاء عليهم بما لم يقولوه.

والإمام جعفر بن محمد الصادق وقد اشتكى إليه أحدهم كثرة الاختلاف الذي عليه هؤلاء الذين يدخلون على جعفر، فقال رحمه الله: " إن الناس قد أولعوا بالكذب علينا ... إنهم لا يطلبون بحديثنا و بِحُبِّنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا، وكلٌّ يحب أن يُدعى رأساً " [2].

وأخيراً نقول !!!

لو وضعنا هذه المصادر على كفتي ميزان، كفة تحمل مصادر أهل السنة والتي رووها عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والذي امتدحهم القرآن في أكثر من آية وسورة، ولم يذمهم إلا كتب المجاهيل والأسانيد الضعيفة.

وكفة تحمل مصادر الشيعة الإمامية التي رووها عن مجاهيل وأسانيد منقطعة عن جعفر الصادق ومحمد الباقر. لمالتْ كفة مصادر أهل السنة لعدة أسباب منها:

١ – اتصال السند

٢ – توثيق رجال السند وتفحصهم لمعتقدهم وأخلاقهم عكس مصادر الشيعة مما يزيد هذه المصادر ضعفاً على ضعف، بل والله أنها أهون من بيت العنكبوت، فيجب الحذر منها لأن تأليفها حسب الهواء والتعصب بلا سند صحيح، وفيها من الأباطيل والأكاذيب ما الله به عليم.

إن **خلاصة الكلام** أن المحدثين **من أهل السنة** لا يقبلون روايات محدثي الشيعة لأسباب عدة من أهمها:

أولاً: أن رواتها غالباً مجاهيل وضعفاء.

ثانياً: يوجد في أسانيدها الانقطاع عموماً.

ثالثاً: رواياتهم تخالف نصوص الكتاب والسنة الصحيحة مخالفة صريحة.

رابعاً: أساس مذهب الشيعة على الروايات الموضوعة التي تخالف العقل السليم.

---

(١) معجم رجال الحديث ١/ ٢٢-٢٥.

(٢) رجال الكشي ١/ ٣٤٧.

هذه هي الأسباب المهمة التي بسببها لا يأخذ محدثوا أهل السنة روايات الشيعة، مع العلم أن أئمة أهل السنة يقبلون كل حديث يوافق شروطهم وضوابطهم التي وضعوها لقبول الروايات وإن كانت مخالفة لمذهبهم الفقهي. ولذا جمعوا محدثوا لأحاديث الصحيحة على حدة، والأحاديث الضعيفة على حدة تمييزاً بينهما لأهمية ذلك.

وبمثل أهل السنة والجماعة فإن **الشيعة الإمامية** لا يعتمدون بروايات أهل السنة ولا بكتبهم الحديثية. لأن الخلاف الأساسي بين الشيعة وأهل السنة في المسائل الأصولية والعقدية كإمامة الأئمة وعصمتهم، وعدالة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. إلا أنهم يذكرون روايات أهل السنة التي تؤيد مسلكهم ومذهبهم، كأحاديث فضائل أهل البيت. فإنهم يأخذونها ويفتخرون بها تأييداً لمذهبهم ومسلكهم فقط.

وكذلك يأخذون الروايات التي وردت في كتب السير والتاريخ، ويذكرونها مع أنها موضوعة أو ضعيفة لأنها تؤيد عقيدتهم ومذهبهم. فيؤلّفون الرسائل الصغيرة والكبيرة في مثل هذا ويُنشرونها أوساط الناس ويقولون: قد ظُلم أهل البيت، وهذا ما يؤيده أهل السنة والجماعة وهذه رواياتهم !!!

ولأجل هذا الغرض يأخذون تلك الروايات من كتب أهل السنة والجماعة لا غير. بينما أهل السنة إنما أوردوها مع ذكر أسانيدها لبيان ضعفها، لكيلا تُعتمد على مثل هذه الروايات.

ويردُّ **الشيعة** الروايات التي جآءت مخالفة لمذهبهم ومسلكهم وعقائدهم بدليل أنها تخالف الواقعة والقصة التي جآءت موافقة لأصول وقواعد الشيعة الإمامية، أو أن الرواة في هذه الروايات لا تعترف ولا تقرّ بالإمامة مثل الشيعة، ولذا يردّون تلك الروايات ولا يقبلونها.

وأما **روايات أهل السنة الثابتة** التي تخالف مذهب الشيعة وعقيدتهم فإن الشيعة تردّها مطلقاً بدليل أنها تخالف أصول الحديث وعلومه عندهم.

المطلب الثاني

الاختلاف في أصول الحديث بين أهل السنة والشيعة والمقارنة بين مذهبهما

نشأت علوم الحديث عند **أهل السنة والجماعة** مع نشأة الرواية ونقل الحديث في الإسلام، وبدأ ظهور هذه الأصول بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حين اهتم المسلمون بجمع الحديث النبوي خوفاً من ضياعه، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً في حفظه وضبطه، ونقله، وتدوينه، وكان من الطبعي أن يسبق تدوين الحديث علم أصول الحديث؛ ذلك لأن الحديث هو المادة المقصودة بالجمع والدراسة، وأصول الحديث هي القواعد والمنهاج الذي اتبع في قبول الحديث أو رده، ومعرفة صحيحه من ضعيفه.

وقد اتبع الصحابة والتابعون وتابعوهم قواعد علمية في قبول الأخبار من غير أن ينصوا على كثير من تلك القواعد، ثم جاء أهل العلم من بعدهم فاستنبطوا تلك القواعد من مناهجهم في قبول الأخبار، ومعرفة الذين يُعتد برواياتهم أو لا يعتد بها، كما استنبطوا شروط الرواية وطرقها، وقواعد الجرح والتعديل، وكل ما يلحق بذلك؛ فقد لازم نشوء علم أصول الحديث نقل الحديث وروايته، وهذا أمر طبيعي؛ فما دام هنالك نقل للحديث فلا بد من وجود مناهج وطرق لذلك النقل.

ثم ما لبثت علوم الحديث أن تكاملت، وأصبحت علماً مستقلاً له شأنه بين العلوم الإسلامية. وهكذا تعددت التآليف، وتنوعت التصانيف، وقد تقدم ذكرها بالتفصيل [1].

وأما **الشيعة الإمامية** فليس ثمة شكّ أن استنباط الأحكام في المذهب الشيعي قائم على أساس الأحاديث المنقولة عن المعصومين فقط. ولهذا أكد أئمتهم على أهمية علوم الحديث وعظم مكانتها، وقد تقدم في هذا المجال قول زين الدين العاملي الشهيد الثاني وغيرهم، وذِكْر أشهر المؤلفات في علم المصطلح عند الشيعة الاثني عشرية [2].

المقارنة بين مذهب أهل السنة والشيعة في أصول الحديث:

لا شك أن أهل السنة والجماعة وطائفة اثنا عشرية الإمامية قد صنّفوا كتباً كثيرة في أصول الحديث قديماً وحديثاً. ولكن أهل السنة قد سبقوا في تأليف هذا الفن من الشيعة.

أما من حيث الأصول التي وضع الإمامية لأخذ الحديث فمن أهمها ومعظمها تخالف أهلَ السنة، فيظهر من هذه الأصول أن الشيعة الإمامية تنفصل عن أهل السنة تماماً، وأهل السنة لا يقبلون هذه القواعد البتة، فمنها ما يلي:

---

(١) انظر: المبحث الأول: نشأة علم الحديث عند أهل السنة وأشهر مؤلفاتهم، من الفصل الأول من الباب الأول ص ٧٢- ٧٨.

(٢) انظر: المبحث الثاني: نشأة علم الحديث عند الشيعة الإمامية ومؤلفاتهم، من الفصل الأول من الباب الأول ص ٧٩- ٨٤.

١- مسألة الإمامة

٢- مسألة العصمة

٣- قاعدة عدالة الصحابة

أولاً: الإمامة:

يرى **الشيعة الإمامية** أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ويعتقدون أن الإمامة كالنبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدون بالمعجزات ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله [(١)].

وبهذه العقيدة يختلف الشيعة مع الفرق الأخرى خاصة أهل السنة. فمن لم يذهب مذهبهم في الإمامة فهم يجمعون على أنه غير مؤمن، وإن اختلفوا في تفسير غير المؤمن هذا: فمن قائل بكفره، إلى قائل بالفسق، وأكثرهم اعتدالا أو أقلهم غلواً يذهب إلى أنه ليس مؤمنا بالمعنى الخاص وإنما هو مسلم بالمعنى العام، ما لم يكن مبغضاً للأئمة وشيعتهم فضلاً عن حربهم فهو يعد كافراً عند جميعهم.

ثم تعريف **الخبر الصحيح عندهم**: " هو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، وإن اعتراه شذوذٌ " [(٢)].

مع أن تعريف **الصحيح عند أهل السنة** فقد عرَّفه الحافظ ابن الصلاح بأنه: " الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً " [(٣)].

ثانياً: العصمة:

أما عصمة الإمام عند **الشيعة الإمامية** فهي من المبادىء الأولية في كيانهم العقدي حيث يعتقدون " بأن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرزائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سنِّ الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً. كما يجب أن يكوم معصوماً من السهو والخطإ والنسيان؛ لأن الأئمةَ حفظة الشرع والقوامون عليه حالُهم في ذلك حال النبي" [(٤)]،[(٥)].

وأما موقف **أهل السنة والجماعة** في عصمة الأنبياء عليهم السلام والأئمة فليس كموقف الشيعة

---

(١) قد تقدم الكلام حول الإمامة عند الشيعة مفصلاً في الباب الأول، من الفصل الثالث، وفيه المبحث الثالث: أثر عقيدة الإمامة في قبول الحديث ورده عند الشيعة، انظر: ص ٢٦٦-٢٦٩.

(٢) البداية في علم الدراية ص ٢٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٩.

(٤) عقائد الإمامية ص ٨٩، وتاريخ الإمامية ص ١٥٤، ١٥٧.

(٥) قد تقدم الكلام حول عصمة الأئمة عند الشيعة مفصلاً في الباب الأول، من الفصل الثالث، وفيه المبحث الثالث: تحت عنوان: عصمة الأنبياء والأئمة عند الشيعة الإمامية وأقوالهم ص ٢٥٢-٢٦٢.

على إطلاق [1].

ثالثاً:عدالة الصحابة:

إن قضية عدالة الصحابة أمر مجمع عليه بين أهل السنة، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة، وغيرها من المذاهب المتبوعة، بل عدالتهم عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول كما تقدم [2]، والمخالف لهذه القضية محجوج بالآيات المستفيضة، والسنة الصحيحة في تعديل كل صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم مدار الحديث هو أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي رضي الله عنه. فلذلك يرى أهل السنة أن الطعن في عدالتهم من وسائل الغلاة المبتدعة الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والزنادقة، وغرضهم من ذلك تحطيم الوسيلة التي وصلت السنة النبوية بها إلينا، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتمداً على لا شيء فيصبح لا شيء.

ولهذا قال أبو زرعة الرازي: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة. والجرح بهم أولى، وهم زنادقة [3].

لذلك عني علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة، لأنه دفاع عرين الإسلام، ولم يكن الدفاع نزوة هوى، ولا عصبية؛ بل كان نتيجة لدراسات تحليلية وأبحاث تاريخية، وتحقيقات بارعة واسعة، أحصتهم عدداً، ونقدتهم فرداً فرداً، وعرضتهم على أدق موازين الرجال؛ مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والجيال.

أما **الشيعة الإمامية** فيرون أن معظم الصحابة ليسوا محل الثقة باعتبار أنهم قد جحدوا النص على خلافة علي رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلهم مطاعن في الصحابة على وجه العموم، ولهم مطاعن في أفراد منهم على وجه الخصوص، وذلك كالخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كما تقدم [4].

وقد تكلموا على أم المؤمنين عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم – العياذ بالله مع أنها تُعد من مكثرات الرواية من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [5]، – حيث قالوا:

" وأكبر النساء عندهم أزواج النبي، وأكبرهن عائشة، وقد خرجت إلى قتال علي ومَن معه من

---

(١) كما تقدم مفصلاً مستدلاً بالنصوص في: ص ١٦٤– ٢١٠.

(٢) وقد ذكرتُ الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول حول عدالة الصحابة بالتفصيل، انظر: ص ١٦٥– ١٧٥.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٤/٩٥.

(٤) ينظر تفصيله مع الرد من أهل السنة: ص ١٧٦– ٢١٠.

(٥) عدد رواية عائشة رضي الله عنها (٢٢١٠)، انظر: أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد ص ٣٩.

الأنصار والمهاجرين بعد أنْ بايعه المسلمون، وخالفت الله في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (١)، فخالفت أمرَ الله، وهتكت حجابَ رسوله، وتبرّجت في جيش عظيم، واعتلّت بدم عثمان وليست بوليِّ الدم ولا لها حكمُ الخلافة ... مع أنها كانت من أكبر المؤلبين على قتل عثمان، وكانت تقول: اقتلوا نعثلاً، قتلَ الله نعثلاً! ولما بلغها قتلُه فرحت به، فلما بايعوا علياً أسندت القتلَ إليها، وقامت تطالب بدمه؛ لبُغضها علياً... (٢).

ثم إنها جعلت بيت النبي مقبرة لأبيها ولعمر، وهما أجنبيان، فإن كان هذا البيت ميراثاً وجب استئذان كالورثة، ولزم كذبُ أبي بكر، وإن كان صدقةً وجب استئذان المسلمين، وإن كان ملك عائشة كذّبها أنها لم يكن لها ولا لأبيها في المدينة دارٌ (٣).

وقد طعنوا أيضاً الخلفاء الثلاثة، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم أجمعين (٤). العياذ بالله

وخلاصة القول أن الشيعة الإمامية فنرى أنهم لا يقبلون الحديث إلا من إمامي الذي يروي عن أحد الأئمة الاثني عشر، أومن غير إمامي – أو من كتبه – الذي ينتحل مذهباً فاسداً، ما دام في زمرة الشيعة، ولو كان من غلاتهم ما دام ثقة في نظر مشايخهم.

ولهذا السبب فإن الشيعة الإمامية لا يعتبرون من السنة النبوية إلا ما صحت لهم من طرق أهل البيت عن جدهم، يعني ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عن رسول الله سلام الله عليهم جميعاً، وأما ما يرويه مثل أبي هريرة، وعائشة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص، ومروان بن الحكم ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية من الاعتبار مقدار بعوضة (٥).

فهم يرون أن معرفة صحة الحديث وسقيمه لابد عن طريق المعصومين، وأن غيرهم لا يقدر على شيء من ذلك ولو كان عالماً.

ولما بلغ الخلاف بين أهل السنة والشيعة إلى هذه الغاية في تلك الأصول الثلاثة الأساسية التي سبق ذكرها فكيف يمكن اتفاقهما في بقية أصول الحديث وعلومها.

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦/٢١٥.

(٣) وصول الأخيار إلى أصول الاخبار – رسائل في دراية الحديث – ١/٣٨٥-٣٨٦.

(٤) المصدر السابق ١/٣٧٣-٣٨٥.

(٥) انظر: أصل الشيعة وأصولها ص ١١٩، ١٦٥، وتاريخ الإمامية ص ١٣٩-١٤٠.

المبحث الثاني

الاعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

أشهر الأئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند أهل السنة

المطلب الثاني

أشهر الأئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند الشيعة

المطلب الثالث

الإعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

المطلب الأول

أشهر الأئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند أهل السنة

من الأمورالتي امتازت بها الأمة الإسلامية عن غيرها اعتماد الإسناد في رواية الحديث النبوي، والتاريخ الإسلامي، لمعرفة صدق الوقائع من كذبها. وقد تقدم ذكر أهمية الإسناد والتثبت في النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالأدلة [١].

فقد أدرك أهل السنة منذ الصدر الأول أهمية الإسناد، وقدَّروا هذه النعمة حق قدرها فعملوا على العناية بالأسانيد، والتزام الرواية بها، وذمّ من يتساهل بها أو يفرط فيها، فعظم النفع بها، وأثمرت تلك العناية ثمارًا يانعة.

وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلامُ على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية. وظهرَ الكلام في بعض الرواة لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر. وكلّما تأخر العهدُ زاد ذلك، وعلتُّه ترجع إلى كثرة الكذّابين، وطولِ الإسناد الذي يزيد معه الوهمُ والغلطُ وتعمُّدُ الإسقاط من رجاله تخفيفاً، فتكلَّم طائفةٌ من التابعين، وأتباع التابعين.

يقول عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بمقاصد الرواة وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى وُلد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابته؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث. ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب. ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ والجهابذة [٢].

أما الأفذاذ والخبراء من أهل السنة بأحوال النقلة، والمتكلمون فيهم تعديلاً أو جرحاً، ممن إلى كلامهم المرجعُ لتمييز أحوال الرواة لا يُستقصى ذكرُهم في هذا الموضع، وإنما القصد هنا ذكر طائفة من رؤوسهم، ممن عُرفوا بكثرة النقد تنبيهاً على مقامهم في هذه الصناعة، مع الإبانة عن منــزلة كلام أحدهم بحسب ما يقتضيه المقامُ من الإيجاز.

---

(١) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الأول، ص ٩٣-٩٨.

(٢) انظر: كلام المعلمي في بداية مقدمة "كتاب الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم ص: ب – ج.

أما أشهر أئمة النقاد من أهل السنة فسأذكرهم حسب ترتيب الوفيات فمنهم:

١ – عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي.

كان من الأئمة المتبوعين، وكان أهل الشام على مذهبه كما كانت الفتيا تدور عليه في الأندلس إلى زمن الحكم بن هشام [١]، [٢].

وكان الأوزاعي من أئمة الجرح والتعديل. قال ابن أبي حاتم: وكان من العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام. كذا عدّه ابن عدي وابن حبان والذهبي ضمن النقاد [٣].

٢ – شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي.

كان من أتباع التابعين، وكان إمام هذه الصناعة وأمير المؤمنين فيها، حتى قال فيه تلميذه الناقد يحيى ابن سعيد القطان: كان شعبة أعلم الناس بالرجال [٤].

ولا شك أن شعبة كان من المحدثين الذين لهم نصيب وافر في رفع هذا الفن حتى قال فيه صالح جزرة [٥]: " أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه القطان، ثم أحمد ويحيى " [٦].

٣ – أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري.

وقد شهد أئمة النقد بحذاقته في الفن وعدُّوه من أساطينه وقد صار قوله المشهور " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ " قاعدة هامة في أصل الجرح والتعديل [٧]، وهو معدود من الطبقة الوسطى من الناقدين كما ذكره ابن حجر في نكته على ابن الصلاح [٨].

---

(١) هو ابن الداخل عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، المرواني، أبو العاص، أمير الأندلس، وابن أميرها، وحفيد أميرها. بويع بالملك عند موت أبيه، في صفر، سنة ثمانين ومائة. وكان من جبابرة الملوك، وفساقهم، ومتمرديهم، وكان فارسا، شجاعا، فاتكا، ذا دهاء، وحزم، وعتو، وظلم، تملك سبعا وعشرين سنة. وكان في أول أمره على سيرة حميدة، تلا فيها أباه، ثم تغير، وتجاهر بالمعاصي. قال أبو محمد بن حزم: كان من المجاهرين بالمعاصي، سفاكا للدماء، كان يأخذ أولاد الناس الملاح، فيخصيهم، ويمسكهم لنفسه. توفي سنة ٢٠٦ هـ في آخرها، وله ٥٣ سنة. السير ٨/٢٥٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/٢٤٦.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٨٤، مقدمة الكامل ص ١٤٣–٢٤٥، المجروحين ١/٤٠، من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٢.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٢٧.

(٥) هو صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب، الأسدي بالولاء، أبو علي، الملقب بجزرة، من أئمة أهل الحديث، وجمع وصنَّف وبرَع في هذا الشأن. توفي سنة ٢٩٣ هـ. تاريخ بغداد ٩/٣٢٢، والسير١٤/٢٣.

(٦) تذكرة الحفاظ ١/١٩٣، وتهذيب التهذيب ٤/٣٤٥.وقد قيده ابن حبان بأنه أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب الضعفاء والمتروكين. الثقات٦/٤٤٦.

(٧) مقدمة الكامل ص ١٣٩.

(٨) تقدمة الجرح والتعديل ص ١٢٧.

٤- أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني.

من اتباع التابعين، إمام دار الهجرة.

يقول شعبة: " دخلت المدينة ونافع [1] حي ولمالك حلقة " [2].

وقال ابن عيينة: "ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم" [3]. وقال أيضاً: "إن مالكا لا يحدث إلا عن ثقة" [4].

٥- أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي المروزي.

قال أبو حاتم: " طاف ابن المبارك ربع الدنيا بالرحلة في طلب الحديث، لم يدع اليمن، ولا مصر، ولا الشام، ولا الجزيرة [5]، ولا البصرة، ولا الكوفة " [6].

وكان ابن المبارك من أساطين علماء الجرح والتعديل، وكان أكثر الناس بحثاً عنه، وقد نُقلت أقوال تدل على مدى حرصه على الإسناد، ومعرفة الصحيح والضعيف، منها قوله: " بيننا وبين القوم القوائم "، وقوله: " الإسناد من الدين ولو الإسناد لقال من شاء ما شاء " [7].

وقد بلغ ابن المبارك القمة في النقد والكشف عن الضعفاء والكذابين.

قال إسحاق بن إبراهيم: " إن الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتُها؟ قال: فأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري [8] وابن المبارك ينخلانها فيُخرجانها حرفاً حرفاً " [9].

٦- أبو محمد سفيان بن عيينة الكوفي المكي.

قال الذهبي: " طلب الحديث وهو حدث بل غلام، ولقي الكبار، وحمل عنهم علماً جمًّا، واتقن وجوَّد، وجمع وصنّف، وعُمِّر دهراً، وازدحم الطلبة عليه، وانتهى إليه علو الإسناد، ورحل إليه من البلاد، وألحق الأحفاد بالأجداد " [10].

٧- يحيى بن سعيد بن فروخ التيمي ولاءً البصري، القطان.

وهو تلميذ شعبة وخِرِّيجُه، وجارٍ على طريقته ومنهاجه، وكان من أبصر الأمة بالرواة. وكان من أساطين الجرح والتعديل.

---

(١) هو نافع، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه، مشهور، مات سنة ١١٧ هـ، أو بعد ذلك. التقريب ٢/٢٩٦.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص ٢٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٣، مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ص ١٤٦.

(٤) السير ٨/٧٣.

(٥) الجزيرة: والمراد منها جزيرة العرب: وأحسن ما قيل فيها ما ذكره أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب مسندا إلى ابن عباس، قال: ... وإنما سميت بلاد العرب جزيرة لإحاطة الأنهار والبحار بها من جميع أقطارها وأطرافها فصاروا منها في مثل الجزيرة من جزائر البحر. معجم البلدان ٢/١٣٧.

(٦) تقدمة الجرح والتعديل ص ٢٦٤.

(٧) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥.

(٨) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء، ثقة حافظ، له تصانيف، مات سنة ١٨٥ هـ، أو بعد ذلك. التقريب ٢/٤١.

(٩) تذكرة الحفاظ ١/٢٧٣، وتهذيب التهذيب ١/١٥٢.

(١٠) السير ٨/٤٥٤.

قال أبو الوليد الطيالسي [(١)]: " ما رأيت أحداً كان اعلمَ بالحديث ولا بالرجال من يحيى بن سعيد" [(٢)].

ويرى الذهبي أنه أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل [(٣)].

٨- أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي العنبري.

وهو تلميذ شعبة كذلك، وصاحب يحيى القطان، وكان من عظماء المحدثين، ذا نظر ثاقب، وخبرة تامة في الرجال. وإماماً في معرفة علل الحديث.

قال تلميذه علي بن المديني: " أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي " [(٤)].

وقال: " والله، لو أُخِذتُ وحُلِّفتُ بين الركن والمقام لحلفت بالله أني لم أر قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي " [(٥)].

٩- أبو زكريا يحيى بن معين الغطفاني، البغدادي.

هو رأس هذا العلم في معرفة الرجال، وإليه المنتهى فيه، فقلّ من الرواة ونَدر مَن لم يُعرَف له فيه تعديل أو جرح، كما أنه رأس في معرفة علل الحديث. وكان من كبار أئمة الجرح والتعديل بل وقد عُرِف به، وامتاز بين أقرانه.

وقد قال فيه صاحبه أحمد بن حنبل: " أعرفنا بالرجال يحيى بن معين " [(٦)].

وقال أبو داود: - وقد سُئل عن علي، ويحيى أيهما أعلم بالرجال - فقال: يحيى أعلم. وليس عند علي من أهل الشام شيء [(٧)].

وقال ابن عدي: " به تُستبرأ أحوالُ الضعفاء " [(٨)].

١٠- أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، ابن المديني، البصري.

كان يُعد من كبار أئمة الجرح والتعديل.

وعده ابن حبان من أورعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشاً عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات [(٩)].

وكان يرى هذا العلم من الدين، وكان لا يهاب إفضاح الجرح، ويدل على عدم مسامحته في هذا الباب تضعيفه لأبيه [(١٠)].

---

(١) هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، البصري، ثقة ثبت، مات سنة ٢٢٩ هـ، وله ٩٤ سنة. التقريب ٣١٩/٢.

(٢) المجروحين ٥٢/١.

(٣) ميزان الاعتدال ١٠/١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١٠٥/٤.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٦٨.

(٦) ميزان الاعتدال ٢٠٥/٢.

(٧) تهذيب التهذيب ٢٨٣/١١.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٨/١-٢١٩.

(٩) المجروحين ٥٤/١.

(١٠) تهذيب التهذيب ١٧٤/٥-١٧٦.

قال أحمد بن حنبل: " أعلمنا بالعلل علي بن المديني " [١].

١١ – أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي الأصل البغدادي.

قد جمع أحمد علماً واسعاً بالحديث والرجال، واستطاع بذكائه الـمُدهش وسلطان هذه الصناعة، وحفظه العجيب أن يحتل مكانة بارزة بين المحدثين، حتى نرى الإمام الناقد العارف بهذا الفن يجد لرأي أحمد هيبةً، لا يملك دفعها بل إنه ليدفع عن نفسه التردد في الشيء اقتداء بأحمد.

قال أبو حاتم: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلاً وبنى عليه [٢].

وكان رأس في التثبيت في الجرح والتعديل، قوله حَكَم بين الأقوال عند الاختلاف، وبه تخرَّج رؤوس هذا العلم بعده، كالبخاري وأبي داود وأبي زرعة الرازي وغيرهم.

١٢ – أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، يُعرف بدحيم بن اليتيم [٣].

كان يُعد من أئمة الجرح والتعديل. قال الذهبي: الإمام الحافظ محدث الشام... عني بهذا الشأن، وفاق الأقران، وجمع وصنّف، جرح وعدل، وصحح وعلل " [٤].

وقال الخليلي:"كان أحد حفاظ الأئمة متفق عليه، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم" [٥].

١٣ – أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الصيرفي الفلاس، البصري.

كان يعد من كبار المحدثين والنقاد، فذكره ابن عدي في مقدمة كامله بين النقاد [٦].

ووصفه الذهبي في سير أعلام النبلاء بقوله: الإمام المجود الناقد [٧]. كما ذكره في كتابه " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " [٨].

١٤ – أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الجعفي ولاء.

قال الترمذي: " لم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحدٍ أعلم مِن محمد بن إسماعيل " [٩].

ورُوي عنه أنه قال: " تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره

---

(١) ميزان الإعتدال ٢٠٥/٢.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٠٢.

(٣) هو ثقة حافظ متقن، مات سنة ٢٤٥ هـــ، وله ٧٥ سنة. التقريب ٤٧١/١.

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٣، والسير ٥١٥/١١.

(٥) تهذيب التهذيب ١٣٢/٦.

(٦) انظر: مقدمة الكامل ص ٢٠٩.

(٧) السير ٤٧٠/١١.

(٨) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٤.

(٩) العلل الصغير مع تحفة الأحوذي ٤٣١/١٠ .

لي فيه نظر " [١].

وكان الإمام البخاري يعد من المنصفين والمعتدلين في كلام الرجال كما وصفه بذلك الذهبي في " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" [٢].

ولا شك أن البخاري صنع للناس منهاجاً في تمييز الصحيح من السقيم، كما أتى على تتبُّع النقَلة على صفة لم يُسبق إليها، وصنّف في كل ما صار للناس إماماً في صُنوف هذا العلم، حتى صار قدوة لجميع من جاء من بعده فجرّد الصحيح،كمسلم بن الحجاج القشيري، وبه تخرَّج الناقد أبو عيسى الترمذي.

١٥ – أبو أسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ) .

وهو من المحدثين الكبار، له منـــزلة رفيعة في نظر المحدثين، نزل دمشق وحدّث بها [٣].

يقول الخلال: كان أحمد بن حنبل يكاتبه، ويكرمه إكراماً شديداً [٤].

وقال الذهبي: أحد أئمة الجرح والتعديل [٥].

١٦ – أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ) .

وكان من كبار أئمة الحديث، وعلماء الجرح والتعديل. يقول عباس الدوري: " كنا نعده مثل أحمد، ويحيى بن معين " [٦].

١٧ – مسلم بن الحجاج بن ورد بن كوشاذ القشيري.

كان أبو زرعة، وأبو حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

وكان رحمه الله دقيقاً في بيان الاختلاف في ألفاظ الحديث، وعالماً بأنساب الرواة، فكثيراً ما يشير إلى صفة الراوي ونسبه [٧].

١٨ – أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم القرشي الرازي (ت ٢٦٤هـ).

قد ذكره ابن ابي حاتم ضمن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الرابعة من أهل الري [٨]. وابن عدي في الكامل [٩].

وحفظ آراءه في الرجال ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل.

ويثني الذهبي على خبرته في معرفة الرجال بقوله: " يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل،

---

(١) أعلام المحدثين ص ١٥٥.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٩ .

(٣) معجم البلدان ١٨٢/٢.

(٤) طبقات الحنابلة ٩٥/١.

(٥) ميزان الإعتدال ٧٥/٢، وذكره أيضاً في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٩ .

(٦) تذكرة الحفاظ ٥٦١/٢.

(٧) البداية والنهاية ٣٣/١١.

(٨) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٢٨.

(٩) مقدمة الكامل ص ٢١٢.

يَبِين عليه الورَعُ والمَخْـبَرةُ، بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جرَّاحٌ " [١].

١٩- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

كان يعد من كبار النقاد. ذكره الذهبي في : " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " [٢]. وكتاب سؤالات الآجري عن أبي داود يشهد ببراعته وحذاقته في هذا الفن، وكان موضع اهتمام العلماء في جرح الرواة وتعديلهم.

وذكره ابن حبان ضمن الأئمة النقاد الكبار [٣].

٢٠- محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي.

يقول الذهبي: " إذا وثَّق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يُوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلا، أو قال فيه: لا يُحتج به، فتوقف، حتى تَرَى ما قال غيرُه فيه، فإنْ وثَّقه أحدٌ، فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنِّت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك " [٤].

وقد تتبع الدكتور محمد لقمان السلفي[٥] في كتابه [٦] قدر المستطاع أسماء كل مَن روى الحديث ونَقَده، والعلوم التي لها صلة بتنقية الصحيح من المكذوب عن الأئمة المذكورين من أتباع التابعين. فصفا له بعد حذف المكررات وعامة الرواة حوالي ٧٠ اسماً كان لهم دوراً عظيماً في جمع السنن من المصادر، وإطلاق الجرح على المتروكين، والقدح على الضعفاء، وبيان كيفية أحوال الثقات والمدلّسين والأئمة والمتروكين.

وفيما يلي خمس صفحات مصوّرة بأسماء الأئمة المذكورين فيها مع بيان درجتهم في الرواية، ومن روى عنهم من المحدثين. ليتبين كيف بلغ هذا العلم ذروته على أيدي هؤلاء الأئمة بالكتابة والإفراط في الرحلة، والمواظبة على السنة، والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى حُفظت السنة من الاندراس والأخبار من الاضمحلال، وتميزت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وتميز الثقات من الضعفاء والمتروكين.

---

(١) السير ٨١/١٣.

(٢) انظر: ص ١٧٩، والإعلان بالتوبيخ ص ١٦٥.

(٣) المجروحين ٥٧/١.

(٤) المصدر السابق ٢٦٠/١.

(٥) هو الدكتور أبو عبد الله محمد لقمان السلفي بن شيخ بارك الله بن مجاهد ياسين الهندي، رئيس جامعة ابن تيمية، ومركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند. www.urduvb.com

(٦) اهتمام المحدثين بنقد الحديث، سنداً ومتناً، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم ص ٨٩-٩٣.

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى عنه من الأئمة
١ ـ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري	ثقة	رأس الرابعة	١١٧هـ	ع . أيوب ، حميد ، الأوزاعي ، شعبة ـ علقمة .
٢ ـ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	الفقيه ، الحافظ ، المتفق على جلالته	من رأس الرابعة	١٢٥هـ	ع . أبان بن صالح . أيوب ، ابن عيينة ، ابن جريح ، الليث ، مالك
٣ ـ يزيد بن عبدالله الهادي الليثي المدني	ثقة مكثر	من الخامسة	١٢٢هـ	ع . يزيد بن خصيفه ، ملك
٤ ـ يحيى بن أبي كثير	ثقة ثبت أحد الأعلام	من الخامسة	١٢٩هـ	ع . أيوب ، الأوزاعي
٥ ـ سليمان بن مهران الكوفي المشهور بالأعمش	ثقة حافظ	من الخامسة	١٤٧هـ	أبو إسحاق ، شعبة ، سفيان ، زائدة ، وكيع .
٦ ـ أيوب السختياني بن أبي تميمة	ثقة ثبت حجة	من الخامسة	١٣١هـ	ع . ابن سيرين ، شعبة ، السفيانان ، ابن علية .
٧ ـ محمد بن عجلان القرشي أبو عبدالله المدني	صدوق	من الخامسة	١٤٨هـ	شعبة ، الثوري ، مالك .
٨ ـ محمد بن إسحاق المدني ، نزيل العراق	إمام المغازي ، صدوق	من صغار الخامسة	١٥١هـ	خت م عـ ، يحيى الأنصاري ، عبدالله بن عون ، شعبة ، الحمادان
٩ ـ معمر بن راشد الأزدي	ثقة ثبت فاضل	من كبار السابعة	١٥٤هـ	أيوب ، الثوري ، ابن المبارك .
١٠ ـ مسعر بن كدام الكوفي	ثقة ثبت فاضل	من السابعة	١٥٥هـ	شعبة ، الثوري ، سليمان التيمي
١١ ـ همام بن يحيى بن دينار العوذي	ثقة ربما وهم	من السابعة	١٦٥هـ	الثوري ، ابن المبارك ، ابن مهدي .
١٢ ـ مالك ابن أنس	إما دار الهجرة	من السابعة	١٧٩هـ	الزهري ، يحيى الأنصاري ، ابن جريج ، شعبة ، الثوري ، ابن عيينة ، القطان ، ابن وهب .
١٣ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي	ثقة فقيه فاضل	من السادسة	١٥٠هـ	ع . يحيى بن سعيد الأنصاري ، الأوزاعي ، السفيانان .

(١) خ = صحيح البخاري
م = صحيح مسلم
ع = الصحاح الستة
خت = ما كان فيه تعليقا
د = سنن أبي داوود
عـ = أربعة
بخ = الأدب المفرد للبخاري
مد = مراسيل أبي داوود
ت = الترمذي
س = سنن النسائي
ق = سنن ابن ماجه
ف = أبو داوود في تفرد أهل
ز = البخاري في جزء القراءة

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى من الأئمة
١٤ ـ عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي	ثقة جليل	من السابعة	١٥٧هـ	ع، يحيى بن أبي كثير، بقية
١٥ ـ سفيان الثوري	ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام حجة	من السابعة	١٦١هـ	ع، الأعمش. شعبة، مالك، ابن المبارك، القطان، بن مهدي
١٦ ـ شعبة بن الحجاج البصري	ثقة، حافظ متقن	من السابعة	١٦٠هـ	ع، أيوب، الثوري، ابن المبارك، عفان بن مسلم، محمد بن كثير العبدي
١٧ ـ الليث بن سعد البصري	ثقة، ثبت فقيه، إمام مشهور	من السابعة	١٧٥هـ	ع، ابن عجلان، ابن لهيعة، هشيم، ابن المبارك، الوليد بن مسلم.
١٨ ـ عبدالله بن المبارك المروزي	ثقة، ثبت فقيه عالم	من الثامنة	١٨١هـ	ع، السفيانان، معمر، بقية، ابن مهدي، سعيد بن منصور
١٩ ـ إسماعيل بن إبراهيم البصري المعروف بابن علية	ثقة، حافظ	من الثامنة	١٩٣هـ	ع، أحمد، وابن راهويه
٢٠ ـ سفيان بن عيينة الكوفي المكي	ثقة، حافظ، فقيه، إمام حجة	من الثامنة	١٩٨هـ	ع، شعبة، مسعر، ابن المارك، أحمد، إسحاق، ابن معين، ابن المديني
٢١ ـ حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري	ثقة، ثبت فقيه	من كبار الثامنة	١٧٩هـ	الثوري، ابن مهدي، ابن المديني
٢٢ ـ الفضيل بن عياض	ثقة، عابد	من الثامنة	١٨٧هـ	السفيانان، ابن المبارك، يحيى القطان، قتيبة
٢٣ ـ أبو إسحاق الفزاري	ثقة، حافظ، له تصانيف	من الثامنة	١٨٥هـ	الأوزاعي، الثوري، معاوية بن عمرو، محمد بن سلام، محمد ابن عقبة
٢٤ ـ جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري	صدوق، زاهد	من الثامنة	١٧٨هـ	بخ، م، عـ، سفيان، ابن المبارك، يحيى بن يحيى، طائفة
٢٥ ـ داود بن عبدالرحمن العطار أبو سليمان المكي	ثقة	من الثامنة	١٧٥هـ	ع، قتيبة، يحيى بن يحيى، ابن وهب
٢٦ ـ سليمان بن داوود الطيالسي البصري	ثقة، حافظ	من التاسعة	٢٠٤هـ	خت، م، عـ، جرير بن عبدالحميد، أحمد، ابن المديني، ابن بشار، ابن رافع
٢٧ ـ يزيد بن هارون السلمي أبو خالد الواسطي	أحد الأعلام الحفاظ	من التاسعة	٢٠٦هـ	ع، بقية، ابن المديني، أحمد، إسحاق، عبد بن حميد
٢٨ ـ عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميدي	ثقة، حافظ، مصنف، شهير	من التاسعة	٢١١هـ	ع، أحمد، إسحاق، ابن المديني، ابن معين، محمد بن رافع

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى عنه من الأئمة
٢٩ـ معاوية بن عمر الأزدي المعني				
أبو عمرو البغدادي	ثقة	من صغار التاسعة	٢١٤هـ	ع، عمرو الناقد، محمد بن يحيى، عبد بن حميد، وخلق
٣٠ـ محمد بن إدريس الشافعي المكي نزيل مصر		من التاسعة	٢٠٤هـ	خت، م، عـ، الحميدي، أحمد، البيطي، أبو ثور.
٣١ـ عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي البصري	الفقيه، ثقة، حافظ، عابد	من التاسعة	١٩٩هـ	ع، الليث، ابن مهدي، سعيد بن منصور
٣٢ـ يحيى بن سعيد القطان البصري	ثقة متقن، حافظ، إمام قدوة	من التاسعة	١٩٨هـ	ع، شعبة، ابن مهدي، أحمد، إسحاق، ابن المديني، ابن بشار
٣٣ـ عبدالرحمن بن مهدي البصري	ثقة ثبت حافظ عارف			
	بالرجال والحديث	من التاسعة	١٩٨هـ	ع، ابن المبارك، ابن وهب، أحمد، ابن معين، عمرو بن علي
٣٤ـ الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل البصري	ثقة ثبت	من التاسعة	٢١٢هـ	ع، أحمد، ابن المديني، إسحاق ابن راهويه
٣٥ـ روح بن عبادة أبو محمد البصري	ثقة فاضل له تصانيف	من التاسعة	٢٠٧هـ	ع، أحمد، إسحاق، عبد بن حميد
٣٦ـ وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي	ثقة، حافظ		١٩٦هـ	أحمد، إسحاق، ابن معين، أحمد بن منيع، الحسن بن عرفة
٣٧ـ محمد بن يوسف بن واقد أبو عبدالله الفريابي	ثقة فاضل	من التاسعة	٢١٢هـ	ع، أحمد، إسحاق الكوسج، محمد بن يحيى
٣٨ـ يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي	ثقة، حافظ، فاضل	من كبار التاسعة	٢٠٣هـ	ع، أحمد، إسحاق، ابن المديني، محمد بن رافع
٣٩ـ أبو نعيم عبدالرحمن بن هانىء الكوفي النخعي	صدوق	من التاسعة	٢١١هـ	عباس بن عبدالعظيم، أبو حاتم، أبو داوود، ابن ماجه
٤٠ـ عبدالله بن يوسف أبو محمد التيسي الكلائي	ثقة، متقن، من أثبت الناس			
	في الموطأ	من العاشرة	٢١٨هـ	خ، د، ت، س، محمد بن إسحاق الصاغاني
٤١ـ معن بن عيسى المدني	ثقة ثبت	من العاشرة	١٩٨هـ	ع، ابن المديني، ابن معين، قتيبة
٤٢ـ عبدالرحمن بن القاسم العتقي الضمري البصري	الفقيه، صاحب مالك، ثقة	من العاشرة	١٩١هـ	خ، مد، س، أصبغ بن الفرج، محمد بن مسلمة المرادي
	أحد الأئمة ثقة			عبدالرزاق، يحيى بن آدم، ابن مهدي، يزيد بن هارون، ابن
٤٣ـ أحمد بن حنبل				المديني
٤٤ـ علي بن المديني البصري	حافظ حجة	رأس العاشرة		البخاري، مسلم، أبو داوود، الذهلي، أبو زرعة الرازي
	ثقة، ثبت إمام. أعلم أهل			والدمشقي، البغوي، ابن أبي الدنيا، أبو حاتم الرازي، الدارمي
	عصره بالحديث وعلله	من العاشرة	٢٢٤هـ	البخاري، أبوداود، أحمد بن حنبل، لائق

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى عنه من الأئمة
٤٥ ـ يحيى بن معين البغدادي	ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل	من العاشرة	٢٣٣هـ	البخاري، مسلم، أبو داود، أحمد، محمد بن يحيى، البغوي
٤٦ ـ إسحاق بن راهويه	ثقة حافظ مجتهد	من العاشرة	٢٣٨هـ	خ، م، د، ت، س.
٤٧ ـ الحميدي عبدالله بن الزبير القرشي المكي	ثقة، حافظ، فقيه	من العاشرة	٢١٩هـ	خ، أبو حاتم
٤٨ ـ عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي البصري	ثقة، ثبت	من كبار العاشرة	٢٢٠هـ	ع، أحمد، إسحاق، ابن معين، ابن المديني، عمرو بن علي
٤٩ ـ محمد بن كثير العبدي	ثقة فاضل	من كبار العاشرة	٢٢٣هـ	ع، الذهلي
٥٠ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي	ثقة ثبت	من العاشرة	٢٤٠هـ	
٥١ ـ مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري	ثقة حافظ	من العاشرة	٢٢٢٠هـ	خ، د، ت، س، د.
٥٢ ـ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي	ثقة حافظ صاحب تصنيف	من العاشرة	٢٣٥هـ	خ، م، د، س، ق،/خ، م، د، ق، أبو زرعة، عثمان بن مرذاذ، أحمد بن علي المروزي
٥٣ ـ عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي ابن أبي شيبة الكوفي	ثقة، حافظ، شهير	من العاشرة	٢٣٩هـ	خ، م، د، س، ق/ خ، م، د، ق، أبو زرعة، زكريا بن يحيى السجزي
٥٤ ـ يحيى بن يحيى بن بكير التميمي	ثقة ثبت إمام	من العاشرة	٢٢٦هـ	خ، م، ت، س/ خ، م، أحمد بن الأزهر، سلمة بن شعيب
٥٥ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي	ثقة فاضل مصنف	من العاشرة	٢٢٤هـ	ز، د، عباس الدوري، محمد بن إسحاق الصاغاني
٥٦ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد النسائي	ثقة ثبت	من العاشرة	٢٣٤هـ	خ، م، د، س، ق/ خ، م، د،ق، س
٥٧ ـ عبيد الله بن عمر القواريري البصري	ثقة حافظ	من العاشرة	٢٣٥هـ	خ م د س/ خ م د، أبو زرعة
٥٨ ـ عمرو بن علي، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري	ثقة حافظ	من العاشرة	٢٤٩هـ	ع/ ع
٥٩ ـ محمد بن المثنى ابن عبيد العنزي البصري	ثقة ثبت	من العاشرة	٢٥٢هـ	ع/ ع، وخلق
٦٠ ـ محمد بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار	ثقة	من العاشرة	٢٥٢هـ	ع/ ابن خزيمة، ابن صاعد، وخلق
٦١ ـ أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي	الفقيه صاحب الشافعي	من العاشرة	٢٤٠هـ	م، د، ق/ م دق

اسم الراوي	مكانته العلمية	طبقته	سنة وفاته	من روى من الأئمة
٦٢ ـ سوار بن عبدالله أبو عبدالله البصري	ثقة	من العاشرة	٢٤٥هـ	د ت س / د ت س
٦٣ ـ محمد بن عقبة بن المغيرة الشيباني أبو عبدالله الكوفي	ثقة	من العاشرة	٢٢٠هـ	خ
٦٤ ـ محمد بن يحيى الذهلي الحافظ أبو عبدالله النيسابوري	أحد الأعلام الكبار	من الحادية العشرة	٢٥٨هـ	ع / ع
٦٥ ـ محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي	أحد الحفاظ	من الحادية العشرة	٢٧٧هـ	د، س، ق
٦٦ ـ البخاري	جبل الحفظ، وإمام الدنيا ثقة الحديث	من الحادية العشرة	٢٥٦هـ	ت س، مسلم في غير الصحيح، ابن خزيمة، أبو زرعة
٦٧ ـ مسلم	إمام مصنف ثقة حافظ	من الحادية العشرة	٢٦١هـ	ت، إبراهيم بن محمد بن سفيان، ابن عبدان (مكي بن عبدان)
٦٨ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث	ثقة حافظ مصنف السنن وغيرها	من الحادية العشرة	٢٧٥هـ	ت، س، أحمد
٦٩ ـ ابن ماجه محمد بن يزيد بن عبدالله القزويني	صاحب السنن، أحد الأئمة حافظ	من الحادية العشرة	٢٧٣هـ	خلق كبير
٧٠ ـ يحيى بن يحيى أبو زكريا النيسابوري التميمي	ثقة ثبت، إمام	من العاشرة	٢٢٦هـ	خ م ت س

فهؤلاء الأعلام نماذج رؤوس المؤسسين لموازين نقد الرواة ، وفي طبقة كل آخرون من كبار الأئمة مثل **الفسوي** (ت ٢٧٧هـ)، **والترمذي** (ت ٢٧٩هـ)، **وابن خِراش** (ت ٢٨٣هـ) [(١)]، تكلموا في تمييز النقلة.

ومن مدارس هؤلاء تخرَّج من انتهى إليه الناس في أزمانهم في معرفة هذا العلم، وعلى أثرهم جرى مَن جاء مِن بعدهم من متأخري العلماء حين ناقشوا أحوال النقلة وصنفوا فيهم، **كالنسائي** (ت ٣٠٣هـ)، **والساجي** (ت ٣٠٧هـ)، **وابن خزيمة** (ت ٣١١هـ)، **والعقيلي** (ت ٣٢٢هـ)، **وابن أبي حاتم** (ت ٣٢٧هـ)، **وابن حبان** (ت ٣٥٤هـ)، **وابن عدي** (ت ٣٦٥هـ)، **والحاكم النيسابوري** (ت ٣٧٨هـ)، **وابن شاهين** (ت ٣٨٥هـ)، **والدارقطني** (ت ٣٨٥هـ)، **والأزدي** (ت ٣٩٤هـ) [(٢)] **والخطيب البغدادي** (ت ٤٦٣هـ)، **وابن عبد البر** (ت ٤٦٣هـ)، **وابن عساكر** (ت ٥٧١هـ)، **والمزي** (ت ٢٧٧هـ)، **والذهبي** (ت ٧٤٨هـ)، **وابن حجر العسقلاني** (ت ٨٥٢هـ)، وغيرهم من أهل الطبقات المختلفة، رحمهم الله.

جهود العلماء النقاد من أهل السنة في علم الجرح والتعديل:

ولقد قام علماء أهل السنة بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وكانت غايتهم الأولى من هذه المؤلفات الكثيرة هي خدمة السنة المطهرة وذبّ الإفتراء والكذب عنها، وذلك بحصر أسماء جميع من تعرّض لرواية السنة المشرفة ونقل نصوصها، ثم الكلام عنهم وعن حياتهم تفصيلاً من جميع النواحي من حياة الراوي، لا سيما فيما يتعلق بتوثيق الراوي وتجريحه.

وقد تقدم ذكر أشهر كتب النقاد أهل السنة والجماعة مع ذكر أسماء المصنفين بترتيب الزمن [(٣)].

---

(١) هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المروزي البغدادي، كان من المحدثين المعروفين بالحفظ، والرحلة الواسعة. تاريخ بغداد ١٠/ ٢٨٠، والسير ١٣/ ٥٠٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٨٤.

(٢) هو الدكتور أبو عبد الله محمد لقمان السلفي بن شيخ بارك الله بن مجاهد ياسين الهندي، رئيس جامعة ابن تيمية، ومركز العلامة عبد العزيز بن باز للدراسات الإسلامية بالهند. www.urduvb.com

(٣) انظر: تحت عنوان: أهم مصادر علم الجرح والتعديل عند أهل السنة، ص ٢٩٦–٣١١

المطلب الأول

أشهر الأئمة النقاد وجهودهم في علوم الحديث عند الشيعة

يدَّعى الشيعة أن الله تعالى خص هذه الأمة بجملة خصائص، وكرمها وشرفها بمزايا ليست في غيرها منها: الإسناد. وما في أيدي سائر الأمم لا يخرج عن كونه صحفا قد خلطوها بأخبارهم، وكلام علمائهم وأحبارهم، من دون تمييز بين ما نزل من الوحي وبين كلامهم. وأما في هذه الامة، فإنهم يأخذون الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والإمانة، والمشهور في حينه بالورع والإستقامة ثم عن مثله، وهكذا في جميع سلسلة السند ممن رووه حتى يبلغوا به قائله.

يقول أمين ترس العاملي الشيعي: إذا حدث أحدهم – أي الأئمة الشيعة – بشيء لم يكونوا قد سمعوه من قبل كانوا يسألونه عن إسناده، فإن أخبرهم أو أحالهم على كتاب معروف، أو أصل مشهور نظروا به، وإلا رفضوه، بل قد بلغ الأمر بهم أنهم كانوا يهجرون من يروي عن الضعفاء ويهملون من يعتمد المراسيل، حتى أدى ذلك إلى إخراج جماعة من الرواة عن (قم) بأمر من كبار علمائها، لإعتمادهم ذلك، وأوصوا الناس بعدم أخذ حديثهم، وإذا ما اطلعوا عليها – لاحقاً – كانوا يحذفونها من كتبهم. وكانوا لا يستحلون رواية حديث أو كتاب لم يصل إليهم مسنداً [(١)].

ولذلك ترك أيوب بن نوح – الثقة الجليل – الرواية عن محمد بن سنان الزاهري وقال: " لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان " [(٢)]، لأنه قال قبل موته: " لم يكن لي سماع ولا رواية إنما وجدته " [(٣)].

وقد روى النجاشي باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى أنه قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء، فسألته أن يخرج إلي كتاب العلاء بن رزين القلاء، وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إليَّ، فقلت له: أُحب أن تجيزهما لي. فقال لي: رحمك الله وما عجلتك ؟ ! إذهب فاكتبهما واسمع من بعد. فقلت: لا آمن الحدثان. فقال: لو علمت أن هذا الحديث يكون له هذا الطلب، لاستكثرت منه، فإني أدركتُ في هذا المسجد تسع مائة شيخ كل يقول: حدثني جعفر بن محمد عليه السلام " [(٤)].

وقد روى الشيخ الكليني باسناده عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: " قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا حُدثتم بحديث، فأسندوه إلى الذي حدثكم، فإن كان حقا فلكم وإن كان كذبا فعليه " [(٥)].

يقول الشيعة أن هذا الحديث المبارك يعتبر أقدم نص عند المسلمين قاطبة، يدل بصراحة على أهمية الإسناد وعلو شأنه، وأنه به ينجو الناقل للحديث من بعض الكبائر التي توعد عليها بالنار.

ويستدل الشيعة في كتبهم على أهمية الإسناد أيضًا بقول إمام أهل السنة عبد الله بن المبارك أنه قال: " الاسناد من الدين، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء " [(٦)].

---

(١) ثلاثيات الكليني ص ١٩.

(٢) رجال الكشي ص ٣٨٩ (٧٢٩).

(٣) المصدر السابق ص ٥٠٦ (٩٧٧).

(٤) رجال النجاشي ١/١٣٨–١٣٩.

(٥) الكافي ١/ ٥٢، كتاب فضل العلم باب ١٧ (٧).

(٦) انظر: شرف أصحاب الحديث ص ٤١، ثلاثيات الكليني ص ٢٠.

أشهر أئمة النقاد من الشيعة الإمامية:

يُستند التوثيقات الموجودة عند الشيعة الإمامية في علم الرجال في الأغلب إلى النجاشي والشيخ الطوسي والكشي، وفي غير الغالب إلى أفراد آخرين سنذكر هنا جماعة منهم لمزيد اطلاع القاريء عليهم حسب ترتيب الوفيات فمنهم:

١ – علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (ت ١٥٧ هـ).

كان أحد أعلام الشيعة في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع عاصر الإمام العسكري، وكفى في عظمته عند الشيعة أنه من مشايخ الكليني، وقد أكثر الرواية عنه في الكافي (١).

يقول محمد آصف المحسني(٢): " فهو وإن كان ثقة لكنّنا لم نستفد منه في توثيق الرجال شيئاً بخلاف السيد الاستاذ الخوئي رحمه الله فإنه استفاد منه وثاقة جماعة " (٣).

وقال عنه الذهبي: " رافضي جلد، له تفسير فيه مصائب" (٤).

٢ – جعفر بن محمد بن قولويه أبو القاسم (ت ١٦٠ هـ).

كان ثقة في كتابه كامل الزيارات، والحال فيه كما في سابقه (٥).

٣ – أحمد بن علي بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العلوي العقيقي رضي الله عنهم (ت ١٦١ هـ).

قال النجاشي في حقه: " كان مقيما بمكة وسمع أصحابنا الكوفيين وأكثر منهم، صنَّف كتباً، وقع إلينا منها كتاب المعرفة، كتاب فضل المؤمن، كتاب تاريخ الرجال، كتاب مثالب الرجلين والمرأتين (٦). وكذا ذكره الطوسي في فهرسته قبل النجاشي. وأورده الجواهري في كتابه: وقال: مجهول (٧).

يقول محمد آصف المحسني: وعلى كل حال هو مجهول (٨)، لم يثبت حسنه، ... وقد أكثر علماء الشيعة في كتب الرجال من النقل عنه واعتمدوا على روايته وجرحه وتعديله، والحق أنه لا يصح التعويل على أقواله. ثم سند الشيخ الطوسي في فهرسته إلى كتبه أيضاً لا يخلو عن إشكال أو ضعف.

٤ – علي بن أحمد العلوي العقيقي ابن العقيقي السابق (ت ١٧٩ هـ).

وهو كأبيه لم يثبت حسنه فلا اعتماد على أقواله (٩).

٥ – أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري (ت ١٧٩ هـ).

---

(١) المفيد من معجم الرجال ص٣٨٠، رجال النجاشي ٢/ ٨٦ .

(٢) هو الشيعي، أحد من تلامذة أبي القاسم الخوئي.

(٣) المفيد من معجم الرجال ص٣٨٠.

(٤) ميزان الإعتدال ٣/١١١.

(٥) المفيد من معجم الرجال ص١١٣، بحوث في علم الرجال ص ٢٥٢.

(٦) رجال النجاشي ١/٢١٤–٢١٥.

(٧) المفيد من معجم الرجال ص٣٤–٣٥.

(٨) كما قال محمد الجواهري في كتابه المفيد من معجم رجال الحديث ص ٣٤–٣٥.

(٩) انظر: بحوث في علم الرجال ص ٢٥٣.

يقول محمد آصف: " إن كان المراد هو أحمد بن الحسين بن عبيد الله ففيه كلام، حتى أن العلامة المجلسي (على ما حكي عنه) قال: لا أعتمد عليه كثيرًا. وعمدة أدلة المعتمدين عليه هو اعتماد النجاشي عليه " [(١)].

٦- العلامة السديد المحقق الشيخ المفيد (ت ١٧٩ هـ).

وقد وثق أربعة آلاف من أصحاب الصادق وجماعة أخرى من أصحاب الباقر والكاظم والعسكري في الإرشاد ومصابيح النور فهو وثّق أكثر من كل رجالي وثق.

يقول محمد آصف الحسني: " لكننا لم نستفد منه شيئاً فهو مع جلالته وعلمه وتحقيقه وقداسته وعدالته لم يتكلم حسب رائي الناقص في الرجال عن دقة وتحقيق بل عن حسن النظر مفرط والله العالم " [(٢)].

قال المامقاني: " ومنهم المفيد رحمه الله في الإرشاد فإنه تأمّل المولى الوحيد في استفادة العدالة من توثيقاته فيه، قال: نعم يستفاد منها القوة والإعتماد " [(٣)].

٧- جبرائيل بن أحمد الفارابي (ت ١٧٩ هـ) [(٤)].

كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان. والكشي يروي عنه كثيراً وكأنه يعتمد عليه حتى يروي ما وجده بخطه. والحق أن الرجل مجهول لا يجوز الإعتماد على أقواله.

٨- نصر بن صباح البلخي (ت ١٧٩ هـ) [(٥)].

قال الشيخ في رجاله عنه: " لقي جلّة من كان في عصره من المشايخ والعلماء، وروى عنهم. والأقوى أنه كسابقه مجهول وإن ثبت غلوه – ولو بمرتبة ضعيفة – فهو يؤكد ضعف أقاويله، فلا يعتمد عليه وإن فرضنا اعتماد الكشي عليه في رجاله " [(٦)].

جهود علماء النقاد الشيعة الإمامية في علم الجرح والتعديل:

لقد قام علماء الشيعة مثل علماء أهل السنة بتصنيف أنواع كثيرة من المصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم، وقد ذكرتُ أشهر كتب النقاد عند الشيعة الإمامية مع ذكر أسماء المصنفين بترتيب الزمن [(٧)].

مع هذا نرى أن الشيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد، ولا مَن ألّف كتاباً في الجرح والتعديل، بل أصول الكتب الرجالية عند الشيعة هي نفس الكتب في الجرح والتعديل عامة. ونستطيع أن نقول بأن هذا الفن لم يتطور عندهم كما تطور عند أهل السنة والجماعة.

---

(١) رجال النجاشي ٢٠٩/١، بحوث في علم الرجال ص ٢٥٣.

(٢) بحوث في علم الرجال ص ٢٥٥.

(٣) مقياس الهداية ص ٨٠.

(٤) بحوث في علم الرجال ص ٢٥٦.

(٥) هو أبو القاسم البلخي، غال المذهب، روى عنه العياشي. له كتب، منها كتاب معرفة الناقلين، وكتاب فرق الشيعة. رجال النجاشي ٣٨٦/٢.

(٦) انظر: بحوث في علم الرجال ص ٢٥٦.

(٧) انظر: تحت عنوان: " أهم كتب الجرح والتعديل عند الشيعة" ص ٣١٩-٣٢٧.

المطلب الثالث

الإعتناء بمنهج أئمة المحدثين النقاد وعدمه عند أهل السنة والشيعة

ومن المعلوم أن منهج المحدثين من **أهل السنة والجماعة** في تثبت الأحاديث والآثار ونقدها منهج واضح، لأنهم لم يُؤَسِّسوا قواعدها بأنفسهم، بل إنهم تبعوا في ذلك منهج الصحابة رضي الله عنهم. لأنهم أكَّدوا على قبول الرواية تأكيداً شديداً، وفهموا أنه لابد من الحيطة الشديدة في قبولها من الآخرين ولا بد من التأكد من صحتها قبل أن يخبروا بها عن النبي صلى الله عليه وسلم مخافةً أن تبدل كلمة بكلمة فيدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم " **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**" [(١)]، أو مخافة أن تكون روايته ذريعة إلى ذلك.

وقد رُوي عن سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين انهم تحرجوا في التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخافة أن يتقوّل عليهم وقد سمعوا التحذير الشديد من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم [(٢)].

ولذا نجد الخلفاء الراشدين والصحابة الآخرين أشد الناس تحرزا في قبول الحديث.

قال الإمام الذهبي في ترجمة **الخليفة الأول أبي بكر** رضي الله عنه:

" **وكان أول من احتاط في قبول الأخبار**" – وذكر فيه قصة ميراث الجدة [(٣)].

وفي رواية أن أبا بكر الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافا فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه [(٤)].

ثم قال الذهبي: " فهذا المرسل يدلُّكَ أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري لا سد باب الرواية، ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر ولم يقل: حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج " [(٥)].

و**الخليفة الثاني عمر بن الخطاب** رضي الله عنه يسن للمحدثين النقاد التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، كما حَدَثَ في قصة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عند استئذانه

---

(١) أخرجه البخاري في العلم: باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم برقم (١١٠)، ومسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣) كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ص ٤٠–٤٣.

(٣) قد تقدم ذكر ها مفصلاً، انظر: ص ٢٨٩.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٢.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣.

على عمر بن الخطاب. فقال: فوالله لأُوجِعَنَّ ظهرك وبطنك، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا ... [(١)].

قال الذهبي: " أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر، ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد، وقد كان عمر من وجله أن يخطيء الصاحب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم" [(٢)].

والخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان إماما عالما متحريا في الأخذ، بحيث أنه يستحلف من يحدثه بالحديث.

فقد روى أسماء بن الحكم الفزاري [(٣)] أنه سمع عليا رضي الله عنه يقول كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف صدقته [(٤)].

وذكر ابن عدي: أن عدداً من الصحابة تكلموا في الجرح والتعديل منهم: عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن السلام وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين [(٥)].

نقد الحديث في دور التابعين:

ثم جاء دور كبار التابعين، وخلفوا هذا العلم من الصحابة، وسلكوا مسلكهم واختاروا سنة نبيهم وسنة أصحابه، ورفعوا هذا الصرح لَبِنَات أخرى، لئلا يجتريء كذّاب أو منافق أو ملحد من إدخال المكذوبات في السنن النبوية الطاهرة الزكية، وخصوصاً بعد أن وجدت فرق ضالة مضلة وآراء ملحدة في دين الله، ومنافقون ظاهروا النفاق يريدون أن يبثوا سمومهم، ويجعلوا من هذا الأصل الإسلامي الثاني ظلاماً حالكاً لا يُرى فيه الحق من الباطل.

قال السخاوي: " وتكلم في الرجال كما قاله الذهبي جماعة من الصحابة، ثم من التابعين كالشعبي وابن سيرين ولكنه من التابعين بقلة، لقلة الضعف في متبوعيهم، إذ أكثرهم صحابة عدول وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات. ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور [(٦)] والمختار الكذاب.

فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء الذين ضعفوا غالبا من قبل تحملهم وضبطهم للحديث فتراهم يرفعون الموقوف ويرسلون كثيرا ولهم غلط كأبي هارون

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الآداب: باب الاستئذان، برقم (٢١٥٣).

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٦.

(٣) هو أبو حسان السُّلمي الكوفي، صدوق. التقريب ١/٦٤.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/١٠.

(٥) انظر: مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ص ٨٣-٨٧.

(٦) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، أبو زهير الكوفي الحُوتي، صاحب عليّ كذّبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعْف، مات في خلافة ابن الزبير. التقريب ١/١٤١.

العبدي، فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة تكلم في التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة فقال أبو حنيفة [١]: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين ونظر في الرجال شعبة وكان متثبتا لا يكاد يروي إلا عن ثقة وكذا كان مالك... [٢].

وقال ابن حبان أيضاً: " ثم أخذ مسلكهم (مسلك الصحابة) واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات، جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر... – وذكر كثيراً من أسماء التابعين إلى أن قال: – فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزموا الدين ودعوة المسلمين " [٣].

نقد الحديث في عصر أتباع التابعين:

ومن هذه الطبقة أخذ كبار أتباع التابعين وصغارهم، فمن الكبار **بالمدينة**: مالك بن انس، **وبمكة**: سفيان بن عيينة، **وبالكوفة**: سفيان الثوري، **وبالبصرة**: شعبة بن الحجاج وحماد بن زيد، **وبالشام**: الأوزاعي.

ومن الصغار **بالكوفة**: وكيع بن الجراح وابن نمير، **وبالبصرة**: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، **وبالشام**: أبو إسحاق الفزاري وأبو مسهر **وبخراسان**: عبد الله بن المبارك.

وقد ذكر ابن حبان رحمه الله أسماء هؤلاء النقاد مع جهودهم في حفظ الحديث واعتنائهم وتنقيتهم من حيث النقد [٤].

فهؤلاء الأئمة المحدثين من أهل السنة قد تحملوا المشاق وسافروا إلى أقاصي البلاد يلتقون أئمة النقاد من التابعين ويتلقون علم الحديث ونقده. وقد جمعوا تواريخ الرجال وأحوالهم واستفادوا من مشايخهم ما عندهم من قواعد نقد الحديث، وكان كل من هؤلاء الأئمة جبلاً من العلم، وبحراً زاخراً في فن نقد الحديث، لا همَّ لهم في هذه الحياة إلا حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتنقيح الروايات وتنقيتها وكشف الكذابين والضعفاء.

فلم يأت عصر هؤلاء الأئمة من أتباع التابعين إلا والأحاديث مبيَّن صحيحها من مكذوبها، والرجال مكشوف أمر ثقاتهم من ضعفائهم في أيّ بلد كانوا، وفي أيّ زاوية عاشوا. ثم أخذ عن كل من هؤلاء الأئمة جماعة من الأئمة والمحدثين ودوّنوا في الكتب ونقلوها إلى تلاميذهم.

---

(١) هو النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة الكوفي، إمام أهل الرأي، قد ترجم له الخطيب في فصلين. تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣، وميزان الاعتدال ٢٦٥/٣.

(٢) انظر: فتح المغيث ٣٥٢/٤-٣٥٣.

(٣) المجروحين ٣٨/١-٣٩.

(٤) قد تقدم ذكرهم تحت عنوان: نشأة علم الجرح والتعديل عند أهل السنة وأهم مصادرهم "، انظر: ص ٢٩٤.

فنستطيع أن نلخّص من هذا البحث الأمور التالية:

أولاً: أن أصل هذا العلم موروث من الصحابة والتابعين، بل من الرسول صلى الله عليه وسلم، ثابت بالروايات الصحيحة، مروية بالأسانيد التي رجالها أئمة ثقات (١).

ثانياً: أن علم نقد الحديث يدور في سماء نجومها أئمة موثوقون، فلا يشوبه ريب ولا نقص.

ثالثاً: أن هذا العلم شمل علم الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، وعلم التابعين، وعلم أتباعهم، ومن جاؤوا بعدهم، أمثال البخاري والرازيين وغيرهم بالنقل الصحيح (٢).

رابعاً: أن هذا العلم أخذ جهوداً عظيمةً متتابعةً حتى تكامل، وذلك بأن التابعين أخذوا علم الصحابة ثم أضافوا عليه ما اجتمع لديهم نتيجة لخبرتهم الشخصية وتجدد الأحوال ووجود الكذب والكذابين.

ثم جاء بعدهم أتباع التابعين، فأخذوا علم الأصحاب وعلم التابعين، وزادوا عليه ما اجتمع لديهم من خبرتهم الشخصية ومعرفتهم الرجال، وإيجاد قواعد وأصول مبدئية لبيان حال الرواة والمرويات وكشف الأكاذيب والكذابين، وتنقيح الحديث الصحيح من الضعيف والمكذوب (٣).

علمنا مما سبق أن الصحابة كانوا يردُّون بعض ما يروى لهم من الأحاديث حيناً لنقدهم للراوي لاحتمال الخطأ أو الغفلة. وحيناً آخر لنقدهم للمروي لظنّهم أنه قد يخالف بعض قواعد الدين.

ومِن بعدهم وُجد في كل قطر مِن الأقطار **جهابذة النقاد** من **أهل السنة** من التابعين وأتباعهم الذين أخذوا عن سلفهم هذا المنهج وأضافوا إليه ما توصلوا إليه من دراستهم وبحثهم.

وبذلك إستقر الأمر عند أهل السنة على أن نقد الحديث اعتمد على أمرين أساسيين:

أ- دراسة حال الراوي من حيث الوثوق والعدالة والضبط للتأكد من ضبطه وسلامته من أسباب الفسق أو خوارم المروءة أو الاتهام بهوى أو ابتداع. وقد وضع لها المحدثون شروطاً تحقق التأكد من حال الراوي وعدالته وضبطه.

ب- دراسة حال المروي وذلك بتلقي مرويات الراوي والأخذ عنه مع مراقبته في أدائه وكتابه مع محاولة النظر فيه وتفحصه لينكشف التزوير أو السرقة أو ادعاء رؤية شيوخ لم يدركهم، أو الإضطراب في الحديث أو الاختلاف الأكاذيب.

ومن هذا المنطق اتجه النقاد من أهل السنة إلى تقرير قواعد التحديث ودراسة ضروب التلقي وضروب الأداء، وبينوا أنواع الحديث وحكم كل نوع، كما اتجهوا إلى معرفة علل الأحاديث الظاهرة والخفية والتي لها صلة بالسند أو المتن أو كليهما، وصنّفوا مصنَّفات تشتمل على تراجم مختصرة أو وافية لحملة الحديث ورُواته.

وكذلك اتجه النقاد من أهل السنة إلى تمييز الأحاديث وانتحال صحيحها وطرح سقيمها، بعد أن بينوا أنواعها وفرَّقوا بين هذه الأنواع فروقاً دقيقة جعلت كل نوع منها متميزاً عن غيره أدق تمييز. وكانت لهم

---

(١) قد تقدم ذكره في المبحث الأول من الباب الثاني تحت عنوان: مشروعية الجرح والتعديل من السنة ص ٢٨٢ -٢٨٧.

(٢) قد تقدم ذكرهم قبل قليل تحت عنوان: " أشهر أئمة النقاد من أهل السنة ". انظر: ص ٤٢٧ - ٤٣٨.

(٣) انظر أيضاً: اهتمام المحدثين بنقد الحديث ص ٧٣-٧٤.

شروط في الرواة والمرويات، وشروط في التحمل والأداء، كما كانت لهم فروق في العبارات التي يؤدي بها المحدث ما رواه تبعاً لاختلاف حاله في التحمل.

ويظهر من هذا أن لعلماء أهل السنة خبرة واسعة وتمحيصاً دقيقاً لأحوال الرواة فميَّزوا بين روايات الراوي في جميع شيوخه وأحواله وأطوار حياته وأماكن رحلاته، حتى ميّزوا بين روايات الراوي عن شيخه في زمان دون زمان، ومكان دون مكان، ومراتب تلاميذ الشيخ الواحد ومَن يُقدَّم من تلاميذه على غيره.

لذلك اهتم العلماء بتأليف تواريخ الرواة الثقات والمجروحين، ليُعرفوا ويُعرف حكم ما نقلوا لنا من سنن الدين عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم.

فمن وجدوه عدلاً عدَّلوه، ومَن ثبت لهم أنه مجروح جرحوه، ولم يراعوا في جميع ذلك أيَّة اعتبارات شخصية، اللهمّ إلا الإخلاص لله تعالى، والاحتياط لحفظ سُنّة نبينا صلى الله عليه وسلم.

وبهذا الطريق بذل النقاد من الواسع أقصاه وتحملوا من الجهد منتهاه وصبروا وصابروا على الكد والدأب، حتى استقام لأهل هذه الملة أمر حديث نبيهم صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي تطمئن إليه قلوب أهل العلم.

وأما الشيعة الإمامية فقد عرفنا أنهم كانوا يعملون بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم مَن يُمَيِّز رجال الإسناد، ولا مَن ألف كتاباً في الجرح والتعديل، حتى أقدم مصنِّف عند الشيعة هو الكشي الذي صنف سنة أربعمائة تقريباً كتابا في أسماء الرجال وأحوال الرواة.

والشيعة لا حاجة عندهم إلى علم الرجال، ولهذا قالوا أن علم الرجال علم منكر لأن فيه كشفنا لعورات المؤمنين وقد نُهينا عن ذلك، وأُمرنا بغض وستر تلك العورات [١].

فبهذا السبب قد ذهب كثير من علماء الشيعة إلى أن العبرة في قبول الرواية عمل المشهور بها، وإن كانت ضعيفة السند، فكل رواية لم يَعمل بها المشهورُ ليست بحجة، سواء كانت رواتها ثقات أم ضعفاء، ومن هنا فلا حاجة إلى علم الرجال [٢].

أما موقف الشيعة الإمامية من رواة أهل السنة فاعتبرهم الشيعة من المخالفين لهم، يعاملون في قبول رواتهم أو ردّهم حسب القواعد التي سار عليها الشيعة في قبول الرواة وردّهم.

وعلّل الشيعة ذلك بأن المخالفين أصلاً مخالفو الحق، وهم فاسدو العقيدة في نفس الأصول أو فروعها، والإيمانُ لا يُوصف به غيرُهم من الطوائف بل يُوصَفون بالإسلام [٣].

وأهل السنة هم أحدُ المخالفين لعقيدة الشيعة في أصولها وفروعها، فينطبق عليهم هذه الأوصاف من البدعة والفسق والإسلام دون الإيمان. بل لا يقف كثير من الشيعة عند هذا الحدّ، فإنهم يقولون بتكفير أهل السنة والجماعة ونجاستهم، وإنهم شرّ من اليهود والنصارى والمجوس.

يقول نعمة الله الجزائري: " والناصب عند الشيعة هو أهل السنة، وإنه نجس، وإنه شرّ من اليهودي

(١) انظر: الدراية في علم مصطلح الحديث ص ٦٧، ومقباس الهداية ص ٨٢.

(٢) معجم رجال الحديث ١/ ٢١.

(٣) انظر: الدراية في علم مصطلح الحديث ص ٦٧، ومقباس الهداية ص ٨٢.

والنصراني والمجوسي، وإنه كافر بإجماع الإمامية "[1].

وقول الشيعة بأن أهل السنة والجماعة من أهل البدعة والفسق والإسلام دون الإيمان بل الكفر يؤثّر قطعاً على موقفهم، فهم ذهبوا إلى عدم قبول رواية أهل السنة لإشتراطهم كون الراوي عدلاً، ورواة أهل السنة لا يمكن أن يكونوا عدولاً في نظر الشيعة. وكيف يكون عدلاً مَن وصفوهم بالفسق والنجاسة والكفر.

ومع هذا!! فقد ذهب بعض الشيعة منهم الطوسي إلى القول بقبول رواية أهل السنة مستدلاً لذلك على عمل الطائفة برواية بعض أهل السنة.

ومع صحة قوله بأن هؤلآء الرواة من أهل السنة إلا أن الطوسي إنما يقبل رواة أهل السنة بشرطين: أن يروي الراوي عن الأئمة وأن لا يخالف ما رواه الشيعة [2].

ثم إن التوثيق يكون من قِبَل علماء الشيعة لا من علماء أهل السنة. لذلك اعتبر الشيعة الأحاديث الواردة في كتب أهل السنة ضعيفة وإن كانت عند أهل السنة صحيحة [3].

ويتلخص مما سبق أن جمهور الشيعة لا يقبلون رواية أهل السنة لأنهم ليسوا بعدول عندهم مع أن مِن شروط قبول الرواية كون الراوي عدلاً. وذهب بعضهم إلى قبول رواية أهل السنة لكن بشرطين يجعلان اعتبار القبول مِن قبل الشيعة.

---

(١) انظر: الدراية ص ٦٧، ومقباس الهداية ص ٨٢.

(٢) العدة في أصول الفقه ص ٤٥.

(٣) الدراية في علم مصطلح الحديث ص ٢٣.

الخاتمة

الخـــاتـــمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبــوات، وعلــى آلــه وصحبه الذين كان ولاؤهم وحبّهم لمــحمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وللحق الذي جاء بــه، وكــانوا بنعمة الله إخواناً على مرّ الدهور والأزمنة.

في نهاية هذا البحث لابدّ مِن وَقفة نستجمع فيها بعض حصاده ونعرض جوانب مهمــة مــن معالمــه ونتائجه وهي كالتالي:

أولاً: ما يتعلق بأهل السنة:

١– إن حفظ الحديث وتدوينه قد توفّر لدى الصحابة رضي الله عنهم بأقوى ما يكون، وكان جماعــة من الصحابة على إحاطة بجملة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم من التابعين، وأتباع التابعين وهكــذا من بعدهم.

٢– أهمية صيانة الحديث النبوي من الأهداف الجليلة عند أهل السنة والجماعة ومن أجله نشأ علــم الحديث.

٣– إن علماء أهل السنة قد عُنُوا بتحقيق هذا الهدف حيث أنهم اهتموا منذ أول عهــدها بالروايــة وأسّسوا أهم قوانين الرواية التي اتبعوها.

٤– إن علماء أهل السنة قد أفردوا لكل نوع من الحديث وعلومه كتباً تجمع أفراد هذا النــوع مــن أحاديث، أو أسانيد أو رجال كما تقدم في البحث.

٥– إن قواعد أهل السنة سليمة، واضحة الحجة نيرة المحجة، قد أقام أهل الحديث بُنْيَانها على الدراسة الشاملة لكل وجه من أوجه احتمال القوة أو الضعف، ثم هذه القواعد في قبول الحديث وردّه تنقــسم بدقــة متسلسلة إلى آخرها.

٦– إن قواعد علوم الحديث عند أهل السنة ترتبط في مجموعها برباط وحدة الهدف ارتباطــاً يــشكل منها نظرية نقدية ومنهجاً علمياً كاملاً، يقوم على أساس بَدَهي مسلَّم به تتفرع عنه أصول البحث العلمي.

٧– إن جهود المحدثين من أهل السنة في علوم الحديث قد بلغت الغاية في الوصول إلى الهدف المنشود، وهذه تصانيفهم الكثيرة في أنواع الحديث، منها ما اختصت بالصحيح، ومنها ما جمعــت فيهــا الــضعيف، أو اختصت بالموضوع، أو بنوع مستقل من علوم الحديث الأخرى. فهذه التصانيف برهان عملي على مــدى مــا بلغوه من العناية في تطبيق هذا المنهج حتى أدّوا إلينا تراث النبوة صافياً نقياً.

٨– إن نظرية الجرح والتعديل عند أهل السنة نظرية متكاملة تُمثّل لنا ركناً مهمــاً في منــهج النقــد عندهم. وقد عُني النقاد والمحدثون بإقامة هذه النظرية على أسس علمية رصــينة تــشمل التأصــيل والتقعيــد والتطبيق.

٩– إن أئمة أهل السنة والجماعة لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب الباطلة مــن الاختلاق في الحديث، بل بادروا بالمحاربة في ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافية لصيانة السنة النبوية.

ثانياً: ما يتعلق بالشيعة الإمامية:

١- إن الشيعة لهم عقائد تفردوا بها عن المسلمين وهي إمامة أئمة اثني عشر وعصمتهم، ووجوب طاعتهم. وكذا عقيدتهم في تكفير الصحابة رضي الله عنهم.

٢- تعامل علماء الشيعة مع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كان غير موضوعي، ففي الوقت الذي يحكمون بردِّهم ويجرحونهم لأدنى شبهة، نجدهم يوثقون الكذابين والوضاعين من أصحاب الأئمة المعصومين.

٣- إن الشيعة لهم كتب استقلوا بها عن المسلمين وهي مصادرهم الأربعة: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه. فألحق بها المتأخرون أربعة أخرى وهي: الوافي، والبحار، والوسائل، ومستدرك الوسائل. ثم أضافوا إليها عدداً من كتب شيوخهم جعلوها في الاعتبار كالمصادر الأربعة.

٤- وفي السنة المطهرة كانت لهم أصول منكرة كقولهم: إن الإمام يوحى إليه، بل يأتيه خلق أعظم من جبريل الذي يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن سمع حديثاً من أحد من الأئمة له أن يقول فيه: قال الله، لأن قولهم كقول الله، وطاعتهم كطاعة الله.

٥- وكانوا يقبلون كل ما جاء في كتب أخبارهم. حتى وضع ابن المطهر طريقة تقسيم أحاديثهم إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف، وكان الدافع لذلك هو اتقاء تعيير العامة لهم كما تبين ذلك أثناء النزاع الذي وقع بين الشيعة بسبب اختلافهم في هذه المسألة حتى انقسموا إلى أصوليين وأخباريين.

٦- أن المصدر الثاني للتشريع عندهم يحتاج إلى إعادة النظر فيه مرة ثانية، فهو لا يصلح لأن يكون مصدراً للتشريع لاعتماده على الكذابين والوضاعين والمجهولين.

٧- أن الشيعة الإمامية لم تقدم لنا جديداً في علوم الحديث إلا النذر اليسير الخاص بمعتقداتهم.

٨- اتضح لنا من خلال مصادرهم في الجرح والتعديل التي هي العمدة في هذا المجال أن الشيعة هم قليلوا البضاعة في علم الرجال، حتى لم ينشأ علم الجرح والتعديل عند الإمامية إلا في العصور المتأخرة.

٩- لم يتطور علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة الإمامية كما تطور عند أهل السنة والجماعة. وأهم السبب في ذلك هو عدم الإهتمام بالإسناد عندهم، لأن اعتقادهم بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو الحال عند أهل السنة.

١٠- سبق أن مصادر الجرح والتعديل عندهم هي: الرجال للكشي، والرجال للنجاشي، والرجال والفهرست كلاهما للطوسي، لا تقوم على أسس علمية يعتد بها في ميزان علم الرجال، فهي لا تهتم بمواليد الرجال ووفياتهم، كما أنها لا تستوعب كل الرواة الموجودين في الكتب الأربعة بإعتراف أنفسهم.

١١- ورجال أحاديثهم فيهم أسماء لا مسمى لها، وأكثرهم ينتحل المذاهب الفاسدة في نظر الاثني عشرية نفسها، ولكنهم يقبلون أخبارهم لأنهم شيعة، أما أهل السنة وأهل البيت ما عدا أئمة اثني عشر فهم يردون رواياتهم. لكن الإمامي الذي على مذهبهم يُقبل قولُه مهما كان لأن القدح عندهم في دين الرجل لا يؤثر في صحة حديثه.

١٢- التوثيقات الخاصة والعامة من المباحث المهمة في دراسة الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية، ولكن ما يترتب عليه آثار كثيرة في قبول الحديث.

١٣ – من خلال النصوص السابقة الواردة في ثنايا البحث تبين لنا أنه لا يمكن التوفيق بين أهل السنة والشيعة إلا بشروط، مِن أهمها.

أولاً: أن يتوقفوا عن سب الصحابة رضي الله عنهم ولعنهم.

ثانياً: أن يختصروا كتبهم الأربعة الحديثية ويحذفوا منها النصوص التي تذكر أن الوحي كان يؤيد الأئمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنهم يسمعونه ولا يرونه ونحو ذلك من عقائدهم.

ثالثاً: على الشيعة أن يُثبتُوا رواياتِهم طِبقاً للقواعد الحديثية والجرح والتعديل المتبعة عند المحدثين النقاد، وأن يحكموا على رجال الأحاديث ما يستحقونه من الحكم.

التوصيات:

وبعد بيان أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث، هناك بعض التوصيات أرى أنّ فيها من الأهمية لابدّ من إثباتها هنا، ومن هذه التوصيات:

١ – أن يقوم بعض علماء أهل السنة والطلاب المتخصصين في العلوم الإسلامية بتخريج وتحقيق أحاديث أهل السنة التي استدل بها هؤلاء الشيعة الإمامية في كتبهم مع بيان وجهها الصحيح، وكذلك تأليف الكتب للردّ على افتراءات بعض كتّابهم المعاصرين حول الصحابة وأهل السنة.

٢ – أدعو طلاب العلم من أهل السنة والجماعة إلى دراسة علم الحديث والجرح والتعديل عند الإمامية بالتفصيل، وعدم إهمال هذا الجانب. فكم من كتب الإمامية في نقد علم الحديث عند أهل السنة والجماعة قد صُنّفتْ في نقد رواتنا.

٣ – أدعو الجامعات والمؤسسات التعليمية الحكومية أو الأهْلِية إلى توفير المراجع الأساسية في علم الحديث والرجال عند الإمامية.

٤ – إن المنهج السليم هو بيان الحق وكشف الباطل، فالشيعة الإمامية لا يؤمنون إلا بما جاء في كتبهم، ولا يحتجُّون إلا بها، ويردّون بها السنة الصحيحة، بل نصوص الكتاب الظاهرة. فليكن تصحيح وضْعهم مِن كتبهم وكشف بدعهم من رواياتهم.

وبذلك تم البحث، فللّه جل وعلا الحمد والثناء، **الذي بنعمته تتم الصالحات**، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

(٤) سورة النساء			
١٨	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ	١	١
١٩	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا	١٣٧	١٨١
(٥) سورة المائدة			
٢٠	الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ	٣	١٨٩
٢١	إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ	٥٥	٢٥٦
٢٢	يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ	٦٧	١٨٨
٢٣	يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ	٩٥	٢٨٣
٢٤	وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ	١١٨	١٩١
(٦) سورة الانعام			
٢٥	مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ	٣٨	١٨٩
(٨) سورة الأ نفال			
٢٦	قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ	٣٨	١٥
٢٧	وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا	٧٤	٢١١
٢٨	وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ	٧٥	١٦٩
(٩) سورة التوبة			
٢٩	عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا	٤٣	٢٦٣
٣٠	وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ *	٧٥	١٨٤
٣١	فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ *	٧٦	١٨٤
٣٢	فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ	٧٧	١٨٤
٣٣	وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ	٨٤	١٨٦
٣٤	وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ	١٠٠	١٦٩
٣٥	وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ	١٠٠	١٨

٣٦	وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ	١٠١	١٨٥
٣٧	وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً	١٠٢	٢٥٨
٣٨	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ	١٠٣	٢٥٨
٣٩	لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ	١٠٨	٢١٠
٤٠	فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ *	١٠٨	٢٥٨
٤١	لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ . . .	١١٧	٢١١
٤٢	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ *	١١٩	٩٥
	(١٠) سورة يونس		
٤٣	وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ *	١٠٠	٢٥٧
	(١١) سورة هود		
٤٤	اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ	٣	٢١٨
٤٥	قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ	٤٣	٢٥٠
٤٦	قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ	٧٣	٢٦٠
	(١٢) سورة يوسف		
٤٧	قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ	٣٢	٢٥٠
	(١٣) سورة الرعد		
٤٨	إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ *	٧	٢٢٧
٤٩	وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا	٢٤	٢٢٨
	(١٥) سورة الحجر		
٥٠	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ *	٩	١
٥١	إِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ *	٧٩	٢٢٢
	(١٦) سورة النحل		
٥٢	وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ *	٤٤	١

فهرس الأحاديث الشريفة

م	طرف الحديث	اسم الراوي	الصفحة
٢٢	تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ	حذيفة بن اليمان	٢٣
٢٣	جاء رجل إلى فاطمة فقال: يا بنت رسول الله هل ترك رسول الله عندك شيء	عبد الله بن مسعود	٥٩
٢٤	خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	عمران بن حصين	١٧٠
٢٥	خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	عمران بن حصين	٢٨٥
٢٦	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،	عبد الله بن مسعود	١٧٠
٢٧	رُبَّ حَامِلُ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلُ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ	زيد بن ثابت	٧٢
٢٨	سَتَكُونُ خُلَفَاءُ يَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: " فُوا بَيْعَةَ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ	أبو هريرة	٢٤٢
٢٩	صَلَّيْنَا الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا	أبو موسى الأشعري	١٧٢
٣٠	عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ ، ...	عبد الله بن عمر	١٠
٣١	فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي	المسور بن مخرمة	١٩٣
٣٢	فِي أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ مُنَافِقًا لاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَلاَ يَجِدُونَ رِيحَهَا	حذيفة بن اليمان	٢٤٦
٣٣	قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا، بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا	زيد بن أرقم	٢٣٨
٣٤	قَامَ مُوسَى خَطِيبًا فِيْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ ؟	أبي بن كعب	٤٣
٣٥	كَانَ نَاسٌ مِنْ الأَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِدَاءٌ	عبد الله بن عباس	٤٣
٣٦	كَذَبْتَ لاَ يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ	جابر بن عبد الله	٢١٢
٣٧	كَيْفَ أَغْرَمُ يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ لا شَرِبَ ولا أَكَلَ، ولا نَطَقَ ولا اسْتَهَلَّ	أبو هريرة	٢٨٨
٣٨	لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ	أبو سعيد الخدري	١٧٠
٣٩	لاَ تَضُرُّهُمْ عَدَاوَةُ مَنْ عَادَاهمْ	جابر بن سمرة	٢٤٣
٤٠	لاَ تَكْتُبُوا عَنِّيْ وَمَنْ كَتَبَ عَنِّيْ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ	أبو سعيد الخدري	٤٣
٤١	لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ	أبو بكر الصديق	١٩٣
٤٢	لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ	جابر بن عبد الله	٢١٢
٤٣	لاَ يَزَالُ نَاسٌ مِّنْ أُمَّتِيْ ظَاهِرِيْنَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ	المغيرة بن شعبة	٢٣
٤٤	لاَ يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً	جابر بن سمرة	٢٤٣
٤٥	لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ	أبو سعيد الخدري	١٥
٤٦	لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ	علي بن أبي طالب	٥٩

م	طرف الحديث	اسم الراوي	الصفحة
٤٧	لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ	عبد الله بن عباس	٢٠٩
٤٨	لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، وَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ	بشر الغنوي	٢٨٥
٤٩	لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَهُ إِلَى صَدْرِهِ	أبو هريرة	٢٠٧
٥٠	لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَاحَبَنِي، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُهُمْ وَرُفِعُوا إِلَيَّ	أنس بن مالك	٢٠٩
٥١	لَيْسَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ	عبد الله بن مسعود	٥٩
٥٢	الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ	علي بن أبي طالب	٥٩
٥٣	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِيــْـنَ	المغيرة بن شعبة	٩٥
٥٤	مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً	أبو هريرة	٢٣
٥٥	مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا	جرير بن عبد الله	١٥-١٦
٥٦	مَنْ صَامَ يَوْمَ ثَمَانِ عَشْرَةَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ كُتِبَ لَهُ صِيَامُ سِتِّينَ شَهْرًا	أبو هريرة	٢٣٧
٥٧	من صُنِع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً	أسامة بن زيد	ب
٥٨	مَنْ طَلَبَ العِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى	سخبرة	١٣٩
٥٩	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ	أبي بن كعب	٥٨
٦٠	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ	أبو هريرة	٩٥
٦١	من لا يشكر الناس لا يشكر الله	أبو هريرة	ب
٦٢	" فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُهُ، فَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَلاَ تَأْمَنُونِي	أبو سعيد الخدري	٢٨٨
٦٣	نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ	عبد الله بن مسعود	٧٢
٦٤	يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ فَيَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ	أبو سعيد الخدري	١٧١
٦٥	يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ	جابر بن سمرة	٢٤٠

فهرس الآثار الواردة

م	طرف الأثـر	اسم الصحابي	الصفحة
٢١	ما عندنا شيء نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة فإذا فيها المدينة حرم	علي بن أبي طالب	٥٨
٢٢	ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحـــد أكثر حديثا عنه مني	أبو هريرة	٤٤
٢٣	من كان مستناً فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم	عبد الله بن عمر	١٧٥
٢٤	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره	أبي بن كعب	٥٩
٢٥	الناس على ثلاث منازل فمضتْ منهم اثنتان وبقيتْ واحدةٌ	سعد بن أبي وقاص	١٦٨
٢٦	نذكر ربنا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلينا فسكتنا	زيد بن ثابت	٢٠٧
٢٧	نزلت هذه الاية ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ ... ﴾ على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم	أبو سعيد الخدري	٢٣٣
٢٨	والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يُعطى رجل	علي بن أبي طالب	٤٤
٢٩	والذي نفسي بيده، لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصلَ من قرابتي	أبو بكر الصديق	٢٣٩
٣٠	هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ فقال: " والذي فلق الحبة	أبو جحيفة	٤٤
٣١	يا أمير المؤمنين، ألله الذي لا إله إلا هو، لسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم	عبيدة السلماني	٤٩
٣٢	يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي	بشير العدوي	٤٤

فهرس أحاديث وآثار الشيعة الإمامية

م	طرف حديث الشيعة الإمامية	اسم الراوي	الصفحة
	وسلم عندك شيئا		
	حديث تدريه خير من ألف ترويه،	جعفر الصادق	٥٠
	رب عصيتُك بلساني ولو شئتَ وعزتك لأخرستني، وعصيتُك ببصري	موسى الكاظم	٢٦٤
	قد حلّى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه، قلت: فتقول: الصديق؟	محمد باقر	٢١٣
	كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إثني عشرة ألفاً	جعفر الصادق	٢١٨
	كان أفضلهم في الإسلام كما زعمت وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة الصديق	علي بن أبي طالب	٢١٦
	كان بدء أمرنا أنّا التقينا القوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد	علي بن أبي طالب	١٨١
	كان عليّ بن الحسين عليه السلام إذا أخذ كتاب عليّ عليه السلام فنظر فيه	جعفر الصادق	٥٧
	كان الناس أهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة	جعفر الصادق	١٨٠
	كذبوا إن الذي لا يسهو هو الله الذي لآ إله إلا هو	علي الرضا	٢٦٣
	كنت أنظر في كتاب فاطمة عليها السلام فليس ملك يملك إلاَّ وهو مكتوب	جعفر الصادق	٥٩
	لا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقالاً في حقٍّ قيل لي، ولا التماس إعظام النفس	علي بن أبي طالب	٢٦٤
	لا ترث النساء من الأرض ولا من العقار شيئاً	محمد باقر	١٩٥
	لا تشهدنّ بشهادة حتّى تعرفها كما تعرف كفّك	جعفر الصادق	٣٦٥
	لعمري إن مكانهما لعظيم، وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد	علي بن أبي طالب	١٨٢
	لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فما أرى أحداً يُشبههم منكم	علي بن أبي طالب	١٨٣
	لقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، نقتل آبائنا وأبنائنا وإخواننا وأعمامنا	علي بن أبي طالب	١٨٣
	ولما حوصر عثمان رضي الله عنه في بيته أمر علي رضي الله عنه الحسن والحسين رضي الله عنهما بحرسه	علي بن أبي طالب	٢١٥
	ما جاء به علي عليه السلام آخذ به وما نهى عنه أنتهي عنه	جعفر الصادق	٩٣
	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره	أبي بن كعب	٥٩
	من كنت مولاه فعليّ مولاه	جعفر الصادق	١٨٢
	نزلت في فلان وفلان وفلان، آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر	جعفر الصادق	١٨٢
	والله ما أدري ما أقول لك؟ ما أعرف شيئا تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه	علي بن أبي طالب	٢١٤
	هذا خطُّ عليّ عليه السلام، وإملاءُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	محمد باقر	٥٧
	هكذا وجدناه في كتاب عليّ عليه السلام	محمد الباقر	٥٧
	هما والثالث والرابع عبد الرحمن، وطلحة، وكانوا سبعة عشر رجلاً	محمد باقر	١٨٢
	يا أبا الحسن انطلق الآن فبع درعك وأت بثمنه حتى أهيء لك	علي بن أبي طالب	٢١٤

م	طرف حديث الشيعة الإمامية	اسم الراوي	الصفحة
	يا بُنيَّ، إعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم	محمد الباقر	٥٠
	يا بُنَيَّ، قُمْ فأخْرِج كتاب عليّ، فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً	محمد باقر	٥٧
	كل أصحاب محمد أصحابي	علي بن أبي طالب	٢١٦

فهرس أسماء الصحابة والصحابيات

٢٣	سخبرة الأزدي، ويقال له الأسدي، والد عبد الله بن سخبرة	١٣٩
٢٤	سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك الأنصاري، الخزرجي	٤٣
٢٥	سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الأنصاري الخزرجي	١٩٦
٢٦	سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف أبو إسحاق الزهري	١٦٨
٢٧	سلمان الفارسي، أبو عبد الله، ويقال له سلمان الخير، أصله من أصبهان	٢٦
٢٨	سمرة بن جُنادة السُّوائي	١٤٠
٢٩	سمرة بن جندب بن هلال الفزاري	١٠٤
٣٠	سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي	١٧٧
٣١	طارق بن شهاب بن عبد الشمس البَجَلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي	٥٩
٣٢	طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو التيمي، أبو محمد،المدني، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة	٦٥،٦٤
٣٣	عبادة بن الصامت بن قيس النصاري الخزرجي، أبو الوليد المدني	١٧٧
٣٤	عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد الحارث الأسلمي	٤٧
٣٥	عبد اللَّه بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس القرشيّ، الأمويّ	٤٣
٣٦	عبد الله بن سلام أبو يوسف، حليف بني الخزرج	٤٤٤
٣٧	عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سُعَيْد السهمي	٤٤
٣٨	عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي الزهري، أحد العشرة	١٧٨
٣٩	عثمان بن عفان أبي العاص بن أمية، أمير المؤمنين، ذو النورين ، أحد خلفاء الأربعة	٢٥
٤٠	العرباض بن سارية أبو نجيح السلمي، كان من أهل الصفة	١٧
٤١	عباس بن عبد المطلب بن هاشم، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٩٣
٤٢	عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد القرشي السدي	١٩٠
٤٣	عبد اللَّه بن عامر بن كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العَبْشَمي	١٨٤
٤٤	عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي أبو سعيد العبشمي	١٨٤
٤٥	علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم	٢٥
٤٦	عمار بن ياسر بن عامر بن مالك أبو اليقظان العنسي، من السابقين الأولين	٢٦
٤٧	عمر بن الخطاب بن نفيل، ابن كعب القرشي، خليفة المسلمين	٢٥
٤٨	عمرو بن حزم بن زيد بن لَوذَان الأنصاري	٦٠

٤٩	عمرو بن العاص بن وائل السهمي	١٧٨
٥٠	عمران بن حصين بن عبيد بن خلف أبو نُجَيْد الخزاعي	١٧٠
٥١	قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي المدني	٢٨٩
٥٢	لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري	١٦
٥٣	المسور بن مَخرَمة بن نوفل بن أُهَيْب أبو عبد الرحمن الزهري	١٩٣
٥٤	محمود بن الربيع بن سُراقة بن عمرو أبو نعيم أو أبو محمد الخزرجي المدني	١٥٦
٥٥	مُعاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري أبو عبد الرحمن الخزرجي	١٧٨
٥٦	معاوية بن حَيدة بن معاوية بن كعب القشيري	١٦٧
٥٧	معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية ، أبو عبد الرحمن الأموي، الخليفة	٣١
٥٨	معتّب بن قشير بن مليل بن زيد بن العطاف بن ابن الأوس الأنصاريّ الأوسيّ	١٨٤
٥٩	المغيرة بن شعبة ابن مسعود ابن معتب الثقفي	١٧٦
٦٠	المقداد بن بن عمرو، وتبناه الأسود بن يغوث الزهري، فنسب إليه، من السابقين	٢٦
٦١	المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سارق العَتَكي، الأزدي، أبو سعيد البصري	١٩٠
٦٢	نبتل بن الحارث بن قيس بن زيد بن ضبيعة بن زيد الأنصاريّ الأوسيّ	١٨٤
٦٣	واثلة بن الأثقع بن كعب الليثي	٢٦٠
٦٤	وائل بن حجر بن سعد بن مسروق الحضرميّ	٦٠
٦٥	الوليد ابن عقبة ابن أبي معيط ابن أبي عمرو ابن أمية القرشي الأموي	١٧٦
٦٦	يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام	٢٤٠
٦٧	أبو أمامة: هو صديّ بن عجلان الباهلي	٢٣١
٦٨	أبو أيوب: هو خالد بن زيد بن كليب النصاري	١٧٧
٦٩	أبو بكر الصديق: هو عبد الله بن عثمان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٥
٧٠	أبو بكرة: هو نُفَيْع بن الحارث بن كَلَدَة أبو بكرة ابن عمرو الثقفي	١٧٢
٧١	أبو جحيفة: وهب ابن عبد الله السوائي	٤٤
٧٢	أبو جهم: هو ابن حذيفة بن غانم بن عامر القرشي العدوي	٢٨٤
٧٣	أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بن عبد الله المخزومي	٢٨٤
٧٤	أبو ذر: هو جندب بن جنادة الغفاري، متقدم في الإسلام	٢٦

فهرس الأعلام للرواة وعلماء أهل السنة

م	اسم العلم	الصفحة
١٥٧	محمد بن أحمد بن علي بن محمد ابن ابن حجر العسقلاني	٧٧
١٥٨	محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني	٣٥١
١٥٩	محمد بن بشر بن بَشير بن معبد الأسلمي الكوفي	١٩٥
١٦٠	محمد بن حاتم بن المظفر المروزي	٩٤
١٦١	محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني	٤٠٩
١٦٢	محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أبو عبد الله البرقي الزهري مولاهم، المصري	٢٩٧
١٦٣	محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر الكوفي	٣٠٢
١٦٤	محمد عجاج الخطيب المعاصر	١٣٥
١٦٥	محمد بن عجلان المدني	٣٥٣
١٦٦	محمد بن صادق السندي أبو الحسن الصغير	٧٧
١٦٧	محمد صديق خان بن حسن الحسيني، القنوجي، أبو الطيب النواب	٢١
١٦٨	محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي الهندي الحنفي	٩٤
١٦٩	محمد بن سيرين أبو بكر بن أبي عمرة الأنصاري، مولى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم	٧٤
١٧٠	محمد عبد العظيم الزرقاني، من علماء الأزهر بمصر	١٧٢
١٧١	محمد بن علي بن أيبك بو عبد الله السروجي	٣٠٠
١٧٢	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقِر	١٩
١٧٣	محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد أبو جعفر الجواد، الهاشمي	٣٧
١٧٤	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني	٣٥٣
١٧٥	محمد بن كرام أبو عبد الله السجستاني، المبتدع، شيخ الكرامية	٨٢
١٧٦	محمد لقمان أبو عبد الله السلفي بن شيخ بارك الله بن مجاهد ياسين الهندي	٤٣٣
١٧٧	محمد بن المثنى بن عبيد العَنَزي، أبو موسى البصري	٣٥٥
١٧٨	محمد مصطفى الأعظمي الهندي	٤٨
١٧٩	محمد بن معمر بن رِبْعي القيسي، البصري البحراني	١٤٠
١٨٠	محمد بن نصر أبو عبد الله المروزي	٣١١
١٨١	محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي، النيسابوري	٢٩٤

باب الكنى

على الترتيب الماضي في الأسماء والاعتبار بما بعد أداة الكنية

م	اسم العلم	الصفحة
٢٢٢	أبو إدريس : هو عائذ الله بن عبد الله الخولاني	٤٥
٢٢٣	أبو الأزهر: هو أحمد بن الأزهر بن منيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري	٣٤٥
٢٢٤	أبو إسحاق: هو إبراهيم بن إسحاق بن بشير البغدادي أبو إسحاق الحربي	٢٣٧
٢٢٥	أبو إسحاق: هو إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء الفزاري	٤٢٩
٢٢٦	أبو إسحاق: هو إبراهيم بن مسلم العبدي الهجري	١٣٤
٢٢٧	أبو إسماعيل: هو عبد الله بن محمد الهروي، الحنبلي، من ذرية أبي أيوب الأنصاري	٨٢
٢٢٨	أبو بردة بن أبي موسى الأشعري	٤٨
٢٢٩	أبو بكر: هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر، الخلال	٥٣
٢٣٠	وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني	٢٩١
٢٣١	أبو بكر بن عياش السلمي	٣٥٠
٢٣٢	أبو الجحاف: هو داود بن أبي عوف	٢٣٣
٢٣٣	أبو حاتم: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي	٥٨
٢٣٤	أبوالحسن: هو علي بن إسماعيل اليماني الأشعري، من ولد أبي موسى الأشعري رضي الله عنه	٢١
٢٣٥	أبو حفص: هو عمر بن عبد المجيد بن القرشي، أبو حفص الميانشي	٧٦
٢٣٦	أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت بن زوطي، أبو حنيفة الكوفي	٤٤٥
٢٣٧	أبو حمزة: هو محمد بن ميمون المروزي السكري	٢٦٢
٢٣٨	أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابن بن زوطي، الكوفي	٢٩٣
٢٣٩	أبو خيثمة: هو زهير بن حرب بن شداد النسائي	٢٩٤
٢٤٠	أبو داود: هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بَشير الأزدي، السِّجستاني	٥٤
٢٤١	أبو داود: هو الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري	٣١١
٢٤٢	أبو داود: هو نفيع بن الحارث الأعمي الكوفي	١٣٩

باب
من نسب إلى أبيه أو جده أو نحو ذلك

باب اللقب

على الترتيب الماضي في الأسماء والاعتبار بما بعد أداة الكنيةْ

باب
من اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو نحو ذلك

م	اسم العلم	الصفحة
٤١٠	السجزي: هو حمزة بن يوسف بن إبراهيم أبو القاسم السهمي، القرشي الجرجاني	٣٠٤
٤١١	السخاوي: هو محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي	٧٨
٤١٢	السختياني: هو أيوب بن أبي تميمة، كيسان السختياني، أبو بكر البصري	٤٤
٤١٣	السكوني: هو إسماعيل بن زياد أو إسماعيل بن أبي زياد السكوني	١٦٠
٤١٤	السلمي: هو محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي	٣٠٣
٤١٥	السِّلَفي: هو أحمد بن محمد بن أحمد ابن سِلَفة الأصبهاني، أبو طاهر الحرواني	٣٠٤
٤١٦	السمعاني: هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، أبو سعد المروزي	٣٥
٤١٧	السيوطي: هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٧٨
٤١٨	الشافعي: هو محمد بن إدريس بن العباس المطلبي، أبو عبد الله المكي	٧٥
٤١٩	الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي، الغرناطي	١٦
٤٢٠	الشعراني: هو عبد الوهاب بن عبد الرحمن الحنفي	٣٩٢
٤٢١	الشهرستاني: هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد، المعروف بالشهرستاني	٣١
٤٢٢	الشوكاني: هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الصنعاني	١٨٠
٤٢٣	الصغاني: هو الحسن بن محمد بن الحسن القرشي العدوي العمري	٣٩١
٤٢٤	الصفدي: هو خليل بن أيبك بن عبد الله ، أبو الوفاء صلاح الدين الشافعي	٣٨١
٤٢٥	الطالقاني: هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن عيسى الْبُناني	٣٥٢
٤٢٦	الطبراني: هو سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم اللخمي الشامي	٤١١
٤٢٧	الطحاوي: هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المصري الحنفي	٤١١
٤٢٨	الطيبي: هو الحسين وقيل: الحسن بن محمد، شرف الدين، المعروف بالطيبي	٧٧
٤٢٩	العجلوني: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجرّاحي أبو الفداء الدمشقيّ	٣٩٣
٤٣٠	العجلي: هو أحمد بن صالح أبو الحسن العجلي	٢٩٧
٤٣١	العراقي: هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، المعروف بالحافظ العراقي	٧٧
٤٣٢	العقيلي: هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد أبو جعفر المكي	٢٩٦
٤٣٣	العلائي: هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي أبو سعيد، صلاح الدين الدمشقيّ	٣٠٦
٤٣٤	العنبري: هو يحيى بن محمد أبو زكريا العنبري	١٣٤

م	اسم العـلم	الصفحة
٤٣٥	الغزالي: هو أحمد بن محمد بن محمد، أبو الفتوح، مجد الدين الطوسي	١٧٣
٤٣٦	الفربري: هو محمد بن يوسف بن مطر، أبو عبد الله الفربري	١٩١
٤٣٧	القرطبي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري، الأندلسي، المالكي	٢٥٦
٤٣٨	القضاعي: محمد بن سلامة بن جعفر ابن حكمون أبو عبد الله المصري	٤١٢
٤٣٩	القفاري: هو دكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري	٢٧
٤٤٠	الكتاني: هو أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس، الحسني، الفاسي، الإدريسي	٥٥
٤٤١	الكتاني: هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد التميمي الدمشقي	٣٨٠
٤٤٢	الكلاباذي: هو أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري	٣٠٤
٤٤٣	اللكنوي: هو محمد عَبْد الحَيّ بن محمد عبد الحليم الأنصاري أبو الحسنات الهندي	٣٩٦
٤٤٤	الماوردي: هو علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي	٢٢٢
٤٤٥	المباركفوري: هو أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن ابن الحاج الشيخ بهادر	٥٥
٤٤٦	المزني: هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المصري	٣٤٧
٤٤٧	المزي: هو يوسف بن عبد الرحمن ، أبو الحجاج، جمال الدين أبي محمد القضاعي الكلبي	٢٨٦
٤٤٨	المسعودي: هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، من ولد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٣٥
٤٤٩	المعلمي: هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، العتمي	٤٦
٤٥٠	المناوي: هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن زين العابدين الحدادي، القاهري	٧٧
٤٥١	النجاشي: هو أبو العباس أحمد بن علي الأسدي الكوفي	١٢٦
٤٥٢	النسائي: هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النَّسائي	٥٨
٤٥٣	النسفي: هو عمر بن محمد بن أحمد، أبو حفص، نجم الدين النسفي	٢٢٢
٤٥٤	النووي: هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي، الحوراني، الشافعي	٧٧
٤٥٥	الواحدي: هو علي بن أحمد بن محمد ابن مَتُّوية، أبو الحسن الواحدي	٢٣٣

فهرس الأعلام للرواة وعلماء الشيعة الإمامية

باب الكني

على الترتيب الماضي في الأسماء والاعتبار بما بعد أداة الكنية

باب من نسب إلى أبيه أو جده أو نحو ذلك

باب اللقب

على الترتيب الماضي في الأسماء والاعتبار بما بعد أداة الكنية

م	اسم العلم	الصفحة
٦١٦	آغا بزرك: هو محسن (أو محمد محسن) بن علي بن محمد رضا الطهراني	٦٧
٦١٧	بهاء الدين: هو محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي، الجباعي، العاملي، الهمداني	٨٣
٦١٨	الحر: هو محمد بن الحسن بن علي ، الملقب بالحر، فقيه إمامي	٤٠
٦١٩	حسن الصدر: هو حسن بن هادي بن محمد علي الحسيني	٨١
٦٢٠	سلاّر: هو حمزة بن عبد العزيز الديلميّ أبو يعلى الطبرستاني	٣١١
٦٢١	الشريف المرتضى: هو أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى عَلَم الهدى	٨١
٦٢٢	الشهيد الثاني: هو زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد، الشامي، الجبعي، العاملي	٦٢
٦٢٣	الصدوق: هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بابويه القمي	٦٣
٦٢٤	العطّار: هو أحمد بن محمد بن علي الحسني البغدادي	٣٢٧
٦٢٥	الفيض الكاشاني: هو محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود الكاشي	٦٥
٦٢٦	قطب الدين: هو أبو الحسن سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي	٨١
٦٢٧	المفيد: هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العُكبري، البغدادي	٢٧
٦٢٨	منتخب الدين: علي بن عبيدالله بن الحسن القمي	٣٢٦
٦٢٩	نجم الدين: هو أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسين ابن سعيد الهذلي الحلي	١٦٠
٦٣٠	الوحيد: هو أحمد بن محمد بن علي بن محمد باقر البهبهاني، الحائري	٣١٤

باب من اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو نحو ذلك

م	اسم العلم	الصفحة
٦٣١	الإربلي: هو أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح	٢٠٨

فهرس المصطلحات

فهرس الفرق والطوائف

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الأشعار

فهرس المصادر والمراجع عند أهل السنة

القرآن الحكيم: [1].

١- **آداب الشافعي ومناقبه**: **ابن أبي حاتم**: محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي (ت ٣٢٧هـ). بتحقيق: عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢- **الإبانة عن أصول الد يانة**: **أبو الحسن الأشعري**: علي بن إسماعيل بن إسحاق من ولد أبي موسى الأشعري (ت ٣٢٤هـ). تحقيق: د. فوقية حسين محمود. دار الأنصار، القاهرة، ط:١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣- **الأحكام السلطانية**: **الماوردي**: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ). دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.

٤- **الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة**: **الزركشي**: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤هـ). تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥- **اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث**: **ابن كثير**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ). تحقيق: أحمد بن شاكر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢.

٦- **أدب الاملاء والاستملاء**: **السمعاني**: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، (ت ٥٦٢هـ). دار الكتب العلمية، بيروت. ط: ١، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م.

٧- **إرشاد الفحول إلى تحقيق**: **الحق من علم الأصول**: **الشوكاني**: محمد بن علي بن محمد بن محمد بن عبد الله اليمني (ت ١٢٥٠هـ). بتحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق. ط: ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٨- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩- **أساس البلاغة**: **الزمخشري**: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٠- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: **ابن عبد البر**: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: علي بن البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: ١،

(١) القرآن الكريم فوق كل المصادر لذا تصدر هذا الفهرست، والترتيب لباقي المصادر والمراجع هجائي.

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١- **أسد الغابة**: **ابن الأثير**: أبو الحسن عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٢- **أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد**: **ابن حزم**: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ). تحقيق: أبو إسلام سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٣- **الإصابة في تمييز الصحابة**: **ابن حجر**: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلو محمد معوض. دار الكتب العربية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.

١٤- **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: **محمود الطحان**: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

١٥- **أصول الدين**: **ابن طاهر**: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

١٦- **أصول الفقه**: **أبو زهرة**: محمد. دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٧- **أصول الفقه الإسلامي**: **الزحيلي**: د. وهبة بن مصطفى. دار الفكر، دمشق. ط: ١، ١٩٨٦م.

١٨- **أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية ـ عرض ونقد ـ** : **القفاري**: د. ناصر بن عبد الله بن علي. ط:١، ١٤١٤هـ.

١٩- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: **الشنقيطي**: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٠- **اظهار الحق**: محمد رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي العثماني الهندي (ت ١٣٠٨هـ). دراسة وتحقيق: وتعليق: د. محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية. ط: ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.

٢١- **الإعتصام**: **الشاطبي**: إبراهيم بن موسى بن الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ). المكتبة التجارية، مصر.

٢٢- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**: **فخر الدين الرازي**: أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ). بتحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**: **الزركلي**: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ). دارالعلم للملايين، بيروت، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

٢٤- **أعلام المحدثين**: **أبو شهبة**: د. محمد بن محمد، القاهرة، ط: ١، ١٩٦٣م،

٢٥- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: **ابن قيم**: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين الجوزية (ت ٧٥١هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٢٦- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ**: **السخاوي**: أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ). الناشر دار الكتب العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٧- **الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب**: **ابن ماكولا**: أبونصر سعد الملك علي بن هبة الله بن جعفر (ت ٤٧٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت. ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٨- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ). دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط: ١، ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٠م.

٢٩- **الأنساب**: **السمعاني**: أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي المروزي (ت ٥٦٢هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره. مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط: ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

٣٠- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**: **المعلّمي**: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ). المطبعة السلفية ومكتبتها عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٣١- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث، سنداً ومتناً، ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**: د. محمد لقمان السلفي، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٠ هـ.

٣٢- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: **الباباني**: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ١٣٩٩هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: **أحمد محمد شاكر**: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢.

٣٤- **البحر المحيط في أصول الفقه**: **الزركشي**: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي. دار الكتبي، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٥- **البداية والنهاية**: **ابن كثير**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣٦- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: **الشوكاني**: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ). دار المعرفة، بيروت، ط: ٢.

٣٧- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**: **ابن الملقن**: أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ). دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٣٨- **تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي**: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الحسيني (ت ٧٩٤هـ). منشورات دارمكتبة الحياة، بيروت.

٣٩- **تاريخ إسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي**: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٠- **تاريخ بغداد: الخطيب**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ.

٤١- **تاريخ التراث العربي**: د. فؤاد سزكين التركي. منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

٤٢- **تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر): ابن خلدون**: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ). دار الفكر، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٤٣- **تاريخ الرسل والملوك: الطبري**: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الآملي (ت ٣١٠هـ). دار التراث، بيروت. ط: ٢، ١٣٨٧ هـ.

٤٤- **التاريخ الكبير: البخاري**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت ٢٥٦هـ). المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

٤٥- **تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر**: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت ٥٧١هـ). تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٦- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٤٧- **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: أبو المظفر**: طاهر بن محمد الأسفرائيني (ت ٤٧١هـ). تحقيق: كمال يوسف الحوت. عالم الكتب، لبنان. ط: ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٨- **تحرير تقريب التهذيب: بشّار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط**: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٩- **تحرير علوم الحديث: الجديع**: عبد الله بن يوسف. مؤسسة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥٠- **تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي: المباركفوري**: أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥١- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

(ت ٩١١هـ). تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار الطيبة.

٥٢- **تذكرة الحفاظ**: **الذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: ١، ١٣٧٤ هـ، و١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٥٣- **التذكرة الحمدونية**: **بهاء الدين**: أبو المعالي محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، البغدادي (ت ٥٦٢هـ). دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ.

٥٤- **التذكرة في علوم الحديث**: **ابن الملقن**: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري (ت ٨٠٤هـ). دار عمّار، عمان، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٥- **التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ). تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٥٦- **تفسير آلوسي** (**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**): **الآلوسي**: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت ١٢٧٠هـ). تحقيق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٥، ١٤١٥ هـ.

٥٧- **تفسير الجلالين**: **السيوطيان**: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). دار الحديث، القاهرة. ط: ١.

٥٨- **تفسير الطبري** (**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**): **الطبري**: محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الآملي (ت ٣١٠هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠ هـ -٢٠٠٠م.

٥٩- **تفسير عبد الرزاق**: **الصنعاني**: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني (ت ٢١١هـ). تحقيق: د. محمود محمد عبده، دارالكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩ هـ.

٦٠- **تفسير القرطبي** (**الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**): **القرطبي**: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي (ت ٦٧١هـ). تحقيق: البردوني وإبراهيم أطفيش. مطبعة دار الكتب المصرية، ط: ٢، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

٦١- **تفسير ابن كثير** (**تفسير القرآن العظيم**): **ابن كثير**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط: ١، ١٤١٩م.

٦٢- **التفسير الكبير** (**مفاتيح الغيب**): **فخر الدين الرازي**: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (ت ٦٠٦هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٠ هـ.

٦٣- **التفسير الميسر**: نخبة من أساتذة التفسير. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية. ط: ٢، مزيدة ومنقحة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦٤- **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: **ابن أبي حاتم**: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:١، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

٦٥- **تقريب التهذيب: ابن حجر:** أحمد بن حجر بن علي العسقلاني. دار المعرفة، بيروت.

٦٦- **التقريب مع شرحه التدريب: النووي:** أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف الحوراني الشافعي (ت ٦٧٦هـ). بتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثية، الرياض.

٦٧- **تقييد العلم: الخطيب:** أبو بكر أحمد بن علي البغدادي. إحياء السنة النبوية، بيروت.

٦٨- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: العراقي:** أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن (ت ٨٠٦هـ). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٦٩- **تلبيس إبليس: ابن جوزي:** جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الواعظ البغدادي (ت ٥٩٧هـ). دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت. ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٠- **التنبيه والإشراف: المسعودي:** أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ). بتصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة.

٧١- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: المعلمي:** عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ). المكتب الإسلامي، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٧٢- **توجيه النظر إلى أصول الأثر: الجزائري:** طاهر بن صالح بن أحمد السمعوني الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب. ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٣- **تهذيب التهذيب: ابن حجر:** أحمد بن حجر بن علي العسقلاني. دار صادر، مصور من طبعة حيدر آباد هند، ١٣٢٥هـ.

٧٤- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي:** أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، جمال الدين القضاعي الكلبي (ت ٧٤٢هـ). تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٥- **تهذيب اللغة: الأزهري:** أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط:١، ٢٠٠٨م.

٧٦- **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته: رفعت فوزي:** د. رفعت بن فوزي عبد الطيف. مكتبة الخانجي بمصر. ط:١، ١٩٨١م.

٧٧- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: السعدي:** عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (ت ١٣٧٦هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٧٨- **تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان:** أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: ١٠، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م.

٧٩- **الثقات: ابن حبان:** أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الدارمي، البُستي

(ت ٣٥٤هـ). دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٨٠- **ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه**: **الحمش**: عداب بن محمود بن إبراهيم دار بدر، ودار حسان للنشر والتوزيع، الرياض. ط: ٣، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٨١- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: **ابن الأثير**: أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ). تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني. ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٨٢- **الجامع لاخلاق الراوي وآداب السامع**: **الخطيب**: أبو بكر أحمد بن علي البغدادي. تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ.

٨٣- **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**: **النكري**: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص. دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٨٤- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**: **ابن رجب**: عبد الرحمن ان أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وإبراهيم باجس. مؤسسة الرسالة، بيروت،ط: ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٥- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**: **البخاري**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت ٢٥٦هـ). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). ط:١، ١٤٢٢هـ.

٨٦- **الجرح والتعديل**: **إبراهيم بن عبد الله اللاحم**. مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٨٧- **الجرح والتعديل**: **ابن أبي حاتم**: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي (ت ٣٢٧هـ). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،بحيدر آباد الدكن،الهند. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

٨٨- **الجرح والتعديل عند الشيعة الإمامية عرض ونقد**: دراسة تطبيقية على ابن المطهر الحلي وأبي القاسم الخوئي: **سعد بن راشد عَوض الشّنفَا**. رسالة ماجستير التي نوقشت في الجامعة الأردنية.

٨٩- **جمهرة اللغة**: **ابن دريد**: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ). دار العلم للملايين، ط:١، ١٩٨٧م.

٩٠- **حجية السنة المسمى بالنفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة النبوية**: **محمد طاهر** الحامدي. ط: مكتبة الآداب.

٩١- **الحديث المعلول قواعد وضوابط**: **المليباري**: د. حمزة عبد الله، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.

٩٢- **الحديث والمحدثون**: **أبو زهو**: محمد محمد. دار الفكر العربي، القاهرة. ط: ١٣٧٨ هـ.

٩٣- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم:** أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). دار الكتب العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٩٤- **خطبة الحاجة: الألباني:** أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت، ط: ٣، ١٣٩٧هـ.

٩٥- **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: حاتم العوني:** ابن عارف بن ناصر الشريف. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٢١ هـ.

٩٦- **دراسات في الجرح والتعديل: الأعظمي:** د. محمد ضياء الرحمن. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٩٧- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر:** أحمد بن حجر بن علي العسقلاني. مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند. ط:٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٩٨- **الدرر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي:** عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ). دار الفكر، بيروت.

٩٩- **دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين والمتاب المعاصرين: أبو شهبة:** محمد بن محمد بن سويلم (ت ١٤٠٣هـ). مكتبة السنة، ط: ١، ١٩٨٩م.

١٠٠- **دلائل التوثيق المبكّر للسنة والحديث: امتياز أحمد:** أعربه د. عبد المعطي أمين قلعه جي، الكتاب رقم (٧) من سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان.

١٠١- **دلائل النبوة: البيهقي:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، ودار الريّان للتراث، بيروت. ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٠٢- **الدين الخالص: النواب:** أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القنوجي (ت ١٣٠٧هـ).مكتبة دار العروبة، القاهرة. ١٩٦٠م.

١٠٣- **ديوان حسان بن ثابت: حسان بن ثابت:** دار الأندلس، بيروت، ط: ٢، ١٣٨٦ هـ.

١٠٤- **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: للذهبي:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ). مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط: ١، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

١٠٥- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: للذهبي:** محمد بن أحمد بن عثمان تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر، بيروت، ط: ٤، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

١٠٦- **رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم في ضوء السنة النبوية الشريفة: الشربيني: عماد السيد** محمد إسماعيل. رسالة الدكتوراه قدمها الباحث في كلية أصول الدين بالقاهرة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

١٠٧- **الرسالة: الشافعي:** أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبه

الحلبي، مصر. ط: ١، ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠م.

١٠٨- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: **الكتاني**: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر الإدريسي (ت ١٣٤٥هـ). تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. دار البشائر الإسلامية، ط: ٦، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠٩- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: **اللكنوي**: أبو الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي (ت ١٣٤٥هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط: ٣، ١٤٠٧هـ.

١١٠- **رياض الصالحين**: **النووي**: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١١١- **ابن سبأ حقيقة لا خيال**: **السعدي**: ابن مهدي الهاشمي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة ١٢ - العدد السادس والأربعون - ١٤٠٠هـ.

١١٢- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض. طبعة جديدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١١٣- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط:٢: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١٤- **السنة قبل التدوين**: **د. محمد عجاج**: ابن محمد تميم بن صالح بن عبد الطيف الخطيب. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ط: ٣: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٥- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: **السباعي**: د. مصطفى بن حسني السباعي (ت ١٣٨٤هـ).المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٠م.

١١٦- **السنن ـ الجامع الصحيح ـ**: **الترمذي**: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (ت ٢٧٩هـ). تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت. ١٩٩٨م.

١١٧- **سنن الدارمي**: **الدارمي**: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ). تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. ط: ١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

١١٨- **سنن أبي داود**: **أبو داود**: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني (ت ٢٥٧هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

١١٩- **السنن الكبرى**: **النسائي**: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت ٣٠٣هـ). تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

١٢٠- **السنن الكبرى**: **البيهقي**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي أبو بكر الخراساني (ت ٤٥٨هـ).تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ط: ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

١٢١- **سنن ابن ماجه**: **ابن ماجه**: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ). الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٢٢- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ). تحقيق: د. زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٤ هـ.

١٢٣- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد علي قاسم العمري. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

١٢٤- **سير أعلام النبلاء**: **الذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢٥- **السيرة النبوية**: **ابن هشام**: عبد الملك بن هشام بن أيوب أبو محمد، جمال الدين الحميري المعافري، (ت ٢١٣هـ). تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: ٢، ١٣٧٥ هـ-١٩٥٥م.

١٢٦- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: **ابن العماد**: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ). تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط:١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٧- **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال**: **د. سعدي الهاشمي**. ط: دار العلوم والحكم، المدينة النبوية ١٤١٣هـ.

١٢٨- **شرح التبصرة والتذكرة**: **العراقي**: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ). تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، ط: ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٩- **شرح الخريدة مع حاشية أحمد الصاوى**: **أحمد الدردير**. مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧م.

١٣٠- **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**: **ابن أبي العز**: صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٣هـ.

١٣١- **شرح العقيدة الواسطية من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية**: **خالد بن عبد الله** بن محمد المصلح. دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢١ هـ. وشرح ايضاً محمد بن خليل حسن هرّاس. دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، ط: ٣، ١٤١٥ هـ.

١٣٢- **شرح علل الترمذي**: **ابن رجب**: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، السَلامي، البغدادي، ثم (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط: ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

١٣٣- **شرح الكوكب المنير**: **ابن النجار**: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي (ت ٩٧٢هـ). تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. مكتبة العبيكان، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٣٤- **شرح المعلقات السبع**: **الزوزني**: أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين ، (ت ٤٨٦هـ). دار احياء التراث العربي، بيروت، ط:١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

١٣٥- **شرح النووي على صحيح مسلم**: **النووي**: أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف بن مري الحوراني الشافعي (ت ٦٧٦هـ). دار الفكر، بيروت، ط:٣: ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.

١٣٦- **شرف أصحاب الحديث**: **الخطيب**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. تحقيق: محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

١٣٧- **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**: **المآربي**: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: ١، ١٤١١هـ.

١٣٨- **الشيعة وأهل البيت**: **إحسان إلهي ظهير** (ت ١٩٨٧م). إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان. ط: ٧، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

١٣٩- **الشيعة والتشيع فرق وتاريخ**: **إحسان إلهي ظهير**. إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان. ط: ٧، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

١٤٠- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**: **ابن تيمية**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

١٤١- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: **الجوهري**: أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ). دار العلم للملايين، بيروت. ط:٤ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٤٢- **صبّ العذاب على من سبّ الأصحاب**: **الآلوسي**: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (ت ١٣٤٢هـ). تحقيق: عبد الله البخاري. أضواء السلف، الرياض. ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م..

١٤٣- **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت. ط:٣: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

١٤٤- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: **ابن حبان**: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي. تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٣: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٤٥- **صحيح سنن الترمذي**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت. ط:٣: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

١٤٦- **صحيح المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**: **مسلم**: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ). طبعه فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٧- **الضعفاء الكبير**: **العقيلي**: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار المكتبة العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

١٤٨- **ضعيف سنن الترمذي**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ). المكتب الإسلامي بيروت.

١٤٩- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. المكتب الإسلامي بيروت.

١٥٠- **ضعيف أبي داود**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت. ط: ١، ١٤٢٣هـ.

١٥١- **ضعيف سنن ابن ماجه**: **الألباني**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. المكتب الإسلامي بيروت.

١٥٢- **ضوابط الجرح والتعديل**: **د. عبد العزيز** بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف. مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٢ هـ.

١٥٣- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: **للسخاوي**: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ). منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت. بدون سنة النشر.

١٥٤- **طبقات الشافعية الكبرى**: **السبكي**: عبد الوهاب بن تقي الدين (ت٧٧١هـ). تحقيق: محمود بن محمد، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار النشر والتوزيع، هجر للطباعة والنشر والتوزيه، ط: ٢، ١٤١٣هـ.

١٥٥- **الطبقات الكبرى**: **ابن سعد**: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي (ت ٢٣٠هـ). طبع دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ.

١٥٦- **عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام**: **د. سليمان** بن فهد العودة، دار طيبة، ط: ٣، ١٤١٢ هـ.

١٥٧- **العبر في خبر من غبر**: **الذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٨- **العقد الفريد**: **رشدي عليان**: مطبعة دار السلام، بغداد، ط: ١، ١٣٩٣هـ.

١٥٩- **العقل عند الشيعة الإمامية**: **أبو عمر الأندلسي**: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ). دار الكتب العلمية، بيروت. ط: ١، ١٤٠٤ هـ.

١٦٠- **علل الحديث: ابن أبي حاتم:** عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط: ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

١٦١- **العلل الكبير: الترمذي:** أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى، (ت ٢٧٩هـ). عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩ هـ.

١٦٢- **العلل ومعرفة الرجال: الشيباني:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت ٢٤١هـ). تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٦٣- **علم الجرح والتعديل وضوابطه عند الشيعة الإمامية: سردار دميرل.** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التفسير والحديث. الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد. ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

١٦٤- **علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة: أشرف الجيزاوي.** دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر. ط: ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

١٦٥- **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم: ابن العربي:** القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ). تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمود مهدي الاستانبولي. دار الجيل بيروت، ط: ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

١٦٦- **غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري:** أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ). مكتبة ابن تيمية، بيروت، ط: ١، ١٣٥١هـ .

١٦٧- **غياث الأمم في التياث الظلم: الجويني:** عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ). تحقيق: عبد العظيم الديب. مكتبة إمام الحرمين، ط: ٢، ١٤٠١ هـ.

١٦٨- **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:** جمع وترتيب **أحمد بن عبد الرزاق** الدّويش، تحت إشراف رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض. ط: ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٦٩- **فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر:** أحمد بن حجر بن علي العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١٧٠- **فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الشوكاني:** محمد بن علي بن محمد بن محمد اليمني. دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، وبيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ.

١٧١- **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: السخاوي:** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ). تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر. ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

١٧٢- **الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية**: **الأسفرائيني**: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر ابن محمد بن عبد الله البغدادي (ت ٤٢٩هـ). دار الآفاق الجديدة، ط: ٢، ١٩٧٧م.

١٧٣- **الفروسية**: **ابن قيم**: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الجوزية. تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط: ١، ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م.

١٧٤- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: **ابن حزم**: أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي القرطبي الظاهري. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧٥- **فضائل الصحابة**: **ابن حنبل**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ). تحقيق: د. وصي الله محمد عباس. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧٦- **الفقيه والمتفقه**: **الخطيب**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي. دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ٢، ١٤٢١ هـ.

١٧٧- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: **الكتاني**: محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط: ٢، ١٩٨٢م.

١٧٨- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: **ابن تيمية**: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

١٧٩- **القاموس المحيط**: **الفيروز آبادي**: مجدد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:١: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٨٠- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: **القاسمي**: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (ت ١٣٣٢ هـ). دار الكتب العلمية، بيروت. ط:١: ١٩٧٩م.

١٨١- **قواعد في علو الحديث**: **للتهانوي**. ظفر أحمد العثماني. مكتبة دار القلم، بيروت، ط ٣، ١٩٧٢م.

١٨٢- **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**: **السخاوي**: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٩٠٢هـ). دار الريان للتراث.

١٨٣- **الكامل في التاريخ**: **ابن الأثير**: أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجزري. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت. ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٨٤- **الكامل في ضعفاء الرجال**: **ابن عدي**: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط:١: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨٥- **كتاب العلل الصغير**: **الترمذي**: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:٣: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨٦- **كتاب أعداء الإسلام ومناقشتها**: **عماد الشربيني**: تحقيق: علي بن البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٨٧- **كتاب الأموال**: **أبو عبيد**: القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ). دار الفكر، بيروت.

١٨٨- **كتاب التعريفات**: **الجرجاني**: علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت ٨١٦ هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨٩- **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: **ابن حبان**: أبو حاتم محمد بن حبان ابن أحمد بن حبان التميمي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: ١، ١٣٩٦ هـ.

١٩٠- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**: **ابن أبي شيبة**: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ). مكتبة الرشد، الرياض. ط: ١، ١٤٠٩ هـ.

١٩١- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: **حاجي خليفة**: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني الرومي الحنفي، المشهور باسم حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ). دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٩٢- **الكفاية في علم الرواية**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي. تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي. المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٩٣- **لب اللباب في تحرير الأنساب**: **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. دار صادر، بيروت.

١٩٤- **اللباب في تهذيب الانساب**: **ابن الأثير**: أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الشيباني الجزري. دار صادر، بيروت.

١٩٥- **لسان العرب**: **ابن منظور**: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ). نشر أدب الحوزة. إيران. ١٤٠٥هـ.

١٩٦- **لسان الميزان**: **ابن حجر**: أحمد بن حجر بن علي العسقلاني. من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط:٢: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٩٧- **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**: **محمد حميد الله**: الحيدر آبادي الهندي (ت ١٤٢٤هـ). دار النفائس، بيروت. ط: ٦، ١٤٠٧ هـ.

١٩٨- **مجموع الفتاوى الكبرى**: **ابن تيمية**: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي. طبع في مجمع الملك فهد للطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

١٩٩- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: **الرامهرمزي**: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: محمد عجاج الخطيب. دار الفكر، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٤ هـ.

٢٠٠- **محمد ناصر الدين الألباني**: **الزهيري**: سمير بن أمين، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م.

٢٠١- **مختار الصحاح**: **الرازي**: أبو عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت ٦٦٦هـ). بتحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية، بيروت، ط: ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٠٢- **مختصر التحفة الاثني عشرية**: **محمود شكري**: أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الآلوسي الحسيني (ت ١٣٤٢هـ). أصل هذا الكتاب باللغة الفارسية ألّفه شاه عبد العزيز الدهلوي، ونقله إلى العربية: غلام محمد الأسلمي، ثم اختصره محمود شكري. تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط: ٢، ١٣٨٧هـ.

٢٠٣- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان**: **اليافعي**: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت ٧٦٨هـ). دار الكتب العلمية، بيروت. ط: ١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.

٢٠٤- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: **القاري**: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (ت ١٠١٤هـ). دار الفكر، بيروت. ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٠٥- **مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة**: **القفاري**: د. ناصر بن عبد الله بن علي دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: ٣، ١٤١٨هـ.

٢٠٦- **المستدرك على الصحيحين في الحديث**: **الحاكم**: أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى ٤٠٥هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٠٧- **المستشرقون**: **العقيقي**: أبو جعفر محمد بن عمرو المكي (ت ٣٢٢هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١.

٢٠٨- **المسند الإمام أحمد بن حنبل**: **ابن حنبل**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٠٩- **المسند بهامشه كنز العمال في السنن الأقوال والأفعال**: **ابن حنبل**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. دار الفكر، مصور عن الطبعة الميمنية، ط:٢: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢١٠- **المستصفى**: **الغزالي**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ). **بتحقيق**: : محمد عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٢١١- **معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود**: **الخطابي**: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ). ط: ١، ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

٢١٢- **معجم الأدباء**: **حموى**: أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط:٧، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢١٣- **معجم البلدان: حموي:** عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. دار صادر، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥ م.

٢١٤- **المعجم الكبير: الطبراني:** سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة. ط: ٣.

٢١٥- **معجم المؤلفين: كحاله:** عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي (ت ١٤٠٤هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٦- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: العجلي:** أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٢١٧- **معرفة الرجال:** من كلام يحيى بن معين وغيره، أبو العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م.

٢١٨- **معرفة علوم الحديث: الحاكم:** أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: د. معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.

٢١٩- **المعرفة والتاريخ: الفسوي:** يعقوب بن سفيان بن جوان أبو يوسف الفارسي، (ت ٢٧٧هـ). تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط: ٢، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

٢٢٠- **المغني في الضعفاء : الذهبي:** أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٢١- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن الأشعري:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق. تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية. ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٢٢- **مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث): ابن الصلاح:** عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (ت ٦٤٣هـ). تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٢٢٣- **مقدمة تحفة الأحوذي: المباركفوري:** أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٢٤- **المقنع في علوم الحديث: ابن الملقن:** سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ). دار فواز للنشر، السعودية، ط: ١، ١٤١٣هـ.

٢٢٥- **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها: الخرائطي:** أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي السامري (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٢٢٦- **الملل والنحل: الشهرستاني:** محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٧هـ). مؤسسة مصطفي الحلبي البابي، مصر.

٢٢٧- **مناقب الشافعي**: **للبيهقي**: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت ٤٥٨هـ). دار التراث، مصر، ط: ١، ١٩٧٠م.

٢٢٨- **من الألفاظ التوثيق والتعديل النادرة الاستعمال**: د. **سعدي الهاشمي**.

٢٢٩- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: **الزرقاني**: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط: ٣.

٢٣٠- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**: **ابن جوزي**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الواعظ البغدادي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دارالكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٣١- **منتهى الطلب من أشعار العرب**: **البغدادي**: محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون (ت ٥٩٧هـ). بدون ذكر الناشر و تاريخ الطبع.

٢٣٢- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية**: **ابن تيمية**: أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم الحراني الحنبلي. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٩٦م.

٢٣٣- **منهج النقد في علوم الحديث**: **نور الدين عتر**: نورالدين محمد عتر الحلبي. دار الفكر، دمشق، ط:٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٣٤- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**: **ابن جماعة**: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي الشافعي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دارالفكر، دمشق. ط: ٢، ١٤٠٦ هـ.

٢٣٥- **المنية والأمل في شرح الملل والنحل**: **أحمد** : ابن يحيى بن المرتضى. تحقيق: محمد جواد مشكور،دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٣٩٩هـ.

٢٣٦- **الموافقات في اصول الشريعة**: **الشاطبي**: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٠هـ). تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، بيروت. ط: ١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٣٧- **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية**: د. **عبد المنعم** الحنفي. دار الرشاد، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٣م.

٢٣٨- **الموضوعات**: **الجوزي**: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ). عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: ٢، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٣٩- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: **الذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة. مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب، ط: ٢، ١٤١٢ هـ.

٢٤٠- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: **الذهبي**: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت. ط: ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٤١- **النجوم الظاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: **ابن تغري**: أبو المحاسن جمال الدين يوسف

بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ). وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٤٢- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: **ابن حجر**: أحمد بن حجر العسقلاني. بتعليق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق. ط: ٣، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. ومكتبة العلمية بالمدينة، ط: ٣.

٢٤٣- **نسيم الرياض في شرح الشفا**: **القاضي عياض**: دار الكتب العربي، بيروت.

٢٤٤- **نظرية الإمامة لدي الشيعة الاثني عشرية**: د. **أحمد محمود** صبحي. دار النهضة العربية، بيروت، ط: ١٩٩١م.

٢٤٥- **نصرة مذاهب الزيدية**: **الطالقاني**: إسماعيل بن عباد. تحقيق: ناجي حسن، مطبعة الجامعة بغداد.

٢٤٦- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: **ابن حجر**: أحمد بن حجر بن علي بن محمد العسقلاني. بتحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنوره، ط: ١، ١٤٠٤ هـ، - ١٩٨٤م.

٢٤٧- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: **الزركشي**: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٢٤٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: **ابن الأثير**: أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري. بتحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ط: ٥، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٤٩- **هدى الساري مقدمة فتح الباري**: **ابن حجر**: أحمد بن حجر بن علي العسقلاني. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢٥٠- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: **الباباني**: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ١٣٩٩هـ). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥١- **الوافي بالوفيات**: **الصفدي**: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ). بتحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥٢- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: **أبو شهبة**: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣ هـ)، دارالفكر العربي.

٢٥٣- **الوشية في نقد عقائد الشيعة**: **موسى جار الله**، تحقيق: جماعة من كبار العلماء، مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٥٤- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: **ابن خلكان**: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ). مطبعة السعادة، مصر، ط:١: ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

المراجع المأخوذة من موقع الشبكة:

1. almoqdsalghorayfi.com
2. ar.islamway.net
3. ar.wikipedia.org
4. ejabat.google.com
5. www.ahlalhdeeth.com
6. www.al-shia.org
7. www.ansarh.us
8. www.musawi-nahwi.com
9. www.nationalkuwait.com
10. www.rafed.net

فهرس المصادر والمراجع عند الشيعة الإمامية

٢٥٥-**أبو هريرة:** **شرف الدين**: عبد الحسين الموسوي (معاصر)، انتشارات أنصاريان، قم.

٢٥٦-**الاحتجاج على أهل اللجاج:** **الطبرسي:** أبو علي أمين الدين الفضل بن الحسن بن الفضل (ت ٥٤٨هـ، أو ٥٥٢، ٥٦١). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: ٢، ١٩٨٩م.

٢٥٧-**أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة:** **الأصفهاني**: محمد فهد الموسوي الأصفهاني (معاصر). المطبعة الحيدرية، النجف، ط: ٢، ١٣٨٨ هـ.

٢٥٨-**الاختصاص**: **المفيد**: أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان العُكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ). مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٥٩-**الإرشاد**: **المفيد**: أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان العُكبري. مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط: ٣، ١٣٨٩هـ.

٢٦٠-**الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**: **الطوسي**: شيخ الطائفة ورئيس الطائفة أبوجعفر محمد ابن الحسن بن علي (ت ٤٦٠هـ). طهران، ط: ٣، ١٣٩٠هـ.

٢٦١-**أصل الشيعة وأصولها**: **كاشف الغطاء**: محمد حسين بن علي بن الرضا (ت ١٣٧٣ هـ). دار الأضواء، بيروت، ط: ١، ١٩٩١م.

٢٦٢-**أصول الحديث**: **عبد الهادي** الفضلي (ت ١٤٢٠هـ). مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، لبنان، ط: ٢، ١٤١٦ هـ.

٢٦٣-**أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية**: **جعفر السبحاني**: (معاصر). مركز إدارة الحوزة العلمية، قم، ١٤١٢ هـ.

٢٦٤-**أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق**: **محمد المعلم**: محمد علي صالح المعلم (معاصر). نشر من قم، ط: ٢، ١٤٢٣ هـ.

٢٦٥-**أصول الفقه**: **المظفر**: محمد رضا المظفر (معاصر). دار النعمان، نجف، ط: ٢، ١٩٧٩م. ومؤسسة الأعلمي، بيروت. ط: ٢، ١٩٩٠م.

٢٦٦-**أصول الكافي:** **الكليني:** هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩هـ). تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط: ٣، ١٣٨٨هـ.

٢٦٧-**الاعتقادات**: **ابن بابويه القمي**: أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٨١ هـ). ط: إيران، ١٣٢٠ هـ.

٢٦٨-**أعلام الإسماعيلية**: **مصطفى غالب:** دار اليقظة الغربية، بيروت، ١٩٦٤م.

٢٦٩-**أعلام الورى بأعلام الهدى:** **الطبرسي:** أبو علي أمين الدين الفضل بن الحسن بن الفضل. تصحيح وتعليق: علي الغفاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ. ومؤسسة آل البيت.

٢٧٠-**أعيان الشيعة**: **محسن الأمين العاملي** (معاصر): مطبعة بن زيدون، دمشق.

٢٧١-**الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**: **الحلي**: الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ). الناشر مكتبة الألفين، كويت، ١٩٨٥م.

٢٧٢-**الأمالي**: **المفيد**: أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان العُكبري، ط: النجف ١٣٥١ هـ.

٢٧٣-**الإمامة والتبصرة من الحيرة**: **ابن بابويه القمي**: أبو الحسن علي بن الحسين. تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، تصحيح وتعليق: محمد جواد مشكور، مطبعة حيدري، طهران، ١٩٦٣م. وإحياء التراث، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٧٤- **الإمام الصادق**: **محمد حسين** المظفر. دار الزهراء، بيروت، ط: ٣، ١٣٩٨ هـ.

٢٧٥- **أمل الآمل في علماء جبل عامل**: **الحر العاملي**: محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: احمد الحسيني. دار الكتاب الإسلامي، قم، ٣٦٢ هـ.

٢٧٦-**الانتصار**: **الشريف المرتضى**: علم الهدى علي بن الحسين الموسوي البغدادي (ت ٤٣٦ هـ). مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.

٢٧٧-**الأنوار النعمانية في معرفة نشأة الإنسانية**: **الجزائري**: نعمة الله بن عبد الله بن محمد بن حسين الحسيني (ت ١١١٢ هـ). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط: ٤، ١٩٨٤م.

٢٧٨-**أوائل المقالات في المذاهب المختارات**: **المفيد**: أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان العُكبري البغدادي دار الكتاب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٧٩-**بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**: **المجلسي**: محمد باقر (ت ١١١١هـ). مؤسسة الوفاء، وإحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٣هـ.

٢٨٠-**بحوث في علم الرجال**: **المحسني**: محمد آصف. طاووس بهشت، قم، ط: ٤، ١٤٢١هـ.

٢٨١-**البرهان في تفسير القرآن**: **البحراني**: هاشم بن سليمان الكتكتاني (ت ١١٠٧ هـ). ط: ٢، طهران.

٢٨٢-**تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**: **د. عبد الله فياض**: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: ٣، ١٩٨٦م.

٢٨٣-**تاريخ تدوين السنة**: **النقوي**: مرتضى الحسين (ت ١٣٠٧هـ).

٢٨٤-**تأسيس الشيعة لعلوم الإسلامية**: **السيد حسن الصدر**: حسن بن هادي بن محمد علي الحسيني، (ت ١٣٥٤ هـ). منشورات الأعلمي، طهران. ودار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨١م.

٢٨٥-**تدوين السنة الشريفة**: **الجلالي**: السيد محمد رضا الحسيني. مكتب الإعلام الإسلامي، الحوزة العلمية، قم، ط: ٢، ١٤١٨ هـ.

٢٨٦-**تحرير الوسيلة**: **الخميني**: روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي (ت ١٢٣١ هـ). سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت، ١٩٨٧م. ومكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

٢٨٧-**تفسير العياشي**: **محمد بن مسعود** العياشي أبو النضر السّلمي (ت ٣٢٠هـ). تصحيح وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية، طهران.

٢٨٨-**تفسير القمي**: **القمي**: علي بن إبراهيم، تصحيح وتعليق: طيب الموسوي الجزائري، ط: ٢،

بيروت ١٣٨٧ هـ.

٢٨٩-**تفسير مجمع البيان**: **الطبرسي**: أبو علي أمين الدين الفضل. المجمع العالمي لأهل البيت.

٢٩٠-**تكملة الرجال**: **عبد النبي الكاظمي**. تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، أنوار الهدى، ط: ١، ١٤٢٥ هـ.

٢٩١-**تلخيص الشافي**: **الطوسي**: أبوجعفر محمد بن الحسن بن علي. تعليق: حسين بحر العلوم، دار الكتب الإسلامية، قم، ط: ٣، ١٣٩٤هـ.

٢٩٢-**تنقيح المقال في أحوال الرجال**: **المامقاني**: عبد الله بن حسن بن عبد الله بن محمد باقر النجفي النجفي (ت٥٠٤هـ). نسخة بخط اليد، موجودة في مكتبة المصطفى صلى الله عليه وسلم بالدمرداش. والمطبعة المرتضوية، النجف، ط: ١٣٤٩ هـ.

٢٩٣-**تهذيب الأحكام**: **الطوسي**: أبوجعفر محمد بن الحسن بن علي. دار الأضواء، بيروت.

٢٩٤-**ثلاثيات الكليني وقرب الإسناد**: **أمين ترمس العاملي**: دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ١٣٧٥ هـ.

٢٩٥-**الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام**: **النعماني**: محمد منظور. دار عمان، عمان، ط: ١، ١٩٨٧م.

٢٩٦-**جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد**: **الأردبيلي**: محمد بن علي الغروي الحائري . دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٩٧-**جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال**: **فخر الدين**. تحقيق: محمد كاظم الطريحي، ط: إيران.

٢٩٨-**جنة المأوى**: **كاشف الغطاء**: محمد حسين كاشف الغطاء، تحقيق سيد محمد علي الطباطبائي. مؤسسة الشهيد الأنصاري القمي لإحياء التراث، قم، ط: ١٤٢٠ هـ.

٢٩٩-**جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**: **النجفي**: محمد حسن بن باقر النجفي (ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٤.

٣٠٠-**الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**: **ابن العصفور**: يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني (ت ١١٨٦ هـ). دار الأضواء، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٣٠١-**الحديث النبوي بين الرواية والدراية**: **جعفر السبحاني**: دار الأضواء، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠٢-**حق اليقين في معرفة أصول الدين**: **عبد الله شبر**: عبد الله بن محمد رضا آل شبر الحسيني الكاظمي (ت١٢٤٢هـ). دار الأضواء، بيروت. ط: ١، ١٤٠٤هـ.

٣٠٣-**الحكومة الإسلامية**: **الخميني**، تقديم د. حسن حنفي.. ومطبعة دار عمّان، بيروت. ط: ١، ١٩٨٨م. والنسخة الثانية، بدون ذكر التاريخ والمطبعة.

٣٠٤-**حور العين**: **الحميري**: أبو سعيد نشوان. تحقيق: كمال مصطفى، مطبعة السعادة، ١٩٤٨م.

٣٠٥-**حول السنة المطهرة**: **الشيرازي**: السيد محمد الحسيني الملقب بآية الله العظمى. دارالعلوم،

بيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٠٦-**الخصال:** **الصدوق**: **ابن بابويه القمي**: أبو الحسن علي بن الحسين. تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. ط: ٢، ١٤٠٣. و ط: مكتبة الصدوق، طهران.

٣٠٧-**دائرة المعارف الشيعة**: **حسن الأمين**: دار التعاريف، بيروت. ط: ٢، ١٣٩٣هـ.

٣٠٨-**الدراية في علم مصطلح الحديث**: **زين الدين**: ابن علي بن أحمد العاملي (ت ٩٦٥ هـ). مطبعة النعمان، النجف، ط: ٣، ١٤٠٩ هـ.

٣٠٩-**دراسات في الحديث والمحدثين**: **هاشم معروف** الحسيني، دار التعاريف، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٨ هـ.

٣١٠-**دروس موجزة في علمي الرجال والدراية**: **جعفر السبحاني**. الناشر: المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية.

٣١١-**الذخيرة**: **القرافي**: شهاب الدين أحمد بن إدريس. دار الغرب الإسلامي، ط: ١٩٩٤م.

٣١٢-**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**: **آغا بزرك**: محمد محسن بن علي بن محمد رضا الطهراني (ت ١٣٨٩هـ). النجف، وطهران. ط: ١.

٣١٣-**الرجال:** **ابن داود**: الحسن بن علي بن داود الحلي (ت ٧٤٠ هـ). طهران. ١٣٨٣ هـ.

٣١٤-**رجال الحلي** (**أو خلاصة الأقوال في علم الرجال**): **الحلي**: الحسن بن يوسف ابن المطهر. المطبعة الحيدرية، نجف، ط: ٢، ١٣٨١ هـ.

٣١٥-**رجال الكشي** (أو **معرفة الرجال**): **الكشي**: أبو عمر محمد بن عمر بن عبد العزيز (ت ٣٤٠هـ). تصحيح وتعليق حسن المصطفوي، طبعة: طهران، وطبعة دانش كاه، مشهد.

٣١٦-**رجال النجاشي**: **النجاشي**: أبو العباس أحمد بن علي الأسدي الكوفي (ت ٤٥٠هـ). تحقيق: محمد جواد النائيني، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٣١٧-**رسالة السعدية**: **الحلي**: الحسن بن يوسف ابن المطهر. تعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال. كتاب خانه عمومي حضرت مرعشي نجفي، قم، ط: ١، ١٤١٠ هـ.

٣١٨-**رسائل في دراية الحديث**: **البابلي**: أبو الفضل الحافظيان. المساعدان: علي أوسط الناطقي، ومحمد حسين الدرايتي. دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط:١، ١٤٢٤ هـ.

٣١٩-**روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات**: **محمد باقر** الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ). المطبعة الحيدرية، ١٩٥٠م. ودار المعرفة.

٣٢٠-**رياض العلماء وحياض الفضلاء**: **الآفندي**: عبد الله الأصفهاني. تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠١ هـ.

٣٢١-**الزينة في الكلمات الإسلامية**: **الإسماعيلي**: أحمد بن حمدان الرازي. تحقيق: عبد الله السامرائي، ضمن كتاب الغلو والفرق الغالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٣٩٢م.

٣٢٢-**الشافي في شرح أصول الكافي**: عبدالحسين بن المظفر. مطبعة النعمان، نجف، ١٣٧٨م.

٣٢٣-**شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام**: **لنجم الدين** أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى ابن

سعيد الهذلي (ت ٦٧٦ هـ).

٣٢٤-**شرح الكافي**: **المازندراني**: المولى محمد صالح السروي (ت ١٠٨١هـ). تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني.

٣٢٥-**شرح معالم الدين**: **مصطفى الإعتمادي**. مكتبة العصفوري.

٣٢٦-**شرح نهج البلاغة**: **البحراني**: كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم المعلى. منشورات دار الثقلين للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٩٩م.

٣٢٧-**شرح نهج البلاغة**: **ابن أبي الحديد**: أبو حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد المدائني (ت ٦٥٦ هـ). تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. ومن القاهرة ١٣٨٣ هـ.

٣٢٨-**الشيعة الإمامية**: **محمد صادق الصدر**. مطبوعات النجاح، القاهرة، ط: ٢، ١٩٨٣م.

٣٢٩-**الشيعة في الميزان**: **محمد جواد مغنية** (معاصر). دارالتعارف، بيروت.

٣٣٠-**الشيعة والتشيع**: **محمد جواد** مغنية. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٨٣ هـ.

٣٣١-**الشيعة وفنون الإسلام**: **السيد حسن الصدر**: حسن بن هادي بن محمد علي. مؤسسة السبطين عليهم السلام العالمية، ط: ١.

٣٣٢-**الصافي في تفسير كلام الله الوافي الشافي**: **الفيض الكاشاني**: محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود (ت١٠٩٠ هـ). دار الكتب.

٣٣٣-**صحيفة تفسير الحسن العسكري**: طبعة هند.

٣٣٤-**الصحيفة السجادية الكاملة**: المنسوبة لعلي بن الحسين **زين العابدين** (ت ٩٤ هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط: ٤، ١٩٩١م.

٣٣٥-**الصوارم المهرفة في جواب الصواعق المحرقة**: **التستري**: للقاضي نور الله (المتوفى ١٠١٩ هـ). مطبعة نهضت.

٣٣٦-**الضعفاء من رجال الحديث**: - المعلى بن خنيس شهادته ووثاقته و مسنده -: الحسين الساعدي، دار الحديث للنشر، ط: ١.

٣٣٧-**طرائف المقال**: **البروجردي**: علي أصغر (ت ١٣١٣ هـ). تحقيق: مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي، قم، ط: ١، ١٤١٠ هـ.

٣٣٨-**العدة في أصول الفقه**: **الطوسي**: أبي جعفر محمد بن الحسن. المطبعة ستارة، قم، بيروت. ط: ١، ١٤١٧ هـ. ومطبعة بمبائي، الهند، ط: ١٣٨١ هـ.

٣٣٩-**عقائد الإمامية**: **لمحمد رضا** المظفر (معاصر). مؤسسة الإمام الحسين، بيروت، ط: ٩، ١٩٩٠م.

٣٤٠-**عقائد الإمامية الاثني عشرية**: **الزنجاني**: إبراهيم الموسوي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. ط: ٣، ١٩٩٢م.

٣٤١- **عيون أخبار الرضا**: **ابن بابويه القمي**: أبو الحسن علي بن الحسين. مطبعة الحيدرية، نجف،

١٩٧٠م.

٣٤٢- **الغارات**: **الثقفي**: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الكوفي (ت ٢٨٣ هـ). تحقيق: السيد جلال الدين المحدث.

٣٤٣- **الغدير في الكتاب والسنة والآداب**: **الأميني**: عبد الحسين أحمد النجفي. مطبعة الحيدري، طهران، ط: ١، ١٣٧٢ هـ. ومطبعة الغري النجف، ط: ٢، ١٣٧٢ هـ.

٣٤٤- **فرائد الأصول**: **الأنصاري**: مرتضى بن محمد أمين (١٢٨١ هـ). ط: ١، ١٤١٩ هـ.

٣٤٥- **فرق الشيعة**: **النوبختي**: الحسن بن موسى (ت ١٣٠٧هـ). دار الأضواء، بيروت، ط/٣: ١٤٠٤م.

٣٤٦- **الفصول المهمة في تأليف الأمة**: **شرف الدين**: عبد الحسين الموسوي. دار الزهراء، بيروت، ط: ٧، ١٩٧٧م.

٣٤٧- **فقه الصادق**: السيد **محمد صادق** الحسيني الروحاني (معاصر). ط: ٣، ١٤١٣م.

٣٤٨- **الفهرست**: **الطوسي**: أبوجعفر محمد بن الحسن بن علي. مؤسسة الوفاء، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٣هـ. ومؤسسة نشر الفقاهة، ط: ١.

٣٤٩- **الفهرست**: **ابن نديم**: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (ت ٤٣٨هـ). دار المعرفة، بيروت، ط: ٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣٥٠- **الفوائد الحائرية**: محمد باقر بن محمد أكمل الوحيد البهبهائي. مجمع الفكر الإسلامي. قم. ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٣٥١- **الفوائد الرجالية**: **البهبهاني**: للوحيد البهبهاني، المطبوعة في آخر رجال الخاقاني.

٣٥٢- **قوائد الأحكام**: **الحلي**: الحسن بن يوسف ابن المطهر مؤسسة نشر الإسلامي، ط: ١، ١٤١٣ هـ.

٣٥٣- **قواعد الحديث**: **الغريفي**: محيي الدين الموسوي الغريفي (معاصر). دار الأضواء، بيروت. ط: ٢، ١٩٨٦م.

٣٥٤- **القوانين المحكمة**: **الميرزا القمي**: أبو القاسم بن محمد حسين (ت ١٢٣١ هـ). دار المعرفة، بيروت. ط:٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣٥٥- **كتاب الطهارة**: **الأنصاري**:

٣٥٦- **كشف الأسرار**: **الخميني**: روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي. ط: طهران، ١٣٦٣ هـ.

٣٥٧- **كشف الغمة ببيان خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة**: **أبو الحسن** مصطفى بن إسماعيل. مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٣ م.

٣٥٨- **كشف الغمة في معرفة الأئمة**: **الإربلي**: أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح (ت٦٩٢هـ). دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٥٩- **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**: الخواجه **نصير الدين** الطوسي. شرح: أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف ابن علي بن المطهرالحلي. منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات،

بيروت.

٣٦٠- **كليات في علم الرجال**: **جعفر السبحاني**: (معاصر). دارالميزان، بيروت، ط: ١، ١٩٩٠م. ومؤسسة نشر الإسلامي، ط: ٩، ١٤٣٠هـ.

٣٦١- **الكليني والكافي**: **عبد الرسول عبد الغفار** (ت ١٤١٦ هـ). مؤسسة النشر الإسلامي.

٣٦٢- **لما ذا اخترت مذهب الشيعة**: **محمد مرعي الأمين الأنطوكي**. مؤسسة الوفاء، بيروت.

٣٦٣- **لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث**: **البحراني**: يوسف بن أحمد (ت ١١٨٦هـ). تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، دار الأضواء، بيروت، ط: ٢، ١٩٨٦م.

٣٦٤- **المبادىء العامة للفقه الجعفري**: **هاشم معروف الحسيني**. دارالقلم، بيروت، ط: ٢، ١٩٧٨م.

٣٦٥- **مباني نقد متن الحديث**: **اقاسم البيضاني**. رسالة ماجستير. شبكة الإمامين الحسنين عليهما السلام للتراث والفكر الإسلامي.

٣٦٦- **مجمع البيان في تفسير القرآن**: **الطبرسي**: أبو علي أمين الدين الفضل بن الحسن بن الفضل. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٦٧- **مختلف الشيعة في أحكام الشرعية**: **الحلي**: الحسن بن يوسف ابن المطهر. مؤسسة النشر الإسلامي، مشهد، إيران.

٣٦٨- **مرآة العقول في شرح أخبار الرسول** (**وهو شرح الكافي للكليني**): **المجلسي**: محمدباقر (ت ١١١ هـ). دار الكتب اللإسلامية، طهران، ط: ٢، ١٣٢٦ هـ.

٣٦٩- **مرآة الكتب**: **ثقة الإسلام**: علي بن موسى الشهيد التبريزي (ت ١٣٢٠ هـ). نشره مصوّراً من خط المؤلف، عبد الله ثقة الإسلامي، قم، ١٤٠٤ هـ.

٣٧٠- **مروج الذهب ومعادن الجواهر**: **المسعودي**: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت.

٣٧١- **المسائل السروية**: **المفيد**: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان ابن المعلم أبي عبد الله العكبري البغدادي (المتوفى ٤١٣ هـ). تحقيق: صائب عبد الحميد. ط:٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٣٧٢- **مستدرك نهج البلاغة**: **الموسوم بمصباح البلاغة في مشكوة الصياغة**: **الطباطبائي**: السيد حسن الميرجهاني الطباطبائي (ت ١٣٨٨ هـ). ط: ١٣٨٨هـ.

٣٧٣- **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**: **النوري**: الميرزا حسين بن محمد تقي الطهراني (١٣٢٠هـ). مطبوع على الحجر، طهران، أعادته مؤسسة إسماعيليان، قم.

٣٧٤- **مصباح الفقاهة**: **الخوئي**: أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١١ هـ). من منشورات مكتبة الداوري، قم، ١٣٧٧ هـ.

٣٧٥- **مصنفات الشيخ المفيد**: **المفيد**: أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان العُكبري البغدادي. الناشر: المعتمر العالمي، ط: ١، ١٤١٣ هـ .

٣٧٦- **مطلع الأنوار: (أحوال علماء الشيعة في الباكستان والهند)** السيد مرتضى حسين صدر. أعربه الدكتور محمد هاشم. الروضة المقدسة الرضوية، مشهد، ط: ١٣٧٤ هـ.

٣٧٧- **معالم المدرستين: السيد مرتضى** العسكري (معاصر). مؤسسة البعثة، طهران، ط: ٣، ١٩٨٩م.

٣٧٨- **معاني الأخبار: ابن بابويه القمي:** أبو الحسن علي بن الحسين. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط: ١، ١٩٩٠م.

٣٧٩- **معجم رجال الحديث: الخوئي:** أبو القاسم. منشورات: مدينة العلم، إيران،، ط: ٣، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

٣٨٠- **المعلى بن خنيس شهادته ووثاقته و مسنده: الحسين الساعدي:** دار الحديث للنشر، ط: ١.

٣٨١- **المفيد من معجم رجال الحديث: الجواهري:** محمد الجواهري. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط:١، ١٤٣٠هـ.

٣٨٢- **المقالات والفرق: القمي:** أبو القاسم سعد بن عبد الله الأشعري (ت ٣٠٠هـ). تصحيح وتعليق: محمد جواد مشكور، مطبعة حيدري، طهران، ١٩٦٣م.

٣٨٣- **المقال في علم الحديث والرجال:** أبو الهدى الكلباسي. تحقيق: محمد الحسيني القزويني. مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية، قم، ط: ١، ١٤١٩ هـ.

٣٨٤- **مقتبس الأثر ومجدد ما دثر (دائرة المعارف): الحائري:** محمد حسين الأعلمي الحائري، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٣٨٥- **مقياس الهداية في علم الدراية: المامقاني:** عبد الله بن حسن بن عبد الله بن محمد باقر النجفي (ت ١٣٥١هـ). تحقيق: محمد رضا المامقاني. مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م. والمطبعة المرتضوية، النجف، ط: ١٣٥٧ هـ.

٣٨٦- **مناقب آل أبي طالب: لابن شهر آشوب:** تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، ط: ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦م.

٣٨٧- **منتهى المطلب في تحقيق المذهب: الحلي:** الحسن بن يوسف ابن المطهر . مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، إيران.

٣٨٨- **منع تدوين الحديث قراءة في منهجة الفكر وأصول مدرستي الحديث عند المسلمين: الشهرستاني:** السيد علي. دار الغدير، قم. ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

٣٨٩- **من لا يحضره الفقيه : ابن بابويه القمي:** أبو الحسن علي بن الحسين. دار الأضواء، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٢م. ودار الكتب الإسلامية، طهران. ط: ٥، ١٣٩٠ هـ.

٣٩٠- **منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: الحلي:** الحسن بن يوسف ابن المطهر. تحقيق: عبد الرحيم مبارك، المكتبة العقائدية.

٣٩١- **منية المريد في آداب المفيد والمستفيد: الشهيد الثاني:** زين الدين بن علي بن أحمد

العاملي الجبعي.

٣٩٢- **الموضوعات في الآثار والأخبار**: **هاشم معروف الحسنيي**: دار الكتاب اللبناني، بيروت. ط: ١، ١٩٧٣م.

٣٩٣- **النجم الثاقب في أحاول الإمام الحجة الغائب**: لحسين **النوري**، تحقيق: ياسين الموسوي، أنوار الهدى، ط: ١٤١٥ هـ.

٣٩٤- **النص والاجتهاد**: عبد الحسين **شرف الدين** الموسوي. تحقيق: أبي مجتبى. ط: ١، ١٤٠٤ هـ، قم.

٣٩٥- **نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكوين والصيرورة**: **حيدر حب الله**. مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٦م.

٣٩٦- **نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام**: **أحمد حسين يعقوب** (معاصر). مؤسسة الفجر، لندن.

٣٩٧- **النفحات الشذية فيما يتعلق بالعصمة والسنة النبوية**: **محمد طاهر الحامدي** (معاصر). المطبعة الحيدرية، النجف، ط: ٢، ١٣٨٨ هـ.

٣٩٨- **نقباء البشر**: الشيخ **آغا بزرك** الطهراني، نشر: دار المرتضى.

٣٩٩- **النكت الإعتقادية**: **المفيد**: أبو عبد الله محمد بن محمد النعمان العُكبري البغدادي دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٤٠٠- **نهاية الدراية**: **السيد حسن الصدر**: حسن بن هادي بن محمد علي. المكتبة الإسلامية، طهران.

٤٠١- **نهج البلاغة**: المنسوب إلى **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه. تحقيق: صبحي الصالح. دار الكتاب البناني، ط: ٢، ١٩٨٢م. وبتحقيق: محمد عبده: دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.

٤٠٢- **الوافي**: **الفيض الكاشاني**: محسن بن مرتضى بن فيض الله محمود (ت ١٠٩٠ هـ). المكتبة الإسلامية، طهران.

٤٠٣- **الوحدة الإسلامية**: **الشيرازي**: عبد الكريم بن آزاد. مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط: ١، ١٩٧٥م.

٤٠٤- **ودائع النبوة**: **الطهراني**: محمد هادي بن محمد أمين (ت ١٣٢١ هـ). المطبعة المرتضوية، ١٩٢٣م.

٤٠٥- **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشيعة**: **الحر العاملي**: محمد بن الحسن بن علي. تحقيق: عبد الرحيم الشيرازي، دارإحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٥، ١٤٠٣هـ.

٤٠٦- **وصول الأخيار إلى أصول الأخبار**: **الحارثي**: عز الدين الحسين بن عبد الصمد الجبعي العاملي (ت ٩٨٤ هـ). تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، في ضمن كتاب (رسائل في دراية الحديث)، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت. ط:١، ١٤٢٤ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**